

واخله نمبر	۳۱۶۵۲
نمبر	الن ۲۰
تقانبه	۹۱ ع

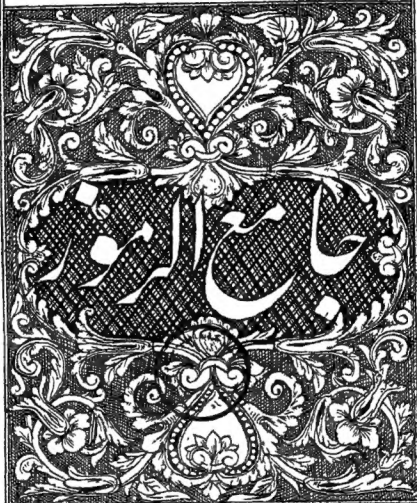
23/5
1-5

فهرس الكتاب الجامع الرموز

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٣٥	فصل في الرجبة	١٣٠	فصل في صلوة الخوف		لجلد الاول
٢٣٤	فصل في الايام	١٣١	فصل في الصلوة في الكعبة	١١	كتاب الطهارة
٢٣٩	فصل في الخلع	١٣٢	كتاب الزكوة	٢٩	فصل في التيمم
٢٣٢	فصل في الفجار	١٣٠	فصل في العاشر	٣٣	فصل في المسح على الخفين
٢٣٥	فصل في اللعان	١٣٤	فصل في مصاريف الزكوة	٣٩	فصل في الحيض والنفاس
٢٣٤	فصل في العنين	١٥٠	فصل في صدقة الفطر	٣٣	فصل في الانجاس
٢٣٩	فصل في العدة	١٥٣	كتاب الصوم	٥٠	كتاب الصلوة
٢٥٥	فصل في الحنائة	١٥٩	فصل في موجب القضاء	٥٣	فصل في الاذان
٢٥٩	فصل في نسب	١٦٣	فصل في الاعكام	٥٨	فصل في شروط الصلوة
٢٥٤	فصل في النفقة	١٦٩	كتاب الحج	٦٢	فصل في صفة الصلوة
٢٤٩	كتاب العتق	١٨١	فصل في القران والتمتع	٤٣	فصل في القراءة
٢٤٩	فصل في عتق البعض	١٨٣	فصل في النجائيات	٩١	فصل في المحذوف في الصلوة
٢٤٢	فصل في الحلف بالعتق	١٨٩	فصل في الاحصار	٨٣	فصل في بفسد الصلوة وما يكوي فيها
٢٤٣	فصل في التبرير والاستبراء		الجلد الثاني	٩١	فصل في صلوة الوتر والنوافل
٢٤٣	فصل في الولاية	١٩٣	كتاب النكاح	٩٤	فصل في صلوة الخمس
٢٤٩	كتاب المكاتب	٢٠٠	فصل في الولي والفقير	٩٨	فصل في ادراك الفرائض
٢٤٩	كتاب الايمان	٢٠٤	فصل في المهر	١٠٠	فصل في قضاء الفوائت
٢٤٩	فصل في الحلف بالفعل	٢١٢	فصل في نكاح القرب	١٠١	فصل في سجود السهو
٢٤٨	فصل في الحلف بالقول	٢١٤	مسائل القسم بين الزوجات	١٠٤	فصل في سجود التلاوة
	الجلد الثالث	٢١٤	كتاب الرضاع	١٠٨	فصل في صلوة المريض
٢٥٤	كتاب البيع	٢٢٠	كتاب الطلاق	١١٠	فصل في صلوة المسافر
٢١٠	فصل في خيار الشرط	٢٢٤	فصل في تقويض الطلاق	١١٣	فصل في صلوة الجمعة
٢١٢	فصل في خيار الروية	٢٢٨	فصل في شروط صحة تعليق	١١٤	فصل في العيدين
٢١٣	فصل في خيار العيب	٢٣٣	فصل في طلاق الرهن	١٢٢	فصل في النجائز

ص	م	ص	م	ص	م
فصل في البيع الفاسد . . .	٣١١	فصل في الوكالة بالبيع والشراء	٣٩٨	فصل في دعوى النسب . . .	٥١٥
فصل في الافاقاة . . .	٣٢٥	فصل في الكيل بالخصوصية . . .	٣٩٢	كتاب الصلح	٥١٦
فصل في التولية والامانة . . .	٣٢٦	كتاب الشكك	٣٩٣	كتاب الحي وود	٥٢٢
فصل الربوا	٣٢٧	كتاب المضاربة	٣٩٩	فصل في حد القذف والشرب	٥٢٤
فصل في يجوز بيع مشقة من قبل المالك	٣٢٨	كتاب المداينة	٣٩٩	فصل في من اخذ بربح الخمر	٥٢٩
فصل في السلم	٣٢٩	كتاب القاذية	٣٩٨	كتاب السرقة	٥٣٣
مسائل شتى	٣٣٠	كتاب المداينة	٣٩٩	كتاب الجباو	٥٣٥
فصل في الصرف	٣٣١	فصل في الشرب	٣٩٩	فصل في المغنم واقسمته	٥٣٧
كتاب الشفعة	٣٣٢	كتاب الوثاق	٣٣٣	فصل في الاستيلاء	٥٣٨
كتاب القسم	٣٣٣	كتاب الذبعية	٣٣٩	كتاب الجبايات	٥٤٤
كتاب المبتد	٣٣٤	كتاب الاشياء	٣٣٣	كتاب الديات	٥٤٥
كتاب الاجارة	٣٣٥	كتاب المداينة	٣٣٤	فصل في ما يجيئ في الطلاق	٥٤٥
فصل في الاجارة الفاسدة	٣٣٥	كتاب المداينة	٣٣٥	فصل في جناية البيعة	٥٤٣
فصل في الاجارة المشتركة	٣٣٥	كتاب العبيد	٣٣٥	فصل في جناية الرقيق والجباية عليه	٥٤٥
فصل في نسخ الاجارة	٣٣٥	كتاب المداينة في اللقطة والاقب	٣٣٥	فصل في القسام	٥٤٦
كتاب العارية	٣٣٥	كتاب المفقود	٣٣٥	فصل في المعاينة	٥٨٠
كتاب الوصية	٣٣٥	الحمل الرابع		كتاب الاكراه	٥٨٢
كتاب الخصم	٣٣٥	كتاب القضاء	٣٣٥	كتاب الحجر	٥٨٦
كتاب الزمن	٣٣٥	كتاب الشهاد	٣٣٥	فصل في الاذن	٥٨٨
فصل في عدم صحة زعم من شاع	٣٣٥	فصل في تبعا الشهاد	٣٣٥	كتاب الوصايا	٥٩٢
فصل في التوفيق والغيان	٣٣٥	فصل في زعم من شاع	٣٣٥	فصل في الوصية للأقارب وغيرهم	٦٠١
كتاب كماله	٣٣٥	كتاب الاقرار	٣٣٥	فصل في الوصية وما يملكه	٦٠٣
كتاب التولية	٣٣٥	كتاب المداينة	٣٣٥	كتاب المغنم	٦٠٤
فصل في النكاح	٣٣٥	فصل في النكاح	٣٣٥	مسائل شتى	٦١٠

بِعَوْنِ صَنَائِعِ مَكِّيٍّ وَمَكَّانِ مَضَائِعِ خَلْقِ وَبِزِينِ



وَرِطَانِ مَكِّيٍّ وَمَكَّانِ مَضَائِعِ خَلْقِ وَبِزِينِ

ذوق فائده عظيمة يحصل بعلوم غيبية لمن وصقلان تبعه عن الكذب بل معنى فاضل من العلوم كما قال الصفتون منهم سيوفه وهو الحق كما قال الله
 وارضى وغيره من الانبياء اى الرضا كما قيل فانما سمع على الانبياء وكان مع الامم جميع على اعتقاد غير فانه لا لزوم تنقيص ما نزل من الله
 كما صنفنا لرئيس معنى المفعول كما قال الكاتب وغيره لان ما به جرحي دلالة لا ينبغي ان يرجع على النسيان لاشتراط عدم استواء المذكر والمذكور فذكر
 لما علم ان الصلوة عليه كانت لمعلم بعد اذكر الال حيث تبين معلوم كيفية الصلوة عليه بقوله المعلم على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التلويح
 قال وعلى آل الله اى على امته من المؤمنين كما في هذا الشرح والاعتقاد العالمين فلا يقال الال على القلدين كما في المفردات والاول
 منيتا للواقعين في الاصل اسم جميع لذوى القرابي الغنصبة عنه عن القرعة المبدلة عن الماه عند البعيرين وعن الواو عند الكونيين و
 الاول هو الحق كما في حرف المتفاج والاولى ان اليفات الى الظاهر كما يشعر به من الحديث ولانه قفا ليفات الى المعنى كما قال
 ابن مالك غير شخص منهم بالذكر مشرفين بغيبية لا يوازي لحظة على من صبه فضل الخلاق فقال وعلى اصحابه اى الذين آمنوا
 مع محبته ولو لم يكن كما قال حاتم المشين وانما الاثر على ما ذهب اليه ليلاد صوليدون من حيث انما طارذرت شته فضا عديل مل صاحب الفاضل يحس على
 انفعال كما مرح بسبويه وتدل بعبادته محب الرفع والاعناء والتمسحى فالقول بان مع محب بالكون والاهم جميع اوبه المتخفف صاحب انما نشأ
 من عدم تمنع الكتاب بنجوم الاقتداء والابتداء اى كل واحد من الاصحاب مثل جميع المؤمنين في صلاحية الاقتداء والاهتداء
 بمعنى كما انه ليس من علم ان نجوم شمس عليهم السلام اى بشرى فيه كذا كذا ليس ان يعلم بالحكم مستنبط كل احد من قوم يعمل بها فانهم الكوكب الطالع
 والامانة لا تستغرق الغيب كمال الباطنة والافتاء والاثبات مثل فضل الغيبة لكونه فضل الغير وجوبه بل يوازي على طريقته في اقتداء الحكم من كتابه
 والسنن كما قال الامام الشريفي والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلج الى ما رواه الذين عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كما لنجوم هيمر اتمته تيمر هيمر واما ذهب الى الشافعي عن من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكونه مختار بقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية
 السجدة وما اراد الى ان الخبر مقدم على الاثر وفي تقديمه على القياس تردد والى الكل اشار الامام ما اتانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والراس والمعين وما اتانا عن الصحابة فنافذ تارة ونزك اخرى وما اتانا عن التابعين فمجرى رجال ونحن رجال فانه من التابعين ركا
 انفس بن مالك كما قال الشيخ البخري في اسرار الرجال القراء بل من كما بهم في كشف الكشافة في حورة النور ولا يعجزه ما في جامع الاصول
 ان ذلك مما لا ثبت فانه قال آخر كلامه ان اصحابه اعلم بالحكمة من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واما علم ان المذهب ان
 لا نقله الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى عليه السلام من نزل من السماوكم هذه سبيلك في الفصل الستة جهو كما فرغ من تخطيطه
 الحق في العرف حافظة من الفاظ مستقلة على السجدة والحمد لله والصلوة شرح في الديباجة التي هي شتملة على اسم المصنف بسبب التاليف
 وغيره على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال ولعبوا بهم اذ اوقف مع التكوين وافتح على حذف المنقذات اليه اى واضع بعد
 اخذته بما في قالوا ولما كتبت في انشاء على مثله اوعلى انخرنم قوله تعالى وبشر الذين آمنوا الاية والمفرد متعلق
 باللام يستفاد من القام الممل بقوله فان لعبوا بالحق بل على ان تحقيق كما في قوله لم يجد بك فان العبادة حق له
 لان عبد الله فالامام محمد بن ابي الاصل صفته بل هو كشم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيوفه وما اخره على غير

وجوز الشيء او معدودا ونحوه في العرف والاحتقال القصد الى الحياة المرتبة العالية والقصود معدودت عن الشيء عجزت عنه ولم يبلغه
بعض المحصلين اي اكثر من اثنين لان جميعه الفقه فاللام للمعدود في التفسير في اللغة الجمع وفي العرف جميع العلم مطلقا والاعيد
عن الاختلافات في نتائج الاضافات ان يقال في قصودهم بعض المحصلين **عن حفظه** اي كتاب الوقاية او الوفاية
استخدمت منه جواب لما لا يوافقا وقيل ان بها كما في بعض النسخ كذا والتأنيده اصلية او مبدلة عن النسخة على ما فهمه الجمهور هي بزا
اشار به الى المنهج الذي سمي **المختصر** او في ما في الذين حقيقة على ما في الماسلين المحبوا ومحبا اليك هو المشهور او وضعه بلا اشارة ثم
بعد لغير اشارة اليه كما اشار اليه في شرح البهايات اعلم بي دون اتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا تفصيل
البهايات مع البقاء للمعاني او حذف عن الكلام كما في الاشارات وهو المراد دون الاول بقرينة ما بعده مع رعاية كمال الادب مع الاستاذ
لانه اشار به الى ان الوقاية ويجازيه بحيث لا يصور له عرف في عبارته وانما تصور ايراد بعض مسائله لم يرد **تمت**
على ما لا بد منه حال من لم يتقنه فانه او مقده اي حال كونه لا يتخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بد
بشكله عما يحتاج اليه من علم الفرائض ودره القاري وغيره مما لم يكن فيه والبدل الفرق ومنه خبر لا واضمير لما وفي بعض النسخ لا منسوخة
اي الاستدلال في الامر في الذين عنه فمن احب والاول **استقصا** راي استقصا جميع مسائل الهداية فعلية محيط اي
فيلزم حفظ **الوقاية** فعلية لا متضمن وان كان في الاصل حروف جز فاعلم غير الغائب والاكثر كونه ضمير المطلب ويكون معنوه منصوبا
ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية الفعل كما قال الرضي وفيه ان الباء صلة وليست بزايدة فان لم ينفى تسكس بها كما في شرح المغني فعلى له
معنيين الاول لا لام للمعدول من اللفظ اليه اي دقة الرواية ويجوز حذف خبر العلم عند الامن من الالتباس كما يجوز دخول
اللام عليه عند كونه معدودا او مفعلة **ومن اعلم الوقت** اي حمله على جملة وهي تحري الشيء قبل آوانه والوقت فخص من الزمان
اذ هو الزمان المطلق والامر كما في المذوات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه بكيف بفعل قبل آوانه فوكفي واشبات الاعمال كالتفصيل
فليصرف الى حفظ هذا المختصر المذكور وانما اثره الاظهار لزيادة التقدير واهم الاشارة التميزه اكل تميزه كمال المعنانية به
عن ان المعنانية هي القصد والمعاني ما وصل بلجام الفرس ذي كنية لتشبيه المعنانية بها واشبات النسان تفصيل والعرف
ترشح وايصال ان من ضاق وقته ولا تقى زمانه بمعرفة الوقاية فيحفظ المختصر **انه** اي لا تعالى فان التفصيل والمحل به جواب
الامر بالمنهج وهو يستفهم ويجوز ان يكون لمحل غير مسائل كالمسائل او لانها كمال المعنانية او دور نشا ما لم يتكلم الكلام
كقوله تعالى انهم مفرقون وربنا انما آمننا ونشهد انك لرسول الله ويجوز ان يكون لضمير مختصر والمصنف مع لفظ الهم
على الهداية هو من يتولى امر احد الهداية اما بعبارة اللغوي اي انه تعالى المتولى لان يجعل الموصل لمجرى حفظ
المختصر عالما بالفرق اذ هو جاد على خلاصته محيط بزيادة فصلا ومعيننا عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها او لم ينفى ذلك لكن كتاب
المشهورى انه تعالى المتولى لان يحمله بمخفه ضابطا لمسائل الهداية وتس عليه ضمير مختصر والمصنف وجاهل فعله حيث ختم
الهداية على الهداية ثم شرع في بيان طمارة هي شطر مملوءة تقدم عند الفقيه على غيرها من العبادات فقال *

كتاب الطهارة

في الأصل بالسكران لا غير مركب حركة بالسكران لا غير مركب حركة الهرة اليد ويجوز انهم على الخوف علم جنس عطائفة من الالفاظ غادة
على مسائل مخصوصة خمس من واحد تحت في الخالص ما بالاجواب والاعمال على الاصول منها ونفصول على الاصناف واما غير ذلك فيعمل كل من الاجواب
والنفصول مكان الآخر وقد كفي في بالنفصول كما في هذا الكتاب اكل علم جنس الطهارة بالعلم اسم الطهارة من الماء والنجس معصية طهركم
العلم والفتح ففتح النهر عن الالوان من حيث كالا سجناس وفي حكمية مجازية بين من حقيقة جميع الشريعة والالام للصدوق قبل النجاس او
الاستغراق فبين ان مقدم على الاستغراق وهو من جنس كما تقرر في الاصول الاضافة تجازي لمن كتب بحكم الطهارة فان قلت الموضع
فعل لفتح فبين ان يمينون بكتاب الطهارة مشأنا قد اخرجوا على الفلاسفة على ان لا يسجد انهم في الطهارة الطهارة
وكثيرا ما ينسبون الالام لمعنى والغادة التنبية على ان الطهارة لا توفى على الهية ثم بدو تصور لانه اكثر اعتبارا بانقال **فرض الوضوء**
الفرض لغة التقدير وشرا عا شئت بديل قطعي يذمها كما وفاقا مطلقا بلا علة ولا ان القطعي يقال على انقطع الاحتمال اصلا حكم شئت بمك
الكتاب مستأنة تسمى بالفرض قطعي ويقال له الوجوب وعلى انقطع الاحتمال للناسي ممن ذيل مثل تعدد الوضع كمن شئت بالظهور انفس
والشهور يوجب النجس وهو من ان ما هو لا فرض في نظم لمعنى لغة المخرج يسمى بالفرض لظني وما بدو دون الفرض وفوق الهية كالفاسفة
يسمى بالوجوب وقيل الفرض حكم شئت بديل كمن شئت فيه وفيه انه لا يشمل بعضا من النجس ويدل بعض من المنسوب والمباح على ان
الالتزام الى قولهم في الاصل واخره وانما اصناف الفرض اضافة عندية شئت قطعي والظني بخلاف اشئ الفرض
قائد الاول من قطعي لا غير فالمراد بالبدو الوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء بالفتح ما هو وقد عده مسيو من المصادر وروى
الشريعة لظافة مخصوصة والالام للاستغراق شئت الوضوء والفرض والادب كما بعد النوم والنجية والفتا والشمع والنجية وغيره كما
في فائضان **مجلس الوجوه** اى اجاز المار على بشرة وجهه ورضي الى ان لوبل الوجوه بلا ساقه الى وطم يحرك لوبل سائر الاعضاء
المسودة وعن ابي يوسف انه جاز وبها على ظاهره من اجل الى وقال لفيقه ابو جعفر انه جاز في لحيته كمن في اشتراط شئت
الاساس كما في النظم وقال خلعت بن ايوب ان سال المار قطرة او قطرتين بلانما كمن فقد جاز والافلا كما في الذبيرة لا ليعمال فعلى
بها لوصا بالظن شائع الجواب ان يبنى ان لا يكون مجزبا وقد افعلوا انه اجزاء لانا فنقول ليعمال الاجزاء انهم من شئت والكل على انه
قد دفعه على ما ياتي من تسهيل والى انه لو اذن ثم علم عليه المار جاز وان كان الدسومة فانه عن قبوله كما في الخزانة والى انه
لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاء وان كان الادب ان الساعين كما في المحيط والى ان الوجوه لوانهم بحيث لم يعيد اليه
لم يجز كما في مية ليعمال وبذلك كله لان مفهوم النجس لغة مفهوم الوجوه لافقة معتبر في الرواية ملاقاة كمن ذكره ليعمال كمن في الحكمي كمن في
اجازة الزايدى انه غير معتبر بالحق انية معتبر بالان الكرمي لا على كما في حدود النهاية وغيره وانما قل الغل على الفرض وحقة انعكس لافقة
في الفرض عن افعال المكلفين لما رزقهم اقره وانما هو بدو اب الفلاسفة وانهم لم يسم اسم الماء والفعل وقال بعضهم انه بالفتح معصية
مجلس ويا نعم من شئت لابين فيه سانه ويجوز منها والوجوه من الواجبة كالجرح من التبرج وهو لونه وشه راس اشعر

أول من يخرج من غير ناقص ومبني من حكم الأول دون الثاني من فقال وما ليس من ذلك الخارج كحديث ناقص فقلت
 أشارة إلى أن الحديث قد يطلق على الناقص وإن كان في الأصل عند من النجاسة التكميلية ليس بحسب الخارج ولم يتبين كسره
 أن كان هو الرواية بمعنى غير طاهر لأنه لا بد من أنه ليس بحسب الخارج لا سيما في العام فغير الناقص وإذا عُدَّ من غير طاهر
 فهو ليس بالأول وهو صحيح كما في المنعرات والمرداس كحديث أصلاً فترتبة زيادة البراءة لا بد من أن يخرج من الحديث وأما الاعتذار بأن
 انتفاء الاستقامت من حق وقت خاص وناقضه فهو متشابه في انتفاء من لا بد من إمام لا إلى ما لو أنزل لمسقط ذلك المتشابه وذهب
 الكلية عن طهارته وفي رواية عن أبي حنيفة روى عنه أنه في الصحيح أنه لا ينفق إذا انتفرت فقهه على الأمام واليوم استمر فخرج صاحب
 الدخاير بطريقه الجدل الصالح عليه والأحكام وأهم من التنازع والاعتقاد بالغير على شيء وقد جعل في دون إلى فاجرى مجراه ولم يفتن من أجل
 والانتفاء بجرحه بل إلى ذلك لا يتم تعين فهو من كل على ذلك بل إلى ما لا يخفى ما يذهب إلى أن تعين من يوقف على إمام في أحكام
 إشارة إلى أن الناس ليسوا غير ناقص فإن انعكاس المنطوق كذا على ما قاله كلوا في وقال أبو علي الدقاق وأبو علي الرازي
 أن كان لا ينعهم ما لا يقال قوله كان ناقضاً وكان ليس من حرف أو من غير فلكا في الرازي وإلى أن قوم الواضع إمام
 على ركبته يتم تعين كل قال بعضهم وإلى أنه لو نام قاعداً فمسطاً لا أنه انبى قبل أن يصل إلى الأرض أو عند الأصالة فلا يصل
 لم ينع من كذا روى عن أبي حنيفة روى عنه في رواية على الفتوى كما في إجماله وإلى أن قوم القاعدا الواضع البيت على عقبه وقد صار شبه
 المكب على الوجه ومعنا بطريقه على غير ناقص عند محمد روى عنه لا سيما في الخارج على الغير فلا جاب في يومه حتى في التيمم وإلى أن قوم
 القاعدا التماس الأول المقعد غير ناقص كما في ظاهر الحديث كذا في قوله المتروك كما في الرازي وإلى أن قوم القاعدا والركع وأما جاهد
 مصلياً فغير ناقص كذا في الحديث ولا انتفاء من الأبناء عليهم السلام لا يخرج في هذا الكتاب إلى أن يقال أن قوم غير ناقص وإنما
 الأسماء منعت الفتوى للقبلة الدافعية على الشيء بعضهم مسكوناً بغير الفتوى المحركة وأما ما صنعت فكل من يجمع أو الوجه أو غيره
 وكذا المسكونة حاله جائزة لو لم يقبل رُحمةً كونه من المشايخ أن لا يعرف الرجل من المرأة وهو خبيراً صدر شهيداً وهو ناقص
 عن الإمام مسكوناً في أن يخل في بعض شيء تحرك كما في المنعرات وأما جاهد صاحب سبيل أهل بخلاف الأسماء فأي مخلوق
 والإطلاق دال على أن ناقص من كل منها ناقص لأنه فوق النوم مضطجها كما في الرازي فلا اكتفاء به عنهما أو سـ
 فقهه يبالغ سوار كان ياتقوا أو ناعماً أو ناسياً فمستلماً أو غيره وقال بعض المشايخ إنهم من إمامهم الناسي أو الغافل
 غير ناقص كذا في الحديث فلا يجب فيه إتيان الخارج إلزامهم فقهه فيهم وهو الأقول وقد ذكره أبو هريرة في حديثه
 بالتردد إلا أن يخرج على أنها ما يكون معوالة وغيره فممكن أن يكون معوالة فقط فعلى هذا أنه غير ناقص وقال بعضهم إن المصوت
 المسموع ناقص وإن كان في الحديث وأما جاهد وإلى أن التيمم وهو أن يند فيه سبانه بلا صوت غير ناقص وإلى أنها ناقصة
 غير ناقصة قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لأنه من الأحكام المشتركة في صلوة صفة أي فقهه
 بالغ واقعة في صلوة مكتوبة أو نافذة في المصروف وغيره ولو ركبها كما قالوا وأما عنه فمضى وإنما خلا في المصروف ناقص لأنه

[illegible]

تأخرت عنه في من لم يزل على الصلاة كما في المغرب للمعالي في غير ما ذل إليه من محمد في عدة الحيط والذخيرة وسنة
 ان قيل يدبر الى المرسع ثلثا ووجه اى ثم فرجه بان يمين المار به ويحيى عليه يسرى حتى يقيه والفرج قبل
 الرجل والملة وقد يطلق على الذراع ايضا قال الطرزي ويزيل عن كل موضع من بدنة النجاسة اى نجاسة حقيقة
 وبجملتها ما علق على الفعلية فيسبب الالة بعد الفرج كما هو ظاهر الهداية وانما في او مقترنة فلا يسبب بل يفر من كما في الجلاء
 واليه شرا الماعنى في شرح الجاه حيث قال السين فيه تقديم الوضوء في غسل فرجه ثم يتوضا وعلى نحو ما قلنا
 وذكره الجلاء ان اذا نية النجاسة فمن ثم ان يتوضا اى يمسح بغيره من المستحبات والسنة والفرج
 كما مر فينوي الغسل بسبب نجاسة المار به هو ظاهر الرواية وكنه انه لم يمسح كما في الحيط وفيه نظر الى ان نية الغسل سنة كما
 في الجلاء في الاغسل رجلية الوضوء في المستنقع لما ساقى وفيه اشعار بان لو لم يكن في المستنقع كما اذا كان على لوح او جويق
 الغسل وقيل فيه طمطا والاول يصح كما في الزاهدى ومن وجهه من الاشتغال عن الخلافات في الاستحباب والكان الماء
 ليس يستعمل فلا حاجة الى الغسل ثانيا ثم يغسل اى يغيب الماء اى من الى الجهدى في الشرح للوضوء والغسل وهو
 شامة ابطال قول عشرة وطلان الوضوء والاول صح واعتد ليس بالزم حتى جائز التقصان والزيادة بلا اسرار كما سبب
 فيمنع من ذكره في الجواهر ان الاسرار في المار بجارى جائز لانه غير متنجس على بدنة ثلثا فينبه ان يمسح باليمين ثلثا ثم
 باليسرى ثم المراس وسائر جسده كلك وقيل باليمين ثم المراس ثم باليسرى وقيل بالراس والاول اصح كما في الزاهدى و
 عن ابن حنبل في غسل الفرج برطل والوجه واليد برطل كالرجل والراس وسائر جسده بجملة ارطال كما في شرح الطحاوى
 وظهر ان غسل يمين من غسلوا في عدة وعند ارسال المار بجوزي غسل لافى الوضوء ويجوز فعله من غسلوا اليه في كليهما كما في اخراثة
 ثم يغسل رجلية في مكان آخر ظاهر لافى المكان المستنقع باغنى اى يجمع الماء غسل ويجوز ذكره اشعار بان لو انفس
 المار بجارى جازم غسل كنه تركه فلو ملك فيه سائة فاصبح الوضوء والغسل لاكمال السنة كما في الزاهدى وفي
 الذات اى لامرأة ذات الشعر القصيرة اى المنسوجة في الاصل يغسل عنقه والاسفل واللبا لثة وانقل الى الرقاب
 ان قيل اصلها اى بلغ الماء اصول شعره وكنه انه لا يغنى كما في الحيط يغسل غابرة المسترسل وهو صحيح كما في الزاهدى
 والاول ائتمارا كما في اختلافه وفيه نظر الى انه لا يغنى لذي القصيرة فنعقنا وقيل يغنى وفي البقا الى الجمع انه يجب غسلها وكذا
 لا يغنى لذاتها اذا قصفت كما في الزاهدى والى انه لا يغنى لذي الحية لعدم الحجج كما في الذخيرة وادعاه اذا غر بالغسل الراس
 تركته وقيل مسح ولا تغن نفسها من زوجها كما في الهيئة وموجبه بالكرى شرط وقيل بسببه وقال الجمهور ان سببه اداة الصلوة
 الا ان الغسل تحت حقيب البجى والافراغ بعض البدن فتأذى به الملاء كما في الشفاء انزال حتى اسع حروجه
 من قبل كما في البيهقي وانما آخره على ما خرج تبركا بصارته صلى الله عليه وسلم محمد في المسبوح والى مكره النون مشددا
 وقد يمكن منصفهما وطلق منه حيوان كما في المفردات والمجل وغيره ما في النظم ان غسل لا يكون الا من المؤمنين فاني انصاع

في المدفوعين شيطان يكون حوزة ثمانية واربعين ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول احوط كما في الكبير لا وقيل ستة وخمسين
وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في النظرية وفي الاولين يتحقق احوط المربع داخل المدور وفي الثالث ما يساوي
واختلفت في الذراع فعلى المبدأ الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضيهما الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات اصبع
قائمة في كل مرة كما في الموجب اوفي المرة السابقة كما في الكرامى او بهج موصوفة في كل مرة كما في سبل المعمرات وفي النهاية اصبع
ذراع الكلباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربعة اصابع وهو المختار كما في الكبير في فلوكان وجه الماء ثمانية في ثمان بدراع ثمانية
ثاني قبضات وثلاث اصابع مكان عشرة في عشرة على هذا القول والاطلاق مشعر بان لا اتصل في الارض ذراع اذ في المختار
لمحلب وكان فيه قطع خشب وجهر حرك تحريك الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدى لا تحسب اى لا تكثف ارضه اسب
ارض الماء الذي يكون عشرة في عشرة والاضافة لتعريف المعرفة اى رفع الماء بالقبضات والجملة مئة وعشرين في عشرة وهذا قول
بعض المشايخ في تقديرهم وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع موصوفة وقيل ما يبلغ لمحلب وقيل ثمانية وقيل
ذراع وقيل ذراعان وقيل مفضل الى النظم كما في حاشية الهداية واكثر في العشر اعظم من الحقيقة والحكمي عديل فيه ما يطول
بلاعر من بحيث الوضوء صا عشرة في عشرة فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره ولهذا سبر تحقيق ما بها عشرة في الاصح
ان الماء في البئر اذا كان يقدر ما احوط الكبير لم تحسب كما في اذنية وهو على ما اختاره من المقدارين والتمتع الذي يمتس
اصابع تقرب بالثلاثة آلاف وثلاث مائة واثنان عشرة من الماء الصافي ويسع ذلك في عديل كل فمض من طولا وعرضا وفقاً
ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ولعمري اصعب تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً لا تحسب ولا يتغير على طهورة ذلك
الماء الذي كان عياراً عشرة في عشرة فانه اشارة الى جواز الوضوء بالقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيهما واصله
جواز ومن جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جواز من احوط الصغير اذ دخل الماء من جانب
وخرج من جانب سواء كان اربعة في اربعة او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهدى وكذلك لو كان عينا في سبع اجنوس
في خمس فمض من الماء وعليه الفتوى كما في البنية وغيره الا اذا تغير اى كان مطر في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك خشب
طعمه اى طعم ذلك الماء الذي كان عياراً عشرة في عشرة والاعلم بفتح الماء ما يؤديه فوق اثنى من علادة او مرارة او
غيره او لونه او ريح فانه خمس الا اذا خرج منه شئ جورد الماء وعليه وقيل خرج منه شئ وقيل ثلثه امثاله وقيل دخل بلاخره
وقال الترمذي في يفتى كما في الزاهدى والاول اصح تفسير لمسلم كما في الجواهر واعلم ان ما في كتب طاهر لموضو والماء الجاري كما في
عامة المتكلمات كما في الهداية والذخيرة والاختلاف في قاضيهما وفي غير ذلك فانه في حاشية جردى لنا حكمتها ووجهها خمس الا اذا غير اثره و
عليه الفتوى كما في المعمرات من انساب هذا لكن في الايضاح خلت الروايات عن اصحابنا في تنديد الكثير في انساب عن محمد بن ابي
في عشرة اصبع عن ابي حنيفة رح انه مذكور الى غلبة الفطن فانها كاليتين في وجوب العمل به ومحمد رح الى قوله ومن ابى يوصع رح
عن مالك الكلابى لا تحسب الا بالثلاثة وان لم يكن الماء والتمسك بخمس عياراً ولا في حكمه خمس ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ما طهر

كالغسلات في الاصحاء وبالأضل المذكورة في طهارة هذا كالشعور والعضام كما في حاشية المداية فان الغسلات ليست من اجزاء
 الحيوان والذكوة مطهرة للموتة المشهورة والعضام كما في وكذا اي مثل جلده في الطهارة بالذكوة تحميه اي يحكم الحيوان فانه لو كان
 لمجدد زعم انتشار الغدير وان لم يول كل محبة وانما خص بعد التيمم فان في كل سبع خلافا حتى انه في اختلافه المخرجان نجس هو السج
 كما في الكافي وما لا يطهر جلده بالذي نجح فاما يطهر ذلك الحيوان بالذكوة مثل هذا اذا لم لان مفهوم الحاشية وان لم يكن معتبرا في
 النفس الا انه معتبر في الزوايا وفيه ان المفهوم معتبر في نفس الحقبة كذا انتم عن رجم ميسد المحمديون كما في حدود النهاية وما في
 الرواية فذكر في كسر وشعر التمتية مثل اليهود والبر والريش والهيئة مثال روجه لما تركه وعظمها مثل القرن وانفج
 والظاع وعصبيها مثل السن على راي الوصيف طيبا لم يفسد طاهر ذلك التمتية فاجري التيمم على اسم الاشارة والاظهار
 منسبة في يان تعجبك وعظم طاهر وعنه حسن نجس وكذا في الغسل وعن محمد رحمه الله نجس كما في الزايد وفي الامانة اشعار
 بان هذه الاشياء التي طاهرت بالطريق الاولى ومع هذا لو ترك الهيئة كان الاولى والاشياء بعيدة باليهوسه والذكوة والا فنجسة كما في
 آية صبحان وغيره ولما كان حكم الانسان نائعا للحيوانات في الاكثر اذ هو بالذكر فقال وكذا الشعر وعظم ودم طاهر انسان
 الميت طاهر وعن محمد طهر بجزء الصلوة مع شعره اذا كان اكثر من قدر الدرهم واقتوى على انه طاهر وعظمه طاهر فحرم احترامها حتى
 ان يمس في الميت طهر يول وعن ابن عقيل في نجس الانسان اياما الى ان التمتية للمنفرد نجس وعن الامانة
 التمتية ان شعره طاهر كما في الزايد يمس بجزءه نجس بالفتح كالبدل وانحر ولو قرة والعدرة وخر والدجاجة طهر
 كان او يمس عليه ما كان او كثره الا ان لو كان صلبا نحو الجبال ونحوه في طهر الرواية طهر نجس بقتيل ستمسا نار طاهر كان او يمس
 صلبا كان او قتل على السج نجس بالذئبق قيل ثبوت وعن محمد بن ابي خذرج الما وقيل كل ما في الحنفية والصحيح انه ما استكتبه
 انما س كما في الكافي وما لا يوثق نجس خلافا لابن موسى في اليايس وذكر محمد الشهيد ان الرطب كاليابس للظفرة
 قيل هو الاصح في الحلق البير يدل على ان ابار القري والاصار والفلوات فيها ساء وهو الاصح كما في الزايدى واحترق
 مما اذ وقع فيها ما طاهر براق فانه نجس لكنه يكره كما في الزيادة او مات فيها او في غير ما ثم وقع فيها حيوان غير ما في
 الاول ولد ودمها سائل ما سبق وبه مرجع في الاشياء والحالة تشير الى ان صغيره وكبيره سواء انتج امي تورم وتغير صفة حيوان ويومض
 بما فيه من نجس يقبل كما ذكره ابن مالك والشيخ ابي القاسم او سقط شعره وانما لم يكتف عنه لكما توهم انما اذا انفسح لم يطهر بالزنج
 وحاشية شارة الى انه لو وقع فيها ذب الفارة او قطعة لحم لبيته يزرع كل ما لها كما في قاصيخان وغيره او مات مثل آدمي
 او شاة امي مات احداهما او شاة في الجنة فعوق فيها سقط يزرع كل الما وعن ابى قاسم الصغار اذا وقع الانسان
 لميت فيها نجس ولو قبل مثل كافي في الميطن من ابى حنيفة راج ان يجدي كالشاة وعنه انه والسحلة كالدجاج كما في
 الزايدى يزرع كل ما فيه بالخبر به والاحسن الاكتفاء بالزنج فانه استقام ما والبير سواء كان مسندا الى نفسها او ما ساء
 كما في المنزح على ان نجس في الاصحاء والا لاول ولان تعرف عن المعنات اليه يقتضيه زنج كل جزء من اجزاء

الماء في خلافه وفي الكلام طالع على انه يخرج الخس او لا يخرج وفي الزايد لو وقع فيها فمكسح بالحياسة وتعدا خراج مطر بالزنج
 وكان فمكسح في الجاهل لو وقع عقود في بيرو بخروج من الخراج فما دام فيها فمكسح فمكسح مدة يسلم انه استحلال وصاحبة قبل مدة
 ستة اشهر وفي الكفا وشعار بان الزنج مطر لميكسها والدلو والرشاء واليد تباعل بذاني من هذه البيرو والاني من غير ما طالع كدسيم
 ذكره في الزايد في قولنا قبل لميكسها وبنافذ كما في الزايد وذكر لكوت وليل على انه لو خرج حيا لم يخرج كل ما فيها الا الخنزير
 فان كان او ميا لم يخرج شيء كما اذا كان معصورا او دجاجة او فارة او سمورا او حسانا كما في المحيط وهذا اذا لم يكن على الخرج او غيره من الجاهلية
 والمصيل فله في الماء من ثمن بائني ستة غنيس ثم وصول الخم اليه صا كسوره كما في الخفة فمكسح المكرو ون ابني حيفته رحمه الله فمكسح لا يوسط
 وقيل عشرة ون وفي الشوك نزع كل كما في الزايد وهذا كله اذا لم يكن ماء البيرو ماء الجاهل من الكبيرو والا فلا فمكسح كما في الزايد والعتية
 وعنه ثمنين منها لم يخرج كالجاري كما في الخزانة ومثل في الزايد وفيه ثمن محمد رحمه الله فمكسح انما ابو يوسف على انه كالجاري
 ومثل في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قاسا نركه بالاثار ان امكن النزع بسبب منع الماء ومثلا ونفاية النزع ان يقل
 بحيث لا يتلى الود منه او اكثره فلو غلما قبل النزع بعد عشرين طر الباقى ومن غار ثم ما فغن محمد نزع عشرين وقال شدا
 انه طر كما في الزايد وهو الصحيح كما في الخزانة ولو نزع عشر ون ثم غار ثم ما فغن محمد نزع الباقى ولو زاد قبل النزع قبل نزع كله وقيل
 مقدار وقت الوقوع واختلفوا في السواى والمختار انه لم يشترط كما في الزايد فلو نزع بعينه ثم ازداد في النزع قبل نزع كله وقيل مقدار
 الباقى وهو صحيح كما في الخلاصة والا يمكن نزع كل الماء بان ين منها فقدر ما قيمها نزع او فينزع قدره بقول فوى بصارة
 ينفع الواو والبارة اي بقول طرين صاحب معرفة بقدر الماء وهو قول فخر بن محمد وهو الاصح كما في المسبوح وفي بعض النسخ ذي بارة
 فيه فيكفي رطل واحد كما في الواو وعن ابى حيفته رحمه الله تعالى يقول من الى راى المتبلى به وعنه ما دلو وعن ابى يوسف روى
 يتخذ حيزه بقدر ما فيها منها كما في الزايد وعن ابى حيفته روى ثمن ثمن البيرو وعنه ما بالاشبار ثم يفرق ليعتق في المعمر
 ثم نزع مثل شبر ولو كان كما في الزايد وعنه ما كسا ولو وعنه ما كسا ولو وعنه ما كسا ولو وعنه ما كسا في المحيط وعنه محمد
 ثمن ما دلو ويشتري كما في المصباح وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزع نجس وفلقت ان الخس ما نزع لا غير او الجميع الا انه طر
 نزع بعض كما في التمر تاشى وهو حيلة ثم خفت بقدر النزع كما في المحيط فلو صعب الدلو الاول مما نزع عشر ون في الخس
 نزع منها عشر ون وانما في ستة عشر كما في الخلاصة وقال المكسح ان الدلو الاخر كالدلو الاول كما في المسبوح فلو فصل
 عن وجه الماء ولم يخرج منها طر كما قال محمد بن خلافا لابي يوسف روى كما في المحيط وفي موت نحو وجا حته في
 الجبهة كالكسور والفاخته بلا تفسير نزع اربعون دلو بطريق الايجاب وفي خزانة الفقه خمسة ون الى ستمين
 بطريق الاستنباب منه قوله تعالى ليجعلكم الى يوم القيمة ومن غار الواو الى ستمين (م) في المحيط وعن ابى حيفته روى
 رويون في الميت الكبيرو وستون في الصغير كما في التمر تاشى وقيل بحسب البيرو وعن ابى يوسف روى في السنين نزع
 كل الماء كما في الزايد والمجا حته بالفتح والكسور لغة واداءة فيطلق على الذكر ايضا وفي نحو فمكسح

كصحة وسام أبرص والفرقة نصف ذلك أي عشرين إلى اثنين وعمن أبي يوسف رج بهذا الحكم إلى الأمام وفي
 الخمس اربعون وفي الخبر كما في الزاهدی وبنو المراتب اثنتان ظاهر الرواية وعمن أبي عبيدة ج ان في نحو كحلته وانما
 الصنف اربعة عشر ولا روى في نحو كحلته اثنتان في الموطأ ظاهر الرواية وسواها اربعون وستين ونصف والمرد
 والدولة المستعمل لا بد من البلاد وقيل ولو في ذلك لعنه وعمن أبي عبيدة ج ولو في صاعا كما في الموطأ وقيل يسع غنية اثنان
 وقيل من مائة والدولة المخرق كما في صحيح الامام صاحب من نصف الماء فصاعدا كما في الزاهدی وفيه اشعار بان ما لم يمس
 قبل الترح وتغسله ان المتنجس ما خرج لا غير او يجمع الا انه لا يلزم من ذلك في التمر تاشي وخبره اي غير الوسط فان
 الدولة وما ذكره في حديثه يوجب ان لا يمتنع ذلك الوسط ويجعل في حسابها فمما نقص من غير ما ذكره فان كان له في
 شدة ومناك ولو في مائة وعشرين دولة وسواها ثمانية عشرة كان كفاية قال القدری هو جاب الى وقال زفر والحسن رحمهما الله
 انه لم يتركها في الموطأ والشيخين وقت الوقوع اي وقعه له في الموطأ وفي شرح الطحاوي
 ان علم من ذلك الوقت بالاخلاق والاعمال فثبت قال ابو عبيدة ج ان لم يفتق فمتن في مدة تنجسها يوم ليلة
 فهو معنى جيل المدة وان فتح فمتن في مدة تنجسها ثلثة ايام وليا لها الثلثة وقالا اي ابو يوسف ومحمد ج
 منتهى اول تلك المدة زمان واحد فحين هذا الوقوع سواء كان الواقع ففتق اولاد الاطلاق مشير الى انه حكم بالجمع
 وغسل وحكم او منعه وانسل سواء في القولين وفيه ترك الا انه بقوله فيما يتعلق بالصلوة وجعلها في ما سواه وانما قيل بالجمع
 لان الثوب لم تنجس عند جمل العند الوعدان وعنه بعد صلوة يوم وليته وعنه في الطري يوم وليته وفي اليا اس ثلثة ايام فثبت
 لا يلو وقع منها في ثلثة ايام فلا بد من ثلثة ايام فان فتح فمتن في مدة تنجسها ثلثة ايام عند الشيخين والافصلوة يوم وليته وعنه في ثلثة ايام
 ولم يصح في عمن أبي يوسف ج كل في الزاهدی وسور الاحمدي ولو صغيرا او حائضا او كافرا وكذا سور شارب الخمر فانه اذا في
 عليه ساعات خمس شفعية بلبانة ولعابه فعد طهر في الكبر على لكن في المضرات لوطا لشار به لم يطر وان شرب بعد
 ساعات نفى الزاهدی كبر طرفة سور الرجل وله سور يا وهو بغير الماء التي تركها الشارب في الاثنا وادوا نحو من ثم استعير بغيره
 والمعام وغيره كما في الخبر وسور العرس ظاهر في رواية عنه وعنه ان التوضي بغيره وجب وعنه ان سورها مكروه
 وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو صحيح كما في الموطأ وسور كل ما كحل من الميطر والافعام وانما لم يستثن بحالته التي
 التاكيد لا يحسن مع ان سورها مكروه كما في الزاهدی وغيره لانها غير ما كره بدون خمس فكانها غير ما كره ظاهر ذلك الاسرار وغيره
 متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطورية وسور سباع البها حكم من الاسد والشكل وابل وغيره نجس لم يتوعدا وعمن أبي يوسف
 انه كبول ما كحل اللحم وقال الفقيه لو افترقت مفت بلادة سور حلكب واستخرج يركا قال مالك رجح الجبزه ذكره
 التمر تاشي وجميع ما خذ من السبع وهو القهر سمي بكل حيوان سالب قتال له في اية قدمت وسور الهرة مكروه كراهية تنزيه او
 تحريم كما في حاشية الهداية والاصح انه كراهية تنزيه عند ما وطهره عنه ابن يوسف ج ومثله عند محمد ج لكن

ثم سألني الماروق عن نيل من لسانه في ان يتبين ان مقتضى تيممه لانه قد علم على الماء وحكما ويكيد ما قال الزاهد في نيل باب فضل
 الفوات ان عدم الماء شرط الاستبانه كان شرط البقاء والى ان ادوال المرض لم يمتنع نيل في انظر لانيقته روحه
 اسم من الارادة ادى الى ان الماء لم يمتنع فدل على ان الماء لم يمتنع في انظر لانيقته روحه
 الابي يوسف بن كافي التبراشي وكذب ستمب وثن شينين وجب كراجه ابي لطفان الماروق صلوة بالتميم آخر الوقت
 ابي في آخر الوقت استحب فلا فخر المصلح في وقت المكروه اما المغرب فلا فخر من قبله ولا باس به عند الكثرة اشكخ الى الشفق و
 هذا اذا بعد الماء او ما اذا كان دون ميل فتم تيمم وان خاف الغوث وفي له تيمم ما شاء الى انه بدون الرجاء ولا يؤخر مني الاصل
 لم يقيد بالاول وهو صحيح كافي لم يمتنع غيره وقد يستدل به على ان الصلوة اول الوقت ففضل عندنا وسيا في وجب فخر من عليه
 في الصلاة ليلة اوميرة او قامة كافي التبراشي قدر غلوة بالفتح ثمانية ذل الى اربعمائة وقيل ميلا وقيل قد اتمم كافي
 التبراشي ان طلبة بالاخبار وغيره قريبا وانما يقيد بطن لانه واجب العمل في الصلوات اجماعا بخلاف اشكخ فانه لا يصح عليه
 حكمه فافكا كافي حاشية الهداية واذا ذكره ابي الماروق في الوقت او بعده حال كونه في المراحل ابي حمله لا يصح المصلو
 المودة بالتميم ولو وضعه فبسه وقال ابو يوسف بن كافي لم يمتنع غيره بل عليه لا يصح المتفقا وكذا اذا علق الادوية من عنق
 اليد او قتل فيه الخصال ولو علق من موخر الاكاف وهو راكب من مقدمه وهو سائق لا يصح وفي بعض ابي حمله كافي لم يمتنع
فصل في التيمم ويجوز التيمم في الاضائة فعلى هذا يكون الصلوة قبل او بعد التيمم قد قدم الماروق عليه في التيمم في الاضائة
 وغيره كالحجارة ولم يذكره تبعا وانما في اخبار ابا نعيم لا يجوز على خض واحد بالاعداد وهو شرعا لا يصح في الحج والعمرة كافي
 المحيط الا في شئ به فسخا او ما فقه كافي حاشية الهداية جازم ثابت بانا قرينة من التواتر قالوا الى قياس قول ابي يوسف بن كافي فخر جاده
 لذلك كافي لم يمتنع وفي فتاوى قاضيه من انكره من الصلوات رجح قبل موته وفي الفتحة ان ثبت بالاجماع وقال ابن حجر ان ثبت بالاجماع
 رواية اكثر من الثمانين في عدم عشرة واما قال جازم في غير من الحج والصلوات في الذكر في الذخيرة ان الحج اولى للاظهار الاعتقاد و
 وضع التيمم في الصلاة او غيرها كافي في الخبرات وفيه ان اهل فضل وهو صحيح كذا في الزاهد في فان قلت كيف يكون فضل الوصول
 ان الحج رخصة هقا اى رخصة مسقة لغزاة كغير المسافر قلت انه رخصة هقا لا لا تنفخت ولهذا لم يصح لما في نيل من عليه
 يعني ان يصير آخر ما كان اذا نزع الحنف يصير الغزاة مشروطة بل تعينه نيل الاجزاء بالاشقة وليس من رخصة التيمم في
 شئ اذا المعنى رخصة مخففة سجود التيمم ووقت للعدوان كان فضل ان لا يؤخر كغير المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل
 المتخفف فضل من سجدة ولا يخفى ما فيه هذا في المقام من كلام الوافي (في التيمم) تحقيق ما في الهداية وانما في نيل من قال ان
 الحج رخصة ترفية عند ما فقه دل كلامه على بعد من نعم كلام القول كما دل على قصر اطلاع في علم الوصول للمحرم
 طرف جازم وفيه اخبار بان الحج لا يجوز لمن سجد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرينة بذلك صار كانه محدث حال كونه
 دون من عليه غسل من جنب وانما نحن وانفسا وقيل انه صفة للمحرم وفيه انه يلزم منه حذف الوصول مع بعض الصلوة

جامعة القاهرة

کتابخانه

[illegible]

[illegible]

تحتجب بحدوث الظل الصلوة ياد في بعض البلاد اقول ليل عن هذا نصف النهار في كل ان يخرج ولعلكم اهل من طرق فيه اشتهر ما ذكره
 من الدائرة الهندية الا انها لا تخلو من عسر حيث ان الله وكل ويريد الله ليس يخرج التيمم كما سياتي في فاعرضنا الى ما قاله في وقتها من ان
 ينصب على سطح مستويا فيقول القعدة على قواعدهم على الظل فماذا انقص من الشمس لم يبق له نصف واذا وقعت فقد بلغت
 علامه على رأس الظل المسمى بقدر الزوال وفيه دخل الاصل وبدا الوقت بالزوال وقته واذا اخذ بالزيادة فعد فخل النظر واذا ازداد الى
 ان يبلغ من العلامة مثله القياس او مثله فعد في العدة واليه اشار بقوله في بلوغ غل كل شئ الى وصوله فخل ما يحصل من المود او ان
 بالذات كاشس لانها لا تفر على قياس بل هي من ان يكون بيانها قاصا بجلقة في الابد او اذ عدل الى المقياس ليشمل مثل الوقت
 وهي جملة اقدام اوسته ونصف بقية وبدا الاول قال لعامة واشار بالبقيا الى الجمع بان اعتبر الاول من طرف سمت اسات وانشأ
 من طرف الاسام كما في الزاوي مشكليه اي فليس لذلك الشئ سوى حي الزوال ان لم يكن شمس مسانته للرأس في البحر و
 مالت الى الجنوب واشمال فيكون هذا الوقت للاشيا غل في جانب الشمال او الجنوب اما اذا كانت مسانته فخل لها كما في مكة والذبة
 في الطول يابسمه واذا اطلق لانه بعد بيان النظر في بلاد ما وراء النهر وخراسان وكمان والقي كاشي وهو ما نسخ شمس من الظل
 وذلك كاشي واذا فاته الى الزوال الا في ما بسنه فان للزوال الاشيا في هذا الوقت فية مجازان وفي رواية عنه وعندهما
 مشكليه سوى الغي وفيه اشارة الى ان الاول في ظاهر الرواية وعنده اذ ابلغ مشكليه خرج النظر بلا دخل العصر الى ان يصير مشكليه وعنده اذ صا
 اقل من قاسين خرج النظر وحواله وهو الاصح كما قال لو كان كذا في احمية الا انه رواية شاذة لا يخل بها كما في الجلابي وفي تقدم مشكليه شيئا
 الى انها الغني بها لكن في الخزانة ان الوقت المذكور في النظر ان يدخل في هذا الاختلاف ووقت العصر منه اي من بلوغ الظل مثالا
 سوى القبي فاختلاف الواقع في آخر النظر جارية في اول العصر كما في الزاوي وذلك في احمية ان اول العصر حركها اذا صار الظل قائم
 مع زيادة وعن ابني يدرعت ان لم يعتبر الزيادة وفي النهاية الا معني طان الاصل في العصر حتى يصير غل كل شئ مشكليه سوى القبي
 اس وقت المغرب اي وقت فية جرم شمس كله اذا ظهر المغرب والا فاني وقت اقبال الظل من المشرق كما سفي
 المتخفة ويؤيده الحديث الصحيح (اذا اقبل الليل من هنا فقد افطر الصائم) وما في الخلاصة انه لا يفطر من على رأس من الا يمكن
 وقد راسه شمس ويفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفي الخلاص اياما الى ان اقبل المغرب وقت العصر ان شمس من
 وقت العصر فلا فطر من وشرب كما في الظلم ووقت المغرب منه اي من المغرب الى غيبته ان شفق بالفتح اس طبعته
 وهو اي شفق عند بها الحجرة وعنده البياض من المغرب الى والى الاول وبسبب غلغل وغيره والى الشيا في المرد وغيره فيكون
 من المشرق والامداد وفي الزاوي عن ابني صيفه رح انه حجرة فبيع عشاء العامة الوقت قبل غيبته بلباض في المص من اصحابنا
 وفيه شعار انه رج الى قولهما في المقتضى لان الاول احوط كما في النهاية وانشا في السور الية اشار بقوله وبقيتي اي بان اشفق
 هو الحجرة بباب الشقي لا بغيره وبقيا لشفقة فافنا في كذا او الفتوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما في المفردات
 وبقيني ان يكون هذا حكمه ديارنا في المنين عن بعض المشايخ في حق دياره انه ينبغي ان يؤخذ من بصيف بقوله كما

والصلى من غير ان ينهض عنها الا في الشرح وهو المصحة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه خوارزمي في لهما ان وعندهم ورواها اي من وقت تشرع بالي
 ان انيب جرمها الا العصر لومعه اي يوم المصلي فانما جازة بذكر انتهائه كما قال صاحبنا كما في الاصلين وذكر في التمهيد ان الاداء يكون
 فيه شجرا بان الوقت يخرج في خلال الوقتية لنفسه وهو الاصح وهو لا قضاء ولا قضاء وهو الاصح كما في قضاء الزاوي في التمهيد في وقت
 العجز فانه مفسد كما هو مذكور تحريا اذا خرج الامام من محله للخطبة الى الغرض من صلوة افضل اى الشرح في صلوة افضل وسياقي
 في محله حكمه اذا شرح قبله والخطبة شاملة لمجتمعة والمهدين والاسقف هو المصنف كما في المنظر فانهم ان وافقوا لكانت سياقي ان خطبة السن
 ليست مشروعة عندنا ولا عند شيعي الى رواية عن الاول الى ان يقول (ويكره عند الخطبة افضل المثل خلية النخيل) وكلتاهما في الجوسم
 كان الاتباع واجب فيها كما في الزاوي والظاهر من شيعي الى ان يخرج ويخرج بوجوب كل اية وبذلك عند سياقي والى ان الكراهية لا يزيل
 بعد وجوب الخطبة وفي اية الخطبة من سجدة لان المصلي استقرت الخطبة في داره القريبة من سجدة ثم حضره والى انه لا يكره عند الاداء والاقامة
 من يوم جمعة لكن الخطبة المذكورة فقط فلا يكره العوائض صلوة بكونه صلاة واحدة وبذلك لا ياتي في ما في الجملة انه يكره المصلوة كما
 علم لان المصلي افضل بهذه الطريقة ويكره افضل فقط بعد الصبح الى الطلوع الا استتمته اي منه جميع فلا يكره شي من العوائض اذ كانتا كما علمت
 لكن في الحقيقة انها جازة في التمهيد ان ما يجب بالبعد من اية وروضا يطوع الفسدة بخذ ذلك مكره فيه في ظاهر الرواية وعن
 ابي جعفر عن انه يكره في غير ظاهر الرواية وفي التمهيد من بني منيق خرج انه يصلي تسعة ايام بعد الصبح وهذا حكم افضل ليهتد اذ اعلم ما اذا شرح
 فيه قبل مسياقي ويكره افضل فقط بعد اداء العصر الى اداء المغرب اي بعد الاداء الى التمهيد وبعد الغروب الى الاداء فلا يخل وقت
 كما علم لان السابن قرينة له فيكون افضل في الوقتين دون العوائض وما يجب بالبعد عن السجدة له وهو غير باءا الواجب بالبعد
 كما علمت ورواه فلا يجوز كما في الحديث ولكن في التمهيد ان ما يجب بالبعد يكره في الاول في ظاهر الرواية وافضل وغيره في الثاني لان فيه
 تأخير المغرب عن وقتها في الكلام شارب الزاوي العصر في وقت المغرب في الحج كره افضل بعده كما في حج القينة ويجوز ان افضل مكره بعد
 الظاهر اذ جمع بينه وبين العصر في عزه ومن هو اهل فرض الى اتقى اداءها بالصبي او بالغ او بالجنون او الغنى عليه اذا افاق ولو افسا
 اذا اقام او بانكس او اصابه او اكل او اصابه من وقتها اذا طهرت في آخر وقت اي زمان لم يجز تحريمه فاما في الاصلين من علمنا
 الا اذا طهرت من حين او انقاس فانه لا يتغير طهيرة زمان بل ايضا بخلاف الكافر يجب على الجميع واخره محال زفرج وتابعه كالعقوى
 انه شرط الوجوب زمان ليس الوجوب كما في الحديث والظاهرة والظرف يتعلق باليقين اي ذلك الغرض فقط الا ان الغرض مقدم واخره بما
 قال الشافعي بان عنده اذا وجب العصر وجب الظاهر ايضا كالعشائين الا يقضيه بالا لاجتماع من جازعت المصنعة او من مثلاً
 فيه اي في آخر وقتها كما لو جازعت في اول وقتها لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من غطت جملة على جملة لم يرد ان
 المسوق يقضيه قيد فقط +

فصل

الاداء ان كان المصلي من الذين يطلق على يده كل اية خمس عشرة شهيرة ومقتضيتها في يوم مع وفي رواية من محمد ورواية
 الحسن بن كبريت بن من اوله فيكون خمس عشرة كلمة كما في الزاوي فلا يرد اياها ولا يقصها كما في الكشف والترتيب من الكلمات

الحسن

او ناطق غير من المومنين في ذلك الموضع في كل مفسد به من ثم شرع في كيفية الهيئة فقال وفي قصده القصد على والامام صلوة
 وادناه ان يحبس عنها في الجمل وفيه اشارة الى ان الموضع المذكور لا يلزم به احواله كما في الهيئة وتحتين الهيئة قد مر في الوضوء وقصدية صلاة
 اي متتابعة اما ان لا تنقطع في الاوقات بعد فانه في متتابع في غير متتابع لان بعد كل ركعة في الامام وفيه اشارة الى ان الموضع المذكور لا يلزم به احواله كما في الهيئة وتحتين الهيئة قد مر في الوضوء وقصدية صلاة
 لكن لو نوى المشرع في صلوة الامام تجزئ على ما في في الموضع المذكور لا يلزم به احواله كما في الهيئة وتحتين الهيئة قد مر في الوضوء وقصدية صلاة
 عن تجزئته كل منهما اما الاول ففي الظاهر لا يجوز التقدير في ظاهر الرواية ولكن بنى يوسف رح اذا نوى في الوضوء جازا اذا لم يتكلم بعد في الخط
 ان المشرع في صلوة وسائر العبادات في الصلاة المتقدمة عند محمد رح او لم يتكلم بعد بل لم يتكلم به وعند ابن يوسف رح لا يصح الا
 في الصوم وفي الجمل في قال محمد بن مقاتل لا يلزم خلاف من علمنا في صحة العبادات بالهيئة المتقدمة والاشارة في الغاي لا يجرى التاميم
 في ظاهر الرواية وعند الكوفي لا يجوز قبل الى ثلثا وقبل الى الكف في الركوع قبل الى ما بعد الركوع وقبل الى القعود ولا يصح
 ان يقال ان ما ذكره من معنى ما عرفت من قوله صلواتا بالهيئة لكان لم يثبت والامامة ذكرها في الهيئة ان لا يصح تقديم الهيئة اقتداء على تجزئتها
 وفيه من ان يكون بعيدا كما قال بعض المفسرين الله سبحانه وتعالى بنوى بعد قول الامام المتكلم قولنا لم يثبت في عامة العلماء انه بنوى حين وقت الامام
 موقت الامامة وانه اوجه كما في الظاهر الاول وهو صحيح كما في الكفا في الاشارة الى انه لا يشترط في الهيئة الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلما
 كان لم يثبت الهيئة بنوى وقال الكوفي او ان يخصص بالهيئة او غير ذلك في بعض ان غير الامام لو لم يثبت الهيئة الامامة فسد صلوة ما عرفت كما في الكفا
 والى الاخر فلو لم يثبت في التكبير مع الاشتغال بسبلة او غير ذلك في سائر الاركان كانت في تمام صلوة حتى لا يتكسر الاعادة وقال غير الذين
 المخرجين في الاعياد وقال الباقر لم يفسد اجزء الا لم يكن بتقديم منه وفي صلوة قاصي القضاة لا يلزم الهيئة العبادات في كل جزء وانما
 يلزم في كل ركعة ولا يواحد بسهولة معقود لكن لم يثبت بها ثوابا كما في الهيئة ويؤيد الاول في ما في المصنف والرواية والسر اجابة ان قول بعض
 من لم يكن قاصدا في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوة ليس بشيء ومع اللفظ الدال على القصد **فصل** في اللفظ وجوه
 لا يعتبر لكن في المخرج ان نية القلب ليس بشرط كما في الرواية ولكن استتباب التكلم في الهيئة ويكفي غير القرض والواجب
 من ليس عند العامة والنوافل عنه اكل في صيغة مطلق الصلوة اي قصد الصلوة بلا قيد سنة او نفل او عهد فكتفية
 الصلوة في النفل عنه اكل وفي الحسن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان بنوى حينما دعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما في الذخيرة وغيره ولو نوى عدد اكثر لم يلزم اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا في الجمل وفيه اشارة الى ان لو نوى
 القرض في كل ركعة كان احتياجا كما في الظاهر والى انه لو نوى سنة الظاهر وصلوة تسبج اخرى من سنة الظاهر ولا شك في ان
 ثواب تسبجات في الجمل هو اشارة الى ان الصلوة وتمامها في الظاهر والواجب بصلوة الجبارة ولو لم يشرط للصحة ان
 بالرفع اي قصد جزئي في حقيقة النوع الصلوة مثل الظاهر في الكفا في وقيل لا يجوز نية الظاهر والاول هو صحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا الظاهر
 ويجوز فرض الوقت لا القيمة للصلوات الا في كل ركعة في الخزانة والظاهرة في غيرهما ولو لم يشرط في كل فليخصه اخصا
 في فرد كما نفل ولو شك في خروج الوقت فولى صلوة عليه ينبغي ان بنوى بغيره كما في القتيبي وانما اكتفى به اشارة

صورة الشك عند كل كذا في الصلاة وفي الكلام على ان لا يلا ساد لا يني عند كل الترتي انه لو خرج الدم بالصلوة لا يني الا بغيره لا يحدث الصلوة
 كما في كثير من المتداولات او عن علي الجواليقي ان الامام او المقتدي ان حدثت فتمت فخرج من المسجد او عن ابنه احدث
 فتمت وجاز الصلوة اي مقدار ما يقطع من الجوانب الاربع والكان بين يديه ستر او حياء او غيره وهذا ابنه علي بن ابي
 هشام عن محمد بن قيس قالوا كان بين يديه حال طمعه الا اذا جاوزه كما في الحديث فان رجلا من بني هاشم كان في غار فانه لا
 على طرفه كما نفس عليه سيوبه وفيه شعار بان لم يصب كالصلاة لكن الاصح انه كالصلاة ولذا يجوز الاقتداء فيه بالاعتقال الصلوة
 كما في المنيعة وفي الكلام على ان المنيعة مصلوة في المسجد او الصلوة بالخرج عن موضع سجود من الجوانب الاربع كما في
 الحديث فظهر طهره اي علم في الصلوة ان لم يحدث يطلعت الصلوة فخرج من الايتين في هذه الصور الثمانية ولو لم يخرج
 الامام او المقتدي من المسجد او لم يحيا وز الصلوة خارجة في اي اوصل اليه من الصلوة بما على واعلم ان هذه المسئلة في
 من بينهم فلو كانت في مكان آخر وقت المقدار المستند قبل السلام ان كل على العلم اي على الصلوة ما فيها من ثبوت
 والحديث الصلوة او كل من علم في نفسه فبشرا ما اذ من ادعى عليه تمت الصلوة او خرج بالصلوة في اكل وان علم الامام بقصد صلوته
 اسبوق اي سبوق طمعه كعبه بالجملة لا علم يتاكد ان فزاده وعنده ما طمعه ان اذا قعد بها ولم يفسد صلوته المدر كذا
 وفي صلوته الاصح روايتان كما في المتن وان وجد بها اي بعد المقدار المستند قبل السلام والكان في سجود او بعد وقبل
 او بعده فان ههنا بانهم بالمشهد قديرا به الزمان روايتهم الى اى وجدانه ونحوها لكن لها في الاثنى عشرية وغيره في
 الرجل عن تحت الماحض معنى المدة وقطوع الجرح وعن برزوق العذر على العار في ثبوتها وقدره المولى على الاركان وقلم الاى سورة و
 استخلا فالتدري وقد ذكر الفاتنة وخرج وقت النجدة ونحو وقت الطعن فصار النجدة فتمت عن قضاء الطرود وان ما يسيل
 والمجاسة الكثرة فسدت اي طمعت كل الصلوة عند ان في حقيقة روح اي في رواية ويجزى في عينة الحركات الا ان الكسر في
 لفرضية الخروج بصدقة اي يسيل صعدت الصلوة الا ان الصلوة عبادة لها تحريم تحليل لا يخرج عنها الا ذلك العهد كالحكم عليه
 ففسد كما قال ابن عباس ان الامام الذي عليه لم يمتحن من ان الصلوة طمعه عند ما ان الخروج بالصلوة ليس بفرض عنده
 والاقتداء في الغرض من ثبوت الصلوة وانما وجب لعادة عنده لان هذه الامور غير الغرض الى الغرض في قتال الصلوة فكذا في الاخرية
 الاقامة وليست بقاطعة كالسلام بخلاف ما اذا وقعت في سبيلها فانها لم تقع في الخلال لا تقطع الترتيب كما في
 اليه يسجد وغيره لا تقصد عنه بما لا يعدم فميتة

فصل فيسجد با اي طمعت الصلوة على ايا ياتي في السجدة انشاء الله تعالى الكلام في الاصل شامل لحرف من حروف المباني والاعراب
 وانشاء في حرف الالف في الالف من الحرفين فضا على وهو في الكلام في الاصل في ما يقع العلم الكلام عليه الحرف من الحرفين وفيه شعار بما هو مشهور ان
 الحرف من الصلوة والمكيفة كمن في الحديث ان الصلوة والحرف من انشاء الكلام هو الاصيل الا انما هو الاصل كما قال الجواليقي في حديثه لكونه
 من انشاء شيخ الاسلام ان الصلوة ليس بشروط في حصول الكلام فصح الحروف بل اوسع طمعه بما لا يعدم الحرف في تابعية مطلقا

الابول وغيره مما خرج من بسملين فوقه اى بعد ما تعرف الى العروة والعتبة والفتحة في كل الاثرى انه يصح قهرا من كان على مكان على باب المسجد
 من فيه كما في الحديث وغيره وان دفع التوضع عن البين من غيره في العادة وفي الاضافة فكل من كان له صلوة اجازة والمبليس له حكم المنيح ولو اجاز
 الا في جواز الاصل لا الاتصال المصنف كما في النهاية وغيره فاجتفت في مسجد الدواخان الرباط انه سجد جمعة كما في الترمذي مضافي ان يكون
 مسجد الجواز كذا كذا في الكفاي ان صلى المسجد في علمه على الصبح ولذا كذا خرج من مكانه ويدخل فيه الدابة خشية ان يسلمه وان كان
 مشعرا به لا يكره وهو على سطح المسجد من في البنية كذا كذا الا اذا منق وانه يجوز ادخال الدابة فيه بعد فانه عليه السلام طاف بالبيت
 على ناقته لا طام صاب جلد كما في الكفاي واطلم ان يخط المسجد جردته لمسي الجوامع ثم مسجد مدنية ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مسجد
 الحبل ثم الشوايف كما في النهاية وهي التي بنيت في الصحاري ليس لها مؤذن وامامه اتجان كما في البداية لا يكره فوق بيت قديم مسجد
 اى لا بأس بالوطى والحدوث فوق مسجد بيت اى موضع العسكن والمواعظ بان تخذل الحراب وتطيف وتطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم
 فتمت منه وبكل مسلم كما في الكفاي وغيره ولا يخفى ان العزوق ههنا مثل غيره فلا يكره في العروة والفتحة والعتبة ولا يكره قبل يكره
 ما يكره في المسجد الاول الصحيح كما في الترمذي مضافي فيه لم ينجب ويصرف المبيع ولا يكره الجماعة والبول فيه ولا ترتيبه بأشجار
 وما رآه من غير ذلك وفيه إشارة الى انه لا يثياب وكيفية ان يجوز رأس برأس كما قال الحسن بن روح وهو الاصح كما في الحديث وقبل
 ثياب لما فيه من كثرة الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله يوش بنية تعالى كما في الكفاي وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس
 قبة مسجد بيت المقدس كبريا ثم تفرعت العزالات بقصوة من مسانهة ثني عشر ميلا والى ان التقييل والكثير في الجواب وغيره تساويا
 وقيل ان التقييل لم يكره وقيل على الجواب يكره كما في الترمذي والى انه يكره العين مال الوقت وبه الا اذا كان فاعلا من العمارة
 والاضحية المعاصات كما في النهاية ولا صلوة اى ان يصلي توجه الى ظهر من لا يصلح ولو قاعد او نكاحا او كسلا الكرفل
 بعضه يكره اذ صلى وقربه احداهما روى من النبي فتوبوا لان يرفع صوته بحيث يسمع غلظ الهيكل ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجه
 من منهما كالتصريح واليه ويخرج ما اذا كان مواجها لانه صار كالمظلمة لكل في الترمذي ولا يقل الحجة بنية بنية في الترمذي او غير بنية
 سورة التوشى طهوية لقوله صلى الله عليه وسلم (اقبلوا الاسودين) اى العترة النبوية ولا يخفى انه يدل على اباة قتل الجندية وغيره ما كذا في الكفاي وغيره
 وليس فيه مناقشة كما قلنا لا ياكل قبل الجندية والا لا يصح وقال ابو جعفر في الاصل قتل الجندية فيما كان في غير ما الا اذا
 (على طريق السليمان) وكذا صدره الاسلام اجمع انه يجزى في قتلهما فانه يؤذون كثيرا وان كانا كبر سنهما قتل جنة كسيرة بسبب
 فخره لجن حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قربا من شهره ما لجنه بارضا والجن فخره وذل ما به كذا في النهاية وذكر في شرح ابن ابي
 هاشم نصف من الناس حتى لا يقدر على اكل الفاكهة الا من ولا على سلب ماله وفساد دماغه وشبه بهم بالاطلاق
 والى على ان القتل غير مفسد وان احتياج الى ضربات متواليات كما قال الامام السرخسي وغيره وذهب بعضهم الى
 انه مفسد لانه احتياج اليها كما في الكفاي والاول نظر وهذا في نفسي ان تؤذيه والا فبكره قتلهما كما في الترمذي ولا يقتل العترة
 فيها اى في العروة طرف قتل واحتلف في الفساد كما مر واشار بذلك رجال الى ان قتل غيرهما من الموضيات مباح

لکن قال بعض من غلبه بالمرءین ان کان من المصلی والمراقل من مقدار اصبعین والا فخلایک وکس فی الجیمۃ

فصل الوتر کما یؤتی فی وقتها ویکون التمام کسراً والاول من کل منها اثنی عشر وضوءاً للشفع سمیت به لانها کملت کلمات ثنتين

مجم کتبت بالکسرة علی الحسن ان ثبت جمیع علی کانه الا جماعاً ثبت بجزء الوتر اثنی عشر وضوءاً والاکمل من الاجماع فیمنع من وقیل لکثرة

الی اثنتی عشرة وجوب عند مستانته او بآخر وفی ذلک علی ما علمنا من ان شایة وجوبها مستانته وایضا به وایضا بها

وقالوا انک لیس فی الاصحح انما یؤتی بالمرءین علی المداة ووجوب قضاءه ولو نکر بعد ما نسیته کما فی الظاهر و غیره و غنما ان القضاء غیر واجب کما هو

فقیه القیاس فغان القضاء لوجوبها المستانته لانه لم یؤتی بالمرءین وواجب ان یؤتی بالمرءین ووجوب او بآخر وقیل رکوع

الکرعة الثانیة ای ثانیة ثلث اشارت الی ان الاثنتیة فی غیر الثانیة جماعاً القیام واما لم یضرب قبل اشارته الی ان القیاس

سواء فی الاولی او الثانیة لا یبعد فی الاثنتیة لانه لم یضرب مکرراً والی ان تارک القراءة او الفحشاء لا یبعد القنوت بعد الدعاء لکون

القرعة بل رکوع فخطا کما فی الجیمۃ و غیره و قد مر علی ان فی حین یؤتی بعد الركوع ابدان یکسر راقداً یدیه فابته و یتکبیران

لابتداء الرض وهو کالتکبیر واجب وقد مر حکم القنوت ای بقول دعا للقنوت بعد الاستقبال باطن الغنیم الی القبلة ومخاداة

الابها من محبة الازنین ونشر الاصابع فخطن الید والوضع فایمان الفاضل موضع ثم یسبح کما فی القنوت الدعاء وقالوا

للعبان ثم یصل علی جنبها لانه الدعاء والسم فایمانها فاستغفرک و تومن بک ونوکل عیدک ونشی عیدک الی غیر ذلک

ولا تکفرک فخلع ونشک من عبودک اللهم ایاک نعبد و ایاک نستعین و لا اله الا انت سبحانک انک انتک سبحانک

بالکفا (محمی) فایضا بعد الركوع ای لا تکفر فتمتک وقل ای طرح ویرتبه لعل ان الی الموصول و یؤتی ای یخالفک و یخفد کسیر

ای فعل لک بعد عیدک و یکنی بالکسر یعنی الاحق کما فی الکرمانی وذكر فی الخبر ان دعا ونشکک وان اجری علی السنة العاشرة

بجنت فی الروایة اصلاً لانه ذکر فی السجود و خزانة الغنیة و غیرهما وادواتها اثنتی عشرة الا انه جائز کما سوسی و یستغفرک بالکفر

و تکرر و ایدیک ونشی کما فی کثر العباد و غیره و کس فی ذلک و وقت غیره و انقضت الصلاة علی قراءة والا ولی ان یزاد علیه (السلام) یدان

حیت دعا فثانیة عافیت وتوکلنا فین قولت وبارک لنا فما اعطیت کلمت قضی ولا یقضی عیدک انه لا یدل من ولیت ولا یغفر

من عادیة تبارکت ربنا و دعا لیت قال یقول المظالم هو الکبر و الکمال ثم شری الی ان یقین الامام و یقتدی و الی ان یصل الی کبر

وقیل یجوز ان یجوز الامام فی ید الیهم و ان یقین المتعدي عند عدم کذا فی الکرمانی و تمت الکلام فی الواجبات فقیه

فی الوتر ابدان ای فی جمیع السنة والا بد المدة ولما لم یمن و لم یج و الا با یتل مولد کما فی المفردات و اول یخیر ای غیر الوتر و انما

اذکر هذه المظروف و بالذات فی الرد علی الشافعی ح فانه سمع عنده فی النعمت الاخر من رمضان و فی الخبر الاول یقر فی کل رکعة

منه الصلوة وسورة بایس و فی الکرمانی انه صلی الیه علیه وسلم کان یقرأ الی و الکاذبون والا فخلع و یتبع السنة یعنی فی القنوت

اللامام الشافعی الثانیة بعد رکوع الوتر و کذا فی جمیع الساجد قبل اسلام و الا ان فی تکبیرات المصلین ما لم یخرج علی القول

الصحابیة کما فی الکرمانی و فی الکتاب بالقنوت اشعار بان یتابعه فی الاسلام و اسلم علی الرکعتین بل یتم صلوته کما فی المئینة

يؤدى حتى يسجد كما افادوا في كسبية فانه غير ما يوجب كما في التماسي وكره مع الجواز في الفعل على ان يداووه ويقل مصدر الماء ثم
 اعلم المفعول به المفضل المني على الراجح من ركعات تسليمة واحدة منها ارفع مزبوع عن ابني صنفته لا يكره ان يركب عليه
 ما شاء في الخمر وكره المني على الثمان تسليمة لئلا لان السنة بحدوث فصله فتمتيل واربعاً وستاً وثمانياً والاصح ان لا يركب ولا يركب
 عليه لان فيه صلاحاً للعبادة وذلك بفضل كما في التماسي وغيره وعن ابني صنفته لا يكره الزيادة اذ تعد على كل ركعتين كما في الجلباب
 وسياق تفصيل في قعدة الفضل الثمان بجذوف اليسا فيحصل الاصح على المنون كما في الحديث (صلى الله عليه وسلم) ركعات منبج المني
 كما في الرضوي لمن في الشكوة بخبر ثمان ركعات بالياء ورواه الطبرسي عن الامم عن الخدوف خطأ ولا يتصل حاله الاغتيا رواه اليسا
 والاعت فيه كاليما في والاربع تسليمة افضل في الملبوس عنده وكذا في المنار عنه ما دام في الليل فالتسبيح افضل وعليه الغنوي
 كما في المتحلق والمملوك فتمتيل الليل المنار تسليمة المني بالحق في الاول است اوجها كذا في المفردات وكرهه ووضن الفضل على تمام
 ركعتين منه وان نوى الاكثر كان الاقل كتمان يدي في الحضرة في السفر بالشرع اي بشربه على اي وجه وفي اي وقت وفيه شعار
 بانه لو شرع في سنة من سنين كالترجح لا يذنبه الا تمام كما لا يذنبه مطلقا بحسنه لفساد على ما قاله في الركعة وغيره كما في الهية بوليته اتمام
 تلك السنة كالاربع قبل الفجر او العشاء ورواها خلاف على ما ذكره ابو جعفر كما في البيضا وفيه دلالة على ان السجودات الموقفة لم تدل على
 الفضل المطلق الا بالشرع والاطن انه في الشرع واجب عليه كما اذا شرع في الفهم مثلاً بلكن ان لم يصل فمذكرة صلاه فانه لا
 الا تمام ولا اقتضا عنه لفساد كما اذا شرع في الترتيل انما تراجع لكن لو ادا الا تمام معتم عليه رابعة وفي الزايد ان الا تمام اولى في مثل
 ذلك بخلاف فدا نهار الا تمام ثم نهى لزم القضاء وقضى ركعتان اي اتم قضاء ركعتين ولو شرع في الترتيل فافضل المصير
 عطفت على الاسم على الفضل الموقف ذلك الفضل بمرافقه في اشفع الاول والثاني اي في خلال الركعتين الاوليتين اثنتين
 وذلك لان سبب الوجوب في الشرع لا يذنبه على ما قاله صاحبنا ومن ابني يوسف في اتم قضاء ما نوى من اربع او اكثر ولو اتم ركعتيه قضى
 الركعتان بالاتفاق واشفع في تركه في المثل وقد يطلق على الركعتين هما ولساناً ثمانية بالمقام قال وترك المقرارة
 باكملته في ركعتي اشفع الاول من الفضل يطيل التحريمية عنه اني حفيضة رج بخلاف الترك في ركعة منه فانه
 لا يفسد الا اذا وهدا عمل الا قول واحمدا ولذا قد روي عنهما عن محمد رج في ركعة منه لان التحريمية تنفذ لغيره الا فقال
 ولم يوجد لكل في اشفع الاول فلم يصح الشرع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي النجوى او احدهما ولا يطيلها بعد في يوسف
 اصح لا سواء كان في ركعتي اشفع الاول او في ركعة منه لان القراءة ترك نال حتى ما اذا شرع الثاني من الغرض بكونها
 فركها لا يفسد التحريم بل يفسد لا ولا يفسد في شرع في الثاني ثم شرع في فروع هذا الاول قال فيقضى الفضل اربعاً
 ابني حفيضة فمما ترك القراءة في ركعتين في احد في اشفع الاول سواء كانت اولى منه او ثمانية مع كل اشفع
 الثاني او بعضها وها صلته فيقضى اربع ركعات عنه في سكتين منها اتمها ما ترك القراءة في ركعة من اشفع الاول
 مع كل الثاني في وقتيهما ما ترك في ركعة منه مع بعضه الا ان ابني يوسف قال لم يجز حين عرض عليه الجامع روي ذلك عن الامام

كعتين في هذه المسئلة فالحكم مرجح وقال سيبويه في القياس ان يوجب على القياس الاقليد اوله اذ ذكره في نفسه
اربعاً عند أبي يوسف راجع في اربع مسائل يوجب الترك منها في الشفيعين كلا او بعضاً منها السكتان اسما لثبوتان
ومنه عكس الاول منها والركبة ما ترك في الاربع وفيه في الباقي من المسائل الثمانية من سكت عند الامام والاربع عند أبي يوسف
ويجب ما ترك في الشفيع الاول فقط او الثاني فقط او الركبة الاول فقط او الركبة فقط لعتين وسكت خمس لعتين
في كل اى كل المسائل الثمانية والحكم ان المسائل بحسب ترتيب خمس عشرة وليعلم طائل تصور ما في جدول وهو به المعصية

يقضي فيها اربعاً عند اثنين وركعتين				يقضي فيها اربعاً عند اثنين وركعتين		يقضي فيها اربعاً عند اثنين وركعتين		يقضي فيها اربعاً عند اثنين وركعتين		يقضي فيها اربعاً عند اثنين وركعتين	
عن أبي يوسف راجع				بالاقل		بالاقل		بالاقل		بالاقل	
				بالاقل		بالاقل		بالاقل		بالاقل	

١	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٢	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٣	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٤	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق

وان لم يقيد في الوسط بركعة او ايسكون في الركعتين والعمى فيما بين كل اربع ركعات الفخل او ان نوى اربعاً او اتم اثنين فلا يلزم
شيئاً عليه من وجوب ركعتين او اقل من ركعتين الا في الركعة الاولى في الفخل الا يكون فرضاً عنده لولا الوصل الى الركعات الفخل في ركعة
الاولى لا يركع نفسه كما في نفسه لعمدة من كان في الركعة الاولى في الركعة الثانية بركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
والقياس ان يركع نفسه كما قال في ركعة واحدة من ركعتين في الركعة الاولى في الركعة الثانية بركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
باشترط قضى كعتين او اقل من ركعتين في الركعة الاولى في الركعة الثانية بركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
ان يصح الفخل على الركعة بلا ضرورة ولم يثبت للركعة في الشفيع في ركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
الواحدة كالركعة في ركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
يجوز ان يركع في ركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
الحسين في غيبة القائل في الركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
الركب لا يجوز الفخر من الفخل كما في الفخلة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع
المصلحة الى اى وقت الشا في كس في الركعة واحدة وقيد بركعة واحدة في نفسه على ما قال شيخنا في محله في الشفيع

[illegible]

أكثر من الأربعين صلاة في يوم واحد ثم شرع في صلاة الافعال الخمسة على الترتيب قال كركوع قبل الركعة أى صلاة النكح
 أو السورة قبل فية متناول خان المثال الركعة المقدمة المتقدمة وقوله ان الركوع بالجمعي المصدى أى القياس بذلك الركعة المقدمة
 الى ان بالركعة المقدمة الركوع وقد انقضت بالافعال ولذلك ان لم يركع فقد صدق صلواته كما في المحيط وشمل تأخير الركعة الأولى
 بزيادة على الترتيب ولو حرق في الصلاة وقال الله غير موجب السهو ولو زاد الصلاة كلها كما في الركعة وسأفنى بعض أهل زماننا كما في
 الركعة وتوقع محرم السهو لاصل الصلاة عليه على أصله وسلم كما في المحيط ونظم ما قال روى الصدوق في بعض الروايات ان بعض
 على قوله وشمل ركوع من متولين ان كنت سجدة أو تكبيرة أو تكبيرة بان شك فيها فإعادها ثم تذكر ان فى بها فأنها توجب السهو
 كما في المحيط ونقلت ان الترتيب هو الركوع الاول والثانى كما في المشرح فينبغي ان يكون البواقي على هذا الخلاف وشمل السهو
 أى جبر الامام المقلد فى ما سيجى وقت من الصلاة فانه يوجب السهو لانه غير الواجب منه مثل تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس
 من التغيير فى معنى فان الواجب نفس المضافة وهى لم تغير بل ترك الجهر فهو مثال ترك الواجب والمثبت وان يكون بدانى صورة
 ينسب الى عليه السلام فانه قصد اعادة ما علم ان عليه المضافة فنية فيجوز التيسير بغيره فليس عليه شي والاطلاق دال على ان التيسير الجهر وكثيره
 سواء بخلاف المضافة فان الواجب السهو فانه يوجب السهو وقال ابو الحسن ان المضافة كالجهر فالاصل فيجوز السهو بها فنية لكنه
 فيه شبهة فالتيسير المذكور على ما قال الصدوق فالتيسير والروايات عن ابي حنيفة روى انه اذا جهر او جافت بآية فخلعه السهو
 واختلفت الروايات فى الحرف والحكمة واللام شير الى ان المنفرد فى الصدورين لم يجز به والظاهر الرواية وقيل هذا اذا قرأ بين الجهر
 والمضافة وما اذا قرأ كما يقرأ الامام فجميع من لا يقرأ فى الوقت وما فى خارج فخلعه المضافة فى جميع الصلوات فليس
 له جهر كل فى سهو العتق وقد وقع بعض الخلق بالمقام ومثل ترك السهو الاول دون الثاني فانه مفسد وقال مصدر الاسلام
 انه يؤكل أى يرجع الكل الى جميع الواجبات لمس الى ترك الواجب فان تقدم المضافة على الركوع والركوع على السهو والمضافة
 على الصلاة على الذى عليه السلام والسجدة على الركوع الثانى واجب كالمضافة ولتعود الاول وقيل بدالجميع باقيل فيه وما ذكرنا
 من الاجمال والتفصيل انفع كثير من الاعتراضات ولا يجب السجدة على التوهم واما سهو التوهم فمستحقة وانما على الاطلاق
 بل يجب عليه سهو واما ان سجدة الامام والا فلا سهو على التوهم والاطلاق دل على ان الجمعة والعيد كالسجدة والخطبة
 فى السهو لكن قال مشايخنا ان السجدة فيها التكليف للناس فى الغنثة كما فى المعصيات والسهو يسجد مع امانه
 بان تيسر فى الترتيب متى فرغ عنه عند سلام امانه وهو صحيح كما فى الزامته واخرجه مما قيل انه لم يكت ادرك الزامته او يصلى عليه
 عليه الصلاة والسلام كما فى الركعة وغيرها وفيما اشار الى انه لو قام بعد فراغ امانته لم يسهو فقد اساء خلقه قام قبله فوادى بالاساءة
 ورفض القيام فان لم يرض فان قيدر كسبه بالسجدة قبل فرائضه مطلق صلواته كما فى الجلالى ويستثنى منه اذا قام الضيق
 الوقت او خوف المردى من يديه فانه غير مكروه كما فى الظهيرية وكذا ما اذا قام خوف ان يخرج وقت المس او وقت الغيبة
 او الجمعة او العيد كما فى الحكمة دالى ان الاصل لا يسجد معه فله سجدة لا يجزىه وعليه الاعادة فى آخر صلواته كما سلف المحيط

الصحيح ان لا يتغيره فان عاقل لم يجرؤ عليه في حال كمال في النهاية وصح سادسة مثل شغل الشاغل في الصلاة في حال كمال في النهاية وصح سادسة مثل شغل الشاغل في الصلاة في حال كمال في النهاية
 انما المذكور وجب للمسجد ان يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 قول محمد بن عيسى في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 الذي يستدعي على ذلك العلم في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 المغرب صفة المسافر والمشاغل في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 ومن اقره على بيده بالاداء في حال كمال في النهاية وصح سادسة مثل شغل الشاغل في الصلاة في حال كمال في النهاية
 يقول محمد بن علي ما ذكرنا من قول الجدة الشافعي في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 انما يقف في بيده بالاداء في حال كمال في النهاية وصح سادسة مثل شغل الشاغل في الصلاة في حال كمال في النهاية
 عن الامام كمال في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 قصد في الرابعة لانه اذا لم يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 باربع ركعات اربعين ثم اربعين وقد سبق في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد للمسجد الا بعد الشفع الثاني في الصلاة في حال كمال في النهاية
 لم يشرع فلو علم على الركعتين مسجد للمسجد لا ينبغي ان يسجد للمسجد الا بعد الشفع الثاني في الصلاة في حال كمال في النهاية
 البزدي في قوله ان لا يسجد للمسجد الا بعد الشفع الثاني في الصلاة في حال كمال في النهاية
 او المسجون وجب عليه السجود في الصلاة في حال كمال في النهاية
 يخرج عن الصلاة وله صلاحية لانه لا يسجد للمسجد الا بعد الشفع الثاني في الصلاة في حال كمال في النهاية
 سجدة واحدة في الصلاة في حال كمال في النهاية
 فرضه لربها عنه فلا يخفى في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 الا اذا سقط الشرطين في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 مخالفت لما في شرح الصلاة في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 الا في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 عن تشاغل في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 وقيل انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 ركعة اربعين في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 لم يكن في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في
 الا في قوله انما يقف في الغرض بترك الصلاة على الاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولنا وانما في

هو ان كبرياء آية اوله وتاسعها وواحد وعشرون في مجلس واحد خارجا وشرا حقيقيا او كسبا ولذا يسمون في اكثر المناسخ قولوا في صلاة في سجدة واحدة فمضى الواحدة حقيقيا كالبيت المذموم والآخر محض تهافت في الاطراف السجدة واحدة ومن تحول بين آية الى آية الا ان يكون كبير المسجدين المرام فليس خلاف ذلك المولى في السجدة مثل شرا عادي في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع وهو سلطان عثمان بن يوسف وخلافه محمد كذا في المذهب كما في المعاصر فكيف سجد اذ لم يكن ان اذ لم يكن في ثلث خطوات وقال محمد بن النخعي ان عرض السجدة في غير مكان الواحدة الحكمي فهو مفضل فليس غير قال في غير هذا كما اذ ان السجدة او شرب مشربة او عمل السيرة او ناصق اذ في الاضاحل وشرب وعمل كثير او انهم طمعا او اخذ في عقد كسب ثم تكرر السجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا لو عاد ما في اخرى عثمان بن يوسف وخلافه محمد ولو كرر على الدابة في ركعة او غير ما كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط واما بقية التكرار الى انه لو تلت الآتي في مجلس لا كفي واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد لا وسلا ثم تكرر كفي واحدة وقيل لا كفي واحدا تكرر اسمي من لا ينجبا عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآتي في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في وجوب التغير لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهد في كل منظم كفي مرة في كل مجلس وفي غير ذلك السامع مجلسه دون مجلسه الى كل تبدل مجلس السامع لا التالى لم يكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المجلس على الدابة فمضى سابقا واحدة ولو تبدل مجلس التالى لا السامع كفي واحدة وعليه الفتوى كما في المنهاج لكن في الكافي انه لا كفي واحدة وهو الصحيح

واما سجد التوبى مستوية سداه فاما منه بان يغز في الارض مشبات ثم يحجى وينسب مع الغزل السجدة الى السجدة والانتقال من جنس من بائنهما تشبعا من ساق الشجرة وقامه فخلاها من اعنفه بها كما في القاموس الى نفس آخره سواء كان قريبا او بعيدا تبدل فافق سجد فليس على السجدة الا اذا انقز فخره فرجع الى الوصل فعليه سجدتان ج كما في الروضة وقيل على المنقل من نفس سجد اذ عزمنا الى آخر لقربها من السجدة الاولى وعلى هذا الخلاف دوارة الكلدس ورعا لمن السجدة في الى كما في الزاهد ويكره في الصلوة وغيره ترك آية السجدة واحدة بالآية في التبريع وفيه شارب بآية ترك كلمة السجدة بالطريق الاولى وفي المحيط للعامة من كره ذلك خارج الصلوة لا فيما وبهذا خلاف الرواية لا يكره حكمه اى قراءة آية السجدة واحدة في غير الصلوة فتحمل من قول اى سجدت كلمتا في مجلس وسجد لكل كراهه احد تعالى ما اسمهم كما في الكافي والكرهاني وندب نعم

محرم على الميامن آية او اكرها قبلها او بعد ما لا يفي في الظاهر الا انما ترك في المحيط وبهذا مثل بحالة الصلوة وغيره كما لا يخفى واحسن في الصلوة وغيره ان اخضاها نعم السامع اى سامع محدث من التالى انه لا يسجد الا وثيق عليه الآيات المحرمة عن التمسك فلو كان السامع مجتازا ذلك تجزى ان يجز شرا على العامة وفيه شارب بانه لو كان التالى منفردا فكيف مشا او احسن ترك احسن لان الاضاحا

مندوب كالنعم الحكم في المحيط

فصل ان تعدد التيامن بان لا تعدد الصلوات البتة فنهى الله تعالى على شى خلافا لغيره الا ذلك فيه شارب بانه لو قدر على بعض التيامن فجزا فادع بخبر محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى قد تكبره الافتناح قاما صلي قاعا كما في التنية لمصر اى نحو من نيابة او متداوه كما في الكافي او دوران الرأس كما في النهاية او وجع العنق او رمد او موشال فنهى

اور الاضائة للمصلي بحيث يجره من غير ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 ان يركع في كل ركعة واحدة على سبيل الاحتياط في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 شرح الطحاوي ان معنى ما ذكرناه من ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 اشارة الى انه لا يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 والاعانة والوجه والارجح ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 بلا قصد لم يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 اوجه ما ساقه يومه من ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 اشرافه في الدليل في الغلة في التزم القرب في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 الاستدراك ولذا لو سار احدكم في يومه من ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 وغيره وسبب ذلك في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 يرداهم جميع الى الجهنم وينفذوا في قوله والراجح ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 فلو سار في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 كناية عن ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 اعتمدت الركعة من السجدة والبطون فلو سار في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 بقرينة السابق بالاجل لا بأسهل فكل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 وثبتت اوتته اوسبعة على الخلاف وعند ان يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 بان لا عجة بالفرخ وهو صحيح في الركعة ولكن في الركعة الثانية ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 سبعة فرسخ وقيل خمسة عشرة لانه قد يركع في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 وقيل اثنا عشر فرسخا في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 ركعتان تمام في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 كما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر صلوة المسافر ركعتان من فاعلم انه من كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 وعن ابن عمر صلوة المسافر ركعتان من فاعلم انه من كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 عليكما فاقبله احدكما في كل ركعة واحدة ابله على ما تقرر لان ذلك يشكل بطلان الاضائة فاصح
 فيما انكسر فاقبل الركعة ترخصا وقيل انكسر فاقبل الركعة ترخصا وقيل انكسر فاقبل الركعة ترخصا
 ويستثنى منه سنة الفجر عند بعض وقيل سنة المغرب ايضا كما في الزايد الى ان يدرك عليه الصلاة الاصل على بيوت

المستوطنين فيها ومن قاتلها القصة فيها مسية بليغتي نوى في الاقامة في بطن جبلية بغيره فخرج من ذلك في الكوفة فيها مسية بليغتي نوى ايضا
بالاقامة ثم خرج منها الى اذلولوا ثم الصلوة في هذه المدة لان اصرار طين قاتل ولم يوجد ما يقتضيه ليلون الاصلى وطول الاقامة وانشاء السفر
كما في الحيط ومطيلة السفر الى انشا سفر ثلاثة ايام كما في العلابي وغيره وكذا مطيلة الوطن الاصلى كما اذا تامل بننا المستوطن بكبة طين قاتل
وفي الكفا اشارة الى انه لم يمتد طين المسكن وهو ما عوى الاقامة اقل من نصف شهر ومدة بعض المشايخ وقول انه يقتضيه بشلة بالون
والسفر والاول يصح عند فقهاء منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يمتد وطنا فلا يرتب عليه حكم الانتقاض كما في الحيط وما ذكر في هذا المقام
من كلامهم لا والله نعمته والكلام انهم انهم لم يمتد طين بعض تحقيق الحكماء وهو ان لا فائدة الا في ذلك الاصل من الاقسام اذ لا يرتب عليه حكم الحرام
والسفر وضده وهو ان لا يغير ان القاسية في السفر كقسان في السفر ولا ريب في السفر فلا اعتبارا لوقت الحول لا القضاة
وسفر المعصية كما باق البذل في الزوج على الامام مع المرأة من فحرم كغيره اى سفر العادة مثل طلب العلم وزيارة الابوين والحج في
المرخص كاستكمال امت الحسد وقوله العبد للبيعة والرحم بعد المداومة في الحق في رخصة في اللغة العسر في الشريعة ما ينبغي على احد الرعايا
وهو على فريضة رخصة في رخصة تيسر كالافاضة رخصة في رخصة استقام ما لم يفرغ في اصلا كما القصة قاتل في الاصول

فصل شرط الوجوب للجمعة اى النفس وجوب صلوتهما في على هذه المضاف لم يكون ايم اسم من الاجتماع عند ايل
اللسان كما في الكافي وقال القنبري انها بمعنى النوى المجمع وبمعناها بمعنى الغافل اى الوقت المجمع وبمعناها بمعنى
المسكون وقال ابن حجر ان المسكن بكل الوجوب شعر بشعر الا سلام اذ لا شئ على الكافر الا الايمان الاقامة اى قاتل
نصف شهر او اكثر يصير في حكمها فلا يجب على المسافر وان عزم ان يملك فيه يوم الجمعة بملات القروى العازم فيه فانه
كامل الصلوة اشارة الى انها واجبة على المقيم بالقرى وهذا اذا اتصلت بالقرى على ما في الرواية وهو الاصح كما في المراهك
وغيره ولكن في روايات واخذوا انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدوق الشيعية انها على من سمع ذوا المنار على صوت
على الصبح وقال بعض المشايخ انها في رتبة على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى والكبيرة المستجمعة فيها
كما في المضمرات والصلوة فلا على المدين ونحوه كالشيخ العاجز عن السجدة والى على الجبس والمطر الشديد كما في المحلصة وفيه اشارة
الى ان لا يجب على الاصح على مسجد المدين اذا طلع بخروجه والى ان لا يجب على الصبح على من وجد ركبا لا كالمشي كما في المنية
والى ان لا يجب على المدين فان اتمل شرط داخل في الصلوة فخرج للمدين واصعب اراض النفوس هو منها كما في المكرمان
والحرية فلا على المتن والمداون والمكاتب ومن لم يمسح الذي مع مولا به السجدة واجبة وفيه ثمار بانها على المستاجر لو جاز
ولاية الشيخ كمنها كما في خزائن المستبين والمذكورة فلا على المرأة التي من الزوج سيما الى جميع الرجال كما في الكرماني والتقليد بانها تؤخذ
بمقتضى الزوج في كل فانه مؤذن بان عليها شهرة للجمعة اذا لم يكن لها زوج والصلوة فلا على المعسر فمنها كاعتل والاسلام
شرط الوجوب بلا خلاف كما في الحيط والتمتة وغيرهما ولا يفتى من الوجوب في الصلوة من عند كما انعم ذكر الاسلام وسلام
العيون فلا على الاعمي وان وجد اتمت قاتل وعشرة آلاف درهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قاتلا

وقرأه ثلث مائة مرة في يومين وتمامه لم يكن عند محمد بن محمد الجمعة ولو كان بعد المصباح والاذان لعام بالصلاة بان يخرج بالجماعة وادار السلطان
 بلال بن رباح لا يخرج من البيت حتى لا يخرج جماعة في الجماعة أو سلطان أو غيره في داره وأعلموا الباب لا يخرج بالصلاة لأن محمد صلوته أسلافه في غير
 مشروطة بالاذان لعام كما في الحديث وكذا يوم الجمعة كراهية تحريم في المصباح في القري وهذا لا يلزم في فتحه كما هو الأيام كما في الحديث ظهر المعذور
 الذي لا يبيع على البيع كما في الحديث للسائر والعبد غيره الذي يبيع على بيعه وحججه من الجماعة والذين كما في الحاشي والاطلاق
 مشيئة إلى أن المعذور يبيع في نفسه فخره وادان واقامة كان في القدرى انه يصلي بغير حاكم في الحديث والى انه يكره الجماعة اذا ترك الجمعة لما كان
 في الغمرات فتم يعملون وعلانا استجابا وكذا وجاز في نفسه ولم يخرج عنه محمد بن علي اختلاف الامم في علمه غير المعذور قبل ادراك الجمعة
 فلا يكره فخر المعذور قبله الا ان يترتب له التاخير الى ان يخرج الامام من الجمعة كما في الحديث وقيل الى ان يعلم انه لا يدرك وقيل تعجيل وان خیر
 سواء والاول اشبه كما في الترتاشي وصحبه اى من على النظر من بيته الى الصلوة والامام فيها الى الجمعة يطيعه اى يطيع
 وصفت من بيته النظر الى الصلوة في الكلام اشارته الى انه لا يطيع الا بالباب بلا سرقة وانما سره بطل واليه اشيرة في شرب الت وديارات
 والى انه لو صلى في بيته وقت الصلاة ولم يتابع الامام في الجمعة لكان طهره وعن الامام طهره الى انه لا يطيع اذا كان في بيته واسعا فلم
 يلبثته كما في النهاية وقيل ما لم يخطو طين وقيل انه يطيع اذا شئى كما في الترتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يطيع الا بالجماعة
 كما لو خرج الامام من بيته من بيته كما في الحديث يمكن في الترتاشي لوسا في داره فخرج الامام قبل خروجه منها لم يطيع بالالتصاق
 وان لم يدركها كان بائنا فخرج الامام قبل وصول الساعي اليه وبعد ملا اعراس حتى سلم الامام وقالا سمعية في العصورتين لا يطيعه
 كما في الحديث وعنه انه غير مطلق بدون اتماها وعن اسد وان اتماها ودر كها اى مدر كها في الترتاشي الاول
 او يجوز له سوتها اى الجمعة وهذا عن شيخين اما محمد بن حماد اما اذا ادرك كذا كذا ملك في الحديث او اكثر الاكثر اشارة بان ذلك
 في الحديث فان ادركها كان ادركها بغير راس من الركوع يطيعها الربا وفيه اشارته بجمعة من وجوه طهره وكره في النهاية
 لكن في المسبوط جماعة ولذا انه القوية وعليه القعدة الاولى الى على الامام على ماروى الطحاوى بخلاف ماروى المعلى كان يجاز
 ابو حفص قلت لمحمد بن ابي داود في النظر بجمعة قال ما تصنع وقد جاءت به الآثار وتؤكد في جوده مشيئة الى الجمعة كما ساء
 الصلوات في وجوب الجماعة وقدم خلاف المشايخ والى انه لو ادرك كما بعد الجمعة قبل الترتاشي في حال الترتاشي او بعد الترتاشي
 اسلام ثم الجمعة عن خلافه لمحمد بن كافي عهده الحديث وميها ان الحاكم ارسل في المنتقى وقيل انه ادركها فخرها لم يترتب
 الترتاشي على الربا بالركن الذي دخل منه واذا اذن الاول الى اول اذان بعد الزوال سواء كان على المناء او عند الخطبة وقيل ان
 الجمعة على المناء في الزوال ما عدا الجمعة فصحيح الاول كما ذكره المحلى في حاشيته كما في الحديث وذكر ابو اليسر رحمه الله ان كان في
 معتبر كما في الترتاشي وفيه شعار تجوز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك لتبسيطه على غلبته اهل الاسلام
 واطار كراهية الاحكام كما في الغمرات تركوا كراهية المصباح جالسين او قائمين واقفين ذلك بكل ما يشقونه من خضوعه في الصلاة
 من اعمال الدنيا اسلافه وانما خص المصباح لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه شعار بالان ما لم يحجب بجمعة

من نحو المنهج استنبطت من الحكم وسعوا اى شواهدا يردون لحدوثها في اشارة الى وجوب نيل بوضع الامر على ما كان عليه من قبل
 انشا عليه كلام النهاية وقد كفى في شرح التاويلات ان هذا محتمل لان انما انما هو على ما هو عليه في الشي الى الجمعة على السكينة الى انشا عليه كلام النهاية
 فان ايشى تحت جعلت في الرجوع الى المنية واذا خرج الامام من مكانة الخطبة حرم المصلاة اى الشئ في نيل منية الا ان
 فخر شريخ في قبل الخطبة اتهم في شواهدا يردون في قبل منية ان كان كان بعيدا ولا ينفذ الى الفرع من
 كفى في المنية من كفى في الخلاصة ويكره المصلاة في نيل الوقت بالاجماع وانما اثر الامام على خطيب اشارة الى انه لا ينبغي ان يكون
 الامام غير الخطيب لان المصلاة والخطبة كشي واحد في كفى في الكافي والكلام اى كلام الدين اماما والاخرة كالمراد من وجوب المصلاة
 على النبي عليه الصلاة والسلام وهذا اذ مع المنية والافقية خلاف السكوت فنزل كفى في المنية من كفى في الخلاصة و فخره وشعره بان حيزه ونزول
 الخطبة وجوب منية كفى في الكافي والمحيط وغيرهما في المنية من كفى في الخلاصة و فخره وشعره بان حيزه ونزول
 واما عن هذا فلابس بالكلية من قبل الخطبة واطلاعه مشير الى انه لا يسيء على العاطس وعن ابي يوسف من اية بحيث الى انه لا يرد من الخطبة
 قبل لابس من انما بعد قول في نيل السكوت في زمانه على عليه وطعمه في زمانه غير لازم كفى في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل و
 المنية لم يثبت والافقيات والخطبة وغيرهما ما منع في المصلاة كفى في الجلابي وانما فعل الكلام لانه اكثر ابتلاء والكلام ليس منية من كفى في
 من الكلام والافقيات لانه غير كفى في المنية حتى يحرم الخطبة وفي اشارة الى انها حيزان عند الخطبة المنية وقد وردت في الجلابي
 بعد الخطبة وقد وردت في الجلابي في زمانه كفى في المنية من كفى في الخلاصة ويكره المصلاة في نيل الوقت اجماعا وكانه اختاره في قبل الخطبة
 وقوله ما بعد انما بعد قوله في نيل السكوت في زمانه على عليه وطعمه في زمانه غير لازم كفى في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل و
 على المصلاة من المنية من كفى في الخلاصة ويكره المصلاة في نيل الوقت اجماعا وكانه اختاره في قبل الخطبة
 زمانه على عليه وطعمه في زمانه غير لازم كفى في المحيط وكما منع الكلام منع الاكل و
 كفى في الجلابي واما اليوم فقالوا بالاول للاعلام واما قبل السنة والخطبة لاجراء الاحكام كفى في المنية من كفى في الخلاصة ويكره المصلاة في نيل الوقت اجماعا وكانه اختاره في قبل الخطبة
 الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الامام وقيله محدث وفي واحدة لفعل اشارة الى ان المؤذن النحان اكثر من واحد
 انوا و احدا بعد واحد ولا يجتمع كفى في الجلابي والتمناشي والى اشارة الى المداية وغيره انهم يؤذون ول عليه كلام شاربيه
 بين يديه اى بين الميتين الميتين ليس المنى لوالا امام ويساره قريانه ووطمها بالسكون في نيل ما اذا اذن في زاوية كفى
 او حادة او فخره في نيل من كفى في الخلاصة ويكره المصلاة في نيل الوقت اجماعا وكانه اختاره في قبل الخطبة
 ابيدين فان قريته الاذان يدلان وجهه يكون اليه كفى في الجلابي واما اذا كان ظهره الى ظهر المصنف الى الاذان في قبل باخر اجتهاده نية قوله
 واستقبلوه سنة بعد الخطبة بوجههم سواء كانوا في امامه او يمينه ويساره على ما قال الجلابي لكن الرسم الا ان يستقبلوه
 القبلة لا يردون تركه لا يمتنع من الوجوه المصنف في الخطبة على ما قال الجلابي في نيل ما اذا اذن في زاوية كفى
 من غيرا وغيره في قبل لانه ليس بواجب حقيقة كفى في المنية من كفى في الخلاصة ويكره المصلاة في نيل الوقت اجماعا وكانه اختاره في قبل الخطبة

في الغرض من نفع جوارحه أي حول الكعبة من الجوارح وبعضهم يقرّب إليها من إمام مع الاقتداء فيها فنعصمها عن طمع بل
 ذلك البعض في جانبها إلى الجانب الذي يكون لها فيه بل في جانبها في مالها غير ذلك إذا كان الإمام في الجانب الشمالي والتمتد إلى الكعبة
 في الجانب الغربي وفيه شواهد إمام فخرج البيت فافكان فافكان مع الاقتداء وافتتح الباب وفي الصدوق في إتمام العمر في جانبها
 من البيت نحو إمامكم وفيه إتمام الكتاب مورد اللفظ الجانب في آخره حسن الاختتام ❖

كتاب الزكوة

فكأنه لم يزل يفتل العبادات بعد ما كان في القربى وكما استدل في هذه المسألة في إتمامها من بركة الصدوق
 حتى الشريعة القدر الذي يخرجه إلى الفقير وفي الكفا في إتمامها في القدر جاز شرفا منها في ذلك القدر عليه يتحققون في إتمامها من بركة الصدوق
 للعدول من الاستدلال قال المفسر في جانب الاستدلال في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 المال في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 كالذي في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 مما أخذوا من إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 الموجب فهو شرط البقاء أيضا حتى لا يرد (أي ما لا يرد) سقط الزكوة الواجبة في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 عليه ولو شرب جوارحه في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 جنة من إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 عليه كما في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 بقوله مالك أي فاد على القرن على وجه الاعتناء بذلك يتحقق الدين ولا غرامة في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 كما في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 ونحوه كما في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 مفعول لك لا تخلف عن إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 رطب بل يكون شاة كما في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 والأخا حجب التصديق إلى الفقير ولا يخل له منه شيء كما في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 كما في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق
 وهو في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق في إتمامها من بركة الصدوق

أيضا لا يحل الا من الزكوة وكسبها كسبها على ما فيها من اجزاء الرب ولرب تحمل غير من الاجزاء ثمرة متصلة تلك الاجزاء
 التي لم يمتد بها غير ما بحيث لا يمكن ان يرفع ما بيننا من هذه في ذلك من عشرة دجيم ما بيننا من الاجزاء فلو كانت ثمرة بعد فيها خارج للزراع
 كما في قناتين وان لمساواة ذلك من ثبات الاجزاء كسبها على ما فيها من اجزاء البستان وغيره فاستدركه والبستان اي ارض يحيط
 حائطها فيها اشجار تفرقة فكلها الزكاة كما في الكفاي وغيره وعلوه وقع توهمه داخل في الكسب بغير اطلاق الناس في شكلها وكونها من شجرة
 غير ثمرة ما يطبق من ثباتها والرب وغيره ما هو اقل واعية العادة فعمد الخراج كما في المعزات فلو كان الا من لا يطبق ما قلناه عرفه
 تعالى عن ثقله الرب عند الفقهاء عند الاجماع ما الزيادة عليه كثرة الرب فلا يجوز بالاجماع كما لا يجوز ان يحول وتليفه المتوكل على المقاسمة
 وبكسر وازداد الامام عليه السلام بعد محمد بن ابي يوسف من روايتان ولا يجوز عندنا في بيعه من على البيع والكل ما مشى الى ان لم يستدرك
 بتكرار الخراج والى ان الذين لم يمتد على ان لا وجب عليه في الكسب والمكاتب لما دون والامة والكاف ولو لم يصدق قبل طلب سلطان جاز لا لبعده
 وحال ان يحيط بها لك خلافا لمحمد بن ابي في الموطأ والى الخراج في الموطأ في اهل والحكمة كما في المقاسمة على ما في الترتاشي والى ان لا يجوز
 ان يرفعوا في الا من كسبها من اليد ما في الكفاي انهم رفعوا الكسب في ديانتها لا في التقدير يجب ان يكون بقدر العادة فلا يبالى بكونه
 من اي جنس ولا يخرج لو قطع في اثناء الزكاة المماثل من الخراج في ارض الخراج وما تفرق ان لم يمتد على كسبها لا يبيع ويحلى الا بالبيع
 بمضمون قوله لا يبيع الما او غلب الكسب عليه بحيث لا يمكن منه الزكاة كما اذا صار فاشرا واصاب الزرع افة مساوية
 لا يمكن الخرج زعمه كالفرد والبره والخرق والخرق او ارضية فكلها لا يخرج من كل الدواب والاصح انه اذا اصاب افة ارضية لا يسقط الخراج
 وفيه من ابل ان اذ غلب الما ثم غلب الما اصابا من افة في بعض الحول وقد تمكن من الزرع فليخرج الخراج او رفعوا ان المفسر زرع المظنة
 او اشعر او حتى يرفع كان كما في الموطأ والى ان لا يسقط بالموت لانه دين وقيل يسقط كما في الترتاشي ويجب الخراج ان يحطها
 اي حطل الارض الصالحة للزكاة فكلها بعد العدة فان لم يقدر فيها الامام على غيره اجابة ثم يخذ الخراج من الاجرة ويدفع
 الباقي الى الرب الارض وان لم يجد يدفع مزارعة على هذا الوجه وان لم يجد دفع الى من يقوم عليها ولو دى الخراج وان لم يجد
 يبيعها ويخذ الخراج من ثمنها ويدفع الباقي الى الرب الارض كما في الموطأ ويصح الخراج على الارض ان اعظم المالك فان ابل
 السواد او اكلوا ولم يرفع الخراج عنهم فلا يخلو عن شيء ما ذكرنا من حكم الارض الصالحة من ثمن او ثمرة فكلها اي من الخراج مسلم من ثمن
 او مسلم فيكون الماشي اذ يذبحها فان لم يلقبها او قبض لكن يبيعها انسان من الزكاة فكلها يباع كما في الموطأ وفيه شارب على الماشي
 اذ يذبح من اشته ما يزرع فيه هو ثمنه شرب على الماشي وكونه على المشتري اذا باعها ومنها زرع لم ينعقد به ولا في كالمبيعا انما
 المعينات وان شري الكفاي الذي ارضا محترقة من مسلم وضع الخراج عليه سب التبن وبطلت است
 وعند ابي يوسف من ثمنه عشر ما صرف الى مصرف الخراج وعند محمد بن ابي عيسى عشر واحد مصرف في رواية مصرف الخراج وفي آخر
 مصرف الزكوة والله اعلم

فصل مصرف الزكوة اي سلم في الشريعة مصرفا لصدقة الفيلسوف سلم كان في الزكاة شاملا للشيء وصدقة الفطر والكفارة

وبعد الفيتوى اقول مثل الاكل الصريح اقول الغريب فليس انه اى وقت هذا لعل اى قبل الصبح او بعد الغروب لكن قال القدر في
الاعتناء بالاكل بعد الصبح وبعين الصبح سببا لاعتقاده في ان هذا من شدة الجوع لا من شدة الحاجة الى تجويعه ولا من شدة الجوع في الاضطرار
او لشدته في الجوع فكل من لم يفيد من تركه تركه اياك وشك في الغروب فبني الكفاية خلاف كفاي في الجوع والى انه لو ثبت ان اكله كان مطلقا لم يقص
وفيه لفتنه كما في قاضي خان والى انه ليس يقول عدل في الغروب بل الطول وحتك في ذلك بالافراط فلا يجوز القول واصد بل المتيقن في ظاهر الرواية
ان لباس بلاذ كان عدلا صدق كما في الزاهدى والى انه لو افطر اكل ارتقا بصوت اكل يومين اثنين ان يوم الصيام وهو يوم لم يفسد
كل في الهيئة او ان قول في وجوه مما فيه صلاح البدن الى جوفه وهو ذكر الصوم او وجاهه بالفساد او في اذنه ومن فسد بمومه و
محمود لم يترك الوصول الى الارواح في شغلها ان شرط اكلها حتى اذا غلب البدن في اذنه وجب الاعتناء ولو دخل الى اذنه لم يفسد بلا خلاف وقد
على الخلاف لو لم يفسد فمضت تحتها في الاستبراء او اذ افطر في الاكل لا يفسد وعندنا لا يخرج الجوف فيفسد كما يفسد الاصل في قبل المرأة على الصبح
وفيما شدة الى انه لو وضعت الكسرة في الفرج الدخول واقلت بها خطا ضيفا ليس قوة الاخراج وهو في حكم الخارج لم يفسد كما في
الحقيقة وقاسه ان الرطب اليابس منه سواكم هو لاي اكثر الاشياء فهو لم يصل الى الجوف لم يفسد وانما شرط كونه مما فيه صلاح
البدن ان شرطه ان لا يفسد من غير فانه غير فسد وان على النزع في جوفه لكن اذا فسد السطح الى جانب آخر او دخل جوفه من جافة او اكل
حصاة او غريب خشبة في جوفه ففسد ولا يدخل صبيحة فيه على المتن وانما شرط ذكر الصوم لانه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكر
لكل اذنه او فطر في الارواح في الزاهدى وجوز الانسان لبدنه من غير السكاه فهو مل شئ منها الى الجوف لم يفسد بلا خلاف
لكن ينبغي ان يكون كره على خلاف قياسه الى سبب لما على البدن كما ياتي وما وصل من الحلق مستثني منه والاساس في الجوف الاو تشد
الاخر منها فذكر كما في المغرب والصحيح والظاهر في جميع الجوفات من السوم حتى الزاوية صحت فبني جميع اذنه
المقدرة والمحقق من السوم بانهم هو الغيب مثل محاسن حسن او اكل حصاة وجها على ليس فيه صلاح البدن ولم يغيب الياس
في كاله وجودا كصومه وان كان اقل من خمسة اواكثر لكن في الظاهر لو اكل الحصاة ولو لم يبلع وجب الكفاية وفي اشتهته لو لم يبلع
الحصاة مثله ان الاكل المحببة كخرز او عليه الفيتوى وفي الزاهدى لو اكل طين الذي لو لم يبلع فمضت الى الجوف ففسد الاكل
فانما لو اكلها استحسنها دعه ان في طين مطلقا ومن ابي يوسف في الكفاية في طين الا منى العين ولو اكل جبة غيب كسر
مع ما يترك في بطنه المشايخ ولو اكل طين فاشقوق الراس كخرز في انما يخرز بالمشقوق الرطب او ليقب اى اخرج ما في جوفه
محتما بالكلية حال كونه طاهرا في حيث لا يمكن ضبطه الا بخرج كما في الطهارة وهذا عندنا من اعمد عندنا وفيما عندنا
فقد صدق من ان لم يبلع في الاغتيا روى في الحديث لو تقيت اقل من ماء الغمر ارجع اذا فعله لعله ولا يجمع اذا فعله فاعتنا
وفي شرح الجارح جميع عندنا في يوسف ان اذا كان اغتيا وان اصد وقاسه كلامه ان يبلع الا فيفسد كما قال ابو يوسف في كونه
غير فسد عندنا وماذا خلافات ما من الاغتيا في الطهارة ولا يفسد ان عليه القبيح ان في جوفه بلا كلت و
عائنه او افطر بالجر او الاكل او غيرهما سيما اى قاصدا لافطر غير ذكر الصوم فقلنا كان او فطرنا وقال مالك انه

الى من مضت ولا تتشاق بغير العذر بكرة الا لا تستحقه الا بالقتال صوب لما على الاراس لتسقط بالشوب الملبول وعنه انذره وكل
 انما للزبدى حلى انذره او خال الماكن في قاضي خان وكره القبلة ان خاف الوقوع في الوقوع او الانزال في
 انذره ان يفتق اشقة على ما روى عنه في كافي في البصيرة والى انذره المباشرة الفاحشة وكذا المعاشقة والمصاحبة على ما روى عنه
 في البصيرة ولا يذره السواك في استعمال الشوب المخصوص في الصوم للمطر من الاكل وغيره ما سوا كان يلبوا الا اول اصباحه او
 وبدايته من قبل يكون في وضوء الفل كافي الزبدى وغيره والكل اي استعمال الكمل ويجوز ضم الكفاح وفيه شجاعة بالباس للمسا
 غير بصاحات بالاكتمال فكذلك الرجل ليعمل الاسود للتمادي دون الزبدى كافي في الكافي وذكر في البصيرة ان لا يلبس به طبع يوم
 سبب الخلق ليقول عليه السلام من اكمل يومه عاشوا لمطره معناه ابداه وقيل لا يجوز لان زيد بن كميل يرمي يومه من رضى الله تعالى عنه او بغير
 عينييه بالزبدى في البصيرة على ما روى عنه وعن ابويه والسلام على جده وعلامة من فترت بات الوافض فان العالي من العناق لم يفتق عنه
 مثل يذره الاضلال وفتح جازع من عرسين فان سمي به لفتا وقراه او اقرب منه محرم من الصوم لزيادة الايضاح فان الشيخ
 السمي في الزبدى يفتق عنه في الحال سبب لم يذره كل يوم الى ان يموت كافي في المحيط والكافي وفيه من حكمه لمن يعجز عن الصوم في كل
 فوس عطف الاستقبال افطر واظمحهم عليك الا بانه فان ما ورد بلفظ الاطعام جازية الا بانه وانما عليك بخلاف ما بلفظ الاداء و
 الايمان فانه عليك كافي في البصيرة وغيره فيشكل في السجود انهم قالوا ان من قوله الذي اذا ذكر فليست عليك الا بانه فلا بد من يومه
 فيشكل عاني الزبدى من ابى يوسف فانما اذا عدا هم او عشا هم لم يجز لان الا بانه لا يعني عليك والغنية فتمت بحسنه لكل يوم
 مسكيتا اي مصرفا من عاين كاشتهر عليه كانه لظرفه نصف صاع من راويزيب صاع من راويزيب فواهم مسكين نصف
 صاع من برن يوم جازعنا وهو لهم مسكيتا صاعا منه من يومين لم يذره عنه وعن ابى يوسف من راويزيب صاعا من راويزيب
 الى ان لان يفتق اول رمضان بكرة كافي في البصيرة وذكر في الزبدى انه يطعم في كل يوم ولا يفتق معنى الشهر والى ان وقت
 وجوبه كفضاء رمضان كافي في التمشي والفتقني بافطر واظمحهم ان قدر على الصوم لانه يشترط له ان لا يفتق دوام
 العجز وحوال اي ذات صل بالفتح اي ولد في البطن او من ففطر اي ذات الرضاع على المني لما ولد وفتح خاف كواحدة
 الفرض باجتهادها او قبول الطبيب بصدق سلم على نفسها او ولد بها المضمون بالفتح التي هي ام له كما هو الغاير لكن الارضاح
 لم يمس عليها بل على الاب لا على الماكنها انظر في وجوب عليها بعد الاجارة كافي في الكافي وفتح ففطر انظر في الاجارة كالا م
 اجارة الا فطر فعلى هذا المعنى الام لا الرضاع بان طويلا غير ما شهد الابح لها الا فطر او فطارة الى انها تشرب الدواء اذا
 خافت عليه وهو لم يشرب ولى ان المحرف للمحتاج لم يفتق من مرض مبيح له فخراف انما تضعف جبر نصف منها وقد وان لم
 احسبه فلو تعجب نفسي اجتمعت في فطر كذا وقيل بخلافه في البصيرة وذكر في الزبدى ان الحواشي دم او العيب
 او لذي سبب منه انذره الا انما في الحواشي فطر الا فطر كذا او امه منعت المني او غسل الشوب ومريض
 خاف بالاجتهاد او قبول الطبيب زيا دة مضمون كائن او امتداده لو وجب العين او جراحة او صلب او غيره

مريض

السنة فليس له الاطلاق في الحكم بل هو في كل الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 ولا فلاحا في كل سنة من الاصل وان جعلت بالطلاق ونحوه ان يكون في تقييد على قياس ما قاله في كل سنة في كل سنة
 الى ان لا ينفصل عن ذلك الذي هو في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 انما في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 فلا يباح الا اذا كان في تركه حقوق احد الاولين كما في الزايد وميسك بعبية يومه وجعلها واجبا بالاول لم يباح في تركه
 كما في النهاية ونحوه لغيره على ما في من قوله مسافر قد مضى جاز من سفره في الاقامة في حكمه بالطلوع وحاشي
 او نفسا وطهرت بعد طلوع يومه او قبله لاقبال من طهر من الليل مقدار ليل واحدة وفي النهاية قيل ياكل الى نصف سرقيل
 في اليوم مسافر والمريض جاز في يومه او في بعض اليوم وكما في قوله وغيره السلم في الاصل فيه من صا والافلاوق
 في اليوم يومه الا ان كان في ذلك الوقت وفيه شارب في يومه الا ان كان في ذلك الوقت وفيه شارب في يومه الا ان كان في ذلك الوقت وفيه شارب في يومه
 كما في قاضيه انما هو في الاصل في ذلك اليوم هذا الذي يباح في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 قضيا انما هو في الاصل في ذلك اليوم هذا الذي يباح في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 رمضان لا لعدم الاصل في اوله الا ان المسافر في يومه لا يباح في الاصل في اوله الا ان المسافر في يومه لا يباح في الاصل في اوله
 القضاء على المسافر في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 هو بكره الذي ومن محمد بن ابي حنيفة وقال ابو حنيفة انما هو في الاصل في اوله الا ان المسافر في يومه لا يباح في الاصل في اوله
 ليس عليه قضاء كما في الزايد ويقيم في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 عليه الا انما هو في الاصل في ذلك اليوم هذا الذي يباح في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 ان يكون الجواب بعبية بلا فلاحا في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 موافق بعد الزوال من اليوم الاخر من رمضان الا انما هو في الاصل في اوله الا ان المسافر في يومه لا يباح في الاصل في اوله
 في ذكرنا فلاحا في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 المتداورات كما في الاصل في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 بانما هو في الاصل في ذلك اليوم هذا الذي يباح في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 الحيط وذكر في الزايد في الاصل في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 في دلالة الايام عليه في الاصل في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير
 عليه بعد غروب الشمس فانه لا يتعين ذلك اليوم لوجود الكيفية فيه على ما هو الا هو من حال كل مؤمن والبناء عليه
 عالم لم يخلو من الاصل في كل سنة من الاصل والافلاوق والجلو في الاصل انما هو في نفسه المتضمن لغير

كما في جناب الطهارة في تميز الطوائف شعابان الوقت وقوله ان لم ينسج بالوقاع قبله وواجبه اي الحج وهو ما تتركه الدم وقوت
جميع اى الوقتين جميعا ولو ساعه من بعد صلوة فجر الغد الى ان يخرجوا وهو كما ذكرناه اسم بقعة على سبعة ايام من مكة شرقا وغربا حتى بلاد
فيلادوم وحما عليها السلام اوسى اى سعى وركب بين اعلى اقصاها بالقدرة على المروقة فبقيت له صعودها واجب كما في شرح التلوات
والنصف كترجى كماله لم ينسج من حين اصدعها ان لا يكسب المشى لا يفر في بطن الجاهل انما في الن من اى في بطن الوادى كما سعى وجاهل
شتر قبان الاول ان لا يذهب البيت واثني في الاشارة باليمين استوتون وجاهل ذراع الواى ما ذراع اثنى عشر ذراعا وورعى الجاهل اى
سبعين محروفي يام الله والشرع بالجماع الكسرى ثلثة مواضع من منابرى بها جازى معنى لاسى الجاهل كجى وانما سعى بالجماع كما بالجماع
المحلول وطواف اقصا روى طواف الواو وطواف اقصا لم يثبت في نهت انه سنة في القصدتين رجوع المسافر من بقعة وها
من مودة والمضى طواف البيت عند الرجوع الى مكة للافا في اى الخارج من الوقت فلم يجب على الحى والعمى والمكى وقال ابو يوسف
ان راجع للمكى كما في شرح الجاهل والافاقى بالمدنوب الى الافاق جميعا فوق فاصول ابغى كما في الغرض التمدد غير جازا ولان الضرر فقتران
يقول انظر الى الافاق جميعا حتى جوبته في الهمة الى الواو من سبيلين الافا الى الواو وقال ابن العرب هو العالم كى فى القاتق وغيره
ولو لم يكن على الجاهل ان يكون اليه الواو كما قالوا فى روى ولو لم يكن الهمة فالرغم وجب نعم اذ اذ افاف الى من وما لا افاف
ان راجع وبذا معنى آخر لورود الى الافاق طهر من ذلك مضار كما انصارى على مثل صاحب كسفت عن الغرضى واحلق اى قطع شعر الرأس
بالسوى وغيره من الوجع عن الاحرام والاولى ان يقال لا لاخذ مثل التقصير ايضا ولا وجب الساس الاحرام من الحيات كما في المنهات
هو ذكر في نظم المفرد ثلثة عشر فعلا ولاق ان ستة عشر فتمت بقية عشر فتمت قال ابن الترتيب بين هذا الافا واجب وقوله ذكرنا ان المعنا
من اشوا الى الزيادة واجب وغيرهما من الافا من كسفت والواجبات ستون تاركها ميسرى وهى اليتا من فى الطوائف وتبيل
المحرك فى نهت والربل فى الثلثة الاول من اشوا والطوائف اوسى فى بطن الواوى وطواف القدر وم وابتدوت بنا وجميع ولا يملك
والجميع بين النظر والمصرف فاذان وقايتين ومن الغرض العشرون وقوله باذان وقايمته كما فى نظم الواو من الافا
قبل الوقت ولا يمتد فى الدعاء وغير ذلك اواب تاركها ميسرى كما فى شرح الطوائف واشارته اى الحج سؤال
ووهو القعدة بالكره والسكون وعشر ذى الحجة بالكره قال الجوهري انها بالكره المرة الواحدة من الشواذ قال ابن الاثير
انها بلغت المرة الواحدة على القياس لان الطزنى قال الفتح لم يسع وناسه ريد على انه عشر ليل وقصة ايام كما قال ابو يوسف
فى الجامع وقال ابو عبد الله الجوهري وابوبكر الرازى ان يوم الفجر من شهر الحج وعشر اذ ان احرم يوم الفجر الحج القابل لم يكره عندنا
كما فى الذخيرة ويمكن ان يحل المكالم عليه لانه اذا خذت التيمم من التذكير فيه شعابان فى قوله اشهر تسامى او حجاز حيث جبل حصن
الشهر شهر رومانى للكشاف وغيره لان اسم الحج يشتر كفيه ما وراوا احد فخرج العشر لانه خارج عن الشهر بن على انه تولد مرجوح
لا يلىق بفضاء القران وانما نهت اسم الحج اشارة الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فانتك لم يجب عليه
الحج كما فى المحيط والى انه لا كلى شئ من محال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الا حرام قبلها ولا اجزاء الراس

وبقائه واخلیفة وقرن شرقي وبقائه بمكة واما ذات حرق فمناذی قرن واوله لولم يبقه من الجاه لان من يذی بمكة فاما من كان في فتح البصرة
 واما قصد مكة من الرق مسلك امانه قصد من غير ما يفتيها بمكة فاما من يذی بمكة فاما من كان في فتح البصرة
 اي من هذه المواقيت لمن قصد مكة الا في اقل الحادي عشر من الشهر واما من كان في فتح البصرة
 او غير فان دخل بلادهم فليس بمكة واما من كان في فتح البصرة
 فاشي عليه ومن ابى يصنع ان لا يشرطه الاقامة فيه خمسة عشر يوما في الزمان في غير ذلك الا يحرم الاستئجار حتى يقدم الا حرام على هذا القول
 بعد دخول الاشهر ولا افضل من ودية اهل الان السان الى اهل البيت بطريق الرخص ومن في ميقاته هذا امان ان لا يقع في فتلوه
 الاحرام ومن محمد بن هذا كان اول ما حج فحسن ان يترك المواقيت كما في الجبل وصل ما بين مكة واهلها اي داخل هذه المواقيت
 ويدخل فيه اهلها ودخول مكة فاما من قصد مكة فاما من كان في فتح البصرة
 المواقيت والحرم الاصل الذي هو خارج المواقيت والمواقيت لمن استقر بمكة والحرم في زمان يحرم من رجم
 وقيل بالجمع في الحرم من جانب المشرق ستة ايام ومن الشمال اثنا عشر ومن الغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة وعشرون كذا في
 الكبري لكن الاصل ان من الشمال ثلثة ايام في غربها كما في المهرات او اربعة فاما في التيمم فاما في التيمم فاما في التيمم فاما في التيمم
 كما في فتح البصرة ومن مكة للمحرمه اصل من ابي مكان شراسته واوله التيمم كما في الحديث ومن ثمانية ايام من المخرج او المحرمه او
 قص شاربه وانظاره وحالتهم توضحا والتسليم للتخليص حتى يومه الى مكة احب وفيه شارب استجاب اصل كما في
 الاختيار وليس ازارا بل علة بل عليه فانه مكره وهو من وسط الانسان وردا من التفت فيستره كعت وفي النكاح
 انه يدخل تحت يده ايمنى ويطي على كفته الا اليسر ويطي الايمن كشوف الا ان الاول اولي كما في عدة المناسك صاحب المذاهب
 وهذا اذ وجدوا في الشوق سر اوله وبقائه اذ لم يفسد وبقائه في التيمم وفيه اشارة الى انه لا يلبس السر او يلبس التيمم
 والتيمم كما ياتي ولا يلبس التيمم او اذ لم يدخل يديه في كفيه كما في التيمم ان السنة للرجل ان يلبس ثوبين كما في
 الكوا في فتلوه حتى ياتي بستره فاما كما في الاختيار على هر من ينسل او الجدة وفي الاختيار ان يثوب الجدة الا يلبس الفضل
 وقطيب اي يستعمل عينا لها رائحة طيبة ان وجد بها استجابا ومن محمد بن انه لا يطيب بايقى اثره بعد الاحرام والاول يصح
 كما في الجدة واصل في موضع الا حرامه فاما في الاختيار فاما في الاختيار فاما في الاختيار فاما في الاختيار فاما في الاختيار
 المحرم بالحج اللهم صل على محمد وآل محمد وارض عنك ما فعلت في هذه الايام من الكافر والافلاس كما في الكراماني وقال المفرد
 تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقد زعمت ما قال العزوان اصله يا الله آمن بالخبر اخذت الحرف مع انعمولين وروى عنهم
 في اريد الحج مشير الى ان الحرم يتاوى بطلق الينة وهذا احسان ومن ان لا يتاوى به كما لا يتاوى به في التيمم كما في
 الزمان والى ان الينة يصح بلفظ الحمال وان كان للمناصفي في الاشارة الى ان الينة تخرج الينة افضل لكن يجوز
 بالقلب والاول فهل كما في الاختيار فميسره الى لاني لا اقدر على هذه الافعال التامية كره وقبلة مني كما

من بعد ذلك قال بعض من كان معي في شرح الطحاوي في تعليق بركة الذي قيل في الحج والعمرة
 من المرات أربع مناسك هي طرفة وفيه إشارة إلى أن له معدن في الصفا ثم حرات بان بداء بالمرودة فليسه إعادة من
 الأولين ذلك الآية ومن اصحابنا من يمتد بالاول الا انه ذكره وسمع الاول كفي الذي في قوله بعد ايسى دخل المسجد وصل
 شفعاً كفي في قافضين وسكن مكانه من قدمه كفي ايام الحج حرم ما يفتي غنموا للاحرام واحترز بهما فتح من قول ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم كفي النهاية وطواف سبعة هو ايام بعد شفعاً فكل ما شاع وذاك لا يدخل من ايامه الا في حق
 المكمل وفي الاكف واشهر بان لا يسي بعد هذه الطواف الا انه لم يشرع الا مرة ولا يزل الا لا يكون الا مع كفي في شرح الطحاوي
 وخطب الامام في خطبة ثلث فخطب بين كل خطبتين فاصل يوم فخطب خطبة واحدة بلا جلسته بعد الظهر ساجد
 وحججه بكة وعظم فيها المناسك التي يودي من صلاة التروية إلى نزال عرفة وهي كيفية الخروج إلى منى وملكث الصلوة
 فيها لوزج إلى عرفات وفي ذلك ولما سلك الجبل فجمع المناسك التي لم يزل في الاصل المتبدي ويقع على الصلوة
 والركن والمكان كما قال ابن الاثير لكن في اللباس والمغرب المجمع الذي ثم استعمل في كل عبادة ثم خطب بينتيها
 جلسته مع المناسك التي من نزال عرفة إلى نزال يوم التشرقي وهي الوقوف بعرفة والمردفة ورمي الجمار والنحر وغير ذلك
 والمناسك من ذي الحجة بعرفات بالاسر والتمتين فاما منصرفه بالاجلاء ويجوز منصرفه في الاصل مع صارها لوضع
 واحد يقال بعرفة كما قال الزبج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المتحججة فان عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما سئ
 بكرة في ثم خطب خطبة واحدة بعد الاظهر معلما في المناسك الذي هو رمي الجمار والنزل بالمصعب وغيره الحادي عشر
 من ذي الحجة كمنع كبر المجر واليا وقد كتب بالاعتدال على العرف والتمت كبر كفي الكرام في ذي قرة لثلاث سبائك فيس
 نزل الجبل والاضحيا على اربعة ايام عن مكة شرقا يسيل إلى الجنوب ويخرج من مكة إلى ما مع الناس عداة أي بعد صلوة العجر
 كما ذكره القندري او بعد طلوع الشمس كما في المسبوط من يوم التروية أي الثامن من ذي الحجة وسيل جبالان غليل عليه السلام
 رأى عليه كان قائله قيل لول الله تعالى يا مكر كبرك انك بلا فاعلم ان من نزل في ذلك الامر من المعدن ل
 أم الاخر عرف في اليوم التاسع انه منتهى على نسي عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فمعه يومه مني يوم النحر كفي الكرام
 إلى منى في قرب مسجد ببيت وملكث وبات بها فغسل بسم الله والعصر والمغرب والعشاء فيها لا وقا بها إلى ان يصلي
 صلوة فجر يوم عرفة فغسل كفي في المياد وفي وقت المغرب كفي في شرح الطحاوي وهذا منتهى قلوب بات بكة ثم خرج من منى بعد
 عرفة ثم نزل إلى عرفات جبالا يسمى كفي في لافيتا وغيره ثم أي بعد طلوع الشمس وعند قبله خرج منها أي من منى إلى عرفات
 أي على ستة ايام من منى تقريبا وكلها موقف أي جميع مواضع عرفات يصلح لاداء من الوقوف الا
 الاستثناء لقطع لان بطن عرنة بعين العين لصلوة وقع الربا وادجوا عرفات كفي في الكرام في تفسيره
 وبنين ان لا ينزل الطريق فيفسد لها زك كفي في المياد فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما جلسته

(ان) كما جمعه جميع الامام بالناس بين العصر والظهر في آخر وقت الظهر كما في الظهور والاطلاق مشايروا انهم كانوا
اقتصروا كون الامام مسافرا او متقيما في العكس والاكتفاء مشروبه لا يقتصر الامام والاعتقاد بالاعتناء كما في المحيط باليمن
واحد بعد بلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف من قبله وعن بعض صدر الخطبة كما في شرح الطحاوي وفيه نظر في انه لا يتطوع
بينها والا فمؤذن ثانيا قبل العصر خلاف المخرج ويكره القطع كما في قاضي خان في شامه سنة اظهر غيره كما في اللؤلؤ في كل من
لوقفل من سنة اظهر مؤذن ثانيا الا في رواية شاذة عن محمد واما متيسر قبل كل صلوة اقامته ومشرط بمجراد جمع
اجما جمع الامام وانما كذا القاضى في الشرح على كما في شرح الطحاوي والاسرار ما يجمع قبل الزوال في رواية
وقبل الصلوة في اخرى كما في الزايد فيهما اي في الظهر والظهر انظر تعلق الكل فلكل حيز العصر في آخر وقت ظهر بل في وقتها
لحقا واحد بها اي صلاة الاحرام كصل الظهر منفردا او بمائة صلايا احراما مع غير الامام كالحل في مجموع ما يقره اذا احوال مع بعدان صليبا
الظهر بمائة صلاة في غير وقت يوم غرة والا حرام الجماعة والامام وحده لا اطلاق فقط واذا صلاها فان لم يزل صلوة واحدة
ولذا ظهر في ان ظهر مشايروا ان في وقت الاطاعة عليه صلوات ان في وقت الصلوة كما في النهاية تسمى بصلوات العصر
فوجب الامام مع الناس الى الموقوف وهو موضع من غرات القرب جبل يقال جبل الرحمة على رتبة فراخ من مكة يسمى القبة
الاظهر وهو من الامام وقد اشعار به بما يشاء لكل الفضل ان يكون كباثرا من الامام حيا بعد محمد واصله في التاميل والتكبير
كما في المحيط بقبيل اى جميع بل الصلوة من ذهب ارجل كونه مستلما في وقت الجمع والاذان فيكون حال الامام على جميع اذون
والاول في خزنة المتقين انما في في الكافي سن قلنا انما انفس من الظهر كما في البداية ويكفي لا وانفس الوقت
خصوصا قد اى اولى انما من وال يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر لانه وقت التوبة في غلظه وقت قبل الزوال
او بعد الطلوع لم يمكن فخص الوقت والاطلاق مشايروا الى ان يجمع التوقف مع احبنا به وايضا كما في اختلافه ولو كان الاحرام
الحاضر في الوقت ناسا او متقي عليه لانه وجد منه حضور في غرات ولا يفسد اليقظة في كل مكان كان الحاضر النائم او المني عليه
اقل اى احرام بالجمعة اى من تلك الحاضر فبقية ولا يلزم بامره بالاطلاق قبل الفجر وقالوا له بامره باليومية المني عليه محرومية
اشارة الى انه لا يوجب عنه غير فقه لم يحرم كما قالوا ولما عنده فخر اختلاف الشايع كما في الذخيرة والى ان الفرق ليس بنائب
عنه في سائر الناس الا ان يطعن به والاصح انه نائب عنه الا الى ان يطعن به ليكون قرب الى ادائه لو كان مقيما كما
في النهاية او كان المحرم من غير حمل انهما اي غرات عرفة اي غرات والاكتفاء مشروبه ان حرم الفرقين هنا فيكون كما قيل
واذا غربت الشمس من يوم عرفة الى الامام بالناس على السكينة فمروا بغيره فيكون الزوال فخر المصطفى وكسر الامام
على ثلثة اسباب من مسجد غرات وهي اهم فرج لانهم عليه السلام انزلت فيها اى الى حيا على كل حال والى الناس يتابعون
الامام فلا يتقدمون عليه الا عند الزمان فانه جائز اذا لم يجزوا واحد وعرفة ولا يتاخر عنه كذا في الخبر العليل لانه كما في البداية
(ان) كما جمعه فمما بالوقت فخره ودر فخره على جميعا على طواف الكعبة وجميع الحج

وكلها موصوفة اي جميع موضع مرفوعة صامح الامداد الوقت العاجب لان المستحب الوقت راد الاله بقرجل القابل الرقعة
 بالفرق في العدة الا لا استغناء المتقطع فان وادى بحسب ممر السري المشددة موضع على اسيا للفرقة حتى بذلك لا
 لا يقف فيبل شي منه سريعا فكانه انصبغ في العشر الاقارب سيجي وقت هذا الوقت وجعل العشاء من اي المغرب العشاء
 فانها تبقي من المغرب في المرفقات فلا حاجتي الى التعليل في اول وقت العشاء على اني انظر والمقادير ومنه ان يقدر المغرب
 على العشاء فلو انما عاد لما لم يطول العجبا في الظهيرة طان لا يطول منها فانه مكره كما انشأه السني في قاضي خان في الاكتفاء منسوبة الى
 الاشيبه بالامام ادراسه جماعة ولا ما في النهاية لكن في المرفقة انه شير طالع الجماعة عند شير طالع الجماعة لا ما عند ما باوان مع
 واقافته واحدة كلاهما قبل المغرب لا يقبل العشاء الا اذا طلوع فيها او تغرب شي آخر انقطع حكم الاقافة الاولى كما في الاختيار
 وان اودى المغرب في عرفات او في طريق مرفوعة اعاد ما في جبل عادتهما لم يطول الفجر الثاني فادوا طلوع لايجب الا بعدة كما قال
 ما اعني باليوسعد في طالع الجبل عادة هلا لكنه في شير اي بعد الطلوع صلي النجم الجلس في تحميم من طوله الليل المختلط بالصبح
 كما قال ابن الاثير وقيل ما راي انه يصلي بالصبح ثم وقت بمرفوعة ومحمد صلي وطلوع كوكبه ثم لمع والترتيب الذي في ان
 وقت هذا الوقت بعد صلوة الى ان يفجر جبل كما في الضرات لكن في الخلاصة ان وقت بعد طلوع الفجر ان قبل وقت الوقت
 بغير وقت في الفعليته اشعار بانها كفي خصوصية فيها كما في الوقت بجزئية كما في التحفة ووجعا وطلوع جبهة رافعيه شيرها فانه
 صلي الله عليه وسلم قبل ان في ذلك حتى اتجهت عاوه في مغاللة الامري في تجاوزا عنهم ان شاء الله تعالى كما في العدة ويزيد في
 القيد على الاشكال المشهور في الحديث وادوا اسفل على ضارب حيث كانت الشمس تطلع ومن محمد رافعا بحيث لا يتجلى على طوعها
 الامتداد رافعا يصلي كعتيق كما في المحيط افي منها هو على ثلثة اميال من ولفه الظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس في السيرة حيزانية
 عند طلوعها وادوا قريبا منه في منظر القدر صلي لكن في الهداية انه خلط لانه صلي الله عليه وسلم اناه قبل طلوعها ورجى الامام
 بالناس في لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرمي الرمي ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصاعدا لان ذلك لا يصح فلا يجوز
 او طرح فخر لكنه في الخاتمة استدل بالاطلاق على جوار رية الكبار فخر راكب حجرة الحقيقة فيتحقق ان الية انجرات على حد من حجة
 كلمة وليس من في ان يقال ان الحجرة الكبرى الحجرة اللاحقة وقية مزا الى انه لا يرمي بالحجرة الاولى الوسطى في هذا اليوم على ان ابتداء
 وقته لم تحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس الى آخره فقبل الزوال من جوار طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى قبل غروب الشمس في الزمان
 مكررة في النظرية اشعار بانها يقف حين يري موضع محلي وبانه لو وجدت حصاة عندها لم يحركها لوقوع على ظهره بل لم يثبت عليه
 اما لو سقط وقع فيما قد جاز كما لو وقع قريبا منها لانه في حكمها من لطم الواوي من اسخلة الى اعلاه فوق جباله لا يثبت تنوعها
 الى الحجرة باعلا الكعبة عن سيرة عن سيرة اخا فيه هذا منسكية سبلها من المرات فلورجى سبع حصيات جملته من الحجرة الاخرى واحدة
 خذ فاني نفعنا وسكون الدال لمجتمعي من مصد نوحى هوان يرمي مثل حصاة وقية رفا الى انه لا يرمي الا ما كان من جنس الارض
 كالطين المدة الياتوت ومقداره مقدار النواة او اقل واكثر لكنه غير شرب ينبغي ان يكون انفعولا ما نفعنا من غير الحجرة المرمية

اذني الاثر ان لا يتقي الا حصاة من لا يقبل حج ولذا لا يجتمع فيها الا قد خضعت احمال وقد خضعت منه مبعوثه الا ان شته كما في الجواهر الى انه
يرى كيف شاروبه الخفا وعنه شاش نجار وقيل كيفية ان يصنع الحصاة على الابهام ويستعين بالمتبرقة قبل اخذ بطون ابيهامه
وسبابة وقيل جلق سبابة ويضعها على فمصل ابيهامه قيل يرى الرمية المعروفة الكل في المحيط وكبرى في قال البذاكر ونحوه فانه
لوحج مكانه جازا في المقصود ذكره واذ يحصل كما في الكفا في جعل اى مع كل منها وقطع التلمية بما ولها اى يرى الفهرست
من الجصيات اى على الصبح كما في قاضي خاين عند الطرفين انه لا يقطع التلمية الا بعد الزوال كما في المحيط ثم روي الشيخ الامام ابيها
فانه مفرد بالج فليس عليه م والاكثار والى على ان بعد الرمي لا يفت للدعاء عند الهجرة بل في منزلة روي ثم حلق رأسه او قصر
اى اخذ من قيس شعره قدر لامة وصلقه افصل من التقصير كما روي جلق الكل افضل من جلق الوبر لانه يمسى بملحاته استه
وقد اطلقوا جبالا للموى وجيب تسحب الى النهاية فاما اذا قدر عليه بان لم يكن على رأسه فقدره الا فقد حل من لم يمس جلق ولم يمس
من لم يحل كالحاق والموى فاذا مضى ايام الغفر عليه م كما في المحيط وانما ذكر الغفر اشعارا بان من يحكم الرجال اما حكم النساء فيسبى
وحل له كل شئ من منجملات الاحرام بعد هذين الا النساء اى جامعهم واما عيادة القبلة ولس شهوة فانه لم يحل الا اذا كان
كان بمنزلة السلام لان محله آخر في حلق الى الطواف ثم طواف الزيادة يوما من ايام النحر الشبهة وقدره عزالي ان ياتي في مكة
منافح حلق من يومه كما ياتي من الغد بعد الغد لا يخرج عنه كما في المحيط والى ان جلق الطواف بعد فجر الغد وآخره وقت
غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن في التصفى ان آخر ايام التشريق الى الطواف لم يخرج في التلمية منها
لانه فصل منه متعلق باليوم فاما بانها لا يخرج لكون في التفسير وغيره انه يخرج فيما لا يمان محل على طلق الوقت وسياق في محله
سبقة من الاشواط بل ارجل بالتحريك معنى من الصفا والمروة ان كان سعى قبل اى قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم
وقية اشعار بان لا يلزم سعى وان لم يدر ان الزمان لا يشترط الا مرة والاكثار مشربان يصلى في المقام وغيره بعد هذا الطواف
كما في طواف القدوم كما في المحيط واول حقة رمية في طواف الزيادة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو اليوم الاول لان اليوم
الثاني واثالث يكونان للنحر والتشريق معا واما اليوم الرابع فهو يوم التشريق ويقال للثاني في يوم القدر والثلث في يوم النحر الاول
بالسكون وللاول النحر الثاني في الكلام شي الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل مجي الجاه كما سياتي وقدره كذلك لا يغني وهو لوى
طواف الزيادة فية اى في يوم النحر افضل منه في اليومين الآخرين وحل له الفسار بكونه في الحقيقة بالحق السابق وقدره اشعار
بان وان كان السعى الغاشم لا يخرج وليس عليه شئ الا اذ اوج الى انه فعله م كما في شرح الطحاوى فاما اخر هذا الطواف
نحوها اى من ايام النحر كرهه عنده كراهته تحريم ولا يمانه بانه لم يكتف بما في اجنابات وقال ويجوز عليه دم وقال لا يكره
ذلك فلا يجب عليه شئ وبعد زوال الشمس من ثباتي النحر الى الغروب تسجبا الى آخر الليل جازا لى الان يرى الجمار
الثلاث المهدية وقدره اشعار بان بعد الطواف حج من مكة الى مناة ولا يمانيت بكونه ولا بالانطية فان البقية مكرهه في غير مناة
اي كما في التوفيق مبداء في الرمي بيان لما قبله ولذا لم يطع عليه مما لم يمسح به من حجرة قربة من حجرة بانه عاتية في التمدد كما فيها

فراعى بكثرة ما فيها قال ما رزقنا من شيء قبل مشتقة من الرزق وهي الغلبة في الارض وقبل اي تم قبل الغلبة المقصودة
عن الارض وفيه اي ثم وضع وجهه وصدره ساقط على المنكر فكل من دخل وحده صلى ودعا كما في قاضيه خان المنكر بضم
الميم ونحو الزار ما بين الباب والبر ستة اربعة ارجح وتثبت بالاستسار اي تعلق بما يتسار البيت من الاشياء كما تعلق بخليل
يدون ثوب لولي خليل للاستعانة في اهل البيت الياسين ودعا فجهدا فاستغنا لموضع الاجابة بكي او يكي الى غايته لقبول علامته و
يتجسس على خزان البيت المكرم لم ينظر واحدا من فؤادهم الموت (رقتنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم) واعلم ان اخيره للاحكام
عن ثوب من ذكر في قاضيه خان الظهير وغيره فلا يظن ان التقدير على ما في الكفاية ويرجع من المسجد فمقرم اي رجعوا
الى خلف المنظر الى البيت حتى يخرج من المسجد ثم من كنه فيزل بقرب منها الى ان يتجمع القافله ثم يرجعون الى المدينة
على تصديرة الروضة النبوية على صاحبها افضل التحية وكيفيتا مع الدعوات في العدة والمرأة كالرجل في جميع الاحكام
الا انها لا تمشي راسها بل كشد وجهها ولو سدت شيئا عليه اي رسلته على وجهها وفي بعض النسخ استدلت كما
في بعض نسخ المدينة وموافقة كس اللان في القاموس هذا ليس بخفا كما قال المظنري مجابها ذلك المرأة فاجري الضمير مجرى الماشق
عنه اي خرج بها جاز ذلك السدل وفيه شعار بان لا يكتشف وجهها كما في شرح الطحاوي لكن في النهاية ان السدل وجب
والا يلبس جوارحه من حوطة وعرة ولا تسعي بل يلبس في التصدف ايضا والدة الا ان تجد ملوكة كما في التفت ولا تخلق لان
خلق بلاسها خلق بحية بل تقصر الكل وهو افضل من تقصير الربيع وتلبس الخيط كما قيل من خضع حتى تشركها ولا تقرب
الحجر في الزحام اي الكثرة لانهما منقوذة عن ملته الرجال فلو وجدت ملوكة قرت منه وتجنبها الا يمنع شيئا من اعمال الحج
كفاسها الا الطلواف فلو حصلت قبل الاحرام فقلست احرمت شهدت جميع المناسك الا الطلواف وليس
ولو حصلت يوم التمتع قبل الطلواف لم تنقض طهره وطهونه ولو حصلت بعده قطع عنها طلوافه الصداق في قاضيه خان في
الحج بقوت الوتوف بفرقة لا غير كما في السرية طواف سعي فكل اي خرج عن اجرام الحج بالاخذ حاصله ان يفتلح
خروج جاعل اجرامه باعمال العمرة وفيه شعار بقا احرام بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين ولما عند ابي يوسف من خارجة ثوب
باحرام العمرة وفائدة الخلاف انه لو احرم بحجة اخرى بعد الفوت وجب فيه ما عند ابي حنيفة من ان الحج بين الاحرامين رتبة
ولا يصح التنية عند مجموع لانه لا يتصور ادا حجتين معا وفيها عند ابي يوسف حان محرمة عمرة انصاف الى احرامه وجوبه
قول ابي حنيفة كما في الخيط وتخصي الحج الفاسد باحرام جديد من ميقاته بان حرما ولا قبل بقية من قابل اي
في عام قبل وفيه شعار بان الغنى العمرة لانه قد اداها في عامه فكما في الظهير

فصل في الكرم من الحج والعمرة القرآن لانه مصدر قرن بين الحج والعمرة اي حج بينهما كما في الاساس غير فلا يظن انه
بيان حكم قبل التعريف الفصل من الافراد والتمتع فحذف تفرقة قوله طلاقا اي فضلا عن تقيدها بواحد من غير نفسه كمال
الافضل بمن كرامة من الحج الا انهم التكا والعمرة وفي النظم ان افضل من التمتع عند الطرفين انها سواء عند ابي يوسف

من شراح فصل الزيادة الشعب حج كالمفرد أي وقت بعرفة يوم عرفة ثم طواف الاطراف والبيتية وان كان
 هذا الفصل لا لا يجوز ان يحرم بالعرة يوم النحر في أعمالها ثم احرم الحج في يومه ذلك بقي كالحال في باقي اعمال الحج في غير البيتية
 في الذخيرة وفي كل شيء ثم اشارة الى ان له ان يؤخذ بالعرة والبعرة ثم حج من غير ذلك كان تمتعاً قيل بنى بالاتفاق وبه الظاهر
 لا انطلق بجصاصه وحي الحكم له عند أبي حنيفة وجعل ما عداه باطلاً كونه تمتعاً كما في الكافي في الاصل في الحج الى مكة ولا يرجع بعد
 كان تمتعاً ولم يكن تمتعاً بالاطراف وانما اطراف فيما اذبح محرراً فانه لو اتي بأعمال العرة ولم تحلل اطراف ربيعة اشواط فنزل
 باله ثم حج الى مكة كان تمتعاً عند الشنئين خلا لما حرج كما في الكافي ورجع بعد الرمي في بعض المصنفين ثم شكر الله
 وان عجز عن الحج صام بالقرآن أي صام ثلثة آخر عرفة وسبعة بعد حجة الوداع فان كانت اثنى عشر تصيام يوم وان
 احرم المتمتع بسوق الهمدي أي مع الحث على السير هدى الى مكة من غير ان ياتى ببيتة ويقال بالتمتع بد على
 فصيل واحد ببيتة كطية كما في المغرب لم يذكر تحليل البقرة والابل ولا تعليدهما ولا اقلية الضم بان يرتبط على غصتها قطعاً
 غير بالانه ليس بشرط بل بونه وهو أي سوق الهمدي والاحرام مع السوق فصل من القواعد الا ان يقاوا وحرام
 كما في الكافي لا يحلل أي لا يخرج من الحرم العرة باطلاق العرة بل بعلق العرة بل بعلق الحج في يوم النحر فتنزل الحرم بالسوق ما لم يخرج كان تمتعاً
 الشيخين فلا يلزم من ثم اي بعد افعال العرة يحرم يوم التروية وتبنا الفصل بالحج كما في قوله يسعي كما لمفرد والمكي أي
 غير ان الاتفاق بغير الحج والعمرة فقط فيكون القرآن التمتع الا اذا خرج من الكعبة وتقرن فانه كان قسماً
 فصل ان طيب أي تعمل طيباً ولو باليد وهو محرم بان يخالطه بل يواخذ به عند ما كمالاً تحقيقاً كالأشربة والحق والساق
 والنخلة وحكياً كما اذا طيب بها من غير فرق بين عضو ولو طيب بالبدن في محله كونه يوم وفي مجالس وجب لكل يوم عند شيخنا
 واما عند محمد فان اراق للماء ولو سحبه ولا فواحه كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب به عضو بغيره ثم وقال
 شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قديماً والا فلا يبرء العضو وجوب يوم تان النقيض ابو جعفر كان طيب بحيث يستأذي بها
 كغصن من بالورد وكفن من المسك والغالية فوجباية والا فلا في المحيط او او من أي تعمل البدن في عضو كالمسحوق
 مطيباً كمن النفض الزيت او غير مطيب بها عند ما عانها فان كان غير مطيب وغير مطبق فعليه عتقة ولو او من سبع او ثمر
 او الزينة لم يجب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يداوى جرحاً وشقوقاً بجلد شجر او زيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي
 او لابس باضرة مخيطاً كالقميص المسدول والقباء وكفن ليا كالا على وجه المسحوق كما امر واستمر بان من غير ان يخلط
 كالبسة او غيره لباغصا عدا وعن محمد اكثره ويستوى في ذلك ان يترنقه او يلقى عليه غيره هو تان كوما كالا ولبسة
 وعن ابي يوسف اكثره نصف يوم وليا كافي في المحيط او حلق او قص او تنوير ربيع رأسه اكثره في الاصل ثلثة و
 كذلك للمحبة وعن محمد اذا سقط راسه من تحت شراة عشرة شراة كافي في المحيط او حلق او تنويره كالا اكثره في الاصل
 ولو احدث له طائفة في التمتع اذا تمت ثلث شعرات بطه كثره ثم خلاهم كما اذا تمت عشرة بقليل الشعر وعن ابي حنيفة رجح حلقه

شأنه لزومه من بعد فطره أصح وأصح أنه لا يزكيا قال الإمام الشافعي لما في المحيط وذكر في النهاية أنه لو أنزل شعر الصدقة وساق
بالفطرة عليه الصدقة أو قصل أي قطع أطرافه واحدة أو رجل واحدة أو عنته من يديه أو بطنه أو رجل أو كل
أي يديه أو رجله في مجلس واحد فلو قص الكل في أربعة مجالس لم يرد به واحدة وهذا عند الشافعيين ما عدا ما في محمد بن زهير بن محمد بن
وهم أحاد لا يؤخذ بها كقصة فانه أخر كقصة أخرى فلو قطع أطرافه يديه ثم قص أطرافه يديه في أربعة مجالس لم يرد به واحدة
كل واحد أو أربعة لفرض أي طواف الزيارة مجددا والأعادة مستحبة فلو قطع الدم وعنه لو أعاد ما دام لم يرد به عليه
صدقة وفي كلامه أشعا بأنه يجب الطهارة للطواف لا للبطون كما في المحيط وغيره وهو يصح وقال ابن شجاع أنها مستحبة كما في المحيط لكن
في شرح الطحاوي أن كل عبادة تؤدي إلى المسجد الطهارة ثم طهرا أو غيرهما أي غير الفرض وهو طواف القدوم وأما غيره فليس
جلبا أي خصوصا بجلب عليه الغسل في غسل المأخر وغيره وهذا إذا لم يرد أن كانت أجنبيا أو لم يكن طهرا فلو أعاد سقط الدم لا يرد
التسوية بين الواجب والمستحب والنفل لأنهما صارا وجبين بالشرع كما في الصلاة لكن في شرح الطحاوي لو طاف بالقدوم وجلبا
ولم يعلم يجب عليه شيء لأنه لو ترك الصلاة لم يكن ذلك فيه شارة إلى أنه لا شيء على المنفل وان لم يفعل ذلك لم يرد عليه الرتبة
أو أفاضل أو فوض ورجع من عرفات بحيث يخرج من مزدلفة قبل غروب الشمس فافضة الإمام فان عاد إلى عرفات
قبلما سقط الدم وان عاد بعد الغروب أو قبل ما بعد فافضة الإمام لا يسقط كما في الانتقار أو ترك واجبا ما ذكره ترك أي
جميع الأيام والدخول في فريضة وغيره أو ترك أكثره أي أكثر الواجب كترك أي يوم واحد أو ترك منه ترك أكثر طواف
الصدقة السعي ويؤمر بالأعادة في الوقت فإذا عاد بسقط الدم أو قدم نسكا بالضرر أو السكاح أي بجماعة من عبادة من عبادة
في الأصل صدق بمنى الفريضة على شتم تعبد للذبيحة ثم كل عبادة كما شبه السعي المغرب على ترك آخر كما إذا طاف في آخر
الأيام ثم حلق أو حلق القارن أو التمتع ثم خرج وهذا عند ما عدا فافضة عليه في التمتع إلا أنه سبي الخطأ شكل ما إذا حلق القارن
ثم خرج فانه غير موجب بشيء بالإجماع كما في شرح الطحاوي أو آخر طواف الفرض كل واحد أكثر من أي يوم الفريضة خلافا لما
كما في التمتع وفيه شارة إلى أنه لو أخر طوافه لم يجب عليه بل صدق عنه أنه لو أخر طواف الصدقة والعرة لم يجب عليه شيء
ومعنى أن يحضر كما إذا ترك أي يوم إلى يوم آخر وحلق الحج وهو من كل الحج فلو كان واجبا لم يجب عليه فافضة ما وإن كان في حلقه
ومحرمهما الله خلافا لما يوجب كل في شرح الطحاوي أو ترك أقله أي طواف الفرض ولو شئت أو دونها وفيه شارة بأنه
لو ترك طواف الفريضة لم يجب عليه ثم إذا لم يرد إلى أهله إلا بعد يومين لم يجب عليه أي المأمور وقدم أي أراثة وم يدي
والأشاة كافية وبه وجهه بخلافه كل شرط قبلما يترك كل طواف الفريضة أو أكثره بل يجب محرم وان حج إلى أهله حتى يطوف
أي يتبع كل طواف أو أكثره بذلك الأحرام لأنه لو ترك الحج بغيره بدل فريضة شاربانه لو ترك كل طواف الفريضة أو أكثره بل يجب محرم ذلك
لأنه ترك في الظهيرة وان طافه أي طاف كل طواف الفرض أو أكثره وجبنا بالأعادة فبجدة واحدة عينا فان عاد في
أيام أخر سقط عنه ما خلا وان خلا من أن المعتبر بالأول مرثا في والأخر ما ذكرنا في المحيط ولو كان عاد بعد ما مضى يومين

خلاف كما ذكرنا في تحصيل الاحرام ان رجوع من ابله من قبل كما في الكافي والبدعة في اللغة ابل ولو ذكرنا في الشريعة ابل والبقرة عند
 الى حقيقته رجوعهما كما في الكشاف وان فعل من التطيب ابل الا ابلان واللبس والستر احلقت وانقص اقل مما ذكره من عضو
 او يدم من ابله ناس او يدا او رجل او طواف غير الفرض كطواف القدوم وغيرهما ذكرنا محمداً وهو بركة بل اعادة طوافه لا عاقبة
 وان رجوع الى ابله عليه يوم في رواية ابي جعفر صدقني رواه ابي سليمان رضي الله عنهما كما في المحيط وذكر في شرح الطحاوي انه اذا
 طواف القدوم محمداً فلا شيء عليه فيبقى ان يكون طواف النفل كذلك اعلم ان طواف قد جازا واكثره طاهر اعادة طوافه في
 او تصدق لكل شوط نصف صاع مخرج الا اذا بلغ وما ولو طواف اقله نسيها العجب عليه لا عاقبة او اوالدم كما في النعمية او ترك
 العدد التليل من العدد الواجب اي اجنبه بقرينة الامام كثر ثلثة مخرج طواف الصلوة واحد من ابله الثلث في يوم احصا
 الى الثلث من جملة العقبة وما ذكرنا لا يشك في ان العداية مخرج جوب الدم ترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف
 الواجب مخرجين عظيم مخرج الى ابله اعادة او وعلق اس عمره محمداً كان وحلها لا لكن في المحيط وعلق رأس عيسى
 او اخذ شارباً او قلم نظارة طعم ما شاء تصدق على مسكين خبرنا الشارح بصدف صاع من بر او صاع من تمر او غير
 والا حصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فلو نصف صاع من رطل صدقة قتل القمل او جراد فان لم يفي ذلك شارباً في المحيط
 وان طيب بعد كالعلة او وعلق بعد كالعلة منه الجمل النسيان في لثمت فوج في المحيط غير فلو نسي في غيره لا يجزئ
 الا اذا تصدق بجملة على ستة مساكين نفل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي او تصدق بكلمة او غير ذلك فبشارة الى انه
 لا يجوز الا انما كما قال محمد بن ابي عمير ما خبرنا الا باه كما في شرح الطحاوي بثلثة صاع طعام اي تربط بين الغلبة والاسوة
 بفتح الغنة وسكون الصاد وجم الوادج صاع على ستة مساكين مثلاً من صاع الزكاة سواء كان ثمانية من كنه او غير ذلك فاصل
 ان تصدق على نفر امة كما في المحيط او صاع بكلمة او غير ذلك ثمانية ايام ولو غير ثمانية ولو طيف بالحق بطريق المثال فان
 جميع مخطوات الاحرام اذا كان جاز فغيره انما ثلثة كما في المحيط ووطيه اي طي المفرد في حج في قبل الا في الحج كذا في غيره
 في رواية ولو ناماً او غيباً قبل وقوف عرفته فسد حجه اي نقصه ما اذا شاولم يطالبه في الضمات وفي ذكر الوطى اشعار بان
 ما سواه من التغير ليس التقبل والنظر بشئ فلو لم يفيد كانه واجب وان لم يكن كذلك فمضى اي جيب عليه انما يحل العاصد
 كما يصح في الفصول ويحجب ووجع يد او لسانه الواحدة كافيته الا اذا طوى ثانياً قبل الوقوف في حج اخرى عند التغير وانما عند
 فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول فلا خلاف انه كفيلة واحدة اذا طوى مرتين في جيب احدها في المحيط ومضى اي لم يرض
 ذلك الحج من قبل كما في المتن الاول ان يقال انما طواف جميع العمرة واما الفضة في اي لم يجز في فرق الرجل للمرأة فثبت
 القضاء لم يمتحن في انما الجود كما في الاختيار ووطيه بعده اي بعد الوقوف لم يفيد وجوب بدعة الخطا الجنبية ووطيه
 بعد الحلق لم يفيد كونه عتبة ووطى انفراداً بالعمرة قبل الطواف فمضى في وجع يد او لسانه كفارة واحدة وفي طي القمار والمتنع
 تفصيل في المحيط وان قبل محرم ولو خطاً صيداً ولو من غير محرم غير محرم كوان الدار فيه او خارج فيه المجربان كانه امرنا لا

ان يقول الصيد اول الحرم عليه لى الصيد فالله اى الصيد يجب جزاءه لى جزاء الصيد بسبب الجوارم ولهذا القول فى الحرم
 لم يخلف الجزاء فيه شعرا لوجوبه على القاتل الحرم بخلاف الجمل لكنه اذا دل عليه محرماتى الماردى على نصف قيمة وفى الجمل
 لا يشى عليه عنهما وكلامه لا يخفى على الشارح على انه يشتر لوجوب الجزاء كون الدال محرم عند المقتل لى الصيد وكون المدلول غير
 عالم بكانه وتصدية الدال فى هذه الدلالة واتباع اثره اتصال القتل بالدلالة فاذا نفذ واحد من هذه الشرط لم يجب عليه الجزاء
 كما فى الخطاى ما قوله بجذوت اغصان الجوز جازا متعين اى قيمة قوم بها الصيد بعد لان لها بصارة فى قيمة الصيد بانه
 وان كان على كفى قياسا وفى كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقدم فلا يغيب كذا البانى وعلموا الى انها واجبة بالقيمة ما بلغت وهذا
 فى الماكول اى فى غيره فلا يجازىها والى انه يقوم الماكول فى غيره ما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيعين وكذا عند محمد بن
 لا مثل له كالحامه والامه مثل فله فى النعامة اى فى جوار الوحش ففى النظم الصبيح شاة وفى الاربع غنق كذا فى المحيط
 فى مقتله اكان مما يباع فيه كلبا واقرب مكان منه لى من القتل اكان مما يباع فيه كالحصاة والقمل حتى ان اكان
 وهذا اولى بالنظر الى ما بعد لكن فى المحيط الاصح ان كلامه ان اكان المكان يتبرئ القيمة لانه مختلفة باعقابه فقيمة لى القاتل
 به اى بما قومه بغير اى شاة او بقرا او ابلا وفيه شعرا بانه لا يشترى الصغار منها اذ لا يجوز من الضمان الا اجمع عظيم ومن غير
 الشى نعم لو تصدق علم الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيعين باعده ممن يجوز الصغار كما فى الكافى ومعه ابو يوسف
 فى شرح السراويلات يخرج حكمه ان تصدق على جوار الحرم لا يبرأ وان تصدق على الهل الا على وجه الاطعام كما فى هذا المشرح و
 فى كلامه اشارة الى ان جوار الحرم بكمه كان فلو ملك بعده بوجوب الجوز سقط الجزاء والى اذا اكان قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة
 الصيد جازا وان نقص منها فقيمة الحرم الهدى كما قال الناطقى وعن ابي حنيفة من عذرية انقص الذبح كما فى المحيط ولله التفسير
 بانه يجوز ان تصدق بكمه على مسكين اى كفاية التمتع ويشترى بطعاما ويتصدق به بكمه الاطعام على غير اى كفاية كفاية
 لكل مسكين نصف صاع من ترواصع من شاة او كفاية المشاة لى النسيئة يقتضى جوار نصف صاع من من سبب كما يقتضى جوار اقل
 من نصف صاع لى مسكين من جوار الاباة كما يقتضى قوله تصدق الا ان فى شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف مسكين
 وفى التمهيد جوار الاباة ايضا وصاحم علف على يشترى دلال لم يجر عند بعض النجاة عن طعام كل مسكين اى بدل كل
 صاع او صاع ما خذ من القيمة لى ما وفيه شعرا بان القاتل خذ واحد الثلثة وهذا عند الشيعين واما عند محمد بن فاختار للعدلين الاول
 اصح والاطلاق مشير الى جوار الصوم متناسا وتفرقا كما فى شرح الطحاوى وما فضل عذرية اى اكان اقل من قيمة ذرى
 او طعام مسكين لم يبلغه لى لغير واحد بالاطعام كما نطق تصدق به لى فضل او صام عنه لى ما لان الصوم ليس اقل منه
 ثم بعد الفرائع عن القتل شرع فى نقصان قتال وان نقصه بقطع عضو او ذقت شاة او غير ما يجب عليه قيمة نقص
 من الصيد فيقوم صيرها ثم انقصا فليشترى بامر القيمين بربا او يصوم وفى المحيط ان جرثه بامر القهار اثره نقصان بطلان
 ليس عليه شى عند الطرفين وعنده عليه صدقة لا يصلح الا لم والى ان جرحه بقطع القوارىم او كسر الجناح او قوف الریش او نحوها

عن جزيه الانتفاع اي حرمان يكون متنعاهما اذ فاقه قهره من الي يوسف ح اذ تفت ريشه وضر على عينيه فابست عليه
صفة كمان في المحيط وفيه شعاره اذ لوصار سالما ليعتصا اذ اكلوا الى طيلو اذ تعلق لم يحجب عليه شيء من القيمة عند دم
او كسر البيض اي بفسا غير فاسد الا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه خايتا فذكر ان اكله كونه جيا اذ لم يعل فعلية قيمته اذ خرج
كمان في المحيط والبيض بالفتح واحدة بقيمة قيمته اي قيمة الصيد الموصوف بالبيض اذ حبة عليه قيمة ما قتل فلو انظر في مسلكه كان
مناسبا وكذا اي عليه قيمة ان في جرح الحلال اي غير الحرم بالادلة محرم صيد الحرم اي ما يكون فيه بعض بدنه فانما البعض
قد ائمه غير تام او حلبة اي الصيد يجب قيمة لبنه او قطع محرم وحلال نحو ما يد خشيشه اي نبات الحرم ملاساق اذ لم يكن
يا بسا بقرينة ما بعد الا انه في اللثة اليا بسا من كافي عاتة الكتب واخر جرح مثل الكفاة فانها ليست نبات بل هي شئ
موضع في الارض ولهذا يباح اخراجه من الحرم كجرحه وقد ريسر جرح البترك كمان في المحيط او شجرة وهو ما كان له سابق من
النبات طبعا كان او باساعلى اذ ياطن به عارة كسب اللثة ما نقل عن النهاية اذ اسم للطب منه نسي شجر المضاعف على الحرم اذ
الجواز وشجر الحرم كان شيء من اصله في الحرم وما كان انحصار فيه وفي الكل فقطع هذه الاحصان على القيمة كمان في المحيط ويغني ان
يكون شئ من الحرم كذلك انما فصل فيه الاشياء عما قبله بقوله (وكذا) لانه لا يجوز الصوم عن قمية صيد بعد الحلال ويجوز الصوم على المحرم
والاخلاف في جواز الاطعام كمان في المحيط وكذا لا يجوز الصوم عن قمية شئ من شجر وشجر الحرم والاطعام وان سدى كمان في شرح الطحاوي
وذكر في المحيط انه لا يجوز الصوم عن قمية شجره وعن الي يوسف ح ان يجوز الا لا تستثنى الاتصال عن خشيشه شجرة حله
كمان في شرح الطحاوي مملوكا رطبا نباتا وهو ما لم ينبت الناس بقرينة الآتي فلو قطع النبات بنفسه فب عليه القيمة كمان في
شرح الطحاوي في الا انه لو كان مملوكا فحله قمية المالك كمان عليه قيمة الشرح كمان في المحيط او منبت اي من شأنه
ان ينبت الناس رطبا مملوكا او غير مملوك او جافا ولو نباتا مملوكا فانه لم يحجب شئ بقطع الشجر وما شئش
في هذه الصور الثلاث والاربع الحشيش اي يحرم ارسال البهيمة على حشيش الحرم للرعي عند الطرف لانه لا يقطع عنه
لاباس بضرورة الزايرين ولا يقطع حشيشه الا الاذ يخرج من الحرم والاطعام وسكون اللذان المجتدين وهو ما ينبت في سهل
والجبل وله اصل دقيق وقصبان فاق يطيب ريح والذي يكاد جوده يستغفون به البيوت بين النخبات ويسدون في القصور
بين اللبانت كمان في فتح الباري ويحجب بقتل قملة واحدة على بدنه او ثوبا على الارض اذ لم يعل الحرم من التجميع اكله فقتل الا ان
في الشمس وفي ترك الغاعل اشعا باللام بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل اشعاره بانواعه في شاة نباتات الغل لم يحجب عليه شيء
واما قال فمكة لا يقتل اثنين في ثلثة قبضة طعم واقتل اكثر نصف صاع كمان في المحيط او جرادة واحدة صدقة والى كمان
مكالم الصدقة كسرة خبز او تمر في ان احصى حله او يتصدقون بكل جرادة ويهاق على رضى الله تعالى عنه (ارى) بما حكمه كثيرة
تمره خير من جرادة كمان في الكافي ولا شيء يقتل غراب شروع في القواست الموعودة وفي حكمه ان يذبح الغراب شيئا الى الله لا شيء
بقتل جميع انواعها وكلام قاضين ان شعره قول بعضهم وفي الحديث ان يذبح الغراب في القواست فقتل عليه الكفاة واكوا على ما

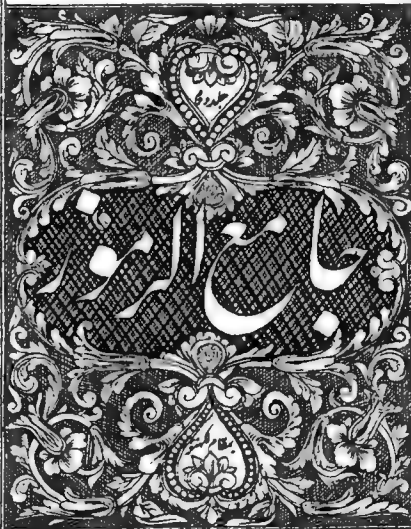
في فتح الباري فمستحق ولا يبق وهو الذي في ظهره واطنه بياض والفرج بولعروف عند كل اللثة بالابيض ويقال لغراب
 البير لان من لونه وشكله صيد يسمى الغراب الذي في جمل ونباح واطنه بياض او حمرة
 والرائع ويقال لغراب الزنج وهو الغراب الصغير الذي ياكل الحب وصدأه بكثرة وفتح الدراع الغرة وحكي الحدة بالبد
 مع التار وبنها وليست للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري هي طاريا خذ الفارة وعقرب بالذوالاشي ويقال
 عقرب عقرب ونقل ان منها في ظهره ولا يضر ميتا ولا ناسا حتى يتحرك كما في فتح الباري وحيتة وشلماسرطان غلات صيب
 كما في قاضيخان وقارة بسكون الغرة وبجزئها التيسل كما في فتح الباري في طائر كلامان الالهية والبرية سوار وعن
 ابني خنصر ح ابي حبيب القيمة تغلب الزنج كما في الكاش وكلمة عقرب الفتح من العقرب والرجح كطير طير او ايداه كما في
 الكواشي والمواد من التريب قيل للرجل طبع قبيح من ابد غنصر ان الثور غير المستنصر سوار وفي حكم السنور كما في الكاش
 ولعوض اي بق وقيل صنعة احدته لونه كما قال ابن الجاثير وبرجوت ذنبه ورجلها كذبا من الموزي وهو السوار
 واهضه كما في البداية وقراد انهم يقبلون بالهية كنه وعلقة وفتحة وغيره من جوف الارض وسبع كالغمد ولهم
 صامل اي قاهر حامل على المحرم من الصول او صالته بالغة وانه تربية مما افاد الصيلة لسبع فقله فانه وجب القيمة وعن
 ابني يوسف ح ان الاسد كالكلب في قاضيخان وله اي المحرم ورجح الجوان الالهي كالغنز والدجاجة والبط الذي
 في المنازل لا الذي يطير فانه صيد كما هو الذي على شاة الدرس كما في المحيط المتبادر من الابن ما يكون باصل خلقه حتى اذا
 تدبيره يوجب اذا استنظر طي لا يدركه الا في البداية وله كل ما في كل صاده ما لكل حلال احرار عاصده محرم
 وسياق في وجه حال كنه بل لا دلالة محرمه في رواية وهو المختار وفي رواية ان الصيلة لا يحرم بالذلة كما في الكاش في الكلام اظهار
 في تعامله لا اشارة الى ان لا يحل للمسلم اكل ما اكل عليه محرم آخر كما في المحيط واهم في اشارة فلو وجب ان ياكل كل ما اكله واصل ما راجع اليها
 في الفتنة في من فعل المحرم حلالا او محرما لصيد اي مع صيدوا كان في يد وتفحصه او حله كما اشار الى اطلاق المبط وتفحصه للكر في
 الكواشي وغيره ان لو كان في تفحصه او حله لم يرسله اي سبب ارساله واطنة ولا يزل عينه حتى انه اذ حل ثم وجده
 في يده لم يزل حتى به كما في الكواشي وغيره فيحمل ان يكون الحني ارساله للحاج فنه في يده حل وبقية كما في الفتنة ورواية اي
 بيع صيد واهل من محرم او حلال فانه ان المحرم ذك الصيد لان لقي ذلك الصيد في اليه شري النبيع فاسد باطل كما ياتي
 في الايق في يده جري البائع عنه كبيع المحرم المحرم او حلال فانه اذا حله لا حرام او قبله فانه رواه ان تعجب الا جري
 وفي كلامه شعرا بان لو كان القبايعان حلالين هما في المحرم والصيد في الحل جازا البيع عند ابني خنصر رج حلالا المحرم كسا
 في المحيط ولا يخفى انه امرى بكتاب البيع لا يرسل صيدا ولا يجلب طارئة حتى في تفحصه او حله واهله اذا حله لم يزل في
 المحرم بعد ان افقد وجب ارساله كما امره من ارساله به في سناق يد محرم ان اخذه اي اخذ المحرم ذلك الصيد حال كونه
 حلالا او محرما في ذلك الموضع فلا حاجة الى اخذه من غير ان يباعه لان له ان يملكه بالخذول والخذول ارساله

بفسخه من فريضة في يد رجل لم يتعد منه كما في شرح الطحاوي وإن قتل محرماً وحلالاً صيداً محرماً كان في يده وقت الإحرام
المفترضة بعده فكل من سجد في جزاء ما هو عليه القربة ليس كل من سجد في جزاء ما هو عليه القربة من أن يده على قاتله كذا
الضمان عليه فلو قتل حلالاً في كل صيد محرماً لم يجرى لكن المحرم يبيع عليه ما ضمنه كما إذا قتل غيره خطباً كالعصبي المجنون والكافر كذا
في شرح الطحاوي ولو قتل حلالاً صيداً حلالاً من الحرم يبيع كل من سجد في جزاء ما هو عليه القربة من أن يده على قاتله كما في المحيط ولو قتل محرماً صيداً حلالاً عليه قربة
للمالك قربة للشرع كما في الظهيرية وما يلزم به أي سببه من مخطرات الأكل كالطبيب وقتل الصيد غير ما على المفرد والمج
العمرة ثم فعل القارن ومانع الحج ولو لم يترك حرماً من هذا إذا كان قبل التورث لم يفرق بينهما ففني غير المجموع وم
على ما ذكره شيخ الإسلام كما في النهاية الأجواز الوقت أي الميقات كما هو غير محرر بالعمرة أو الحج فيمنع عليه ولم يكن حتى قوت
الأذاة على الوقت وواحد فانه سقط عنه كما إذا حرم من مكانه وعاد إليه محرماً وجده التلبية وإن لم يجد بالالتقط وقال سقط
جده بالأداة ما منه في المحيط وتبين جزاء صيد ملوك غير ملوك قتلته محرمان فعلى كل جزاء ما كان يبيع ما فيه وأما المال
ويبين أن ثلث إذا قتل ناشئاً واتحد الجزاء ولو قتل صيداً محرماً حلالاً فعلى كل نصبت قربة ويبي أن القربة على قدر الأوس
إذا قتلها جاعة ولو قتل قربة لئلا يحرم على جميع القربة وعلى الحلال نصفها ولو قتل حلالاً ومفرداً كان فعلى الحلال ثلث الجزاء
وعلى المفرد جزاءه وعلى القارن جزاءه إن باع المحرم من محرماً وحلالاً صيداً أهله بعد الإحرام وقبله وشراؤه عنه بطل البيع
والشراء كما في المداية لكن في موطئ شيخ الإسلام أنه فسده ولا يخفى أنه مبني على ما تقدم ولو وجب في فسخ المحرم صيداً حراماً
على كل محرر حلالاً لا يفته فلا يخفى أنه لا إذا مضى وتفصيله في المحيط ولو أكل الزاج منه انتقض وعظم في ضمن قربة ما كل
الجزء عنه أما عند ما فليس عليه إلا الاستغفار كما في المداية وهذا إذا أكل بعد أداء الجزاء وأما قبل فلا يجب إلا الجزاء أجمعاً كذا
في الحقائق لأن فيه جبالاً لكل أجمعاً بل يتنفر محرماً وحلالاً لم ينجبه وما ولدت من بيع المحرم تلبية إظهاره في مقام الأضمار
على تقدير ضرورة الوصول من حيث من المحرم وما أي التلبية وولدنا عنهما أي من المحرم حراماً وحلالاً لا يفتي إلا ما صيد
حكماً وإن أدى الفسخ جزاء ما يجرى جزاءه فليست المحرم أي ليس عليه جزاءه ولدان إذا جزاءه ما صيد على
فصل إن أحصر أي منع ومنه لم يصر لفتح أصاؤه وله المنع من كل شيء كما في الكشاف وغيره شرعاً بالمنع عن بيع
أو العمرة بعد الإحرام حكمه لا التحليل إلا بالبيع أو بإخلاق العمرة كما في الدينا بيع المحرم أو المحرم ببيع أو عمرته أو بهما بعد وفسخ
أو كافر ولو غير سلطان أو مرض زواله بذهب الركوب وغيره ما مثل فقدان المحرم لمالك النفقة وغيره ما مثل فقدان المحرم
في بعض الطريق كما في المحيط لعنت المفرد والمج والعمرة إلى المحرم وما أو منته ليشترى به بكة فلو بحث بين سائل أو طاعان الثاني
تطوع كما في الدينا بيع والقارن معين وقوله شارة إلى أنه لا تحليل إلا ببيع آخر ما إلى أنه لا يشترط تعيين ما بعد البيع والآن
للعمرة والى ما لا يوجب مما لا حد له تحصيل فجميع من أحرم من المداية وعين البصر الحج والعمرة عنه يؤيد ما
المبعوث فيه أي في ذلك اليوم لأن غير وقت ذبوت ما يتبع إلى تعيين ليلته وقت الإحلال ولو كان ذلك اليوم

قبل يوم النحر أي وقت شاره امام عند ما خالفه بالعمرة بعين من ماله لا غير وقت بخلاف المخرج فان من خص يوم من أيام الحرم
 على احتياج الى التيسير كما في المحيط وفي حل النجس لان يوم الهدايا انقضت اجرة ذلك النجس عن المخرج في غير يوم من أيام الحرم
 سبغت بأخره ويخرج بالحرم كما في المبسوط وبذلك يحمل المخرج من الايام وفيه إشارة الى ما لا يحل فيه من النجس فيبقى محرم الى ان يحل
 الهدى فيخرج او يزول الصافي في وقتة او يغير في غير وقتة وعرض ان يوسع حتى ان يقوم الهدى فليطهر المسكين ان لم يجد
 الطعام يصوم لكل نصف صاع او ياد الى اذنه الاحتياج الى ما خلق وعرض ان يوسع حتى ان يوسع كما في التمهيد تعالى ان يوسع يوم
 ثم حل من اجرامه في ذلك اليوم المبسوط لم يخرج فيه اذ خرج في غير يوم لم يحل من اجرامه عليه وم هذا الخطء. وقال بعضهم
 اذا شرط في وقت الايام الاحمال عند الاحصاء حل قبل الذبح كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء شهابه اذا بعث
 بالهدى فلا ان يرجع الى ابله لانه اذا تم تكبير من الشئ الى الجنازة في المقام كما في التمهيد ويجب عليه الحج به ان حل من
 فوضا او فاضل من قبل وعمره كذلك لان علي فاضل الحج التحلل بفعل العمرة ولم يوجد من عمره عمرة فسن قرآن
 حج قضاء وعمره ثان الاول للقرآن الثانية لكونها كالفات واذ انزال احصاء وبعث الهدى امكن ادراك
 الهدى بوجاهة غير يخرج وادراك الحج بالوقوف بعرفات توجه لاداءه ولا تحلل ولا الاكل ان كانا جميعا بان لم يجد كل منهما
 اذ ادرك احدهما بمجده ان يحل بعد نزع الهدى ان توجه لتحلل بفعل العمرة في الصورة الاولى وفيها اذ ادرك الهدى فقط
 واما اذا ادرك الحج فقط فعنده حان ذلك ان يحل ان يؤدى الحج باجره جديدا للعمرة عليه اذ اعند ما خلا من ذلك لانه لا يخرج عنه
 قبل يوم النحر وفيه شهابه انزال قبل بعث الهدى لم يحل فيه سب إلى تكديفان اور كالحج فيما وان لم يدرك يكون فاضل الحج
 فيتحلل بالعمرة كما في شرح الطحاوي ومنعه اي منع عدا فرض للمخرج كمن الحج اي لو قوف بعرفات طواف الزيارة
 بكنة طرق ومنعه كذا المنع عنها بالحرم كما رواه كان فخره وقارنا فيحتمل بالهدى عند ان المنع بكنة ليس باحصاء بل صلاتا
 دارا سلام كما في المحيط ومنعه عن احدهما اي كمن الحج لا يكون احدا فانه لو منع من الوقوف تحلل بفعل العمرة ونقض الحج
 بدونهما من قبل فخره او قارنا وان منع عن الطواف قضاء في عامه عليه من تسانيه عنده وفيه إشارة الى انه لو افرط
 بالعمرة ثم منع جامع الطواف استحق كان محصرا في من يحجز عن الحج العرض نفسه بغير حج زواله تعالى بالعرض العبر
 وغيره من فاضل الحج اي بعث غيره في حجه كمن في الصحيح صحح ذلك الاحتجاج وانما يتد بالعرض على ما هو لمقتضى اشارة تعالى النفل
 يصح بالاشارة وبكلامه ثم انما يقع له بالاتفاق وانما ان النفل في من يحل بالعمرة ويصح ذلك عند ان الشئ كما اصله وهو يوم
 واحده كما في الهداية وانما وجهه في الحج زواله لان اذ كان الحج باجتماعه الى الاحتجاج كما في المحيط والاطلاق مشي الى انه
 له الحج وانما وجهه بالاولى الى جاز بكنة اساءه الا فخره ان يكون لما صور جلا قد حج عمر فجهه يكون بعد عن خلاف كما
 في شرح الطحاوي ومنعه ذلك الحج بغيره اي حج الا على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر لانه سب إلى الهداية لكن في المحيط
 في ر ١٥٠ يتبع عن المأمون في الاحتجاج بالعمرة لان الغاية لا تجزى في العبادات البنية والاشارة الهدية

في آخره عند الابكة كما في المحيط ويتصدق بـ بجدة الضم وهو الصحيح على الظاهر من كسر السين وخطابه بالكسر من جعل جعل
 في غنن البقية شي في انفه ولا يعطى اجرا الجزاى الداج منى من لحم الهدى شي وخطابه غير وفيه إشارة الى حوازي غير
 وانكا الحسن ان ينج نفسه من بني بني ان شيد بان لم يذبحا بنفكا في الاختيار ولا يركب الا بال و الثور الهدى الاضحية
 بان لا يقدر على الشئ فانه يحيط واجب لو كرنا نقص من غير ما نقص تصدق بـ ذبيحة شعابا ناكل عليه فله نقص من اجل ان كان في الاختيار
 ولا يحلب الهدى اذا كان لبنا من غير منقح فضعه في عراب الماء البارود ليقطع لبنه قالوا اذا قرب من وقت الفصح واما اذا قرب
 في حله وضا للضرر يتصدق بشاة او قيمته ان اذا تملك طائفة بالقيمة ولو ولد الهدى ودمع من ولد وانشا تصدق كما في الاضحية خطابه
 بالكرسى الهدى الذي يركب في الطريق او يحبس لفاش من عايله من كراع لحي قطي او حبل بدله غيره والمحبس لغيره يا شاة
 وفيه إشارة الى انه لا يحلب الا الطوع فيذبح ولا ياكل من غير الفقار كما في شرح المحامدي في النفل لاشي عليه ان شهدوا اى
 جميع من جعل حجاجا فيخرجهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفة بان يحجج تغفل بعرفات قبل وقت اى
 وقت الوقوف كما اذا شهدوا في اول يوم عرفه منهم تغفل يوم ثورته وذلك بان يغفل السار ليلة التثنية فطعن الحجاج انها من اول
 ذى الحجة وروى في نفس الامر من ذى القعدة قبلت هذه الشهادة عند الاكثرين لا مكان التماك وقال الامام علي بن ابي طالب
 للقاضي لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تيسر للفتنة كما في الكافي وانا قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل في الاشادة
 جمع غيره فلا يقبل شهادة علي بن ابي طالب فليس يقبل شهادة كما في اشارة وفيه شعارة
 لا يقبل شهادة يوم جرد وقت كما اذا شهدوا يوم النحر منهم تغفل يوم التروية او شهدوا في النحر منهم تغفل يوم النحر لان التماك غير
 ولم يصنع كذلك ليقبل شهادة يوم جرد وقت الوقوف بعرفة اى بعد وقتها وحاصل ان كل ما قبلت شهادة
 فيه لغات اجمع على ان لا يقبل الشهادة فيه ان لم يشهدوا بخلاف اذا فاق على البعض فانها تقبل كما في المحيط من غير حجاج عيسى فيه
 مشيا وكونه حالاً منظور في مشي اى جليله لشي من وقت خروجه من بيته وقيل من وقت الاحرام الاول صح وقال بعض العامة
 يركبوا في الجلساء وشق عليه فاذا قربت المشي منى الى اليرك حتى يطوف الفرض اى لطواف الزيارة واما وجوب المشي
 لان من عليه وجبا وشق الفقيه الى عرفات وفيه إشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كره له لو خفي فخرج اذا جمع بينه وبين الصوم
 لانه مبسوط بالخلق كما في الكافي والى انه لو نذر عمره فطفا حتى سعى ولو كره فيها اجزاء لكن يجب عليه من كافي في المحيط وفي النحر
 على الفرض الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراه في الاعتقاد كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد التذرع القدره على شى
 يكفي المقصد الى زيارة البيت المحرم زرقا الله تعالى اياها مع شرف زيارة تربة قبر نبينا عليه السلام صلوة والسلام التحية
 قد تم الخبر الاول من كتاب جامع الرواة جامع مؤلفه بـ بافيه يتلوه بخبره الثاني ان شاء الله العزيز الكبير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مَطْبَعُ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ
مَطْبَعُ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

یقیناً استخفاف الاجراء اما معنی غلظت محل اخت ولد و ام ایخه و اخته و بدنه و لده رضا و بکریم سبک کما فی قاضیان و غیره
 و قرع مزنیة من نبت امه زنی بها و نبت ابن مزنیة و قیمة رزاسه لوتانا فی ویر بالیم بکریم علیه فرعها کما قال النبی
 و بکریم عند قیوم و به انتی شمس السلام الادی جندی سج و الاشمل ان یقول موطوءة بلا نکاح فانه یخرج موطوءة ملک یسین و شوبه
 الکاح و الملك کما فی ثقیف و غیره و فرع محسوسه عقبو بلا محامل کما یلو التبادر فاشکان بینها ثوب لا یجد به حراره المسوس
 لا شیت الحمره و الا یثبت و ماسته اذ یصد قها الرجل انه بشوبه فانه لو کذب بها و اگر رایان بعبیه شوبه کما فی انحصار و طایفه
 شالی ان شعل الارس شیت به الحمره و ان انکره الامام السعدی الس شامل التفتیح و التفتیل کما فی المیط و منوع
 مشطور الزوج الماحل و هو المدور و قیل اسه انحاج و هو الطویل کما فی الرافعه و قیل لے العات و قیل الی اشق و
 علیه القوی کما فی انظم و القوی علی الاول کما فی الخزانة و قیمة اشاره الی انه لو نظر الی غیر الفرج کالدبر لم یثبت الحمره و
 انها لو نظرت الی فرج لم یثبت خلافا للطریقین و الی ان یطرنی ما ورا الزواج متبجولات النظر الی عکس فی المرات و لما ورا
 الحما حته و نرا کله اذ کان تحت شکته فان کانت قاعده مستویه او قائمه لم یثبت الحمره علی ایچ و اما ذکر موطوءة و المس و النظر اشاره الی
 موانع بعد جالم یثبت الحمره لوال سبها و هو لمس و النظر الذی به سبب الوطی الذی به سبب الخمره کما فی المیط و قیل یثبت
 کما فی الخزانة و الاول هو یصح کما فی الکافی التبع و حد یانی الثاب انتشار الاله اوزیاده و فی التبع و المنین الی القلب
 اوزیاده علی مکی عن اصحابنا کما فی المیط و کان ممانه لعلار الیسل لهما بالقلب و یسی ان یلحقا قیل ان یصد مرقتها
 و لایبایه من الحرام کما فی انظم و نرا فی حق لرجال و اما فی حق النساء فالاستقاء بالقلب لا یغیر کمال المصنف سج بیه اشاره
 ان شوبه احد کما قیة اذ کان الآخر محل الشوبه کما فی انصهرت و الی ان نظرت النظر لا المر و یستل ان یکون فی الفاعل و کل
 رواتی فی انظم و لو لم یل اعضا را و عاتق او قبل بلا شوبه یثبت الحمره و فی المیط قال الصدر الشیخدان فی لمس النظر لا یفتی
 بالحمره الا اذا تبین انه بشوبه و فی القبله یفتی بما لم یثبت به بلا شوبه و یتوی الی قبل انظم و الا فتن و انحر و الا و الا و قیل ان قبل
 الفرج یفتی بها و ان ادمی انه بلا شوبه و ان قبل غیره لا یفتی بها الا اذا ثبت الشوبه و حرم المسلمین من ام المزنیه و المسوسه
 و الماسه و المنظر الی الفرج و یجد من من اسه جته کات و الکلام مثیل الی انه لو وطی غیر الشبهه یحرم علیه ما و نبتا کلبها
 غیر محرمین عند الطریقین کما فی حد و المنظره و الی ان فرج المزنیه و اصلها رضا عا کما تحرم کما فی فروع شرح الطحاوی سیاتی منی
 الفروع اشاره الیه لکن فی انظم و غیره انه یحرم کل من الزانی و المزنیه علی کل الخ و فرعه فاعا و کان عمر من الصغیره و و نبت
 سنین لیت بشبهه اسی مرغوب فیها لرجال قبل الوطی و الد و اعی لم یثبت الحمره و قیمة رزاسه ان نبت تسع سنین شتھا
 و علیه القوی و الی ان نبت خمسین و ما و نبتا لیت بشبهه و کذا ما فرقه من است و اسبع و الثمان الا اذا کانت
 ضویه کما فی الخزانة و عن یمنین ان نبت خمس سنین شتهه اذا شتت شتھا و عن محمد سج ان نبت ثمان او تسع شتهه
 اذا کانت غنمه کما فی المیط و الی انه یفتی شتهه را حد بها فلا یتطران کما یبایعین کس فی المصهرات و عن

صاحب المهر لوس ابن خمس سنين شهوة لم يقرب الحرة وان مس ابن سبعة او بعل عقت ومن شرف الامة لو نظر الى فرج
صبيته تباع مثلها او على عكس ثبت الحرة كما في الفتية واعلم ان حرمة المصاهرة تثبت بالاقار وان كان بطريق النكاح لا يصح
في تكييفه كمنى في الخلاصة ولا يرفع النكاح ولذا لو وطئها زوجها لم يكن نكاحا وحرمت على من خرج انزوان منى عليها سنون كما في
العاوي وغيره ويجزم كسائر الراسن التحريم نكاح امرأة وعدتها كل فرقة من قبل الرجل والفرقة في طلاق جعي او باين واحد
او اكثر في نكح صحيح او غيره في نكح صحيح او غيره في عدة وفاة او غيره كما في النفق لكن في جسد صدر الاسلام والخلاصة اذا ما
الزوج يتزوج ابنة زوجها ان تفرج بانتهاب بعد يوم نكاح امرأة مفصول بحرم ايتها ما هي كواحدة منها فرضت ذكر المهر لكل نكاح
او البسب كارضاع له اى لا ذكر المفروض الاخرى كما اذا نكح امرأة او كان في عدتها تم نكح عمتها او خالتها او عمتها او
خاله اعمتا ابها او خاله ابها او بنت اخيها او بنتها او بنتها او غير ذلك بخلاف ما اذا نكح امرأة ثم خرج بنت زوجها فانه لو تزوج
بنت ذكرا كان ابن زوجها لكن فرضت المرأة ذكر كان اجنبيا فلم يحرم كما اذ جمع بين ابنتي عمين او بين ابنة عمين او بين ابنة عمين
في نكاح وبه الكليات قبلما في بيان المحرمات المودة كما في الفتية فلا يراد بقال ان بده الكيفية تقتضي ان لا يجوز نكاح امه ثم
نكح سيدة متادق بارز كمنى في الجامع والرياءت فانما سودة تزوال ملك العين على ان لا يجوز نكح الأمه انجاري كمنى في الفتية
ويجزم نكاح امرأة وعدتها وطئها اى وطئ امرأة ايتها فرضت ذكر المهر على كل نكاح بشرط او تباع واحدة او بغيره او بغيره
كما اذا نكح امرأة حرة او امته فاشترى أمها فانه لا يجوز وطئها ولو كذا يحرم وطئها بملكها وطئها اى بملك المرأة نكاحا وملكها
كما اذا نكح او اشترى بنت ام ولد فان وطئها يحرم وطئها بملكها بدين الاسلام وطئها بملكها كذا يحرم نكاح ملك المرأة كذا
فان نكحها ما هي نكح ملك المرأة لا يطأ واحدة اى المرأة المملوكة والمملوكة حتى يحرم المهر المرأة الاخرى فان ملكة بطلان
والرد مع انقضاء العدة والمملوكة باصداها ذكرنا كذا بشرط او بالانكاح او بالتزوج او بالكتابة مع الاستبراء وبذا ينسوي البنات
والامهات فان وطئ احد بامر يحرم على الآخر اى ابد كما في النفق والكلام مشعر بان المهر لا يرفع المهر على غيره فليس كذلك
فانه لو كان له امتان لاختار قبلها بشهوة حرم وطئ كل منهما مع الدواعي حتى يحرم الاخرى كما في كراهية الخلاصة وصح للمسلم
نكاح المرأة الكتابية اى اليهودية والنصارى بغيره فميت كانت او حرة ام لامة لا يرفع حرمة في دار الجور بغيره فميت كانا او اوصلا بطلان
وميل فاذا قصد المهر في ميل لواقعة يتلاد كما في البيضة الكلام مشعر الى انه ليس للمسلم ان يزوج كافرة غير باه والمسلمة الكتابية
يجوز على انه لا يخل بملكها بغيره بملك العين لانه لا يوطئ بالنكاح كما في الفتية ولو كانت تلك الكتابية امته وصح نكاح الامة بالحزب
لم يكن تحت حرمه طول الحرمة اى مع القعدة على حرمها ونفقتها لانه ذكره كذا في خزائن الفتية بصل الكراهية لفتنة في الجسد الا
ان لا ينفقه طول المطل بالصح في الاصل بفضل وليه على والى طول الحرمة فميت بغيره ثم الاضافة الى المفصول على
ما اشار اليه المهر في وصح نكاح الحريم والمحرمة بالصح او العترة وصح بغيره الزاني نكاح حلي من نكاح عند الطرفين وعلى الفتوى
كما في المحيط وقيدت عار بانه لو نكح الزاني صح وذا بالاجماع كما في الهداية ويجوز ولا يوطئ اى يحرم وطئ غير الزاني اى من الزنا

وكذا دونه وبه والجب النفقة حتى تصح اهل وفي الفوائد عن النوازل في كل الطور عند كل فتحة النفقة عن الكل كما اذا كان الزوج في
 في النكاح من حيث هي جميع في عقد واحد من اربعة حصة الى امرأة محررة على النكاح فبسبب وجوب المسمى
 للمصلحة عنه فمحم على مثلها عند ما كان في البداية لا يصح لمولى النكاح امته امي لا يترتب عليه ما يترتب على النكاح من وجوب المهر
 وقبض النكاح بعد الاعتاق وقوع الطلاق وغيره فيصير زوجهما تنزها عن طهرها والاحتمال كونها حرة او مقيمة فيه او مملوفا عليها فبقبضها
 وقبضها جرت الحال في هذه العين بغير ما اذا تدانها الايدي ولما كان الامام الشاه لا يحل فعل ذلك كما في المضمرات والنيابيع ولا
 بعد نكاح بالكتابة امي سيدة ولا لمسلم نكاح امرأة كافر أو غير كتابية كزوجة المجوسية والزرارة كما اشار اليه في الجوزية والوطور كما
 بلك العين وفيه اشار الى انه لا يصح نكاح صابية قوم من النصارى ليعلمون الكواكب لتعليم الدين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية
 قوم بعد واما كسوة الكافين الاثني الاثني الاول قوله واثني قوله ما خلا منها فاعلم ان كسوة والى انه لا يصح نكاح امة لانها
 عنه كذا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافر ولا اشتراط على ما روى عن الفضل ومنهم من قال تزوج بناتهم الكل في المحط
 ولعل تركه لا يعترض مثلما ولي فانهم متباينون في ذلك كما بين في محله ولا يصح نكاح امرأة اخرى في خامسة في عدة رابعة وفيه
 اشعار انه لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاسن للرجال ان تزوج امة ثنتين فانها تعالى بدأ بالمشي كما في المضمرات ولا للعبد
 نكاح ثالثة في عدة ثمانية ولا نكاح امة مسلمة او كتابية او بدوية او مكاتبة او ام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاتقة او محررة على حرة
 ولو كانت صغيرة او مجنونة فتوزع في جهات عقد لم يجز النكاح امة او امته في عدة ثالثة عدة حرة من طلاق بان في ثمة لا يصح في
 قولنا ولا من الرحي فلا يصح في تولم ولا حائل ثبت نسب حملها احما كالمسيبة وعن ابى حنيفة انه لا يصح النكاح ولا نكاح حتى تصح
 حملها كما في النكاح الممنوعة صورته ان يقول لامرأة تنفسي بكذا من الدار بعد مدة عشرة ايام او اياما او بلا ذكر المدة
 وهذا قد كان مباهاتين ايام خيرة ايام فتح مكة كما في النفث الانصارت فسوته بجماع الصبيات كما في النهاية وفيه وسنده
 حديث على رضي الله تعالى عنه قال يصح نكاح امرأة لم يجز كما في العادي ولو ابا حرة كافر كما في شهاوات المضمرات وغيره لكنه ليس فيه
 تغير ولا حدة ولا جرم كما في النفث والاطلاق ولا ايلاد ولا ارث وعن ابى حنيفة رجع لو قال تزوجك متعة فقد نكح وفي قوله قد كما
 تامة فسخان وفكر في المداية وشرح المتقاصد انه مبيع عند ذلك لكن في ثبوت كلام ولا نكاح الموقت وصورة صورة
 اتمته الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في النظمية والمضمرات العادي وغيره وعن ابى حنيفة رجم اذا
 وقتنا وقتا لا يعيشتان اليه كما يستتبعه او كثره يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين غي آدم وانسان الماروا بين
 كما في السمرية لكن في القينة عن حسن البصري يجوز تزوج البغية بشهودين

فصل في نكاح حرة ذلك مع ترتيب الامكان من الطلاق والظهار والتوارث وغيره الا ان يكون فعلا فانه اعم
 من الايام وهو ما يكون بحيث لا يكون رنعه وانحص من المتقصد الصحيح فان نكاح الفضولي متقصد صحيح لكنه غير مقصد فانه منسوخ للاصول
 والموثقة اعم من المكره واليُسب انا قيد بالان نكاح امة متوفى على اذن مولاهما لنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الوصي

ولذا قال الحكمه ولو زجبت لهما من غير كفو بقصدين ليعلم انكاف وكسرت تكون انكاف كما في الكشاف و يكون انكاف
فمنها من العزوه و يكون منها مع الواو لانه انما هو في المطبقة منجونه كالكفى وشرا على ما في التوسعات وفيه
اشعار بان الاعتبار للكتابة و بانه عند خلافها كما في الظاهر بل لا ولي سياتي وفيه اشعار بان الولاية شرط لازم في الكيفية فظاهر
الرواية عندنا في من يخرج من الرواية عنهما من طريق في المبسوط والمحيط وغيرهما قال بالانقوص على اجازة الولي فالظاهر ان اجازة
ولا في المطابق ونحوه وميراثهم جمالي قوله في انهم و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
وروى البجليان ان اهل و به قال الشافعي راجع فلا ينفق بعد اتمام اصله عنده و لو يده ما في منجونه من شأنه لور و به منجونه من شأنه لور و به منجونه من شأنه لور
باجازة ما في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
حريه المطابق و لو لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
لذلك مع وكذا العكس فلهذا كل من ولد له ما في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
في تزويجها لنفسها من غير مطابق و لو كان في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
ابو يوسف لم يأت في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
انما كانت ابنا تون كما في المطابق و لو كان في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
والى ما ثبت لكل من اجازة ما في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
اصحح كما في المحيط و روى عن ابني حنيفة و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
ولا يجوز ولي فلهذا العكس ليس له ولاية تزويجها بكفو و روى عن ابني حنيفة و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
لم تنقض اعتبارا بالثبوت لهما عليها كما في المطابق و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
و بانه قوله الاول و اصح ان الاول قول الكل كما في الظاهر و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
يشي الى انه لا يجوز لهما بالثبوت بالثبوت الاول و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
البكر ابنة و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
بازن و عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
لزيادة الاصل فان ابنة لم يكن بلا صوت اذن الحكم الولي و هو في البكر و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
بحجوز ان يكون غير الكل فانه مصد و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
ابنك ليس باذن و عن ابني يوسف انما اذن كما في المشايخ فيه و روى ان الاعتبار لمرته و البرودة و العزوة و المملوك و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
فمن انما كان باردا اذن و حار و قيل فبما اذن و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق
يتا و منها قبله و قيل ان فلانا يكره كذا قال صلى الله عليه وسلم فاطمة رضي الله تعالى عنها و كفو عن محمد بن ابي جعفر اذا لم يكن في الاقارب من ان اجازة ما في المطابق

حاضرة في مجلس القصد وقية اختلاف المشايخ والاول اصح كما في الميمنة والطرف متعلق باذن واجبة المعصية غير مانع عنه فجميع
 فلا يخلو على الولي الا ان البصيرة يدل على انه لا باء فان سكوتها عند ائتمانه ان غير من اللوازم ليس باذن كما استشهد به في السكوت
 واذا وافق فيه يدل على افراد الولي فلو تزوجا وليان من جليلين فمكنت عند الاستئذان توقف النكاح في رويته وطلبت في اخرى
 كما في الميمنة ومن يلوغ في خبر النكاح سواء كان المهر عدلا او غير عدل واحد او تعدد فمقتضى ما اوضحه هو بانه با
 واما عنده فان خبره فانصلى فلا بد من العدد او اعداها كما في الاضياع وغيره فطاعة شري الى ان الاستئذان في البلوغ اقل من غيره
 نكاح البانته ووليها الا بانها كما في نظم مشيئة الزوج اى ذكره حال من الاستئذان والبلوغ وما ذكرنا من اجرة من اجابة
 مستطاع من ان كونه من طرف اذن ورد والباي متعلق بالنسبة الاولى من الامميين وان جعل من باب التنازع وم لا يشترط
 تسمية المهر عند التقدم من شيعة وعند المتأخرين كما في المحيط والاصح هو الاول كما في النخلة والصحة ان النكاح بالزوج ايا اوجدا
 فلا يشترط والافيشية ط كما في الكفاية ولو استأذن البكر البانته غير ولي اقرب من الولي لم يجز كما سجدوا والافيشية خصا بما
 فتنن بالقول اذا غاب الاقرب فيمنه تنقذ والافيشية تنقذ والافيشية تنقذ كما في قاضيان فقال الكرني ان غياها بابكوت كالقيس
 فانه تزوجها الولي كان رضاها بالقول والافيشية تنقذ كما في كلكين من الجماع وطلب الفتنة والمهر غير كما في المحيط والافيشية تنقذ
 ان الرضى بالقول او الفعل كما في قاضيان والاشيب امرأة تزوجت فماتت بوجع ولا تعال للرجل ومن الكسائي رجل شيب فادخل
 بامرأة وامرأة شيب فادخل بها من ثابث اذا رجع لمعاودة الخطاب كذا في المغرب واعلم ان كونه بوجع يكون غيبا ان كان جوابها
 فمخرج من جملته ايمته مفروقة بالشارع وان كان الاصل ان يكون ماضية مفروقة بالعلم كما في الشريعة في الغنى وغيره فارتفع شكال نحو
 عن جواردها كما في كلام الفقهاء والمرأة الزايل بكارها بماز تا بالافيشية عليه كما هو البقاء او غير جوارح كالنسية والافيشية
 والجوارح ودرور الدم وبانته الاستبراء والتفليس كما في كذا ذكر من الاحكام فمقتضى ما اذن في كلامه شيعة الى انها لو زنت
 ثم اقيم عليها احوال الزنا عادة لها اوجعت بشيعة ونكاح فاسد فرضاها بالقول لا نكاح كما في البسوة ولا يخفى ان ذلك
 صحيح كما علمنا فان قيل البكارة به كبرية لها وان لم يكن عندا كما نص عليه الشريفة وقال ابو يوسف من ان الزنا البكارة
 بالزنا كمن بكرا وقوله اى قول البكر البانته عند الدعوى ردوت له النكاح عند الاستئذان والبلوغ اولى بالقول من
 قوله اى زوج البكر سكنت بك الزنا لان القول للذكر وعن محمد بن ان قوله اولى وقيل بنيتة ام الزوج على سكوتها
 وهو في الاصل ضم شقين فيكون مثبتا فلا بد انما شاهدة على النفي على انما مقبولة فيما اذا احاط علم الشاهد وقال على بانها
 ضامها او اذ نالها مردى لكل في انهيته ولا تخلف من التكليف هي تاييده لرفع الالتباس ان لم يقيم الزوج بنيتة على
 سكوتها وذا ما لا يخلف فيه عنده خلافا لهما ومولانا كما في المضمرات فان نكحت تقضي عليها بالنكول واللولي خاصة الكلام
 الصغير اى تزويجه والصغيرة ولو كانت ثيبا فلا يملكها معها ولا الوصى ان رضى اليه لا يملكها ولا الوصى اليه جاز ولو وكل
 الاب رجلا بنزوح صغيرة فزوجها لغيره فقبل يجوز عنده وقيل لا يجوز كما في الجامع اعني نعم اى بعد كون ولاية النكاح للولي

ان زوجه الاب او اجد بعده من غير قهر ولو لم يعين فاحش لزم النكاح فلا يكون قد ولو لم يبلوغ وذا فدية اما ان ينفذ
النكاح ومن ينفذ فيه ان يزوج من ابى يوسف جاز ان اسيتم لا يجوز والا اول هو الصحيح كما في الجامع وفي تزويج غيرهما الصحيح
كما هو في الامم صحيح الصغير ان بانرازم القاضي عند الطرفين خلافا لابي يوسف وجاز فدية اشارة الى ان السلطان لا يملك
الزواج وجماعه يفسخ على ما روي عن الطرفين كما في التمهيد والى انه يصح النكاح الصغير نفسه اذا لم يوجد ولي ولا فاقول لا يزوج
على جازته لبدء البلوغ كما في الحقيقة والى انه يصح تزويج غيرهما يعين فاحش كما قال بعضهم على ما في الجواهر وغيره كما قال بعضهم
على ما في الجامع فلا يصح قول الشافعي ان لا يصح اصلا وكذا ما تقدمه في التمهيد والى انه لا يزوج واية اصلا يصح النكاح في
بائتين الصورتين فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على ابيهم كما في الجواهر والجامع وغيرهما وذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه
كما ان القاضي حين يقاسم اوطا بالنكاح قبل البلوغ او عنده او من علم بالنكاح بعده اى بعد البلوغ وسكوت البكر رضا
ايضا بنسبة ابي من بنت او بنت بالنكاح بعده ولا يثبت خيار اى البكر الى آخر المجلس لى مجلس البلوغ او العلم
فلا يلزم منه خيار باطل الفوتوى لو سلمت على التمهيد او سلمت عن العلم الزرع او من العلم بل خيار باطل كما في الجواهر فوجب القول
بلاشود وقال نفقت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت سائة كذا وانشرت نفسى وبنها رواية عن محمد وعنه لو قالت
عند التمهيد او القاضي نفقت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع العلم في الكفاية اشارة الى ان الاشهاد بين شرط القضاة او انما
شرط ذلك لانها لا يمكن كما في العمادى وان جعلت به اى بان الخيار ثابت لها فدية في حق من قال محمد ان خيارها يثبت الى
ان تعلم ان لها خيارا كما في النكاح بخلاف الفقة والمهبرة والمالكية ولم يولد للثبوت المتقدمة بل الدخول وبعده فانه
يلزمها الرضا بالقول وان الفعل ويد خيارها وتقدر باجل سواء كان زواجا او عيدا واية اشارة بان خيار الفوتوى يثبت لغيرها
في فانيخان وخيار بلوغ العلم اى الصغير والقيس الحرة او الالة لا يبطل بلارضا اعم او مصدر صحيح كرضيت او لا
اى الرضا كاعطاء المهر وقبوله وان لم يكن مطلب الفقة دون اكل طعامه وفدية مثاله والخلة بلاس ولا يبطل لقيامها
عن المجلس في بيع العمومة وشرط القضاء لفسخ من بلغ من العلم والقيس والبكر والجارية وفيه اشارة الى
ان يفرقة بغير طلاق فان قل بها لزم منه والافلا والى انه لا يصح فسخ بغيره الزرع والالزام القضاء على الغائب كذا
كل فدية محتاج الى القضاء والى ان فدية طهارة الاحتجاج اليه فانه طلاق كما في العمادى لا يشترط القضاء لفسخ من عرفت
فوق الفدية فيها مجرد قولها انشرت نفسي فيه فزالى انه لا يثبت طهارة الزوج باختيارها نفسها ولا عذره وقيل لا يصح بغيره
كما في العمادى ولما اجل العلم فصلة فقال والولى لغة المالك شرعا وارث مكلف كما في المحيط والتمهيد وغيرهما العصبه
بعضها عصبه ومفرد باحاصب قياسا كخبرة وظلمة من يهتبه اى الابا حة حول شئ لانه ذكره متصلون باب كمنه
الطهارة وغيره وقال الطبريزى انها يقال للقبلة على الواحد والجمع والمذكور الموثق وشرعا اربعة هواتف منها اتقى
فرضا نصف والنكاحان البنت بنت الابن والاخت لاب ولهم والاخت لاب ونسبته تسمى بغيره مع اخرى

الزواج

كما لا تحت مع البنت ومنها الذكور اليتيم ومنها سولي القساقه وعصبته والمراد الضفان الذين لم يشاهدوا تذكير الضمير في قوله
 على ترتيبهم فالاولى بالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم بالحق كافي المحيط وغيره وهذا عند الطرفين قال
 ابو يوسف رتبته على البويع على البويع وعنه انما سوايان كافي النظم شبه طهرية ومكيفة اى عقل ويلوع واسلام
 فلا ولاية للبعد والعصب والبنون والكنافى ولد سلمه صفة ولد فلور زوج كافور ولد له المسلم لم يجدون ولد كافورنى
 الا كفار اشعار بان البينة لم يشهدوا في الكفاى قال شاذن الوعر سوا فخذ الابل تمام واجابة لم يجد عندى خيفة روح
 ومعه يصح فالدابة واجبة الذكر واما البويع فمستدركه بما ذكرنا في تعريف الولي النظم لان يقال المراد بالملك النكاح البقرية
 القاضى وغيره ثم الامم وقال شيخ الاسلام ان الاخت لارب امه والاب لى من الامم كافي المحيط وقال القاضى ببيع الذين
 ان امه الابل لى من الامم كافي للمنية ثم ذوالرحم الذى سوى ما ذكره لى الرحم القاربة وفى الاصل معار الولد الاقرب
 قال اقرب اى يقدم ذوالرحم الذى لا يكون اقرب منه لى الصغير على من دونه ثم الذى لا يكون اقرب منه ذوالرحم على
 لفصل محذور البقرية المقام والا قرب اى تفصيل تفصل من المقدرة صفة والام للعهد والفايزى ثم كافي المعنى
 وتفصيل الاجمال ان بعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لارب
 وام ثم لارب ثم لام ثم لاولادهم ثم العمات والاخوال والخالات ثم اولادهم على هذا الترتيب هذا هو المشهور عن ابي عبيد
 عندنا وفى رواية عندنا لا ولاية لغير العصباء وعليه الفتوى كافي للضمان لكن فى التمراشى ان للولاءى من قبل الاب
 كما لا تحت والموته وبنت الاخ وبنت العم وغيره ولا ولاية لغيره حال حضور الام باجماع صحابى ثم مولى الموالاة اى من عاينها
 على انه ان جنى فاشه عليه وان مات فاشه له ولوامر اثنين وهذا عند فقهاء ليس لى كافي التمراشى ثم السلطان
 ثم قاضى كتب السلطان فى المشورة وذلك اى تزويج الصغار وقيد مرأى انه لو لم يكن فى مشورة لم يزوجهما ثم ان وجها
 ثم كتب فيه ثم ان القاضى جاز على الصحيح كافي للضمان والى انه ولا لارب السلطان بعد مولى الموالاة قبل القاضى كافي المحيط
 لكن فى النظم ان القاضى مقدم على الام وفى غياث المقتدين ان الاقرب لو لم يزوجه القاضى عند فوت الكفو والمشور
 وكتبه السلطان انى جلت فلان قاضيا ببلدة كذا وانما يسمى به لان القاضى اشهر وقت قرأته على الناس والولى
 الا بعد خبر زوج الصغير مثلاً بغية الولي الاقرب عصبية حقيقة او حكمية كما اذا كان مانعاً عن التزويج فانه جاز لمنعه
 الا بعد ان يزوجه بالاتفاق كافي النظم والغيبه شاملة للاختصار فى البلد فلور زوج الابطع ثم لارب جازة مثلاً لى انه
 لو زوج الابطع قد حضر الاقرب توقف على اجازته ولهذا التحويل الولاية بعد النكاح الى الابطع لم يحل الاجازة بل التحويل كافي النكاح
 وذكر فى المحيط انه لو زوج الاقرب حيث هو متعلق بغيره للشك وعن محمد بن ابي بكر لم يزوج الاقرب لى حاضراً تحسب ان توالى طلاقها
 ثم اشار الى ان المراد من الغيبه المنقطعة وان العمل باختلاف فى مقدارها فقال الفضل والخرى وغيره بان مدتها
 اى ما لم ينظر الكفو الا على طلب حضوره او خبره بالبرهان او غير المحذور فلان نظره الخاطب لم يشك الا بعد وبذا شبه

بالفتحة كما في الكرواني وهو اللاحق وعليه أكثر المشايخ وفيه إشعار بأنه لو كان في السواد لم يرفع إلا بعد كما في المحمدية
 وعند البعض إلى حصنة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما مدة السقاية ثلثة أيام ولياليها وهو الصحيح
 وبقيت وعند أكثر المشايخ مائة شهرا كما في الكبير وهو المروزي ومن أبي يوسف ج وعن محمد بن مروان خمسة وعشرون
 مرحلة وفي رواية عشرين مرحلة كما في شرح الطحاوي وكل مدتها أن لا يصل إليها القافلة في ستة أشهر يعني ذلها بأربعين مرحلة
 القدر في قيل أن لا يعرف له أثر إن كان جوالا في البلاد أو حقوقا أو موانعها السعدى كما في الكرواني ومعتب
 الكفارة في وقت النكاح للزوراء وصحة على الاختلاف والكفارة بالفتح والمصدر الكفوة هي لغة المساءات
 وشرا عساوات الرجل للمرأة في الأمور الآتية وفيه إشعار بأن نكاح الشربة البغية حلالهم فلا اعتراض على نكاحها
 فانه إذا كان نافذة الكفارة غير كما في شرح الطحاوي وإنما اعتبر من جانب الرجل لأن المرأة تبع ما يقتضيه من دورتها
 بخلاف الرجل وإنما قلنا بخلاف المضاف لأنه إذا لم يبق كفور بعد النكاح بان صار فاسقا مثلاً لا يفسخ كما في النهاية فغير يعتبر
 في العرب نسباً أي من جهة النسب هو الاشتراك من جهة أحد الأبوين طولاً أو عرضاً وقد يطلق على ذوى النسب كالتب
 فقرش من ولد تصدق كنانة ومن دونه على الأشهر ومن له فهر بن مالك بن نضر بن مالك كما قاله ابن الجوزي
 العرف وعدمه على الإرادة المحي والقبيلة وهو بصيرة القرش أعظمها وهو الكسب جامع كما في الصحاح وإنما سمي بالقرش
 بجمعهم بكتبة بعد التفرق في البلاد كما قال ابن الأثير بعضهم فهو لبعض فشر إلى أنه لا تغفل فيما بينهم من الماشي والموفى
 والشمى العدوي وغيرهم ولهذا نزع على وهو شامي نسب فاعلم أنهم كلهم بمجردهم ودوى والى أنه ليس العرب ولا النعم
 كفوا القرش فلا يكون العالم ولا الوحيدة كسلطان كفو العلوية وهو الأصح كما في المصنفات لكن في محيط وغيره أن العالم
 كفوا للعلوية أو شرف اعلم فوق شرف نسب لهذا قيل أن عاكفة أفضل من قاطمة رضي الله تعالى عنها والعرب
 أي من جمعهم أب فوق انظر ألقه بعضهم كفوا لبعض منهم لا النعم إلا أن يكون عالماً أو جافاً فإنه يكون كفواً لهم كما في المصنف
 وينبغي أن يشك في جوبالته فانهم ليسوا بالكفار بغيرهم من العرب بنسبهم كما في الكرواني وفي الجمع حلف على قولنا في العرب
 وكلاهما من أسرار الجمع كما في ذيل المغرب إسلاماً من جهة إسلام الأب والمجد وفيه إشارة إلى أنه لا تقبلة الكفارة فيهم
 فيهم كفواً بعض لأنهم ضموا أنفسهم وما تسمى محمد بن جيل مشهور ذلك تعظيم الخلافة أو كمين الغنمة والى أنه لا يعتبر
 الكفارة في القرش العرب من أي جهة إلا من جهة النسب فلا يعتبر إسلامها في محيط والنهاية وغيرهما ولا يأنه كما في نظم الكفارة
 وفي المصنفات أن العرب لا يتخذون هذه الصلح محرفاً وإنما الباقى فلم يوجد الظاهر من جاراتهم أنه متبر فذوا بون أي جيل له
 أب وجد في الإسلام كفواً كدعى المرأة التي لها أباً وفيه اسم أب وأجداد في الإسلام فذى أهم إشارة وأباً وتبداً
 محذوف النحر ومن أبي يوسف فانه ليس كفواً ولا يصح مولاو له كما في المصنفات لا يكون ذولب واحد كفواً لهما
 أي لذات ابوين فيه وعن أبي يوسف فيه خلاف ولا يكون مسلم نفسه ذولاب كفواً له أي لذات أب فيه وعن أبي يوسف

ان لم يمسكها الا كان مسامرا لم يمسكها ليس بولي اعراض كما في شرح الطحاوي وبذا عتده واماعنه ما قضيه تفصيل قد مر و
لا يخفى انه انبى باقبله ووقف كمال انقصولي اسي نكاح صدر طرفه بكلام واحد او كلامين من واحد فصول
سواء كان فصوليا من الجانبين او من جانب احدهما او وليا او وكيلما من آخر فزوج انقصولي غايته لغائب انقصولي انبى
او بوجه كماله من فلان او فلان عليه فقال وقيل منه وقيل عليه الباقي وبذا عتده واماعنه الطرفين فلا يشترط
اذا كان فصوليا من الجانبين او من احداهما او وليا او وكيلما من الآخر قبل الخلاف فيما اذا حكم بكلام واحد ما يشترط
موقوفه بالاطلاق كما اذا كان النكاح من انقصولين كذا في الاعتبار والتمسية والكراماني وغيرهم من الاطراف ان هذا التخصيص ينافي ما ياتي من
غير فصول في فوقه بينهما بان يحل بايائي على من يربها وما نحن فيه على من يربها شخص بما اذا عقد الفصوليان ومنه فهم الفارسي
من ليس بوكيل كمال الطهرى وفيه انه يصدق على الولي والاميل ونحوه منسوب الى فصول بعضهم في الاصل جميع فصول
هو الزيادة طلب على ما لا يفي فيه فثبت على ما لا يفي فيه ولذا لم يرد الى الوعد عند التوبة ولا بعد ان يقع الفراق فيكون مبالغة
فاضل من بفضل على الاجازة اسي اجازة فمن له العقد بقول او بالفعل كطلب المهر والنفقة وتكفين وبعث شئ
من المهر الى ابائهم او الوسايل او اخلاف في هشته احواله كما في البداية والاختلاف بها ولو قبلها او سها بشئوه كان اجازة
كأنه كرهه كما في الطحاوي ويؤيده اسي كمال طر في النكاح اسي الايجاب القبول بكلام لوكلا من واحد غير فصول
سواء كان وكيلما من الجانبين او وليا منهما بالقرينة او الملك كن يزوج ابنته من ابن اخيه ونبت اخيه من ابنه واما
صغيران او امته من عبده او وكيلما من جانب ووليما من جانب كابن عم يزوج بنت عمه الصغيرة من وكلا او وكيلما
ووصيلما كن يزوج موكلته بنفسه او وليا او وصيلما كابن عم يزوج بنفسه بنت عمه الصغيرة
فصل اقل المهر اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبضع مما يصلح الانتفاع به عاين المال والمنفعة بمجملات كان او
مؤجلا بالفارسي دست چهارم وکابين ده عشره وراهم ميانه او قيمه يوم العقد والقبض فلو سمي تبر او زينة خشنه
او قيمه اقل لزوم فضل ما بينهما وعن محمد بن مسلم لم يلزمه وظاهره ان المنافع لم يصلح ان يكون مؤجلا واختلف اهل الجاهلية
ذلك كما في المحيط وسياتي بان الخدمه تصلح مهر محجب العشرة ان سمي وبنها اسي العشرة كالنسقه وكذا الحال
في القيمة حتى لو سمي ثوب قيمته ثمانية وجب ذلك الثوب ورجان وان صارت قيمته عشرة ولا حاجة الى استيفاء
الامته فان لها مهر الا انه سقط قبل انه لم يجب اصلها كما في المحيط وان سمي خيمه اسي خيمه ذلك من العشرة او اكثر
فالمسمى واجب ولا يخفى هذا عن اشعار بوجه المسمى فوسمي في العلانية اكثر مما في السر فاعلمنا عليه عنده واسر عنه ما لا اذا
شبهه فاسر عنه هم على ما ذكره السرخسي عند موت احدهما اسي الزوج والزوجة فان الموت كالوطي في حكم المهر والعدة
لا يخفى كما في الزايد اسي او عند حلوة صحت فانها كالوطي في التزوج فتزوج البكر كالثيب كما في الزايد في كذا
وهو المشمل بالقيمة وثبوت النسب وجوب النفقة واسكني والعدة وحررت نكاح جهتها واربك سواها في عدة ما حررت الامه عليها

ولا يكون كالوطي في الاصل للزوج الاول وثبوت الاحصان والدرجة والميراث منه كما في المحيط وما لم يذكر الوطى لان الخلوة بمعنى غنة فقط تكلف عموم الحجاز والاستخدام كما ظن وفي اى الخلوة يصح تان لا يوجد بينهما طي صا اى منعها او شترها او طبعها فالاول الحشنى كمرض الحب بها كنعمة من الوطى ويدخل فيه اذا الخلوة ضررت الوطى وكذا اذا كان احد الزوجين صغيرا كما في النفقة وكذا اذا كان بهما من احدتها وامرأة كذلك اذا كان اثالث صغيرا لا يتصل او غنى عليه او جوبتنا او اعلمى او مانا وكذا اذا كان للمكان غير ما تون الاطلاع كالمطرق الاظم او مسجود الحكم وقال قد اصرح فيها في الطلقة ولو لم يعرفها اختلف في كونها خلوة ولو عرفت بعلم الخلوة اكل في المحيط والاشارة في كل صوم رمضان خدم القضاة والنفق كالفار لم يمنع النفقة على الاصح وصلوة فرض في حقها من قبلها من قبله الطلقة المثل ونهى ان يكون مملوكه القضاة والنفق كذلك واحترام من احدتها كحج فضا او نفلا او عمرة والاشارة في الثاني مثل حيض ونفاس من وجوبه وحكمه في مثل الطهر التخلل والاصل ان المذكورات ما ينفقه الخلوة بخلاف المحجب يمنع كيم اى قطع الذكر والاشارة في فانه غير مانع عنه خلافا لهما والنفقة بغير العين اى عدم القدرة على اتيان النساء اى من من اثنين كما في الصحاح كمنه نزول كما في المغرب وغيره فالاولى اثنين وانحصار بكسب الخمار والمدنزع البصيرتين فانه والنفقة لا يمنعان بصحة اتفاقا ويجب نصفه اى نصف ما سعى من العشرة وما وضا وما او اكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة ان في اقل من العشرة عينا او قيمة يجب نصفه بطلاق واقع قبلها اى قبل الخلوة الصريحة ولو قال كل فرد من قبله كان شاملا لثلاث ردة وزناه وتقبله وساقته لام امراته او انبتها قبل الخلوة كما في الظاهر وذكرته الخلوة لو كان المهر في يده عا ونصفه الى ملكة بجره الطلاق والافلا يعود والقبض القضاة فان لم يسم لها مهر فالنفقة واجبة بطلاق وكل فرد من قبله قبلها اى الخلوة والنفقة مخرج وخمار ومخنة بالعارى (جاء) ولا ينعقد النكاح من خمسة دراهم ولا زاد على نصف المهر ونفقة حالها في اليسار والاعبار فان كانت النكاح فمحل المهر من الوسط من الفرد من خمسة الحال فمن الابريم قيل بغير حاله والاول اصح كما في النفقة ففضل النفقة خامم كما في النفقة وان لم يسم يجب مهر المثل بطلاق بعده اى الخلوة وكذا لموت احدتها قبلها كما في المحيط ويستحب النفقة لكل فرد من قبله بصرا سعى المهر او لا بطلاق قبلها مع النفقة كما في المحيط وذكر في الكواكب وغيره انها لا تستحب في هذه الصورة صحيح النكاح بل ما ذكره امر اى ان يسمي لها مهر او يسمي لها مهر بعد بيان حكم المهر لم يرفع توهم انه نكاح فاسد وتوطئة له صحيح مع التفسير اى لشرطه ان لا مهر لها وبشي غير مال مقوم اى صحيح النكاح بمنفقة وصين سوار كان ذلك المعين بالادوية كمدته نفسه والشراب جنة خطية وسهم وشرة نار والدم والميتة والخنزيريات والبع وجميعه من حيث كذا ابتداء ثوب لم يمين جنة من خيل او احمير او فطس والكلان شلا وفيه اشباحا من الطلاق وبعض من الغفطار على بان الام العام سوار كان جنسا عند الغفطار او نونا وقد يطلق على الخاض كالرجل والمرأة نظر الى

[illegible]

يكمل العشرة وهذا في ظاهر الرواية كما في تضييقه في تمامه من أجل وعنه العبد لا غير كما قال محمد بن كافي لم يوطئ في شئ من العباد من محمد بن الحسن العبد إلى تمامه مثل أن كان أكثر من العبد والأفهام العبد وقال أبو يوسف ربح لها العبد قيمة آخره فضا على هذا الخلاف إذا جمع بين طلال حرام وأن شرط في النكاح البكارة فلا زيادة شئ لها ووجدت شيئا من أصل أبي جعفر مثل بلائسيرة أو لمسه بلا نقصان فلو قبل البكارة بشئ زاد على مهر مثل لازم فلو أعطاه الزوج أيا ما لم يرجع عليه ما في كل منها اختلاف المشايخ على ما يشير إليه في انفصلين وفي النكاح الفاسد الباطل كالنكاح المحرم المكونة أو الموقعة أو البكره من جهتها أو غير شهود أو لئلا تملك على الحره أو في العدة أو في غير ذلك لم يطالع لم يجب شئ من المسمى ومهر المثل والعتق والعدة والنقطة ونكاحها ولما قيل لصحة في الفاسدة كالفاسدة في الصحيح والمبتدأ من الوطئ أن يكون في قبل فلو وطئ في الدبر لم يجب المهر وفي التعيم شعرا بأنه لو ساء ما يشتهر كان له أن يزوجهما بعد التناكح كما في الغرارة وأن وطئ مقربا به ثبت النسب منه لو جارت بولدته أشبه من وقت الوطئ عند محمد بن علي بن القنبر ومن النكاح عند جماهيرنا اختلاف المشايخ أن الفرائض في النكاح الفاسد ينقد بالدخول أو بالعقد أو بالتلقين مقربا فلا يلزم خلافها ثم جارت بولدته أشبه فانكر الوطئ لم يثبت النسب منه ولم يجب المهر والعدة عند زفر بن علي في رواية عنه ويثبت ويجب في رواية عن شبيب بن كافي المحيط ويثبت أيضا مهر المثل لائتمت البضع لا لزوا على المسمى فيجب مهر المثل أن لم يسم أو سمي وهدسا ولم يهر أو أكثر فلو كان المهر أكثر فاسد وهذا كما عرفت وما عرفت من مهر المثل بالغ ما بلغ وفيه شعرا بأنه لو اختلف سقط المهر ولم يسقط كما في العبادي ثم مهر المثل الشرعي وقال أبي جعفر امرأة متساها أي قيمة بضع امرأة متساها لها من قوم أبيها صفة أخرى لأمرة إلا أن القوم مختص بالرجال عند المتحققين فلا ولي من قرأ بهما أي أخواتا لآب وأمه وألاب وعماتنا وبناتهن بنات الأعمام وعمته وأبيها وأمه كما في أنفسهم وغيرهم بن وجهه فقال سنا أي سنا من ثبوت بشهادة جليلين أو رجل أو امرأتين فإن لم يوجد فالقول له مع يمينين وبكذا في البواقي كما في الخلافه وأما اعتبر ذلك التساوي في أسن لأن باختلاف تخيل المهر فلهذا وكثرة وكذا في البواقي وفي الفتى حديث أسن وما يشير إليه من اعتبار المهر لا يدل على أن أسن لم يعتبر بطلا كما لا يخفى وجعل الأسن كما في الفتى قبل لا يعتبر بالمال إذا كانت ذات حسب وقال أبو القاسم أنما يعتبر حال المراتين في أسن في الجمال حالة التزوج كما في المحيط ومالا وعقلا وهو قوة مميزة بين الأمور المحسنة والبقية أو قوة يحصل الإدراك للقلب بأشهر أقصا كما للصر بالشمس وهبته محمودة للإنسان في مثل حر كاته وسكناته كما في كتب الأصول وهو بهذا المعنى شامل لما شرط في الفتى من العلم والادب والفقوى والعتق وكما أن خلق فعلى هذا الاحتاج إلى قوله ونسأ أي وباتته وصلحا وولدا وأخصر في غيره من النكاح وبكارة وقياسه بالفتح معده شيب ليس من كلامه فإن لم يوجد شلما شئ منها منهم من كان في الأجانب شيب في هذه الأمور والنسب والكتفارة كما في الذخيرة والأجانب جميع الأجانب أي الجليل

فهو والاجنبى يمشى كفى اصلاح وانما قلنا في شيء منها لانه ان لم يوجد كذا فانه لا يوجد منه لانه يتغير اجتماع هذه الاوصاف
 في امرين فحيثما يوجد بها بالانسانا مثلها كفى الاختيار لا الام وقومها كالحالات وبنات من غير ما وماها مطوقان
 مما على قوم ايمان الام لم يصلح ان يكون مدخله كذا من التبعيفية ونه التصريح بقوله ان لم تكن الام وقومها من
 قوم ايمانها كانت منهم بان يزوج ابنه عمه مثلا فتولدت فتزوجها من رجل بلا مهر ثم يطلقها بعد الخلوه واما مثلها في
 هذه الصفات فانه يحكم بها بغير ما وذا كذا والمفروض القاضى في مثل الشئ شيئا ولم تترك الزوجان على شيء منه والاف المهر
 كفى في الشارع واما كذا بيان مهر مثل الحره واما مهر مثل الامه فهو قدر الزعفه فيها وعن الاوزاعى ثلث قيمتها كفى في خمسة
 وصرح ضمان وليها بقوله ورسوله حها فلما اخذه منه ومن الزوج ثم لم يولي ان يرجع عليها ان ضمن بامره بتحقيق او
 الحكم ولو كانت صغيرة والولى مطالب بغير ما يحد ولوثيا واطلاقه شعرا ان لاثية المطالبة ثابتة لكل ولى مع انها
 ليست الا لابل اب الاب او القاضى كفى في تخيخان وغيره ولا بطلانها من المهر لانه بكره بالتمتع بالثابت كفى في الجواهر
 والمهر المعجل والموكل ان مينا اى ان بين في العقدان كذا وبعضه يكون مجلا او موقفا اى كالمبسين واجب
 ادائه على ما بين وقية اشارته الى ان تاجيل الكل الى غايه مجمله صحيح لان الغايه معلومه في نفسها وهو الطلاق او الموت
 وقال بعض المشايخ انه غير صحيح وصحيح هو الاول الى انه قال نصفه مجمل ونصفه موكل يصح وقوع الاجل على الطلاق او الموت
 وقال بعضهم لم يصح وجوب حاله لو كان الاجل منهما كسب الربح كفى في المهرات والى انه لو اجل المهر طلقها بالكلية
 فالاجل على حاله كفى في الجواهر ولا يبيس بان يكت عنها او يقال مطلقا فالمشعارف اى الحكم يعرف مهورا فخر
 النفوس من جهة شهادات العقول قلته الطبع اسلمته بالقبول يعنى نظرا الى اسمى المرأة فان كانت مجمل بعض ايمانها
 وجاهل بعض فذاك وهو صحيح كفى في المحيط وكذا ان كانت مجمل الكل ابتداء جليل فحينئذ ان طلقها جميعا لا يعيد مجلا عن العامة
 فلما اخذت من العادة كفى في المينة وقبل اخذ المهر المعجل كذا او بعضا لها منعه اى الزوج من الوطى ولكن لا ينفذه
 له ان يطلب المهر بقدره عند انضمام كفى في القصولين والكل ما مشى الى انما اذا حالت عليه غير ما لها فلما انتعش
 اخذ المهر بمنزلة وكيلها والى انه اذا كان المهر لا فاجلته مدة فلما انتعش قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والظاهر
 عليه سوار وذا على قول ابى يوسف راجح انما كفى في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها منع والى ان قبل اخذ الكل موقفا
 لا ينتعش خلافا لى يوسف راجح انما كفى في العقد الشهيد كفى في التفاتق ومن السفر بها اى اخذها من بلد
 بل بينهما مسرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كذا ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بالامخاف من النكته وهو الصحيح
 عند نكح المرأة كفى في المينة ولو كان المنع من الوطى والسفر بعد وطى حقيقة او كذا كالحلوه بصحة رخصتها باعتبار شرعا
 فلا عاقبة الى ان ياد وقية النكته وذا عنده وقال ليس لها منع منها بعد الوطى واما ما سمع الصغار ارضى به في عدم المنع من الوطى
 ولقد له في المنع من السفر ويعنى كفى في التفاتق وفيما ذكرنا من ان لا مثلها في القولين ليس انما فاعلى لى قول ثالث ويعبر

عن هذا بعد المآل بالفعل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم مخصص بالصحة رضي الله تعالى عنه تعالى عنهم ولا يجوز
 ظن الجمل بهم كما ذكره المصنف في التوضيح وكلامه يشير الى انه ان لم يطعمها او وطعها كارتة او صغيرة او مجذبة فيها انهم سنها
 وذا بالاجماع كما في البداية بلا سقوط النقطة اي الطعام وهو مع كسوة او جاحس كسني على يايق من اختلاف في مفهوم النقطة
 فبشي ان يكون اكل ولا يوايد بعده واما عند ما فاقطة بعد الوطى وبيد انتمى الواسع الصغار قبل الاخذ لما استقرت عليه
 واخرج من منزله للحاجة والضرورة بل اذونه كزيادة احد الابوين وعملونه واغزيتة وزيارة المأمر وكونها قالبة
 او عسالة واخذ الحق واعطائه والحج وتعلم المسائل الضرورية ولا يعلم بهاز وجها وفيه رفرالى انما لا يخرج بلا اذنه بما عياده
 من زيادة الابانج عياده واولئك ونحوها فلو اذن وخرجت كانا معا صبيح الى انساب الاخذ لا يخرج الابا وذا كما اذا
 حاجتها كذا في الخزانة وبعد اخذها لم يعل تقيسها الزوج من بل الى بل في ظاهر الرواية كما في الكرواني وعليه الفتوى كما
 اجماعا وفيه رواه صاحب بعد ما اشار الى التفصيل فيه ولذا المذهب كروطى قيل اي قال الصغار ليسا فيهما بعد الاخذ واليه التمس
 من المشايخ كما في الخزانة به لفتى نفسا والزمان واضرار الغريب كما في الاخذ بقوله تعالى اسكنوه من حيث سكنتم
 بقوله بعد المآل عليه السباق فلا ينبغي ما قال المرعيني ان الاخذ بقوله تعالى اولى من الاخذ بقول الفقيه ان
 بعث الزوج اليها شيئا من المال ثم اختلفا قالت الزوجة هو عديته اسه شي يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر
 قال القول له اي القول المتعبر به في المقام تنفع له او القول المتعبر به في قوله مع يمينه لانه الملك وانما لم يذكر يمين لانه واد
 ترك عرفا لان في قلال من المسائل الا في ما هي الماكمل ما يفسد ولا يمتحي كاللحم والشرية فان القول لما في ذلك تحسنا
 وفيه إشارة الى ان في ما يمتحي كالطعام والذوق واللوز وحصل القول له كما في النهاية لكن في المحيط الفخا عند الفقيه انه ان كان
 مما يجب على الزوج كالحنجر والدروع وخمس الميعة خمدية والافاقول له كالحنف والملازمة والنداء علمه
 فحصل نكاح القربى بالكره لغيره اصل الفتوة اي العبودية وهاهنا وهاهنا على قال ابن الاعراب وقال غيره
 انه لا شيء ولا يجمع ولا يوثق كما في الاساس من حيث لفته على ما في المغرب عبد غير مكاتب لا يدبر وفيه إشارة الى ان القن لا يثقل
 الاثمة عند التقهار ولذا اكثر في كلامهم قن وفيه المكاتب والمهر بها غير شائين لانه لا تغيب كما ظن لانه حجاز لا يراد
 بلا قن من حيث انما يثقل به ولا يثقل به من ذمة المرأة ذوات موهبة صلها موهبة كما اشتهر في النكاح
 واما المآل ودر بعد الزوج ثم تقيسها واذ كانا موهبة لانه فانه المذكرة صير كما بل اذن ليسد اي انتفرد
 في بيادة فلا يقيض بالشريك شركة معان فانه لا يزوج العبد والامته عنه بها خلا فالابى يوسف ربح كالمضارب
 والعبد المأذون والبالغا وض فانه وان كان يزوج امته المفاوضه لكنه لا يزوج العبد كالب فانه يزوج امته ولده الصغير
 لا عبده وكما كتب فانه يزوج امته ابنة لبعده وكلاهما يزوج امته ابنة لبعده كما في النظم متوقف نكاح مولا لانه لا يزوج
 احد متبكم امره فان متبا كرهه لم يتب من عدو الطلاق لكن لو اذن لبعده لوله مولا لا يزوج لغيره كمن لم يزوج لغيره

السيد النكاح صحرا اود لاله كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي النكاح وفيه رفر الى ان سكتوا بعد العلم ليس
 باجازه كافي القينة والى انه لو اذن بالنكاح ثم زوج البعد لمرة جاز العقد الا انه غير تام الا اذا اجاز واسيد مل للوارث
 والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فوات او باعها فجاز سيدة الوارث والمشتري يجوزوا الا اذا كانا اشياء في النكاح والى ان يرو
 السيد بطول النكاح لانه عيب واذا اذن السيد احد منهم او اجنبيا بزوجا مده من مخرج النكاح لم يهره وانفقته وكفى ان
 لم يوفهما سيدا وكل ذلك واجب عليه كافي النكاح وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك المتعاقب يطلب
 النقصان عن السيد. وان كانت زائدة فلا زائد له والى انه لو تزوج بكثر مما اذن له من المهر توقفت الحمل على اجازة المولى
 كافي القينة واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان يزوج على رتبة فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رتبة جاز النكاح فقيده لكن
 في المحيط ان النكاح في الاولين غير جائز والى انه لو اخرج من ملكه بته او صدقة او وصية ليس له صلاح اليد ان يقسم النكاح
 وكان المهر في رتبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر والقيمة كافي النكاح ولو باع من المهر في رتبة قيل في فقهه الاول
 يصح كافي القينة وليس يسمى الآخر ان اى المكاتب المدبر للمهر والنفقة وكفى لانه لو اذن للمهر في رتبة فقيده
 من المكاتب فان اخرج المدبر من ملكه كان ضامنا للجميع كما اذا اخرج المكاتب فرد الى الرق فانه يكون الكل على المولى فان اذن
 فبما ولا يبيع له كافي النكاح والاذن له في النكاح مطلقا ليعم جائزه اى النكاح وفاسده في حق السيد عنه
 ويصرف الى اجازة عند ما يفر من المهر بالناسد في الحال عنده وبعد التعق عند ما يفتي الاذن بهذا النكاح عنه ولا يملك
 فلا يملك التزويج ولو صحح عنه به يملك عند ما كان في المحيط ومن لم يزوج حرا او ثوبا او مكاتبه او مدبرة او امته من ممتلكاته
 ومدبره او ام ولد لا يجب عليه القنوتية وبه ان يخلى بينها وبين زوجها بلا استخدام لقال بواله منه لا وواه منه لا
 اذا هيا له كافي المغرب وفيه اشعار بان لو اذن المولى له ان يتزوج بها او مكاتبه او مدبره او امته من ممتلكاته
 ذلك للزوج لان الاستدراك للملك مبرق كافي المحيط ولا نفقة عليه او لا يجب عليه نفقة لما لا يجبا اى بالقنوتية
 فان روي السيد الى خديته سقط عن الزوج نفقته ما وجبت على السيد فلو خدعت السيد اليوم والزوج الليل كان نفقته لهما
 على السيد ليل على الزوج كافي النفقات القينة ويستثنى من ذلك المكاتبه فانها كما تحرة فلا تجب على القنوتية لاستحقاق
 النفقة ولا تبقى للسيد ولاية الاستدراك كافي النفقات المحيطة وغيره ولما الزوج امته ان يفر بها فليس للسيد لاية المنع الباطل
 انما لم يزل وله اى السيد النكاح عبده وامته كرها بالضم اى كراهته وبلارضاها وهو المراد من الاجابة الواقع في عباراتهم
 كافي باب الشافعي من استحقاق الاكرامها على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابى حنيفة انه لا يجوز النكاح بها بلا رضاها ولا لغيرها
 لعدم فائز لسيده النكاح المكاتبه بلا رضاها ومن اعجب لمسائل ان المشرك صحح اجازة سيد نكاح المكاتبه الصغيرة
 بعد تحقق بائنها راثر الملك هو المولود ولم يصح اقبله مع حقيقة الملك كذا صحح اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحا قبل تحقق
 وهي حرة يد او لم يصح العبد وهي حرة يد او رتبة لارها في الصورتين لم يصح تصرفا بعد التعق لصغرته او ما قبله فيمحا قبالها لانه

كما في المحيط وخيرت بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس امته ومكانة كبيرة فانه لا يخفى الصغيرة كما عرفت تلك
 الامته والمكانة حال كونها تحت حرا وعبد ولو طحا كما في عدة عن طلاق جعي وبنه المسكنة مستدكة سابق من غير طحا
 المتقدمة كالكتابة فان الامة شاملة لها كما لا م الولد والمديرة والامم الا ان يقال ان القيد على تعمير وفيه شعاريان علم الزوج
 باختيار نفسها ليس به قبل بشرط ظهوره فلو اختارت نفسها قبل الدخول فلامه ولابد ان يدخل فلامه كما في العاوي والحق
 تزوجا كان للمهر سبب كما في الكريائي وان تحت تلك الامة والمكانة بلا اذن من سيدا فعرفت اي قبل وط
 سوا لان فان بالوطى انفسه انكح عند ابى ومنه روح طحا فالحمد كمان في المحيط فلهذا كما حوا وان وطحا الزوج قبل الحق
 كما في التمرات الالان فيه اشكالان ومنهم احد جان ام الولد اذ تحت قبل وطى الزوج بطل نكاحا وجوب العدة
 عن المولى والثاني ان الكتابة المبررة والقن كالامة فيما ذكر كما في النظم وغيره بلا خيار بل بالحق لانها غيرت وقد وان
 لتمام ما سمي من المهر وان راو على مهر المثل كهر المثل بالانسية للسيدة اذ لا قائل بالفصل لو وطئت المتكوتة بلا اذن
 فعرفت اى بعد الوطى وان عرفت اول الامر ولست فلها ما سمي لانه بدل لغيرها حرة والكلام مشعرا به يجب معه
 واحد استحسانا وزوج الامة لغير اى يجوز له ان يزرع ذكره عن فرجها فيقع الماراج اخرج في المقام فقال عزى
 عن امراته اذ المهر ولد بلا اذن سيدا وضا عنه وبادى مناعه ما على اختلاف اهل الصالح وفيه شعاريان
 للسيد الغزل واما باختلاف وزوج الحرة فيعزل باختلاف باؤنما وهذا المخرج من الولد السور لتمام الزمان و
 الاصح بلاؤنها وفيه مزايا جازا اخرج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرون يوما وقال بعض الشافعية انه لا يجوز كما في التمر
 المحيط وان وطى الاب للمسلم امته اى فته ابنته ولو كافرا فقلت نده الامة ولد اقاو عاه اى اوى الاب الولد
 ثبتت نسبته وان كذبه الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدا وقعت عنده وفقدت
 عنه بما وانما نفسه الامة بالنسبة لان دعوة ولد وكتابة وام ولد ومرتبة لم تصح وعن ابى يوسف راج ان دعوة ولد
 المديرة تصح وعليه قيمة مع العقر وفي الاصطلاح اشعار بان له اوى ولدا امته ابية او امه لم تصح وبانها لو كانت مشتركة
 بين الاب والابن ثبتت النسب عليه العقر والاطلاق مشعرا بان الابن لو وطئها فولدت ولما به عبد ابوة ثبت النسب
 لان موهوبة الابن وان لم تحمل للاب لكن تحمل النسل اليه بعض وفي الفايين رزالي اشتراط كون الامة في ملك الابن
 من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فبما عاها ردت بنجها او فساد ثم ادعاه
 لم يثبت الا اذ اوصافه الابن الكل في النسية واصل الدعوة ان يسل الشيء اليك بصوت وكلام كون منك شيء في النسب
 بمس الدال وقد تصح كمان في القياس وسى اى الامة حين اهر ولده اى الاب ووجب عليه قيمتها اى الامة للمهر
 لانها مشتركة بينهما حين ولا قيمة ولدها لانه اعلق حرا والجد الصحيح الذي لا يدخل في طريق النسبة اى ام كاب الاب
 كالأب لجد موهوبة اى موت الاب ولو طحا كما اذا كان كافرا او قتيلا وان لمهما اى الاب امته انبصح النكاح

لا تملك فيه حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم انك لا يملك الايك بما رخصته وهي ثبوت الملك الابن من تركه الاب
 كما في صدد المستغنى ولم تصر الله ام ولد له ويجب عليه مهرها للزواج لا يمتنع لعدم الملك والولد
 الراسل منها حق بقراته الان فان الله ملك الابن والولد تابع لما يفتق على اخيه والطفل الذي لا يفتق
 الاسلام ولا يصفه فالام بعد بيع خیر الابوين ونيا اى من جهة الدين فلوزج نصرانه صغيره من علم
 تجس احد ابوها لم يمتن من زوجها وفي الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام وصفه صار مسلما بالا صلا كما في الحديث
 وغيره والتمييز لا يخلو عن شيء لانه فاعل خير في المعنى وفي التمامة لو قال اليهودية خير لمن النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل بها
 احد الدارين وذكره بدوهماني اصابها وقال وعندهما اي فقد الابوين يبيع الطفل الدار فلوزج مسلم صغيره
 من سلم في وازن ثم اتقل الزوجان الى دار الحرب بانت عنه وجانسيها كما لو اتد ابواها وتكاد الحرب لم يمتن عنه
 والمجوسى شمر من الكتابى كما بينا فمذا تصرح باعلم منها والمجوسى واحد المجوسى (سيرة كوش) في الاصل جل
 صغيره الا ذنن وضع ويناود عاليه كما في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفه كان لهم كتاب قبله فاصحوا وقد ائتمروا
 بغيره من اهل الكتاب وان اسلم الزيسان التمز وجان تنرجا بلما شهودا وترو وجاني وقت كانت
 في عدة كافر معقدين حال من نعيم التمز وجان ذلك التزوج بلا شهودا وفي عدة كافر اى تركا عليه
 اى ذلك النكاح بلم يبدو وقال زفرج فرق بينهما في الوهمين وقال لا ليقران في الاخير بل يزوج قول ابي حنيفة راج
 كما في المضمرات والفق المشرح على جواز نكاح المقدمة من كافر الا ان بعضهم قالوا ان العادة واجبة وبعضهم قالوا انها
 غير واجبة ومعه الاصح كما في الكرماني وفيه اشارة الى انها لو كانت في عدة مسلم فله النكاح وذو اب لا جاع و فرقى
 بالاجاع كاذون تنرجا وجان محرمان كونه وانه اسلم معاودا واحد منها كذا فرق تنرجا وجان وقع بينهما ثلث مملكات
 كما في التفت وفيه رمز الى انها لا تبين بل تفرق القاضي وفي الفتية انما تبين الى انها لو لم يسلما بل اترافع بينهما لم يفرق
 بينهما معقدين ذلك بحرى الارث بينهما ويقتضيه بالنفقة والايستقاصا حتى يحده فاذنه وبذا غدا العمل على كل من
 الا بول كما في الحديث الى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم ثبت النسب وذلك لان النكاح سنة اوم عليه الصلوة والسلام
 فهم على شريعة في ذلك وقال صلى الله عليه وسلم (ولدت من النكاح لا من الفواح) كما في التفتة وفيه دلائل في حقيقة
 اسلام زوج المرأة المحجوبة الاولى غير الكتابية حتى تنيل الذينة والوثنية وغيرها او اسلام امرأة
 الزوج الكافر ولو كتبها يعرض من قبل القاضى الاسلام على الشخص الاخر من المجوسية او الكافر
 فان اسلم الاخر من احد هاتهي الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله له اى الزوج المسلم كذلك والا ليس له الاخر
 فرق بينهما كونه اشارة الى ان الفتوة لا يقع بلا تقصير ولو مضى ثلث حفص كما في التفت ومعه اى تهريق طلاق
 ولو كان الزوج صبياعا فلا عندهما ومنع عند ابى يوسف ان ابى الزوج عن الاسلام ولا معه للمجوسية ان ابى

عنه ووفق بينهما فان صح النكاح الموطورة منها فان لم ياكل المهر وفي دارهم في اسلام احد الزوجين المذكورين
 والزوجة عن زوجها بمقتضى ثلثه محض في ذات محض وثلاثة اشهر في غيره كما في شرح الطحاوي قالوا ولي ما في بعض النسخ
 (بعض العدة) اي بعض مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل قبل اسلام الزوج الا ان
 المهر سببه او الكاف ولو اسلم قبل مضي الحنف لم تكن منه وفيه اشارة الى ان لا فرق في نكاح المسكين الموطورة وغيره
 والى ان يرد المهر فانه طلاق وبذلك عندنا خلافا لابي يوسف رح وفي رواية عنها كما في الاختار وغيره ومبين
 الزوجة عنه ببيان الدارين اي باختلاف دارى الاسلام والمحرم لم الحقيقة بان يخرج احد الزوجين الكافرين
 من دار المحرم الى دار الاسلام او من دار الاسلام الى دار المحرم يخرج احد الزوجين الكافرين
 شيخ الطحاوي لا السبي بالفتح اي تبين سبيها واسرها معا فالام للعهد ولو ردا وكل منهما اسير تبديل اعتقاد
 الاسلام بالكفر لاحد بها حقيقة كما اذا تجسس او قهر او حاكم اذا قال بلاعتيا ما يملكه بالاتفاق فصح ان يقع لعقد
 النكاح بلا خلاف سواء كانت موطورة او غير موطورة اي في المحال بدون انقضاء وفي الكلام اشارة الى انما لو
 ارتد امسا لا يفسخ النكاح وبذلك عندنا خلافا لفرج كما في الفتحة وغيره والى ان لا ردة للطفل الا اذا اعتقدوا بغيره
 آباءه وقال بعض المشايخ ان ردة صحبة كآباءه ونسبهم من لم يصح احدا منها وبذلك على قول ابى يوسف رح اما على
 قولهما فدية صحبة كآباءه كما في المحيط والى ان ردة المرأة صح ونسبهم من قال انها تكون فسخا مسالبا للمعقودة في المهر
 الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان محرمها بها يحصل بالمهر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى القبا
 النكاح مع الردة كما في الفصائل وقال الفقيه انها تجزى على النكاح بزوجها الاول وقال عيين الامة وغيره وكل قاصر
 ان يجدد النكاح بينها بمهر لم يرد ولو دنيا راضيت او ايت كما في المنيته والى ان ردة نكاح ولا تجزى المرأة على النكاح
 بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لمخرج كما في الخلاصة ولما كان في المهر لارتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق
 قال في الموطورة الصحيحة وان كانت كاذبا على ما خلوة صحبة كل مهر من المسمي مهر الشا سوا ما ردا وارتدت
 وغيره على الموطورة المذكورة نصفه اي المهر لو ارتد الزوج ونذا اذا كان مسمى والا فالحية المتعة وغيره
 من المهر والنقطة سوى السكتى (المسائل في الخلاصة) لو ارتدت الزوجة وولقي النكاح بينهما ان ارتد امسا
 سلبا معا سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يكون سبق احدهما في الارتداد جعل في الحكم كما هنا
 وجبا معا وكلامه مشير الى انها لو ارتدا ثم اسلما ثم قارا او ردا ثم قالا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في الفتحة
 والنصف وغيرهما والى ما هو مصرح بقوله وقت النكاح ان ارتد امسا سلم احدهما الى المهرتين قال الاثر
 لان القهر على الردة كانشائها وكل الزوجات من العاقبة والمجيدة واسكر والمهر متعة وضد ما والمسألة
 والكتاتية وغيره من في القسم فصح اتفاق وسكون السنين وبذلك في قيمة المال بين الشكر وغيره من الضبا ثم وعاء

كتاب النكاح

بسوية الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس باليتوية لاني الحجة والوطى وهو واجب على الزوج
ولم يرضوا بموجبا او ضحيا او ضحيا او غيرهم وبطريق بقوله سواها اى متوتية في القسم فلو صي باليتوية في انفسه
ايضا وجب متوتية لانها بطريقه وادام عندنا ما قبل الخصومة وبعدها ثم خاصمة اخرى امر باليتوية في المستقبل
كان هدرا والاختيار في مقدار الدور للزوج وكذا في بدانة فلان القيم عند امرأة ثلثة اوسبعة وعند اخرى كذلك
لما في قاضيان والسلبية وغيرهما وذكر في الخلاصة والخزانة ان التسوية في الوطى ليست بلازمة في ظاهر الرواية
وقيه اشعار بانما لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يحجز له ان يزوج اخرى كما
في الخلاصة وغيره لكن في شرح التاميلات جازله ذلك فان الامر في قوله تعلق فان ختم ان لا تعدوا واحدة اى
الزوجات محمول على التنب لا التحم وفي لفظ الزوجات اشعار بان لو كان للزوج امرأة واحدة ليس لبيتوته عندا تقدير
وفي الخلاصة لوصام بالتماروقام بالليل فاستعدت عليه امرأة امران يبيت عندها ويرعى قهما احيانا ولم يقدر
وعن ابى حنيفة لما يلية من اربع ليال وفي المضرات انه رجوع عن ذلك الا الزوجة المحلوكة لاحد من القصة
والدبرة وام الولد والمكاتبه فانما لا تسوى الحرة في بيتوته لكنها تسوى في الماكول والمشروب والملبوس كما
في المضرات واما الصنف الحرة فلها يومان وللملوكة يوم وفي قاضيان لو كان لدا امرأة وسراى اقام يوما
ييلة من كل اربع عندها وفي البواقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان له ثلاث نسوة اقام يوما وليلة عند كل اثنين
ويوميا وليلة عند من سارى ولا قسم لمن في انفسه ان يسافر من شائهن والقرعة بالفرض طينة او
بحجة مدونة مثلا يدرج فيها رقعة يكتب فيها اسم اسفوا تحفر تسليم الى مبي يعل كل امرأة واحدة منها اوسى
وفضل يطيبا تطوبين ويصح منهن ترك القسم لصاحبهن بالمال وبدونه ويصح الرجوع عن الترك كالكاتب
الى انما جعلت الزوجا مالا او خطه من امر خاليفه في قسمها كان لها الرجوع باعطية وكذا لو زاد الزوج في مهرها
ليجعل لوجها لغيره ما ولو اراد ان يستبدل شاة بالقديمة فطلبت ان يسكنها بشرط ان يقيم عند الشاة اياما وعندا
يوما جاز كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة الى الشروع والتمام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام

كتاب الرضاع

اخره عن النكاح لانه كالفصل من بعضه وهو كالرضاعة لفتح الراء وكسر الحاء في الديوان اطلبة لفتح شرب اللبن من الصرع
او انه يدى كمانى القانس وشربة شرب اللبن حقيقة او حكما اللبن فالصراع وخطا غالبا من آدمية في وقت مخصوص
ثبت بمصصة اى شرب اللبن الخارج من ثدى الأمية بسبب المص وهو فعل الرضغ او بالابلج وهو فعل الرضعة
او بغيره كالحاكي واما كفى بالخص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التامر اشياء ثبوت الحرة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة
وهذا اذا علم ان اللبن يصل اليه والام غيب الحرة كمانى الخلاصة في حولين من وقت الولادة عندنا وعليه الضمى

كما في التحاق وانطرد لمصته او نصفه لها وحولين ونصف عنده وثلاثة عند زفر جرح قبل خمسة عشر سنة قيل بالربعين
سنته وقيل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحمل على ما في الزكوة مشعر بالشمسية لكن ما في عنه قوله تعالى (رحمه و
فصله ثلثون شهرا) فانه شعرا بالقيمة مثل كلام المحيط فقط فلا يثبت المحرمه بعده المدة وخاصة في شير الى ان الارضاع
الى به المدة واجب لكن في اجازة القاعدى انه واجب الى الاستغناء وتجب الى حولين جاز الى حولين ونصف
والى انه لو نظم في هذه المدة ثم شرب فيها ثبوت المحرمه وان استغنى عن اللبن بالطعام ونذر اياته عن الشجين واسه انه
يجبر الاب على اجازة الارضاع كلما عنده وفي حولين عند جها ولا يجبر بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجبر بعد حولين
عند اكل فامطابقة لا تستحق الاجرة بعد جها اجماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعد جها الى نصف ولا يلزم
عند المعتا خلافا لمختلف بن ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد جها المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر
في الميزية عن ابى يوسف راح بالباس في شهره البالغ امومة الموضع حتى لو اضعفت مصيها بكم لم تزد روج قط حسم
عليها كما ينجى والامومة مصدر موكون الشخص اما والموضع من لها ولد ترضعه وفيه اشعار بان التا قد تعلق بالمعنى
منه الحمد كالمعاملة كما ذكره الرضى لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع والبلوة ز روج اى كونه بابا وفيه
اشعار بان رجلا لوزني بامرة فولدت واضعفت مصيها جازله ان تيز وجها كما في شرح الطحاوي ولكن في النكاح صسته
انه لم يجز وقد مر فعل فيه روايتين بينهما منه كما اذا اطلق ذات لبن فزوجت باخرى بعد العدة ولم تحبل فان لبنها
منه بالاحجاع وكذا ان حبلت بلا ولادة عنده واما عند ابى يوسف راح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه و
الا من الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد راح فانها وان ولدت فمن الثاني بالاجماع
وفي كلامه اشعار بان اوله لم يندر روجه فقط وليس بينهما ثم تزل لا يحرم جميعها على ولده من غير ما فهم كما يكون من رجة
المرأة يكون من جبه الزوج فيسمية النقباء لبن الفضل ومها كان نزوله من جبهه كما في المحيط ويحل النكاح بالزنا على ر
للمرء جميع طرف المصدرين او الفضل ولم يذكر الرضعة لان يدين الحكمين من الاسكام المشتركة واعلم ان الرضاع لا يثبت
بشهادة رجل ولا نساء وبعده من بل بشهادة طين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدوا في رجة ثبوت الرضاع لا حصر
وبعد لا تعلق من المسمى مع المثل بل بالفقعة كما في المصنوعات فيجرح ما ان اى الرضعة والزواج مع قوحهما فيه تغليب عليه
اى على الرضيع كالنسب اى حرمة كحرمة فمحم على الرضيع اولادها واولادها واولادها المتقدمة والمتأخرة لانهم خوة
واخوات لمن قبل الام والاب او احد بها وكذا آباؤها واهما تاهلا نعم اجد وجبات من قبل الام والاب وكذا
اخواتها واهما تاهلا نعم احوال وخالات وكذا اخوته واخواته لانهم اعمام وحات وفي كلامه اشعار بان محل من الرضاع
من كل من ينسب كالاولاد لا اعمام والاحوال والامالات وانكح كالمساكين ويجرم فروعه اى اولاد الرضيع
ذكورا وانثا كما في روج الرضعية والزوجان الرضيعين غير رجة الرضيع وروج الرضعية عليها اى على الرضعة

وان لم يقصد بان لم تعلم بالكلح او الفسا او قصدت اكرامها او دفع الجوع عنها فلا شيء عليها والقول لمانى عدم قصد الفسا
فى التعلق وعن محمد بن ابراهيم عليه السلام كل حال وفى كلامه شعرا بان الكثرة لو كانت ناسية وقتوتها ومبذورة لم يرجع عليها
وكذا لو اخذ رجل شي من لبنها وصب فى قمم الصقيرة لم يرجع عليها بل عليه ان تصد الفسا وكما فى الميعة ولا يخفى فى انطلاق الفسا
من الصلاح اتمام وهو الرعاية لما عليه من حسن الانتظام والله اعلم

كتاب الطلاق

اخره عن الرضا عليه السلام من نكح ثبوت عليه الطلاق وهو اسم من ان يطلق الارسال ويجوز ان يكون صدق طلاق بلفظ او نكح
فمى طاقه فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واكثر من بعن الفسخ غير العلق وانما قلنا بالتعيين على خلاف
الشهر ليرى فى الطلاق الرجعى لانه ليس مزيل للنكاح كما صح به فى المبسوط وغيره والى هذا الثانى انه فى الفتوى والمستصنفين
يقع الطلاق من كل مكلف كالمرء والجمهر الذى بلغ غير رشيد ونفسه من الخصب والمحبوب والخشنة والسانل وان طلق
فلا يقع طلاق البصير ما ساقا كان ولا والمجنون الذى لا يفقه اصلا او يفقه فى بعض الاوقات والمغنى عليه كانه لا يفهم
وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالجنون لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما فى الكبر على الى الطلاق ساج لكن يفتى بعدم راقعة الاخلاق
لانه فى الاصل القبض بالساعات اى اقربا الى بعض كفاى قوله اتم الامور ولو كان المكلف سكران اى غير عاقل كمن
يدينه بالقوم به بخطاب فانه لو لم يكن ان تصرفه بالطلاق فى الزمانى ويدخل فيه النسي فقع طلاقه عليه الفتوى كما فى الهديا وكذا
من سكر من الخمر والمثلى والقييد وغيره كما فى الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخى وكذا السكران مما ينفذ العمل بالمرء
خلافا لمحمد بن ابي عبد الله اخص بالذكر لعدم نفاذ اكثره فانه لا يقع من سيده الا اذا شرط فى العقد نقال زوجتها منك
على ان امر حايدي الطلاق كما شئت فقال البعد قبلت ولا من تاهم ولو اجاز بعده واحسنه اى حسن الطلاق وهو
طلاقه واحدة فقط اى يطلق اثنين آخرين فى الطهر من الآخرين فى النوة وواحدة اخرى فى طهر آخر فى الالة وفيه من
الى استماله خولة فى طهر من الخيف وانقاس لانه منفرد لا وطى فيه قلعة الرغبة بعد الوطى فالاسن باربعه من الطهر وحده
الطلاق وكونها طاهرة ومدخولة وغير حامل لبقته ياباى والاطلاق شير الى ان البائن يكون سينا وهذا عند خلافاها
فى النفس وحسنه بالاضافة وهو اى الطلاق باعتبار الاحسنه والحسنه ويجوز ان يحجر الضمير محرى اهم الاشارة الى
اى منسوب الى الله ففى قوله التار لبقته كما تقرر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الوجه
الذكر كورثا لبقته صلى الله عليه وسلم فلو اوجب على كل مسلم ان يتجهنم اتباع سنة صلى الله عليه وسلم كما فى بعض الطائفة
واحدة فغير المدخولة اى غير الموطورة ولو كان فيدخل ما اذا لم يكن منها خلوة ولو كان الطلاق فى حيض لم يقال
زفرج ان الطلاق فى الحيض كرهه ولم يوطر بمره لفرق الطلقات الثلث الرجعية فى اواخرها لبقته قيل
فى اواخرها وموردية عن ابى حنيفة وزوال الاول اظهر كفاى الهديا وذكر فى الفتوى مطلق على اثر كل حقيقة واحدة شئ

لكن في الكشف انه ذهب المحسن بن زياد ونسب الى زهري بأنه المصنف الى اكل بقوله ويصح يتبع مع ابو الوفاء وقع ثلث كليات
 واحدة في واحدة في اثنتين وثلاث ويصح يتبع مع ابيد ارا الفقيه في المسألة فتاها في قوله انت طالق من واحدة الى اثنتين
 او ثلث شك في ذلك في الاصل والمستأمن من كلمة الى عنده لقوله عمر بن الخطاب في البيعة وديوانه عند ما قالوا لعمر بن
 الخطاب من درهم الى عشرة ولله دنانير عنده فرج لقوله لم يبعث من هذا الحائط الى هذا الحائط وقع واحدة في الاول
 والثاني في الثاني عنده واثنان وثلاث وقيل واحدة عندهما ولا يقع شيء عنده كما في الموطأ والاصح انه يقع واحدة عند كل واحد
 بل في كافي النهاية ولفظ ما بين من في الحكم فمضى انت طالق ما بين واحدة الى اثنتين او ثلث يقع واحدة وانسان عنده
 واثنان يثبث عندهما ولا يقع شيء او وقع واحدة عند زفرج وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد
 جاز الوصفه والاصحى رجما الله زفرج وقال لكم سنك فقال ما بين اثنين الى سبعين فقال انت اذن ابن سبعين
 فزفرج وقوله ما بين في غير مكة انت طالق في مكة او بها مثلا فيجوز في الطلاق في جميع البلاد في الحال
 والقبض في الاصل التحصيل من قولهم ما بيننا وبينك في القبضة كما في الطلقة فمضى انت طالق في دخول مكة اي في وقت
 الدخول ومع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في استعارة الا ان الشرطية فهو تعليق فلا تطلق الا بعد الدخول
 الاول اصح وعلى هذا لو قال لا يجزيه انت طالق في مكانك او مع مكانك فكلما لم يطلق بخلاف ما لو قال انت طالق
 اذن كمكانك كما في الكشف ويقع الطلاق عند الفجر اي في اول جزير من الغنى قوله انت طالق بعد اوائس عند
 ولانية له ويصح يتبع مع العصر اي صدق قضاء في تارة آخر العدا كما صدق في غيره ومن الاجزاء في الثاني اي في الغد
 ولا يصدق عند ما قطع غايص قضاء في الاول انفا كما صدق في الثانية في كليها والفرق لا ينفصل عن ان في المظنة
 تقتضى الوقوع في جزير والمقدرة الاستيعاب لانه شبه المفعول بكما في الكشف ويقع الا ان يصحح الكلام في انت
 طالق خمس ان لم يخل من قبل امس وان لم يخل بعد فلقوله انما الطلاق الى غير محل ويقع في الامس آخر العمر
 اي قبيل موته او موتها وفي النوازل لا يقع بوجهين في قوله انت طالق ان لم اطلقك فان مات او مات قبل
 الدخول فلا يبرأ وان دخل فلما الميراث بكم الفار ولا يبرأ لانه كما في النهاية ويقع حالاً لانه اسم للوقت
 في قوله انت طالق متى اي متى ما واما لم اطلقك وقد سكت بعده زمانا لم ينع اطلاقه فلو قال تصد انت طالق
 لم يقع الا به وفي لفظ اذا المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية مستعمل مكان تاتي اني من التسمية اي يفرض
 الى تاتي فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثاني يقع حالاً بخلاف وان لم ينو الشرط ولا الوقت فكان الشرط
 منسوخاً وكان حرفاً وقع آخر العمر عند ابي حنيفة لانه لا شرط عنده وقع شك في وقوعه فلم تطلق واما من رجا
 فوضوع الوقت مستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البهري فطلق حالاً وهذا اقرب الى الصواب كما في موطأ
 ابى اليسر اليوم موضوع للوقت ليلاً او غير قليل او غيره وعرفنا من طلوع الشمس الى غروبها وشرعنا من طلوع الفجر

لم يزل مكن المصلحة لازمة فيصح ان يكون الكفني عنه طهل القامة اذ الوصل انما هو بطول النجاء ولو فرضنا على ان البائن كما يكون
 كناية عن الطلاق للزوم البينة لا عن مطلق الطلاق فيستلزم البينة لا استبعادها فان ثبت الطلاق بصحة البينة ثم الكناية
 على ثبوتها اقسام الاول نحو اخرجني واخرجني واطلقني وقومي من عندي لاني اطلاقك او اخرجك مثلها والركي
 سوال الطلاق فيحصل جوابا عن سوال الطلاق فيحصل رواله نحو لفتني وتخبرني وبسعي هذا القسم من الكنايات بطلوات الطلاق
 واثباتي نحو عليته في خاليه عن النكاح او بحسن فني صفة على فصيلته برتبة عن البتة من فصيلته من غير ان يكون في الكافي
 والكافي في وفي الرضى ان تنصيصه لازم عند يسويوه والفردي قيل قيل ان لا تنصيف غير لازم بتم من المرددة بالثبوتية مصدر
 بنية القطع او صفة كفا في المقدمة اى مقطوعة بان من غير اى ذات بين او بنبوة الفرقه حره ذات منع او ممنوعة من
 غير المحرم صفة كفا في المقدمة وغيره او مصدر يراد به الصفة كفا في الطلابة وانما ترك الصلة منى على ثبوتها الى اقسام اساقفة
 والنحوه اليها كما سياقي ونحو ما انت بري وانت على كالحرم وانتم يذو غيرهما معوم العين فيصلي جوابا واصلح سبا اى استما
 وكلاما في عرضها بالحب في لغتن والثالث نحو اعتمدى اى عدى ما عليك من اللاتر اما نعم الله تعالى استرني
 بكس المنة قبل اليار رححك اى الطلى بارة رحك من الولد لزوج آخر او العلم بعدم الولد انت طالق مطلقه واحدة
 او انت منفردة من بين قومك فواحدة مصدر او خبر يجوز سكوتها ويقع باكل مع البينة قيل انما يقع بالسكون واما اذا اعتر
 فان نعت لم يقع وان نوى وان نصبت وقع وان لم ينو واصلح الاول كفا في الكما في انت حره عن ريق النكاح
 او غيره اخرجني لك زواجا وثوبا امرك اى عليك قينا دل الطلاق وكذا اطلاقك وامرني ببيدك او
 في يدك او مديتك او شمالك او فمك او لسلك كفا في المحلقة واليد القدره تسرحك اسه ارسلك عن
 النكاح او من عمل كذا فارقك عند تفصيل جوابا ولا يحتملها اى الرد والسب كما ترى وفي اعادة انما اشعار بان اللفاظ
 الكنايه كثيرة حتى انما تقي الى اكثر من خمسة فحين لفظا على ما في نظم واهتفت وذكر في الجوامع وقال (ترى ايه كرم ورا كرم
 او دست بازو استم ترا استم لم تعقل بلانية مضى حاله الرضا اى غير الغضب والمذكرة تيقوت الكل اى التماس ثلثه
 تاثيرا على البينة فلا يقع شئ من البائن والوصى بلانية لاحتمال غير الطلاق والقول له في ترك البينة وفي حاله الغضب
 تيقوت القسمان الاولان فيتميل الرد والسب على البينة لاحتمال الرد والسب وفي غايه مذكرة الطلاق
 اى سوالها او سوال غير الطلاق تيقوت القسم الاول على البينة مخط اى الاثام والاخيران فلم يعقد الزوج في ترك البينة
 قصارا ولا يات في الغضب في الاثام وفي مذكرة الطلاق في الاثام بلقت بئذ اللفاظ قصارا اذا قربا بالغضب والمذكرة و
 كذا اذا قامت البينة عليها وعلى اقراره بنية الطلاق اذا انكر ولا يقيم على نفس البينة كفا في المحيط وغيره وذكر في الرضا
 بمختلف في ترك البينة سوارا وحدا ولا وقال ابن بكه ان مطلقه في منزل مكن في الكلام يشير الى ان الكنايات غير مشتركة بدعي
 البينة ودلالة الحال وانما اعتبر ذلك ليزول فيها من استمار المراد فان لم يزل في اللفاظ ونحوها بسوى فمشتبه

وسمي اختاري كما يأتي الثالث من المطلقات يقع الثالث لما من نوعي البتة العادة عليها والاختيار بان نومي
او بزوجته وانتيقن او لم يتيقن بما جازته واحدة وقعت لانها وفي ما نزل عليه وفيه اشعار بان نومي بغيره كما في كتابي
قيل بين والاول المشركا اخير اليقين المحيط وسابق كلامه وال على ان يتوقف على البتة من هذه الافاظ لا يستثنى مما لم يذكر
الاختي وفي اعتدي واستبرحي حكم وانت واحدة من انفا الكناية يقع بالبتة واحدة رجعية وان نومي
الثالث او البائن لانه عليه العسلوة والسلام طلق سوده رضي الله تعالى عنها باعتمدي وراجع والاستبراء كالاتفاق
امرا بالعدة واحدة لم يقع صفته لباين بل الطالق كما قالوا ويقع الطلاق باسناد اليقينية والمحرمات اليه في النسخ
كما يقع باسنادها لباين قال امامك باين عليك حر لم يكن بدون العسلوة يقع بالاسناد والينما لا يعتد لولم يقل عليك
وملك لم يقع وان نومي كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه وان نومي بان قال فاعليك طالق لان لا يقع
لم يعمد في حقه فصل لقول طلقها اليها اي تفريض الزوج تطبيق زوجته الى زوجته في الكفا في تفويضها كاي شيء
نقل ان يقول لزوجة طلق نفسك او اختاري او امرك بيك او غير ذلك تفويض مجلس عليهما اي مجلس غلت
التفويض فيه يسامع او غيره وان امتد اكثر من يوم فلما ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي فيه اشعار بان التفويض عليك
تقتضيه الجواب في المجلس قال بعضهم لا توكل تقتضيه بان يكون جميع العروقة كما قال آخرون وكلام التفويض بل الى الاول
واخره انه الى الآخر الا ان يقول الزوج متصلا بصيغة التفويض كلها تستتفان لا يتقيد بالمجلس لها في فرق الثالث بل قيل
كما ساقى او يقول شي متنت او اذا استت فان لما ان طلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها تعميم الاوقات بخلاف
ان تثبتت فانه يتقيد به لانه ليس للتعيم ولا يرجع للتفويض عنه اي التفويض وان قيد بالبتة ولم يذم الفائدة آخر من
الاستثناء وبه اشعار ايضا بان التفويض عليك لا توكل تقتضيه ان يرجع منه وتفويض طلاقها الى غيره ما في غير زوجته
من رجل او صبي او مملوك زوجته الاخرى لا يتقيد بالمجلس ويرجع منه ان شاء فيكون التفويض الى غيره باو كذا الا اذا
علق بالبتة فانه عليك فيتعيد بالمجلس ولا يرجع منه كما في المحيط وغيره لكن في العادى لوقال الاجنبى اهرام اتى بيك كان
عليك حتى يتقيد بالمجلس ولا يرجع منه والمجلس اي مجلس اعلم انما يختلف بالاعراض منه بالقيام له قيا صامته
ولو كرر فان القيام يفرق الراى وفيه ايمار الى انها لو قامت لدعوة الشهود وانفصلت المجلس وفيه خلاف كما في العادى
انها لو تعدت عن القيام والاحتكام او الاضطجاع او الكاكت عن القعود او تربت من الاعتبار لم تختلف كما في الاقضية
او الدباب الى مجلس آخر لغيره عرفا فلو شئت من جانب بيت الى جانب آخر من لم يخلع او اشروع في
قول لا يتعلق باصفي كما اذا امرت وكيلها او ينجيا بيج او شراره او عمل لا يتعلق بما مضى اي لو فاند قاطع
لما كان فيه لا مطلق العمل حتى لو بعت ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة او اكلت قيل
لم يخلع كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو شغلت بنوم او اغتسال او امتشاط او اغتصابا او كمن من الزوج مختلف

كما في الكفاية وكلها كسيتها فلا تختلف المجلس ليس الفلك والاولى ان بينكم كسيت اولاً ثم كسيت به ويمكن ان يقال ان
 الذهاب بيان له على ما ذكرنا وسير واتبها كسيرة يا فاخته المجلس يا اذ او قفت ثم صارت بعد التوبة لغير اربا العكس مع التوبة
 شاملاً لجل حتى لو كانت على ماله فاختارت نفسها في خطوتها رأت منه بخلاف ما اذا سبق خطوته اختياراً كما في العادى
 وغيره وفي قوله لها اختارى بنية التفويض بنية حقيقة او حكمية كما اذا قال في انصب او المذاكرة فلا يراد ان ليس
 على الطلقة اذ قد مر ان في الصوتين لا حاجة الى البنية فقالت تباول مصدر مطون على قوله المقدر بقوله لها اختياراً
 غير ان في كلام العرب ليس في كلامه خزانة كما ظن وانما اختار الفاعل اشعاراً بالاختيار في المجلس كما فيا ياتي اخترت
 الاولى زيادة لنفسه علاماً ياتي الان يقال ان الفاعل رافعة لموتة لا تقع الا طلقة بانته خلايقه ثلث لانه لا يعبر بالقبض
 ولا رجعة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال في البائن وشرط وقوع الطلاق وقصد يقيا في اختيار نفسها وكسر
 النفس في كونه لذات كلام والاب والاهل من احدهما اي في كلام احد الزوجين او ثلث قوله اختياراً في كونه لصفة
 كطلقة في قوله اختارى اختياراً فمقول بانصب اى فقولها بالمرحلت فيكون قوله معطوف على نفس
 ومن احد جهاد بينهما لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وانما ذكر احد النوعين الذي ليس على
 البينة كذا تأنيها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لا بد في كلام احدهما ما يدل على انها اختارت نفسها دون
 زوجها من الاغراض المذكورة مثل ان يقول اختارى اختياراً او طلقة او امها فيقول المرأة اخترت او اختارى فاخترت
 اختياراً مثلاً كما في المحيط وغيره فلم تحسم اختياراً لكلام الزوج كما ظن لو كررها ثلثاً اى وقال الزوج كلمه اختارى
 ثلث مرات بالمرحلت فاختارت احداهما اى قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخرى فقلت
 من الطلقات وقعت عنده وبانته عند جهاد فيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياراً وقع الثبات عند
 كما في الهداية ولو قالت بعد قوله اختارى ثلثاً طلقت نفسي تليققة او اخترت نفسي تليققة
 قبائنة وقعت لان الاعتبار بجانب التفويض وبما في الهداية والاختيار انه جعي فليس بصواب كما في الكافي ولو
 عطف بكثرة ثم فحالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانياً وثالثاً فوقع الثلث حينئذ كما في المحيط ولو
 قال امرك بيدك او ساكن او غيره مما ذكرنا بنية التفويض فطلقت اى قالت طلقت نفسي قبائنة
 وقعت لان الامر حقيقة للبائن وان نوى بقوله امرك الطلقات الثلث فقال طلقت اى اخترت نفسي فحين
 اى الطلقات الثلث لان الامر محتمل العموم وفي قوله اى في وقت قوله امرك بيدك في التليققة او في قوله
 اختارى تليققة فاختارت اى قالت اخترت نفسي اى فقولها اخترت نفسي فاختارت عاطفة كما مر بالاعتصاف
 كما ظن فرجعية وقعت لان عدم الكفاية باصريح والغاية جزائية فان قوله في قوله ظرف لانه مصدر جعبي كما تقررنا
 فيكون شرفاً في معنى ولو لم يفتقير ما ذكرناه في بحث استدلاله فليس التسعف الا بالنسب الى التسعف قصراً منه

في البرية ولم يتدوا به فيقولون وفي امرك ببيدك اليوم وعدايد خل في الحكم لليل الواقع بيننا فلما انقضى
 في الليل فمضوا جميعا بالعبث كالنخلة وفي اليومين استيق ليل وان روت الامر باليد في اليوم المذكور لا يفي بالعبث
 اي باليوم والردوني الفدلة امر واحد وعدايتي في الفدلة انما تلك الرد والاول طاهر الرواية كما في الكافي و
 ان قال امرك ببيدك اليوم وبعد غد فليكن الحكم ان اي دخل الليل قبل الرد وعدم بقا الامر بعده فلا يدخل
 الليل قبل الردون روي في الامر بعد غد وفي طلعي نفسك ان نوى الزرع ثلثا وطلعت نفسها ليعين
 اي الثلث لانه ينقص من فعله الطلاق الدال على الواحدة الحقيقية والحكمي والالتزام بان نوى واحدة او اثنين
 او بانه او لم يوشيا فرجعية لا يضره وفي قوله طلعت ثلثا طلعت واحدة تقع تلك الواحدة الاثبات في
 ضمن تلك الثلث لا يقع اصلا في حكمه اي في حقيق واحدة فطلعت ثلثا لان بيتا متافرة ضدية وهذا عند
 واما عند جماهير واحدة لغير الزيادة ولو امر لها باليان او الرجعي كما قال طلعت نفسك بانها او رجعي انحكت
 اي قالت طلعت نفسي واحدة رجعية او بانه يقع ما امر به من البائن والرجعي لاما عكست لان معنى الواحدة يلغو
 بقية التفويض والشرط اي شرط وقوع الطلاق في مثل قوله انت طالق ان شئت او مبيت او روت
 او احبب او وافقك مشية منها منجزة اي موقفة في الحال كما قالت في جوابه بلامه شئت فوقع حية او
 مشية معلقة بما اي بامر قد علم وتحقق وجوده في الماضي او الحاضر كما قال شئت ان فداها مان وفي الاصل
 معلوم لانه كان كاشية المنجزة لا لا يعلم اي لاشية معلقة بشرط سيوجد بعد اي بعد هذا التعليق ومن سبوا النسخ
 ان كان كما قالت شئت ان شئت فقال شئت فان لا يقع بشي لان ما فوض اليها مشية منجزة فيخرج
 الامر من يد يابا لا اشتغال بالم نفوس اليها من الشرط وفي قوله انت طالق وطلعت نفسك كلها شئت لطلق
 اي يقع لها طلاق قبل التحليل ووبعد تجدي الكاح اوزج آخر ثلثا من الطقات متفرقة اي في ثلثة محبس
 فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل عموم الانفراد فلا تطلق ثلثا مجتمعة وهذا عند
 واحدة لا تطلق شيئا بعد اثلث التحليل والعود الى الزرع الاول لان التفويض قد انتهى بالتكليف لا يفي انه
 مستعاد من اول انفصل وفي قوله انت طالق كيف اي في حال شئت من الصفة والعدوان بيان كل
 منها اليه كما في النهاية وكيف في الاصل سؤال الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام تقع بانه او ثلثا ان
 الزوجة بالمشية بعد بيان قالت شئت بانها ولم يخالفها اي فيها نيته اي حال كون الزرع نوى بانه
 او ثلثة او لم يوشيا والالتزام الزوجة على هذه الحال بان لم تنوشيا ونوى الزرع بانه او ثلثا او رجعية او نوت
 بانه والزرع ثلثا او رجعية او نوت بانها او رجعية او نوت رجعية والزرع ثلثا او بانه او ثلثا لثالث الاخيرة
 او كان غير ما من الاقسام فرجعية فعند اتفاقها في النية وقع ما اتفقا عليه ما ذكرنا وعند اختلافها ما يقضي صيغة طالق

من واحدة بحية فقط فلا تطلق شئتين ولا ثلثا وفي قوله انت طالق او طلقت نفسك شئت من شئ تطلق ما دونها اي دون الثلث من الواحدة والاثنتين الدالة عليها كلمة من التعجبية وعندنا تطلق ثلثا لان من لبيان الا ان التعجيب في مثله اشيع +

فصل شرط صحة التعليق اي شرط ترتيب الجزاء على الشرط في باب الطلاق كالعلق للملك اي القدرة على التصرف في الزوجية ومن الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع خلع العقد فانه لو وجد احدهما والمرأة مدخولة محترمة بالمصاهرة لم يصح التعليق فيه فمن بعض الفقه تامل الملك بوجود النكاح والتباعد وان الملك لم يشترط لصحة التخيير وليس كذلك كما لا يخفى وتباعد الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة ايمان فخصه خلاف سياتي او الاصل انه اي التعليق اليه اي الملك او بسبب بطلان الصفات او الاستحرام فان لم يوجد منها كما اذا قال للاختبة ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق غير صحيح وفي الزايدى وقد نظرت برواية عن محمد بن ابراهيم ان سبب الملك لم يصح التعليق ايضا فالاول شئ ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في حكمها او تصير لالاى او كل امرأة تزوجها او غيرها غيرى لالاى فاجزى فمضى طالق ثلثا فمضى شئله هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا تزوجها فقبولها فانه لم تطلق كما في المحوط وكذا لو قال كل من تزوجت فانت اوزوجت مني بالعقد فقبولها واجزت بقول الفصل او كل تصير زوجتي او كل امرأة تدخل في حكمها كان مذهبهم ان مضى طالق ثلثا فمضى العقد الفصولي لا بعدا فمضى القاضي الشافعي لم تطلق كما في المنية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ وطلعت ايماننا على امرأة او عينا على جميع النساء الا في كل كيفية ان تزوجت الحالف المرأة في ايماننا على القاضي فيدعى انه تزوجها وقد تعرضت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيلتمس من القاضي فسخ يمين فيقول فمخت هذه اليمين بالطلقة واجزت النكاح كما في المصبرات وقد انعقد الفصولي في زماننا اولى من الفسخ كما في الكبير ولكن في الجواهر ان الفسخ اولى بكونه متفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف ثم ان كان الحالف شافعا فاداه عليه فصل من الغروية وان كان شيخا فافروية اولى والفاطمة اي الفاذا بشرط تفرقة التعليق ان ولو لم يذكره لانه يعني ان في احتمال العقد ولذا جاز دخول الفارسي جوابا عنه كما في الكشف واذا واما ما يجي بالمسألة لانه جعلها جازية ومتى هي ومتى هي وكنها هر بار على انشأ روقيل هرگاه وهر وقت وهر زمان وهر وقت وكل ما في الرضى والمنفى وغيرهما ان كل ما عرف معرب وما موصولة ببعض الوقت او لوقتية او بنى على الفسخ وما كانت مضاف الى مفرد ولابد حينئذ من مضاف اسم زمان ولا يخلو عن بانه الشرطية ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو مضى وهي مخطوطة الوقت فغالبها وعاطلة ما في محل الجزاء وذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية وترى من انه مفعول مطلق عند الفقهاء راو قولنا مرة بنصف بار فبيان مرة طرف كما في المقدسة والكشاف

في كريمة نزلة أخرى وقال الراسب منه لم يخرج من الزمان وأعلم أن الأولى ذكر من واما ذكر عامة الشائخ فان ما عرفت
 بهما من المسائل كثيرة لا ينبغي على ما عرفت الأصول وان الحسن ذكر (ك) انه لما شرط على المصح نحو امرأة طالق ثلثا كراين
 لم يردهم كما في الزمخشري ورواها الملك بالتقصير العدة من جهة او جعيتين او من بان كذا على الاظهر عن بعض
 قيل ان الزمخشري لم يرد في تصرفات ايمان النية وغيره الا بطلان اي لا يعدم تعليل بالرجعي او البائن بل يرد
 وجود الشرط فان قال لزوجه ان دخلت الدار فانت بان او طالق ثم بانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار
 ثم تزوجها في العدة او بعد باثم دخلت الدار تطلق لان تعليل لم يطل بالزوال بل بوجود الشرط وفيه اشتراك
 من البائن والرجعي لم يفرق نفسه ولا البائن فانه لا يلحق نفسه الا اذا كان اسبق طلقا او شرطية او مثل انت مني من كل
 يوم كما في الفتاوى وغيره فمعي غير كل من ان واذا واخواتها ان وجد الشرط مرة في الملك فمعي الى جزاء
 يقتضي التعلق الى وقوع الطلاق فمعي ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فدخلت الدار ثم تزوجها
 ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان تعليل قد انحل بوجود شرط الدخول مرة في الملك وفي غير كل ان وجد الشرط
 مرة في غير الملك لم يطل كنه لا يقتضي الى جزاء ولم تطلق للمرة فمعي هذه الصورة لو طلق ثم دخلت بعد
 العدة بلا تزوج لم تطلق لان البائن في غير الملك وفيه اشتراك الى جيلة مشورة لمن طلق بالثلاث ثم ندموا او طلق
 وقد اشترى الى ما هو اهل من انه لو وجد الشرط في عدة البائن انحل بلا جزاء به صح في قاضيه ان غيره وفي كل حال التعلق
 بعد الثالث لا يقتضي النكاح فمعي طالق تكرر انكحت بغير الكلام الى الثالث فمعي البائن من ان يكون
 انه لو دخل على النكاح فمعي بغيره من واطلاقه فمعي الى ان ولو لم يفعل فمعي له انشاء فلو قال طالق فانت طالق فمعي
 عند جاسا فطلقت ثلثا والى ان النكاح لم يلزم ان يكون في زمانين فلو قال طالق فمعي طالق فمعي بغيره
 طلقث ثنتين لان الضرب بكل يكافى ضرب بضعث كما في قاضيه ان فلا يقع شيء ان كلفها اي المطلقة ثلث
 بعد العدة من طلاق زوج آخر لانه لا يملك في هذا النكاح الا الثلث وقد استوفاه الا اذا دخلت كلتيهما
 في ماض او مضاع مشتق من التزوج نحو كل تزوجك فانت طالق فانه دفع طلقه كل تزوجا وتوسمين مرة
 وينبغي ان يكون في حكم التزوج نحو دخلت في نكاح او صارت حلالا او صارت باركة ثم انكح او زني انهم لكن فمعي
 كل نكاح محمول على موطن كما في خزانة البقيتين وان اختلفا الى الجانب في وجود الشرط فانت وجد الشرط
 في الملك فمعي الطلاق وقال بخلافه فالقول له مع يمينه لانه المنكح في العادي وغيره لو جعل امرأته بان
 لم يصل النكاح في وقت كذا ثم اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح الامع اما تحتها الا الله بكل معلوم فمعي
 في اولا وثبت يقول امرأة وان اختلفا في شرط العلم من احد الا منها من جملته وبقاها وان
 خفيت فانت طالق وفلان من عطف المفرد بلا حذف الجزاء والحذف مع حذفه اي فلانة طالق معك فانت

صحت صدقت اى قبل قولها فى حقها مطلق لم يصدق فى حق فلانة لم تطلق صلاوة اذا اكد بها الزوج فان قيل
 تطلق فلانة ايضا وقية اشعار به لقول ان خصت فلانة طالق وعبدى حر فقلت خصت لم تطلق ولم تطلق الا اذا
 صدقما الزوج كما فى شرح الطحاوى والى انه لقول ان كان لك زوج طلق فانت طالق فقلت لم تطلق
 طلقت وفى اية لو اكد الزوج ففى طلاقها فانت طالق فقلت فى حقها لم يحكم بعد بغير ثلثة ايام رأت الدم ولو حكمها
 بالطلاق اى بوجوب طلاقها دون فلانة فى اولها اى اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مكرهه فزوجت بانحرى
 ثم طلقها ايام صحت الطلاق هذا لكن عبارة الهداية كالوقاية والكفا فى غيرهما موهبة من فروع لمسئلة اخرى حيث قال لقول
 ان خصت فانت طالق وفلانة فقلت خصت طلقت اى ولم تطلق فلانة ولوقول ان خصت فانت طالق فقلت فقلت
 الدم لم يقع الطلاق حتى يمشي ثلثة ايام وفى خزائنه المقتنين لقول لغير المدخولة ان خصت فانت طالق فقلت
 فزوجت بانحرى ثلثة ايام ثم مات كان الزوج الاول وارثا دون الثانى وفى قوله ان خصت فقلت فقلت
 طالق يقع الطلاق او اطهرت من الحيض لان الحيض فى العرف لم يكن الا كالماء وفى قوله ان خصت فقلت فقلت
 طالق فقلت يقع او اعربت اشمس لان اليوم للنهار فقلت قوله ان خصت فانت طالق فانه يقع
 بالصوم سائة يوما ان طلق الامساك عن الابل مع الية وان علق طلاقه واحدة بولادة ذكر وطلقتين
 متينين بانحرى من الولد قوله تمام اى الذكر والانثى ولم يذكر المولود الاول طلقت الزوجة واحدة قصار و
 طلقت متينين تسرى اى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره وفيه اشارة الى ان الثلثة
 عند بعض معنى كالقضاء واحكم واشهر على انه كالتفويض على الطرفية اى فى قضاء ونظر القاضي وتصدية
 وفى نزعه ونظره وتصدية كما فى علاقة المجازين الكشف وغيره وانقضت العدة بانحرى وعن محمد
 سخرى نصف بدنه وان علق الطلاق لثمينين اى بفعل تعلق بهين غير طرفين فغيره تسلم لم يقع طلاق ان
 وجد اشئى التام اى اى بفعل تعلق بالثانى منها ولو ذكر الاول فى الملك سواء وجد الاول فيه ولا فاعلى
 لم يوجد فى الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كملت زيدا وعمر فانت طالق فان كملت احدهما ثم بانها واحدة
 وانقضت العدة ثم تزوجا ثم كملت الاخرى طلاق وان ابانها وانقضت العدة ثم كملتا او كملت احدهما
 ثم ابانها وانقضت العدة ثم كملت الاخرى طلاق وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون انها لو كملت احدهما وقع
 الطلاق كما فى الفتية وذكر فى الملتقط انه لم يقع اذ لم يوجد ايشان اى انا متشئى التعليق بالطرفين لانه لقول انت
 طالق اذا جاز صدق وزوج صدقت عند صدق الصدق وكلامه مشير الى انه لو علق باحدهما لم يقع بوجوب
 فى الملك والى انه لقول ان اكلت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد لكل فالجميع شرط واحد قال
 انفصلى ان كل واحد شرط على كذا اذا كان الكل متقبلا ولو قال اكلت خراخرا ثم خراخرا ثم خراخرا او راسه طلاق

قوله وجعل طلاق كما في النكاح ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان كنت مبهدي حرقا لطريق النكاح والطلاق لا يقع الا بالطلاق
 لا يخلل فان شرب ثم اكل لم يخلل كما اذا اكل ولم يشرب لان في الصورة الاولى يخلل في النكاح قبل الانقضاء وفي الثانية
 وتعلق بوجوده اشترط وان اكل ثم شرب عطف بوجوده لانقضاء ولا يخلل في تقييدك هذا الاصل كما اذا قال اكره ان يزوجني
 اكره ان تزعم طلاقا فنفقت لي واراضا ولم يضره ما في النكاح من حيث قولنا ما يثبت اذا اراد الفاعل ذلك لانه قد يكون
 يجعل عدم الضرب شرطا لانقضاء والذبيح لا يخلل كما في النكاح والنجاسة لا يخلل في النكاح لا يخلل في النكاح
 وفي النكاح يقع الطلاق في الحال كمن قال ان من النكاح يسكن القضاة او النكاح لا يخلل في النكاح لا يخلل في النكاح
 بكلمة كل الا اذا قلت على الترمذي كما في طلاق فقال ان كنت غلاما فانت طالق الطلاق ثم يخرج ابي او ينفق في الحال
 الطلاق بان قال انت طالق ثم عادت المثلثة الثلث اليه بعد تحليله والبعثين ثم وجب الشرط
 بان تكلمت فلانا لا يقع الطلاق وقية اشعار بان لا يخرجنا دون الثلث في نكاحه الصورة وقوع الطلاق كما في النكاح
 وان جعل وصلا شاعرا فانما لا يفسد كقدر ما يفسد من طلاقه او كان بلسانه نقل فقال تردده او قسما
 العدة تعالى اولم اشعارا ونوشا او ما لم يشاء الا ان شاء الملك او بجن او الشجر او الحائط او غيره مما لم يشاء
 سميت بالاستنثار لانها لو دوى سوادها بجلها صمد الابل على حكم كالصوم والطلاق والعقاق والاقراء وغيره من النكاح
 بان اشاء الله تعالى في نكاحه اراقى ان شاء الله تعالى كمنه لا يخلل في الامانة فيصير لطلقال الكلام فلا يستثنى الطلاق اعلم حكمه
 كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى لا يعلق كما ذهب اليه محمد بن علي فقال ان شاء الله انت طالق وقع عنه لانه لم ينكر
 فاعترضه ولم يقع عند ابي يوسف لانه اطلعه ولم يمتد ما كان في النهاية والكاظم بين منه خلافا لمحمد بن علي فقال ان طلق
 اطلعا فكفجه حتى حرق قال لما انت طالق ان شاء الله تعالى لم يثبت عنه خلافا لابي يوسف ولم يقع الطلاق عند ابي
 هو الكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستنثار موصولا وكس وزال الاستنثار بعد الكتابة لطلقال كما لو قلنا بها كذا
 في الصادي والى ان قصصه لم يشترط فلو جرى على لسانه كان رافعا للمك في المحيط والى ان الاستنثار نوعان طلاق كما ذكره
 وتحصيل بان يقول انت طالق اربعا الاثنا وثنا الا واحدة او ثلثا فانتا طلاق واحدة او اثنين او ثلثا كما في جميع العلوم
 وقدر ما يتعلق بيني الصاوة والله اعلم

فصل من قبله من مرض فالب حاله اي حال الغاية او غالب النفس في حاله فحذفت النفس بكثرة الاستعمال
 هو اكثر احواله فانهم اعتبروا بالغالب والكثير بالصحيح والمرضى المملوك اي خوفه وبذا يلزم من مرض الموت شي عا شال
 لاجل المرأة ثم ذكر من يفسد بالرجل من صاخر على ما قال النجارية فقال كهر النفس عجز عن اقامته مصاصه
 اي من الله باب الى حوائج خارج البيت وهو الصحيح كما في المحيط وقيل صاخر عجزت في البيت قبل الاصل قال وقيل
 لا يشي وقيل نيزاد مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها الزوج الذي يكون آخره انفصال الولد كالمفدية اما اذا اخذها

سكن غير كفا في اخرائه ومن يبيتر الاول اوجه كفا في الزايد في السلوك المصعد والمذوق ما دام فيه ذاب
 فهو مريض كفا في الميوط وش من ياتر اى خرج من صف القتال لاجله وعنه المأزك الصحيح او قدم لقتل
 قصاص عند بعضهم قبل هو كايصح او رجح على المختار ويدخل فيه من قدمه طالع لقتله من اخذه اسبغ بغيره وانكر
 اسفينة وبقي على نوع مريض شرعى لا يقرب تصرفاته كاملة عرض الموت مصدر مريض لزيادة الايضاح فلو ابا ان
 اى فوق المريض في حاله المرض زوجه بان طلقها جيبا او بانا واحدة او اكثر وقال فذكرت طلقك في حقى ثمننا
 او باست ام امرأتى ونيتها او زوجهها لغيره شو داو فى العدة او كان نيتها رضاع لغيرها با استرا عن نكاحه وكل فتره
 وقت من قبلها كفتيا رامة لعين نفسها ومات فى ذلك المرض حتى لو صح ثم مات ثم ثرت ولو فى عده ولو كان موه
 بغير ذلك السبب من قتل او مرض آخر وهى فى العدة ثرت تلك الزوجه من الزوج لانه قصه الطال ارثا فرد
 عليه ولذا سمي بالفار والزوجه بامه الفار واخاذه زوجه لصد فلا ترث من الزوجات امته تحت طلقها بانها عتقا
 المولى ثم مات ونصرانته او يهودية تحت طلقها جيبا او بانا ثم مات كفا في طلقها ونكح غيره يمين مؤمن
 فى صف القتال او جرح باضم اى صار محموا وهو الذى اصابتة احمى لكن لم يصير عاجزا عن المحامى او حبس
 لقتل قصاصا او جرحا حتى لو طلقها فى هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه ولو قصاصا وفى حق
 على طلاقها فى مته وعلى مضى عدها بان قال المريض لما طلقك ثمننا فى حقى فقصت عتاك وصدقته
 الزوجه فالاسن لوصدقته فى مرضه على طلاقها وعدها او بانا اى ابان المريض زوجه بامر بان قالت لطفى
 باننا او ثمننا طلقها كذلك ثم اى بعد تصديق او الابانته اقر المريض لها عليه بين مهر كان او غيره واوصى لها
 بمال فلقها اى فلقها كان لها ماله والاقل منه اى من الدين او المال ومن الارث او فلما الأسس اى اقلها
 حال كونها منه ومن الارث فعلى الاول الاقل فعول الطرف من على ما قال الانقش فعلى الثاني للعتد ومن يملن
 لما دل عليه اللام من الفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من لم يان الاقل والواوضى او فاته شاذ كفا في ما يان النكاح
 ومن اظن عطف الارث على اضمير المهر ومع عادة المهر على نحوى وبنيك فانه يوم ان يؤدى حتما بكل بعض من افراد
 المهر ويزين لمن وانما عده لانه عند ما جاز الاقرار والوصية لهما فى حوره تصادق اذ انكح قد زال وان علق
 فى الصحة او المرض بنيتهم بالشرط ووجد ذلك الشرط فى مرضه ثرت لانه فان علق بنيتهم بفعله سواء كان
 له به منة كخول الدار والا كالتففس الصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من نعمه فغيره او علقها بفعلها
 اى لنفس زوجه ولا لهما منه كالتففس وغيره فاذا كان فعلها لها به منة فلا ترث على كل حال وبذا عند ما وكه عند
 محمد اذا كان كل من تثليق والشرط فى المرض وانما اذا لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث او علقها بغيرهما اى بفعل
 غير الزوج والزوجه وقد علق فى المرض ووجد الشرط ايضا كما اذا علق بفعل منى او فعل سواى لى لس الشر

نحو

فان علق في العدة لم ترث فيه وصل فيه روايتين في العلم قال صحيح لمان وعمل فلان الدار اوصى بصفان فانت طالق ثم مرض وجعل بشرطه لم ترث على بعض الروايات وترث على اخروا لا تعلق بالكتاب ان يقال وترث ان علق في غيره فاما العلم او بغيرها ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجده فيه والده العلم

فصل تصح الرجعة بالكره انفتح صرح لعدا العادة وشهدا عاادة الزوج الزوجة الى المراجعة التي كانت عليها وذلك لانها كانت بحيث لا تبين بايام كحضره بالشهر بالرجعة عادت الى ما كانت ولما شرط منها ان تكون في العدة كما في الكافي وغيره فمن اخذ بما في تعريف الرجعة فوافقه اذا انقضت العدة بطل حق المراجعة حتى ذات بعض انقضت مجرد الانقطاع اذا كان عشر او امانا اذا كان اقل فحين نقض او مبعض الوقت الذي يسع انسل واتحرته كما لو تفرغ عن العدة باليتم منه باو اتيم عند محمد بن وان ابنت المرأة عن رجوعه لانها اسداته المتكحل لا ابتداء ولا العادة الى ائتمه الولي والمهر والمهر من شرط تصح المراجعة وكذا بما روي بعدة خفيقة اي طلقه بانته ثوبتين او فوطه بشع او عيطه اي ثلث طلاقات سواء كان بغير او بغيره فاشترط بالرجعة صريح الطلاق او بعض الكفاية وان لا يكون بمقابلته قال وان لا يستوفى اثلث جملة او تمينا وان يكون مدخوله كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم يصح منكر المدخول بخبر اجبتك في الحضرة ورجعت امرأتى في الحضرة او ائتمته بشرط الاعلام ورد ذلك واستسكت وانت عندى كما كنت وانت امرأتى ان نوى بالرجعة او (بما روي) وم تراج كما في النهاية والاطلاق مشطلي انما تصح عن وكلمه كما في الخزانة واما عدم على تعلية لانها كرهه كما في الغيبة ولو بطلها لا بعد التزوج في العدة كما يتبادر لان تزوجها الفوطه رينا عليها كما في الميمنة وفيه اقرار من المأخوذة لانه ليس برجعة ومهما المشهورة تقبيل او غيره والضمير مفعول فاعلمين يجوز ان يكون فعلا فانما منها رجعة وان كان كراهي الزيادة وظهر الى فرجها الدخول المشهورة لاني وبرها وان كان يقبى باز جتبا في الميمنة وذكر في خزانة المفاتيح انما تصح بجملة المصاهرة فلا حرج في المصاهرة (ومذهب) ومذهب تجب اسماءه نصاب شهادته على الرجعة اليه وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطى وليس بالانظر مشهورة لانه لا علم للشهاد به بل كما اشير اليه في الظهيرية ومذهب اعلامهما اي اعلام الزوج الزوجة به

اي بالرجعة قول لا دخل فان لم يشهدوا لم يصح فرجة بدعية كما في المصنعات ومذهب ابن لا يدخل الزوج عليها حتى يوفى بها اي علمها بخبره تحقيق النعال او التتم او الندا او غيره بان لم يقصد رجعتها اذ بانكون مجردة كرهه ان كان كذلك الا اذا قصد الرجعة وحيدة للعاجلة الى الاعلام ومعددة الطلاق ارجعي لا الميمنة والمتوفى عنها الزوج تنص من بجلار الوجه وليس الثياب الميمنة اذا نكحت الرجعة ويكيل له وطو ما كسها ونظر اذا الرجعي لا يحرم ليس بكنز اطلاق محبة الرجعة لا تقتضي المحبة الا ترى انهم قالوا ان الوطاني ودر الاجنبية لم يوجب حرمة للمصاهرة مع الزوج والى ايسر بها اي لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان المسافة محمولة على العدة لقوله في العدة

حتى يشهد على رجوعهما اى حتى يرجع لان ارجاعهما حر لم يدون بالرجعة كما في كافي فزيادة الاشيا بان طريق الاستحباب
 بقضية ما سبق فمن الظن ان منع المساورة بها استحبابي وصحة وقت الرجعة في مسمى حدتها اى في اوجها انما انقضاء
 العدة عند انقضاء الرجعة فلو قال رجعك فقلت قد مضت عدتي لم يصح الرجعة على الصحيح وقالوا انما يصح قسوستك
 سامة ثم اجابت فتحدثت بالاجماع ان امكن تصديقها بان كان ما بين الحيض الاول والاخبار ما يحل منى العدة
 من المدة وهى غير الحائض حرمة ثلثة اشهر واثنتي عشرة يوما فانقضت حرمة شهر وانما اربعون يوما عنده وسعة
 وثلاثون واحدا وعشرون عندها لا يعتبر الحيض خمسة او عشرة والطلاق آخر الطهر او اوله على اختلاف اهل التخرج
 ويحضر عندها ثلثة والطهر عندهم خمسة عشر واثنتي عشرة من الاشيا ثلث ساعات فلا انفصال كافي في التحاق موطئي جامع
 المختصر وصحت في بقاها تمام اى في بقا العدة عند اخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعة وصحت في
 تكذيبها اخباره بالرجعة في العدة بلا يدين عليها عنده خلافا لما فهم يصح الرجعة ولما فرغ من بيان تدارك
 به الطلاق واطلاق من الرجعة شرع في بيان تدارك به الثلث فقال ولا تحل رجعة حرمة على زوجها العدة ثلث
 الطلقات ولا زوجاته على زوجها بعد اثنتين منها ولو اشترى الزوج هذه الاثنتي لم يحل له وطؤها حتى يطلقها بالى
 الحرة او الامة فان كلثة الاثنتي (او زوج بالغ او صبي ولو غير حر او مجنون او امرأته اى تقارب حكم في شرطها فطهر
 او اتجا وعشرة منهن مناشي واذا قارب الحكم فهو امرأته قيل هو الذى تحرر آتته وقسمي كافي في المستصفا وقد غير البائع
 لتحليل له بشيئين كان الاول ان يكون حرا بالغا فان الانزال شرطه عند مالك كافي في الخلاصة فالاولى الجمع بينهما
 لانه كالتسليم لا ينفقة رج ولذا مال ايماننا الى بعض اقوال ضرورة كافي في بيانها بعضى او الكلام شيل الى الشيم الكبير
 الذى لا يقدر على الجماع او اربع مائة البتة كافي في الزايدى والى اى كفى بغيره انقضى في قبل والى اى لا تحل بدونها
 ومن الظن الفاسدان الامام السرخسى ذكر في مبسوطه عن الشافعى انه لا يشترط الا التكاثر وعن العدة الشهيد فى الفتاوى
 وغيره ان القاضى لو قضى باكل للاول بمجر التكاثر صح بالاجماع وذلك لان السرخسى رج اقدم منه بكرة مديدة وانه
 اجل واصل رتبة ان يروى من مجتمعات العدة الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فان نقل
 عنه وليس في المبسوط سوى ما قال ان الدخول شرط عند الجمهور وما قال يعيد من الميسبب لا لا يشترط الدخول فغير متبر ولو
 قضى به القاضى لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثبات للمسورة وشك في البداية والكانى وغيرهما فى الكشف وغيره من كتب
 الاصول ان العلم بغير عية التقوى على اشتراط الدخول وفي الزايدى ان ذلك ثابت بالاجماع الا انه فى الميزان عية
 رجعت عنه الى قول الجمهور من عمل بسوء وجهه ويصدق من اقمى به لغيره وانسب الى العدة الشهيد ليس له اثر في صفاته
 بل يقتصر وذكر في الخلاصة عنه ان من اقمى به فعليه لغيره العدة والملازمة والناس جميعين فانه يحتاج الى الاجماع فلا ينفذ
 قضاء القاضى به وفيه دلالة على ان ما نقل عنه في بعض المحوشى انه نافذ فافتراف عليه كافي في الفتاوى فاعل النكاح اى الله

وعند علي مثل غيره الخوارج نعم قد ذكر في الفقه فاضل من افاضل المصنفين شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخول في
 الكحل وانما قوله تعالى فان طلقا فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فمضى حق المدخولة انتهى لكنه لم يوجب في التفاسير والفتاوى
 بنكاح فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان بالفساد لم تحل قيل حمل كما في الحنفية وكيفية على وجه لا يقدر على المسكمان
 تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امرى يسرى وقيل الزوج او يقول الحلل ان تزوجتك ولم تكن فوق ثلثه
 ايام شكلا فانت طالق فانما يطلق بعض المدة كما في خزانة المقيدين وحتى تمضي عدة طلاقه امي البالغ والملاقى او
 الحلل او عدة موعده لانها موطورة والكلام مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا طلاق
 الاول بلا مضى العدة كما قال زفر بن جهم فلو مضى به حاكم فله كما في العادى والى ان علم الزوج ليس بشطرنج التحليل في الوط
 او انكر الطلقات وليس له انية ولم تعد على منعك ان لها ان تحلل اذا سافر وتجدد الكحل بشرط ان لا يلقب قبل القتل
 به وار قيل لا يقتل والا ثم عليه وجاز الكحل ان في شرط التحليل بان تقول المرأة والزوج من اني تزوجتك
 على انك تحلل فاشترط الكحل كما جاز حتى لو طلقها بعد الوطى اجبر عليه كما في النظم وكيفية لاول الثاني في حمل الزوج
 الاول وهذا عنده واما عنده مخرج فقد جاز الكحل لكن لم تحل له وقال ابو يوسف ربح لم ينكح الكحل فلا تحل الاول ويصح
 والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المعتمد والى ان الحلل ليس عيشة واعلم الواقع في
 الحديث لاشترط الاجر عليه كما في الفخامة والاشبه ان حقيقة الاعن ليست بمقصودة بل المقصود انها خصالها التحليل بالباشرة
 والحلل له بالود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام فالحل وان قالت لمطلقه حملت اى انقضت عدته
 وتزوجت بزوجه آخر ودخل به وطلقى وانقضت عدته والمدة استه ادعت المرأة التحليل فيها كتحمل ذلك
 كالمرو وقد علق على طه اى الزوج الاول صدقهما وذلك لان طه لظن بغيره لم يقين فيهما بما فيه من العبادات
 والمهمات حل لاول نكاحها سواء كانت ثلثة او غيرها والزوج الثاني يهدم اى يطل ما دون الثلث من
 الطلقات فلا طلقت الاثنتي واحدة او الحرة ثنتين فعدت اليه بعد زوج آخر عدات ثلث والاثنتي من عندهما
 خلافا لمحمد ربح فانما تعد وان اليه عنده بالقبول من طلقة لاثنتي او الحرة وطلقتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث
 بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا او اثنتي ثم تزوجا بعد التحليل عدت اليه الحرة ثلث والاثنتي باثنتين
فصل في الامار لغة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فابدت العزمة يار واليه بالفاطم حرة والاسم التي توتيت
 من في البحر على قربان المرأة المتعصين معنى البعده منه قوله تعالى (والذين يؤمنون من نسائهم) وشتر ما حلفت به لغيره
 او بهم منسج ذلك الحلفت في الجملة فلا بد ان ربحا لم يمنع وطى الزوجية لا غير الوطى كما هو المتبادر فلو قال اهدم لليس
 طه يدى طه لم يكن مولى لانه حيث لم يرد على كذا في ما مضى فلا حاجة له لزيادة ولا كونه بالوطى على انه لو نوى
 الوطى كان مولى كما قال النجاشي واطلاق الزوج بعد ال على انها ممن ان يكون في اللات باروا التام معا وش الا ببار

ثالث وفيه إشارة الى ان الایلا را لا یعتقد بعد ایمنونه بل انکاح فلو كانت ایمانته ممتدة الطهر ونقص اربعة شهر اخرى
لم یتم شیء وهو الاصح كما فی المذهب وانی ان ابتداء المدة الثانية من وقت النکاح سواء كان النکاح قبل مضي العدة او بعده
وفي النهاية ان ابتداء ما من وقت الطلاق ان كان قبله وقعی الکلف بالثبوت وترتب عليه حکم بعد وقوع ثلث
من الطلقات سواء كانت بالایلا رکعاً او بالتبرؤ بشئ والدلائل اقرب ثم قطعها ثلث الایلا را ثبت حکم بعد بالایلا تکمیل
بایاک فی هذا العقد من ثلث فاذا تزوجها بعد زوج آخر فان قهرها فيها کفر عن کلفت لبقائه ولا یسبغ بالایلا
لانه لا ایلا ولو تخیر المولی عن الفی الشری المذکور بالوطی نظر الفی لم یرض ابداً هی الزوجین رضایاً یقدر به
على الوطی فی کل المدة او تخیرها اسی المرض کونما رفقار او صغيرة او غائباً واثبته فقیهه ان یقول فقیهت لهما
او برأهما او بطلت الایلا فان قدر على الوطی من غایباً منه قبل مضي المدة المذکورة فقیهته بالوطی
وبطل فیه باللسان واذ قال لامرأته فی غیر ذاکرة الطلاق انت علی حرام ان نوى الطهار فمؤمراً عنها
خلافاً لمحمد والاو هو الصیح كما فی المضرات او الطلقات ثلثت كما فی الطلاق او الکذب
ثم نوى اسی فمؤکذب وذا دایاته واما فضا فایلا رکعاً فی المضرات وان نوى السجود یسبغ فایلا وان نوى
الطلاق بانها اوجیبا واداً او ثنین او لم یسبغاً من الطهار او الطلاق والایلا والکذب فیه فی قولنا انت
حرام فبأنته كما فی الطلاق ولذا لم یذکره لکن فی المضرات ان لم یسبغاً فایلا وفي الخیلة ان المرأة اذا کانت
یدیناً فلو کنت زوجاً کفرت وکذا ان نوى الطلاق ولم یسبغاً فی قوله کل حل اکل حلال او حلال الله او
(حلال خدامی) او (حلال یزید) الاطال لمسلمین علی حرام فبأنته بانفا انما ذکره فی خبر المتبداً کذا علی ندرج
الاختش فیل انه یصرف الی الماکول والمبسوط الفتوی علی الاول كما فی المضرات وعن محمد بن نوى الطلاق
فی نساءه ویسبغ فی نعم الله فطلاق ویسبغ كما فی الحیطة ولو حلفت بالحل والحرمة من الازوجه فلیعلق عند ابی جعفر
ویسبغ عند ابی بکر فتوزج امرأة طلقت علی الاول وكفر علی الثاني وبه تأخذكما فی الحیطة

فصل لا باس بالخلع بفسخ فی المرأة وبالفتح فی غیرها كما فی الاختیار والایضا ح والحرمة والنهاية والمضرات فیه بانها تستحل
وشرعاً لا زالت الزوجة بالعلیه من المال كما فی الاختیار والایضا ح والحرمة والنهاية والمضرات فیه بانها تستحل
فی الطلاق ایسان بما انکاح فی التمهدة وذكر فی التمهدة انه حقیقة فی کلها وافی الفصلین ان الخلع لغرض غیر عوض تعار
والاستعمال فیهما اکثر ما ان یحصل لایخی فیه فی ان یقال الخلع لفظ زال بک النکاح والفاظه الخلع والمباراة والطلاق
والمباینة والبیع والشرک فی التمهدة وصورته بالعربیة ان تقول الزوجة (خالعت نفسه منک) بکذا فقال
(خلعت) وبالفارسیة (خوشیت) را از تو بکاین که مرا است بر تو و نفقه عدت خیریم بک طلاق فقال (خوشیت)
توبان خسر طاه وفي المصدر دلالة علی انه جاز وکره وذلك تعارض نصین عند الحاحیه اسی ضرورة عدم

قبول الصلح في شئ الطلوي اذا وقع بينهما اختلاف فاشته ان جميع اهل الرجل والمرأة يصلحوا فيها فان لم يصلحوا جاز له الطلاق
 او الخلع بالصلح من المال سواء كان مبيعا فيانته لا غير او غير مبيع معلوم فيانته وسعيا او مجهول فيرجع عليها بما هو لها
 في نصف وابية متعلق بالخلع والمصوم ليس يقطع في فلا يلزم بأس بالخلع باءون العشرة وباني الطعن عنهما باءون جازيا من
 الولد او خروج عنهما من الدين او خيلهما من الثمار كما في المحيط وغيره وهو اى الخلع طلاق بائن لانه من حجة الكليات
 فيسوة الية الا ان الشايع قالوا انتم لم يسطر بهذا لانه حكم عليه الاستعمال صار له الصريح كما في فتاوات طلاق المحيط وفيه
 اشارة الى اشتراط الية في ظاهر الرواية ويجب عليها اى المرأة بدله اى الخلع وفيه اشار الى ان ذلك ليدل وجوب
 في الحال لكن التاجيل جاز في المصوم ومجهول وكذا الكفالة والربن بينهما في الخلاصة والى ان قبول البذل شرط وقوع الخلع
 كما في النظر وكذا تحريمه وقيل بغيرها كما في الاختيار اخذه اى ان شئ من المهر لقوله تعالى (فلما أخذوا منه شيئا) لكن لم اخذها
 عند العادة كما في النظر ان اشترت المرأة اى كرها وكذا اخذ الفضل على ما يقتضيه من المهر على رواية الاصل لم يكره في رواية الجاهل
 كما في المحققين ولم يفسد اى الحكم وقال اذا خلع على اكثر من مهر المثل يكره ان اخذ اكثر مما عطاها في الجاهل لانه كما في النظر
 ان اشترت الزوج فليكره اخذ ما يقتضيه منه وان طلق بال اى قال لها انت طلاق بعوض بال يجب لي عليك
 او على مال اى على شرط طلاق يكون لي عليك ووقع بائن لانه في معنى الخلع ان قبلت المرأة المال في المجلس وفيه
 اشعار بان الطلاق لم يترتب على المال وان لم يزوجها او اذ كان في المصومين وان خلع سلم او طلق بمهر او على
 مهر كما في الكافي والاختيار والمصومين لم يكره اقتدا على ما سبق في تخصيص الحكم بالبذل كما في الخبرين او دم او مائة
 او غيرها مما لا يفسد البذل لا يجب على المرأة للرجل شئ من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال ووقع طلاق بائن
 في صورة الخلع وطلاق رخصي في صورة الطلاق فانه ان لم يجب البذل فان خرج مخرج الكليات فبان مخرج الاختصاص
 فخرجي وان طلبت الزوجه من الزوج ثلثا من الطلقات بالف وقالت طلقت ثلثا بالف فطلقتها طلاقا واحدا
 فبانته يقع ثلث الالف بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء العوض وفي ان طلبت ثلثا على الالف
 فطلقتها واحدة طلقت واحدة رخصية بلا شئ من الالف للزوج على الزوجه عند ابي حنيفة ج وبانته ثلث
 الالف عند جاك الاول وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقتها ثلثا طلقت ثلثا بشئ عنده واما عند باقي
 الثلث واحدة بالف وثلثان بلا شئ وان طلقتها ثلثا بالف طلقت ثلث بالف ان قبلت الا لا يقع شئ عنده
 واما عند جافان لم يفضل يقع واحدة بالف ولا يقع الثلث واحدة بالف الا فيان بلا شئ كما في التوافق والخلع
 كالطلاق بال مساو حقه في خصلتها اى المرأة فلا يفرد به وكان من جانبها شرط العقد ومن نفسه وبانته الصلح جوهرها
 عن ابي جعفر ول الزوج فاذا قالت اخلعت نفسي منك بكذا او اشترت طلاقا منك بكذا او اخلعتني على كذا
 فوجبت عنه قبض مهورا بطل الاسباب ومنها انه لم يفسد شرط الحين بل اى شرط الزوج انما لمرة فلو قال فاعطاك

أو طلقك على كذا أصل النكاح بانحياز ثلثه أيام قبلت جاز قبل ان روت في الثلث وظلمت ان لم ترو فيه ولو لم
يبدل وهذا عنده وأما عنده فاعلم بانحياز وقوع الطلاق ولو لم يبدل ومنها انه يقتصر على المجلس ليس بمجلس الإيجاب
فالإيجاب في الاشلية بطل قبل القبول بالأعراض عنه كما إذا قامت من المجلس وأقام ومنها انه لا يصح منها التعليق
بأشروط ولا الاضافة الى وقت ومنها انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه وأجله بغيره كما في الحديث وأخرج
بالحسين بن أبي علقم الطلاق لقبولها في حقه أي الزوج حتى انعكس الأحكام المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها
ولا يصح خياره لنفسه إجماعاً ولا يقتصر على المجلس فلا يجل بغيره من المجلس قبل القبول لكن يجل بغيره ما ولا يتوقف
على حضوره حال يجوز إذا كانت غائبة فإذا علمها فلهما القبول في المجلس يصح منه التعليق بأشروط نحو ان تجتني البت
فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو إذا جاز انك قد طلقك على كذا والعبد والامة في ائتمن بغير لهما
المرأة في النكاح فالملوك بغيره حتى انه إذا قال بعد الملوكي أشرت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قول الولى إذا قال
الملوكي له لعت نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخمار والاقصاء على المجلس وليتط من الاستقاط النكاح
بلا ذكر المال على ما هو المتبادر وكذا البساراة هي ان يبري كل منهما الآخر وقال المطرزي انما من البراءة وترك العزة
فيها حقاً حقوق الشكل عنهما أي عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط
بالبراءة والسكنى لا يسقط مطلقاً ومنها المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المخرور نوى بالنكاح الطلاق ثم
لا يسقط المهر بالاتفاق والتبادر من النكاح هو الصحيح فان النكاح في النكاح انفساً لا يقطع له وإذا طلق النكاحه بهذا
النكاح اختلف في سقوطه وكذا إذا بانت امرأته ثم خالها في العدة وقية اشارة الى انها لا يقطعان بسوى ذكر بانه
الديون وعنده انه سقط كما في النصوصين وقال محمد بن محمد بن أبي القتيبان الاماماه واليوسف سرح مع محمد بن سفي النكاح
وسح ابني صنفه في المبارات وان طلع الاب صبيته بالمال فما اسي لم يؤثر في شيء الا في وقوع الطلاق
فلا شئ عليه من المهر الملقول لا يقع الطلاق والاول صح كما في الهداية وقية اشعار بان الطلاق لا يتوقف على
اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمهر بالطلاق البائن اذ الفرقة إذا كانت بلفظ النكاح فبائن وبالطلاق جسي
كما في العادي وأعلم انه قد اجرى لفظ النكاح في الفصل المنفصل يصح الاستثناء وهذا الاجراء في الفاظ حضوره لصح
منها كما بين في موضعه وكذا انما في وقوع الطلاق ان قبلت الصبيته المال سواء كان احد العاقدين بالمال أو بالمال
وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل لان عبارته في صغر الكبار تما في كبرها وفي رواية
لم يجب عليه شيء لعدم الضمان ولا عليها لان المال لا يبرع به كما في الأبيان وقية اشارة الى اشتراط كونها من قبل القبول
بالكانت تعرف كون النكاح سلباً والنكاح جازاً والى ان لا شئ عليها والى ان انما لو كان ابنها لم يقع بقبول الصبيته
والاب وهذا بخلاف كما في الذخيرة وان طلع الاب صبيته على ان طلعها من اسي لم يترحم المال وان كان في الأصل

اتصل لما على الاميل في حيلة اى الاب المال اى البذل كما على الزوج المهر فمع الطلاق ولم يقطع المهر كما في المداينة وذكر
في الفصولين ان الاب لو اراد ان يخلع خيرا لبا ان طر انما الحسن الكثير ومع ذلك لم يقطع المهر عند المباح وتوضي البذل في
قضاؤه لانه يجهز فيه والند اعلم

فصل في انظار الله صدر ظاهر الرجل الى حال لزوجه انت على كظم امي انت على كظم كظم امي كظمي عن كظمي بانظر
الذي هو مودع البطن لما يذكر ما يقارب الفرج ثم قبل ظاهر من امرأته فعدي بمن تقصين معنى التحجب لا بقتاب اهل السما بيتك
لظاهر منها اذا انظار مطلق منه كمان في الاكشاف وشرقا تشبيهه مسلم عاقل بالغ ولم يصيرح بظهرته فلا يصح ظهار
الذي والمجنون والصبي بالانصاف ونسب اليه الطلاق من الزوجه للبتين المعنى جميع الزوجه حقيقة او كمالا مثل
جزء من الاجزاء الشائعة او المعبر بها عن الكل كما يحرم اليه النظر من عضو مجزئ اي الحرم لكاحه نوذا سوار كان مسليا وفيما
او صهرية فالتشبيه مخرج لقنوت امي او انتي فانه ليس بظهار كما في مسوط صمد رالا سلام والقالي في حوقال
ان فعلت كذا فانت امي او فعلت فهو باطل وان نوى التحريم واصنافه فخرجه لما قالت لزوجه انت على كظم امي
فانه ليس بشي وعن ابى يوسف ع انه ظهار وقال الحسن ع انمين كمان في المحيط والبيان مخرج لاجنبية او امتة ان
مخرجك فانت على كظم امي فانه لم يكن ظهار الا اذا تزوج الاجنبية والامته بعد اعتما قما فانه ينقلب الي
الظهار كما في قاضي خاتم وغيره والمحم مخرج لما اذا شبه بزيته الاب والاولان فان حرمتها لا يكون مودة ولذا لو كرهوا
لكاحها فقد وهدا عنه محمد خلافا لابي يوسف رحمهما الله وبطل لما اذا شبه بظهر ام امرأة قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها بشهوة
فانه ظهار عند ابى يوسف خلافا لابي حنيفة رحمهما الله ولما اذا قال انت كاسي فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها ويزايدة كاحه
بذلك في المحيط على ان ذكر الموصول واراد على طريق التمثال فبطل ما نحن ان التعريف باطل بخبر وجها وان لا والى يتعبر
والا لبتة ار من الثمانية ليس لها ولا للبيان وبما بينا من المراد بالموصول دخل فيه ما في الظاهر من انه اذا شبهها بالظهار
انخرت به والدم والميتة او قبل المسلم او اليقبة او الميتة او الزنا والرؤ او الزوجة فانها ظهار اذا نوى نحو ان على كاسي
وفي ثقت ان الظهار مكره ثم شرع في حكمه فقال وهو اي الظهار يحرم وطئها ووداعيه اي وداعى الوطئ كقيل
والسنة ثلثة فافضل تنهض عن محمد لم يحرم تقبيل اذا قدم بغير كمان في المحيط وذكر في النظمية ان النظر الى ظهرها و
بطنها لم يحرم حتى يكفر سوار كان موبدا او مطلقا انما اذا كان موقبا بان قال انت على كظم امي الى سنة قد حرم الوطئ
في السنة قبل التكفير ما بعد ما فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمضى الوقت والتباعد منه ان ليس لها مطالبة بالتكفير وليس
كذلك فان لمادك والحاكم اجبر عليه بالجنس ثم بالغرب واس الكحل باق ران هذه المحرمات لا تنزل الا بالتكفير
ولذا لو طلقها ثم تزوجها بعد احدى او زوج آخر حرم وطئها قبل التكفير كمان في النهاية وفي انت على كاسي او شل
ام صح نية المرأة اي استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار ووجه نية الظهار بان يقصد التشبيه بالام في الحرمة

فیتربط علیہ حکام الطهار لا غیر و نیت الطلاق بان یقصد إيجاب الحرمة فان لم یوشیا لقا ای لم یزحم شیئاً عنده
 واما عند محمد فطهار وکذا فی رواية عن ابی یوسف رج فی النصب و عندنا لا یلزم منه کما فی المحیط و الصبح الا لدلی
 کما فی المصنوعات و اما قید علی لانه لو لم یقید به و لم یزحم عند کل کما فی قاضیان و اما قید بالکاف لانه لغوی و قد کما مر
 و من بعض النظم جلد من باب زید اسد و انت علی حرام کما می حیه مالم ی من طهارا و طلاق او
 ایلار و ان لم یوشیا فلما یلار عند ابی حنیفه و ابی یوسف رحمهما الله و فی رواية عنه و طهارا عن محمد
 و هو الصبح من منه به کما فی قاضیان و لوقال انت علی حرام کلمه ای و نوی الطلاق طهارا عنده و طلاق عندنا
 و اذا نسی الطهارا لم یزحم طهارا عاکما فی التصانق و فی آمن علی او نسی او نسی او نسی کلمه ای انه قال النساء
 اثنت و الاربع فموظفاهن من فحجب کلها کفاراً کما یوظف من امرأته الواحدة امرأانی بجاس او فی
 مجلس الا اذا معنی لغيره الا فی سلم کفارة واحدة کما فی المحیط و هی ای الکفارة بحجب غیر مستقرة بالعود و عدده
 عند المتققین من اصحابنا قیل بالظهار و عدده و قال العامة بها کما فی المحیط و غیره ای الغرم علی و طهارا کما قال العامة
 و علیہ الفتوی کما فی الغرم فان عزم علی الحرمة بالظهار لم تجب الکفارة و اما قلنا غیر مستقرة لان الغرم قد یرد علیه نقص
 کما یال بعد الغرم ان لا یطأ با و تسقط الکفارة حیث ینکح اذا مات احد جاکما فی المحیط فقیه قولیه یجب بان تقر و یوجب بان
 عن ظاهره من غیره کما ذکرنا و هی ای الکفارة بمحقق رقیبه ای من جاکما فی المغرب الرقیبه ذات مرقوق مملوک و یارب
 مومننا او کافراً و انشی کیه و من غیره و المتبادر ان یمکن الاعتناق متقرباً بالنیة مملوکاً بعد اعتناق اولی و لم یلزم به کما فی تصحیح
 الطحاوی و الکثرة فی الالباب قد تم علی انه فی معنی کثرة موصوفة فالغنی امتناع کل مملوک الا قامت خمس المستقرة
 ای البصر و السمع و النطق و البطش و سبی و العقل و نحوها کالاعلی و الاکم الاصل و الاخرس و الجنون فانه لا یجوز و نیته ان یأخذ
 بجواز اعتناق الامور کما فی الاختیار و كذلك مقطوع یداه او رجلاه او ابعاماه او ثلثه و ما یج من کل یزحمها
 او ید و رجل کلاهما من جانب بخلاف ما اذا اطلقا من جانبین و الا المهر یرد ام الولد و مکاتباً او می بعض
 بدله فی ظاهر الروایة و یجوز فی رواية یحسن رج عنه کما اذا لم یزحم شیئاً من بدل الکتابه و لخص عبد مشکک منه
 و بین غیره ثم باقیه ای النصف الباقی منه بعد اوار صحانه ای بالترحمه باعق الی شیرکیه و قیاساً الی المبیع
 موسر فلا یجوز کما ذهب الیه ابو حنیفه رج لانه صار کله برتیا خرق عتق الباتی و اما عندنا فیمیز لانه عتق کله و الی انه لو کان
 معسر لم یجوز و ذللاً خلاف و تامة فی العتاق و اعلم ان شئیناً یزحم مع التسلیح و المتبوع و قد شاع ذلک فلا تسلیح
 فیہ کما ظن و لخص عبده قبل و طهارا ثم باقیه بعد و طهارا لانه لم یعتق اکل قبل ایس و هذا عنده و اما
 عندنا فیمیز لانه عتق اکل و الکلام شیر الی انه لو لم یجمع بین الاعتاقین یجوز و ذللاً لاجماع کما فی الاختیار و ان
 یجوز لظاهره عن العتق بان کان لغيره وقت الکفر و هو من حین الغرم الی ان تقرب الشمس من الغروب من الیوم

ما مضى من الشهرين فلا يتحقق البعز الحقيقي الا في كفا في شريح الطحاوي ولا اعتبار بالسكن في النكاح التي لا بد له منها
 المتعبد في ذلك الفضل وعن ابي يوسف راجح ما يتعبد الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد راجح انه يحبس المحرف فوت يومه
 وغيره فوت شهره كما في الحديث صام المطاهر شهرين بالائتة وان كان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام
 وانظر تمام تسعة وعشرين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل استين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالليل والثلثين
 بالايام جاز كما في النظم والارامى صوم متتابع ليس فيها شهر رمضان ولا الايام ثمانية المتعبدية بما ذكره في النسخ
 الصوم فيما وليس من قبل الحذف والايصال في شيء كما ظن لانه سماعي وان افطر يوما او اكثر بعد زواجه وان
 اى اتجه الصوم الكافرة ولم يجب ما صام الا اذا حافت فانه لا يلزمها الاستيفان ولكنها فصل صومها بالايام حصيا
 وكذا استأنف الصوم ان وطما اى الظاهر منها ليلتها كما في المبسوط والنظم والدياته وان كان في والقدر في النسخ
 والزايدى وانفتق وغيره بانجو وقرل الامام الا في الجاني في شرح الطحاوي بالليل عدا اونسيا لاليق ان عمل العبد في كلام
 الهداية والمصنف على انه قيد اتفاقي كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تكيده عدم اتفقات صاحب النهاية
 بذلك او لو ما مطالها اى عدا اونسيا ما وقال ابو يوسف راجح لا يتأنف في الوطى ليلتها او نهارا ناسيا وفيه اشهر
 بانه لو وطى غير المطاهر منها ليلتها لم يتأنف واذ ابلخلاف كما لو وطها يوما مطلقا بلا خلاف كما في الفتاوى وان
 يحرم عن الصوم لمن وغيره اطعم مسكينا ولو حكما قينا دل ما اذا اعطى واحد استين يوما وفيه رفرالى جواز
 التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام جعل العير طاعما وقيل لمسكين اتفاقي يجوز صرفه الى غيره من مصارف
 الزكوة كمالهم قدر الفطرة من بر وزبيب نصف صاع ومن ثمر وشيعر صاع وجاز لمنوان بر او الكلام مشير
 الى انه لو اطعم من طهارين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا من احد هما كما قالوا ذهب محمد الى انه جاز منهما
 لا خلاف في انها لو كانت عن طهارين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا من احد هما كما قالوا ذهب محمد الى انه جاز منهما
 حتى اعطى ما آخره على آخرين لا يجوز او اطعم قيمته لى اعطى كفايته قدر الفطرة طعا فيكون من قبل تعفين الذي
 هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن حنبل فهذا اولى ما ظن انه من قبيل حذف اعطى او اطعم معنى اعطى مجازا وما فرغ
 من طعام التملك شرعى في الامانة فقال وان عدا هم وعشاهم لى اعطى استين العذار والعشائر باعق فيما
 طعام العدة والعشى فالعدة من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو عشى وفي كفاية الواد اشارة الى انه
 لا يجوز لافراد بدول العشائر الا لكس فالفجر الاثنان ما بقدا من او عشائين او سحورين او عذارا وعشائر او عذارا
 وسحور والمستحب ان يعطيهم عشيرتهم بعد اوام وفي خبر الشيعية اختلاف المشايخ ومن جوز فطره شرط الادام وادافهم
 واعطاهم قيمة العشائر او عشاهم واعطاهم قيمة العذار يجوز وفي البقال فيدها وتبان و اسعهم ولو قيل من الطعام
 ولله الواسع عشرة ثلثه ارغفه جاز وفي معية الفمير اشعار بان واحد منهم لو كان شعبا عالم بخبر اليه مال المحلواني و

قائم تمام الحسن وهو في جانبه يقوم تمام حد الطلاق وفي جانبه تمام حد الزنا ثم شرح في تفسيره فيقول الزوج بامره الطلاق
 فانما بين يديه فانما اربع عاين المرات اشهد في نفسها او قسم بالصدق الذي لا اله الا هو كما في الظاهر في اي في صاوي
 ريقه ما اى شئت زوجتي وريتك بيه من الزمان قدت به او من نفخي الولد ان نفاه ومن الزنا ونفي الولد ان نفاه
 جهاد في الظاهر فيقول القاضي اتق الله تعالى فانما موجب لينة لغته وقرقة وعقوبة فان لم يتق الله ولم يقر الله ولم يقر الله في المرة
 الاولى مسرة لغته الله تبارك الوعدة عليه وانما اثر الغيبة على الظاهر لانه لا يخرج من شانه كما لا يخفى ان كان كاذبا فيما بينهما
 او كنت من الكاذبين فيما بينهما بيه من الزنا ونفي الولد ثم يقعد الرجل ويقول للمرأة قائمتا اربع اشهد بالصدق انك كاذبة
 فيما رايك وانك كاذبة فيما بينتني بيه من الزنا ثم يقول القاضي كما مر وتقول في الخامسة من غضب الله عليه
 كان صاوي قايما باي ان كنت من الصادقين فيما بينتني بيه من الزنا وانما حصل الغضب في جانبه لا نهايتا سبر
 باللعن على نفسها كاذبة فاذية الغضب تمتع ولا تقدم عليه وانما اثر الغيبة على الخطاب لا في ظاهر الرواية ولان الماشار للظن
 اسباب التعديل ومن غير ذلك انما هي في لفظ الظن عليه كما في الغفلة ثم اى بعد اللعان ليعرق القاضي بينهما فلا فرق بين
 حتى يجوز انطما به الى المار وتبى بانها في اشبه بها في اشارته الى ان افرق قبل ان يفرق اللعان غير موجب للفرقة والى ان بعده
 لو سئل ان لا يفرق بينهما لم ينفذ في لفظ الظن عليه والى ان لا يفرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في الظاهر انه صح لانه
 مجتهد فيه فبين بطلان معنى الصحيح بمسبب الغيبة مع النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين ولما عنده فحرم منه مودة كالزنا
 كذا في الغفلة وقرعة الخلاف ثاني في مسائل توضح القاضي نسب الولد عنه اى يفرق بينهما ليقول الولد عن القاذن
 باسمه في صورة الطلاق وبغيره وعن ابى يوسف رج انه يفرق وليقول قد ادرته امه واخرجه من بيته كما في العداية ولا يملك
 بدل على انه قوي حامي المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظنوا في الكلام والى ان لو كذب نفسه ثبت نسبه ولو ادعى
 غيره ولم يثبت نسبه لانه الموقوف على نسب الالفاظ كما تنافي قول الشماطة ووضع الزكوة وحرق المالك في انما
 وان ابى القاذن عن اللعان جلس اى جعل في موضع حصن سوار كان سجا او غير حتى يلاعن او يكذب
 نفسه اى لا يكذب نفسه ان يقع اللعان فيجوز الاكاذب حد الطلاق لا قراره بما يوجب وان ابيت الزوجة عن اللعان
 جئت حتى تلاعن او لا تلاعن اى تصدق الزوجة الزوج فيما رايه فلا تحد بعد تصديق كونه في نسب الولد عنه ان
 نفاه فان صحت الزوجة شابة الزوج لانه كان حجة رافعا او غيره او كافرا بان املت فقد قبل عرض الاسلام
 عليه كما في النهاية او نحو وداني له في غير ما عرفت ذلك حد الطلاق فارجع من سوط اللعان ولو كان لغيره او لصبي
 او لغيره من صلب شابة الالفاظ لانه من اهل البيت لم يعرض لها وان صلح الزوج شابة او صبي لانه لا يملك
 او غيره او كافرا في يده او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزوج امل فقد قبل عرض الاسلام عليها او نحو وداني له
 او صبيته او مجوسية او نصرانية او مرتدة او مجوسية او كافرا في يده او نصرانية او مرتدة او مجوسية او كافرا في يده

واللعان بقدره والمسلم اعان اى المشركان فى لعن عبد الله بن مسعود على الكلب ايداعه الى يوسف روح
وكذا لعنه من قبل زوال الفقة وصلاته الشهادة واما بعده فجميعا كما اشار اليه اقبوله وان الكذب لنفسه للعنان
حده صالفت وصل لذلك الزوج للمدود وكما سماه اى الزوجة للملازمة وكذا اصل لعنه ان قد فزع غيرهما
رجلا كان او امرأة فى حد فحد واحد او اثنان المحذرين فحد فحد غير ما عطف مدونهما وكذا التوقيت غير فحد
وكذا اصل الكلب ان زنت اى ولست حراما قبل التفريق الملاءمة الغير المدخولة او المدخولة وقصورته ان ترد وتبقى بعد الزنا
ثم تسبى تقع فى ملك رجل فى زنى رجل به لان بالزنا لم يبق اهل الشهادة فارفع للعنان عن حكم التحريم اليه اشبه فى المضمرات على
النسبة والكفائية ومن تابعه لم يوفق فى التام فيه حيث عرفوا الكلام العام عن ظاهره وكما بان له بتصويره فى المدخولة لان
صداء الزوج فحدت ليس له فائدة مائة فان كذا كل مجرد الزنا كما ذكرنا ولا لعان ولا فدية الاخرس اى
الاكم زوجة حلاله اى اكل عند بان قال ليس هذا اكل منى او من الزنا وعند هذا اجابته به لاقول من سنة شهيدان
ومن ابى يوسف رح انه لا من قبل الولادة والاول الصحيح كمانى المضمرات ونزعت انت وهذا اكل منه اى من
الزنا كلعن الفقة ولم يغتف اكل عنه وثبت نسبته اذ لم ينفذ بخلاف لفظ اكل ومن لفظ الولد بان التسمية
والاستبصار بالولد وزان شراره الولد لا توقيت وقت معين وفى رواية ثالثة اى وفى اخرى بربته بعبارة
بالهتمة صح لفيه ومن فاه بعده اى هذا الزمان لا يصح لفيه ولا من فيه كما فى البصيرتين وبراءة وهو الصحيح
اما عند ما تقدم لفيه الى اربعين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فمصح منه اى العدة فى ذل انية كما ذكرنا ومنعها
فى اربعين يوما كمانى المضمرات وان لفظي اول توامين اى ولدين من بن واحد او اقر بالشر انى اى كمد
لانه قد تم كذب نفسه وفى عكسه بان اقر بالاول ولفظي الآخر لا عن لانه قد فذ بانى وثبت بسما اى التوامين
فيما كانى البصيرتين كما لو لعن امرأة بالولد وقطع النسب ثم مات بولد آخره من النسب ثبت نسبها
فصل ان اقر زوج بالغ ذو ذكركم بل بقرية العام فقتل الضنين وانحصى وانكح من ايسر بقرية ايسر فقتل
وشيع الكبيرون بهى اذ ليس لامرأة طلب التفريق قبل بلوغه دون اقصية الذكرية ثم عمل الى فرجها فانه لا يكون
لها طلب التفريق كمانى النية انه لم يصح اليها اى لم يكن من وطى زوجته بالنية ولو شيا فى هذا الكلام سوا كان
يصل اليها قبله ام لا كمانى الفزاة اجله السحاكم اى لا يملكه الا سلطان بقرية قضاء كمانى النية وغيره او فاضى طرويه
كمانى فاضى فاضى فلا يولد الزوجة ولا غير السحاكم سنة من وقت انقضائه بلامرأة وبناته كمانى اى فقتل بالالهة فان
المطلقة تنصرف اليها واذ ائتمنت واربعه وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر فثلاثون يوما واثنتان عشرة يوما اذا
يوم اذا كان سنة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة ومنه اى اثنتان عشرة يوما اذا كان سنة منها
القرية بالحساب واذ ائتمنت واربعه وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهى مدة من يتابعه بقرية

ان الطلاق بالزنا

أو خمس أو ثلث عشرة مرة وإلى ان لم يقرب الشبهة وهي مدة غارقة خمس من قعدة من تلك الشئ من إلى العود إليها أو في ثلثها
 خمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس دقيقة وثلثي عشر ثانية برصد بطليوس وتسع والربع دقيقة بالرصد الاثني في
 أكثر من الأولى بعشرة أيام وربع يوم تقريبا المدة عشر أو ثلثي عشر يوما وربعها وتقريبا من الثانية باحد عشر يوما وإلى
 انه لم يقرب الشبهة بعد دية وهي ثلثمائة وستون يوما والأول فانه الرواية كما في الخزانة وغيره وهو الصحيح كما في المداية وغيره
 وعليه أكثر أصحابنا كما في الكرا في كفن في المحيط ان الاعتبار في خمسة مائة أكثر المشايخ وفي رواية ابن سماعه عن محمد بن عبد الله
 كما في الخزانة وعن محمد بن ان الاعتبار للمدة كما في الفصوات ولا ينبغي ان اشتمية أولى كمال الزوج ثم العدد
 وشهر رمضان وأيام حصة ما يجب عليه منها أي من السنة كونهما منها لا يحسب عند محمد بن أيام من أجل
 أي الزوجة من رضا لا يستطيع معه على الوطى وعليه الفتوى كما في الخزانة وعن الصاجين انما اقتبس ان كانت
 أقل من نصف شهر وعن أبي يوسف ربح ان ما دون الشهر احتسب ولو لم يولد لا يتسبب به نية أحدهما وليس
 وأمرهما كما في المحيط فان اقرا لم يحصل اليها فيها أي في السنة فرق بينهما أي قال الحاكم فزنت بينهما ان ابني
 الزوج من طليقتها في شهر لا فرق بينه والزوجة والقضاء وعن محمد بن انه لم يشترط كما في المحيط لكن في الفصوات وغيره
 ان الفرق لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن أبي حنيفة ربح وفيه يفتي بما يقع باقيا ربحا وهو ظاهر الرواية ان طليقة
 التفريق وفيه اشعار بان حلاله بل بتأخير الطلب بل قولها نصبت المقام معه وتبين بعد التفريق بطلقة لان وقع
 العلم تبرك الوطى كالملاكين الابه ولما كل المهر ان خلا تصونه الوطى بها وجب العدة اثباتا وان احتلها
 في الوصول إليها قبل التاميل فاداه واكثره وكانت شيئا زائل البكارة بوجه أو كبر أو فطرت إليها النساء بان
 تسنن بسبب بياض البيض في موضع البكارة أو بغيره السامة المطبوخة المقشرة فان دخلت بلاغت فشب والابن كقول
 بالبول على جدار فان سال على أنفه فشب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المسال والاحسن للمرأة العمل فانما كانت
 فكانت شتان فاحطلان الثابت بالضرورة يتقدر بقدر ما في الكرا في وغيره ومن الظن ان الامام يرد إلى العنصل في كبر
 غير مراه ونفس لم يدل على العدد عندنا كما تقر عقلن بعد النظر انما شيب ثبت شيئا بها لكن لم يثبت وصوله في صورة
 اثباته حلف الزوجة بالمدقة اثباتا فان حلف عليه لطل حلفا في الفرق شيئا وتبين مع حلفه وان
 أي اتفق الزوج عن الحلف بالسكوت أو غيره أو نظرن إليها فمن قلن انما بكر اجل سنة فاذا مضت فان
 كانت شيئا فانقول له مع الزميين وان كانت بكر انظرن إليها فان قلن شيب حلف فان نكل خيرت كما في المداية
 والكا في وغيره بانها بين نظر من مرتين مرة قبل الاجل للتأجيل ومرة بعدة للتخيير كما في الكفاية وغيره بالحكم المقتن غير
 وان الكلام في الشايعين ولو اتوا ولم يحصل إليها و اجل ثم احتلها فالتقسيم منها أي فإذا اجل ثم احتلها كما في المتن
 فيما اذا احتلها ثم اجل وطل منها حلفا من قبيل التجاوز فانه يتعلق بسجل الأول فقط وبطل الثاني معناه

حيث بطل اي فيما اذا كانت شيئا او كبره فحقن نيب ثمة اي فيما اذا احتسبتم اصلهما بطل حصا لو احتسبتم اي الزوج قبل تمام السنة او بعد ما وضعت بالاقامة معه وخبرت تخير القاضي ههنا اي فيما اذا اجل ثم احتسبنا ان كانت زوجا او قامت عن حملها او اقامها او ان القاضي او قلم القاضي قبل اختياره بطل خياره وان اخبرته الفرقة فقد حسمت اجل اي فيما كل او قن بكرته وان خصي الذي منزع فيهها كالعنق في اي فيما من التاجيل ونحوه بقار الآلة فيمكن الوصول اليها وان لم يحمل او انمينه كالمكس من تعفين والاسم الغائب هو الذي لا يعمل الى انساكمما او كبره قطع او بعض النيب او كبره من لو سحر كافي الكافي وبذا شامل لخصي السحر وغيرهما كذا كما لا يخفى وفي اي العيوب الذي قطع ذكره فرق بينا في شتره وحضورهما والنفقة وفيه اشارة الى انه فرقته بغير طلاق لانه لم ير باهل له وقيل بطلاق اذا الحكم بوقته والى انه فرق بين الزوجة والزوج بالغالب طريق الاولى وانه طلاق بلا حلف كما في المحيط وغيره حال لانه لا يبيد الساجيل بطلبها والمباورين كلامه انما لو تزوجت وهي عاتلة بحال فلا خيار لها وقيل نه في العيوب وانما في انصفي وانمين فاختار كما في المحيط والاختيار احد هما اي احد الزوجين في طلب التغيير لطلب الآخر سواء كان فاشا او غيره كالبخون والبرص والبذام والفق والرتق والهدري والبرص والامانة وسواها فحق والفرق وغير ذلك سوى الغائبة والحب وانحصار لما مر فالبرص يباح في ظاهر الجملد تشيما به والنفقة لا يقيق بالجلد وتبين وقطع العلم كما في الطلبة وانفق بالتحريك فيحق الفرج خلقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق باسكون بايمن من ودخله فيه من فدة غليظة او حمة غليظة او عظم كما في المغرب وغيره عند محمد ربح الزوجة بالثمة الا دل وبكل عيب لا يمكنها

المقام معه الا بضره

فصل العدة بالكره ثمة مصدر تعيل بمعنى المعدود وشرا قيل ترهص يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخل فبم ان يشكل بام الولد والصغيرة والموطورة بالباشنة وبالنكاح الفاسد وبالمعدود بها علوة محيرة بالمقدين فانهم اكثر من اربعة عشر رجلا كما في النظم وغيره مع التسامح في الحمل والاحسن ايام بصيرة التزوج حلال بانقضاء سنة واحدة او كناية فرف اثبتوا خبر للعبدة التحيض للطلاق اي طلاق الفعل ونقصي والحبوب وغيره حابها للدخل والخلوة بصحة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد الخلوة الفاسدة والفساد بخبرة عن الوطى حقيقة لم يجب العدة والامر شرعي لعدم الغرض تب كما في قاضينان وذكر في المحيط انه لا عدة بخبرة الرقار وان الطلاق اعلم من الرجعي والباشنة بالكتابة او الالة او اللسان او اللغاة او بالانه من الاسلام بعد اسلامها او ارتداده عنه محمد ربح او غير ذلك وانفسخ بعد الخلوة كالفرقة بخبر المبلغ والفق وعدم الكفارة وقيل ابن الزوج وابا سحر عن الاسلام بعد اسلامه وارتدادها وارتداده عنه اثنتين ولكل احد الزوجين ما به وغير ذلك ثمة حيث كوا من وقت الحلاق او الفسخ لا من وقت الخبر فلو طلقت في حفنة لم تعد من العدة كالم ولد اي كالعدة لامر ولا تخييف ثمة كوا من فناء مدة على فنة ومدة مات مولا لم الوطى

او استعملها ذلك المولى في طوبى او عتق وحي تحت روج او عتق فلامدة عليها من المولى لزوال خراشه بالزوج
 او كامة موطورة تحيض ثلث حيض يشبهه كملك النكاح لمن يتزوجها فانه تجب له عنده فاما العاقد فكيفت الى الحد
 غير امراته او ملكك البمين كجارية ولبية وامه او امراته وقال ابن انا نحل في فان النكاح موجب للعنة كافي انفسهم
 او بسبب نكاح فاسد كالتمة والموت وبلاشود وغيرهما كزكوفيه اشارته الى انه لا عنة على المدة بالزنا
 ولا على الخلو بها بالثبته كما في شرح الطحاوي في الموت اى يموت على نحو ذلك الذي يقتضى فيه والفرقة بينهما
 او غيره كما في قاضيهما وهما متعلقان بالزطورة بهما والعنة لمع اى حرة او ام ولد او حرة موطورة بهما لا يحض
 للطلاق او ينفخ اموت مولدا او اعتقاها او ولدت او الفرقة لعنفه لثبته اشارة الى وجوب العنة على المنيعة والنفقة
 لا للطلاق فلو وجوب الا انها غير مختصة وفيه ان يقال (عدت بايد واشتق) كما في المحيط وغيره او كبر اى يورث
 الى الايام او لمن بلغت من حرة ونحوها بالسن سبع عشرة او ثمن عشرة للطلاق فلو لم تحض فانها لو ماتت فالنفقة فيها
 فان عتقها بالحيض الا اذا آتت من بالاشهر لغيره كما ياتي ثلثته اشهر بالامانة اذا اتفق ذلك في فترة اشهر او الايام
 او اتفق في غير ما عتق الى حينه متزوج وفي رواية عن ابى يوسف رحمه الله بيع تمام اشهر الاول من الرابع بالايام
 والباقى بالامانة كما في المحيط وقاضيهما وانظم والقمة اثنان وكذا في المنيعة فانه في النهاية من البطلان
 في الامانة اما العدة في الايام بالاتفاق لكن في اعادة الصغرى ان اعدت بالايام بالامانة اجماعا والعدة كحرة
 او كافر صغيرة او كبرية ولو غير مخلو بها للموت من وقتة لا وقت النجاسة اشهر بالامانة او يومين كما مر وعشر
 كما قال محمد بن فضال ومن الايام كما في ظاهر الاصول والاول محيط لزيادة ليلة كما في الظاهر وغيره لكن زيادة ما نحل
 وما نحل الى ما في الكافي من بعض الصحابة نفس ان الايام تسعة والاحوط ما في الكافي ان الايام تالبة لليالي ومن الظن صحيح
 الاول بتذكير عشر في قوله تعالى (تبعهن) فبعضهن بلبنة اشهر وعشرة فان لم يميز اذا عتق جاز تذكير العدة ولا تامة اى ثمة او
 مدبرة او مكاتب او ام ولا يحض ويحلى بها للطلاق والنفقة او تولى يشبهه او نكاح فاسد للموت والفرقة حيثما كان
 كالماتن ومن اى المتعلم تحض لغيره او كبرية بها للطلاق وغيره او مات عنها زوجها اى الفروع من الزوجة
 زوجها بوطه تحيض او لا وغلوها او لا الصنف مالمحقة اى التي لم تحض او مات عنها زوجها وبوطه ونصف وشهران
 ونفس والعدة للحامل قبل وجوب العدة او بعده الحرة او اللثة الموطورتين ولو نكح فاسد للطلاق والنفقة الموت
 والفرقة والنفقة وان مات عنها زوج قبل لم يبلغ اثنتي عشرة سنة ولدت بعد موت لا قبل تسعة أشهر عند ابى يوسف
 اربع اشهر وعشر عندهما وضع حملها كله ولو سقط فانه اسم ما في الظن فلو خرج اقله والطلاق حبي حل للزوج ولية
 وان خرج اكثره بانت فلا يكل وقيل كل الاول احوط وعن محمد ان العدة تنقضي بزوج البدن ومن المنكح
 الى الاية كما في المحيط ومن لم يزوج او اتته جملت اى حدث حملها بعد موت القبي ان يكون في العدة او بعد ما بان

ولدت بعد مائة تسعة أشهر فصاعدا عند العاتة عدة الموت أي اربعة أشهر وعشرة ونصف ذلك لانها لم تتغير بعد و
 حمل وقبض اشعار بان العدة لامرأة البعل التي جلت بعد مائة وربع الحمل اذا ولدت لاقبل من سنتين كما في التمر تاشي لكن
 في الخلاف وغيره لمن جات بعد موت الزوج عدة الموت ولا نسب ثبت من الحي لبيت في وجهيه في شهور
 الحمل وحدوده لان ادنى مدة ثبتت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغار وقبض اشعار بان ثبت من غير الحمل
 في وجهيه الا اذا ولدت لاكثر من سنتين فحكم بالقضاء قبل الوضع لبسته شهر كما في التمر تاشي والعدة لامرأة الفار
 أي الذي طلقها في مرض الموت للباسن او الثلث البعد الالجلين أي العتين ثلث حيض واربع أشهر وعشرا حيا
 وقال ابو يوسف رجع ثلث حيض لانها سبائة وقبض اشعار بان امرأة الغير الفار لم تتغير عدتها بموتها كما في قاضيهان ولأمرأة
 الفار للمرحى واحدا اثنتين بالموت من اربعة أشهر وعشرة اجماعا والعدة لمن اعتقت في عدة طلاق
 رجعي صارت كعدة حرة وانقلب اليها كالقلب العدة بالشهر للصغيرة الى الحيض اذا رأت وما كما في الايضام
 فاذا طلقته صغيرة جعيا فعدتها شهر ونصف فان رأت وما صار عدتها حقيقتين فان اعتقت صارت ثلث حيض
 فان مات زوجها قبل انقضائها صارت اربعة أشهر وعشرة فعلى امرأة واحدة خط من اربع عدد ولمن اعتقت
 في عدة طلاق بائن واحدا او اكثر اولى في عدة موتها كما في عدة حقيقتين او شهر ونصف او شهرين
 وخمس بالانقلاب الى عدة الحرة وامرأة الميتة اي بالعدة الى خمس وخمسين سنة وعليه التقوى كما في خمسين سنة و
 يفتي اليوم في المباح اربعين سنة اثنتان وتين كما في الظلم اثنتين ومنه انه نفوض الى مجتهد الزمان في بعض
 بعدم رواية الدم مرة وقيل مرتين وقيل ثبات وقيل لبسته شهر فيبطل العدة بعد ذلك بثلاثة أشهر واليه ذهب مالك
 فلو قضى قاص لعدو كذا في مائة الطهر وهذا لما يجب حفظه كما في النحر مائة وذكر في الزامه انه لو اوقع حيضا منقطة تسعة
 اشهر بان بان بها قبل والا اعتدت بثلاثة أشهر بعد ما به اخذ مالك رجع وفتي به بعض اصحابنا واستاذنا في الطهارة
 رأت الدم بعد عدة الاشهر انه اقرب بانيه اي بعد مضي العدة والفرغ من اشهرها او لانيه اي ايام معدودة
 من الاشهر الثلاثة فسا لف اي قبيل العدة بما يحتمل ولانها من العدة ما مضى منها ولو رأت الدم بعد الاشهر فبعض
 اشار الى انها لو فرغت وتزوجت بآخر نعم ان كانا معا فاسا وعليه العدة بما يحتمل كما في الظلم لكن لو قضى القاضي
 بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسا اذ لا يمنع ان التقى وليس بشرط محاربه كما في المقدمات فمراة من الدم تتحافت
 وهو الصحيح كما في الخلاف واليه اشار المصنف يرجع في الحيض فاذكره هنا مجرته على الخلاف كما استألف العدة
 بالشهر ومن حاضت حيضتها او حقيقتين ثم اكسيت اي لا يعد من العدة ما مضى من الحيض والظن فكان الطلاق
 قد وقع قبيل الاياس هكذا على المصنف رجع من الوقاية وذلك لظن عبارته وبعبارة سائر الكتب اجمع وتبع
 وهو منصوص عليه في متن المبسوط في آخر باب الرجعة فمن الظن السوربة لمصنف الى التوهم والقول بان مائة كما يبيد

خلافا لما لا الحاصل فان عليها عدة سوا كانت ذميمة او حرة مخدرة وعنده جواز فحلح الحرية ولا يطالب بتقضي الفسخ والحل
 انما اراد ان يحرر كافي المحيط وتحدى تعاين وجوبا على فوت نفقة الطلاق من امدت الزوجة امداد في عدة او من
 تعد باضم او الكسر مدافى حادة اى تمتعت من الزنية بعد فوات زوجها كما في الصحاح معتدة الباس بالطلاق
 او الايلاسا واللعان او فرتة اخرى كما في المشايخ والموت حال كونها كبيرة مسلمة حرة او امته فلا يجب امداد على
 المطلقة قبل الدخول او المطلقة الرجعية والصغيرة والكتاتية ويجب على فتره وام ولد ومكاتبه بابت او مات ازواجهن
 كما في النظم فيجب ان يتحمل مكلفه بل كبيرة لانه لا جوار على الجمونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية ان المطلقة
 الرجعية تستحب لها الثمين والطيب ولبس حسن الثياب لترغب الزوج بترك الزنية فواف تعد والزنية ينتشر
 به المرأة من على وكل كما في الكشاف فقد استدركا ما بعده ويؤيده ما في فاضل خان ان المعتدة تتجنب من كل
 زينة نحو الخضاب وليس الطيب كذا ما في من المحيط وليس الثوب المزخرف والمعصفر اى الصبيخ بالزعفران
 او المعصفر بالضم بالنارسيته (بكم) وكذا لبس القصب والنور وعن ابي يوسف روح لا باس بالقصب الفخر الاحمر كما
 في الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع به الزنية والاعلان باس بلبسه لانه لا يقصد به الاستراحة والاعطاف
 فبني عن القاصد كما في المحيط والدم من زينة او غيره ولو غير مطيب والدم من بالفتح والضم والخمار اى الانحطاط
 به والطيب اى استعماله في البدن او الثوب والحلل بالفتح والضم اى الاحتال به لا بعد زيان كانت فقيرة
 لا تجد الاثره الثوب او شملت راسها او عينها او اعتادت الدم من او كتملت لها بجمها او مشطت بالاسنان
 المنفرجة لرفع الاذى فيغنى لا باس به لانه واجب الدفع شرعا كغيره يتساهل بميله واما الانشراط بالطرف الآخر
 فله زينة فتم يحل كما في المحيط لا تحب ترك الزنية بل عدة معتدة تحقق بوث المدعى او اعتاقه واتفق المصنفان في
 امرة معتدة فمحلح فاسد والاختطاب بالضم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالضم والكسر لكن الضم يفتن بالخطبة
 والكسر يطلب المرأة معتدة الا تعمر ايضا هو كلام له ويهان من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المصنفان
 ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ومن السياق معناه معناه فالموضوع له
 والمعرض به كلاما مقصودا ان كان لم يستعمل اللفظ في المعرض يكتفى بالاحتجاج اليه بفتك لا سلم عليك فيقص من اللفظ
 السلام ومن السياق طلب شيء وجب بالتسليم مني القاضا فقيه اشارة الى انه لا يصح تركه ويجوز بعد القضا رعدة
 مثل ان تقول انك امرت وجب بل يقول شل اريد ان امرت امرأة انك بجملة الى حسن الخلق لثيرة الاتفاق محسن
 الى النساء الى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اعدا وكذا اعتدة البان كما في المنارة وغيره
 من شرح التاويلات لكن في التاويل انه يجوز كما للتوفيق منها زوجها اتفاقا ولم يوجد انفس في معتدة عتق ومعتدة وطى
 باشته وفرقة فاسد فيجب ان تعرض للاولين بخلاف الآخرين وفي الظهيرية لا يجوز زوجهما من ليست

بخلاف اللذين وفي المقدمات ان بناء التعريض على الخروج ولا يخرج معتده الرجعي والباين اذا كانت
 حرة مكنته فاما الامة فعن محمد بن ابي نعيم ان ابا هريرة قال اذا كان الطلاق جيبا فلا يخرج منه الا بالانكاح
 الزوج كما في الموطأ والكتاتيب بنسبة ابي نعيم كما في قاضيهما وكذا المحبوزة والمقبوضة والذمية كما في المختار وقد مر معتدة
 غير الرجعي تشتعل البائن المختلفة وفي المختار لو انها اتصلت على ان لا نفقة لها قبل تخرجها لمعاشها والامح ان لا تخرج
 كالمتعلقة على ان لا سكنى لها فانها لا تخرج من بيتها الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (ولا تخرج من بيتك) من بيتك
 الآية وفيه اشارة الى انما لا تخرج الى محل الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل غير محرم لان مجنها بنسبة المسكنة والا
 فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج
 اسلا ابدا ولا تنهار ولو اذن الزوج لان الاعتداد في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لفرضه كما في الموطأ
 وتخرج معتدة الموت للمعاش لانها لا نفقة في الملوك اى الليل والنهار وتثبت اى تكون
 في جميع الليل واكثره في منزلها ولتعتد المعتدة في منزلها اى منزل زوجها وقت الفرقة اى فرق كانت
 وقت الموت طرف المنزل لاصفته واللازم حذف الموصول مع بعض الصلة ولادالة لطرف على المعروف وفيه ما
 بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفاة والباين والزوج غائب اليها وفي الرجعي
 اليه كما في الموطأ الا ان يخرج المعتدة بان كان المنزل عارية او موحرا مشاهرا او امان او جديرة طولية فلا تخرج كما
 في الموطأ وان خافت تلف مالها في ذلك المنزل بالسرقة او الحرق او الغرق او خافت الانهدام
 انهدام المنزل وفيه اشعار بان ان خافت بالقلب من ام الميث خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في قاضيهما ان الموطأ
 تحت المعتدة كراهية البيت الذي اجره الزوج ومات فادجر عليها في مالها فلم تجد الكراهة تخرج فاذا خرجت تلت
 حيث شئت الا ان يكون مبتوتة فتقتل حيث شاركا في المختار ولابد من سرقة اى سرقة حجاب بينها في البائن
 واحد او اكثر وان خاف المنزل عليها فالاولى خروجه فإخروجه ولا يجوز ان يتعبدوا بالسرقة وكذا
 الاولى خروجه مع فسقه في الكافي ان كان فاسقا تخرج منه فخرج الى منزل آخر وحسن ان يجعل الرجل بيها
 بيها امرأة ثمة فادرة على الحملولة والمنع عن الوطى ولو اباها الزوج واحدة او اثرت او مات عنها في
 سرقة في مهرها فغارة بقرنته قوله وان كان في مهرها فتفسير في موضع الاقامة لا في المهر فاما ما قيد بالابانة
 لانها لو طلقها رجعا في مفارقة وبعد ما عن المهر والمقصد مسيرة سفر بقية في الذباب ولو كان البعد عن المهرية خيرا
 ولو كان كالمحبت فان كان اجد ما عن مهرها بلذي انشائها وابد ما عن مقصد ما الذي يتوجه الى المقصد
 كسر الصداق مكان من يقصد بالسيرة سفر اى ثلثة ايام وليا لها وعن الاخر اى المهر والمقصد اقل
 مسيره سفر متوجه المرأة اليه اى الى الآخر اقل مهرها كان او مقصد في النهاية ان كان بينها وبين مهرها اقل من ثلثة

ایام رجعت الی مصر با و کان البعد من المقصد و قل من المیسرة و الالین بعد کذا لک بان کان البعد عن کل منهما میسرة فصار
 اقل منهما خیرت بین الرجوع الی مصر با و بین التوجع الی مقصد با معهما و الی ای محرم سوار کان تعبته و لا و العود الی
 الرجوع الی مصر عافی الصورتین احمد و اولی من المقصد یعتقد فی منزله و لو انتمی بالاسمیة لکان کافیا و الالین کان کافیا
 او مات عنهما فی سفرهما فی مصر ای موضع اقامته و توقیریه و بعد با عن کل من المقصد المقصد میسرة سفر لقرنیة قوله
 ثم یخرج بحرم لان الخروج الی ما دون السفر یجوز بل محرم یعتقد المرأة معه اے فی المصر و لو معهما محرم و هذا عنده و اما عنده
 تخرج مع الحرم و فی الشارع و صحا ضیقنا انما الالین کان فی مغارة و کل منهما میسرة سفر سرات الی اونی موضع فیهم و
 الالین کان فی مامن ترعیت فی عنده قال اذا وجدت محرما رجعت معه الی یاسا شدت و الا لقیته ثم ای بعد الا لقیته فی المصر
 تخرج المقصد من محرم ای سببا معه و ذکر فی التفت اذ لم یکن لهما محرم اقامت فی المصر حتی یقضى عاریتها و تجرد
 محرم ما و اذا وجدت قوا فیم نسا نانت علی انها توجع او تخرج محرم

فحصل الخصائفة بالکسر ثمة مصدر محض الصبی ای ربا کما فی المقاس شرعا برتبة الام و غیره الصغیر او الصغیرة قبل الفرق
 و بعد با الام الی الصغیر الم یستغن و لفتها علی الاب و علی ذوی رحم الصغیر علی قدر الارث متینا بلا جبر لے بلا اکراره
 للام علی اخذه اذا ابت مطلقا کما ذکره البقالی و فی الکرمانی انها لا تجوز الا اذ لم یکن له ذو رحم محرم فاجرت حینئذ و قیة اشارة
 الی انها و لی من الحرم و ان طلبت ابوا و الحرم لم یطلبه و الاصح ان یقال لهما امسکیة او اذ فقیه الی الحرم کما فی نظم و الی ان
 یدفع الیها بلا طلبها لکن فی الاختیار خلافه و کذا سایر التعمین للخصائفة قد طلعت لے او تمت بینهما فرقة و لا
 بالطلاق او الموت او غیره و لا تطلق ثم اے بعد الام بان مات او لم یقبل او تزوجت بغير محرم معهما اے
 لام الام و ان علت و حقن ابی یوسف ریح ان ام الاب و لی من ام الام ثم ام امیه اے الصغیر و ان علت
 و هذا و لی عافی بعض النسخ (من امه) ای الاب لانه یلزم الخدوف و لا غشاة ثم اختتمه ای الصغیر لای و ام ثم
 اختتمه لام ثم اختتمه لای و فی اختیار عن ابی حنیفه ریح تاخیر یا عن النخلة ثم بنت اخته لای لام ثم لام ثم لای
 و لم یدکره استثناء بالاصل عن الضرر کما هو العادة فکلامه لیس بقاهر کما ظن ثم خالته کذا لک ای خالته لای
 و ام ثم لام ثم لای ثم بنت خالته کذا لک ثم بنت عمته فالولایة من قبل الام لانها اشفق و یطلب
 لالخصائفة لبنت النخلة و العمة کبنت النخال و ام لبشر طحریتین ظرف النکاح ای لام و غیره فلما خرج اخت
 لامه ای فتنه و عبرة و مکاتبة و ام ولد کن اذا اعتنق من کما هو اثر و فی الشارع ان الامه اذا فارقتما زوجا
 فالحق للمولی و ان کان الاب خرا و لا یفرق بینة و بین امه و لا یخفی استثناء الامه عن ام ولد و الی امیه
 الامه لک کالمسکنة فی خصائفة و ولد المسلم حتی یعقل ای یدک و ینما یخیند او یضد عنها جارية کما توافیها لک
 الامن من تعلیم الکفر و یجکلح غیر محرم من الصغیر و ربا لا ضافة و یجوز نصب المفعولیه و الفاعل مستترة بخصائفة

نصف من النكاح ما هي حق الكفالة فاذا اجمع النساء الساقطات الحق يقع النكاح في الصغير حيث شاء منهن كافي المحيط ومجهر
 في نكاح محمد بن محمد لا ينقضهما كاهم الصغير تحت عمه اي الصغير وشمل جده ام الام والاب تحت جده ابابا الى الصغير
 او ابائهم ويعود والنكاح في حق الكفالة اليها بنحو وال نكاح سقط ذلك في الصغير اي بذلك النكاح والاحسن بنحو وال
 علوم لم يقر بالنكاح او اقرت بالبينونة صدقت كافي المحيط ثم اي بعد فسد النساء المذكورات الكفالة للعصبات
 على تركه في الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لا ب والام ثم الاب ثم بنوه كذا في المسم ثم بنوه اذا اجتمع
 مستحقو الكفالة في ورثة فالاول ثم الاسن كافي الانتصار لكن لا يدفع صبيته اي لا يدفع العاقبة صبيته الصبيبا
 الى عصبة غير محمد الا اذا لم يوجد محمد فذهب الى افضل موضع لم يولي العاقبة وابن العم ولا يدفع صبيته الى
 عصبة فاسق ولو عمره كافي ما جرح اي شخص لا ابالي ما منع وباقيل له كافي المغرب ولا يخرج في المقام ما بها
 شاغل افضل مزية ولا ينظر الى سبعين كافي في العاقبة وفيه اشعار بانها غير ذابغ كافي العاقبة والطفل كافي الصبي من التولد
 الى الاطلاق الا انه ما يتولى فيه المذكور والمهر كافي المغرب والام والجد كافي الام والام الاب احق به اي الابن
 الصغير حتى ياكل ومده ويشرب ومده ويلبس ومده ويسقي له يمكن ان يقع مراهق عليه عند الاستبراء
 ويشرب بعده كافي الكفالة ومده حال او طرد ومده بوبكر الرازي متبع سنين والخصان سبع وعليه الفتوى كما
 في الخزائن وغيره وما احق بالنسب الصغيرة التي تحقير او تعلق بالنسب وفي نظم تعبيرت اليع عشرة سنة وروى
 هشام عن محمد بن محمد بن ابي اسحق بن شبيب في ما بلغ من الشهوة كاه في النكاح وهو المعتمد على ما في النكاح
 الزمان اي اهل الزمان وغيرهما الام والجد من يستحق الكفالة اي بالنسب حتى يستحق وقيل حتى تستحق في النكاح
 واذا اتفقت الولد من واحدة منهن فالاولى ترجع عصبا فالاب ثم الجد الا قرب فالاقرب كافي الانتصار ولا تساقط
 امرأة مطلقة انفقت عدتها بولدها اي لا يخرج من بلد الى آخر الا الى وطنها الذي كاه فيه فلا يخرج الى بلد
 وطنها وان وقع النكاح فيه في رواية الاصل وتخرجه في رواية الجماعة الصغير والاولى هم ولا الى وطنها الذي
 لا يقع فيه فيلزم ان لا يخرج الى بلد ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوجه الى
 مكانه ان يبيت في ابيه او حكم القرينة كبلدين ولا ان تخرج من القرية الى البلد القرية ببلادها وبان العكس لا اذا
 وقع العقد فيه لان اهل الكفالة لا يلقون ولا يخرج الى دار الحرب اصلها كافي في الكفالة في دار الحرب ولا الى
 الوطن لا يام فقط فلا يخرج الى الاب الا ان ينفق ولا غيره مما يتبع الكفالة نظر الصغير
 فصل في اهل مدته استقرار الحمل بالفتح له حمل المرأة ما في اهلها من الولد ستة اشهر بولته فان خسر من مدته
 وتين اصلب الاضمار كافي في الحيث فلو جارت بولته اقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم يثبت نسبه ليقين العلم
 بين النكاح كافي في الكفالة واكثرها كثيرة استبان وان عاينها تسعة اشهر في بيت من وجهها نسب له

في النكاح

الزوجة معتدة الطلاق الرسمى وفيه اشعار باشتراط النكاح الصحيح لدفع من انفسه كما صح في ذلك الا انه انما يحكم على
 ما في النكاح والنسب اشتركان من جهة احوال الزوجين كما في النكاح وان جارت به اى بالولد لا الكثرة بعد
 الاكثر من اثنين من وقت الفرقة لاحتمال العلوق في العدة بانتهاد الطهر ما لم تقم العدة ظرف بيت بقضاء
 العدة فلو اقرت به في وقت الحمل لا نقض رقم جارت به لثمة اشهر فصاعدا المذهب ليس بقيمت الرجعة بل بغيران الظاهر
 انتفاء الزنا والحكم بالبقا والنكاح اسهل من الحكم بالانثاء فلا تساهل في التفرع كما ظن وان جارت به لا كراهة
 منهما اى الشئتين لا يثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الفرقة ويثبت نسب ولد امرأة مبيتة اى من ثلثة
 او مطلقه بانه اولئك والاصل مبيتة اى مقطوعة عن النكاح او مبيتة طلاقا ولدت لاقل منهما اى اثنتين
 من وقت المبيتة ما لم تقرب بقضاء العدة فانه قيد في العطف عليه فلو اقرت به ثم ولدت لاقل من ثمة اشهر بانه
 لانها خطارت في الاقرار وان ولدت لاكثر فلا كما في الكافي والمباوران يكون مدخوله والا فان ولدت لثمة اشهر
 فصاعدا لم يثبت اذ العلوق يتوهم وان ولدت لاقل ثبت علم بالعلوق كما في مبوط صدر الاسلام لا يثبت نسب ولد
 مبيتة ولده لتمامها ليقين حدوث الحمل بعد الفرقة كما في الدرارية والكافي لكن في المحيط وشرح الطحاوى الا يصلاح
 وشرح الاطع وغيره ان يثبت نسب بلاد عوة وبشيء قوله واكثر بانتمان الابد عوة بالكسرى اى بان يدعى الزوج انه ولد
 فثبت نسب كما في الدرارية والكافي لكن في شرح الطحاوى ان الدرعة مشروطة في الولادة لاكثر منها وهل يحتاج
 الى تصديقها فيه روايان والكلام مشير الى ان المرأة كانت اتمه لثمة نسب بلاد عوة فلو غفل عنها وولدت فان ظن انه منه
 لم ينفى كافي في المحيط ويحتمل ثبوت النسب بالدرعة على وطئها بشبهة ووطن انه جائز في العدة ظرف الوطئ فيه دلالة على
 انه ليس نيزا وقيل انه زنا سقط حده باعدائه الشبهة وقيل انه محمول على انتشار النكاح آخر كما في مبوط صدر الاسلام فاما
 محمد الزوج واكثره والولد زوجته سائمة كانت او كانت بغيره او كانت بغيره او كانت بغيره او كانت بغيره او كانت بغيره
 عمل كما هو المبدأ ورفقه لغاه لا عن الزوجية تشير الى انها غير مطلقة فلو طلقها ولو جعلا لم يثبت نسب لهما الا اذا كان
 الحمل ظاهرا او قابلا وبذا عنده ما عندنا يثبت نسبها واما ساطعها كما في قاضيه ان والشهادة والى على انه
 لم يثبت بدونها والعجم انها لم يشترط كما في الكافي +

فصل في حجب اى نفرض النفقة لثمة اى من الاتفاق والتركيب والى على المضى ليس بخوف نفق ليس نفقا باقع اى باق
 او بالموت نحو نفقت الدابة نفقا اى ماتت او بالنفار نحو نفقت الدار اسم نفقا اى نفقت كما في المفردات وشرقة
 ما يتوقف عليه قاضي من نحو ما كول ولبوس وكسيتي فیتناول نحو العبد فان كان له مجبور على الاتفاق عليه لا اتفاق وكذا البهائم
 عند ابى يوسف واما عند غيره فيعتى به وبانتهاء ما اعتراف فلا يفتى به الا ان يفسد كرهه كما في المحيط وغيره وقال به شام
 سالت محمد عن النفقة فقال انما الطعام والكسوة وكسيتي كما في الخلاصة وذكر في قاضيه ان النفقة الواجبة بده لثمة

الا ان اكثرهم منهم المصنف ح وهو ابو الهيثم فاجتمع الحكم على منع الدين او موانع بلبن ادنى وذا غير لازم
 لاختلاف الاحوال كما في الكسوة بالضم والكسر لباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في التلح وغيره وفيه تردد
 وقد روي عن ابن عمر وغيره وسواهم وجبة كلاهما في الشاركة لا يلزم تغيير الاوقات والسكنى اهم المساكن
 لان السكنى كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب الزوج لكن بين جيران الصالحين كما يأتي وهذه الاسماء ان حملت
 على النساء في المصيرية والاحتياج الى تقدير نحو الادوار على الزوج اى رجل خرا وجده بكنح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة
 في انفسه ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث يتيسر له الاستمتاع بها
 حيا به وروى في غير بعض ما عن الكتاب ثم لانفاق للعروس بالكسرى لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب
 وغيره فانما يتيسر له الصغيرة مسلمة او كافرة موطورة او غير بائنة او اتمه ولو غلبت كبيرة او صغيرة لو طارأ على
 طوطى في بطنه فليس نفقة فوجب نفقة الرقار والرقار وغيرهما مما لا تمنع الوطى ولا اعتبارا لكونها مشتاة على الصحيح كما جازها
 اى الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في النجاشية انه بقدر حالها فينفق بقدر ما ياتى به والباقي دين عليه يكون من طاهر
 النرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت مفرقة اليسار كما في المفصلات في الموسرين من الزوجين
 نفقة اهل اليسار كسوتهم واليسار من اليسار الاستغفار وفي المعسر نفقة المعسر اسم من الاعسار لا
 يستلزم بل من العلم الا انه لا غير مسرور كما في الطائفة وقال المطرزي انه خطا محض وكانه اتركها لمراد بوجبة اليسار لكنه ليس في ثبوتها
 غير الواضح وفي اللزوم الموسر والزوجة المحسرة بين الحالين اى بين اليسار والعسر وفي عكسه اى عكس
 ذلك بان كانت موسرة والزوج مسرور بين الحالين اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين
 لما تقرر في الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطبائع والخص والفقير
 ما يسد ما يقبل عمل عينا او قيمته وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان
 اعمدها مسرورا بزوج او بغيره من كل شخص وقال المسخري انه غير لازم تحمل في المحرم كل يوم في التجار
 كل شهر وفي الدرهمان كل سنة كما في الزايدى والى ان الزوج على المانفاق فلا ضرورة الى التقاضى الا اذا قدر ما يكفي فان
 التقاضى ان يريه على ما هو منقوص عند الغلاء والخص والتسبب ان يطعمها ما ياكل لانه ما يجوز من المشقة والافتقار مشعر بان الكسوة
 كما نفقة فيما ذكرنا ولا يولد له ولا قبل من الوقت لم يقض عليه بدمها حتى مضى كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء
 ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر ولو كانت العرس في بيت ابيها بلا طلب الزفاف وقال بعض ائمة بلخ انها
 لا تستحق اذا تزفت اليه والفتوى على الاول فلما تمتعت من الانتقال اليه لا يستيفار منه بالمعجل كان لها النفقة
 كما في المحيط اعم من حيث اى حدث للزوج صحته في بيت ابيها مرض في بيت الزوج فينفق عليها في بيته الا
 ان يتجاول في بيتها لا ما عدا ذلك كخفية ترافق طلق لا فائدة لانها وضعت في بيت الاب ثم رقت الى

بيت الزوج من نفقة قالوا انها النفقة كما في قاضيمان قلت الا عاقل على المهر بشرع بالضعف والخلات مع الضرر وي عن
ابن يوسف سرح النفقة لها ان كانت لا تطيق الجمع وفي الصغيرين انهم قالوا انما تجب النفقة للمنفقة في بيته اذا تمكن من الانتفاع
بها بوجه والا فلا نفقة لها ولا انتفاع بالنفقة دليل على انها لا تسحق من الاذوية كما في المحيط انما تجب النفقة لها مشقة
على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكسف فقال خرجت النشرة من بيتي خروا باحقها او عليها بغير حق واذا ان
من الشرع فمن النواشرة اذا صنعت نفسها لا يتقار المهر بعد ما سلمها كما قال وليت بناشرة عنده واما اذا كان الزوج
ساكن معها في منزلهما فنفقة عن الدخول عليها فانما نشرة الا اذا صنعت ليعمل لها الى منزله او يكسرها لها منزلا فح لا يكون
ناشرة كما في قاضيمان واما اذا سلمت نفسها بالنهار والليل فح فلا نفقة لخرافات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال
الزاهدى واما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او بغيره يده وقدا وفي صرحا فلها سكنها في ارض النصب فانتفعت
ببيت بناشرة كما في المحيط وما ذكرنا في انشاء المسائل طرفا من القيد ولا لزوجة بمجوسه بدین وان لم تقدر على اداء
او زفت او زفت لها لان الاقتباس لا يفوت من جهة الزوج وهذا عند هاهنا فلا بد لى يوسف سرح وقية اشار
الى انه لو حبس بدین قدر على اداءه او بغير حق فلها النفقة والى انها لو حبست فلها واجب النفقة وهذا عند ابى يوسف سرح
خلافا لما هو الصحيح كما في المحيط فاحسن الادراك الدين ومرفقة في بيت احد الابوين لم تزف الى بيت الزوج
اى لم تزف اليه او زفت وقد خرجت الى بيت احد هما زيارته وبى بحالة يمكن ان تحمل في حفه او غير عاالى بيته والى
فلها النفقة كما في المصنفات وذكرنا في المحيط اذا صنعت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطى ولم تزف الى بيت الزوج
الا انها لم تنس نفسها منه بغير حق وجب النفقة ولا لزوجة معصوبة كرها وعن ابى يوسف سرح لها النفقة والى
القيد فانما كانت واجبة اذا رشت به وحاجة اى حال كونها الا يكون معه اى الزوج حج الاسلام قبل تسليم
او بعده كما ذكره المحققان وقال القدورى لو بنى بها ثم حجت مع محرم فلها النفقة عند ابى يوسف سرح خلافا لمحمد سرح
وقية اشار الى ان النفقة لمدة الذباب والحجى لكن يعطى نفقة شهر لان الواجب عليه نفقة الضرورى لغرض المشقة
ابى يوسف سرح اذا ارادت حجة الاسلام ليوم الزوج بالخروج مسادا بالاتفاق عليها لكل في المحيط وقى ان لا نفقة في حج
انفصل بالطريق الاولى ولو كانت حاجه معه اى الزوج فلها نفقة الحضر لا السفر فما زاد على نفقة الحضر يكون في
لانه بانها من نفقة لها ولا الكراهية اى اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل مصدر كاري ولا في المصنفين نعمي الحضر غناة
المطعم وابلعد ما ينفذ من فروع محذوف المضاف عن الاول لا الثاني او في الاول اللطف وما بعد ما يجوز وفي الثاني في نفق
الحبس غناة وما بعد ما يرفع فان نعم من جز ما ذك في المعرفة مع عدم التكثير ومن النطق تقدير لا ما يتوهم في السفر
ولا اى ليس لما الكراهية عليه لانه لم يعمل لا عمل ليس وضوف اسمها وضوف الموصول مع بعض الصلة وضوف حرف
حرف ليس لقياس مع كثرة الخوف بالضرورة ويجب عليه من سفر نفقة خاوم ولو صغيرة فادارة على الخدعة ونفقة ما يخص

من نفقة الزوجة والمعتبة الكفائية ويدخل فيه الكسوة لميتص وان ارسل كرايس وكس خض نصف النصار واحدا من بين طائفتي
 لاني يوسف ج الا اذا كانت من بنات الاشراف فانه يحجر على نفقتها لما قطع فلان غير عليها اذا لم يكن للزوجة خادوم في
 اشعار بان شرط الجبار على نفقة كون الخادوم ملكا لها كما قال بعض المشايخ وقبل عليه نفقة الجادوم ولو حوا هذا اذا كانت
 الزوجة حرة فانما اذا كانت امة فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها ما تجب الا اذا قامت على حال البيت اكل في الحيط لاني
 تجب عليه نفقة نفهم واحد لما معسر في الاصح فمن الروتين ومهور رواية الحسن عن ابى حنيفة لان الخادم زيادة
 الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد بن علي بن نفقة خادم كما في الحيط ولا يلحق بغيره اي الزوجة من زوجة اي
 بسبب عجز الزوج عنهما اي النفقة هي ما كوله ويلبوس مسكن فلو خصمت معه لهما الاياع مسكنه وخادمه لانه من اجل
 حاجته وهي مقدرة على ديونه وقيل يسوي الا اذا اراد في البر وقيل ماسوي يستمن الثياب اليه مال الغلو الى
 قيل ويتين واليه مال السخري ولا يباع عاتقه كما في الحيط وقوله اي يامر القاضي اياها بعجزه عنها بغيره بل بالاشارة
 اي باستقراره فلو فرض القاضي لاجلها عليه من النفقة عليه اي على الزوج ليدوي عند اليسار كما ذكره المصنف في واليه
 كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقرار لم ينع على الاصح كما ياتي فالاصح ما قال الخصام انه يشترى بالنفقة نفقة من
 مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة
 ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانت لغير الفرض لم يرجع عليه كما في النفقة والى انما لا ترجع عليه الا بالتمسك
 بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان نفقاتها تصرف بها ولو لم تنو لم ترجع بها كما في الزايم والاكفائه خير الى انما اذا است
 بالاستدانة ولم ينهاه وطلبت من القاضي التفرق لم يفرق بينهما وقال القاضي في نفقته بينهما كما اذا عجز عن الفيا
 المهر المجل قبل الدخول فطلبت التفرق لكن لو فرق القاضي القاضي نفقه قضاءه عند اكل ان فرق القاضي نفقته في الجاهل
 نفقته فغادره ايمان وهذا اذا كان الزوج حاضر فاما اذا كان غائبا فلا نفقة على الصحيح كما في المحقق وغيره وذكر المصنف في
 ان مشائخنا استدلوا بنعيب القاضي بانها شافيا في فرق لظهوره ومن فرصت مجازا نفقة زوجه نفقة لهما
 مساره اي لابل مساره اي وقت اعساره فليس اي صار موسرا ثم القاضي بالفرض عليه نفقة ليساره
 ان طلبت الزوجة نفقة اليسار فغير حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره فمزا ان من فرصت ليساره
 ثم عسر ثم نفقة مساره ان طلبت لانه اذا تبطل حاله فلها المطالبة بقدر ما كان في الاختيار لكنه احتياضا في بعض السجلات
 لانه غير حاله وانه لا ينعى وتسهط نفقة الزوجة ما كونه ويلبوسه في عاتقته ولم تصل اليها اما
 بعجزه ونفقة زوجته بمساره الا اذا سبق فرض قاضي بالنفقة مع الاستدانة او لا ورضيا بشي معلوم
 منها كل شهرا او ستة فان ولاتيه عليه اقوى من ولاتيه القاضي عليه تجب النفقة المفروقة او الزينة لما عسى ان
 ان الفرض وان نهار ما واما ما قيل فان مات احد جانبيه احد بنين او طلقها قبل قبض من الزوج

بعض

شيئا منها عرفت فلعين سقط الموت او الطلاق المفروض بالعضاء او الرضا من النفقة لانها صالحة ساقطة باحد الزوجين
 كالمتبر وفي خزانة المفتين ان المفروقة لا تسقط الطلاق على المصح وفيه اشعا بانها لو لم تتبين باحدهما تسقط بالطريق الاول
 كما في المحيط الا اذا استدللت بامرها صحي فانه لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستدات بالموت
 روايتان والصحح انها تسقط كما في المحيط ولا يستر وعنده ثنتين معجزة مدة اى نفقة تجلت في اوائها المدة مات احدهما
 قبلها اى قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام غايبة عن الزوجة وقال محمد بن عيسى بن نفقة تلك
 الايام عنها ان بقيت وميتها ان اهلكت فان اهلكت لا تستر بلا خلاف وعنده تسقط نفقة شهر لا اكثر كما في المحيط ونفقة
 عرس القن الماذون بالشرع عليه اى القن والعرس عمن من حمرة والمكاتبه وام ولد القن الا ان فيما سوى ذلك
 يشترط ايتونه بوجوب النفقة كما ياتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليب الا انما لو كان النفقة من كسبه كما في المحيط
 ويبيع القن الا غير فيها اى في النفقة المفروقة او المرضية الا ان يفديه المولى او يموت او قتل مرة بعد مرة اخرى
 فاذا اجمع عليه نفقة فمساها مثلا ببيع فيها ثم اذا اجمع مرة اخرى بيع اخرى ثم وقم لان النفقة تجب وجوبا بمعنى الزمان في
 حكم دين عاود كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد عدا دوره المصنف من انه اذا فرض القاضي عليه الف درهم
 شأنا ببيع نجساته وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى فانه لم يوجد اصل تنبيذ منه على اية بيعي
 ان يسقط ما بقي من البيع الاول الى اتفاق او بالكلية كما في الموت ولا يرد يعلم المشتري على علم البائع ولا يرد شيئا من ثمنه
 يوفد الباقي من المشتري ويباع في وبن غير ما يغير النفقة واحدة لانه لا يتجبد بقي الزمان فاذا بيع في المرة
 وتبقى شيء منه اخر الى اتفاق ويجب عليه سكنها ما اى اسكان زوجته في بيت اى في مكان يصلح ماوى للانسان
 احب لكن بين حيران صالحين يما اذا كان من تيمم بالانذار ليس فيه احد من اهله من النفقة او ذوى رحم محمد من كونه
 واخته وفيه اشعار بان لما ان لا تسكن مع ضربتها وامر ولده كما في المحيط وقال محمد بن سلام ان يحجم فيها كما في
 الروايات وفيه ايضا ان لكنه ان يجعل كل واحدة بيتا عليها المطلب ذلك والا فلا وفي الملقطه ذكره وفي البيت ناعدا
 معنى عليه اوصى ما قبل ولو كان ذلك الاحد ولد اى ولد الزوج من غير ما اى الزوجة لعداوة شيئا غالبا الا انما
 اى بان ترضى ان يكون معا من اهله لانه متها وفي بيت مفردة معين من دار الزوج شملت على بيت له اى ذلك
 البيت خلق بالتحريك ما ينفق وتقع بالطلاق كفايا لحصول التقصود وفيه رمز الى انه اذا اجمع بينهما من ضربتها او احد
 من اهله في دايمها يموت وعلى كل واحد بيتا على ما ليس لهما ان يطالبه مكانا آخر والى انه لو لم يكن له البيت واحدا كان
 له ذلك كما في الاختيار وله اى الزوجي شفع والديها وولد ما وغيرهما من القارب ان كان ذلك المولى من غيره
 اى غير ذلك الزوج وليس لبقعة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة من الدخول عليها فان المكان ملكه كما
 في الكافي وفيه اشعار بان ليس لبيع من ملك الغير الا من النظر اليها عطف على من ونفى النفس اى لا يمنع منه او لعنفى

اى لا ينعون من الطهر ومن الطعن ان التقدير ليس له منهم من الطهر كما ذكرناه سابقا ومن كلامهما اى اى فى اى وقت تسالوا
 اولاً ضرر فيه والمنع قطيعة الرحم وقيل لا ينعون من ذلك والكلام وانما ينسج من القرار لانه القسنة كما فى البدائية وقيل
 لا ينسج من الخروج الى الوالدین ولا من دخولها عليهما كل جمعة اى بقية ايام كما فى البدائية لكن فى قاضيهان
 ان البداء لا ينسج من الزيارة فى كل جمعة وانما ينسج عن البيوت وبه اخذ مشائخنا وعليه الفتوى وكذا لا ينسج فى الدخول والخروج
 الى محرم غيرهما كما فى النكاح والعلة كل سنة لاكل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالاول يقتضى كما فى قاضيهان وهو على ما قال
 صاحب القيل الطيخ كما دل عليه كلام قاضيهان ويفرض القاضى نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بجماعة
 اسفرهم او كان فى الذبقة يثبني ان يفرض نفقة عرس المتواري فى البلد ويدل فيه المفقود ونفقة طفله الذكر والاسنة
 والابوية لادبهم وغيره ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالخوة والعات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالتقضاء ولا يقضى
 على الغائب فى مال له اى الغائب ثم بين المال فقال من جنس قسم النفقة كما لا يولى والمدين او قيمتهما كالنفقة
 والتفريق لافرض قسمهم فى مال له من غير جنس قسمهم كالعقار كما ياتي ثم كذا ما قلنا فقال فقط يقضي ان لا يفرض
 فى بلاد من سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا نفقة من غير الجنس كما ذكرنا عند مودع ظرف له او مال او مضارب
 او مولى او ولدانية او مولى من الدين فى البداءة بالاتفاق كما فى قاضيهان وفيه اشعار بان له لو كان المال حاضر فى منزله
 القاضى اذا علم بالنكاح وعلمها وكفها كما فى المحوط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامته البينة عبد الله يوسف بن خلفا لا فى حيفته
 كما فى الخلاصة ان اقر المودع او المضارب او المدين به اى بال ولدانية او المضاربة او الدين وبالنكاح فى نفقة
 العرس بالنسب فى الجواقي كما فى مفقود الكفاي ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق القناعة او علم القاضى عطف على اقربها
 اى بال ولدانية والمضاربة والدين والنكاح فان علم بعض من النسبة بشرط اقرارهم بالعلم به والصحيح كما فى مفقود البينة
 فمن اظن الاشارة الى المال او الزوجية ويحلفهما اى العرس انما اى الغائب لم يعلمها بالنفقة بان قالت رابته ما
 استوفيت النفقة كما فى قاضيهان ويكفها اى يانظر القاضى من العرس كيف لا بالنفقة فى قوله علمها اخذتها فاذا رجع
 واقام البينة خلفها ما لا او خلفها من كل جمع على القليل والعرس اذا اقرت باخذ ما يرجع عليها فقط كما فى شرح المحامد
 لا يفرض نفقة عرسه فى المال الذى عندهم باقامته ببنية منها على النكاح اذا لم يعلم واقر او يكون المال عندهم واذا
 علم وانكر والمال وذكر فى الاصل انما لا يفرض عندهما ولم يحك عنه شئ وعنه انما يفرض كما فى الظهور ذكر فى العادى
 انه اذا اقامت البينة على النكاح والمال فرض النفقة وآكل ان ما ذكره من حكم العرس جار بعينه فى الطفل واخيه كما
 فى الظهور قد اشترنا اياه ولا يفرض عليها ان لم يحلف الغائب مالا فى منزله ولم يعلم النكاح فاقامت العرس بنية
 على النكاح ليفرض القاضى نفقة عليه اى الغائب ويامر بما اى يامر القاضى العرس بالاستدانة عليه
 ولا يقضى عطف على لا يفرض اى كما لا يفرض القاضى النفقة على الغائب بالبنية لا يقضى به اى بالنكاح على ما

قال العلماء النكاح لان في هذا قضاء على الغائب وقال زفر بن يحيى بالنفقة اي بوجوبها لهما واما في الطلاق عليه فان قصروا وقبل النكاح قضى الدين فان فكر كفها القاضي اعادة البينة فان اعاذت فبها والامر بما روي انكاح كافي في الطلاق لا يقضي بالنكاح بالبنية منه في هذه الصورة وحمل القضاة بالتخفيف هلما قضيت جميع قاض اليوم في زماننا على هذا اي قول زفر بن يحيى للحاجة اي لقصوره الناس اليه ولملطقة الرجعي لاي من حدث لها الطلاق الرجعي فبها معتدة وانما لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا عتق ام ولده الا ان في الاختراعه لا يحتاج الى ذكر المطلق كمن وطئ مطلقا البائن واحدا او اكثر لم يحضر فلا نفقة للمعتقة وان لم يشترط في اعتد وقالوا لها النفقة الا اذا اشترط فيه كما في النظم والمفترقة بلا محصية صادرة عنها كخيار العتق والبلوغ وطئ ابن الزوج اياها كبرته كما في النائية وتطريق لعدم الكفارة النفقة اي الماكول والملبوس كما في النظم وان ذهب للصنف ان النفقة الماكول والام لا يملكها فانما يملكها من الماكول والحيط والسكنى اي المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق ويلزم ان يلزمه كما اشير اليه فلو تسكن زمانا وتخرج زمانا كانت ناشئة فلا تسقط النفقة كما في قاضيان والاطلاق شاملا لثلاثة نفقات اذ لو ابا بقاء في العدة سوار كانت البينة عند قيام النكاح ام لا وذكر الصدر الشيباني اذ لو ابا في العدة والطلاق بان ليس لها النفقة كما في الحيط وتقديم السند للتخصيص اليه اشارة بقوله النفقة لمعتدة الموت هلا سوار كانت حاله لا وقيل الحال النفقة في جميع الحال كما في المفترقات ولا المفترقة بمحضية صادرة منها كالردة اي ردتا وان حلت عنها وقيل ابن الزوج اي بقبيلها انها اباها بشبهة او الزنا بطوعا او كلام شيرازي ان ردتا وقبيلتها بشبهة وغيرهما محصية منه ليطمئنت النفقة والى ان لا تسكن في هذه الفترة وهذا اذا اخرجت من بيتها ولا قوبها كما اشير اليه في الكفاية وروية معتدة الثلث او البائن مبتدأ خبره تسقط النفقة منه اذا اخرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كما في الكفاية لا يقطع ملكيتها اي معتدة الثلث وكذا البائن انما يباها لانه لا اثر للتمكين ولنفقة الطفل الحر فقير اعلى ابيه الحر الى حد الكسب وجنبت الاب ان يملكه الى عمل ونفق عليه من كسبه قبل ان يحسن العمل تنفق عليه من ماله وفيه اشعار بان تنفق على انفى من ماله فان نفق من ماله رجع على ماله بشرط الاستعداد والاب عسمن من المورس والمورس انما تقرض عليه بقدر الكفاية وعلى المورس بقدر ما يراه الحاكم كما في الحيط واما قيد بالحر لان حكم المملوك ياستي لا يشار له اي الاب في نفقة طفله احد من الام وغيره فان كان الاب معصرا والام موسرة امرت بالانفاق ثم حوشت بعد اليسار ومنهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من ابى المورس وعن ابى خيفة ان ثلثها عليها ثلثها على الاب كما في الحيط كنفقة البويه فانه لا يشار له الولد احد في نفقتها وعمره لانه لا يشار له الزوج اصفى نفقته وليس على احد رضاء احد اي لطفل لان ما عليها تسليم النفس الى الزوج واسواده من اعمال كغسل البيت وغسل الثوب والطبخ والنحو والا رضاع لم يؤمر به الا بدنيا كما في الكفاية الا اذا العيشت بان لم يكن له مال والاب موسر وله جدر نفقة اولادها

تدعى الفخيرة في صحيح البخاري على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار ورواه مروى عن شيخنا طاهر الرواسي انما لا يخرج كفا في المحيط ويستاجر
 الابن من ترصعه من مال الفضل بان ماتت امه فوثق بالاشكال فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط عند هذا
 اى الام طرقت ترصعه وقيدته الى ان لا يخرج الى غير حاله الارضاع فان كتبها واما عند الامم كجس
 الا اذا شرط ذلك عند العقد والى انه يجب الارضاع عند الامم وذا غير واجب الا اذا شرط كفا في المحيط ولو استاجرها
 حال كون الام متكفلة له في طلاق رجعي لترصعه لم يخرج الاستيعار ولم تنحى اجرة وفي جوازها
 المتقدمة المتبقية اى المطلقة الثلث او البائن روايتان ففي ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز ولو استاجر
 الارضاعه اى افضل منها بعد مضي العدة من رجعي او بائن او استاجر الارضاعا لانه اى الزوج حال كونه من
 خير لم يصح هذا الاستيجار لان كان حال قيام النكاح لاننا اجنبية من كل وجه وهو اى المتقدمة عن طلاق بائن على احد
 الروايتين والام بعد العدة احق واولى من الاجنبية لان رضاعها يقع للصغير الا اذا طلبت المتقدمة لولا
 زيادة اجر على اجر الاجنبية فله ان يدفع اليها ولحققة البنت التي لا تكون لها زوج بالغة او خيرة ولم يذكرها
 لاختيار افضل فمن الظن ان الاولى ترك القيد والابن الكبير زمانا لبيع الزاود كسرهم الذي حال مرضه فانما
 في المغرب والذي لا يشي على رجلية كما في المذهب واليه اشار في الطلقة وقيد مراني ان نفقة العاقر من الكسب عالة
 ويدخل فيه المقوه والشيخ الاحضار والربيع الضخم الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي لا يتدبر اليه هذا انما
 به رشد كما في التماسه ولذا قال صاحب النية انا انفتي بعدم وجوبها فان قيل لانهم حسن السيرة فتستغلبا بعلم الدين والشرع
 فحاق شريعتهم اكثر من خيريهم يصفون الدرس ساعة بخلافات ركيكة ضرر با في الدين اكثر من نفعها ثم يستغلون طول اعمارهم
 بالخنزيرة والغيبة والوقوع في الناس وغيرهما يستحقون بلفظه الله والملائكة والناس اجمعين فالحق ان الله تعالى انفع في قلوب
 آياتهم فنيح منهم استغفقت فلا يعطون مشاهير في الملابس والطاعم وهم يطالبون بها ويؤدونهم مع حرمانها فيؤدونهم
 حالهم كالموتى الاتفاق عليهم فلم ينفذوا نفقتهم على الابن نص من بين الاقارب خاصة كما في ظاهر الرواية وبقيت
 وقدمه عند ان تشاع على الام وعلى الموسر لى لوسر ذى رحم محمد دون غيره ومن نحو العبد والمذنب والمكاتب ام الولد ليس
 القطعة بان يملك ما فضل من حاجته مما يبلغ ما حتى درهم فصاعدا ومن ابى يوسف سار الزكوة وعن حماد بن افضل
 على نفقة شته نفسه وعياله فان لم يكن له شيء واكتسب كل يوم درهما وكفاه اربعه ذوات فينفق الفضل على شته الذي يربى
 فان لم يفضل من كسبه فلا شيء عليه لكن يومر ويأته ان لا يضيع والده والاول هو الصحيح كما في المحيط لنفقة حصوله من الاب والام
 واجبه والجدة الفقراء سواها كذا في دوين على الكسب ولا وذا في ظاهر الرواية وقال المحلواني ان الابن الكسب على الجد
 الاب الكسب خلافا لافسحى راج وفيه اشعار بان لا يجزى الابن على نفقة امه ابيه وام ولده وامته الا اذا كان له عياله
 الى خادهم غير على نفقة وعن ابى يوسف انه يجزى على نفقة امه ابيه اذا كانت عنده مطلقا بالسوية على الابن والبنت

اسم منسوب الى ذوات غنى الالهة اى الزونية وباع الاب عرض ابنة بالسكون والحركة اى عند التقدير للملك
 والمسدوس من النقولات وهو فى الامس غير النقيين من المال كما فى المنزى والمفاس وغيره لا يبيع عقاره
 فى النقة الارض والشجر والقتل كما فى الصحيح وغيره وشامل للفقول وفى الشريعة العروة مبنية كانت اولادها فى العا
 العروة مبنية لا يخلو عن شئ فان البناء ليس من العتاق فى شئ كما لا يخفى على المتبحر لنقطة اى نفقة نفسه استمرنا وقال ابيع
 وقية اشارته الى انه لا يبيع الزيادة على قدر الحاجة والى ان الابن لا يبيع عرض ابية وعقاره نفقة كما فى شيخ الطحاوى ولا
 يبيع الاب عرض ابنة مطلقا بل يبيع له اى الاب عليه اى الابن سواء اى النفقة وهذا اذا كان الابن كبيرا فابا فاما اذا كان
 حاضر فلا يبيعها اجماعا كما يبيعها فى نفقة اذا كان صغيرا كما فى العاوى وغيره ولا الامر مبيع ماله من العوض اعتبارا له
 كل من اوتيت وفى الزايدى اى ما وقع فى التحصر من قوله باع ابواه فالالف فيه من الكثرة لكن فى الخلاصة ان فى النفقة
 جواز بيع الابن اى ما فى ظاهر الرواية فلا مانع لنقطة لان بيع الاب على خلاف القياس فمن موعود الابن لبيع
 الفقهاء اى الودية على البوية او لولد او زوجة بلا اهر قاض وقيل لا يضمن والاول هو الصحيح فان عطاءهم بامر الله
 لا يضمن هو الصحيح كما فى الحديث لا يضمن الابوان وكذا لولد والزوجة كما اشير اليه لوالفقها ماله من ماله من حقه كما يوفى
 واذا قضى القاضى نفقة غير العروس كالولد ذوى الرحم الحرم ومضت مدة بدون الاتفاق سقطت نفقة
 تلك المدة فلا يبيع نفقة الاقارب دينيا بقضاء القاضى فى الخلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر
 وفى المحيط شهر وقيل لا خلاف انه لا يبيع دينيا وانما الخلاف فى الموضوع فى الفتاوى ان نفقة بعضى نصية دينيا
 خلاف سائر الاقارب وفى نظم ان بعد القضاء او صلح يوفى نفقة ما مضى الا ان ياذن القاضى لغيره
 النفقة بالاستدانة عليه فح لا تسقط بعضى المدة ونفقة المملوك عبدا واته ولم يشل المكتتب المملوك لا يشتر على
 سيده سواء كان فقيرا او غنيا فان ابى السيد عن الاتفاق كسب المملوك والفق على نفسه وان حجب المملوك عنه
 اى الكسب بعد ضرعه وغيره ففى العبد والعتق اهر ايد يبيع فيه وفى المدة وام الولد يجر المولى على الاتفاق لا يبيع فيه فى المحيط
 وذكر فى الزايدى ان قوايس على المملوك فى نفقة ليس له ان ياكل من مال سيده لكنه ياكل من مال اذ كان صغيرا واجاز
 او عاجزا عن الكسب فكل ان ياكل وان لم ياذن له فى الكسب له ان ياكل من ماله قدر كفايته ثم اريد انه لا يذول والرواية مع لفظه
 فى آخره الكتاب بنى عن رعاية حسن الاختتام باعامة معتق الرقاب

كتاب العتاق

المشاكك الطلاق فى زوال الملك وهو قتل وتوابعه به وهو العتاقه والعتق كلما بافتح الخرج عن الرق والعتق
 بلكسهم منه وتزويجه فدية عليه بغيرها بالانقضاء والشمادة وغيره والرد الالعتاق فانه الموافق بالفتوة وقد عارضه كذا
 المطريرى بدلت عن مندوب مرضى لما ملك للمملوك والمملوك حتى يزيل ما يوجب الكفر من النار باذنه اشره دل عليه المشايخ

من الاجار واليه من الامارة في الزمان لم يجب ان يفتق الرجل عبدا او المرأة امته وفي الاختيار يجب ان يكتب كتابا به
 ويشهد عليه خوفا من التماس الصلح من حر من الحر بالفتح وهو من الغلو من شدة غلو من على غيره في الادنى لا يقطع حق الغير
 عنه مكافئ فلا يصح من العبد والمجنون والعبيد من المسلم والكافر والمكره ومنه في ان يشترط استقرار الملك
 فانه لو اشتري الوكيل بالشرار قسيه لم يفتق عليه لانه لا يتقل منه الى الوكيل كما في وكالة الكرماني وغيره والصحيح لفظه اي يستعمل
 فيه وضعا وشرا من نحو العتق والمحرر وغيرهما وكان في حله ايمته او فعلية ندية او غيرهما عن قصد او خطأ فعتق او جرى
 على سائر عتقك عنه لانه لا يفتق كما في المحيط بلما حاجة الى نيته كانت حر اى ذو حرا وذات حسد والتا مدفتوحه
 او كسورة كلاسها لخطاب العبد او الامته في حروف المعاني من الكسفة ان الفقهاء لا يعبرون الاعراب الا ترى انه لو
 حال لرجل زينت بكسر التاء ولا المرأة بفتحها وجب صد القذف وفي المحيط لو قال لبيده انت حرة اولامته انت
 حر فعتق او معتق بفتح التاء من الاعتاق وهو ازالة الملك وابشات العتق كما يجي او عتيق ومنه في ان يكون
 عاتق كذلك لانها مصنفان من العتاق كما في الصلح او الاعتاق كما في التذيب او انت اعتقتك ويجوز
 ان يعطى على الجملة وانما اخرت لان الاصل في الخبر الاف او او محررا بفتح اى عتق او حررتك او مولاي او مولاي
 مولاي اى عتق فانه يفتق وان كان مشتريا به وبين ان جرو غيره لان القرينة مفيدة له فليعتق بالبيع او يا مولاي
 او يا حرا او يا محررا او يا عتيقا او يا تارا والافزاساه به ثم ناداه و لو قال غيت بيده الا لافا لا جارا بل ابا حرا
 و يانه لاقتضار لانه خلاف الظاهر لانها جعلت انشاء كما في الزايدى وذكر في المحيط لو قال اردت لعب عتيق و يانه
 لانه وجد في العتق سوار و لو قال لفلان انت مولاي او يا مولاي اعتقتك فليعتق فيه كما لو قال له يا سيدى او له يا سيد
 وفى بسط الطهارة الاسلام لو قال له يا حواجه او له يا كبره يا نيلم يفتق على الصحيح وفى المحيط لو قال (لو اردت ان ترضى) لم يفتق
 (قال انت عتيق من فلان) ومنه بعد آخر عتق و يانه لاقتضار و راسك حر وخو به مثل زيد قائم وعسى فلا
 تساهل فيك ما ظن مما عجز به عن كل البدن بيان (نحو) اى البدن الوجود الرقبة والفتح غيرهما مما مر في العتاق
 فلا يفتق بقوله يدك او عتقك حر لانه لا يعبر به عنه لكن فى الظاهر قيل لا يفتق لافلام بقوله فرجك وفى المحيط من ابى يوسف
 انه يفتق بكذا كذا وكذا لا تقا ولا يخلو من شئ فانه لو عتق جرد انشاء كما كتبت والربيع عتق ذلك الخبر جرد عتق
 فى الباقي وكلمه عنه بما كان فى الاختيار و يصح كناية اى كناية لفظ العتاق ان لومى العتاق تحقيق الكناية فى لفظ
 كلامك لي عليك لاني ابتك او عتقتك وكذا فى الاشياء الخمسة الآتية ولا يسيل اسه لا لك لي عليك
 لان العمل بجملة ما معنى الطريق غير ممكن اذا اضيف الى الانسان فجعل كناية عن الملك ولا راق لي عليك ولمواضع
 وشهيدية العجز الحكمي كما يجي و خرجت من ملكي و خليت بسيلك وقوله لامة قد اطلقك ان غلبت عليك
 وحض الامته لانه فى الاصل معنى طلقك وان لم يستعمل فيك كناية فى النهاية وذكر فى المحيط عن ابى يوسف لو قال

الملك
 ولو قال لفلان انت مولاي او يا مولاي اعتقتك فليعتق فيه كما لو قال له يا سيدى او له يا سيد

ليس هو منه كمانى الرضى بعد اى كتحقق بعد قرن او مديرويدخل فيه القننة والمديرة وام الولد تبعاً كحجلى اذ اخرج بسنا
 تعلم ليقى اذ المخرج الا ان يوس من سلم او دوى فانه ليقى قبل قبض المشتري كمانى قاضيان مسلماً ولو حكى فيقتل المشتري كمانى
 وكل يتبع امه لتزيج مانها باستقراره في موضعه في الملك والرق فان كانت الام ملكاً فاعمل ملك من كان
 رتقا بملك ذوق بملك كالغفاري ودار الحرب فان حكم ارقا غير مملوكين لاحكامها في الاستيلاء المستعينة فما ذكره المصنف
 وغيره ان الرق لم يوجد بملك فلا يخلو عن شئ فالرق عجز شرعى لا اثر الكفر والملك اتصال شرعى بين المملوك والمالك
 مبيع تصرفه مانع عن تصرف غيره وسياق زيادة تفصيل وفي التحقيق وفروعه على في فروع الحق من الكتابة والتبعية
 وابية الولد ولذا الزوج ام ولده من احد فعملت منه ثم مات المولى حتى يعمل كامن من كل الشركة هذا لان الطلاق يشترط في الولد
 لا تقع المديرة المتيقنة كمانى خزانة المتيقنين الا ان ولد الامه من قبل مولد باحر وليس يتابع الامه لانه من ابيه
 وهذا شامل لولد بان ابي مولد باحر وولده وولد له كما اذا تزوج رجل حر طرية من ابيه وهو عبد لاخر باحر فانه فولدت منه فانا
 هذا الولد هو الكان من زوجين يتيقن لانه ولذا للمولى كمانى في طرية

فصل ان الحق لبعض عبيده او امته كالربع او النصف او غيره صحيح الاعتاق اى صح ازالته عنه في ذلك البعض
 وفيه اشارة الى ان العبد لا يمكن الا ازالة صفته الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفة الفساد ولذا لا يملك
 والى انه لا يمكن من ازالته شئ من الرق يقيق كله وذلك لانه صفة له كالحجوة فحزب مملوك كالحجوة وذلك لانه يقيق المقتضا
 عقوبة لكفره وحق العامة مفعولة على العباد الا انه اذا تم فعليه ازالة الملك كالعقبة الحق كما اذا تم فصل العتاق في طرية لعقبة
 ان يراق الروح فالرق كالعتق لا يتجزى والاعتاق كالمملك يتجزى ولذا اقال وحقى اى عمل العبد وكسب جوبان السعاية كسره
 كسبه ليقى قبة فيما بقي من ملك المولى وصرفه اليه وهو اى الحق لبعض كالمكاتب في ان الابعاع ولا يرث الا بالورش
 ولا يزوج ولا يقبل شهادته ولا يبيع الحق بكسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ويوزل بعض المملك عنه كما يوزل
 ملك المدين المكاتب بلار والى الرق لو تجوز ذلك المقتق لبعض من السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالحرية ونفى ان
 يقيق الباقي منه عند جوفه في الاعتقاد قال صلى الله تعالى عليه وسلم من عتق شخصاً من عبد فعليه عتق كله وهذا كله على اى صفة
 وهو صحيح كمانى المضمرات وأعلم ان كلامه لا يخلو عن شئ وحق الادار الى الملك فانه لا يوزل شئ من الرق وقال اى
 ابو يوسف ومحمد ان الحق لبعضه عتق كله ان الحق مطاع الاعتاق اذ هو اثبات الحق فلا اعتاق لا يتجزى كالمقتق
 ولذا عتق كسب له الاستعانة بهما اشارة الى فائدة اخرى من فائدة الخلاف فقال ولو عتق شريك في عبدة فله نصيبه
 كالنصف وغيره بلا اذن عتق الشريك الاخر فله منه او كاتبه او دبره كمانى الاعتقاد وذكر الزاهد اى انه اذا اذبح خطه فحقى
 عتق بالادار والولاء له في هذه الوجوه او استسعى العبد في قيمة خط يوم العتاق ولم يرجع العبد على المقتق او حرمز
 الشريك الاخر المقتق حال كونه موسراً كالمقدار نصيب الساكن من المال والعرض سوى مبيعة قوت يوه

كما قال محمد بنهم من اعتبر يساراً محمداً للصداقة ومن ابى حقيقته من اهل المال والوسيلة الى نصف القيمة سوى المنزل والمخادوم وتباع
 البيت وثياب جوده والاول الصبح كما في المحيط قيمة خطير يوم اتفاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارته الى ان الاعتبار
 في اليسار واليسار يوم الاتفاق على اليسار فيه ثم لم يسلط نقط الضمان بخلاف اعكس على ان له اختياراً والاستسعار انفسه
 لكن لو اختار الاستسعار لم يرجع الى التضمن كما لو اختار التضمن لم يرجع الى الاستسعار عنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط
 والى انه اذا اشترك بين جماعة بزمان ليقع بعضهم قطباً وبخيار بعض الضمان وبعض الاتفاق وبعض السعاية وكذا الورق
 في رواية محمود بن روى الحسن ان لم يلا اجتماع على التضمن او الاستسعار او الاتفاق وفيه خلاف الصحاحين كما في
 الزاوي لا يضمن معسر كليل ليقعه او استسعاره ومن ابى يوسف انه لو جبرين يزل ولو صغيراً يقبل فيأخذ من ابرته
 كالمالديون والولاء الميراث منه لهما اى الشريكين بقدرتهما ان اتمق اى الشريك الاخر او استسعى العبد و
 الولاء للمعق ان ضمنه اى الشريك للتخريفه ورجع اتمق به اى الضمان على العبد اى صح له الاستسعار
 كما صح له الاتفاق والتبعية والكتابة على ما قال ابو حنيفة وقال لا في صورة اتفاق الخط له اى الشريك الاخر ضمانه
 اى اتمق اذا كان غنياً والسعاية فقيراً ولم ياذن بالاتفاق فقط فليس للمعق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح
 الطحاوي ولا للشريك الاستسعار غنياً ولا بالاتفاق غنياً او فقيراً اذا اتفاق لا يتجربى والولاء للمعق عند ما في كل الاطوال
 ومن ملك ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشر او الارث او البتة او غيره حال كون المالك شريكاً مع شخص
 آخر عتق حصته لغناه او غيره ولم يضمن حصته شريكه ولو مواسراً علم انه ابن شريكه ولا وجهه انه ضمن لولاه لم يسل
 ولا شريك النصارى من اتفاق نصيبه والاستسعار قال ضمن الاب حصته شريكه غنياً وسعى ابنه فقيراً الا في الارث
 فانه لم يضمن بخلاف عدم الاختيار فيهما اذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها احداهما فولدت ولد فتمت ابا العم
 فورشاه فانه حقق الولد لانه ملك بالارث وان قال من له عبيد لعبيده عنه احد كما حرج في واحد منها وولد
 ثالث فاعا واصلها كالميراث بالبيان كما اشار اليه بقوله ومات بلا بيان فان بآبائين الايجاب الاول وقال غنيت
 به الثابت عتق وظل الايجاب الثاني وان قال غنيت به الخارج حقق ولو ميراثين الايجاب الثاني وان بدأنا في قول
 غنيت به الثابت عتق بعتق الخارج بالايجاب الاول وان قال غنيت به الدخول حقق ولو ميراثين الايجاب الاول حقق
 عند من ثبت عنه ثلثة ارباعه وسعى في ربه وفيه تسليح فان العتق لا يتجربى بخلاف يمكن ان الايجاب الثاني
 من جواب تجربى الاتفاق وعتق عند اثنين من كل من غيره وهو الخارج والدخول لصفه لانه عتق نصف البيت
 والخارج بالايجاب الاول والدخول لصفه الدخول بالثاني في الدائريه وبين الثابت وعتق لبعده لانه لطل بالثاني
 الحرف لم يبق الا الربع وعتق عند محمد ثلثة ارباع من ثبت نصف من خرج وربع من دخل لان الايجاب الثاني حقق
 ربع كل من الدخول والثابت عنده والكل المواني في الكافي وان قال ذلك في حصته السهام معنى رتبة وثلثة

ارباع رقبته عند ما ورقتة ونصف رقبته عند مخرج من ثلث المال اولى تخرج لمن الورثة ان اجازوا الحق فثبتت تلك السهام وان لم تجز وارث من الورثة والمال هو العبد فثبت سهم واحد عند ثلثين كل عبد يسبقه من السهام حتى يخرج منه سهم الحق والسباية لان حق كل من الخارج في المال في سهمين حق الثابت في ثلثه فبلغت سهام الحق سبعة وسهام السباية اثني عشر وحيث تحقق من ثلث ثلثه من الاسباع ومن كل من غيره سهمان منها وجعل عند محمد كل من العبيد ستة من السهام لان حق الدخول في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهام ستة وسهام اثني عشر وحيث تحقق من ثلث سهمان من الاسباع ومن ثلث ثلثه منها ومن كل سهم منها سهم كل من العبيد على النسيب في الباقي من سهام ثلثي نصفها الثابت في اربعة ااسباع من قيمته وكل من الدخول والخارج في خمسة ااسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في ثلثين منها والدخول في خمسة ااسباع فان قلت ينبغي ان يقتضوا عند ما بلا سبعية فان الاتفاق لا تجزى قلت هذا اذا خلا محلا معلوما وما اذا لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فتجزي بلا خلاف لان ثبوتها ينشأ بطريق الضرورة والاثبات بهذا الطريق لا يعيد وموضعها كما في الكرياني وغيره والوطي في الموت بيان في طلاق مبهم فمن كان له امر آتيا قال بزه او بده او احداهما طلاق ثلثا ثم على احداهما او باتت ثلثين ان الطلقة غير المدونة او احيته ولو طلق طلاقه واحدة فصل هو بيان قبل مرة صالحة لانها واحدة ونفي ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى كما في صحيح او فاسد وان لم يسلط لم يبع بات او بشرط النكاح او قيدها شعار بان العرف على بيع ليس ببيان وهو بيان كإجارة وموت وقيل وتزويج وتكسير واستسلا وكذا بته وعتاق لكن لو قال اردت المقتضة صدق قضاء وهو بته وصحة مسلمتين ليس الموهوب باله والمتصدق عليه والرسن كالمصدق كما في نظم وقية اشارة الى انه لو لم يسلط لم يكن بيانا وفي الكرياني وغيره انه بيان والتسليم بغير التاكيد في حق مبهم فلو قال احد بها ثم وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احداهما بعينه عتق الاخر لانها بيان اذ التبيين ثبت بالادلة كما تخرج والكلام شيعي الى ان هذا الطلاق لا يفتق خبر لان فالبيان انما لا انشاء وقال بعضهم انها لا تارة لان الا اذا وجد من الموجب فعل دال على الالتحاق والى انه لو اجمعا او دهمها او قصدت ما كان فاسدا لكن في الاخيرين يحجر على البيان وتامنه في المحيط وول وطى لاحدهما فانه ليس ببيان فبقي على الحق المبهم لان في نازل معلق بشرط البيان على ما قيل ولذا حل وطها وان لم يجز ان يقتضي به لان هذا العتق لا يعيد وهما وانما صرح ببقية والمفهوم مخي لانها نازل عند ما على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يحل عطيها وقيد في ان تقبيل والمعاينة وانظر الى الفرع يشهد ليس ببيان وعن ابني يوسف انه بيان والى ان الاستدلال لم يكن بيانا واذلا بلا خلاف كما في نظم والشهادة على الحق المبهم في محنة او مرضه او بعد وفاته باطل ذلك الشهادة وغير مقبولة لان الشهادة لا تجزى والدعوى من الجاهل لم يصح وبذلك عنده واما عند ما قلنا بطل لان الحق في الشيع والدعوى ليس بشرط فيه وفي الحق ان ان الشهادة على عتاق احدى اقية على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وقية اشعار بان الشهادة على حرية الاصل

لم يطل وتماهى في العادى لا يجل للشهادة تقبل على الإطلاق لمهمهم فيجبر على الديان فيه رزبان الدعوى لم يشترط
 لانما تفتتت فيهم ففسح وهو حق الله تعالى
 فصل في تعلق الواو فيه للاستيفان والفاعل الوصول بان دخلت الدار شلا فكل مملوك عبدا وانما فانه كالآدم
 يقع على الذكر والاشي كافي الذخيرة وتو قال غيبته الذكر دون الاشى لم يدين قصا لا تينا ولا خين لا بالبقية ولا
 ولا المملوك الممترك الا ان ينضم كافي النهاية الى للاختصاص الاختصاص انما يكون شى هو ملكه في الحال دون ما يحدث
 في المال كافي الكرا في وفيه تامل على ان التبراد من المملوك هو الحال كافي الرضى وغيره وفي بعض النسخ (ممل مبدل) يؤمن
 اى وقت لدخول حر من كان ملكا له اى الحق بالكرهين وصل في الدار شلا سوار ملكه وقت لم يدين اول عبده
 وجين يكون له كونه نظرا على ولما قيل انه مخالف لما من ان اليوم مع فعل حمله للشار لانه لطلق الوقت وقدر ان
 يؤمنه مركب والمركب غير الفرد الا ترى ان الرضى فيها الى ان اذ بدل من يوم وفي الموصل انه نعمة وعنه ذلك بنى الآلا
 اوشبت العزة بالتوسط في خوصم وكتب بصورة اليا على انه ليس بكل كافر وليتق بهذا الحلف حال كونه بلا ذكر يؤمنه
 من كان ملكا له وقت حلفه فقط فلا يفتق بالملك بعد الحلف لا يفتق الحلف بكل مملوك اى بان قال لانه لم يجل
 ممل مملوك الى فهو حر ثم ولدت ذكر اول لا قبل من شدة اشد لان الممل كضد من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكر عتق ممل
 بتبعية الممل كافي الكافي وفيه اشعار بان لو قال كل مملوك ملكه او الى شدة قصا عدلا فعلى ما يستفيد دون فى ملكه وتو قال غيبته
 وين ديانة لاختصار كافي المحيط ومن حقق عنده بكسر التاء على مال نقد او عرض حران معلوم كبس او لا يكمل او موثر دون
 سطوم الجمل وبجاسم فذلك المال بان قال انت اودى حرى الف او بالف فقبيل المال في المجلس حاضر او غائبا بقية الفارب
 حقق هو اودى المال املا والمال المشروط وين عليه وفيه ان يراى بالمال المتقوم فان التفتق كالطلاق فحقق على
 فعلى تفصيله وفي كثره على اشعار بان لو قلته باؤا او تسمى لم يتقيد بالجلس كافي الاختيار والعبء لمعلق عتقه بالاذا ر
 اى اودى بالمال بان قال ان اديت الى الف ودرى فانت حرا فو ان في التجارة دون التكدى لانما بشره وعة
 عند الاختيار ان اودى ذلك المال في المجلس عتق وعن ابى يوسف راج انه لا يتوقف على المجلس كافي اذا وتسمى وفي ضمان
 فاعل لوى اشارة الى ان المولى لو اخذ كنانا مائة دينار لا يفتق واكلام شعره بان لو ستمر المال مع ملى اودى الى المولى عتق الا ان
 الغرض يرجع على المولى الكلى في المحيط والتبادر ان الادارة بالتحلية بعد رفع المانع سواء قبض ام لا اشياء اليه كافي لكن
 في العادى قال يفرانهم كانوا القبولون في الدين اذا وضع بين يدي المالك لا يبر حتى يضعه في يده او يحجره للمالك
 ولما لا يتصلح الى قبول العبد ولا يجل بالرد للمولى ان يبيع بخلاف المكاتب وفي انت خر بعد مولى بالف
 ان قبل العبد لالت بعد موته اى موت المولى ولو بياقة واعتقه الوارث او المولى واقفا عتق عند الطرفين
 وازيد لالت اما بقبول عبده فلا تامل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلا ان العبد صار لوارث

فلم ينفذه فلحق الميت من الاعتراف في ملك الغير وفي اشياءه بان لو قال انما مت فانت حر على الصفا ليقول المالك لا يلزمه الا اذا
قبل ملحح التدبير لا يلزمه المالك ان يقول صريح باننا قال ان انت حر على الصفا جديوتي فاقبل على الحيوة وبعدا ليقول
صار يدبره ولم يحسم المالك ان يقول صريح كما في شرح الطحاوي والا يقبل ولا يثبت بان لم يوجد واحد واحد وصار احد واحد ولا اخر
لا يثبت ولا يلزم الا لثالث وان حرره المولى على خدومته شتاء كما اذا قال لعمدة انت حر على ان تخدمني سنة فقبل العبد
فذلك في المجلس فحق من ساعته وتخيروا من يتيه او من خارج على وجه متعارف سنة لا سنة واحدة فان مات مولاه او عجزه
قبلها اى قبل خدمته السنة بان لم يسمع منه واحدة او نصف سنة مع الخدوم بحسب عليه عن اثنين قيمته اى قيمته العبد
كلما في الاول او بعضا في الثانية ويجب محمد محمد قيمته خدمته اى اجر مثله كما او بعضا فلو تفوق قيمته وقيمة الخدمته فلا خلاف
بينهم وانما الخلاف فيما اذا خلفت كما اذا كان ثمة العبد الف درهم وقيمة الخدمته ثمانية وقيل ان مات في نصف السنة شتاء فمضى
بالبقي من خدمته السنة في قولهم كما لو حقت على العبد استوفى بعضا لخدمته فان كان الخدمته ان فمضى بالبقي من الالف كما في المنهاية +
فصل من بعد اخره بدر الحق ولو سكران او كرا بعد موته اى الحق وقيمة اشعاره بان لا يصح تسمية العبد ووصفه
والمجنون المقنعة ثم المذنب من مطلق من ملق عنه موت المولى بوقية ضده فاشارة الى الاول بقوله موتا مطلقا
فما المقيد شئ اصلا بان قال وبترك ادانت حرا ودر بعد موتى او ان مت فانت حرا وانت جرم موتى - او خدم موتى -
اذنى موتى او ملكى - او اوصيت لك بتركك - او ملكك الى او موتا الى او يملك كثر موته قبلها لموت حرا ان مت
كأية سنة وشلة لا يعيش اليه في القلب اذا غلب كما كان كافي الكافي وفيه اشعاره بان لو قال انت حرا ان مت
الى ما تاتي سنة فهذا مبرر بطلان وفي المحيط انه مقيد لانه تصور ان لا يموت الى ما تاتي سنة لكن في الاختيار انه قول الى يسمع
وقال الحسن ان مبرر بطلان وفي المحيط انه مقيد لانه تصور ان لا يموت الى ما تاتي سنة لكن في الاختيار انه قول الى يسمع
بعد الموت بلا فصل وقيل عنه بعده قيل تعليق العتق بالموت فالعبد مبرر بطلان بعد الموت ومن علق قبله ان لا يبيع
لانه وجد بسبب الموت وان اخرج كالبقي بشرط الخيار ولا فهو مبرر بطلان بعد الموت ولا يبيع من وتخيروا
بالضم ويثبت ويكتب واسباب للمولى والمدة توطأ بملك المدين قتلح ولو كرا وجرادها للمولى وان لم يسمع
بالقتل وغيره عتق من ثلث ماله بعد الدين فان اخرج منه وان لم يخرج واجاز الوثيرة فلذلك وان لم يخرج وآتى
فيما زاد على الثلث من ثمة مبرر اسوا كان ثلثية او اقل واكثر وفيه اشعاره بان لو خرج من الثلث ماله باقى التركة
قبل الوصول الى الوثيرة ليس لمحق السعاية وقد ذكر في المدينة ان لم يسمع وان استغرق اى حاطة قيمة مبرر
مع ال او مبرر فعلى كماله اى موسى في كل ثمة مبرر اى نصف ثمة قنا وقيل ثلث ثمة قنا وقيل ثمة مبرر عمره على اثنين
وقيل ثمة قنا كافي قاضي ثمة مبرر اى في النظر والاول هو الحق كما في الكبرى يعني كافي الصغرى ثم اشار الى ضرب
الثاني فقال وان قال ان مت في مرضي هذا المبرر كذا او في مرضي هذا المبرر كذا او في مرضي هذا المبرر كذا او في مرضي هذا المبرر كذا

شدة فموت فليس بهرب يطلق بل يقيد من كل ان صح به بعد وسائر تصرفاته وان لم يبرح ووجد شرط الى الموت في المهر المستحق
اخره وعقود من ثلث ماله وسعي فيما زاد وان تنفق ودينه في كل كالمدير المطلق ولا تقطن من البيت شيئا باسطة طه فانه لا يملك
انت حر يوم اموت فلان لم يملك النكاح فمقتدان لم يملك الوقت فمطلق كما في المحيط وانما ذكر تربية البعض فانه كاحتاق البعض
في التجري عنه وعدم التجري عندها واثار الحملات فيه كما في كافي في المحيط وغيره والتمتع عند اخبره ام ولد له فمقتد اشهر
في الاستيلاء وهو مطلق طلب الولد مطلقا وشراعية جعل الماتمة الولد وهو ينسب اليه عا ولا ولد وتلك الاما قال ولدته تلك الاما
من سيد ما حقيقة او كما في شمس اذا وطئ الاب جارية الاب ثم ولدت فادعى الولد الى النسب او غيره لادعي ان الله
بمنى المهر والكنان المالا ان كانت مالا فاقول ان العمل منه فانه تصير ام ولد كما في المحيط او ولدته من زوج ولو كان متنازل
ماذا وطئ شبهة فكلها اي الزوج الحقيقي او الحكمي بالشرع او البتة او غيره ام ولد له سواء كانت في الاصل قبل او بعده او شتر
بينه وبين غيره فولدت فادعى احد باهام الولد جارية يتولد به الرجل بملك الميراث والنكاح او بالاشبهه ثم علمنا فاذا استولد بها
بالنكاح تصير ام ولد تستأمن عدهم وتصير ام ولد قيا سا كما قال في كافي في المحيط ونفي ان يثبته انما ام ولد له كليا لا يترق
ولده بعد موته كما في قاضيهان وحكمها كالمديرة اي مثل حكم المديرة لمطلقة فلا تنكح ولا تهرج تحجر على النكاح وتزوج
عليها وتستر ثم توطأ وغيرها الا انها ام ام ولد لعقود عند موته اي ليد من كل طاعة لولده فانه متفق من
ثلاثة والفرق بين الاستيلاء ومن النكاح الا بصلته كالاكل لغيره فان قلت قد ذكر في قاضيهان انه لا يوطأ في المهر بانها
ام ولدي ولديين بها ولدت من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراه بالاستيلاء او جديته يتدق من الثلث
وانما لم يفسح له فيه اعني يراعي لغيره فانه لا يوطأ في الاما تسلي لا والامات من ام ولد له لسبب الاما ام ام ولد موطوءة
بملك يمين او شبهة الا بدعوى بالكلية او دعوى كون الولد منه ثم يام بعد ما ثبت نسب الولد الاصل ثبت نسب الثاني
بلا دعوى الا انهم قالوا انما كانت بحيث يحال الوطأ اما اذا كانت الاصل كما اذا كانت ام ولد فاجازت بولد بعد فلا يثبت
نسبه كذلك اجازت اذا كانت بين جليلين ثم جازت بولد فادعى حتى يثبت النسب فاجازت بولد اخر لا يثبت له دعوى
كما في المحيط والكلام يشير الى انه لو عتق ام ولده ثم جازت بولد يثبت نسب فاولى سنتين لا غير كما في قاضيهان لكن ينبغي
نسب بالنسبة لضعف الفرض عند اذ دخلها ولم يزل عنها لم ينفها ويات لان المنكر على انها واجب فيما لم يعلم حقيقة
وعمن ابني يوسف انه اذا وطأ بلا اشتراط فادعى نسبه ان يدعي وعن محمد لا يدعي لم يعلم انه لانه لا يملك يستلحق
نسب ليس منه لكنه يثبت كما في الكافي

فصل في الولاء فان كان سببا على الحق عند بعض المشايخ او اتفق على الملك عند اكثرهم يرجع به صحيح كما في المحيط
وغيره واية وهو بالفتح لغة القرابة كما في الكافي وشريعة القناطر يسمى بولا والعامة واهمته ومن حكمه الارث كما في النماية
وغيره في حال المصنف انه ميراث سبقت الميراث بسبب حق شخص في ملكه او بسبب حب المولاة ففسره بملكه وقد اخرج عنهما

لم يذكر الموالاة فقلت ما وجب فيه التناكح كما في المحقق وشروطه ان يجاهد على ائمة ان بني فصيله ارشده وان كانت فرائده لم يحاربها
 سليمان بن ابراهيم بن ابي بصير وادعيا جلا والآخر امره كما في النصف وفيه شعرا بان الاسلام على يد ليس بشرط الصغر فبالنفاق كما في المحقق
 وكذا في المحقق في النفاق في شرطه كما في المحقق من المحقق كبر السواك وان كان له اذوبيا او جربيا من شرطه في المحقق
 اذوبيا كما قال ابو يوسف كمن يهرب من الفان الى المسلم او يفتن جربيا في دار الحرب لم يكن له دولا وكذا لو اعترف جربيا
 فيما وصله قال ابو يوسف بالولاء للمحقق بالتحلية كما في شرح الطحاوي باعتبار في كفاية او بدل او محيرة لنفسه
 غيره في الفخيرة من محقق عرابية لم يثبت فاعولاء له والشواهد لم يثبت من غير ان يفتن شي من ثمانية او يفرج الى الاقامة
 كما انه يفرج الاستيلاء والكتابة او يملك قريبه اى بان يملكه اعم من منبه البشارة وغيره وكذا التقى عنه بالفرج كان جائزا
 فمراة اى من نكاحه للمحقق والسيدة ان كان حيا ولا فرق بجمعت ان كان ميتا فعلى هذا لا يجتاز الى تصديره لا للمحقق
 وادعيا والاول والاما اذا اريد به الارث فبانه ان يريه السيد (نحوه بانفسه) وصار جربيا فيقتل ان يشتم جربيا مسلما فاما اوله ميتا لكانا
 ملكا جربيا اذ لا بد له من دبره او استولى ثم صار جربيا فثبت ما دبرها او ادخلها فاولاها لانسى الصورتين في الكلام شامل الى اذ كان
 ولا يركل منها لصاحبه كما اذا اعترف جربيا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم شتم جربيا في داره ذكركا لم يثبت ثم اعترف كما
 في النهيية وان تبرأ منه بشرط عدمه اى الولاة لا بشرط باطل لا يقتضيه العقد ومن اعترف انتم فظهر جملها او لا
 زوجها لا فرق بين محقق فولدت ولدا قال من جته شهر او ولد من احد اقل منهما مات ذلك الولد فله اى للمولى الالة
 ومستقما ولا الولد لان المتق ورده عليه فان اعترف ذلك الزوج اقر شتم مات الولد جده اى من الزوج ولا الولد
 من مولى الامة الى قومه اى مولى الزوج اى المتق وعصبته ان كان بين اعتماد الامة وولادتها
 الولد اقر من نصف حول الاحسن نصف الحمل لانه حينئذ لم يتبين جوده وقت القتل فلم يكن له الولاة لولا الامة في
 اشارة الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يجره اليهم ولا انه لا ولا للنساء كما يحكي الامة لو اعترف ولم يكن مبنيا
 اشهر لم يجزه لتقرر الولاة على موالها والمحقق المذكور وعصبته سببية قدم عصبته نسبية بهما ما اثنته عليه
 اى المتق في الارث وقد فرغ في النكاح وهو اى المتق في الارث على ذى الرحم اى قريب لا فرض ولا نصيب له فظهر انه
 قد تقرر في محله ان قول العصباء هو المتق ثم عصبته ثم صاحب الفرض النبى ما يروى عليه ثم دورهم ثم مولى الموالاة قالوا
 هو الاتمام والترك راسا لانه تابع العداية فان مات المتق السيد والسيدة ماتت عصبته المتق لادارث فولاده
 اى ميراثه على ما قال المصنف من الظاهر ان ميراثه لم يثبت لولا ان كان ميراثه المال ميراثا لا يكون للماء بوجه
 لا قرب عصبته سيده على الترتيب فلو مات المتق عن ابنين مائة ولاحدا مائة لكانت ميراثا لولا ان ميراثه على السواء
 لانهم في القريب الى المتق على السواء فلو ارث على ما قال اصحابنا في الميراث وغيره وعن غير الامة ان ذى الميراث
 يرثون انى ياتوا اذ لم يكن للمتق وارث كما في النية والاولا ثابت بالشروع للفساد الا ما عتق اى لا ولا لم يترك

في التمهيد قال الراغب اصل النجم الكواكب الماطلة ويقال نجمت عليه اذا اوزعه كما كانت تحت ان تدفع عنه كل جلدوع
 نجم نصيبا ثم صارت فارفي تقدير الرفع باقده اوجعول اي جعل له اجل ويولد المدة الضرورية للشئ كما في المفردات
 اشارة الى ان الاجل لو كان جودا كما تصحاحا في الكليات والى انه يعني بمقدار العقد والكتاب في ولايته طمان زياره عليه ان
 اودت فخره وان عجزت فخره خلافا لما في راجع كما في النظم او كتاب بغير لغة الكتاب وقال جعلت لان عليك انفا
 من الدرر ثم تقدم المفعول الثاني على الاول ثم وصف تقديره ثوبه نجوما اي في اوقات فانها نجم نجمه يسمى بالوقت كما في المنهاج
 ثم وصفه وقال اولها بالنصب اي في اول النجوم كذا في حسنة مثلا واخرها كذا في حسنة فان اوديته فانت حمر
 وان عجزت فخره اي فانت محمدا اشتراط ان الشيطان يكون في التقدير متفقا والا فالاول كان عندنا كما مر وصرح
 الكرماني وقيل البديل اللطيف على قال او كتاب صحيح الكتاب وازم المال ان التام قال بعضهم انه يندب بصفة كما
 في شرح الطحاوي وغيره وخرج من يد دون ملكه مستدرك بوجه التعريف الا انه ذكر في شرح مسائل الاول على
 القيد الثاني في الباقية على الاول الا ان الفاء في قوله وعقود الكتاب كذا في الكليات مجازا اي لا بد من قبل
 ادائه ان اعتمدت اي اعتمد السيد الصحيح لا المرفيع فان تعرفه يقرب من الشك ونعم اي ضمن السيد الحق اي مقدار
 مثل الكتاب وبقدره بدل اجابتهما للوطي لو كان الاستيعاب رجا حاد الفتوى على الاول كما في تبليد في فخرت ان في على
 مكانة لانهما خرجت من يد عمر الا ان في دية الجراح ان جنى عليها او على كذا اي جرح احدا او غرم
 المثل والقيمة ان جنى على مالها اي فقد كذا غرم ارشده ان جنى عليه كما في قاضيه فان لا ولي ذكره في نصيبه بل الكاتبة تباعد
 انخصيص من غير نظام والعكس وصحت الكتابة وانما انت منها نصيبا على جواز الوجع كما عرفت على حيوان وذكره
 كاجد اعمار فحقنا اي لا نوع كالمركب في التمهيد لا حصة كالجدة الردي ولوي في الكتاب الوسط بين الجدة والودي
 من في الكتاب الخمس او قيمته اي الوسط في العباد الربون نيارا عهده على قدر علوا له وخصه جازم بقدر في غيره شي لو كان
 على ان تقدم الا انه محمول الخمس او القدر في تقديره في القيمة وفيه اشعار انه لو كانت على شيها ونظمت مع بيان المقدار اولى لوسط
 كما في المحيط وفيه بيت الكتاب وفاقته على قيمته اي قيمة العبد لا اختلاف القومين لا تعيين كالمعقود باو القيمة ويت
 تصادقما وانما خلافا جبال القومين على التفرق اثنان على شئ فهو القيمة وانما اختلافان يقوم احدهما بالاعتدال والآخر به
 بمسيرة يتيق باو الا لا قصي وفيه اشعار بان لو كانت على ثوبه نسبت كما في المحيط او على خمر في نفسها او قيمتها او خمر في غيره على
 مما لا يقوم من السلم فلو كانت في عهده كذا في جملتها لعلها لمقدار جاز وفيه تعارفا لو ادى في الخمر فخره ونداءه بالرواية
 وعن الطبرسي انه انما ليقين بانها فان كانت حرة عند في لا يتيق الا باو القيمة العبد عند الرابي يوسف ان في المسيرة
 او قيمة العبد عرفت بما في الهداية من اذ القيمة ان في الخمر كذا في الكافي وذكر في الامم لا يتيق عند طبرسين باو الخمر بل باو القيمة
 لان القيمة في المقدار كالمس في الصحيح وصحح الكتاب كما لو لم يجر عهده وانه البع واشترط ولو لم يغبين فاحش عهده

[illegible]

فی الصغری وادعائه اذ مات عمر بن فاروق وعلیه یون بریدین لاجنبی ثم بدین المولى ثم تبدل الكتاب كما فى المحيط وقضى البديل
 منه ما له الذى لم يتبع ثوبين وحكم ورتب اى الكتاب حرا فى آخر خبر من خبر احوته عند اكثر من منهم ليقول انه لم يتبع
 بعد ثوبان بقدر جاقا بالحق كما يقدر المولى حيا كما مقتضا كما فى الكرافى وحكم لوارث رتبة الاربعة
 اى لاربعة وبنوهم بدل من الاول ومنه اى من الكتاب رتب الاكتفاء وشعر ان صاياه باطله فلما جرت تدبيره في قسم بعد اداء البديل
 بين الوثرة لا يجوز كما فى المحيط وحقق بنيه اى حكم بغير اولداده كورا او انما فى آخر خبره واما الكتاب فان كانا ثوبان فليكن حال
 كونهم قد ولدوا فى وقت كتابته لا قبلها فلا يتحقق او قد تيسر لهم اى طالع لديه مولود به بالشر او غيره من باب الملك
 فهو مجاز واما استخدام فالتحق بالملك غيرهم اى حراته وانما قد تيسر عنه خلافه لعلها اقل من ثوبان فى الكتابه يتحقق بدلها فليكن
 بدل ثوبان اتفاقا ولا غيرهم فلا بد من ثوبان او غيره من باب الملك اى ساكنا فى المحيط او عتق ابنه قد كوتب الكتاب بوجوبه
 حال كونه صغيرا او كبيره اى كبتة واحدة فانها جازية في عتقها في محيط او عتق ابنه قد كوتب الكتاب بوجوبه
 الظاهر موضع الغيرة فلا تسأل فيه كائن وطاب اى حل لسيده لئلا ياتي ان ادى الكتاب اليه شيئا من صدقة اى زكوة
 او غيره بافصح من غيره فادى اليه لا يطالب لكن الصحيح انه يطالب لان انجبت في الاخذ لانه نزل على اصله الى يومئذ لتبدل الملك
 عند محمد كما فى الكافى فلو قال وعبر كان حسن ولا يفسخ انما يثبت اريد لا يطل حتى الكتاب وادى الكتاب لتبدل
 الى ورثته اى ورثته الكبريه وصغرى على نحو اى على وجه عقد عليه بالغير وان حقه لبعضهم لا يصح عتاقه
 نصبه ليقوتق الاحتقاق على الملك الكتاب غير ملك لاحد والى عتقه جسد او تفرقة مع حق محال استحسانا
 لا جهل انما هو استعمال البديل الكتاب لا قياسا لما ذكرناه الا بالبر والى عتقه جسد او تفرقة مع حق محال استحسانا
 لا جهل انما هو استعمال البديل الكتاب لا قياسا لما ذكرناه الا بالبر والى عتقه جسد او تفرقة مع حق محال استحسانا

كتاب الايمان

عقب الكتاب بما فيها من المواقف فى المخالفة فان الكتابه مطلقه ولا يثبت حميدة والاطلاق مقدم على التقييد والايان
 اتفاق الايمان جميع ليس لغيره اى الدين على اى عامته ككتاب فليس به بحد كالمطهرة وغيره ولذا اجتمعت مع حذفه دون سائر
 الكتب وشرفه ما قوى به العزم على الفصل والترك حاشاى بلانته تيسر بان يسم حاله انما هو على ما فى المبسوط والحققة
 وشرفه الهداية وغيره ما تسانى ثم جلت شرطية سياق تفسيره فوافى السور ان يجعل القسم فى اى خارجا عن الدين الشرعية المذكورة
 به عند الجمهور يوافى زمانا فلهذا مبالاة الناس بقسم الاول لا يكره المحلف بغيره فافاد كان عقيدة اولى كما فى الكافى وغيره وفى اقلية
 اشجى ان ليس له اعلان بيلف بانه لا عهد له ضرورة ولما كان بغيره اشجع مع الاشترية ابدى به فقال وجبى الايمان بالله
 وصنفه ويا فى حكمه توحيد الخلال لمثل باقتدار الحكم فان الايمان باقتدار الهداية كشر من ان يغير ثم فصله فقال فلهذا يفتح الحار والملك
 او سكونه ما يمين يؤخذ بها البعث سعى بكل سعى كما فى المفردات والمراد باليمين الهداية اى حلف المحلف بانه على فعل
 منعوق الفاعل ودر الظاهر المقابل للكل لا هو صليح النخوة ولا عرف التكليم من صنف الحكم من الامكان الى الوجود كما ذهب

اليه لم يصف ولم يشو لم يسو الا انه بمعنى لم يفتح فانه وان كان لفته اسم لا اثر المترتب على المعنى لم يصدري عن عفا اسم اللطيفين ثم كثر ب
 ونصب الا ان لا يستعمل معنى المصدر كما تقرر او ترك اى عدم فعل ما ضحل كون الحاصل كاذبا كذا في الجملة او كذا في
 وكونه حالاً من فعل كاذبا كذب وجوب الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عليه مما كان ادسوا الا انهم بالسوء بنا لم يشو لكن
 في الكبراني لم يستغنى وغيره ان الكذب يوجب على الذي يروي الخبر في الخارج وفيه فخر الى ان محل اليمين في الحقيقة اجتهاد الخبرية لانها
 الموصوفة بالكذب الى ان تلك الجملة وجبت لتشكل على الماضي البتة او النفي فتوصيف الفعل والتركيب يجوز وانما فعل الماضي
 وقد وصفها بالكال لانه اكثر وقوعا واما قال المصنف انه دخل في الماضي لانه زمان الحكم واليمين انما تنقذ بعد الغرض منه نفية
 ان الحال بالاجتماع اما رائد وجود لفظ وجوده من معناه كما ذكره ابن مالك وغيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف
 بقضية ما يأتي من قوله استغنى عن التوضيح يجوز وقد اخرج فيه الحال كما ذكره عموس اى يمين عموس بخبره ان هذا انما
 انفس الى النوع كما في الكبراني وغيره من المحدثات قال المطري ان الاضافة خطا لانه يساها ونفوس صفة من النفس
 اى الاذغال في الماضي بل انه يدخل صاحب في الاثم ثم في النار وفيه اشياء يمين حقيقة كما يشهد شرح الطحاوي لمن في الحديث
 والكبراني وغيره ان يمين مجازا كبيع المحرل ان اليمين مشروع وهو كناية عن حقيقة واعلم اننا ذكرنا نعم ما ينقطع به حق مسلم في المحيط
 انه نفوس ياتيم صاحب به اى بذلك حلف ولا يرفعه الا التوبة لنصوح ولا استغفار لانه عظم من ان يرفعه الكافرة
 بخلاف المستغفيرة فخطا وتيسر عليه عطف على عدا على تدينه يكونه حالاً من فعل (كافرا) وفيه انه على تقدير
 التسليم مستلزم لانه كل قوله وهو صفة لوتركه وقال عايد الكان انحصار اى الفعل الماضي والترك الماضي وكذا السحال
 في الحال تحت اى مطابقة الواقع لالمطابقة للواقع فان انقضاء ما يحق ليس له انما كاعرف واعلم ان الكذب يستعمل غالبا
 في الاقوال ما يحق في المقدمات وهو اى الفعل والترك صفة اى لا يطابقة الواقع لغوا سقط لم يتعلق بحكم وفي الناحية
 اللغو لا يعتد به وفي الزاهاى عن ابن عباس هو اليمين في الغضب في الاحتياط عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله
 وبلى والله في المنصريات ان نفوس عندنا وشال اللغو في الماضي الحال ان يقول الله ما فعلت الدار والله زيد طمانا انه
 كذا لك وقد كان بخلافه وفي المحيط لو اراد رجل ان يقول آخر فقال (يا الله اكر خيرى) فقام لا يفر كفاة لانه لو كان
 به ربح مخوفه اى ترك عقوبته لانه لم تعد الكذب انما لم يقطع باللغو متابعة لمحنى الحديث ولانه غير منصوص فلا يتقيد به زادا او
 حلف على فعل وترك آت اى مستقبل آت زمانه يتقيد وفي بعض النسخ منقذة باعتبا اليمين ويسمى مقودة ايضا
 لتوثيق الحال اياها بالقصد اليقينة وكفر فيه اى في انقضاء من الايمان فقط دون النفوس واللغو وهذا تصريح باشير اليه
 ان حنث في يمينه بالكلية فقصها واشتم فيها وانحث الذنب العظيم كما في طلاق طلبته وفيه اشارة الى ان الكفاة
 لم يعب الا بالحنث مالى ان يحتمل ان يكون المراد حنث جديد كما على فعل الفرض وترك المعصية وبالعكس وان يكون الحنث
 غير من البر كما على جوارح المسلم وغيره وان يكون الخبر كما على السباحة كما في الاعتقاد وغيره لو سموا او كره ما حلف او

الاماني وجب لكفارة وان كان الحلف الوضوح بطريق السبوا والا كراه كذا ذكره المصنف في غير ما في ان سوا ذلك انما يتقدم على طه
 الامان تقدمه غير جائز على الاصح والى ان كراه بالفتح فانه بفتح الكراهية وهو كذا في النسيان في اللذة انخلت وفيها بالقلب الى غير
 في القاموس من الماعرفا السهو من النسيان فانه قد ان حوته حاصلة عند العقل بحيث يمكن من ملاحظتها اى وقت شاء
 ويسمى هذا ذنبا لا وسوا ويحسب لا يمكن منها الا بعد شتم كسب جديدي يسمى نسيانا عند الحكم كما في التلويح فالاولى ذكر النسيان ان
 علم من الحكم قسم آخر منه بالطريق الاولى ويدخل فيه ما جرى على لسانه من الميعين عند ارادة غيره ويسمى هذا خطأ كما في المستصفي
 والمقسم فبفتحين اسم كسر اللام القسم وعرفا جملة مؤكدة يحتاج الى ما يلحق بهما اسم دل على التظيم ويسمى القسم بجملة مؤكدة تسمى
 بالقسم عليها وجواب القسم فمخصص من الميعين والحلف الشاملين للشرطية الآتية ولما كان القسم بشرط في نفسه قال بآتيه
 اى يلحق بهما دل على فوات الواجب تعالى فهو للذات ودعا عند الاكثر من في قال بعضهم انه في الاصل صفة انقلب علما
 وقيل اشعار بان باسمه ليس بمعين هو المختار عند صدر الشريعة ذكر القدرى انه يمين مع الكنية وعن محمد بن عيسى بن مطلقا كما
 في المحيط والاطلاق دل على انه يمين ان كان مرفوعا او منصوبا او ساكنا لانه ذكر اسم الله تعالى مع حروف القسم والخطأ
 في الاعمرب غير ما في المنهاية او باسمه موعرفا لفظ دل على الذات والصنف معا فانه اسم على راي من السامع
 تعالى ولو غير مختص به بالحلف الناس بل لم يكن محمدا يحكي الفعل كما في الاختيار وغيره كالحرس فانه لم يستعمل في
 غيره والرجح يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن بينا بالانية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام مشتمل الى
 انه لو قال الله والله كان مبنيا في النودا وانه يمين احد وقال الله والله فاحدة بالاتفاق الى انه لو قال والله
 والرحمان والرحيم والعز واكله فكل منها يمين ملحدة وعنده ان كل يمين في واحدة كما في بعضى واحق اى من لا يقع
 منه فعل من صفة بليته وقيل من لا يقصد في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح الموقف وقيل
 اشارته الى ان (حق الله تعالى) وقيل لم يكن بينا وقيل خلاف سياتي او بصنفه هو عرفا مصدر مكرر الاستفاد بحلف
 بهما اى يحلف العرب بملك الصفة بلا ورود منى اتر ازا يحلفون بهما من سجى الالابا والابا زمانه قد نفي الشريعة عنه من
 صفاته تعالى ذاتية او فعلية وقيل مشاع العراق ان الميعين هي الاولى لا غير الاولى هو الاصح كما في النهاية والفرق
 ان الذاتية يتعلق به حدث مكرر لا يجوز وصفه بصفة الفعلية بخلاف على القولين كالعلم والخلق كقوله الله اى علمية
 من حد نص او عدم النظر من حد ضرب عدم الخط عن منزلة من حد علم وجلالة اى كونه كامل الصفات ولبس بانه اى
 كونه كامل الذات وعظمته اى كونه كامل الذات اتصاله وكامل الصفات تبعا وقد رتبته اى كونه بحيث يصح منه كل
 الفعل والتركيب الباطن والى لا يلحق القسم فجاء الله فانه جازم عن ابن عباس ان قال حلفته بالله كذا فابا احب الى
 من ان حلفته بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال لا اشرك بالله ثلثة منها حلف بغير الله وعن ابن عمر قال
 حلف بغير الله شرك كما في الكافية الشجعي فما قسم الله تعالى بغيره فانه وصفاته من الليل والضحى غير ما ليس للعباد ان يحلف

جاداً اعتاد الناس من الجملات (فيما في سق) فان اعتقد انه عطف اليه وجب عليه ان يقول على الرازي في ان كان الكفر على ما قال
 يجرى في وجوبه كما انما اشبهه كما في النهاية وذكر في النهاية ان الجاهل الذي يكلف برفع الايدي وحيدته وانه لم يتحقق اسلامه بعد
 كما لم ينج من القرآن وسورة منه ولم يصح الشرايع والعبادات كالصلوة وغيره في العرش والكنيسة كل ذلك لان
 لم يأتوا به في شراح الطحاوي ولا بصفة من صفاته تعالى لا يكلف بهما على اي في عرف العرب كما في شرح
 الطحاوي كمرحمة من الصفات الحقيقية فان جرد الارادة او المعنى ارادة الانعام وعلمه صفة بالانبياء عليه السلام في الخلا
 او عين بالنية ورضاءه اي ترك الاعتراف بالارادة كما قال المعتزلة فان الكفر من كونه مراد الله تعالى ليس من صفاته ولا
 يقرض عليه ولا واحد من صفاته اي انتقامه وكونه معاقباً لمرجهه وقال ابو حنيفة انها صفتان للتعالي بل كيف في خطه
 اي ان قال محمودة وفي الاصل الغضب الشديد يقتضي العقوبة كما في المفردات وعنده اي محمودة وقال الرازي في الاجماع
 الشريعة وقوله مبتدأ خبره قسم بعد العلم ان الله عطف بيان لقوله وهو مبتدأ خبره مخذون قسمي في ما قسم به فكذا خبره مجرى
 قولك قسمت بمرء اذا قال عمر الله بمنزلة قوله والله الباقي والعمر هو البقاء ضموا او فتوحا ولم يستعمل في المعنى الا لفتح كما
 في الكشف قال الراغب هو دون البقاء لانه اسم لمدة عمارة البدن بالحيوة والبقا ضد القنار وكذا وصف الله بقلها
 يوصف بالمرء في الاضطرار اشعار بان الخبير ان يكلف يقال لم يظان فانه كبيرة بلا خلاف انما عطف ليس لانه ان يبرل
 يجب ان يثبت فلا ينفك عن بعضه كما في كفاية الشيعي وايهم الله بفتح النقرة وكسر ما ضم لم يقصوه من الله
 بفتح النقرة وكسر ما وقع يقال ايهم الله بفتح النقرة بالواو وقد يحذف الياء من النون يقال بفتح النقرة وكسر ما وقع في قوله
 الامم اجلا او مجموع بين جند الكوفة في فترة قطيعة جعلت حليته لكثرة الاستعمال تخفيفا وفردا كان عند سيبويه في حق من
 وهو البركة وعلى الله بهن مبتدأ خبره مخذون وهو عيني ومعنى ليس الله تعالى احلف الله تعالى بين نحو امس والضم
 او اليمين الذي يكون باسائه تعالى نحو الله كما في الرضي وذكر في المبسوط ان يسم صله عند البصرة وعنده الله بالخبر روا
 حروف القسم كما ذكره اصنف في ان الواو واللطف فينضم خبره الحكاية بعيدة جدا على ان انصب جاز على انما اصل قسم
 والرفع شأن على الابتداء اي قسم محمد او على محمد الله اي عليه وقدم معناه في المحيط الى المعنى موجب ليس الله يجوز ان
 يكون المعنى فانه لا يحفظ فان الحفظ الشيء حرعاه حاله حاله في المعنى الذي يترجمه عناه محمد او محمد الله بالمرء
 ليس بالمرء في الشرع كالنذر وما يجري مجراه ودية وعتيقه وبالميثاق هو عقد تركه بين محمد كما في المفردات وذكر
 في المحيط ان (يزيد فقه وعنده كرم) سوار في اليمين واسم وعلم واحلف بكسر اللام عن محمد لوقال الله لا حلف كذا في
 كما في المحيط واسمه اي قسم مجرى مجرى حلف وان لم يقبل مع كل من اثلث بالله وقال فرائج لم يكن حلفا
 بينا وعلى نذر وهو ان لو حلف على نفسك ليس بواجب كما في المفردات وقيل شعاره ان لو قال نذرت ان لا افعل
 كذا فيمين كما في فائض خان وغيره وهذا القول مردود بانزله شيا بعيدا والا فليس سراج كذا وجب عليه الوفاء كما في اولى

[illegible]

لا يحرم عليه لانه تعالى الحرم وان استباح احد من اهل الحرم عليه كغيره من بني لقوله تعالى قد فرض الله عليكم تحريم هذا الحرم فقال يا بني
 يري من كل الحرم حرام على فلان شرى بهاشيا حلت بخلات ما اذا وسبها او تصدق فانه ياديه تحريم الشرع كما اذا حلت ملكه على
 حلال الشاة الى ان يلزم حرمه شرع كغيره على المختار وفي البقال لو قال انخرجه حرام على فلان ليس جبره القياس على انخرجه فليس ان يكون
 يمين على اختلاف ومن ابي حنيفة لو قال انخرجه حرام على فلان لم يحل في الحيض ومن نذر باس هو واجب
 قصدا من جنس نذر مطلقا غير محقق بشرط بقرينة التقابل مثل ان يقول نذر على حج او عمرة او عكاف او نذر على نذر
 وادله بشيا بعينه كالصلاة فانما قيد النذر به لانه لو نذر بقرائة القرآن او صلوة او جماعة او نذر بالسجدة او السقاية او صلاتها او اكرام
 الايام او عيادة المريض او زيارة القبور او زيارة قبره على الله عليه وسلم او كفان الموتى او طليق امرأته او تزويج فلانة لم يلزمه
 شي في نذر اوجهه كما في النظم وكذا نذر بالعدم او بكل صلوة عشرة او نذر في النذر بصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
 في الميتة ولو قال نذر على فلان هذه الدار لولئى البعير في ان لم يكن نية فليس يمين لانه كما في الحيض او نذر معلقت
 بشرط يريده اى يريده وجوده بحجب منفعة او من مضره كان قد علم حاجتي او نفي الله بغيرى اومات نذرى لله على صوم
 شت او عتق مملوك او صلوة فوجد الشرط بان حرم العايب مثلا وفي ما نذر ولم يخرج عن الهمة بالكتابة في ذنبن بلا خلاف
 ومن مخرج ان المقتضى عدة ان في به فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال اى حاكم ولو قال نذر على صدقة ولم ينو شيئا
 فعليه نصف صلح من يرد من نذر ان تصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق بائة اخرى قيل ان يحكي ذلك
 اليوم ما كان في الحيض ومن ابي حنيفة من ان يزوج من النذر لم يطلق او لم يعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المضرات
 و مسقطا بما لم يره من الشرط كان نذيرت او شرع الله على كذا او نذر وفي ما نذر باعتبار الصيغة في ظاهرها روايت
 او كغيره من بنية الكتاب المعنى المقصود وحاصله ان نذر نذر ما عدا ما عدا بشرط لا يريده فالوفاء عند الشبهة وبه الفتى ابو جعفر
 وغيره ومن مخرج من التفصيل ومن ابي حنيفة ان يرجع اليه اذ نفي مشايخ به وهو محتمل الشرعي في غيره وبه رد الاثر عن بعض الصحابة
 شى الله عنهم كما في الحيض وغيره وهو نفي التفصيل المذكور الصحيح كما في الهداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما عليه من التكفير
 في الصغرى انه يرجع من الوفا الى الكفارة وهو اختيار الشرعي في غيره وبنيته كما في الكفارة

فصل من حلف بيمين او شرطية لا يدخل بيتا بحيث يدخل حنيفة لان البيت مامى الانسان سواء كان
 من جوار أو مدنا وصوت ودير كما في المفردات قيل في نفي عرقه فان الحنيفة عندهم اسم لبيت محلى يمين في ديارنا (كاشانه)
 واما في عرفنا ففى غير البيت ذات ثلثة حوائط او اربعة او اقل كما في النهاية لكن في سبيد انهم مستغن واحد له ودينه بخلات
 (خانه) فانه اسم لكل سكن صغيرا او كبيرا كما في بيع الكفارية فوامعهم من الدار والمنزل الذى يشكل على حرم مستغن او يتبين
 او ثلثة ونحوه فغير البيت فانها اسم لما حجب بالدار والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سواء كان كبا او شيئا من الباب
 او من غيره وفيه اشياء بانها داخل احدي رجليا وراسه لم يحنث كما في الايضاح لا يحنث بدخول الكعبة او مسجد او ربيعة

بمسار الباري ومكون البيا ومجد النصارى بالفارسية (كلمة) او جلد يهودا والكفا كما في القاموس او كنيسته نفتح الكاف وكسر الهمزة
 معبد اليهود بالفارسية (كنشت) او دكر بغير معرب كسر الدال بيمين الباب داخل الدار كما في الصحاح فلو كان مستقفا لعلق بابه قتي
 داخل البيت بحيث على ما قال شائخنا كما في المحيط (وطلعت باب دار الضم سباط على بابها بلانبار فوقه اوتج بناء
 منقحه الى الطريق كما في المحيط ففى على هيئة منقحه كما في القاموس كما لا يخفى في ان قال واتملا ما يدخل دارا فدخل
 على قال دارا آخرته لان الدار اسم جامع للبناء والعمارة كما في المغرب وغيره لانهم قالوا انها اسم للعمارة عند العرب والجمع
 وضعه الكافي واستدل عليه بهذه المسئلة ولا يجد ان قال البناء صحت في بعض النسخ العروسة نقص نقصان والمطلق يعرف
 الى الكمال فانما انقذ الميراث على الكمال لا يخفى بالنقص ولما (سراي) جراد في الدار في عرفنا الا ان في سجع الكفاية انه
 اسم لدار السلطان وفي بزره الدار بحيث ان دخلها حال كنهها منه مدته لجود الايضاح في العبارة ولو صحوا في ال
 نوبال الجدران وما يخفى لان البناء وضع في المحضر لغو وقال ابو الليث ان حلف بالفارسية لا يخفى في المستكر
 والمعرف لا يدخل البيت كما في الكافي او دخلها بعد ما لم يمت هذه الدار المنقحة دارا اخرى فبعد ما سطوف على الحال
 او الشطر بتقدير الفعل وان وقعت على سطحها او حاطها بالشيء كقوله شاربانه لواتقى فخر شجر في الدار او حاطها
 او سطها لا يخفى وعمل الفتوى كما في المحيط وقيل اى قال ابو الليث في عرفنا العجمي لا يخفى بالوقوف على السطح او السطح
 وعمله الفتوى كما في المحيط كما لا يخفى لا يخفى لا جعلت هذه الدار المنقحة بعد الانداسم سجدا او حاما او بيتا او بيتا
 او نهرا او دارا ثم دخلها او لود دخلها الى الدار المنقحة المنقحة بعد هم مثل السحمان فان منقح مثل غير غزني في كلامهم مثل البيت
 وغيره اليه يشير في الهداية وفي اضافة الهمز الى الحام وهو السجود كونه اقدم رعاية امر من كماله يخفى وكذا البيت اى
 كما لا يخفى في هذا البيت ودخله منه دارا صحرا فبحيث بالداخل ليلقى المحيط كما في الكافي او دخله بعد ما ي
 بيتا آخر فانه لا يخفى والفرق بين المعروفين قال شاعرهم شعر الدار دار وان الت هو الطماطة والبيت ليس
 ببيت بعد ما يدعى او مثل هذه الدار والبيت فوقه امحلت في طاق باب اى فيما عطف من البيت كما
 في الصحاح فمر الطعن بالخصيص بالقبلة على ان في الاختيار في كل موضع لو اعلق الباب كان الطلاق خارجا من الدار
 فانه لا يخفى واعلم انه لو قال (اكر تو كرو ديو ازين كروى) او قال (اكر تو در ديو ازين كروى) فهو على الدخول كما في انحرارة
 او لا يسكنها من السكنى اى الكون من المكان على سبيل الاستقرار كما في الايضاح وهو ساكنها او لا يسكنها من السكن
 وهو الاستمرار وهو لا يسكنه ولا يركبه من الركوب هو كون الانسان على ظهر الحيوان وهو راكمه ثم شرع في انشئه
 على الترتيب فقال فاخذ اى شرع في النقله بالضم والسكون اسم المصدر اى انتقاله من باب الدار فانه لا يخفى
 فلو اعلق الباب بحيث لم يخرج منه اختار ابو الليث والمصدر الشهيد انه لا يخفى كما في المحيط ولو لم يخرج للمخرج فخرج
 ما اذا قيد كما في المضمر وانما خص سكنى الدار لان في البيت تخصيصا فانه لو كان المحالف مصر يا يسكن في بيت من حجر

او جمية لما بحث من مخرجين ولو كان بدو ما بحث في الوجين كما في المحيط فخرج الثوب منه يكون الزاوي مثل من كونه
 كسرة الزاوي التزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل مكان التزول كما في القايم من انما العجا باللام عمدا وعلما لاول كالم نذكر
 او مكان الواو في الموضوعين بلا بحث فخرج فيه لما كذا الفاعل او لا يدخل فيه الدار وهو قدما فلهذا في ام على الحدود
 فيها فانه لما بحث اسمها الا ان يخرج منها ثم يدخل فيها فانه بحث وفي لا يسكن فيه الدار والبيت له حكمة
 او السكة بقية بنيت خصيصا للحد والقرية لا بد من خروجها بالية اتفاقا الا ان يخرج مانع منه فانه لا بحث حينئذ كما في الكافي
 ومساخر جمع حتى بحث بوتد كبر التا فلهذا فخرج من الفتح كفي فيها كما بحث لو بقي شيء لا قيمة له وهذا كذا في بعض النسخ
 كما في النظم والحدائق لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان شأنا قالوا انه لا بحث عنده الاستبعاد بالقصد بالسكنى وعند محمد بن قبا
 ما ياتي في عليه الفتوى كما في الزهد في عند أبي يوسف بقدر الاكثر عليه الفتوى في هذا فخرجت بالعربية والا فلا بحث في المخرج
 بنفسه ان لا يعود اذ في المصدر الشهيد الكلام مشير الى انه لو اخرج متاعا على السكة مثلاً لم بحث وقيل بحث وهذا انما يطلب
 منه لاولا فلا بحث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شرفيا او ضيعفا او خافا من اللعان من الدار لم بحث
 كما في النظم بخلاف المصنف والعمران اخل الرض وكذا القرية فانه لو خرج بنفسه من المصنف بحث بلا خلاف كما في القرية
 فغير اختلاف المشايخ والاصح انما كالمصنف في المضمرات وقيل شعار بانه لو خرج بيته ان لا يودع على السكنى ولو ساءت
 وبانه لو عاد للزيارة او لفضل المتاع لا بحث كما في المحيط واعلم ان البر لا يطل الممين في الفعل المستالسكنى وليس كما في خزائن
 المفتحين وبحث في المخرج من هذه الدار مثلاً من المخرج وهو الانفصال من الدار الى الخارج ولو حصل الحالف
 واخرج بانه لم يتحقق المخرج وقيل شعار بانه لو خرج بقدرية للتدبير لم بحث وقيل بحث كما في المحيط لا بحث ان حصل واخرج
 بلا حرفة مكرما بحث لا يمكنه الاقتناع والافتقار خلفت في المشايخ وينبغي ان لا بحث عند اثنين كما في المحيط وقيل شعار
 بانه اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج اقتدارا فخرجت وهو يصح وقال فخرج انه لم بحث وهذا فرق بالناس كما في التمر والشاي
 او راضيا بقبولها تعال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وقيل غرض الى انه لو دخل بعد الاخراج ثم خرج ينبغي ان لا بحث
 كما في صورة الاكراه والاتفاق بالكتاب ان تترك هذه اجملة لانه مفهوم سابقة ومثله اي لا يخرج لا يدخل اقساما من امكن
 والادخال بالامر او بغيره مكرما او راضيا وحكما من بحث وصدور بهذا نظره وجه جمعية الاقسام دون الحكم وفراشا بانه لو
 على الاقناع من الدار فخرج بحث احتمالات كما لو دخل بعد الادخال اصبحت بحث كما في الكافي ولا بحث في لا يخرج
 منها الا الى الجبارة مثلاً فخرج من باب دارة اليها حال كونه يريد ما يحكم به المخرج والارادة اراد ان يخرج من الجوار
 امر آخر من مثل المسجد اذا لم يخرج الاجابة والذباب الى امر آخر فلهذا ليس بخروج اليه حتى بحث وفي التمر شئ من بحث
 لان المستثنى خرج من خصوص الدار ان يجرى حرة اخرى واعلم انه يراد باللفظة الغرض في الايمان وقيل يراد باللفظ لا الغرض
 وقيل يراعى ابي يوسف واما عند الطرفين فيراعى الغرض وبحث في لا يخرج من بلده الى مكة مثلاً والاولى الى الهند

خبره كما في المحيط فلا يخفى على الصبح كما في المضطرب لو استغنى أي بجلية بساكن في القعدة من الرطب اذ في هذا معنى غير مشهور
كما هو في شفا فاشمل ما يهتف فهو كقولهم كما كانت احدى نيت كامين واكمل الشوار بالسر لهم بالمر المشوي الى الطبخ
الاسك فلا يخفى بأك الحذر والبادى في البليغ المشوي وهذا الذا لم ينزل شوار ولا هو في الحاشي كما في المحيط وذكر في النظر ان
بريان كرهه) يشتمل انخر ايضا واطبخ اي المطبوخ بما طبع ونضج حال كنه من اللحم كما في الاصل وذكر المظري انه ما يرق
وكم او شحم فلم يثبت بالقلية اليابسة وفيه عزالي انه لو اكل من ريق اللحم حث كما فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ازلا وعك
جودك والى انه لو طبخ بسمن اذ يثبت لم يثبت ولو لوى طبع حث بأك كما في المحيط وها في عرفنا حث بكل طبع
كما في الزاهدي والى انه لو اكل لحم الادي او انخر حث واصح انه لم يثبت كما في الغاية واكل الراس بل يستحب
اي يزل في الغناية حرج تنور الخبز بالقد يدوم مع وشتر في مصر هي الحالت فيثبت بأك من الرغز البقر عنده
واما عندنا فبأك من الرغز حث والمحل في زماننا العادة كما في المضطرب ولا يثبت بأك من السمك او سمك او السمك
والوجوه لا بالنية كما في النظر واكل الشحم الذائب بالناسخ البطل اي الكنية فلا يثبت بأك على الامار ولا بالباط
بالعظم ولا بما على العظم الذي يسمى بالمرجوعين وشحم وكره في) من الشحم طلق قال ابو حنيفة فلا يثبت بالنية فلا يثبت في الاول
كما في الكرواني وها في عرفنا غايته اسما الشحم على شحم العظم بأك كما في الاختيار ولا خلاف انه لا يثبت بأك شحم
العظم باسم (سبي) كما في الكافي وفيه شاة الى انه لو عزل شحم العظم ثم اكل شحم حث وغايق من الرطب اذ في المحيط والى انه كنه
بأك الاية كما ياتي ولا يخفى ان الشحم اللحم السبا لا في التقديم والتاخر وانخر بالنية تجزأ اللحم واشتير ببلدتها ولو كان في
موضع الاعتقاد فيه خبر الشحم مثلا لم يثبت بأك كما لو خضع لخبز دقة ثم شربه بأك كما في المحيط لانخر الازر والامار من الذرة
ببله الاعتقاد فيه فيثبت لو كان متحدا والفاكهة مثل اللبن على قال الرب لا يثبت في حثه نسبة متحدا وفيه حث
دون الاستعداد والاشارة بالفتح اي مثل الفتح واشتمش (نددكم) اول (كم) وانخر واسفر حلوتين
والضائب الفسق واللوز والجوز والقوت والبطيخ وليس بفاكهة عند الشري لا يحب والروان الرطب فانها
حما قد يستغنى فسطح كمال الفكه فاما نية مطلق الفاكهة وها عنده واما عندنا فهي فاكهة نظر الى الاصل وعليه
الفتوى ولا خلاف في ان اليا ليس منها كالزبيب حب الروان التمر ليس بفاكهة كما في الكرواني والفتاوى بالسر
والضم بالفارسية (خيار دار) و(خيار) (بادزنگ) والباقلا والسمك والجوز والشرب ثلث اشين الصيال لا لا يثبت
فيه المضغ الى جوفه بغيره فلو حلف لا يشرب هذا اللبن فشره بغيره فلا يثبت حث وقال المرتضى ان الاكل والشرب
عبارة عن عمل الشفة واكل فلو حلف الا ياكل في نية شئ فاكله لم يثبت حث كما لو حلف لا يشرب وفي نية راحة فمصها
وابتلعها لا يثبت عمل الشفة فيما كفي المحيط من جرح بالسكوني المحركة جرحي الماء القاطع بالكرج منه بالفتح وسكون
وهو تناول الماء من جوفه بغيره بالفتح والا ناكل كما في القاموس فلو دغقه نحوه وشرب بغيره حث وان لم يزل

رجلية فيه كما في الشفتين وغيره لكن في الطلبة لانه انما يحدث اذا قل الماء وتناول بغيره فبما اشارت الى انه اذا شرب فخرج ما
 حدث كما في النظر والى اذ لو حلت على نهر بعينه فشر به من نهر اخر فمحدث في الاماكن كذا في المحيط
 فلا يحدث لو شرب منه بانه اذ كنت فانا فوقي لا تغرق صدق وانه فيها عذره واخذها بالانفخات والبالا كالحق فقد
 اختلف المشايخ فيه ان نوى الكلى صدق فياخذ فصار من غير قبال في اختلاف ما كان في الحيط وغيره بخلاف
 الحلف على شرب من مائه فانه يحدث بالشر منه كما اذا غرق فاعندهم كما في المحيط لكن في النظر من حيث يشرب
 بالانوار والاختلاف وانما لم يخل في اختلاف الشرب مع ان اليق بالسابق لم يكن فيه صل على المراد في المعصين في تحصيل الكوا
 ان يراك لم يدر جلاله بانه في كل امرئ فاستغنى عن غير التحريك كما في القاموس ان في البلدة كمال في كل
 بالاسرى من ان ساطع نزل على اهل هذا البلدة فلم يجب الا اعلام بعد عوده اليه كما لم يجب على القوم ان لم يعلمه حتى مات او غزل
 فقد رث كما في الزاد والشرب والكسوة والكلام والدخول عليه المقصود منها الايام والعليك والافهام
 والزيادة بما يحسنه فانه لا ضار في زيارته او كونه او كونه او دخل عليه ثم فعله حال حيوته زيد لم يحدث في ذلك
 والمغيب في القبر كمن بقدر ما يتامله وهو اقرب الى الحق فلو حلت الاضرب مائة سوط بغيره واحدة ان جعل اليه كل سوط
 كما في الولو اجمي وقيل (يوشا نيدن) فيعرفه الى الالباس من دون التليك لو نوى بها اسرة لم يحدث بالالباس بعد الميت
 كما في الهداية ولو دخل عليه في السجدة على التمسك كما في المضرة لا تقيد الفصل بالحجة فلو دخل بغيره حدث في القبر
 والسيرج والعاقل كما دون الشهر في دالة التقيصين في منه الى قريب من المذنب او قريبا او سريحا او عا جلا
 وعنه ان السيرج بلانية اكثر منه وكذا عن ابي يوسف في العا جلا كما في المحيط وعن ابي حنيفة عن ان العا جلا
 عنه سنة وعنه انه من غير الى القاضي قبل سنة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود القريش في شهر يوشا نيدن في
 على الجبل من الاصطباح (ان غرض كرفتم) ويعدى بالباء كما ذكره البيهقي ولا يقال اصطبح الجبل بل كمل كما في نسخ المغيرة
 المصحح واليه يشع كلام الفقيه فبما دى وغيره فمن النطق بالاصطبح بالجزم والحق في نفس فبما يكون يقال اصطبح بالحق ونفس
 كما ذكره الطري فادام اسم لما تقدم به كما في القاموس وغيره وفي التفسير اولى ويدخل فيه عند الكل الغل والصل
 والرب السمن والذائب الشربة واللبس والشيرة وكذا الملح قل عليه السلام نعم الا دام الملح ولا يدوب بل يكون الشواء
 او اما كالجدر في البصل والحمر والغاية والتمزج في البصقة والسمر الجاهل عند الشيطان خلافا لما في النظم وذلك لانه
 عند جلاء محتاج في اكله الى غيره فاما ان كان افراده بالاكل ليس يادوم وعنده ما ياكل مع انجر عاده ولم يكن كما في الاختيار
 وعليه التذوي كما في التذيب ولا يحدث في الاكل من هذا البصر اولى طلع فاذا انقضى في انفسه فاستبداد
 فخلال واذا انقضى فبما الغدسية (خوارة خرا) فاكله رطبا ما ادر كغيره ليس من التخل ومن هذا الرطب واللبس
 فاكله خرا ما ادر كالباسم في التخل كما ان ريب من الغناب او شير انما هو اللبس الغناب اذا استخرج منه ماؤه

او اكلت او شربت او غفلت او نكحت او طهت فوجدت خروفي عينا ثوبا او طعاما او شرابا او سلا او حمارا
او شخصاً معيناً لم يصدق حمل اى تصديقاً كالا ديانة ولا تضار في طهارته لانه لا يلام فيه غلو ولا غيره من تعطل في
غيره تعالى اليه عند الكيل من الغرض بل عند البشارة على ان التخصيص من صفات الاضطرار وعمران يوسف تصديقاً
وبه اخذ اختصاصه في قبة اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل لقول ان اكلت ونوى اكلها خاص من الاكلات
لم يدرك فان المصدر لا يدل على الما به فيه كما ذكره في التوضيح لكن في الجوامع لقول ان خرجت دارا او سفر خاضعة
فان ما دل عليه الفعل كونه منفية والى انه يصح في الفا على العام لقول ان انفصل احد ونوى زيدا فانه دين والى انه
لا يصح تخصيص صفة له غير مذكورة لقول ان لم تزج امرأة ونوى كوفية دين لانه غير غلو لكن لو لم يوصى العبدية او كسبية
دين كما في المحيط وغيره ولو ضم ثوبا او طعاما او شرابا او سلا من الجناية او غير دين وديانة وهذا مخصوص بالعمارة
لقول امرته (الكرسي) لا اكرهه من عبي كذا ونوى امسا خاصة لم يصدق اصلا وعنده الفقيه ابو الليث قول (لان كل)
لفظ خاص لا يصح تخصيصه كما في المحيط لكنه شكل لانه وقع في جز الغنى المستغنى عن الشرط كما تقره وتصور البر وجاء الصدق
عند الطرفين شرط صحة اى انعقاد الحمل المطلق والقيود والكان فيما او غيره خلافا لابي يوسف فان العبدية غلو
من محل عند جواز استقباله اى لم يقدر عليه كسبه من البر وعنده ما خرج فيه جاز يصدق لان محل الشيء يكون بلا حكمة ولا حكم لغيره
البر ولا يخفى بان ما دل الكتاب على بهذا الاصل لم يخرج حلف بالند لا يشترن وهذا الكفر اليوم وان لم اشرب اليوم
نصبى حرولا ما فيه سحر علم اولاد او زكان فيه نصب او شر غيره اوقات في يومه لا بحيث في تصويره
في يوم بلا جاع واما بعده فذلك عند ما لانه لا يصدق في الاول في التخييل في الثانية ببلال المحلوف عليه والحاكف واما
عنده في حيث لانه انشد كسبه في الجز في الاول ولم فعل في الثانية ببلال كما ذكر من الاصلين كما في عامة المتدلات كالحيث
والمدية والكان في كسبه في محتاق واهن في غير ما في باب فرائض في استملا عاده كما في من المسائل واما في استملا
كسبه الكفر بلا ما فلم ينفذ اجتماعا وفي النظم اختلاف فيما اذا لم يعد ان لا ينافيه فان علم فحدث بالاتفاق وان اطلو
هذا اختلف بان لم يذكر اليوم فكذا لا يثبت مطلقا عند ما عدم شرط الانعقاد وحيث عنده في حال المعجز في الاول
اى فيما لا رفيه ولم يصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحلوف عليه دون الثاني اى فيما كان نصباً له انعقاد
فثبت عند ما عنده فظاهر واما عند ما فانه لم يستعمل اطلاق ببلال كما قيل من اجزاء وحق لم يصعدن الامير السيار
او الماطرين في السوار او ليقبلين نداء الجحش نداء سبا وليقتلن فلانا وليطعنن بالرجال كون الحالف عالما بما
في ياتين انفق كل من هذه الايمان انتم موجودا بخلاف اذا لم يوجب كسبه اخذناه لم يرض تحت القدر متوجه وفيه اشعار
بان سلة الكفر لم ينفذ لتصوير البر اى لا مكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء وحش
في الحال اتفاقا لان خلق هذه الافعال في الحال المعجز العادي فاما في النظم عن ابي حنيفة كسبه في الاجازين وان لم يحسم

موت فلان فلا يحث في الاخير من عندنا بحيث عنده كما ذكر وفيه اشعار بان لو قيد العيين فيها فومت لم يحث المعض
 ذلك الوقت كما في النهاية وعند فرج لم يحث في هذه المسائل كلها علم ولا لانه اسما كما في نظم وذكر في الترتاشي ان
 لانه حلف بالانقذ على فعله فلما كان محضاً لتلك الاسم ولم يشعر بما وثقه وحقها بفتح خاء وكسر النون اى عصفها
 واما بالسكون فهو ما يفتق برن جل غيره وعصها ما كفها بها فلو حلف لا يفربها ففعل واحدنا متفهما لما يحث فلو كان
 حازجا لم يحث كما لو كانت العيين بالفارسية ولو راها بحجاة او ضربها بقبر الفاس فليس يضرب كما في المحيط وقطن مبتدا
 خبره اى ملكة الزنج بشر او غيره بعد نذر ان لم يست اذ من غير تلك ايتها الزينة اى غير تلك الفارسية (ربيعان)
 فهدى اى فعل التصديق بهذا الشرب بكة فان الهدى يهدى الى مكة فخر الزينة وتسبح الفخر هو كانت باسمة
 او غير ما في الجامع الصغير نسجته وليس النج على المتبادر اى اى اجل تصديق بكة ولو تصديق بغيره جاز ولو انفرم
 برى لاشارة لم يحث فتمت اقول جاز ولو نعت في قوله على غير فخر بكة جاز خلافاً لذكرى في الترتاشي قال ليس عليه ليد على ذلك ان
 سر قطن بكة يوم النذر والكلام مشير الى ان فخر بكة من فعلها لكونه الى ان لم يست من غير ذلك فليس ثوبا بفضه مع سئل
 غير ما حثت بخلات الوقال ثوبا من غير ذلك فانه لم يحث وان كان خيرا او احدا من بكة من غير ثوبا على فخر بكة من غير
 او ثوبا من غير بكة كما في المحيط طلى انه لو لم يكن قبل النذر لانه لهدى بالمال الى الاول طلى انه لو لم يكن قبل النذر لهدى بالمال الى
 والى ان نورا ووطننا لم يذره لهدى وذا بلاطه كما في الكفافية وخاتم ذهب بفتح تاء وكسر طاء ففتح فتح كفا تمام
 حلى بفتح الحاء وصوماه سكون اللام اى بايزين برن مصنوع المعديات البجاة كما في القاموس قال المطر اى انه يتجلى به المرأة
 من غير هب او فخته وقيل او جبر لا يكون حليا خاتم فضة فلو حلف لا يلبس حليا فليس له يحث لانه كما قيل لا يلبس
 يستعمل القامة الشنة واختم وهذا ظاهر الرواية وقالوا اذا كان مصنوعا على حلية خاتم الرجال اما على حلية خاتم النساء
 بافكان اخص فحيث وقيل لا يحث على كل حال الاول صح چون انه جميع مطلقا كما في المحيط وعندنا حلفه لو لود
 بالكلية يحث ويعلق في الصق والود لو بالجميع الكوفة والذرة بالفارسية (مروايد) كما ذكره الجوهري لم يصح فيه من فخته
 اى لم يكره حلى وبغيره في اللعوب وعندنا بى حيفه ليس على ما اذا كان عقد زبر جاد وروايات في هذا خلافا
 والاختلاف في المصع كما في الاختيار ومن حلف لا ينام على هذا القماش ليس على البسوس ومن الشرب البية بار وغيره
 وفي الاول البطل كما في القاموس فنام على قماره بالكره ترقيق كما في القاموس بالفارسية (جادو شب) فوتم حث
 لا تامل فيه اشعار بان ذكره انه لا يحث من حلف به وجعل قومه فراشا اخر لا مثل الاول على انه لو اخرج بحشو
 من القماش فنام على ارضه فنام على حشو لم يحث ولعل ذكره للروايات في الكفا اى ان يحث عندنا بى بفتح حاء
 وقيل هو قوامه الحمد على انه مشى الى ان لو جعل فوق المحلوع عليه ناء لم يحث كما في المحيط والاسم حلف لا يلبس
 على الاخص او سطح او الدكان فجلس على ابط او حصية فقام ولو حلف عليه الحلى حلف وبنيها الى اخر ما ساه

والذي عليه حث فلو خرج لبارء بسط عليها جلس عليه حيث كما في النهاية لم يجعل لها مجلس على هذا السبيل
على بساط أو فرش فوقه فانه حث بخلاف جلوسه على سرساية فوقه فانه لا يحث وفي الصحيح ما علم من كمال الخيفة
ولا يعلل بغيره على الابداء على زمان حيوة من وقت اليقين لانه في موضع النفي واليقين يقع على مرة واحدة والفضل
لانه في موضع الاثبات فيجوز وقوع اليأس من الفعل بهلاك الفاعل او محل الفعل وينبغي ان يبيح في كل منفي أثبت
كلامه انصرف الا اذا نصب فرتبة وعلى المشي الى بيت القنطرة او الى الكعبة او مكة رزقا الله تعالى يجب عليه سنا
حج انتهاءه طواف الزيادة او عمرة انتهاءه بالمشي شيئا من بانه ان يترك قيل من موضع يحرم كذا ثم قال بل يشترط
كما في النظر وان نوى من بيت الله مسجد لم يلزم شي كما في النهاية ويجب ودم اي فحاشاة ان كلب في الكوفة في الارض
تصدق بقدرة وعن ابى حنيفة انه رجع عن جوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن ابى يوسف ان الحج الى الميمن كغير الافلاخ
محمدان يخرج من الميمن كغير الافلاخ وعن فرات بن رجل ما وجب وان شاك كغير الافلاخ ظاهر الاصول عليه الفتوى كما
في الروضة ولا شئ على الخروج او الالم ب او السفر او الركوب لا يتيان الى بيت الله لانه لم يلزم الاحرام
ازال المشي الى الحرم او المسجد الاحرام ويجب نياح او عمرة عند ما جئنا الى اقصا والمروة والمدينة يربط
والصحيح عندنا ان يمسك قبل اي قال المولى له ان لم حج الى مكة في سنة يفتت فانت حرم قال يجب
واكبر العبد فشهدا اي الشاهدان عليه فخره اي تضييعه العلم بكوفته والعتيق عند محمد لانه شاهدة على غيره من غير الحج
وقال ان الشهادة على النفي مردودة مطلقا تيسر ولا عمد اذ باقران النفي بالاثبات او اساطم على النفي تامر في الكفا
وحث بصوم ساقية اي خبر من الهنا في الايصوم لانه صوم شرعا ذهابا ساكنة الذينة وهو متعلق بهما وعليه
كثرة المحرم عليه كما في المحيط وغيره لا يحث بل هو من الذينة او اليم او صوما حتى يتم لهم يوما ما لا يطلق نصف الذينة
كما ذكره الكوفي لم يذكر محمد بن كنفرة عن القاضى ابى النضر انه اذا نوى المصدر بحيث وعن بعض مشايخ العراق انه يحث مطلقا
ولذا قالوا يجب ان يصوم العيد حتى يصلي كما في المحيط لكن في الكشف ليس يصوم ولذا لا يشترط الذينة وبركوة صحبة عند محمد بن قيس
عند ابى يوسف في الاصيل وختلف في شهر اطر من اللباس من السجدة ولا رواية في كافي المحيط كما خلت في القراءة
ولا رواية في كافي النظمية لا با وما زيادة الايضاح ولو صوم اليصلوة فبشفع حيث فلا يشترط تعدد التشديد
وقيل يشترط والاشباهة كما كانت فرضا بامها يشترط والافلاخ كما في المحيط لا با قبل منه لاحاجة اليه وحث او حث
وتمت بولدت ميت في قول الامامة او جازية ان ولد ميت فانت كذا اطلاق واحدة ومحقق الولد الحي لانه القابل
في قول الجارية ان ولد ميت فانت كذا اطلاق واحدة ومحقق الولد الحي لانه القابل
كما قال في من جعل ليقضيه من بينه اليوم وقضاه بغيره او بامر غيره ولو بطريق المهاد وتبعض المتأهل فلو تبرع
به لم يبرئ بخلاف الواعظي ولم يقيد بكونه ميتا بل بانه ولو كان ادراس غابا لم يحث تبرك القضاء والاحسن ان

يدفع الى القاضي فانه المتعا عند الصبر السيد كما في المحيط والاولى ان يقال بالاعني في النظر فالضمير البار للرموز
 لمفعوله يتحقق واما نحن ان الضمير للمدين معصوف فيه فلا يخلو عن شيء ريقوفا باضم مصدر زافت الدراهم ريقا اي صارت مدونة
 للنفس كما في القاموس ووجه زافت نقاو وهو الذي غلب به نحاس في غير صفات نقعة الجوده كما في الطبابة وقاتل ابن الفارس
 الزار والبار والفار فيه كلام واما نحن شيئا منه مما او بهرقه والاحسن ترك النول فانه لم يوجد الا على ما في تعريفه
 في المقرب ولعل العار لا شعرا بجمعيته موصوفا من الدراهم وهي الزلبن كلاما من جنس الدراهم وضمها غالية والذوق ان
 ما يرويه المال لانه لا يقبل الاما هو في غاية الجوده ولا يرويه التجار ويكسرى فيه المعاملة بخلاف البهقه فانه يروى بالتجار
 فزادته الزلف دون البهقه وقيل ان البهقه باطل ساء كما ذكره البصفي في القصار واستحققة بفتح الهمزة تصحفا
 اياها على الدين والبهقه تقض برو المقبوض لان المدين قد اتممت به او باعه اى باع - الجوانبه انه بعد اى يدينه شيئا من
 كالمصدر وغيره فيما يحتمل كما هو المتبادر فلو باع فاسدا وليس فيه وفاء بالدين فقد زلت والانه قد يدينه بغيره - البصفي الذي
 ذلك الشيء برى هذه اعمور وانا نشتره بقض وقد وجب اضمن بنفس اليمين لانه لا يتقرب قلبه ولو كان المتقضى به في هذه
 الصور مستوفى بافصح او اضمن وتشديد الهمزة وروى البهقه فانه باغلب عليه العفو وانما هو من التاركين بقره او صا
 اى موصوفا وانه اذا لم يتبدل في اليوم ولا في بعضى ان يبر او يبر اى يبر الدائن له اى يدينه فانما لا يدينه
 واصل يدينه في صورة البهقه واما في الصورتين الاولتين فظهر وحشت فجواب الشرط السابق معذوف من هذا الخبر وان
 اختلف معنى واما ما يحتاج الى هذه التكملة لان المدين لما كانت موقفة فاذا وسبه لقبل القضاة فمذموم عن البر والفعل
 المدين وهذا كله عند ما عند اى يوسف فستقيم بما تكلف لانه قد حث في هذه الصور كما في مسكة الكوز وقيل ان الخطأ
 في التفسير هو ويدل عليه انه لم يذكر في كتب محمد بن وفي لا يقض فيه ما تشاء ورجاء ورجع اى يقض
 كله غير مفرقة حيث يقض كله متفرقا كما اذا قبض اليوم خمسين من الفخيسير مثلا راجع الى ذلك ان يدين
 غير قضائه لا يثبت من بعضه اى يقض بعضه ورون قبض باقصة بان يدينه شيئا من الدين وذا ما يدينه - راجع الى
 دان وجه التفرق لكن لا يوجد قبض الكل او قبض كله بقره من مثله فانه يكون كثير الايمان في الدينيات المتغيرة
 عمل الوزن ولا يثبت في المكان في الاما من الدراهم فكل اى يدينه بقره ولو لم يكلف المدين شيئا من
 مثله فانه لو لم يكلف شيئا لم يثبت لان الاستثناء بقره باق في من ادينه بقره لا يستثنى ولا يكلف - البصفي الذي
 كل ما كسبه عنه فكانه قال ليس في شيء راق على المائيه اما كونه المائيه او دونها في راق على ما كسبه ولو لم يكن له كل بان تجار
 بهذا اختلف نفي الزيادة فقد حصل الى مذهب النحوم ولا في الايهتم به راقا فاقسمه بقره او باسمة من فانه راقا
 والريكان لثبوتات لا ساق له وقيل بحيث لا يدر فانه يتاثر به راقا بقره كما في الاعتبار لكن في الغربان انما يثبت
 طاب ريقه وعند اعتقاده ما ساقه راقا بقره كما لو راقه كلاس مع الورق ما راقه راقا عليه محسب كالايمان في طاب الريق

انه زهر كل شجر واشترى الذي يوقد منه العرق واليا سمين واليا سمين كالحمر السمين ونحوها وهذا اذا كان معربا بين
فاليا سمين واحد لهما كالصاحب العالم كما في القاموس والمقصود بفتح الباء والميم العلامة والور وفتح الهمزة على الورك
ضمتين بدون الميم من الظن ودون الذنب الساق فان في النهاية وغيره انه لو قلت ان لا يشترى البسج فاشترى منه
لم يحذف العرق ونعكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيها ومن عموم المجاز لو قلت ان لا يشترى الور ودولائه لم
فاشترى ومنه لم يحذف ولو اشترى ورقه لم يحذف حقيقة وعنده فاولا يخفى ان الورق مشدرك

فصل خشت في لا يكلم ان كل مال كان المملوك عليه تاما لانه وصل الى ماله وان لم يعلم بفساد ايعاظه عليه شيئا
وبذا الحكم كما في النهاية والصحيح انه ليس بشروط وفيه امار الى انه لو ناداه متيقظا بعيدا بحيث سمع صوته ان الصفي الزبني ان
لو قلت ان لا يكلم فلانا وقد حربه يقول يا عاقل اسمع الكذبة لم يحذف والى انه لو سلم على قوم فسمع المملوك عليه لم يقصده بل
لم يحذف كمنه خشت فصار والاكتفاء بشعربان فعم المملوك عليه ليس بشروط حتى لو قلت ان لا يكلم بعبارة لم عرفته اكل
في المحيط وخشت في لا يكلم فلانا بالباء نسي فلان ان اذن فلان ولم يعلم بحالته بعبارة بالاذن فكله الا اذن
هو الاطعام وقال ابو يوسف وزفرانه لا يحذف حصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره البهليمان قال نصير عن علي بن
الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما الخلفات في الامور كما في التهمة وتتمه الكلام قد حوت وفيه اشعار بانه لو اذن العبد

بالتجارة ولم يعلم بغيره ما ذكره في الامايج كما في الظهيرة وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار ما ذكره عند الظن و
خشت في لا يكلم صاحب هذا الشوب فبما هو صاحب فكله لانه يعاوى الشوب وفي لا يكلم هذا الشاب فكله شيئا
مما عمن الذات اذا الشاب ليس بواجب اليه من الشاب لانه من تسعة عشر والكامل من اربع والثلثين والشيخ من
النجوين الى آخر العمر كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكامل من احدى وثلاثين والشيخ من خمسين الى الثمانين وشتر ما
من المبلغ ومن الى يوسف من خمس عشرة والكامل من خمسين وثلاثين من خمسين الى آخر العمر كما في التهمة وفي على الواسطة
اشعار بانه لو كان المملوك عليه صبيافا صار كمنه خشت بانكرو وفي التعليل اشارة الى انه لو كان منكر الممثلة كما قال

لا يكلم صبيافا كمنه كما في الكشت وخشت اومفق في هذا القرن حران لبعته القن او هذا من اشترتية ان
عقد اى باع او اشترى بالتحريم لربايع في البيع او لشترى في الشراء ثلثة ايام عنده وانه معلومته بهما لانه في الاول
ملكه البائع الاولين اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندهما اوصار المعلق كمنه عنده وفي هذا النسخة اشارة الى انه لو عكس
ايضا لم يفتق ولم يحذف وذكر الله وري ان اوباع نجارا عدها خشت عند محمد فلا يابى يوسف لان الشراء مطلق لبيع البيع
القاسم كايهم على الصبي وفيه رمز الى انه لو عقد بمدة او دم لم يحذف كما لو اشترى ملكا بكتاب او ادم ولد وقبل خشت البطل
في المحيط وفي ان عبد عالم البع فكله اى اشتره مثلا فاحقق العبد او سبر لانه قد تحقق ان لا يبيع وفيه اشعار
بانه لو بداهته او استولد عا خشت وبانه لو قيد البيع بوقت واهتق او دبر قبل فبيع لم يحذف عند الطرفين خلافا

الاجازة

لا يبيد الموت كسنة الكون وخت الخلق جعل الوكيل في كل فعل يرجح حقوقه الى الموكل لان مقصوده التوفيق بين جميع حقوق
 الاله وذلالم لوجهنا راجعة اليه في مثل خلف النكاح بان حلت النكاح فلا يثم وكل فلانا بالنكاح فحكم له خست وكذا
 لو وكل قبل الحلف او زوجها فحلت وابعازة قولنا فلانا فلا يثبت على المختار كما في الكافي وعن العاصم بن انه لا يثبت
 بنكاح الوكيل وفيه اشارة الى انه لو حلف ان لا يزوج امته وانيته الصغيرة يثبت بنكاح الوكيل وعن محمد بنه لم يثبت
 كما لو كان المحلوف عليه ابنة او امته البكرتين والى ان المرأة كالأرجل في حكم التوكيل كما في الغيرة والى ان النكاح القاسم
 كما يصح فيما ذكر كما في الصغرى وذكر في قاضيه ان لا يثبت بالنكاح واصلح المطلوق سوار كان التوكيل قبل الحلف
 او بعده ويطبق الفضولي فاجاز قبل المحجور مطلقا وقيل يثبت مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يثبت وبالفصل بان اخذ
 بدل الخلع لا يثبت كما في المحيط والتمتع والعق اي الاعتاق سوار كان التوكيل قبله او بعده فان حلق المطلوق العتق
 بشرط ثم حلف به ثم وجه الشرط لم يثبت ولو حلف او لا خست كما في نظم والكتاتبة اذ لم يكتب نفسه والا فلا يثبت
 بكتاتبة التوكيل كما في نظم فيمنع ان يذكر بافيا لا يثبت والصلح عن ومعه لانه كالنكاح في مباداة المال فيه و
 حكمه الصلح عن النكاح على ما ذكره في الوكالة والتمتع ولو فاسدة وعن ابى يوسف انه لا يثبت ختة كما في الافتقار ومن
 محمد لو اجاز بتمتع الفضولي خست كما في المحيط والصدقة والقرض اي الاقراض بان يدفع كذا الى رجل على عطاء فحرق
 قرضا والاشتراف كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن يساوي ان فيه خلافا ويمكن ان يكمل على ما يتعارف من جهة
 بالاستقراض وكذا لا اذا قال المستقرض وكلكت ان تستقرض لي من فلان كذا رد سوار قال الوكيل المقرض ان فلانا
 يستقرض منك كذا ولو قال اقضني مبلغ كذا فغير باطل حتى لا يثبت الملك الا للوكيل كما في وكالاته والدية والى يد
 والاشتماع والاعارة وان لم يقبل المستقرض فحرقه بالاعارة خست عندنا خلافا لرفوعه على الخلاف والتمتع والصدقة
 والقرض كما في نظم وذكر في الافتقار ان في القرض عن ابى حنيفة رواه تميم وفي المحيط انه يثبت بالاستقراض والاستعارة
 فلو حلف لا يقرض من فلان فبعث المحلوف عليه وكذا يقبض المستعار فاعارة خست عند رفوعه ويعقوب عليه الفتوى
 لان هذا الوكيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستقرض منك كذا فلانا ما اذ القرض
 ذلك لا يثبت كما لو حلف ان لا يعرض شيئا ثم روفه على واتبه كما في المحيط والذبح كما اذا حلف لا يبيع شاة ومومن
 لا يبيع خست كما في نظم اشعار بان اذا كان ممن يزوج نفسه لم يثبت وخسر البعده كما اذا حلف لا يضرب به
 ممن لا يضرب عبده فامر محرمه فضر به خست وفيه اشعار بما ذكرنا فيمنع ان يذكر طين فيما لا يثبت في الدية قبل الزوجه
 كالعبد وسياق خلافه وقضاه الدين وقبضه وفيه تفصيل في وكالاته والتمتع والبنار والحيطة والكسوة بان
 ان الكسوة فاخره به او حمل (مباشرة) وكسى رابرستور خود شايدين (م) وكل وجه وتسلم الشقة كما في قاضيه ان الاشتراف
 وقبض كما في الصغرى والابراء والاتفاق كما في الزايد وقطع الثوب وبهم الدار واتحاد النسل كما في نفي نافي نظم

اصاحه اى اضافة المضاف من المضاف اليه في الصورتين بان تطلق او عاوى اوباع المملوك مثلاً وكلمة من عموم المجازي فعل
 الخالف واحداً من هذه الافعال بان حكم العبد وذل الدار المبيعين او غيره لا تحث في العبد اى في محل منسوب الى الغير
 بالملك ففعل الدار والشوب وغيرهما اشار اليه الى العبد بهذا بان قال لا اكرم عبده هذا الاول ادخل وارده هذا وفيه اولاً
 يشير اليه بان لم يذكر اسم الاشارة كما لا تشترط وجود الغيبة في الصورتين وقت الدلالة وقت اليقين وقال محمد بالكلية في
 صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحث عند اثنين وحش عند محمد وعن ابى يوسف لو لم يوف فاسين على ما في
 مكة عند الحلف وفي غيرهما اى غير العبد من كل مذبح الى غيره المملك كالمرأة ان اشار اليه بهذا احتث
 فلو تكلم الزوجه بعد الطلاق حثت لاشترط وجود الغيبة وقت اليقين عند الاشارة والاشية اليه فلا يحث فلو تكلم صديقه
 بعد المعاودة لم يحث لاشترط ان يسهل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقاً آخر ثم حلف حنت واعلم ان ما ذكرنا ما وافق
 المتداولات كما يحيط والذنية وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه قد اخبر قول محمد وقال بالحث في حلف الدار
 عند الاشارة فمن الظن انه قول ما بسوخط الرواية وحصل بالسكر الدبر والدة او وقت مبهاو ستة او اكثر معين
 او شهران او ستة اشهر او سنتان او سبعين او اربعون سنة كما في القاموس وزمان كذا في بعض النسخ الوقت على اكثر
 كما في القاموس بل انية نصف سنة كذا في اللفظان او عرف للعرف ومحماسى اليه مانوى كما في الجمع وذكر في
 جامع الكليات نوى بالزمان شبه ان الى ستة اشهر فعلى مانوى ومن ابى يوسف انه لا يكون قتل من ستة اشهر هذا لو نوى قتل
 من ستة اشهر لم يصدق والصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة اشهر كما في المحيط والام
 بالسكون وانقضى الزمان الطويل والاب لا يمدد والغف ستة كما في القاموس قال الراغب انه اسم لمدة العالم من مباح وجوده
 الى انقضاء ثم يعبر عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فان يقع على المدة اعيدة والقيح وفي المغرب الدهر والزمان واحداً لم يذكر
 اى توقف ابو حنيفة في معناه منكر او هو لانه لا نص فيه وقال انه ستة اشهر والديه عند عدم اللاب اى العزم معاً فاعلم
 بقول بعض الشايع المتقدين وعنه لم اورد وقيل الخلف في الفصلين كما في المحيط والاشية ما في القاموس كذا في الهداية
 وفيه واكرم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها غشى اشكل وقت اعتان وقل اظن ان اشية كمن في الاخرة كما في
 جامع الجعوبى وذكر في المضمرات اثنا عشر منها الملائكة افضل ام الانياء وحكم سور الجمار والجملة تسمى طاب نعمها وكتب
 تسمى صامعها وفي هذا التوقف تصرح بكامل علمه ودره روى ان ابن عمر رضى الله عنهما سئل عن شئ لا يدري فقال
 لا ادري وفي الكرامى سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل البقاع فقال لا ادري حتى يسأل جبريل عليه السلام فسله
 فقال لا ادري حتى يسأل ربى فقال غروب خير البقاع المساجد وخير الملهام لهم وغلاوا وخيرهم نرجوا وشربهم اذ لم يفرحوا
 وادخلهم وجاد في الصحايق ان تبنيه لكل مفتى ان لا يستنكف من التوقف فيما لا يوقف له عليه اذ المجازفة اقرب الى اليقين
 بتوحيح الحلال وضده وايام جميع وشهور وسنود ودمهور وازمنة منكرة بل انية كذا في منها لانا اقل الجمع وقنه ان لا يفتقر

شمل انحرور و زو و يوم على طلوع الفجر الى ان تشرق الشمس في الحيط و ايامه كثيرة و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
والا زمره عشرة منها عند و هو يصح كافي البصائر و اما عند باغلا و كان بغيره و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
جميع البصائر كافي الحيط و قيل ان كان البصائر باغلا و كان بغيره و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
الاولى مع اليوم و سلك اليه و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
سنة الى الاخير الا ان كان تسعة و عشرة من ذر و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
الزوال و كرم الموت في فصول السنة على و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
عشق تنق الا و لية فانه اسم لفرس و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
صلا لدم اسفر و اسبق فانه اسم لفرس و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
لم يتق و ان تلت الا و ان تلت و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
و في ان قال ان عبد الله شري و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
او الخائف او البصائر في ذر و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
الاخر و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
شدة اى شدة ماله و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
امراة و تزوجها طلق و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
اليوم فحارث و تعد عدة الطلاق بلا عداد و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
مع السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
و عشق كل عبد بشرى في كذا و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
و كانت لعدة خمر سار و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
البر و طلع و العرف و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
فان ضل الى المراسل و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
فحارث و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
بشرى و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
انما الى و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
بان فاما و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام
الانسان و سلك و السهر و السهر و الالام و الجمع و السهر و السهر و الالام

سلك

مردود واما الاول فانهم قد اعتبروا قصد الحكم ونية الا ان الفاسد ما ذكر في المتن على ما قاله التبريزي العرف كما في الترمذي
واما الثاني فنحو القيام مما يقتضي التعلق بالعين فلو كانت كذلك لكان في المحيط وغيره واما الثالث فلان المدار لما كان على
ذبول اللام على الفعل واليمين وبعض الاول كاشاني في الحكم وجب التفصيل على التبعاج فظهر ان الاعتراض على
الجمعة بين الذين كل واحد منهم يحرم من الحقائق والطعن بالاعتصاف على الهاديين لثلاث من كمال القصور عن ادراك
ما في كلامهم من الدقائق وفي حلف كل عرس بالكرسي فكذلك اي عالق بعد قول عرسه تحت انتباهه على
انطلقت هي اى عرسه اتانكته به وكذا غير حاضرا لعموم الكلام وعن ابى يوسف ان عرسه لا يطلق وموافق لان
الكلام في غير تلك في الكرسي و صح نية غير ما ديانته لاقتضاء لانه تخصيص العام واعلم ان يمين على نية الخلع والطلاق
قال القدوري هذا اذا استخلف على ما في الماضي واما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف ولو قالما وقال شيخ الاسلام
في يمين بالله واما في غيره فلو نوى خلاف الفاسد كما لو نوى الطلاق عن وثائق صدق وديانة الا انه ياثم اثم الغفوس
فاما كما في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاعتصام

والايماء الى قصد الشرع في الغير من المرام

قدّم التبريزي الثاني من كتاب جامع الرموز

في حواشيها بالشرح وتيسره

التبريزي الثاني

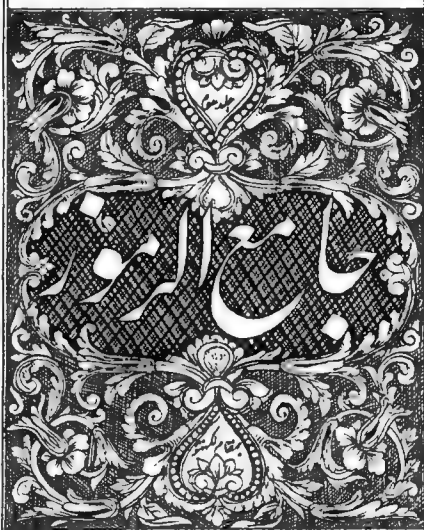
الفرقة الثانية

الفرقة الثالثة

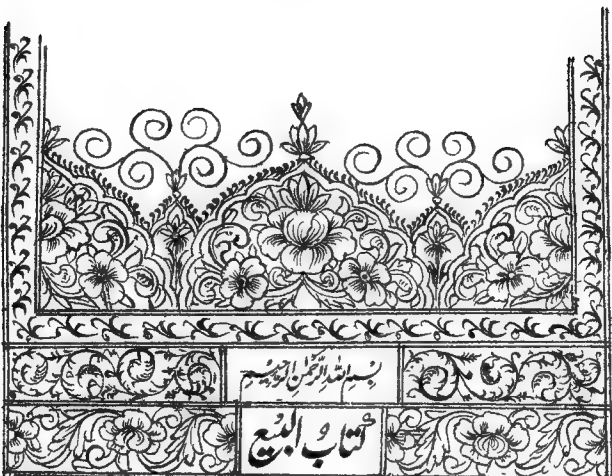
الفرقة الرابعة



برون صنایع یکدین مکان و فضل ظارین مین



در طبع می نشینی انوار الشریع من مقبولین



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب البيع

ما اشرك به ولا يمين في تعبد العاقد ولما شرت في ذاتها تعقبا به فقال هو عاى البيع كالبيع لثمة مبادلة ما كان له
التمتع انما اشترى يقال هو الشراء وهو اعطاء المثلث انما اشترى انما اشترى انما اشترى انما اشترى انما اشترى انما اشترى
اعطاه مثل ما احسنه والمال ما ملكته من كل شىء كما في القاموس كذا في المغرب على ما روى عن محمد وفيه عاربان النفعه مال وغيره
على ما في الاصول انما ليست بال فانه ما يدخر لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا وما لا يكون كالخمر والخمر يوجب
منه جنة من نحو شجرة وكنت تراب شجرة ما كان يخرج المائدة والدم فاما مال شئت بالتسول اى باخذ كل الناس او بعضهم فان ايج الانتفاع
بشرا ما تقوم بالخدمة الا بغير مقدم فان عدم التسول والانتفاع عنه لم يكن بالاول يطلق المال كالمائة على القيمة وحي ما يدخل
تحت تقويم تقوم له اليد لا يملكه الا بالية وعلى التمس هو ما لم يبيع او ان لم يقوم به وانما خص الاول اشترى بقرينة البشارة وفيه
شعار بان البيع يتعدى الى المفوضين كما جاء بنسبة والثاني من كفاي الاساس المغرب وغيره فانها شكل ما في الرضى من عمل القبط
على النقيض فان الشرى يتعدى من بغير اخص من الجانيين فلو كان احد هما مكررا لم يكن بيعا لثمة كفاي كرامة الكفاية والكل
وعليه يدل كلام الراغب خلافه فخر الاسلام وما اشار اليه المعنف وغيره وانه معنى لشرى بشكل لانه يدخل فيه بيع بائيل
كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكره على انه كغيره من المحققين قد مر عاربان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله وسعيه
البيع ويحتمل شرعا بايجاب وقبول اى من ايجاب قبول او بسببها فمن الظن انها عاربان من حقيقة البيع وبينه
ان يكون الواو بمعنى الفار فاما لكانا معا لثمة عقد كما قالوا في السلام وفيه إشارة الى ان الاب اذا باع ماله من بغيره

او اشتري لم ينقد بدها كما ذهب اليه بعض المشايخ والصحيح انه لو قال بعته او اشتريته من مال ولدي فنقدتم العقد كما في المحيط
 وكذلك الموصى ببيع مال لغيره نفسه او انقضى بامره او بالعقد نفسه من ماله او بامره وكان في الزايدى ولما اقر ان الاحكام
 الشرعية على وفق المعاني اللغوية فزم ان يكون البذلان مالا وعن نجم الائمة لم ينقد بامره اقل من فلس كما في الظفر وغيره
 فيتناول النوعين من التجارة الاحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربو فانه يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من
 شهادات النوعين وشمته الكلام قد مر في النكاح **بالمعقولي ماض** كقول البائع احطيت او بدلت او رزيت والمشتري
 اجزته او قبلت او فعلت او رزيت كما في التهمة والماضى اعلم من الحقيقي فينقد بلفظ الاحمال نحو ابيع وهو الصحيح كما في الكفا
 وفيه اشارة الى انه لو قال اشتري فقال اشتريت لم ينقد الا اذا قال بعته كما في شرح الطحاوى لكن في الزايدى لم ينقد
 بلفظ الامر عند بعض لا بالمستقبل وعن ابى يوسف نحو قال جدي بذا لك باع ان اعجبك فقال اعجبني فبني ابيع
 وكذا واخفك ووافقتي وعن نو قال بعني جديك فقال نعم فقال قد اخذته فذا ببيع لازم وكو كرتب الى رجل اشتريته
 قد بعته فذا ببيع وكو كرتب بعته فكتب بعته لم يكن بجا لانه لم يوجد احد الركنتين ولو قال (من اين يخرج ايتوه كذا)
 فقال الاخر انما فعلت ايضا فذا ببيع والى اية المشتري سلب كل من العاقدين كلام الاخر كما في المحيط وكعل الاكفاء في
 البيع ينقد بلا ذكر الثمن في التمر تاشي فيه واما بيان وجوب اى بشارك البائع والمشتري في العطو اذا اشتمل على
 خفيض احد البديلين لا يكفي كما قال المحلولى والصحيح انه يكفي كما في التسمية وقاضى خان قيل هذا اذا قبض المبيع واما
 اذا قبض الثمن لم يكتف كما في العادى لكن في الزايدى انه يكفي اذا كان على وجه الشراء **مطلقا** اى غير قيد بغير
 واخسيس نص عليه محمد كما في الاختيار وهو صحيح فقال الاخرى انه لا ينقد الا في اخسيس كما في المحيط والمواد بالغيرين كانه قيمة
 والامار واخسيس ما قيل كالقبول في الرمان والورد والجزر كما في النهاية واذا اوجب اى اوقع الايجاب واحدا من
 قبل اى اوقع القبول الاخر منه في المجلس ان شاء وبه اختيار القبول ويمتد للمادة الى التفكر كما في الاختيار كل
 اى كل جزء من اجزاء المتعين بالنقد ككل الثمن او ترك الآخر المبيع فليس بشئ اى ان يقبل كل المبيع بغير الثمن وبعضه
 بكلمة وبعضه لانه يلزم تفريق العقدة الواحدة في الاجزاء فتنقض البائع ونحو اتحاد الصفقة او التمسك بالعقد بان لا يكره لفظ البيع
 او الشراء وان تعدد العقد والاشتمل بان يذكر كل ثمن لم تعدد عند بالالا او تعدد والاكثر من الثلاثة وبالاول فهو كما في الاطراف
 الا اذا بين ثمن كل من المبيع بان يقول بعته بذا لك وبذا لك فانه يقبل البعض البعض وفى الاكفاء شعاع بان
 لورضى البائع في المجلس وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيزين لم يجر وهو جائز نعم قوم باعتبا
 القيمة كما اذا اضيف الى عبد بن لم يجر ومنه بانه يتناون عقد بالمتعين حصته المبيع كما في المحيط وما دام وان
 لم يقبل الآخر المبيع بطل الايجاب ان يرجع الموجب عنه وان لم يعطيه بالآخر كما في التهمة او ان قام احد
 من المجلس ذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يبطل كما في المحيط وفيه اشعار بانها لو تبايعا يثيان بلا سكتة

بین الباعین نقد البیع قبل الم تیفرق بالابدان والاول اصح کما فی الاختیار واذا وجد اسی الایجاب القبول لزم
 المبیع بلاخیار المجلس فیه شبهة لان البیع یم جلاو لایحتاج الی القبض کما فی المحیط و هی عرف المبیع کما ندر بالاشارة الیه
 لا یعرف المبیع الحاضر ولا یتحتاج الی معرفته بذكر القدر بالسکون الفتح ای الکلیه والصفه ای الاحاطه التي علیها التمسک
 من علیته بان قال عشر مناد من البر الحیة مثلا الا فی السکون فیه غلط و ما لزم بالربو یمکان المبیع فتابیع بذكرها
 کما هو المشهور و یعرف المشتی کالکلی بالانتمویج الامان تختلف و اریح العیب کما فی الاختیار و ما ذکرنا من تحقیق المتن لظنانه
 غیر مخالف للشرح و غیر موانع لیه بذكرها کما نحن و یعرف الثمن وجوباً بالحد بجمالی بالاشارة حاضره و ذکر العتد
 والصفه فتابی الا فی ان الذنه ولا یفسد البیعا فاجاز فی بیع قلیل و ما وزن کما اذا بلغ صبره من الربو لصبره
 من الشیء و اجزاف مثله ای کما فی القاموس غیره عرب (کزاف) م بالضم و هو احدس بالکلیل ولا وزن کما ذکرنا و المکرر
 الا فی بیع الجففس انحصر من النوع عند الاصوتیه بالجففس کالبز بالز فانه یجوز ان فیه لاحتمال الربو فشرط العلم کما
 فی کمال اویونز و انما بالام شارة الی انه غایض اذا دخل تحت معیار الشرعی کذا ابلغ نصف من من البر یونیون
 فصادق لان ادنی الربو نصف صاع و یفسر علی اختلاف تعاریف اوردو یتین کما یتی و مطلق الثمن الذکر ذکره
 و من صفه فالام الملهد و هذا ولی من الثمن المطلق فانه یتناول الماشیه لکونه مطلقه و المذکور یتناول الماشیه
 علی اسی حال کانت یحکم علی الارواح ای الشرقة البلد فی التعادل و قل ابن الفارسی انی نحن الرید و لو اودعیم
 و خیلاً و اعلم انه لو قال بعث الدار و الشوب و البلیغ فعلی الدنایه و الدرام و الفلوس بان تعلوها بها و الا فاما المقادیر
 المستوی رواج النقود و جع النقد ای الدرهم و الدینار المینه فانه فی الاصل تمیزه الدرهم و غیره کما فی القاموس فسد
 البیع ان اختلفت مالیته ای قیمته فان استوت مع و صرف الی ما قدر به من اسی جفس کان و ان سبغ شئ بشئ
 و افراد و اجزائهم المثل ای القیمی کما هو احد و فرد و من هذه الافراد یکذا فبین فمن کل فرد فرد بلا بیان مجموع المبیع
 و الثمن و یدخل فیه کل شئین او ثلثه فان لم یتفاوت الافراد کالمکیلات و الموزونات و العدویات المتقاربت
 لخواص هذه الصبره کل حقیر بنجسته و اسی صح البیع فی واحد منها لا غیر الا اذا علم عدد و کل فی المجلس بالکلیل و التیمیه فیه نقاب
 جائز و کل المشتی خیار التکشف ان شاء اخذ بالکلی من الثمن ان شاء ترک و قیل بذكر المجلس و قع اتفاقاً فانقلب و علم
 بعد المجلس و الا لوجد عدم التفاوت بان تفاوت من حيث الذات کالعدویات کالانعام و الثیاب و القیمه کالذریع
 فان الذریع من مقدم البیت و الشوب کالشرقیه منه من مخرجه کما اذا بلغ هذه الاغنام کالبشیره و اسی صح و یفصل
 لانی کل و لانی بعض کما هی مغفیه الی المنازعه و یداکله عنده و اما عند جماعتهم صح فی کل الصورتین بلا خیال و الشرع ان
 و علیه القیوم کما فی المحیط و غیره فمثلاً ان البیع صح بلا خلاف ببيان مجموع المبیع و الثمن بلا بیان کل فقال فان باع جمل
 حماره بقره الذریع ای جمیع حمار المحدث و المحدث و المکیل فی الصبره بالضم و جامع من الطعام بالکلیل ولا وزن علی ثانی

فصل في خيار الشرط اى بالاعتقاد للفسخ والاجارة بسبب شرط ولو بعد البيع فاختيارا من الافتاء والافاضة كصلوة فظهر
 ويجوز ان يكون صلوة الاولى اى اختيارا للشرط ولما وجب وطيلة اى الشرط ان يوجب خيارا لكل منهما اى بالبيع والشرط
 ولما سمى خيارا لانه يختص بالبيع الصحيح ولا يجزى في الصرف والمسلم حتى لو شرط لبطل كباقي ثلثه ايام لم يصح العقد
 او بالشرط على الابتداء ونحوه بالنظر المتقدم يجوز ان يكون من بعد البيع على نحو قوله تعالى ونعم دونك فليكون قبل التمتع
 فاقبل منها لا يجوز بانقضاء الوفاء وكما ياتي اكثر من اعادة وهو صحيح وما عده بما فيه من شرط التعيين كما في الحديث وجعل
 الجود للتعاقدين كان شاملا للاجارة والكتابة والقبضه واصطاع المال والربح والمخلع وغيره كما في النكاح والافاضة والبيع بشرط
 اختيارا اكثر من ثلثة ايام يجوز اى يترفع التوقف او الفسخ اذ عده على تخرج المخراسانية والعراقية والاول وجب كما في النسيئة
 ان اجاز البيع في الثلث من الايام فتركه انما لم ينفذ التمتع وقبضه تسامح فانه لو باع في الليل الرابع جاز ولو دخل في البيع
 بلا اجارة فقد نفذ الفسخ وكما قال اهل خراسان في الكلام شيرازي انه لو لم يكن الخيار وقتا لم يكن له اجارة في الثلث وقد باعوا الكل
 وكذا بعد عده خلافه وعن ابي يوسف انه اذا شرط الخيار يوم بعد يوم بالبيع وله خيار يومين كما في المحيط وغيره وكذا
 اى مثل خيار الشرط في الصفة ان شرط ان ياتي المشتري ان لم يمتد فداى لم يصح البائع التمس بمفعول الثاني اى من
 اعتد الى ثلثه ايام او قل او اكثر منها فلما بيع بينهما فوسمى خيارا لانه قد كان العقد في الاولين كما ترون في النسيئة وفيه
 فاسد منه برفع بالقبض من مفعول اليوم الثالث على تحريك العاقبة وهو موقوف نفسه بالانقضاء وهو اليوم الثالث على تحريك
 كما في المحيط فلا يفسخ العقد وهو صحيح ولذا لو اوقفه المشتري وهو في يد فقهه فقه ولو كان في يد البائع لا ينفذ اما عده بما فيه
 كما في النكاح وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجهولا كالايام فقد فسد كما في الذخيرة ولا يخرج مبيع عن ملك باعية
 بالاتفاق لمع خياره فخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق ولا يدخل في ملك البائع عده ويدخل عندها فملكه بالتمتع
 او بامضاء اى ملك البيع في يد المشتري مدة الخيار يكون مائة عليه بالقيمة في القسي وبالثلث في الشط وعن الشيخين
 كما لم يقبض على رسوم المشتري اى للشرى فالاضافة للبائع السوم من المشتري الاستيلاء ومن البائع العرض
 على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير العرض على البيع لا ينبغي مرجع اى ان من البائع يخرج فيه من المشتري
 وانما في الاكثر يجوز المعنى الاترى انه لو قال فذهب بهذا الثوب فان عينة مشتريه فذهب بها فملك لا يضمن ولو قال
 ان رضيت ان تترى بمشترى فذهب فملك فصح قيمته وعليه الفتوى كما في النهاية ونحوه المبيع عن ملك البائع مع
 خيارا للمشتري فلا يخرج الثمن عن ملك المشتري بالاتفاق والاصل ان البائع لا يخرج من ثمنه الا ما يخرج عن ملكه
 فلهذا اى المبيع في يد المشتري يكون بالثمن كقيمة اى صيرة المبيع فاعيش به قبله ولا يفعل ان يبيع الفعل البيع
 اى يبيع به في يد المشتري ولا يبيع به في يد المشتري ولا يبيع به في يد المشتري ولا يبيع به في يد المشتري ولا يبيع به في يد المشتري
 فانه لو باع له ثمن لا يملك اى المبيع لا يخرج عن ملك البائع المشتري وانه عده ما عده فملكه المشتري والتعويل على الاول

فصل في صحة ما قلناه من أن الشراعي يخرج من البيع والشراء خلافاً للكتابي وإنما خص به الخيار بخيار المشتري لأن خيار البائع لم يذكر في الخبرين
 في البيع والشراء في الحديث وهو الأصح كما في الكافي وشراعيين مسلمين بالقبول والقبول بالخيار في أحد الخبرين كما في
 صحيح الشيرازي فصل الثمن بأن قال كل واحد منهما بائع ومدين محل الخيارين قال علي بن أبي نعيم في القابل وغيره
 في كفاية في الأوجه الثالثة الباقية من الفصل الثمن لا يبيع من الخيار وإن فصله لا يبيعه وإن لا يفصله لا يبيعه بحال
 الثمن والبيع أو واحد منهما كما في حاشية الكتب قال أبو زيد بن صالح في الثالثة فلو فسخ فيما عين بقي الآخر على الصحة فعمل الإيجاب
 فيه بطل من الثمن الذي ذكره حاشية كما في المقام المخصوص من الكشف وفيه شعار بأنه إذا اشترى عبداً وشراعي ففسخه بطل البيع
 ولو اشترى صحابته لم يفسخ بطله وإن كان في الخيار غيره ولا يخفى أن الأحسن تقديمه على
 خيار التعيين لأن البيع مجموع العبدين الخيار شرط وعبد شراعي بشرط تقبلكه كونه كتاباً أو غيره من الحر ولو لم يوجد
 الكتاب أخذ بتمتته لأن الوصف لا يقابل شيء من الثمن كما إذا اشترى داراً فأمرنا على أن فيها كذا وكذا بيتاً أو أحطاً
 فوجدنا ناقصة أو ترك أن يكون في الأبرج الشترى على البائع بالنقصان عن أبي حنيفة أنه لا يرجع كما في النهاية ويورث
 أبي حنيفة الموت بالفتح وثبت له خيار التعيين لا خلافاً ملكه بكل الغير فلم يوثق وأما ما كان الموت ويورث خيار العيب
 بقبول العين لأن الموت طلب الجزاء من البائع كما للموت والبيع من أن يملك في الموضعين فان الإبراش
 وإن وضع الجواهر إلا أنه قد كثر استعماله في الأعراس لا يورث خيار الشرط والروية لأنها مخصوصة بالانفصال عن غيرها
 ثم إن خياراً في الفسخ بطله كما في الإجارة ونحوها لا يفسخ كما في الخلع والخلع وتامة في العادي وأما أنه خيار
 في الثالثة كما في الثانية أي خيار المشتري بسبب روية البيع +

فصل في صحة ما قلناه من أن المشتري كانه متبعية ماضية مشار إليها أو غائبة مشار إلى مكانها وليس فيها أو البائع كما في
 ولم يرد قط كما في المبسوط أو المحيط والذخيرة وغيره أو فيه إشعار بأنه لو قال ابتعت نفسك في كمي هذا أو ما في كمي هذا من شئ
 ما جاز للعامة والمشتري خيار الروية كما في المحيط والمشتري أي مشتري العين بالدين أم الدرهم أو الدينار كما هو المعتاد
 الخيار للفسخ والإجارة وفيه إشارة إلى أن الخيار لا يفسخ بطله للملك في الدين بل لزومه وإلى أنه لو بيع ديناً بدينين ففسخ
 ولو بيع عينا بعين كان الخيار كما في المحيط وغيره من النكاح لأن الأحسن صحة ما قلناه من أن المشتري وله الخيار عند ما يفسد العقد
 فلو أجازناه ثم ذكره كان يرد وقال بعضهم ليس ذلك كالمثل أو روية في كمي التفتة والاول مروى عن أبي يوسف وعليه
 حاشية المشايخ وهو الصحيح والأطلاق والاصل أن الفسخ لا يشترط فيه تقاضا القاضي والرضا البائع ولا حضوره وفيه الظرف
 إلى أن الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعد ما فقال إلى أن لو بيع ما يفسد ليس أي ما يفسد كما تقرت
 الآتي وقال بعض المشايخ أنه لو تم من الفسخ بعد الروية بفسخ سقط خياره كما في النهاية وإن خصي المشتري من البيع
 وإجازه قبلها أم الروية فإن الخيار لا يعلق بالروية بل بالرضا كما في المحيط ثم ذكره عند ما كان لا يخفى أن خياره فلا هو الروية الباقية

أي ما يفسد

اى بشر غير عين فلو اشتري شيئا آراه الموكل كان للموكيل خيار بالرقية وفيه إشارة الى انه موكل بشر معين قد آراه موكلا على المكيل
 خيار بالرقية والى ان رقية الموكيل بالرقية لا يكون كرقية الموكل فلو مكل انسانا برقية ما اشتراه ولم يره فقال ان رقية غيره قد رهب
 ورضى بالجزء كما في الفصل من اوبا القبط اى مكيل المشتري شيئا لم يره قبضه قد رقبه المكيل المشتري اى برده حنذا واما عن
 طاعة كذا آراه وعلى هذا الخلل ان الاشتري شيئا على انه بائنا موكلا فلو قبضه فذا كان كاشوقا واما اذا كان متوقفا فمقبض
 لا يبطل خيار المشتري في ذمة شارب ان خيار العيب لا يبطل قبض الموكيل القبط وهو الصحيح كما في الحديث وصحة التوكيل بالقبط لا يقول كمن
 وكيلما يني بالقبط العيب فخرجهم منظر رسول الله بشر او القبط فمؤنة ان يقول كمن يني رسول الله يني ذلك ليس اليه الاتبلغ الرسالة
 وحسن الاعمال بالبر غير ما يحسن وليس باليد وقيل بالنياب وهو فيها شرم ووقته في ذائق ووصفت العقارب من احد عند وبلغ ما كمن
 وقال الحسن موكل بعير قبضه وهو اشتري قبضه عن ابى يوسف انه لو قيد بالبيع كمن لو كان مبيع او يقطع خياره وقال بعض ائمة بلخ
 ليس له خيار وان اشجار فاذا رضى بقطع خياره وكل من اشترى ارضا فمسا حتى تنقضي الى موضع منها فقال له موضع كدس
 فقالوا لا فقال بهذا لا يقطع الى انما لا يكون بانفسها فكيف كسوفى كمانى المبيد ولو وصف ثم لم يصر فلا خيار له ولو اشتراه ثم
 اتقل غير الى المصفة كما في الحديث وشارب ان هذه الاعمال من البعير مستقطعة لخياره وكلام الكمانى من شرب الى انما مستقطعة فلو اشتري
 لموشتري ما لم يره مما يذوق فذا قداما سقط خياره ومن رأى شيئا ثم اشتري ما رأى من الشئ قلنا خيار ان تغير
 فذلك الشئ عما كان عليه عند باؤ فيه إشارة الى انه لا فصل بين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يتغير ليس له خيار
 بلا فصل منها كما اشار اليه الكافى كمن فى العادى عن الذخيرة وان لم يوجد فيه ان من اشتري ما رآه فلا خيار له الا
 يضي الشئ فمما عدا وتبين ان اشتري ما رآه غير قاصد لاشترائه قلنا خياره والقول للبايع مع يمينه واليمين على المشتري
 اذا اختلفا فى عدم تغيره لانه تمسك بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان اى امة شاة
 ثم اشتريها بعد عشر سنة ونحوه البائع انما لم يتغيره فالقول قول المشتري كما فى الكافى والقول للمشتري مع يمينه
 وبه يثبت على البائع فى حاكم رقية اى المشتري المبيع فيضات الى الفاعل وقديان والفاعل

فصل في مشيئة خيرة وجهه في مشيئة عيبا كان عند الباك ولم يره المشيئة عند البيع ولا عند القبض كما في الهداية
لو رآه الا انه لم يكن عيبا بنسبة الى الخلفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه في شارب ان العيب هو من الباك طم حيا
عند المشيئة لم يكن له ولاية ولو كما ياتي ثم وعت العيب على وجه الكشف فقال نقص فذلك العيب بمنته نقصا ولو عيبا
عند التجار على اختيار القدر وحق قيل في هذا اهل صناعة فاشاء وقال شيخ الاسلام يبيع الناس عيبا رآه او سحره او المشيئة
مشيئة على وجه الشرع بان يكون برضى الباك او قصارا القاضي وعلى التقديرين فيخرج القابض قبل القبض فلا حاجة الى ان يكون
فيخرج بمجره قوله ووت وذاك اذ لم يكن من ازالة العيب المقتضية وانقص البيع بازالة العيب ولا فليد له ولو كما في المحيط
قال الملاق الا لا يجوز شي او اخذ بكل منته بل مانع فليس له اسائه وحده بعض منته والابق كالكتاب بفتح الاستحسان

ولا يملك على الفرائش المستحقة والجنون من محسوب لا تعرف الا بالخبر بان قبول المشتري ان يكون كان في يد المبيع وقوله
 في يد جراد في غيره وكذا هاهنا في الصغير والكبر فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مر في مال القاضى بوجع عند المشتري فان
 اوجعت المشتري انه الباق عند هذه اى المشتري بالبيئته ان كانت احوال المبيع اى متناعه عن الحلف على علم
 بشبوت الا باق عند المشتري ان لم يكن المشتري ببيئته وفيه اشعار بان تحليف المبيع قول الكل وقوله وفى الكافي وغيره انه
 يحلف عند جاد واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف ثم بعد هذا جاء ان اكمل المبيع الا باق عند المشتري واتحاد حاله فان
 المشتري على اقامته البرهان والبيئته برهن انه الباق عند المبيع او على انه اقربا الا باق وان الحال متحدة او حلفه
 اى المبيع على البتات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم الموقوف عليه ما فلا بد ان يقتضى ان يكون تحليفا على علم الى على
 فعل الغير وهو الا باق انه باعه سلمه او الباق عندك قط انضم الطار فتمها مخففة وحركات الطار مشددة كما فى القاموس
 على ما نرى على العبد وسئل ان يكون غير حادث الا باق عند المبيع الى وقت تسليمه فانه حال من مفعل كل الفعلين الفصل الـ
 الايشية في الحيلولة والذخيرة والتخفية والكافي والنهائية وغيره ما يوجب حفظه ان الشايع المقتضى ان لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
 كونه قطا نه يحلف انه لم يبق في الا زمانه الماضية لاني يده ولا في ياتع آخره ولا يملكه لانه لم يملكه الا بيقاض من
 على انه لو ايد ذلك يقال ما بيق الاخذ كتم اشارة الى جارة اخرى في كيفية تحليفه بركا جادى عن ابي يوسف فقال او
 حلف بائنه ما بيق الرواى حق هو الرواى بهذا الرواى اى بسبب يدرعية فان حلف والاروى على المبيع وقوله اشعار بان
 لو استحلف المبيع على الرضا حلف ما سقط حثك في الرواى بهذا الرواى على ما قال اكثر القضاة وانما خرج الاستيعاب
 لانه لو كان عليه فدا المالك او النساء فربما يجرى كفى وان كان الشئان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالاصح الزائدة جادى
 وتكملة في الذخيرة والامن بالايجار على المشتري وان قبض المبيع او اودى العيب لموجب الفسخ بان لم يمس المبيع
 من كل عيب لم يرض به ولو اذوف العيب حتى يتبين عند القاضى عدمه اى عدمه اى حقيق او الحكمى اما حلف المبيع
 او بيئته على ان المشتري رضى بالعيب وبرهن كل عيب وكقول المشتري من الحلف على الرضا او المبيع ارفق
 وعاد لواقع المبيع كسقى الدار لما طلاق بخلاف سقى الكشك وفى ما رواه ابراهيم والاحكام رويان كما في الحيلولة وكقوله
 ليع المبيع فى حاجته اى المشتري رضاه فان تعوف المشتري بعد العلم بالعيب تعوف المالك كما سبق في حق الرواى لانه
 دليل الامساك بخلاف ما اذا وجد فى الدابة عيبا فى السفر وخاف على الحمل ان ينكس فانه يرد لانه عند ركا في الزاد المالك
 رضاه كونه على صاحبه او سقيه او شرا حلفه حسنا ثم اشارة الى تعليل فقال ولا بد له منه اى المشتري من الركوب
 اى الضرورة وقيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه بجزء كاشيخوخة او مضعوعة كما يجامع الركوب بدون العجز وهو
 رضى كافي التمر ناشى ونقل عنه فى النهاية والكفاية تفصيل لم يهد فيه ولو شري نحو مجدين ما سخر كل منهما
 عن الآخر فى الانساق كسوى من وزوجى ثور غير موفى عن اخره عما لا يستغنى عنه زوجية الما لوفى من زوجى نفق ومعه اى با

لما سياتى صفة اى شرا و احد بان لم يتكلم بلفظه فان الشريعة حباة عن التقيد بنفسه في اللغة فربما يبدى على اليد خد البع
والبيعة ولا سم صنف و و ج د با ح د با عيبا ر و اى العيب بصفة الشئ غير عيب بالرضا و القضا خاصة ان العيب
لان تفرق الصفة بعد التام يجوز في خيار العيب بالقض تيم اى يبيع البع بدلا و اما لا يقبضها بان قبض احداهما او لم يقبض
اسلاما اخذها بكل الثمن او رد بها كما عرفت في حق العدوى المتقارب واليسلى والوزنى من الاحذ او الرد
وان قبض البع كله فلا يرد بعضه ويجوز والبعض الخطأ الصغار و هذا اذا كان في وعاء والا فله رد والعيب خاصة و هذا
ابو جعفر و ابو بكر خواجه زاده كما في المحيط ولو استحق بعض ما ليس في بيعه فمردية الآتى كقولهم ان يبيع بدينار صبرة
من كلى او وزن لم يرد المنتهى الباقي بل انذ بجملة الثمن من غير اخيار الباقي وفيه شعار بان الاستحقاق كان بعد
قبض الكل فلو استحق البعض قبله و بعد قبض البعض فله رد الباقي بخلاف استحقاق بعض مثل الثوب والى اد
والكرم والحب بما فيه بيعه فمرد الباقي واخذ ثمن ما استحق وصح البيع ان يرمى البائع بالكنس الفصل
ثامر والمعد بر او رابة بالفتح والصفه برى من كل عيب موجود عند البيع او حادث قبل القبض عند الشئ من كل
في المحلوث عند ثمانية عدل بمفصلة نحو ابراهيم من الزنا والكفر والسرقة وغيره او لم يبعها لم يذكر العيوب مفصلة
نحو ابراهيم عن كل عيب وفيه إشارة الى انه لو يرد عن كل لم يرد عن العيوب كما في الفرائض وميراج كل مرض بان
واشترجه قد بر او ابيع زاده و منه ان الدار مرض الجوف كما في المحيط و الى انه لا يشترط روية ما برده عا فلا ين الى
فناظره و البضيفة تفي مجلس السواقى فقال بواجم جدا في ذكره بر من لزمه روية فاقتمه و مضى له و انقى كما في الملبس وغيره
فصل بطل اى اتفق بيع ما ليس بمال من بيع على ما هو المتبادر على انه قال بعده بالثمن فاقتمه عن وفيه شعار
بان البيع الباطل بائنا على ركنه وان كان الباطل اعم فانه لا اشبات له عند التخص عنه و شرعا استفى كنهه او شفع
سواء كان من قبيل العباداة او المعاملة مملوكة بلا وضوء وكحل بلا شهوة وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه بالعلم من لغة الكذا
الرواق و شرعا ما وجد اركانه و شرطا و ان او ما خلا خارجية المعبرة شرعا كبيع بخر مملوكة بلا فاتحة وقد تسامح في الاسناد
فان البطال كالفساد في الحقيقة صفة المعدودون اجمال منه كما في الاصول كدوم مسفوق فبغنى ان يصح بيعه من غير مسفوق
من غير الادعى والخبر والمدينة جميع المحرفين كالحصة معطوفا على ما يقتضيه على انه كان مالا في شريعة يعقوب عليه الصلوة والسلام
حتى استرق السابق على ما قاله كما في شرح التاويلات وغيره فلا يغنى ان يقال انه لم يكن بالاعند احد و اسما حتى لا يخرج
اى اشباه المحرومى معق بعض المكاتب والمدبر و ام الولد لكن قد مر ان متفق البعض كالمكاتب عنده و كما يحجب عنها
وفي النسخة انه جاني بيع المكاتب برضا في اصح الروايتين بيع المدبر المتقيد باجماعا وكذا جاني بيع المطلق وام الولد من القسما
ونفذ القضا بجواز بيعها و بطل بيع مال غير متقوم بكسره او غير متفق به شرعا كما في المحر في الدين المسلمين ومسلم وكافر
و بالتحريم و قال عبد الواحد و اعلم بعد المعدل ان البيع فيما فاسد الباطل كما في نعم وكذا بيع مملات بائنا و بائنا

فی غیر المذبح کما فی الاکتاف لکن فی المیطان بین مختق الجوس باطل عند ابی یوسف خلافا لمحمد و یخرج عنه بیع التین لانه متفرد
من حیث الاکتاف فی الارض ویدخل فیہ فرس وثور من خذلت لاسقیناس الحبی لانه لا یقیمه له ولا یضمن بتلفه وکذا لک مع
بروات یتکب الدیوان علی الحال کذا فی المذنبه بالتمنن ای بطل بیع هذه الاشیاء بالدرهم والدينار و فیہ اشاره الی ان
بالمعنی غیر باطل و فی الشرح ان بیع غیر مقوم بالمعنی باطل کالبیع بالیس بال فی التفتحه انه فاسد عند بعضهم و بطل
بیع قرن ای عبد تمامه فی النکاح فضم الی حرم البلیین و بیع رکیته ای مذبونه نعمت الی قیمته منها وان محمی
تمن کل من البلیین و جاز فی القرن و الذکریه ان سمی عندھا کما فی الکافی و غیره و لکن فی المیط والمبسوط و غیره انه فیما
عندهما کما فسد قبل التسمیه مندهم و الکلام مشیر الی ان حکم مع الباطل ان لا یصد البطلان ملکاً لا مدرکاً لیتباعین ان یقینا
بأنهما فاقبوض لانه یملک بلا شیء عنده و یعنون و یملک التفتحه عندهما کما فی الانتیاء و هو الصبیح علی ما ذکره السی
کما فی قاضیان و صح البیع ای و جابجس ارکانه و شروطه و اوصافه خارجیه المعقود فی قرن فضم الی محلوک لکن
او کما کتابا و ام ولد فاملوک اعم او ضم الی قرن غیر و ای البائع سوا کان کذا لک القرن قرن الشتر و ای و فیه و محضه
من القرن فی البعدین و ان لم یسم بحقه لکما لک فضم الی وقت ای موقوف کما اذا باع صغیره بعضنا وقت فایس
فی الملك بحقه عند الشری و السعدی و فیه شاربانه اذا باع کما فیه مسجد مدخل المسجریه و اذا کان علی الارض
علی ما قال بعضهم کما فی المیط و فسد فی العرض بیع العرض ای غیر الثمن بالتحریر و نحو ما یلین مقوم و بطل و غیر
ای استقر او صافه دون ارکانه و شروطه و کذا فسد حکمته ای بیع نحو الخمر بالعرض لان العرض مقصود فی البعدین
بنحلات الخمر و الذبیه علی الفساد لم یخرج طانی سلک عدم ايجاز الاحتمال البطلان فقولین بانسب کما فی اهل انده شریع
فی تفصیل اجمل ما یفسد البیع من شیهه علی ما فی الشارح من عدم الملك الغرور و الجماله و العجز عن التسليم و دور و دور
و الشرط و لا یجوز و یفسد بیع الکیماحات ای غیر المملوک کحطب الصحراء و شیشه و طیر الموار و سمک البحر و مائه و غیر
قبل ان یتکلم شجر الارض قلوه احرز الما فی حوضه من غایب و غیره و جاز بشرط ان یقطع الجارحی الا یخط البیع
بغیره و لو اشرى کذا و کذا قریه من الغرات بدرهم جاز و حقه لو اشرى من غایب کذا و کذا قریه من غایب علی ان یفید فی منزله
جاز و حقه انه فاسد لان الما مدوم و القریه کتبت کما فی المیط و الما مدوم بالعرض بالتمنن فان بجواب باطل کما ذکره فی
و لا یجوز مع الا قدره للبائع علی التسليم من مملوک طیر او سمک غذا و رسل فیه واجب لیک ان یغذاه الا بحیثه یا یجلبها
منه و فیه اشاره الی انه لا یجوز مع الباق الا اذا علم انه عاده الیه رضی المنتسب بالاعتماد علی ما قال لکن و ذبیه کثیر من الشارح
الی انه لو احوال و نتیج الی عقد جدید الی انه لو باع فرخ حمام بالنها لم یجوز باللیل جاز و لو باع ما دخل من مضا الاستیعاب و غیره
تغیة خلاف و ذلک انما یتنبأ له مضا و الا فیموز بلان فان کما فی المیط و الی انه لو باع ما یطیر فی الموار فمضا و الا فیموز بلان فان
او الا فیموز بلان کما اذا باع جذعاً من شجرة و غیره و الا فیموز بلان کما فی المیط و الی انه لو باع ما یطیر فی الموار فمضا و الا فیموز بلان

بالمعنی

التمنن

المنسحب فی التمنن

غير محصور من غير شريك فانه فاسد الا اذا سلم قبل الفسخ فانه يبيع ويحسب كما في المشرك وغيره ولا يجوز بيع ما فيه من ملكه ملك
غيره فحققت سهم من التفرع التعريف للملك وشرا ما يوجب له غير جواز كحل البيع اى شئ يبيع جنين ومثل كحل البيع
كيد او مجازفة فانه فاسد الا قتال الميرج والام ونحوها وشك ببيع يذلل الميرج ووثيق المخذة ووثق التسميم وغيره في الكول
قبل البيع ولا يبيع بالقبض اى يصل جهالة اى حصة نفس المبيع او فظ وال عليه الى المنازعة المتنازعة
فخصه بوباع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والشوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا اوباع دار او المشتري لم يعلم به وادوا وكذا
نحو باع فضيلة من حاله لم يعلم به عند الطرفين كما في قاضى خان ذكر في العظم انه لم يجرعده خلافا للصاحبين من جهة انه لم يجرع الا
عدا وكذا فاسد بوباع عدل كالتبعية لمائة اشمن لكن في المحيط بطل بيع طعام لم يجرع كبتة ثم شرع فيما حى عنه ما هو اجازة
اقبال ولا يجوز بيع الكمرانته وهى كفة المدافعة من الذئب هو الدفع وعند الميرج ثم يقطعين ويجوز الثالث مجذوف
كيد او مجازفة بائعهم والمصليتين في مجززا الاعمال فانها بمعنى المقتطع بمثلها والاشترى ربع قمر باعلى النخل فخصه بالبيع
وسكون الاراء والصادق المصلحة اى بطريق الحزوا التحسين فيكون تميزه عن نسبة النخل في القاموس للذئب ببيع كل
ثم على شجرة كيد او المجازفة ببيع رطب النخل التمر ولا يبيع المملوكة والقارة المحجور المناذرة وهو ان يمس المشتري
ما يري شره وياتى حصة عليه ويند البائع اليه كما في العظم وغيره وقد استدل التفسير بها بما يشتهر انه ليقول احد ما اذا
انما شوبك وانت ثوبى او لم تسك القيت حصة اليك بنذرتك انك انك انت الى المبيع فقد وجب بيعه بكذا فان النخل
خرج كماله ببيع فيه وقد صرح به الفائق وغيره وطاهر كلامه فانظر الى ان ما ذكره كله من الميرج الفاسدة التوجه اكثر من غيره
كما في الفتق وغيره ولكن العظم ان موسى ما يقضى الى اجماله من الميرج الباطلة التوجه اكثر من ثلثين في المحيط من بؤنة
انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانساب بالكتاب ترك امثال هذه المسائل ولا يبيع الكمران كبتة العين جمع الميرج فخصها
وهو الرطب كبتة الرار الكلاب او يابس كما في الصحيح وغيره فمن النخل انه من غير كحل او ارادة كحل او الامام للمعد
بقربته ما من ان لا يجوز بيع المباهات فاشا الى انه توصل الى اصله لاجل العيش فبب كفاه لم يجز وهو مختار القدرى
لكن في النوازل جازيعة لانه ملته كما في المحيط ولا يجوز ويعد اجارتهما حتى لا يملك الاجرة الاجرة بالقبض اذا الاجارة
لاستعمال المنفعة دون العين ولا يبيع النخل زنبور العسل من محمد مجز اذا كان مجز او مجزعا ولا يبيع الكاوارات
جمع الكاوارات بالضم والتخفيف كيد وشك المعسل من خشب الطير العسل في الشئ كما في القاموس على تقدير مجز ببيع
مصابا لاجل كما في المضرات لكن الكرخى قد انكره قد قال ان النخل لم يدخل في الميرج بجا للعسل لانه يدخل في بيعه اذا كان
محرقة كما في المحيط وغيره ولا يبيع اجزاء الا لادومى كاشعة والعظم واللبين من ابى يوسف جاز ببيع لبن الامة وعمل لباس
باكل المرأة وقيل الالباب للطفل اذا استغنى وصيته العين في العلم زوال المراد به كما في التمر تاشى واجزاء كخضر طراني
نفسه قد مره الانفاق بشعور حيث الخنزيرة تيشنى في الشرع ولعن ابو يوسف انه مكرهه لانه محسب لئلا يلبس السلق

وفوا بالقيمة وقد مرت ولو فرغ المشتري من الاستدراك ولا شرط زرعيت دهن الزيتون على ان يزرع في بطنه
 اى بشرط وزنه معه وان يحيط بالمطرف كذا اى احد شرط طرطا مثلا لانه شرط نافع لا يقتضيه العقد بخلاف شرط
 طرح مقدار وزن الطرف فانه يجوز لانه شرط يقتضيه العقد وان اختلفا في الطرف ومقداره فالقول لا يشترط
 والا يخفى انه يستغنى عنه بقوله لا يجوز وفيه البيع بشرط طرفه البارد على دون ان كان خلافا لظاهره فان انما
 للبيع وان كان في شرطه خلاف في صورته ان يقول بعبته ان معنى خلافا بعبته قال ابو الفضل يجوز ان يفسد او يفسد
 كما في آخره بعبته النهاية وغيره والمتبادر ان يكون بلا واو فلو قال اجت هذا العبد بالعت درهم وعلى ان يقرضني عشرة جاز
 كما في المحيط لا يقتضيه العقد اى لا يجيب بنفسه البيع وفيه اى ذلك الشرط يقع لاحد جهات اى المتعاقدين
 بشرط البائع ان المسلم الى المشتري الى شرطه او قل واكثر او يقرضه مالا او يقرضه عليه مال او يوجده او يبيعه
 وكذا شرط المشتري او يقع لمبيع يستحق اى ثبت له حق فبيع من طلبه مثل ان يبيع عبدا لا يخرج من ملكه
 او يستول او يجتاز ويكافئ في ذلك فان كل واحد منهما مفيد للبيع وفيه اشارة الى ان البيع جائز بشرط يقتضيه العقد
 بشرط تسليم المبيع واثره ان الملك للمشتري وكذا بشرط فيه مضرة لاحد بما خلا فالأولى يوسف وكذا بشرط في دفع لمبيع غير حق
 بشرط ان لا يخرج من ملكه فانه بما يكون للمشتري كما شرعا بما يوجب كذا بشرط لا يقع ولا يفسد الا ان كان على طرطا
 الاكل كما في المحيط وكذا بشرط ان يدفع بغيره بشرط ان يقرض ان يبيعهم فان الشرط باطل كما في المختار والانه لو كان طرطا
 لكن بياهم كما على المشتري الكفيل او الزوجان او الثمن لا يملكه لكن بشرطه يجوز كذا في الاجل فلم يرد لكنه متعارف كذا في المختار
 وخارجه البائع لعل كان البيع فاسدا لكنه صحيح كما في المحيط وغيره ولا البيع بشرطه هو تأجيل الثمن او المبيع العبدان الدين والاصل
 اى زمان او شرطه هو تأجيل ذلك الاجل كوقت قدوم الحاصل او اقصاءه وفيه اشارة الى انه اذا باع مطلقا لم يجل وزنه
 الاجل صح واخره المطالبة الى ان الاجل المعلوم في المبيع والتمتعين صحيح كذا في المختار والانه لو اجل الى المشتري
 والمسلمان او عدم التصاريح او فطره فهو فان كان معلوما صحيح والا فاسدا كما في المختار وانما اجل لان الزيادة نفع غير العاقل
 وهو اجل يوم من فريدين ماه ونير وزنا خاصة وهو يوم الساتس ونير وزنا سلطان وهو اول يوم يكون في نصف تمارة
 في اول درجة من درجات الحمل نير وزنا الجوس يقال نير وزنا الدهاقين وهو اليوم الذي دخل فيه الشمس في السموت
 والمه جان نوعان خاصة وهو اول يوم من الفريدين نير وزنا الساتس عشر من جملة ما وقامته وهو اليوم الحادي والعشرون
 منه وهو يوم الفريدين سبعة وثلاثون يوما في ماه ثمانية واربعين يوما فان ابتداء صوم يوم الاثنين الذي يكون قرب
 من اجتماع النيران الواقعة بين شي شباط وثمانين نير ولا يصح يوم الاحد وهو يوم السبت الا يوم السبت الثامن والعشرين
 ويكون فطره يعني عيدهم يوم الاحد بعد ذلك فطره اليوم ان ياكلوه سبعة ايام من فطره ثامن عشر من الشهر السابع من شهر ربيع
 ابتداءه قبل سنة الروم لانه موافقة لموسى وقومه عليه الصلوة والسلام فانه خرج من مصر في الخامس عشر وعبر عن البحر

ولم يحد من العلم الا بالفي ان يسلخ من حقيقة علمه كما لو كان غرق سبانه وتعالى فزعمون وقوله فزعموا انه وانما نظر اليه كذا في الدنيا
 وغيره فليس يوم مشهود نعم الامان يقال اريد يوم اخر وفيه فاعلم يهودون بصل التوراة تسعة وتسعين يوما وتام الكلام في شرح النسخ
 سيكشف الحقائق وشرح البيع وصار بانما بعد الوقت او صيرها بعد ما فسد على ما مر من التفتايل في خروسان العراق ان سقط
 المشتري الاجل بان قال بطلته او تركه لا يبرئ منه ولا حاجته في فيه قبل الحول اى حلول الاجل وان قبض المشتري
 المبيع بغيره فاسد لا يحتاج اليه وان كان شراؤه في حكم البيع الفاسد لان قبض المبيع بالمل برضا بالبيع غير صحيح فلهذا
 المبيع امر في المجلس او بعد على الرواية المشهورة او لا لا كقبضه من المضاف الى الفاعل او المفعول في مجلس عقد
 في رواية الريادة وهو الاصح وفيه اشارة الى ان يتخلل في البيع الفاسد ليست قبض وهو الاصح كما في الزيادة على الصحيح
 انما قبض كما في قاضيه ان الى ان القبض بعد المجلس بل انما لم يوجب قبض الثمن كنتم قالوا انه معمول معلوماذا كان
 الثمن شيئا لا يملكه المالك بالقبض كالنحو واخره والقبض الثمن اذن له بالقبض كما في النسخة وكل من اى حال
 ان كل واحد من المبيع والثمن عوضه اى البيع حال ذكره القه ورمى ومن تابعه لكن العداوة غير لازم ولذا تركه
 صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي انه لا يخرج البيع مع نفي الثمن فانه ليس ببيع حقيقة في رواية لانها ام الركن فيه ان
 الاداء على هذا فثبت عوضه وان الثمن ليس كركه وان اعتبر في مفروضه كما في الاصول وان الكلام في البيع الفاسد على ان
 بيع النحر وعل فيه ملكه كاجنبا حراما فكل المشتري المالك والشرب والبعض والعطى وتيل كيل وفيه اشارة الى ان يملك المبيع
 ولذا ثبت ان يفتق بالار المشترة فاسد كما ذهب اليه شلخ في هذا المثال مع العراقة انه لا يملك ان قالوا ان يفتق
 واما تصرفه فيتم بملك المالك ان كرهه والاول اصح كما في الزيادة وغيره ولزم مدعى المشتري بواو الاقراض للعلف على ملكه
 مشكلة اى المبيع حقيقة وسواء معنى فذوات الامثال كالكيل والوزن هو مثله معنى اى بوجبه وذوات القيم كالحياض العن
 وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا لم ينعنا الى ان العبرة بالقيمة يوم قبضه يوم الاستهلاك الا اذا استمر حيث
 الا سعة فاني انقضى اثنان كما في المحيط فان كان الفاسد او فساد المبيع بشرط لا يند على العقد كالتفريط او انما الاجل
 ونحو ذلك وقد كان المبيع قائما بلا زيادة ونقصان في يد المشتري ولقرينة الماضي والاضام فكل من نفع له المشتري دون غيره
 فسخه بالاتفاق وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدى ما في رواية المتقدم كالبائع بنفسه كما في الخمرات وبقدر الكرماني
 وعلل ان الرضى قد تحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ له عند نحو كل منهما عند الشفعة وعلل صاحبنا عند قوله ان
 حاية الشفعة بالفساد او الرضا على ما قال محمد والى ان قبل القبض اى الفسخ بالطلاق الاول واذ بالاجماع وفيه اشتراط العلم
 انما كان المشايخ كما في العاد والى ان ليس البائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل ادائه الثمن كما في الكافي والآن يكون الفسخ وبالفسخ
 كبيع عرض فكل منهما اى العاقدين فسخه بلا علم صاحب على ما قال ابو يوسف واما عند ما فيه علم كما في الفسخ وليس لكن في الكافي
 انه شرط عندهم والاول في الوضعية مكان اللام على فان اعدم الفاسد وجب الفسخ كما في المحيط وغيره فان خرج بالمبيع القبر

عمن ملك المشتري تبصره على التقص كالباع والربن والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق
او من فيه شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه
فثبت منه الا اذا رضى المشتري بالتقص في ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه
ملكه فملك الربن الرجوع في التمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق
فطلبه بالتقص والتقص لا يرد الا اذا رضى المشتري بالتقص في ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه او شجرة او ربة من ارضه او قطعة من ارضه او شجرة او ربة من ارضه
ان يضمن المشتري لا التمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق والتمسك بالبيع او لا كالاتفاق
اسي اشتراك البائع والمشتري في تبضع المبيع وانتمكلك ولم يطلب قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
الا يبيع للمشتري ربح مبيع او بعد التفاضل فتصدق المشتري بربح المبيع وجوبه كالبائع قبل القبط فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
ان المال فلو كان مائة تعين بالتعيين كالعروض والملايين كالتعدين كانه واجب في الزمة لا التعيين فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
واما سبب الملك كرجع المبيعة وبها المبيع والاول منه ميل عند الطرفين في كل من فو الحال فلا يطيب كرجع المبيعة وبها المبيع والاول منه ميل عند الطرفين في كل من فو الحال
حصل من مال الغير فوجب تصدقه واما الثاني فيعمل في الاول من المال لان الربح جز من بدل المملوك ملكا فاسد فوجب تصدقه
دون الثاني لانه وان تعين في العقود للرد ومن قيامه كانه يتعين على الاصح في العقد الثاني لان الربح حصل لا بالنقد فلا يلزم
الربح جز من بدل ما يملك ملكا فاسد فلا يجب تصدقه كالمشتري ليعني الكفاية وفيه ذكره ورجع المبيع فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
ومولعة الامانة وشرا الزيادة في الثمن لربح المشتري بان يقول ليس لنا ملك فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
وبما اذا كان مثل الثمن فان كان اقل فزاد الى القيمة فمحمدا في شئ المعادى وكره السوم امر الاشياء اشبهن شئ
على سوم غيره او اشترا غير شئ قليل او ارضيا طرف السوم مجز معلوم لم يجرى بها الا العقد فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
فوجب الزيادة الاتي الدال على جوده المقدم فان نادى دلال على سعة طلبه انسان فثمن فقال الدال لاسال الملك
فلا بأس ان يري احد في هذه الحالة فان نجز الدال الملك بذلك فقال بعبه وقبض الثمن فليس له ادان يريه فطلبه
لما في الحيط والكامر مشعور ان يريه البعدين كما في انتم وغيره فطلبه على ابدال فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
من في المصداق فطلبه البعدين او السكون او محبوا بس لعام وحيوان وغيره المضرصة لتلقى باهل مصر الذين باه باجلب
او حبي السوم فواضحه او ليس عليه السوم كره والام كره كما في الاختيار وغيره وبيع المحاضر القيمة في المصداق لاسباب
بالثمن انما في البس او اهل المقيم بالبادية وقيل فيه العام او العلف من البادية بذلك الثمن فالام بمعنى من
زمان القضا اى اعتبارا لمطروفة الشاة الى ان يكره اذا اضربا بل المصداق كره كما في الاختيار وكره البيع بايسا
او قاتما واطلا لاشياء الى الجدة وقت ان يكره بعد الاول ان يبيع وكره فخر البادية لغيره فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه
والودية للمعيرة فطلبه على غيره او غيره فطلبه قبله ثم ملكه الا حسن القبط فطلبه قبله ثم ملكه

الملك

الشريعة الأصل فانما نسخ لانه غير متغير فيما يختص بالبواقي والعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاوتات
 اما اذا حصلت بغيره كان لفظه المناسخة والاشارة والبرهان فانما نسخ بالاختلاف كما في الذخيرة وغيره ولو كان لفظ البيع مفعلاً
 كما في الاختيار ولم يمتنعها اى الاقالة لم يكن لفظ البيع لان ما كان لفظ البيع لان الاقالة تفتقر بقاها العقد
 او تمام بقاها العقد كما في بيع عبد كبر بربيعية بعد ملك العبد لان الربيع من ماله كما في الحيض وملك جفنة
 او المبيع كموث بعد العبد لم يمتنع بيع الاقالة بقدره اى الملك لم يمتنع في الباقي وانما الكلام في ان ملك العبد لم يمتنع
 في بيع الاقالة لكن في الاختيار وغيره لم يمتنع في الصرف لان الاشياء لم يمتنع في الاوتات

فصل التولية فمما جعل الشخص اى اشارة الى قبوله ان الشئ لى شخصان ان يشترط تولية الا فى البيع
 اى بيع العرض اختار من الصرف بقرينة تأخير فالتولية والمراد به لم يكن فى بيع الدار والذخيرة كما في الكفاية انه
 اى البيع بما شترى به اى باقام على البائع من الثمن او غيره بقرينة ما ياتي والمراد به لم يكن اى بان يشترط
 فى البيع انه باشرى به مع فصل اى زيادة شئ معلوم من الربح فخرج بالتولية والبيع به كذا في المان
 بالثمن فى المجلس كما في الاختيار وقولهم (وهذا يارده) عجباً معناه عشرة باء عشرة او بعشرة من احد عشر والمعنى باء عشرة
 بعشرة باء عشرة تسعاً او باء وعشرين قياساً الى الاول نهى بجمهور كما في النظم وبقاها من معنى ما شترى به مع مراعاة
 بيع المصنوع بعد اوتية بقرينة بالتفصير والمذكور بقرينة او صدقة او رتبة كما في النسخة وفيه اشارة الى ان البيع باءاً او رتبة
 فان الثمن السابق ان لم يكن لثمنه اى فهو السلوة وان كان لثمنه فبالثمن تولى به والزيادة والمراد به والتفصير
 والى ان الجار والمجرور فى الموضوعين خبر وجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بالاسم فممن الثمن ما وقع عن الكل ان قوله
 به معناه ما شترى به وعن البعض انه حينئذ ان كان المراد من عطف الجملة فيقتضى بالمساوطة وان كان من عطف المفعول
 لانه عطف المفعولين بالقديم المحذور وشترى اى التولية والمراد به شترى قبلها بمقتضى كمال اوزونى او صدقة
 لانه لو اشترى بقرينة لا يبيع تولى به والمراد به لثمنه لايقتضى الا بالثمن كان عليه ان يريده او يبيع من يملكه فانه يشترى
 بثوب فباعه ورجعه ممن يملكه لكن لا يشترط يجوز تقديره على اذنه وان لم يملك بطل البيع لانه انعقد بقرينة مجزأة كما في الحيض
 وانه اى البائع تولى به او ما رتبته ضم اجر القصار الى راس المال هو من القصر الدق كالضرب من الضرب فى بعض النسخ
 اجر القصار بالقسمة الصداق فى الحرف غالباً واجر المحلل وكرار الدابة ونحوها كاجر الصباغ والخيال والغسل
 والغسل والكرى وسوق النعم ونفقة المريق والحيوان فكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب والبيطار والحقان والحقار
 ومعلم القرآن الشعر وغيره من الاعمال فانها لا يوجب يادى فى البيع بقرينة لثمنه وما لا فلا كما فى المقدمات وفيه اشارة الى انه
 لا يضمن البائع الذى اخذ فى الطريق الا اذا عزم من اتجار بالثمن وكذا اجرة السمسار الا اذا شرطت في العقد وان لم
 يبيده من قصده او ضايعاً او غير الا يضمن كما في الحيض وغيره وقبول البائع اذا ضم قاصد البيع على كذا من ان يضمن

الواعية والواحدة فخرج نوع من العنب بنوع آخر منه متفاضلا كما في المحيط والمحرم حيوان حي كاشاة لمحم حيوان حي آخر كالبحر
ولو منتهى اختلافهما انجس وكذا اى مثل اللحم اللبني فجاز بيع البعير لمعين البقر متفاضلا للاختلاف وكذا داخل
الذئب لثقتين اردن اللحم كما في القاموس نجح العنب متفاضلا للاختلاف وكذا لحم البطون (سنة) او اللحم بالانثى ونبه
او بالبحر متفاضلا وانجس بكون البر بالبحر لا يفتق ولو منتهى متفاضلا بالاجماع على ما ذكره القهوي وعن ابن القيم انه اشهر
فيه الفتوى على الاول كما في المضرات وفيه شعابان مع انجس بالبحر لم يجرع مع لحم الباس مع قصر قصصين يدلي بهما المحيط
وان كان احداهما البر بالبحر والآخر السبي بالبحر فالحكم بحر حله خلافه لا يبيد وعليه الفتوى كما في الكبرى فاسلم في
وزننا جاز وكذا في رواية الفتوى كما في المضرات ولا بأس ان يذوقا او يذوق البر الى ان يذوقا واذا انجس متفرقا فلهما ان يباع خاتم
مثلا من انجس بقيد راد من انجس ويحل انجس الموصوف بعينه معلومة متناهية يصير ذئبا في ذئبه انجس فاسلم في انجس في ذئبه
بالبحر كما في الخنزيرة بالبحر بالبحر او بالسويق متفاضلا او متطاولا كيكلا في قومهم لانها كثيرة ان يتفرقا او السويق
ذئب البر المقل او الذئب بالسويق متفاضلا ومساوي في قوله قيسا على مع البر بالبحر او قالوا لا يجوز ان يذوقا
جنسان ولا السمسم باحل يفتح السمعة بهن السمسم بالسكر الا ان يكون اكل السمسم في اكل السمسم من اكل عند الالتقاء
فانه جاز بالاختلاف فلو علم اكل اكل مثله او قبل لم يجرع بالاتفاق وكذا لو لم يعلم من اكله فالاختلاف في الوجوه الاربع للبحر
باسم او بشاة ذات لبن في شاة ذات لبن صوبون والطيب بالبرس القطن بحبة والتمر بالنعوة والعنب بالزبيب قول ابو بصير
والخمس بالبيض والامر بالمعروف بالبرس كما في انظر وينبغي ان يكون فساد المثل فيما اذا كان غير انجس فتمت ففى المحيط قالوا اذا
اكل مثل ما في اسمهم ولم يكن النقل قمية جازية ويستفرض انجس عند ابى يوسف وزنا لا احد والاتفاقيات ولا يتفرض
مطلقا عند ابى حنيفة في خلافه والفتوى على الاول كما في النخاية وغيره قيل هذا اختلاف زمان قيل اختلاف مكان
والفقهاء انه ليس باختلاف زمان كما في الروضة والاربعون السيد وعبد الله اى مملوكه القرن المدبر وام الولد الا اذا كان
ما دون ذلك لان ما في يده ليس السيد ولا ربوا عند الطرفين بهن سلم وجرى في دار ولا بانه اخذه بلا عذر وفيه اشارة الى
ربوا بين مسلم ومسلم في دارنا والى ان لا ربوا بين كبريى في دار الحرب خلافا لابي يوسف كما في انظر

فصل في الجوز بيع المشتري دون المهر وبدل النجاء واصلح من ماله التمتع والموجود والميراث والصدقة مقبولة
دون مختار خلافا لمحمد وسألى قبل قبضة المني عن بيع ماله قبضه وصح التصرف كالاقتبال في الثمن ولو سئل ان
قبضه اى قبضه وفيه رمز الى انه لا يصح الاستبدال في العوض والعروض قبله والاول صحيح كما في العمادى وكذا لا يثنى
عند الطحاوى وفيه مقتضى الى انه سمونه ولا يشك في بدل العوض وسلم فان شرح جعله يتبع به العقد فلا يقبل ان
واحد عنه اى صح المشتري الفاء كل المبيع او بعضها عن الباقي او للبائع الفاء كل الثمن او بعضها عن المشتري وان
لهي المبيع ولم يقبض الثمن فصح ان يقول حطت كله وبعضه منك او هب منك او ربك عنه صلى ما ذكره السرخسى

[illegible]

وغيره او غيرهما اى يذكرهما جميع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء لمعطوف على الجوز كما طعن فيه شعار بانه والحق بغيره اوفان
 شعرا وهدلها هو الرواية ومن ابي يوسف انه قد فاته تابع الدار حار يقق به كما توسى والمطبخ كما فى شرط البصير او كقول
 وشعر بالواو كما قال محمد بن جرودون والابا حقه فاجبت العموم كما فى الشرع وهو داخل فيهما او خارج منهما باودون والواو هما
 اشتراهما بانهما كما ذكره البصير فى واجحة صفة الحق تقدر لا تقبل كشعر فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الراى كما تقر به فى اللغة
 انفس طعن ابي يوسف على محمد بن جرودون الاتية فيها طعن فى طبعه بدخول الزوجة والولد والخسرت وقية شعار بانه مرادون للمليون
 والمكرب موصوف به كما فى الكشاف والخط لا يدل على بدو ان اخذ احد ابى حنيفة وكذا عندنا انما لم يكن مقتضاها الى الدار والابا
 قد بدل مطلقا كما فى الكافى ويدخل الشجر وغيره من صغير او قيل لا يدخل غير الشجر وقيل لا لاكبيرة الشجر ولا الصغير مطلقا وقيل
 هو انما اخذت خلافه والاول اصح لاقصا الى الارض اتصال قرار لا الزرع وفى حكمى كالورد والاس وقطن الرطبة والشجر بالابا
 فى جميع الارض لانه لم يقرر فلو غرس للقطب شجرة عصب لم يدخل كما فى المحيط وقية شعار بان الزرع اذ المرعى لانه قية لم يدخل وقيل
 والعدو بان يدخل ولا خلاف ان المهن لم يدخل كما فى المقننات ولا يدخل التمر كالارض فى سح الشجر ويدخل الارض
 عندنا ومن ابي يوسف روايتان الفتوى على انها تدخل لكن مقدار بمقدار الشجر وقت البيع فلو ادخلها فامر ان ينجت منه
 وقيل مقدار ما يكون فيه عروق الا بقدر انما ذلك الشجر بدو وتاميل مقدار ما يافا فخلما اذ اقامت منس فيمك الساء كما فى اقرار الطبيعة
 وخر او اشترى مطلقا واما اذا اشترى القطع بدون الارض فيؤمر بقطع عروق على ما عليه العادة الا لا ياتى بها من العروق
 الا اذا اشترى الباقي القطع على وجه الارض او كان فى القطع منفردة بخوان يكون اقرب حاله فيؤمر ان يقطع على وجه الارض فان
 او قطع ثم ثبت من أصله او عوقه فانما ثبت للباقي وان قطع من اعلى الشجر ظلم منس كما فى المحيط ولا يدخل العلوفى في سح
 هو مستق له ولم يكن كما فى النهاية الا لشجره اى شرط البيع وهو تخصيص على البيع متعلق بباقي الشجر فلا يدخل الزرع والشجر
 والعلوفى في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منهما باحيا ناه فلا يدخل بذكر احده من اللفاظ الثلاثة وعن ابي يوسف
 ان الاولين يدخلان بذكر كل منهما ولا العلوفى في بيع فخرى هو لغة موضع النزول شرعا ودون الدار فوق البيت وال
 بيتان كما ذكره المطرزي لكن فى النهاية انه سمى لما استعمل على بيوت وهو مستق ومطبخ يسكنه الرجل بعينه الدار كما قال
 على بيوت ومنازل وهو غير مستق الا بذكر ما ذكر اى بذكر واحد من اللفاظ الثلاثة وفى اللغات انهم قالوا بقتيل
 فى بيت الكوفة واما فى خوافه فدخل العلوفى في بيع مسكن صغيرا كان او كبيرا (فانه) الادوار السلطان فاما النمل (لبسرى)
 كالطريق والشرب السيل فانما لا تدخل فى البيع الا بذكر ما ذكره الامام ليعده اوسيل الماء النهر فى ملك خاص شرب الارض
 واما روايتى ان لا يدخل الشرب على موضع يتجارت به الارض بالاشرب بطريق الدار فخره عرض للباقي لم يحد فخلما
 وطوله منه الى الشارع او اعم منه ومن طريق خاص كانت تسان قوت البيع فلو سب الطريق القديم لم يدخل بذكره فالطريق
 الى الشارع العام والى سكة غير نافذة تدخل فى البيع كما فى المحيط لكن فى الخلاصة ان الاخير لا يدخل الامبا

وكذلك ان الطريق انما ينفذ فانه لا يدخل اسلامه وان كان الحق المورثا كان قبل الشراء ويحل الطريق وانما في الاجارة
للمدبر ونحوها باذنه كذا ذكره في موضع المورث بدونهما وشملها المورث الصدقة الموقوفة وهو من المشتري المورث الذي ولدته امة
عنه بلا ابتداء وان حقت امره على المشتري بغيره لانها حجة كاملة وقوية اشعار بان المورث يخل في اقتضائه بالامتثال قال في المصنف لكن
الاصح ان اقتضائه بالمدبر ايضا لان مقتضاها وقت اقتضاها كما في الامانة وان اقر المشتري رجل بماء امر الامة بالامانة المورث بالبيع في
حجة قاصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العادى ولما لمالك غير حجة فاذا تقدم ان ليس للمشتري ولاية في البيع فلهذا
في البيع الموقوف مما يوجد فيه كمن البيع مع شرط الانقضاء وهو الالبية لكن لم يوجد شرط الانقضاء وهو الملك الولاية كما في التخصيص
بائع غيره الموقوف من احد ملكه مفعول ببيع فمشتري البيع وان لم يقرب اركان البيع وقيل اشعار بان في دفع بيع الموقوف لا يبيح
الى التخصيص ولما هو الملك اجازته بان يقبض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بثمنه عليك او قال احسنت فخير واما ان
كما اذا قال ببيعها منعقت في ظاهر الرواية انه رد وعليه الفتوى وفي تقديمه غير اشعار بان البيع لم يفقد اجازته وارث المالك لم يرد
كما في العادى وفي الكلامين مرالى ان ابتداء الملك شرط الفسخ والاجازة وذلك لم يصح به في قوله ان يقبض العاقد ان
والمبيع لان الاجازة يتوقف على القاء اركان العقد فلو كان ثوبا ففسخه ثم اجازته ربا لثوب لم يرد الملك المبيع وفي الكتابات اشعار
بان الحكم بمقتضى الثمن في شرط البيع الاجازة فلو اجازته ثم علم فزله لم يرد كما في العادى وكذا الملك الاجازة ان يقبض به يد المشتري
الثمن لم يفسخ حال كونه عوضا لانه مبيع من بيعه في شرط الاجازة قيام الخمسة قواني عشرين في الاجازة اجازة فلهذا فلهذا
دون الجير لانه ما شرطه بوجع الجير على البدل القيمة المبيع او شله وفيما اشارت الى انه لو كان فسخ المورث لاجازته ففسخ الثمن
وفي المتن ان شرطه في العادى وهو ما في الثمن الذي لم يبيع في التقدين ملك عند الاجازة للمشتري فيكون المالك كوكيل
وهو امانته ولو بعد الاجازة عند بائعه من قبيل التنازع فملك بلائسي الامانة اذ الملك قبله ولو لم يعلم المشتري وقت اذ اذ
فصولي فانه كان مضمونا كما في العادى ولما هو لانه البائع ففسخ قبل الاجازة امر اجازة المالك بلاك ففسخ الاستحسان فانه
قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل وجاز عند خلافه ففسخه وفسخه اعطى العاقد المورث في البيع المورث في البيع المورث في البيع المورث
من الغاصب ان اجاز المالك ففسخه من الغاصب وجو للمالك ان يفسخه عند التنازع لا يجوز وبطلان خلافه
او ذلك المشتري من اجل ان اجاز المالك ببيع الغاصب ان الملك المشتري الثمن في الموقوف بطله حينئذ ملكان للمشتري الاول ثمن
ان اجتمع الغاصب قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معقولة لا يحتاج الى شرط كسالمون +
فصل في بيع المسلم بغيره من الاسلام وهو تقديم وقال القدر عوانه في اللغة تصغيره ليعمل على ما يريد من اجل
ثم خص الشرع بغيره من اجل الثمن وانما في بيعه بغيره على الاصح وبالحلف وسلم كما في الاندلس فقال سلم اليه
الذي اجم في البر اى قد اذله عليه فالمشتري مسلم ورب المسلم والبيع مسلم وفيه وبين ان في ما اخرج من الرب لانه
كالقدرة لانه لا يترى ان المسلم في رأس المال المحدى ان يفسخ الاجوز ان يكون مملوكا ولو زوينا وان كان متساويا

فيما يعلم قدره ووصفه اى فيما يمكن ان يقيد بالوقت والقدر من المسلم فيه يكون من التماس الالباقى الى التنازعة
 كما قيل اى ما يعرف مقدارها بكيل من نصف صاع او اكثر والاسن من كيل كاعط والاشبه والتميز والتميز والمحص والازر والذرة
 والريث الثمن داخل فى البيع والرجوع والعتيا والكيل وغيره والمهور وان اى ما يردون مقدارها بالريث من منوعين
 او اكثر على ما بالامارة والاوانى كالمهر المسك الغبر والزعفران والفاضة والسكر والبصل والقمح والحب والاشجار
 والعتق وجبه وغيره باحال كون الموزون متمنا لانه لو كان المسلم فيه راس المال وزنه او ثمانية لم يحضر المسلم بالاجماع وكان
 مسلما في نقطه على الاصح قيل انه يجعل بيعا بمن موبل مبياته لكلامه وفيه اشارة الى ان المسلم يجوز في الفضل من خلافه كما في
 ثمن جند والى انه لا يجوز في التبرك لا طبق بالضرر في رواية يخلق بالعروض كما في التفتة والخدوش اى ما يعرفون مقدارها بالذرة
 الخشب المعروف كالشوب من الكنانة القطن والصوف والخر كالبساط والبورير عالج كون المذروى عليه طويلا وقصره
 ذراعا وربعه ما فهم اى غلطه فى الاصل ما يكتب ويرفع بالشوب في عمود مبدل بالحرير وقبته وبيان وزنه الا انما علم البيع
 كما في الحمير وكذلك الخمر كما في النسيئة والمعدو اى ما يعرف قدره بالعدو متقاربا او متباعد كل واحد في اوقية كالبوزون
 والبار بنان الاجر واللبان لايبل عوافيفه منخمة بيضة صنية بادر القفاوت وفيه اشعار بان المسلم صح في التبرك كالبسط
 ووزن او ذرنا عند العلماء الثلاثة ولم يصح حرا او ذرنا لم يصح فيا قفاوت كالتبرك والبيع كما في التفتة فليس مسلم
 بفتح تحت المكيح وزنا وكما معلوما وفيه اشعار بان لا يصح في الطرى منه وان كان فوضه فهو صحيح والبيع انما يصح كليا
 ووزناني في الفاروقى الكبار وايتان فاعلم انه اذا اتم مكاملة او موزنه في ثابت وزنه او كلبا انصافه من صحى بنا و ايتان في البيع
 الذى فيه مكيح وخالف المذرية وفيه اشعار على المباح لانه قد رتبة كما في النسيئة لا يصح السلم بطل وزنا وعرضا في الحيوان
 كاسرا وغيره لانه لا يضبط عن اثنين انما يصح وزنا ولا عرضا فى المرافة كالروس والكروش والامعار والكبد والطحال والاكباد
 لانها معدودة متقاربة وفى الكفاي انهم اختلفوا فيما اذا سلم فيها وزنا ولا عرضا فى جلوده اى الحيوان كالابل والبقر وانهم
 وفيه بالادوية كالمرب معلوم وبيع وزنا وفيه اشعار بان لا يصح فى اللحم المنزوع ولا طاعت فيه بل فى غير المنزوع ولو قوضى لا جرمه
 فى اللحم جازا معا وبانه يصح فى اللحم والادوية وزنا كما في اخرائه ولا عدد او وزنا وكما في الجوارح كالبوا والاشبه والاسر والحيوان
 والزرود والياقوت والبور والادوية فى الحيوان لا يصح وزنا فى مغاره للادوية ولا يفتى ان الجوارح لا يشبه الاشياء والاسر والحيوان
 ونحوها ولا يصح فى مقدار البصل اى كليل معين وذراع او خشيبة معينين فذلك عند المتأخرين كتميل الاضائة والخمر صاع
 بل معروف وذراع بل معروف ولم يدر قدره اى قدر ذلك الصاع والذراع لاعداهما ولا عند الناس واعلم ان الوصف بالادوية
 لم يذكر فى الاصل قالوا انه اذا فعل الكليل والذراع الصادر من الرطل للمعروف وانما لم يصح السلم لاحتال موته وشرطه نحو
 السلم بعينته الكثرة اشارة الى ان الشرط اكثر من عشرة فان راس المال يشبه على خمسة كما نبيذ اشار فى السابق الى شطرين
 كون السلم فيه مما يضبط ومما يتعين فى الرطل الى شطرين كون المسلم فيه راس المال مما يتعين عن احب وصفى عنه الربوا

كما في النسخة وغيره من اشارة الى البدق في افعال بيان مجلسه اى المسلم فيه كونه قوما مسلمين في دعائه فبما ان الله اعلم
 في دعائه من خراسان ولوعده اذا اختلفت انواعه والاطلاق في ذلك كما في النسخة وغيره كسقيته اى بريقه على ما في النسخة من قوله
 (الدين القتيبة) على ما في اويل الملحة القيمة كما في سورة البقرة من الكشاف وايدى الشارح في الشرح والسقي بالماء الجار
 خلاف البعض بالقيمة ما لا يسمونه فصيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤث ولا يلحق التماس الا اذا ذكروا موصوفا كما في
 من الفن ان التماسا لعل على انه سماعي كما في الايضاح وغيره والجنس النوع قد مر في المطلق وصحة التي تخلف بها القيمة
 مجيد و(ينكرونيك سره) واهرب المسلم على القبول لو على المجيد وكان الروي بخلافه لمعكس كما في قاضيهان وقوله وقد
 معروف عند الناس مثل كذا ما عاودنا واذ عاودنا او اجله اى اهل المسلم في المعلوم ولم يقيده بما ساقا واقله
 اى اولى الاجل شره وعن اصحابنا انه ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن المعاصم زاد على المجلس العقد
 ولو ساقه والتمسها بايكن من تحصيل المسلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى كما في المفهرات ونسبى ان يكون الاجل بحيث يمكن
 من الوصول الى الموضع المشروط والا فليصح فاسد كما في شرح المحامى وبيان راس المال حسا كدرهم او برزخا او
 انفق كذرية ومفقه قد راوا اتفاقا ولو كان مشارا اليه حال كون اس المال متحقا في ضمن الكيسلي في الوزني والعدو
 المتعارف فلو سلم به ذلك اجماعا واشتيعا ولا رادوا بانخص او بحدودا والبعض لا يجوز في كونه لم يجره لانه لا يقيس على المناقاة
 بعض اس المال صيافا والمسلمين لم يقيس المسلم فيه على قدره فصح قدره فيه البيع وبزاعه واما عندنا فافقه بانه لا يقيس
 بالاشارة فليصح على القيمة وفيه شعابا لو كان راس المال شيئا ذريعا او حيدا او اموالا متقاربا بالبيان صح على الكل لان الاشياء
 كانت في غير ذلك كما في الاشياء في الميزان والاختيار وغيره وذكر في الزاوي ان اس المال لو كان يباعا تجوز به في المجلس مع وجوب
 لا يقيس على ذلك تجوز تبديل في المجلس ولو كان متقاربا متقاربا تبديل في المجلس خلاف المذهب وان تبديل الزاوي بعد الافتراق بطل في ذلك
 في مجلس الزاوي لو كان قليلا وبزاعه واما عندنا فافقه بانه لا يقيس على مجلسه لان الله لا يقدر على ان يبيع ما لا يباعا عن القليل
 فعنى في ذلك اقل من النصف وروى ان النصف قليل وروى الثلث وان وجد به مستوقا او مستحقا بالافتراق ولو لم يوجد استحق
 بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف غيره ومن الفن انه ليس من تفرعية ما في الوقاية انه لم يجز ان يبيع المسلم ندين بالبيان حتى يملك منها
 من المسلم فيه ان من تفرعية ما اذا لم يبيع بعض المال في المداية وشروطها وغيره وبيان مكان القمار اى اهل المسلم فيه
 وافيها اذا كان شيئا محله بالفتح مصدر جعل الشيء بالسر الحسن ان يقال باقوام اهل اللغى لمسلم فيه موقوف بالفتح اى اهل
 يتخرج في حله الى المداية بحال كالمخطة وقيل لا يحل للمجلس القضاء مما لا يمكن فعليه واحدة كما في المكره في
 وبذا قوله اخره قال انه ليس بشرط كان مكان التفتيش في الاول المختار فان خلافا لم يذكر في خزائنه المقتضين في مكره ان
 لو اطلب في مكان آخر فتمت فيه مثل قيمته في الشرع جاز واذا اخل الاجل على ما قال نجم الامنة خلافا لبعض المقتضيين في ذلك اذا اخرج
 ربه المسلم من استيفاء حقه بسبب قامة المسلم اليه في ذلك المكان كما في المنية والى انه اذا لم يكن له مؤنة كالمسك لم يشترط

من وفي نسخة المتن (مكان الفاء) سلم حكم

بياته بالاعتدال وتعيين مكان العقد على الصحيح الزاويتين يكونين مكان قبل لم يتعين اعدام الغائبة وقيل تعين ان قوته بغضه
 اكثر ما في السواد مع الامن من الطريق كما في الاختيار والى ان وجود المسلم فيه وثباته عند حلول الاجل وهو شرط من شروط
 العقد الى الاجل فلو وجد من احد ارجاء او فيما بينهما لاخير فالسلم لم يجز واذا انتفى الاجل فلم يخذرب السلم حتى يقطع بان لا يوجد الاصول
 فله الفسخ وانقضى رأس المال في انتظار وجوده كما في الحيط والى ان السلم لا يجوز فيما لا يوجد في ذلك الاقليم كما لو لب في خراسان
 لانه كان يقطع كما في الاختيار وقبض رأس المال ولو غير نقد بانخاية قبل الاقتراق بالبدن فلا يغير القبض بعد شيئا او بوجها
 بلاخية شرط لبقائه اى بقاء السلم على الصحة فلو بان المسلم اليه قبضه في المجلس اجر عليه وقية اشارة الى ان شرطه اختيار ففسد
 لانه لم ينع تمام القبض سواء كان الماد بها او لمها الا اذا ابلد ما حجب قبل الاقتراق ورأس المال قائم في يد سلم البقاية فيقلب
 جائزا ولو لو لم يقلب كما في الحيط والى ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا انعقد واحد منها فقد بطل العقد بشما واداه ما قلته
 في الاصولين وبشيء التعريف في قوله فلو كان بعض رأس المال دينيا وبعضه حدينا فقد اطلعت العقد ففسد
 في حصته الدين سواء كان العقد مطلقا بان قال سلمت اليك مائة درهم في كرخة ثم جعل مائة من رأس المال قصاصا بالدين
 او مقيدا بان قال سلمت اليك في مائة نقد ومائة دين في حليك سواء ضعيف الى درهم بعينها او لا وذلك لقصد ان القبض
 وقية لشعار بان العقد قد صح عندهم في حصته الدين المراد من الدين هو ما على المسلم اليه فلو كان الدين على الاجنبي فهو غير صحيح
 في حق الكل حتى لو نقد لكل من ماله في المجلس لم يقلب جائزا بخلاف ما اذا كان الدين على المسلم اليه فانه لا يقدري في المجلس
 الى الجواز كما في الحيط ولا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال بالشركة بان يدل فيه بل العقد يشترط كالمو بالبيع
 او الاستبدال والتولية او نحوها ولا يجوز للمسلم التصرف في السلم فيه شيئا مذكورا قبل قبضه او رأس المال او السلم
 فيه فلو قلنا لا يسلم شيئا فاشترى المسلم اليه من رأس المال قبل قبضه شيئا لم يجز للمسلم اليه ان يبيع السلم من رأس المال
 لان الامر اسقطا لعدم القبض الواجب حلا من جاز ولا شرع فلا يجوز سقاطه والاستعانة بغيره لانه لم يملك
 الا بمفعول شيئا وجابح بعينه حدينا فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين المستغنى كان اجازة لا استعانة
 كما في اجازة الحيط وكيفية ان يقول الصانع كخاف شئنا اخرزى من اريك خفاصة كذا كذا ورجا باجل كشره سلم
 وحكي عن ابن روافي ان كره المستغنى فليس سلم وان كره الصانع فسلم وقيل ان كرهني مائة مكن فيه من العمل المستغنى وان كان
 اكثر فلم يبرح بشرطه من خرق قبض رأس المال مكانه لا لا فلو الاستغنى في الاوصاف وعدم خيار كما في السلم وغيره مما علموا او لم يعلموا
 من غير كره كره من علم كل عصر فقيه اى الاستغنى كاد في الصفه والنحاس الزرطنج والبيدات والاسلحة والخفاف والفلان
 والا وحيت من الاوصاف والطين او لا تعلموا فيه كالبجباب ونسج الثياب لانها من غير ضرورة واما ما تعلموا وطلعت عقد
 وبتمتعنا فانما صنع عند علمنا بحقيقة اللفظ لكن السلم اقوى لقبوته بالنسب والابحار والاستغنى بلما اجل كره
 فيما تعامل فيه معاودة اجابة دلت ما رواه الروايات الصانع قبل تسليم المصنوع لا يستوفى من تركت

مخرج انتصاره قبل السيلوه وذا ثبت رخصه الزوتيه وكانت الحاكم الشبيه يقول هو مواعده واثمنا يقدر بالتعاطي اذ اجار مفر وعنه ولذا
ثبت الخيا لكل و الاول اصح كما في المنهات وفيه اشعار بان انه اذا اخذ الابل والتعامل فليس مبيع ولا اتصل صحح علما بالقياس كما
اشير اليه في الكافي ثم اذا كان جيا في الصانع على العمل فلا خيار له وعنه انه لا خيار له وعن ابى يوسف لا خيار له فيما
والايرجى الا امره بل خلاف الحاكم والمبيع هو العين لا العمل كما قال البرقي والاول اصح لان المقصود هو العين
وذكر الصنف لبيان الوصف كما في البسوط والاحسين (وكون المبيع هو العين) لانه معطوف على ما بعده الفاء لا العمل لا الفاع
اتقرن فلو جاز الصانع باصنعه غيره او منعه هو قبل العقد فانه لا يستصنع صحح الاخذ ولا يتعين المصنوع له
اي الاثر بل اختياره اى الصانع واذ المتعين لم يصح بيعه اى الصانع المصنوع من غيره قبل روتيه الامر
وانتصاره فلو اختار لم يصح البيع اتفاقا

مسائل شتى مجمع مع الكتاب السباع كالنمر والعقرب والاسماك والطيور والحيوانات
وقال الامام الشافعي ان بيع الكتاب العقور النضر المستعمل يجوز وقال محمد بن الاسود لم يعلم لم يخرج به والعقور والبياني يقبلان
التملك يجوز بهما واختلاف الرواية عن ابى حنيفة في القاذور وكرو عند ابى يوسف وجاز عند محمد بن يعقوب والفيل كالمرة في الجواز وفي
التخصيص جاز بعد جواز بيع سوام الارض كالحية والعقرب والوزغ ودواب البحر والسك كالفهد والسرطان لان
جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بما الكلى في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية يجوز اذا انتفع بها الا ودونها في المنية والسر
ان يذبح عليه سنة مرة كما في البيع الفاسد والدمي في البيع كالمسلم لانه مكفوف بشئ يذبحه الاحكام كالمسلم الا
الخمر والخمر بغير فان بيعها لم يملك فها هي الخمر والخمر في جواز عقده كالحل والاشاقي في جواز عقده فانما يكون
ملكه والخمر فيه قيماء عنده وفي تخصيصه بغير جواز بيع سائر الاشياء المحرمة ولا واجب الغنم على المستملك
عنده ولم يجب عندنا وورسهم او دينار او فلاح او ليرة او سكر او نحوها بشرط التخييف والعقود يامى رضى متفرقا عما
او غيره ما وقع في ثوب بل في ما كان او غيره فهو احر الدم والفارس في غير كفرة موصوفة له ان اعدده امره
ذلك الثوب بان يسله او لو وقع فيه او كفه بالكان او اللام كافي لبعض النسخ اى ضم الثوب بعد وقوعه فيه
فان اخذ فيه منه فلا الاسترداد الا بعد اوكيفه فلما اخذ الماخوذ فيه اشعاره بالية الميكرة شرأكت عليه باسمه تعا
واختلف المشايخ فيه وآلم انه اذا وقع الدم الى غير النشر لم يحبس نفسه شيئا كما انه لم يقطعه بعد النشر وفي السكر ذلك
ولو حذر رجل لم يحبس عند النشر واختلف في جواز اخذ كافي المحيط واعتبر به ما حرق على شر الدم سائر المباحات
فكروا بطريق اذ بيضة او فرخ او شبي غلبى في ملك رجل كان لان اعدده له الا فلاخذ واذا اصابه كانا لاسرقتين
فلو وقع فيه فمأه عند بعضه كافي النهاية ولا يخفى ان يذبح الاحكام بالكرامة النسب وهذا ذكر بعض المشايخ فيه
فصل الصرى في اللغة الرفع وفي الشرعية بيع الثمن بالثمن اى اى يحجر بالآخر ولو غير مفرق

بقرينة ما يأتي حال كونه جنسا بمجلس اى فخته بفضته او ذهابا بذهب او جنسا بغير مجلس اى فخته بذهب و ذهابا
بفضته او ذهابا بذهب و فخته بغير مجلس اى فخته بفضته او ذهابا بذهب او جنسا بمجلس اى فخته بفضته او ذهابا بذهب
اذ اعيدت فالثانية عين الاولى والنتيجة بالعكس فليس بكل او انما سعى به لوجوب دفع افعي بكل من العاقلين الى الاخذ
وشرط اى شرط جازا والصرف وصحة كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس التصديق لموجود ووقع تقدير
وساقي اشارة الى تمام البعض الشائع من اشرط القابل للصحة والى كل منهما اشار محمد ربح في الكتاب كما في الذخيرة
التقاضي اى شتر اكل المتعاقدين في قبض الثنتين قبل الافتراق بالبدن حتى لو طال قعودهما في مجلس التصديق
عليهما اذ هو بافرسحا وانا فاقنا بوضوح ومن محمد ان النوم افتراق وعند ان النوم الطويل افتراق وعند ان جعل الصرف
كالخفية فيمطل بها هو دليل الاعراض كالقيام من المجلس في هذا الشرط اشارة الى شرطين ان لا يكون في رجل ولا غيبة
شرط بطلان خيار العيب الروية فان افتراق من غير تقاضى او من اجل او شرط خيار فسد البيع ولو تقاضى في العيوب لانتفى
انقلب سيما كما في الحديث ولم يذكر ما هو شرط رابع من التساوى في الوزن اذ كان من جنس واحد اعتمادا على ما سبق في الروا
على ان يصدوا بشرط الخفظة فلو منع ذهب بذهب بغير شرط الا اذا علمتسا وبما قبل الافتراق وان وقع التقاضى
في البعض من البدلين صح البيع فيه من قبيل التقدير كحكمى اى في ذلك المقبوض من البدلين فسد فيما لم يقبض في مثل انما
فخته فرف وقع ثمن الثمن اذ من تسامح وندف فان المعنى ان وقع قبض لايك في البعض من الثمن مع البيع في اى فيما يقابل
ذلك البعض من البيع حال كون البيع في الافتراض فالعوارف في الافتراض ان وقع في البعض مع بقدره وصار الا بالمرشتر كما
بينما فيكون المشتري منه بقدر ما تقدم من الثمن ولا خيار له لان عيب لشركه من قبله حيث لم يقدح جميع ثمنه وانما لم يذكره على
سبيل التضييع اشعارا بما قال بعض المشايخ ان التقاضى بشرط لبقارة الصرف لانه لوجبل شرط جازا وينبغي ان لا يصح هذا التقيد
عند اربى حنفية ربح لان التساوى في البعض اذ يمكن في صلب التصديس الى الكل عنه خلافا لما كانا فخر بطلان ما لو كان شرط
للبقارة فانه لا يمكن في صلب التصديق هو عارض فخصه فلي في الاشياء الى كلا القولين في التقاضى وكذا اى مثل الحكم
في بيع الا انما اركم في بيع مثل السيف والجام وغيرهما المحلى اى المزدن بعين الذهب او الفضة فالحلى
اى من المذهب والمفوض ان خلصت السكينة اى يمكن تخليصها واذ التماس السيف بلا ضرر
يعود الى البايع فصح البيع في السيف والسكينة جميعا بقدر ما قبض وصار السيف مشتركا بينهما وهذا اذا باع ثمن
من جنسهما او اكثر منهما فان كان من خلاف جنسهما جاز كيف كان واذا كان مثله او اقل او لا يدري كانت اقل
او اكثر لا يجوز لاني السيف ولاني السكينة وفي الصفة اشارة الى انه لو كان السيف موصيا اى مطلقا بغير الذهب و الفضة
جاز البيع مطلقا لان التامية صار مستملا او خارجا عن الوزن او لا يمكن وزنها حالالا ولا يخلص علم بتي موزنا
كسنة من الحنظ كما في المحيط و يصرف القبض اى قبض البايع الثمن وان سكن المشتري

اولا اني ثمنها اى احمليته كلا او بعضا ثم الباقي اني ثمن احد يدوان لم يعقب شي من الثمن لطليل البيع فيما
اى في احمليته لانه من قد شرط وفي التخصيص لشراء به مع البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض ولو لم يطل
مذكور في الهداية وغيره لكن في فاضيل خان وفيه العرف بالافتراق قبل القبض ولا يطل ويل تحصيل المقبوض للمروفيه
روايتان والاخر انما يتعين وان لم تحصيل احمليته من السيف لطليل البيع اصلا اى في احمليته والسيف لانه
شرط ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختصاص به

كتاب الشفعة

عقب لبيع مال لانا بعده على ان شرط عند الجمهور وهو الشفعة سبب لما قال شيخ الاسلام هـ في فتلته بالضم
بعضى يقول عن قولهم كان هذا الشيء وقد اشترى بخراسى حبلته فله جاله في الاصل اسم الملك الشفعة بلك ولم يسمى بها
فصل ومن لفظة الفقهاء رابع الشفعة الدار التي تشفع بها اى يوفى بها الشفعة كما في المغرب وشراء تملك العقار وان المنقول
كالشجر والبنار فانه منقول لم يحجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدراكم والارواح والبيوت فله وانما في آخر الطلاق في التبدل
ان تملك ملكا على الاطلاق واخره من ان يثبت كما اذا اشترى غير الشفعة بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفعة كما
ياتي على مشترى التبدل والملك تصرف حيله واخره بملكه بالعرض كما في المنة والارث والصدقة وبعض غيرهم كالمهر والامارة
والكنع والصلح من دم عند فانه لا شفعة في شئ منها وحل فيه او يهب بعض فانه اشتراه او تملكه كالمهر جبر ا فان المشتري كالتأجير
به في الاكثر وهو تيميم من جبره وقوله كما ذكره ابن الاثير والاحسن تركه لانه مستدركة بكونه على بمثل ثمنه اى ثمن العقار المشتري
به في الشفعة والقيمة وبالزهر بالسوا والبنار ونحوها فمرض فاحترز به اذا اخذ بالكثر او قل منه فانه الشراء لا الشفعة وثبت
تملك ذلك لتصرفه من الشفعة الا بتدرا الملك اى ملكه لان ملك الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولا يقيم
على التخصيص بل بالغ في شريك لصاحب نصف وثلاث سدس واربعة ارباع واحد هـ من ثلثة جوانب وثانيتها من جانب ولا يثبت
للخليفة اى للشريك فهو فيل بمعنى الفاعل من غا لظن شاركة في نفس العقار لم يبيع اى في كل جزء منه اى بعض
فيثبت للشريك في المبيت ثم في الدار ثم في الاساس كما في النظم وغيره وفي اخذة الثبوت الى التملك اشالة الى
ان الطلب واجب على الكل وان لم يكنوا من اخذ الا ترى ان ايجار ان لم يطلب الشفعة لكان الشريك ثم لم يترك
الشفعة لم يكن لها شفعة كما في الثامن عشر من المحيط ثم بعد ما لم يكن فيه شريك او كان لكن لطليل الشفعة بوجه
اثبت للخليفة تركه انحصار لانه ذكره لتبعية على انه المسمى بالخليفة حقيقة فان الاول والثاني يسميان بالشريك
كما اشار اليه الاستيعاب في وغيره فيكون ذكره على سبيل المشاكلة في حق المبيع اى فيما لا بد له من
تابع له وعن ابى يوسف راج لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم لانه حجب كالشرب
بالكسر اى شرب نهر العقاربين وانه والا حسن من الشرب والطريق اى ثم الطريق كما في النظم ولذا

أخرت فلم ينجح عتار بلا شرب وطريق وقت الميع فلا شفقة فيه من جهة حقوقه ولو شارب كه احد في الشرب وآخر في الطريق
 فمصاب الشرب اولى من صاحب الطريق انما يصيب من فلو كانا معا من فلو كانا معا من فلو كانا معا من فلو كانا معا من فلو كانا معا من
 لا يجزي فيه السفن اى العتار السفن فالتعدي العام عند الجحيفة به ما يجزي فيه السفن كعبلة وفرات وكونه في السفن الاسلام
 ان الشراخ شافوا فيه قيل انما هو بغيره من الشرب واللبق اذ انتهى الى آخره الاضاحى والا يكون له منفذ الى المفاوز
 التي لمجاهة المسلمين في العام ما يفرق ويتجى وله منفذ وحالة الشراخ على انه كان شربا كونه لا يصح وانما الشفقة في ما لا يصح
 او ما يجرى به من عشرة والاصح انه موقوف الى راي كل مجتمع في زمانه كما في المحيط فلو باع مقصده شربا فاشفقه فله في شرب
 لابل لم يزل ثم لابل الساقية ثم لابل النهر العظيم كما في التفت والطريق انما هو مثل طريق الانبياء اى المخرج او طريق
 راسها صديق قاتلها واسرع فيها ودرشلا ومجس اهلها شفعاء ولو مقابلا ثم بعد الطريق كجاءه عتار راقترن بها يكون
 وقتها واجارة او ودية ملاصق اى متصل بالبيع ولو كذا كما اذ ابيع بيت من دار فان الملاقاة له ولا تصح الدار في الشفقة
 سواء باجاءى والى الحال باب عتار باجاءى والى البيع في سلكه بالكم في الاصل طريق مستوى اخرى نافذة او غير نافذة بان يكون
 محله الى غير الميع وبه يتاخر الطريق وهذا اذا كان الميع والى باب الاترى لانه لو اشترى من رجل ارض في اهلها الواجب
 والاخر في اسفله فلما اشفقه في جميع النهر من اهلها الى اهلها لان كل واحد منهما جاز له كما في المحيط والطلبها بان يقول
 اطلب الشفقة في المكان الذي اشترىه بالحق الذي هو او (شفقة عتارها ثم بدلتها في كرهه يسي يدان حتى كره است)
 كما في الشفقة او طلبت الشفقة وانما لابل كما قال بعضهم والى جميع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفضلي ولو قال
 قروي شفقة فقه كان للبايع والعصم منه الطلب بالبيع منه الطلب كما في قاضيخان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد
 هذا الطلب لا يشترط فصيح بدونه لو صدق واشترى كما في الافتاء وغيره في مجلس حكمه اى الشفقة بالبيع حتى لو كانت
 ساقية لم تبطل ولو قام تبطل على روايته من محمد واختار الكرخي وبعض مشايخ بخاري في ظاهر الرواية يشترط على فوطه بالبيع
 حتى لو كانت ساقية لم تبطل لانه في مشايخ بلخ وعنده مشايخ بخاري كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال آخرون
 في ثلثة ايام كما في نظم والاول اصح على ما قال بعض اصحاب كما في الظاهرية والطن كالعلم ولذا اوجب تعديل وجب الطلب
 وقالوا ان يشترط عدالة الفاعل لا يوجب عدالة المالك بل لا بد من الاطلاق والى الشرب بالطلب ولو لم يكن عند المالك
 يقطع الشفقة ويأتمن يتمكن من الحكم عند الحاجة كما في النعائيه وهو اى الطلب المجلس طلب موافقة باجاءى
 من الوسيط بغيره بل بالاعانة فيجعل ثم اى بعد الطلب او موافقة طلب الاشهاد ويسمى الطلب التقرير ايضا كما اشير اليه بقوله
 في جملة من لا يشترط على طلبه اى الشفقة عند العتار بان يقول يا قوم اشهدوا اني اطلب الشفقة في هذا العتار
 او بغيره لا يشترط هذا الطلب عند كفا في المحيط والاشهاد بان يحل الطرف متعاقبا حيثما كاد اول عليه الوقاية وشرب فان
 امكنه ان يحل على انه يشترط الى طلب الاشهاد وانما يحتاج اليه اذ لم يكن الاشهاد منه احد من الاشهاد لانه ثلثة كما في المحيط

بهاج

سواء كان قبل قبضه او بعده او زيارته اى زيادة الثمن من المشتري ولو بالتعدي بآقلمها اى الثمنين ففى الحط
 اخذ القمار سواء رار الحوط لانه الحق باصل العقد وفى الزيادة اخذوا بالثمن الاول لانه لا يمتنع الشفعة فكيف الزيادة ابطال
 حقه وفى حط الكل وهبته قبل القبض وبعده بالكل فلا يصح فى حق الشفعة لانه لا يمتنع باصل العقد لكنه يصح فى حق
 المشتري واما الابراء عن البعض او الكل فقبل القبض كالبته واما بعده فلا يصح فى حق الشفعة ولا فى حق المشتري وقد مر منه فى
 البيع وفى الشراء اى شراء مسلم من مسلم بمن مثلى اى مكيل او موزون او عددى تقارب بمثله او تقايد بالمسلم لانه اذا
 اشترى دمي من دمي بخمار وخنزير والشفقة مسلم فان اخذ بقبضته الخمر او الخنزير كفى الكافى وفى غيره اى مثلى كالنقا
 والحيوان والاشقة بقبضته الثمن وقت الشراء لا وقت اخذ بالشفقة كما فى الذخيرة ففى صورة عقار كذا راى المشتري
 او بعقار كذا راى اخذ كل على المعلوم والجهول اى اخذ كل من الشفعين عقارا وهو شفعة واخذ كل من القارين بقبضته
 العقار الاخر لانه بدله وفى صورة ثمن موجب على المعلوم اذ اجل لاجل كالحصاد فالبيع فاسد بحال اى اخذ
 ثمن حال او فى ثمن موجب طلب الشفعة فى السحال اى فى مجلس فان سكنت عنه بطلت خلافا لابي يوسف
 واخذ القمار بعد الاجل لانه فى السال وفى جناير المشتري فى القمار قبل القمار بالشفقة وفى غيره
 شجرا فيه بالثمن اى اخذ القمار بالثمن فى الصورتين وقيمتها اى بقبضته المبني والمفرد من مقلوبين اى مستحقين القلق
 فان قبضته قبل من قبضته مقلوبه ما بقدر جرة القلع اى رفع البناء والفرس كما كان فى النصب او كلت المشتري فليهما
 الا اذا كان فى القلع نقصان بالارض فان الشفعة له ان ياخذ باى قبضة البناء والا فرس مقلوبه غير شائعة وعن ابي
 ان الشفعة بينهما بين الترك والاخذ بالثمن مع قبضة البناء والفرس بلا قلع كما فى النهاية فلو اشترى دارا وضعا بشيا
 كثيرة ثم جارا الشفعة فهو باختيار ان يشار اخذ بالشفقة واعطاه ما زاد فيها وان يشار ترك ولو جعل مسجدا فلو اشترى
 ثم حفر الشفعة فضى له بالشفقة وله ان ينقض المسجد وينشئ المبنى كما فى المحيط وذكر فى النظم انه لا ينقض المسجد وطلبت
 شفعة كما لا ينشئ المبنى وليست الشفعة الا فى بيع صحيح للعقار موجب لخر وجعن ملك البائع من كل الوجه
 فلا شفقة فى بيع الوفا لان حق البائع لا يقع راسا كما فى قاضيمان وتويا شعا يشهد الشفعة باقرار البائع بالبيع ولو
 اكراه المشتري كما فى المحيط او هبته لبعض مشروطا فى العقد مقبوض غير مشاع فان هذه الهبة بيع انهما فمبيحة بطلب
 عن التقاضى فى نكاحه روائيه كما فى المحيط وفى غير الاصول انما اثبتت فى الهبة كمانى قاضيمان ولا يثبت الشفعة
 فى بيع نحو شجرة وحجر من المنقولات كالبناء ببيع او دهبيا قصدا او بيعا قصدا فثبت الشفعة فيها تبعية العقار فلو اشترى
 غلابة بارضا ففهيها الشفعة بجالا لارض بخلاف ما اذا اشترى ليقلمها حيث لا شفقة فيها لانها تعلية كمانى البناء والزرع
 كما فى المحيط فالاحسن ان يقال (ولا فى نحو شجرة) ولا فى البيع بخيار لالبائع اتفاقا او البيع لمخير
 عن ملكه بخلاف ما اذا كان اختيارا للمشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا وعن ابى مغيرة رح انه لا شفقة

في خيار المشتري واذا كان اختياره فلا شفعة لاجل خيار البائع كما في المحيط الا بعد سقوطه اسي اختيار البائع
 فانه يشترط له الشفعة حينئذ وفيه اشعار بان يطلب بعد سقوط الخيار وقبل عند البيع والا والاول مع كفاي الكافي والاشارة
 الصحيح كما في الهداية والافني البيع الفاسد ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ فلو وقع فاسدا بعد كان صحيحا فلو وقع
 حتى الشفعة الا بعد سقوط شفعته بالتمتع او الدثار او الفرس فان له الشفعة بحيث يند ظاهرا فالها فانه لا يسقط الفسخ الا
 فلو باع صحيحا سقط فسخه والشفيع ان ياخذ بالتمتع الثاني او بالقيمة كما في المحيط والافني روي خيار اسي ان المشتري
 عقارا ثم اشترى الشفعة ثم روى بالمشتري بخيار رويته او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الدليس بيع بل
 الا في رويته بخيار عيب بعد القبض بل انقصار فان له فيه الشفعة كما لو تقابلا فلا شفعة لورويته بخيار عيب بل انقصار
 قبل القبض او انقصار قبله او بعده كما في الزايدى والافني اسي لو كمل باع ما كان يجب عقاره على عقاره وكمه لانه يلزم
 البطلان عليه لو بيع له اسي للموكل باع وكيله باع عنى او ضمن الدرك ففوتت او السكون والشتر
 عند الاستحقاق فلا شفعة ضمانا في عقار البائع لانه كالبائع بل الشفعة لمن اسي لو كمل اشتري باع بغير عقاره
 من عقاره ولو كمل طلب الشفعة من الموكل او اشتري له اسي للموكل اشتري له وكيله عقاره يجب عقاره وسيطلب
 اسي الشفعة تسليمها واستقالها بان قال بالمتعين احد اسقطت شفعتي فيما اشتري او قال لذى اليد سلمتها لك
 ولو قال للموكل سلمتها لك تسليم وان كان المبيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم بوجوبها لا يطلبها قبله البيع
 او يلزم استقاط الحق قبل تحققه وسيطلبها المصلح منها على ما سوى الشفعة مع بطلان اسي المصلح فلا يجب البطلان
 فالشفيع ليس الا حق اخذ الشفعة وانما تشترى الشفعة لانه لو صلح على بيت معين مثلاً منه لم يطلب الشفعة لان
 مجهول فله اخذ لكل خلاف ما اذا صلح على شئ معلوم منه كالصف فانما يطلب ويطلبها موت الشفع
 قبل انقصار الاجرة فلوارثه اخذ وعليه ثمنه الاموت المشتري فلا شفيع ان ياخذه ولو باعه الوصي او القاض
 وتبعا السبب هو الاتصال بالملك وسيطلب باع بالشفيع به قبل انقصار بيعا تا فلو باع باخيار لم يطلب وشفيع
 بالضم اسي اخذ بالشفعة وذلك باحتمال احد المشتري اسي نصيب بعض جماعة اشترى عقارا حقيقة واحدا كما شفيع
 حصة كلهم لانه ليس اخذ باضر عيب الشركة وفيه انما الى ان الشفع لم ياخذ نصيب احد منهم قبل القبض هذا اذا لم يرد
 الشفع والمشتري الثمن والا فياخذ ونعم انه لم ياخذ الا بعد القبض والا والاول الصحيح كما في الهداية وغيره وان كان
 لم يرد ولم ياخذ بعض عقار البائع اضرب الشركة وقد اختلفت عن اصحابنا كما في الاخير ومن القول ان المصنف عدل
 عن عبارة الهداية والكافي والشفيع ان ياخذ نصيب احد المشتري ولعل وجهه محله الحكم بوجوب الشفعة سواء كان
 قبل قبض المشتري او بعده فمطل الشفع حصة احد الباعته اسي الباعين عقارهم لكفر على المشتري وفيه اشعار بان
 ياخذ حصة كلهم ونعم انه ياخذ حصة قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصة فلو على شفعة في الباقي وقيل طلبت

واذا اشترى دارين او قوتين مع شفعة واحدة لا يشفع احد منهما وان كانت بالشرق والاخرى بالمغرب فشفعة ما جاور
 كما في الخزانة خان سلم الشفعة شرار زيد بن انجران المشتري زيد فظهر شرار غيره وعروا ولم اشترى ابا الحسن
 من الدار فظهر شرار المشتري باقل منها لا تشفع شفعة لانه اشترى فان لم يشتر قط فظهر ان المشتري المشتري المشتري المشتري
 او مولود او ممدى مقاب قسمة نقل او اكثر لا تشفع شفعة فان ظهر ان المشتري يدنا قسمة الف لم يشفع
 قال الظرفان على ما في الاسرار وقال ابو حنيفة وزفر وليقط عند ابي يوسف فظاهر على انها حسان او بنس كما في الغزوة
 وغيره من عدم الشفع فظهر مقتدا على الكافي والهداية ان في الملاق الشكلى لما لا يجد م تقولا الشفعة فيقط ان لم
 بالث ثلث شرار المشتري القسمة الف او اكثر فلا يشفع ان ظهر ان باقل وفي الاكثر اشرار بانه كرهه بحيلة لدفع
 الشفعة قيل الشبوت بخوان جعل الشمن مجبول كما اذا باع بدراهم معلومة وفلوس غير معلومة فانه لا يحكم بالجملة ويزاد في ذلك
 عند محمد وقال ابو يوسف انما كرهه ويكره بعد الشبوت بان يقبل المشتري الشفعة شتره منى باخذت فقال الشفع اشترى
 وقيل لا يكرهه كما في الحديث وذكر في الوقاات والكبرى والنفاب والمغبرات انما يكرهه بعد الشبوت بالاتفاق ولا يقبل فظاهر
 وهو المختار وكذا لا يبيح في دفع الربو بان باع مائة درهم وفسا بائة وعشرين درهم وكذا في منع وجوب الزكوة بان باع
 الاسنة بغيره اقبل النحل وتشفيع المصنف وغيره في ذلك على الامام ابي يوسف في غاية الشناعة فانه على مكانه وارفع
 شأننا ان المعين عليه احد وقدا يده ماصح عندنا ان افضل العلماء في زمانه وكل العرفاني في كونه زينا للعلماء والدين
 ابو بكر التاتبادي قدر اتي في المنام ان شافني المذهب قال في مجلس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابا يوسف
 جوز حيلة في اسقاط الزكوة فقال صلى الله تعالى عليه وسلم ان ما تجوزه ابو يوسف الحق او صدق فاما ما ورد مسئلة
 اسقاط الشفعة في آخر الكتاب اشارة الى حلل الانتقام كما هو شأن اولي الالباب

كتاب القسمة

عقب بالشفعة مع احتمال كل على المبادلة ترقيا من الادنى الى الاعلى يجوز ما وجوب القسمة في الجملة هي احو
 بالقسمة اسم من الانتقام كما في المغرب وغيره او التقييم كما في القاموس لكن الانسب بما ياتي من لفظ القاسم
 ان يكون مصدرا ففتح اى جزاء كما في المقدرة ووفاء التقييم الحق اى تميز حق كل بما يتولى صاحبه اياه وانه يقال
 من المال فخرج تعيين الديون ولو قال تعيين الملك ثم شكك بالملكية فان الحق يستعمل غالبيا في المائبة الشائع ان المشتري
 بين اثنين فصاعد اقبل ذلك التعيين وفيه اشرار بان القسمة تقسم بين الافراز والمبادلة فان ما وجب لكل كان
 بعضه له وبعضه لصاحبه فباختيار الاول افراز وبالنسبة في مبادلة الا ان احد جازا في بعض المواد اشرار اليه فقال بعضا
 اى ج من معنى القسمة ويجوز تشديد غلب الافراز اى التميز المخص في المثلى اى الكليل والاول المعدد والتفاد
 لعدم التفاوت بين الباعضه وغلب فيها المبادلة اى الاعطار من البانين في غيره اى غير المشتري من القادر

المنقولات لتفاوت بين العاضد وإذا كان كذلك فيأخذ كل شريك من آخر حصته بغيرية صاحبه وإن لم يكن
ويبيع كل نصيبه بغيرية ثم أسي في الشئ وفيه اشعار بان القاضي لا يبيع احد منهم على القسمة فيه الا اذا كان الشئ من جنس
واحد لا ينفذ بغيرية صاحبه ولا يبيع مراتبه لانه ليس عينه من جنس واحد في غير الشئ ونذب الامام نصيبا من سرق
اسي ويصل الشئ من قاهره ما يفتق من جنس الى بيت المال المعروض كان معدا لمال الخراج وغيره ما تذكره الامام
كالحجبة ومدة حتى تغلب فلما رزق من بؤت الاموال الثلاثة الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق الوقف قسم
المال بالكره يجوز التشديد بلا اجر على المتقاسمين وان نصيب الامام قاسما باجر عليهم مقدرا غير زائد على اجر الشئ
صح ذلك النصيب لان النفع لهم والكلام مشير الى ان القاضي القسمة واخذ الاجرة للقسمة فيجب كفاي الحيلة لكن في خلافها
ان لم ينفذ القسمة بل للكتا بغيرية المثل وهو المتعارف وهو اسي اجزاء القاسم عنده قسيم على حد وروس اسي روس
المتقاسمين عندها على قدر العناهم والاول الصحيح فان المعقود عليه هو التسمية لا غير كفاي المضرة وقدره ان الاجر
على الطالب للقسمة دون المتعقد عن اداء الاطلاق مشعر بان اجر الكليل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر الانصاف
بما خلاف كفاي المبسوط ويجب كونه اسي القاسم عدلا اسي متقيا وانما خالف البدائية في ترك الاية في قوله عالمها
اسي كيفية القسمة لانها من جنس على التقصير كفاي البدائية وفي التعليل اشعار بان الذين الامر من غير واجبين فيما كانا
غير واجبين في التقصير على ما ذكره ثم فائدة بالوجوب لوجوب العرفي الذي هو الاول وتكملة الاشارة الى الافتقار وخزائنة
المتقنين ولا يعين من جهة امام قاسم واحد ولو بلا اجر منهم نصيب الامام عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض فذلك
لكنه خلاف امرانه مع نصيب احد باجر فالاولي ان يقول ولا يجرون على واحد نصيب المعطي ولا يجرون ان يتاحروا قاسما لانهم
على التقدير كفاي البدائية والكافي وغيره وادوية اشعار بان معين ثلثان فصلا الا اذا اشتروا كمالا قسما ولا يشترط القسمة
بالقسم جميع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركو في الاجر فيما كانا بالانفراد في ذلك والافتقارون على الاجر
الزائد قسم المال بين الشركاء لطلب اجزائهم القسمة ان اتفق كل منهم بحصته بعد القسمة كما اذا كان المقسوم
مبتين كبيرين تساويين قسم لطلب صاحب المال الكثير اسي المتعقد به وان ابي صاحب القليل فقط
فلا يقسم لطلب صاحب القليل مع ابر صاحب الكثير ان لم يتفق بحصة الآخر صاحب القليل لطلبه حصته والاصح
وقسم لطلب المتعقد بحصته ولو واحد او قيل لطلب غير المتعقد وقيل لطلب كل منهما والاول اصح كفاي البدائية وغيره والا
اصح كفاي الافتقار وغيره واليه هب صحابنا وعليه الفتوى كفاي المضرة وغيره ولم يقسم الا بطلبهم ورضاهم
ان يقسم كل منهم لطلبه وعدم المنفعة بالحصة وفي رواية يقسم القاضي بينهم وقية اشعار بانهم لو اتفقوا ان يقسموا
كفاي الحيلة ولا يقسم الجحسان المتماثلان اسما ومعنى قسمة جميع بان جميع حصته احد في جنس واحد وحصة الآخر في الآخر
الفخر وتفاوت فيقسمان قسمة فرد بان يقسم كل جنس بانفراده فلو كان المقسوم بالادوية متماثل لم يجمع نصيب

احد من العاشرين في الابل فاقسمة ونصيب الآخر منها في القسمة بل القسمة الابل بينهما ثم انفق كذلك وعلى هذا المسلك والاولون
 وتبر الذئب والفتنة وتبر الخاسر والحميد والرفيق ونحوه مما هو منسوخ من اسما واجناسا مختلفة بمعنى فلا تقسم عنده
 قسمة جمع التوكان مع شئ آخر كالعرض واما عند بها قيل تقسم بدونه وقيل الراي فيه الى القاضي واذا كانوا كذا
 وانا ثالا تقسم في قولهم كمان في قاضي خان واما جوامع واعلى كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل تقسم الصغرى من قول المتأخرين
 كمان في الهداية وفيه اشعار بان لا تقسم الدرزة الواحدة لانه لا تقسم ما يحتاج في قسمته الى كسره قطع اشراقه كمان في المحيط والبرهان
 كل حجر يخرج منه ما يتفقد واما حكم ونحوه مما في تقسيمه من كاري واما جوامع الدين والدين البيت الصغير والباب والخشب فيصير
 وكذا القنطرة والريدين والنهر التي ليلين معارض ولا تقسم الطريق الا اذا كان بعض طريق آخر وتعلمه في المحيط والابرص كما
 قسمة الجفسيه في الرقيق والجوامع واما حكم فانه تقسم لان الحق لم يور او اقترحه او كرم مستعرة ولو في مصر ثم كل عند
 ابي حنيفة وهو الصحيح كمان في المضمرات وهذا قسمه فرد ولا قسمه جمع وقيل هذا في الاولوية لا في الجواز وقال الان كانت في
 واحد فالراي الى القاضي في القسمين في مصر في قسم قسمه فرد عند ابي يوسف وقسمه جمع عند محمد وقيل هو مع الجوامع ثم
 وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدرخان المنازل ان تلاقزت قسمته فرد ولا تقسمه جمع والبيوت تقسم قسمته
 فرد كمان في المحيط او دار وضعية اى حرمه غير مبنية او دار وحائوت اى وكان قسم كل من الدار والشركة او الدار والدار
 او الدار والحائوت وحدها اى قسمه فرد تقسم العروة بالذراع والبنار بالقيمة المتاجناس فمما قلناه او في حكمه فاعلموا ما سبق
 من قبله ولا الجنان لكان لغرض وصحت القسمة بالتراضي اى اشتركا في الرضا بالانقسام لان عن ابيهم الا انهم صغر
 احدهم فانما لا تصح الا ان تقسم مديا او وليه ثم من نصيبه القاضى كمان في الاختيار من الظن انما لا تصح الا اجماع القاضي وقسمه مجزء الاقرار
 اتفاقا مطلق اى مقبول في ايديهم يدعون اى اشتركا عند القاضي اشره اى القسمة بينهم اى قسم بين اشره وفيه اشعار
 بانهم اذا ادعوا ملكا او شرا ثم بينهم مجزء الاقرار كمان في النهاية وفيه وقسم مجزء الاقرار ومنه لا تقسم الا بالبيد على اشره
 يدعون ثم اشره من فلان او يدعون ملكه مطلقا اى باسباب من سبب الملك كالبيرة والصدقة على رواية المصنفين
 رواية الجامع فان ادعوا اشره او القاضى من فلان الا يقسم حتى يبرهنوا على موته اى فلان وعلى حد وورثته
 وقال لا تقسم مجزء الاقرار الاول الصحيح كمان في المضمرات ولا تقسم عند الكل وقيل عنده ان يبرهنوا على انه معهم
 بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة حتى يبرهنوا على انه لهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا حتى يقيموا البيد عليه لاحتمال
 ان يكون غيره كمان في الجامع الصغير والانسبان في جامع مع رواية المصنفين يقول فلان ادعوا ملكا مطلقا حتى يبرهنوا عليه قيل
 يقسم بالبرهان ولا تقسم ان كان سعى منه اى القطار وكله مع الوارث افضل اى انه يدعيه الا ان يدعي القاضى ومعه
 وقيم البيد فانه تقسم او مع الوارث الغائب الا ان يقسم عنه خصما وقيم البيد فانه تقسم على ما روى عن
 ابي يوسف كمان في المحيط فان حضر ثلثان يجعل القاضي احدا جاد وادعي الاخر مائة عليه فان احد الورثة ثم تقرب

والكلام مشير الى ان الميت امر محبوب مندوب قال الامام ابو منصور عبيد بن علي القاسم عليه السلام ولد له اخوه والاخوان كالموت
والايمان كما في النسيئة والصحبة الميت بموجب ميت فيه ولا بد على ان القبول ليس كمن كما اشار اليه العلامة وغيره وذكره العلامة
ان الاجابة الميتة عقد تام وفي الملبس على القبض كاقبول في البيع ولذا لو وهب لدين من الغرم لم يقبل على القبول
كما في الكبرى لكن في الكفا في النسيئة وذكر في الكفا في النسيئة في الاجابة ان ملك الانسان لم يقبل الى الغنم
تسليمه الى القبول لانه الزام الملك الغير وانما بحث في اصله ان لا يوجب فوجب ولم يقبل لان الغرض عدم الحكم بالجوهر وقد
الاعلم ولعل الحق في المتعين في النسيئة والقبض بالقبض غير لازم ولذا قال اصحابنا لو دفع مال في طريق ليكون ملكا لم يرفع يده
وسحلت اى اعليت بغيره من نفسه بالعرض وكسر سحلت بجبات وكسوت وحليت وفي البعالي اذ ان كان في يده
قبضه والا فوديعه ومنحك هذه الزايم دون الايقان الاضائية والمعنى هذا الطعام ان امر قبضه (واين تر) فلو قال
(ان تر) فلو كان في اليد وذكر في الطرية انه انما قال يجب هذه التجارة فقال (فداي تو باد) او (توديع ميت) ليكون
ميتة وتم الميتة بملك بالقبض اى بالقبض اى بالقبض في النسيئة القابض كما في الكفا في النسيئة وفيه اشار بالقبض
اى انتمكن من الحيازة لم يكن قبضا فذا عندنا في يد من خلا فالحمد لله فلو وهب باعاض من جبل فقال قبضته لم يصح قبضه
خلا فالحمد لك في الطرية والاعلاق مشبه بان القبض شرط في اقسام الاقسام اى لا ينعى فيه القبض القاصر كما في النسيئة في مجلسها
اى الميتة راو كان القبض بالافزون مبرج وتيمم القبض بعد اى المجلس لو كان باؤن مبرج واما حصل انه اذا اذن في القبض
مصرح بالصحة قبضه في المجلس بعده ويملك قياسا واستحسانا ولا ينعى عن القبض بعد الميتة بالصحة قبضه في المجلس ولا بد ولا يملكه
قياسا ولو لم ياذن له بالقبض ولم ينعى منه ان قبض في المجلس مع القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لم يصح قبضه قياسا
و استحسانا ولو كان له الجوز فانه قبض فان كان القبض باؤن او لم يذنه استحسانا لا قياسا وان قبضه اذنه لا يجوز فانه قبضه
مخالف لما ذكرنا من النسيئة والقبض ان يربط لومين شرية ويسد ولا ينعى عدم كمال القبض في شئ مستباح فمقبوض
شبهه عامقار لا ينعى قبضه على وجه يتفق به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار والبيت الكبير فانما يتفق بهما في اكمال القبض
بالملك وبانها ولم يتفق بها قبل القسمة كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فانما يصح قبضه قبل القسمة فانما لا ينعى
والا فاما القسمة فاذا وهب كماله على الاصح لان نصفه لدرهم لا يوجب نقصا فانما يقسّم الصحيح انه يصح لان الصحيح لا يملكه
فما لا يقسّم ومن ابي يوسف اذ وهب جملته فانما يستوفى من الصحيح انه مجبول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب
قد ردهم وهو شائع الاقسام كما في الحديث فان قسم الشئ قبل التسليم وسلم الموهوب صحيح ذلك الميتة لكمال القبض وفيه اشارة
الى ما نهى وهب نصف شاة وسلم له نصف الثاني وسلم للجوز الى ان التسليم فيه الملك على ما قال اصحابنا وهو الصحيح
كما في الزايم لانه ملك خبيث وبغيره كما في موضع من الواقيات وفي موضع آخر منه ان لا ينعى للملك فهو المختار
كما في المضمرات وبه امرى من على صيغة رده وهو الصحيح كما في العادى وفيه دلالة على ان الشيوع المقارن

ميت

مبطل للبتة كما سيشرح به المصنف وكذا لا يصح ويفسد به بتة لمن في شرع فان اخرج ولم يمتحسنا ونحوه كصحت
على غير الغرم وغير على شجر وزرع ونحوه في ارض فلو وهب ارضا فيها متاع الواهب لوجوب ابا فيها طعام الواهب الصحيح
لان الموهوب مشغول بالبتة ولو وهب المتاع والطعام دون الجواز والداروسلم جاز لان الموهوب غير مشغول
بغيره بل هو شاغل غير وكما في قاضيه خان ولا يصح ومطل لعدا الوتو بهتة دقيق في خبر وان لم يكن البر وسلم لا يتر
وكذا بهتة الدمن في اسم الزيت في الزيتون على الاصح وقيل يجوز اذا سلب على القبض كما في الحيط وبهتة ما كان
مع الموهوب له اى في يده وليس محض من من الوديعة والدارية والبرهن ونحوها ما مئة لا يحتاج الى قبض جديد بان
الى الموضوع الذي فيه العين فيقبض وقت تمكن فيه من قبضها فان القبضين في التجانس وباللهشابه واذا اختلفا لا تنوب
الا الاعلى عن الادنى فيقبض الوديعة مع قبض البتة تجانس لانها قبض لمانته ومع قبض الشراعتي فان لان قبض ضمان
فلا ينوب الاول منه كما في الحيط ومثله في شرع الطحاوى لكنه ليس على الملاقاة فانه اذا كان مضموما لغيره كالبيع المضمون
بالشرع المبرهن المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستعنف ومثله في الزايدى فلو باع من المودع
احتاج الى قبض جديد وتماه في الطحاوى كبتة الاب لطفلة مائة فانها مئة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله
اولا وقبضه اى الطفل حال كونه حاقلا وقبض من يربيه اى الطفل وهو اى الطفل معه وقبض الزوج لرزقه
بعد الزفاف بالكرسى بعد البعث الى بية معتبره عن القبض في بهتة الاضغبي له اى الطفل فلا يضغبي اذا وهب صغيرة وقبض
زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب لجنى الطفل حاقلا وقبضه بنفسه جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض بهتة الاضغبي لطفل من
من الجدا والالخ او العم او الام او وصية او اضغبي وهو في عياله وان لم يكن عاتلا وكان ابو حاضرا في هذه الصوة على ما قالوه
فخر الاسلام وقال بعضهم لم يحجر قبض غير الزوج حال حضرة الاب الاول انما كان في المضمرات من العهن ان في الاطلاق تسامحا
اذا قبض لم يصح حال حضرة الاب لامن الزوج ونسب من قال الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم يحجر قبض الزوج عليها كما اذا لم
تزوج الى بية وجاز قبضها بنفسها جديز ولو مات الاب وغاب فبينة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في الحيط وصح بهتة امين
او اكثر معا او الواحد من موهوب له بالا جماع لكما للقبض وحلته بان جرب احد او الاثنين او اكثر لا يصح ويفسد عند
للتبوع خلافا لما قاله قبض برة فالشروع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب له نفس على الخلاف
فلو قال لطلين بهتة لكما هذه الدار لندافعا ولندافعا جاز عندهما او قال بهتة لك نصفها ولندافعا فلم يحجر لاسانته
في العقد ولو وهب لابنه صغيرا في عياله وكبير او قبض الكبير صح الا عند ابى حنيفة جرح من ابى حنيفة ان اذ انا سلة الا ان يسلم الدار
الى الكبير ثم يهب الدار كما في الظهير فلو وهب لها لم يحجر في قولهم كما في الزايدى كنه صدق ففسدة او اكثر من الدارهم
على اخصائين فانه على الظاهر ان تصدق به جاز صح ان تصدق به جاز صح ان تصدق به جاز صح ان تصدق به جاز صح ان تصدق به جاز صح
نفي مسئلة العقد روايتان وهو الا انه كما في الموطأ والصحيح صحة كما في القماوى والصحيح وكيفية الدار برة الرجوع عنها اى رجوع الوا

عن البتة الصحيحة بما بالفتح تراضى أى برضى الرجوع من اجانبين او حكم قاض لان فتحه والبايكون صحيح ويدخل في البتة
 فان المذهب الرجوع كما في المنية والحكمة شبيهة بالتي هي قبل القبض كما في النهاية والى ان فتح الرجوع في القاسية وان فتح احد من المذهبين لان المذهب
 منها مضمون بعد الملك فلم يصح الرجوع قبالة كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح لغيرهما كالمالك في الكرماني وغيره انه يصح
 من الاب حكما ولو كان لا يلحق مروة ومثله أى الرجوع من البتة الصحيحة بقرينة السابق زيادة تورث زيادة المالك كما هو
 للقبادة متصلة بالعين الموهوبة ولو من غير الموهوب كالمقطعة مع الاعراب ككتب الدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر
 وقال محمد انه يرجع في تعليمه كالسلام العبد الكافر وكاخره الجارية الى الاسلام واخرج الثوري المروى الى موضع زيادة فيه
 وكثير السكين الجمل الحسن الكبر قصارة الكبرياء والصحة صيرورة سميها والبصير او البناء والتجديد والتطمين والاصل في الفكر
 وكما اذا ذهب ملقة فركب فيها فملا الثمن نزعها لا يفسدها بزيادة عن النقصان كما اذا كان لمولدا وقت البتة ثم صا
 لعل بحيث يكون صحيح والمتصلة عن الفسدة كما اذا ولدت الجارية للموهوبة فانه يرجع عن ذلك العينين عن زيادة السعر وفيه
 اشعار بان فاعل الزيادة اذا اطلع كما اذا نبي ثم لم يرد عاود الرجوع كما في الحيط وغيره ومن الفاعل انه ينافيه في النهاية انه يصح
 ولو لا يصح الرجوع بعده لانه قال في كذا فيما اذا زاد وحقق جميعا كما من نفسه وموت احدهما أى الواهب للموهوب ولا
 من كل فاعل الميت حتى في حق التجيز والتفصيل فصار الدين نفي البتة وغيره كما تقر من الظن ان المخرج عن الملك مغي عن
 موت الموهوب وميتة عوض ولو من خبر الية لكن لما من عينها فلو عوض من مخرج من الف تهبة لرجع وانما المطلق عوض مثل
 ما هو عوض المبيع فيبطل الرجوع في المبيع عوض البعض فلم يطل في الباقي وحكم عوض حكم البتة فيصح بالبيع بالبتة ويطلب كما في النهاية
 اقصيت الهما أى شرطه ليعتد الموهوب عوض الموهوب عليه يعلم الواهب انه عوض تهبة مثل ان يقول مهتكم من تهتك
 او جزا او با او ثوبا او بد لهما او ثابلا او غير ذلك فاعلم يعلم الواهب انه عوض تهبة كان لكل منها الرجوع ولو وقع ذلك عوض
 عن اجنبى بغيره ولم يرجع الاجنبى الى الموهوب باعوضه وان كان بامره الا اذا ضمنه بغيره كما في النهاية وخرجهما الى البتة
 بالبيع والبتة والاحتاق والعددية ونحوها عن ملك الموهوب له لانه كبديل العين فلو فتحى الشاة الموهوبة لم يرجع
 عند ابى يوسف خلافا للظنين كما في المعنى والزوجية وقت البتة فلو وهب الامرا تهبة شيئا ثم ابانها لم يرجع ولو وهب
 لاجنبى ثم تزوجها الرجوع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجة او لاجنبى لان للمقار حكم البتة وقرابة المحرمية من اضافة نسب
 الى النسب ويجوز العكس ليدار مصدرة المحرمية بسبب كونهما معا مالاخر ولو كان فاحرهما كالاصل الفرج فخرج به بسبب
 غير محرم كولد العم والخال ومحرم غير قريب للرضع والمعاودة كالبتة الرضاوية وام المرأة واعلم ان ذكره من المطلاق موافق
 للكتاب وغيره من المتعلقات وذكر في الشغل ان نهر القرابة مائة عند المأخذ ولكن فيه لو وهب لمكرم مكاتب لم يرجع بالافاق
 وفيه شعار بانه لو وهب كميل اخيه لم يرجع الا القبض والملك يقعان كما في المنية وبالمالك الموهوب ان تلف عينه او
 حاتم منافع بقاء الملكية والافاق ان يخرج عن الملك معنى عنه فلو نشت بالمار تراب لم يرجع كما لو وهب

سيفاً فبعله سكيناً أو سيفاً آخر ولو ذهب شاة قد جازع بلا خلاف كما في المغني وصاحبها أي جامع المصنف السبع
 حروف ومع خرقة فالخروف لاتمام المغني والتبني على ارادة المحرف مما بعدة فالادل ان زياده المتصل والمزبور
 اهد بها والعين العوض والظهار الفروج عن الملكات الزار الزوجية واقاف القرابة القرية والما السالك الملك
 السركبي ان ومعه لكثرة بجمال كان اطرافه فصول تخرج وجهاً للحروف الطرف وخرقاي تغذ في ذكره الصغير على خرقة
 ان حرقته الله فربما كان المحسن لما ضابطاً كخرق قد مرقى خرقة زرع خرقة يقال خرقة فلان اى تخلف الكثرة
 والى لم يفتين جميع خاوم زرعى بالكسحاص وهو الرجوع عن البتة بشرط فتنح هبة من الاصل فلو كان له هبة
 في اليد لم يوجب له الرجوع لم يكن الواجب ان يضمنه لا هبة له الواجب وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المنفصلة
 اذا انفصلت يد على هذه الزيادة ويزا عند الصاحبين على رواية الصاحب وآما على رواية الاصل من ابى سليمان انه عند جابر
 عند جابر اذا كان تبرع فادى به بسلام ثم ذهب الثاني ولم يرد ثم رجع هذا الواجب بغيره فليس الواجب لاول
 ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق وادى على الواجب الثاني هبة او ارث او وصية او شرا او غيره فذلك كما في الحديث
 اى البتة بدية كانت او غير البتة العوض هبة ابتداء وعند القداى بشرط حرقه كونه على دون البار فاشترط
 وانما راجعاً بصورة الاول بان يقول وبهت لك هذا العبد على ان تمنعنى هذا الثوب وكذا اهد بها بصورة الثاني ان
 يقول وبهت الثوب بان درهم كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا كان حرف الشرط كان ان بان يقول وبهت لك ان كان
 كذا فبغنى ان يكون البتة باطلاً كالبيع وادى اكان ابتداء فشرط قبضهما اى قبض العاقد من العوضين قد مضى الى
 المنفصل وقيل بالبيع المتعارن ويرجع كل عندها ولا يرد بيان لغنى الصورة السابقة كما وعدناه وبيع بينهما عند
 القبض فغيره بالبيع المتعارن بالموجب وخياره وبيعته وتيممت الشفعة مع شرائها ولا يرجع كل بذكره
 ولو اتفق ما في يده ما يرجع على الآخر ما في يده ان كان تائماً وقيمة الكاوان استثنى الواجب الحمل بان قال وبهت
 هذه البهارية والناق الاصلها وشرط ان البتة بالفسد البيع من شرط نافع لاحدهما والموجب وغيره مما في البيع
 بطلان اى لا اشتراط الشرط لان الحمل موع لم يكن من جنس المستثنى ولذا لا يجوز بهتة الشرط نافع بالقبض والقبض
 ان لا يرد بهتة الغيبة غير مخرقة وصحت البتة اى بهتة ببارية الحمل معاوان حمل الملك الحمل ثم ذهب على ما
 صحت البتة اى بهتة الام كبيع عتاق الحمل وان دبره اى كل ثم ذهب ما يصح البتة لانا بهتة الشفول بلغة خلاف
 الاول وتلى فاضيلان لا يجوز البتة فيما في رواية وقيل باذن فيما يصح ما ذكره ونصح العمرى بالضم من الاعمال كما في
 المصحح يقال عمره الدرعى اى جعلته اى سكتها مدة عمره فاذا مات عادت اليه كذا فاضيلان فيما جازية كما ذكره ابن الاثير
 العمرى في الشرية جعل شل دارة اى العمر لمدة عمره اى العمر بشرط ان يرد الدار على المهر على او ثمة او ثا
 المهر والمهر بان قال عمرتك اى بهتة ببارية وكذا وصية كذا العبد بكذا فثبت على ان اودى بهتة الما فخرى او جى بكم

والعقوب من بعدك هذا كله تملك في الحال وان قال يملكك اني نهى حية بكن لعقبك من بعدك فمذمومة عارية لصحة
 بلفظ الاسكان وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في فاضل انما ان يقول وهو بما ملك على انك ان كنت
 قبل فني في وان كنت قبلك فني لك ويطل في الشريعة الشرط اي شرط الزرع على المورثه كما في السجاية فالدار المورث
 حال حيوت ولو رثته بعد مائة ولا يصح ويطلب الرقبي بالضم من المراقبة وهي لغة ان تقطع انسانا ملكا وتقول ان كنت
 فمهلك ان كنت فني كما في المبسوط والصالح والمقاسير غير ما هو الصواب كونه من الاقارب لم يقل بل حدا كما في المغرب
 بالعين شرعية عن الطرفين من يقول واري لك فني اي ان كنت قبلك فني لك كناية عن ترك ان كنت قبل فني اي
 فاما لم يصح به احسن ان من سماعة ذكر مراقبة موت وعند ابني يوت من ان يقول واري لك فني ان كنت قبلك فني اي
 اسم من المراقبة بالاتفاق كما في الكرماني وغيره واختلف في تفسيره على انما تضمنت ثلاثين فقال انما تعليق بالخط وهو انفسار
 موت المورث بكونه باطلا وقال انما تملك في الحال اي شرط وهو انفسار موت المورث باطل فتكون ميمومة الاول بالضم
 كما في المضار وغيره من النكاح ان يقول بان الرقبي من المراقبة لان كل من نهى ما يقرب موت مما يجزى يقول ان كنت فني بكن
 فني في الايام شيا من نفسه من ان لا ينسب الى الصل من ان الرقبي اسم من الاقارب الصدقة على غيره ولا يصح ولا
 الملك الا بالقبض في المجلس وبعده اذا كانا لنبوة الصدقة على نفسه افضل عندنا بكونه كان محتاجا على غيره من نفسه فوهم
 على الشدة ولا بأس بالصدقة على من ليس له الناس سماها الا اذا علمت فيفق في مصدرة كما في البيضا ولا يصح في شائع تيسر كما اذا
 تصدق بضم ارسلا لانهما به ابتداء ورواها عن ابي جعفر فيهما اي الصدقة لانه اخذ الثوب فليز من في شاعرا بان التفسير في
 يستويان في عدم النكاح قال بعضهم ان النكاح في هذا الكلام لظاهرة رعاية حسن الانتماء كما لا يخفى على من احب الاستدلال بالظاهر

الاجارة

كتاب الاجارة

مقتضى لاجرة ترقيان الا على الا في فانه تملك المنافع لا الاعيان وهي كلفة بحركات المنفعة كما في القاموس ومع المنافع
 كما في الهداية فانما وان كانت في اكل مصدر جزيديا جاز بالضم اي صار اجيرا الا انما في الاعلى تبطل بضم الهمزة الجارية
 يتقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الاجارة اي اكرهتها ولم يكن من حال هذا المعنى على ابي جعفر كذا في الشري لكن في النكاح
 وغيره انما اسم الاجرة وقياس اجرة المملوك كاجرة اياه اجارا وهو اجرة اي اكرهته اي اطاره كاجرة وهي اطاره اجرة وهو الميمون
 وشرعا مع دفع في حق المملوك في حرة فانه لا اعتبار به عين فانه مقام دفع فبيع الملك في النفع ودراسة فساتر
 ولذا جاز انما انما الى المستقبل ان قال اجرتك واري هذا الاجارة في حكم عقد منفعة بغير انعقاد على حسب وشائع في النكاح
 المنفعة وهي عبارة عن اللذة والرضا من فعل التحمل والبشر وغيره كما في خصب الهداية وقيل انما في ان الاجارة منفعة بما يقدر به المبيع من لذة
 ارض ونحوه ونحوه في النكاح مع النية والى انما تنقذ بالتعاطي كما في الاستبراء وغيره عينه انه لا يجوز النكاح في
 صحيح حيث لا يجوز له لانه لو جاز لكان له على كل واحد من الاجارة متبذرة بالتعاطي والى انما لا يصح ما لا يتفق به المالك على

فقد استاجر شجرة بكل ثمرها وادفع ثمنها وبارسقى ارضه بكمال في الميط وغيره معلوم حسنا وقد راجعنا بعضنا الى
او دفع من غير جنس المعقود عليه كسكنى دار بركوبه او بغيره لا يجوز تسكنى داره او بغيره لا يجوز تسكنى داره او بغيره لا يجوز تسكنى داره
قد راجعنا في غير العوض لانه شرط شرط في غير دارين اى مثل كالمكين والموزون والعددي والمتقارب او عمن اى
قيسي كالثياب الدواب غيرهما وليعلم النفع قد راجعنا المدة وان طالت كسكنى سنة او اكثر لكن في اجارة
الوقت اى الموقوف سواركان دارا او ارضا او غيرا لا تصح ولا يلزم بطلان القاضى فوق ثلث سنين من يوم
يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلث وعقد لكل سنة عقد الكذا كلامهم فان ان شرطوا عقد ذلك لم يصح الا فالحق ان
يصح في الفيض وان لا يصح في غير الا اذا كانت المصلحة في العدم او العترة فانه امر مختلف باختلاف الزمان والامكان كما في
وقرن الظهور ان شائع بلخ يجوز وانهم جوزوا بعض شائعتنا الا انه خيف دعوى الملكية بطول المدة كما في قاضى خان خلال بعض
المشايخ ان شرط المتولى في ذلك مرفوع الى القاضى حتى يواجر او قال بعضهم بقيد نفسه عقودا فان الاول لازم اتفاقا وكذا
الباقي على الصحيح كما في النخبة وليعلم النفع بفساد العمل اى عمل يتعلق بمحل خاص فانه مرفوع لنفع المستاجر من ذلك محل
كصنع الثوب فانه اذا ذكر ثوب قطع او العوض مثلا ولون ما يصنع يعرف جنس النفع وقيد اشارته الى انه لا يشترط بيان
قد راجعنا بان يبين ان يصح في الصنع مرة او متوحد معنى يصح شيئا ونحوه اذا كان الصنع مما لا يختلف والافيشة طرد كما في
الميد في الكافي وذكر في الاختيار ان يصح معلوما بالتسمية كما اذا اجملا لاداة بمحل شئ معلوم فانه اذا عرفت قدر المعلوم وجنبه المضافة
صار معلوما وكسب النفع المتكبرين وبالكسب يصنع به ولا يصح حسنا وقد راجعنا اى بركة العمل مع الاشياء الى انهاء كل
جزء الطعام مثلا الى خمسة اى موضع كذا لانه اذا عرفت ما ينقله مع موضع فبني اى صار معلوما لا يجب الاجرة اى اوار
الاجرة عينا كانت او دنيا وقيل بنما واجتهدنا بالعقد نفسه لاننا استعقد سادة فساد وقيد شعرا بان نفس الواجب قد ثبت
بنفس العقد كما في الكافي بل يجب ثبت الملك فيما يجعلها اى اوار الاجرة قبل ان يتفاد النفع من غير شرط ولا يستدعى
يعطى اجلة بمقدار على نحو قوله تعالى ولا يسجدن في السموات الى قوله ولا تسجدن في السموات ولا تسجدن في السموات ولا تسجدن في السموات
فريضا لا لا جميع بين الواجبين في لفظ نعم الاول تاخير عن المصطفوات الآتية لان معنى الواجب فيها كما في الاول او تجزئة
بشرط اى بشرط ايجال في العقد لانه استعقدوا باستيفاء النفع اى من كل واحد او كسكنى من اى القدرة على النفع في المدة
التي ور عليها العقد في المكان الذي يضيف اليه العقد لاجرة صبيته كما في المتبادر او اذا كانت فاسدة فبشرط الاستيفاء لا يتبين
جهة الواجب فلو استاجر ايو الكوثر الى مكان كذا فذهب اليه بعد ثلثي اليوم لم يتركه بل يجب ان يملكه اى كذا في المهر لعدم
من الاستيفاء في مكان العقد كما اذا اشترى عبدا ووجوه البائع للمدة يوفى بذلك اليوم ولا خلاف ان يستيفار التسليم من جهة
المواجر كما في الميط وغيره فوجب الاجرة لانه استاجر فجبقت ولو بالتفدية وانما الفتل ولهم سيكدها لانه كان السكنى في الموطأ
الاجرة وقيل لا تجب في انفسا خلافا كما في الكافي وغيره بالغصب اى بان غصب من المستاجر عينا مستاجرة بقدر قوت

حكمة من النقص ان لا تفضل ان يضايقك ولا يوجب لك الجحود من الاستاجر للمدار والارض المستاجر من ماله ملوكة لكل يوم
وان كان القياس في كل سائر ان لا يملك له سيرة ولدا المستاجر قطع المساق لكل مرحلة ومنزل ومن في بيت اذ
استاجر دارا يسكنها فتمت الايام حتى استكمل سكنى الشهر واذا سار نصف الطريق واذا شئت من سبب وللقصاصة اي سئل الثوب
فانما بالكسيرة على قياس سائر الحرف والنجاة والطب والصباغة وغيره من الحرف اذا تمت الصناعة وانما يطويعها على
كل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل تمام العمل كما ذكره المصنف فمن النقص ان تولى رجل على وجوب الاجرة بعد العمل في حاضرتنا
انه اذا قطع النجاة الثوب فالت كان له اجرة القطع على الصحيح الاطلاق شيئا في انه لو عمل في حرفة المستاجر لم يستحق الاجرة الا بالتمام
لان بعض العمل غير متع به كما في العجوة والمداية وقد نقل الكافي عننا جلالنا وذكره في الموطأ عن القدرى ثم قال انه خلافه في
الاول فانه قال ان يستحق العمل بقدر العمل وصرح الزهري في الترمذي وفي الاسلام المغربياني وغيرهم كان فيه روايتان وكل
طلبه للمخبر في داره بعد اخراجه على الخبر الدال على الصبر من القصور لانه تعلم من خبره في الاشياء التي لم يتجسس فيها او خبره من
بعضها بحسب ما في اليد من خبره في ما انفسه يستحق الاجرة لا تسلك كما اشبهه في الفضل فاذا احترق من غير فعله الخبر كذا وعنده
يفسد ولا يتع به اولى بعد اخراجه على بعد الاخراج منه فكله الاجرة واذا احترق قبله اي الاخراج لاجره وان خبره في
المستاجر المالك قبل التسليم ولا عزم اي الاضمان على انما فيها اي في دين الاحتراقين لانما عند واما عند ما فعله مثل
وقته بل اجره وقية الخبر مع الاجرة والضمان في المبيع واعطى كما ذكره القدرى وفي الميراث في الاحتراق الاول المضمين عندهم
ولا يلحق اي طبع الولية اي طعام العروس بقية الامم فمن النقص ان تسامح في الاطلاق بعد العرف اي بعد قبل المرق في
القصص وفيه اشارات الى انه لو طبع قد طعام صاحب ليس عليه العرف والعرف والى ان تسامح في الاحتراق وفيه القصص واجب عليه على
كما في الكافي والى انه لو افسد طعام الولية كان احرقا ولم يضر من كان في العادي والضرر للمعين في كل المستاجر مع تعيين المكين
واللبس يفتق الامم وكسائر واكسب السكون فقام جميع عند المتقين وجميع عند الاكثريين ما يتقدم من الطين يعني بها بعد اقام
اي بعد نصب المكين او بعد ما لا بعد تشييده ومنه بعد ما لا بعض فان تلف قبل التسليم تلف من مال المستاجر عنده ومن مال الاجر
عنده ما زاد الضرب في كل الاجر يجب الا اذا اعطى بعد الاقامة عنده وبعد التسليم عنده كما في النظم وفيه اشعار بان اذا اضر
المكين اصابا بطرفه فسد قبل ان يقيم فلا جرم وان عمل في داره واما قلنا مع تعيين المكين لانه لو لم يعين ولم لا يتصل
على السوء فسدت الاجارة فلو لم يكن لهم الا المكين اذ اضرته ولكن يطلب منها لهم لو اضرته ما صحت كما في الموطأ ويحيى العيون
بالفتح للاجر من خطا من صانع خطا حقيقيا او مكيا ملكا اي شيئا من ماله بها اي المعين كالمصباح فان البصغ ملك
الاذا اخطا بالعين المستاجر فسد ما اضره من خطا اشعار بان يجب على كل صانع العمل في العين سواء كان ذلك لا يضره من خطا
بالعين كالمشاة والعذر ونحوها او عذر ما اضره على ولقائين في العين كمن يضر في ثوب غسل بالمار وهو جلد الارس بالخلق والكسر
في الخلق قال بعض المشايخ انه لا يحبس اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما في الزايد ونحوه

فان حبس العين للاجر فصلاح بلا منعه فلما عزم عليه لانها امانة ولا اجر له لعدم التسليم فمالا ان يعجزه التهمة لما في حق
 بلا اجر او ممول مع الاجر بخلاف من لم يخط ملكه بما لو لم يحدث فيه شر من عمله كالملاح والنسأل والمحال باسما من اجل وبالحكم
 ومكاري الاجل فانه لم يحبس للاجرة بما عا وقال ابو يوسف خرج في الحال ليس لطلب الاجر قبل الوضع لان من شتم العمل كمان
 الحيط ولمس اطلق لا العمل بان لم يقيد بيده وقال خطب الشوب لي او ينفذ بدم شتم ان يستعمل غيرة ولا بالاطلاق
 بوجود عمل غيرة فان قيد ذلك العمل بيده وانفسه لا يتعمل غيره ولو علم انوا جيرة ولا فيمنين وذكر في الحيط ان اذ وقع الى
 شتم غرة لا ينبغي كمر اسافذ من النساخ الى غيره وليس فيه فسق بمن ان كان اجماع فلا ضمان غرة احد وان كان اجنبيا ضمن لا حول
 بلا خلاف ولا يضمن الاجنبى غرة خلافها ولا جيرة المجنبى بعينه المعلوم فان جعلت غرة لاجارة وجب جرائل ان
 مات بمقتضى جارة من الجاني اجره بحسابه بمقتضى جارة جارة المجنبى اى من استاجر جارة لا يذنب بل الى البقرة ويجوز بعينه المعلوم
 ووجه وجوبه ليعلم قدمات فبما من قمتى غرة لاجر بحساب من قمتى اى غرة لاجر لاجل كانه وجب المجنبى بقدر ما بقي لان الاجر يقابل
 بنقل العيال لا بقطع المسافة والنداء وبسبب عدم تقبل احد منهم لم يستوجب شيئا وقال النعماني ان اذ كانت الموتى تنقل فبقوات
 العدد اما اذ كانت متونة البعض الكل سواء فيجب لاجر بحساب كافي الاكراني وحاظ كتاب ما ليس له مؤنة لكنه لو شتم
 للرسالة ولم يوجد لمسل اليد ولم يسلطه كل الاجر او زوا ماله مؤنة من عمره في الكوفة الى زيد بالبصرة جارة معلوم ان
 روه اى الكتاب والنداء كونه اى زيدا وغريمه لا ينبغي كنه من اجرة النباى المجنبى لانه ابو خلاف والكتاب عنه بما رواه
 عنه محمد بن ناجية النباى اجماعا سوا بشرط المجنبى الجواب ما كافي النهاية وغيرة من الغن انه لا بد من التقيد بالمجنبى بالجواب
 حتى يتاخر خلاف محمد بن ابي لم يقيد به في ان يكون له تمام الاجرة عند محله والاعلام مشير الى انه لو ترك الكتاب شتم حسب كل الاجرة
 وهذا اذا لم يشترط المجنبى بالجواب والافادة الذباب بالاجماع كافي النهاية وكذا اذ فرق في الكتاب شتم قبل عيني ان لا يجبل لاجرة
 حينئذ لانه اذا تركه اتفق به جارة بخلاف اذا فرق كافي التفسير ووجه استنباطه اى لو كان سعد السكفي وهو كمان مؤنة
 عند الجوهري عولى عثمان بن الفارس من كنه التمتع اى قصدت بمقتضى فوق بعض بلا ذكر ما يعمل فيه اى بلا ذكر السكنى عنه
 القصد فانه التعاريف ولكل عمل فمية كالوضوء وفصل الثياب وكسح السطح وضع المتاع وربط الدواب بذاني فخره ومانى
 عرفنا فذلك اذا كان فيما موضع محله وقية اشار الى انه لو قال عند التقضا شجرت فذلك الدار للسكفي ليس له مؤنة فيها غير
 السكفي كافي الاكراني سوسى ومومن البشار كالتداوة والقضاة والرجى الارضا رصا حبه قول ابي رضى الماروا الشور ودون
 رضى اليد وقيل اريد الفصل وقيل اريد رضى بغيره البشارة والافلا وعليه فتوى وقية اشعار بان لا يكون فيما من شجران لم يسم
 في التقيد كافي العادي لا يصح اى قصد استيجار ارض ساقط للزوجة مطلقا لان البعض بعينه كالزوجة والبعض لا يضر مثل البنيان
 طاكل من المتعاقدين فيمنع هذا الاستيجار الا اذا رصا وضعت المدة فحينئذ يصح ويلزم للمسلي بخلاف سائر الاجارات المشاهدة كما
 في الضرر حتى يستعمل ما يضر رعى فيما من نحو الخنقة واليا وضعت ويجوز ان الضم وحتى يعمه اى ما يضر رعى بان يقبل

على ان يزرع فيها ايشاء او على ان يزرع كما في النماية وحتى يكون الارض رة اليه عن يانها المزارعة فلو كان
فيما رية او شجرة او قصب او غيره مما لا يسلم الا بغير رة فالا حابة فاسدته ان يبيع هذه الاشياء على المستأجر
شمن معلوم وانه ان شمنه او اجاره ان يزرعها او يملكها او يملكها في الارض فلو كان
او الفرس اي اجل احد هامة معلومة صحيح ذلك لاسيما اننا من هامة فافوا القصة المدققة اي شجرة
ايه سلمنا اي الاجن فافهم بان يملكها المستاجر لانه ليس لها ماناة فيفرض صاحب الارض بالقبول انما فيه اشعار بان لو
استاجر لارائه وانقصت المدقة لمسلو ولا يوجب اذ الاجرة ان يترك بالقضا او اقتدر اجاره لئلا في زمان الاولاد كما
في المنة الا في صورتين فاشاء الى الاولاد ان يبيعهم المدة مستاجر قربة اي البنا والفرس حال كون كل
مساكنه على مستحق الفسخ فافهم ان يبيع المدة في الفسخ وان يملكه اي يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
شمن شري في قبلة الفسخ يقال بلارضها المدة المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
بنفسه فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
بشركه اي البنا و الفرس في ارضه فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
انما اي المستاجر والا فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
فان لو في سن من ابل الدان ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
وغيرها كالشجر فاذا انقصت المدقة فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
اي بعض من سدر قربة اية عشرة يوزنها مثالا المقابن بالاية عشرة من مثله بالبر على عمل بالسكر كما تبين
وكرهه لان المدان اطابق ذلك ليعمل في ارضه فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
ان لم يطبق لان المستاجر يزرع في ارضه فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
جاءه فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
فمن قري الزم فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
سوي فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
فصل في فسخ البيع فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
العشر وكري النور الثانية على الاستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
في ذلك العمل ولا اعتبار فيه لان الاستاجر كما في وقت شجرة والمكان ان يتجاوز من جمل المدد والديانة لان
جمله السلي الا ان كان غير فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر
شاره فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر فافهم ان يملكه المستاجر

عائذ بالله

بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الامام او المفتي واحدا فانما لم تقع بالاجماع كما في الكفراني وغيره
 كالاولان والامامة وانتدبه والذين ليسوا بالاجماع والذين في تعليم القرآن والفقه وقرائنها وانما تقع تقفوا
 الرغبات والاستغناء بالسطيات من حيث العلم والفتي اليهم من غير ان يفتي المتأخرين بصحتها اى الاجارة لخدمة العبادات
 فتقوى الرغبات ولا تترك كونهم من حيث المال فلو كانت الابواب المرسومة الى المعشر مثل ما يقال في شينى وعيسى وغيره
 جبر على ذلك فلو كان ان يصح على قولهم ان تاجر المعلم مملوكة ثم يامر بالتعليم وتامر في انما تمت والمضرة ولا
 اتجمل للمعاصي كالاعتناء بالخدمة والمدرس والفتي كما في الكفراني وتفضيل في الكفرانية والفتح اى التندبه بان يكون عليه
 ويصير حاشية لا يرضى عليه وسلم قال كان ابليس اول من نجا واول من لقى كما في الكفرانية وغيره من انما تامل الصواب
 والكفرانية والطلب وغيره او كذا تحت الاصنام وفي خرفة البيت بالتأثيل ولو استاجر جلا ليعتد له طينوا او برطابيطيل
 الاجارة لانه يا شفى الله عما يظلم العصفية كما في الحديث ولو استاجر شفا ليعتد له طينوا او برطابيطيل الاجارة لانه يا شفى الله عما يظلم العصفية
 من غير شفا ولو استاجر جلا ليعتد له طينوا او برطابيطيل الاجارة لانه يا شفى الله عما يظلم العصفية
 الظلمية ولو استاجر جلا ليعتد له طينوا او برطابيطيل الاجارة لانه يا شفى الله عما يظلم العصفية
 المسلمون اى نزول الذكر على الانثى واعطاء النكاح على الزينة لانه لم يستجب البسبب الفحل واعطاء الكفرانية ليس في المال
 الذكر منى القبار والمعد والوعول كما في القاموس ولا اجارة المشايخ فيما يقسم واليقسم عن ذنبى حنيفة وزفرج وادعيا
 في جزر وعلية الفتوى وطريق السجود على قول الكل ان يقيمها حكم حاكم يصير مرفقا عايد او حكم حكم ان تغار المرافعة او عقد الاجارة على
 ثم يفسخ فيما يرد لان الشيوع الطارى لا يفسد بالاجماع كالموات اعد بها او استحق بعضها فانما تبقى في الباقي كما في المضرة و
 ذكر في النواحي من اى حنيفة روح انما تامل في النصف الباقي كما في الحديث وفيه اشعار بان الشيوع المقارن مانع لئلا يتعدى حكم
 الاجارة على ما قال بعض المشايخ والصحيح انما يتعدى فائدة فيسبب جبر المشايخ كما في العمادى وتعدى ان الشيوع المقارن غير فسد كما في خلاصة
 الامن الشريف فانما جازمة بالاتفاق في ظاهر الرواية وتعدى انما لا يجوز ولو اجاز البنا وولن الارض لم يجوز في النواحي
 يجوز وادعيا ابو على نفسه وكذا الواجزة البنا وكذا العمدتة وقع او ذلك لا يجوز بل يجوز وعلية الفتوى كما في انما تامل الاولانى
 للشريك فان كل من زيادة مائة كما ذكره الطريزى ولا اجارة الرضى جبر طر من اوبيت فليحج كيتة بالاعتناء ايضا بعض
 وقيمة الرضى فيفسد سبجا يرسل ولو اجاز او ثور يطمس بين البقرة بقرته منه او نصف وثلاث مثالا من وقيق هذا البرهان
 غير قدر والشيخ عند القدر وسبيل هذا الاستصحاب بغيره الطمان بالفتح والتشديد (آسيا بان) انتقار بالجهر وقيا شارة الى انه قول
 البديل شيار من اى الجبر والرفق بالاضافة لكان صحيحا لوجوبه في الذمة ولا يصح نحوه مما هو منى حتى يقف الطمان كما اذا استاجر
 ليس من غير منى فانه قد خلا فالمشايخ بلج ارجل الطعام على اربعة نصف او وضع ارض النير فبما اشجا من منى فسد على ان
 والاشجار بينهما فان لم تفرج اليه جبر الشطر مع نصف قيمته الاشجار والمدافع الباقي او دفع الى اخر بقرة بالعلف يكون سمواى بينهما

فان الحادث كماله صاحب بقعة وعليه جبر المثل ومن العلف فلو على صاحب نفسه من المدفع اليد ابراهم عن الغنم كان
 التاج بينهما الكل في المحيط ولا يصح ونفس في الاجارة عنده ويصح عندها التجمع بين الوقت والعمل لجبا ان الحق
 عليه العمل او المنفعة فان ذكر الوقت قد تفتتبا والمقتدا ان يكون العمل ميسر مقدرا معلوما فلو لم يبين صح لانه بما كان
 لم يذكر الوقت كما اذا يكاري رجليه او الى السيل يعني بالاجرة ان يحبس وعنه المبيع اذا قال في اليوم جاز سحلات اليوم
 بالنصب كما في المحيط وقية اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه يذكر احد صاح الاجرة ثم العقد الباقي التفسير او
 تعيين العمل كما اذا قال استاجر بك اليوم بدرهم على ان تخبرني هذا القفير من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد
 يذكر الاجرة لم يصح لانهم عين احداهما لثابت بالاجرة كما اذا قال استاجر بك تخبرني هذا القفير من الدقيق اليوم بدرهم او
 استاجر بك اليوم تخبرني هذا الدقيق بدرهم كما في الكرائي وان ذكر الاجرة او الاثم العمل بان قال استاجر بك بدرهم اليوم على ان
 هذا الكرس لم يصح لان ذكر الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنيّة ٤

الاجارة

فصل الاجارة المستاجر يفتح الجرح كما في المقاس من اجرت الاجير واجرة قاسي تعدت حدود الاجارة كما في الرضي او من جرت
 في يد ابي عطية اجرة فهو قبل مجيء فاعل الفتح او فاعل زمن القول بمعنى مفعول او فاعل بالكتابة سماعي المشرك
 حصة الاجارة اجرة من الثمن فالا نسب العام قد يقال جبر المشرك بالاضافة على ان يكون للمشرك حصة ولو اشتمل المشرك في
 الفاعل بين التبيين قبل من يستحق الاجارة بالاجرة لا يسلم النفس فالحق وعليه في المشرك هو العمل المعلوم به
 محله وانه ان يعمل للعامته اشارة الى قول آخر وهو ان قبل العمل من غيره واحد كالقصار وخمسة من تجار وادعوا
 والاصل في واحدا والاربع من غيرهم من المستقرين وحكمه ان لا يصح من جدي عنقه وان كان الزعفران والقياس ما لم يكن له مال بلا صند
 في يده سواء امكن ان يتورع عنه كسرة والنصب ولا كما لو كان له ثمن الفارة الفالبة على ان يكون من ثمن قبل العمل بالاجرة
 بعد مسمو بالاجر وغيره بالاجر وقوله انما القفير القفوي على قوله كما في المصنفات الا ان لما خزن فحقوا بالصلح على نصف القيمة كما
 ان كان في غيره فحقوا ان لا يرد على هذا ذكره شافعي بخلافه وان شرط على ابي ذلك لا يبر القمان وقال القفير ابو بكر بن
 حنيفة والاول مال فحقسان اجرة فلو بالبيت ربح وعليه القفوي كما في الرخيوة بل يصح بيعه بالدين جودان وغيره بعمله غير
 ما دون فيه كالدق الخرق المشرك في المحيط وغيره فغيره متاودا بغيره ولذا في المصنف العمل بغيره الباطل لمن يطل تفسير المصنف
 برافى الكافي ان قوة الثوب قرة مثلا يعرف بالاجتهاد فافكر التصدير بالصلح وقية اشارة الى ان اسفنية فوفرت من مروج او يرك
 وصدره بل او نحوه لم يفهم الا لا ادمى اى لكن لا ادمى للضمين لاجية به ملكه بل ان لم يتجاوز العمل المكتا فلو غرق
 او سقط من الماء والسوق لم يفهم من النظم ان الاستشارة فاحله لانه على ان لا يتركه بغيره بل المتداوان تغييره بل على ابي عنه
 الاستشارة بغيره بغيره شكل فاني العادى انه لو صدر عبدا او غلاما طلبا فصد منه فوات بسبب كان قيمة العبد بغيره المظالم على ملك
 المقتصد والاجارة السحاح من سمي باجبا لوجوده بالاضافة اى جيل المستاجر لوجوده بالسكون جاز الفتح فقال رجل لو فتنه في اى

الاجارة

منقول كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال يستحق الاجر بتسليم نفسه في مستاجر واحد او اكثر ولذا أطلق عليه
 رجلان اوله رجل ارعى غنمهما او له خاصه كان اجيرا خاصا كما في المحيط وغيره وانه اى الاستعجار مع القدره على العمل
 وان لم يعمل كمن لا يتبعه غنموه لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمنه الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجابة
 وهو ان يستحق الاجر على ما يقتضيه كماله فقال كماله الاجر لرجل العتق اى كاجير يشبهه لرجل عتق كذا المستاجر لا غير تقريبه المتاح
 في الموضوع فمن الظن ان التشييل فاحر لرجل الشهد وانه الشهد لغيره لم يكن مثالا للشبهه كما نحن فان المعنى كاجير لرجل عتق
 وهو مثال لخاصه كما في المحيط وغيره نعم نعم ذلك لاجل على ان بعد العمل وعلى ما قلنا او لا بعد الوقت والافضل الاجارة عنه كما هو
 حكمه لا يضمن بالاجماع كما يكاد من غير محضه في يده كما اذا سرق او جعله كما اذا اسفندته وغيره مما ذكرنا في الفقه
 الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا شربا نفقا عينا او كسره اياه يضمن وان ردود المستاجر الاجر تبين عليه العمل
 كما اذا عمل من خطئه فاسيا فلنك درهم وان ردو ما قدر به ان يزودا فالثالثه يجب اجرا على فان خطا فاسيا قدر به
 لوجوب الاجر بالعمل كذلك حكم في الصبي بضعف ان نصف الورس وكذا في السكين في يده وانه في المساقاة اى سرقه وانه
 وخراسان ولم يجر الزيادة على الثلثه كالبصير فالاطلاق لا يعلمون شي وان ردود المستاجر في عمله اليوم او عند ان
 اذا قال ان غاط اليوم غله درهم وان غدا نصف درهم فله اى الموجب باسحق من درهم ان عمل اليوم فصع الشطر الاول
 عند درهم وله اجر مثله ان عمل غدا فصع الشطر الثاني فله اى نصف درهم وان كان الاجر كثر منه وفي الاجماع لا يجاوز الدرهم ثم قال
 الثالث فاجر العمل عند درهم ولا يجاوز اجر العمل المسمى اى نصف درهم وان كان الاجر كثر منه وفي الاجماع لا يجاوز الدرهم ثم قال
 عن نصف درهم الاول الصبي لان الاجارة فاسدة والمسئول في القرضه درهم في الاذن فله ما اذ اوقعه في اليوم وغاط في الغدا
 المثل عند ما وانه لا يعلق ان يقول باجر المثل او لا باجر وكما في المحيط ولا يسافر بعبد مستاجر للمخاطبة الا بالشرط اى لا يخرج
 الى السفر بعبد استاجره فله درهم الا اذا اشتراط ذلك وقت العقد لان خذته السفر شق وقدر مزايا انه يخرج به الى القرى وافته
 البلد والى انه لا يلايه الاستدراج في انواع الخدمه وذا من السحرى ما بعد العشاء والى انه لا يفرط طعامه على صاحبه كما في الفقيه
 وما ذكرنا في مافي بعض النسخ من قوله لا يسفره كسفره ان مجرى التكاثر من تفرقه منه ما جلي ليلضاح الفصل ٦
 فصل في فسخ الاجارة جواز العيب قديم واحداث اخل بالنفع من المستاجر فلو انهم ما طعن الدار او احوار النظام
 بلا اخلال لم ينسخ كما في فاضل خان كذا في الدابة المستاجرة بالفتح اى جرح ظهر او فضا كما قال ابن الاثير ويدل فيه بما لا ريب
 ومرض العبد وانقطع ماله الرعي والصنعة وقية اشارة الى انها لا تنسخ بالعيب قيل تنسخ والاوّل اصح كما في الاعتناء والى انه
 لا يشترط في الفضا الرعي والصنعة بل المستاجر ولو بعد القبض كما في العادى والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضرات وذكره
 الصفري انه شرط الاجماع فله اى فسخ المستاجر بالمعيب في مدة الاجارة او ازيل العيب كما اذا بسن الدار
 المدمرة او زال العيب سقط خياره وانه من بدل وتفسخ سجيما والشطر قبل انقضاء الایام الثلثة فلو استاجر

وكاننا شرا على ان باختيارنا انما يامسح فيها فلو فسخ في الثالث من المم حجب جبر اليه لان اجتهادنا من وقت سقوط اختيارنا كما في المحرور فيه اشعار بان لا يشترط وجود صاحب المصلحة لان المصلحة لا تقبل المقتضى الشايع في ذلك كما في المضرت وتفسخ نجبا لا كروية فلو استلحق قطعا من الارض صفقة واحدة ثم باي احد ما فانه فسخ الاجابة في الكل وفيه اشعار بان لا يشترط في بطلان الفسخ القضاء ولا القضاء ويبنى ان يكون فيه خلاف خبرنا في بطلان الفسخ في بعض المصنفين وفيه اشارة الى انما لا تفسخ بالعذر قبل تفسخ والاول ذهب عامة المصنفين وهو الصحيح كما في المحرور فيه في نفسه وبصاحب العمل كما في الاول كذا العليم انه لا يفسخ بقتضار او ضرر او قبل ان يفسخ به بخلافه فانه لا يفسخ باليمن كما في الترتاشي وهو اى العذر لزوم ضرره وبه نقصان احد المتعاقدين به او بالامم المستحق ذلك الضرر بالعقد ولم يلزم به كسكونه على السن الصحيح في صورة ذوال وجع خسر من استوجب جرحه اى استاجره فانه لا يفسخ فانه من غير القطع وشمل بحسب الدين في الحق ومن جنس الثقة او غير الجبان او بيان لا يقتضي ذلك الدين شيئا الا انما ما جبره من غير العذر المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم بايع قبل بيعه ففسخ الاجابة في ما في فاضيلان وشمل بغيره ما جبره بعد التمسك مطلقا بالتمسك به او لم يدره في المصنفان المولى في غير المشتقة السفر والاستاجر بغيره وقوله اشارة الى انما لا تفسخ السفر فان اكره الموجه ففسخه فاضى عن من بايعه او قبل ثبوت ثبته للمسلم وقيل انما لا يفسخ العجز وقيل المستاجر فيمضي انما يفسخ على السفر وبه اخذ الكرخي والقندري والى ان سفر الاجير بغيره والى ان سفر المستاجر اذا سكن في غيره من الكل في المحيط وشمل اطلاقا مستاجر وكان مثلا ليعتبر فيه فانه عليه لانفسه انما لا يفسخ الاجابة بلا تجارة وفيه رمز الى ان الحق الدين عذر بالبطون الاول والى ان فسخه كما ليس فيه كساد ففسخه خلاف كما في المذنب وشمل اطلاقا استاجر عبد لم يخط معه ففسخه عمله وفيه دلالة على ان يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يبيعه بالولاية وانما فاضى الى ان لو نظر خيانتة فانفع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذرا لغيره الدين كما في المحيط وبه اكرهه في المصنفين عن سفره اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى المحضر عند العقد وبعده ولو في الطريق وفيه رمز الى ان يدر قاطع السن وادوم الدار من القطع والدمع عذر البدار بالى في الاصل وادى مصدر به الى اى نشافيه راي وهو ذوات والاكثر الاستيعاب بخلاف مثل يد المكارى اى اجر الدابة فانه ليس بعذر لهما وان بيعت اجرة او لم يدر فلو مرض المكارى كان عذرا عليه الفسخ وخلاف ترك خيانتة مستاجر عبد لم يخط معه ليعمل طرف ترك في العرف فان ذلك ترك ليس بعذر لان المكان ان يخطى العبد في بيته منه ويعمل في العرف في آخر وفيه اشعار بان ذواتا استاجر دكا بالخيطة فاراد ان يتركها ويشتمل بعمل آخر كان عذرا كما في الهداية وخلاف بيع ما اجره اى ذواتا استاجر الموجه من يشتري لم يكن البيع عذرا لان المستاجر

لم يتصرف فيه شارعة الى انه لو باع باذنه لم ينسخ وان يعترف في حق النسخ لم يعتبر في حق البيع فلا ينزع من يده حتى يصل
الى المالك في ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الآجر والمشتري فلا يجرد البيع بعد نسخ الاجارة وهو البيع الصحيح كافي الحطب ومتنفسخ
الاجارة بلا نسخ بموت احد العاقدين اى احد من الآجر والمستاجر ومن الآجرين والمستاجرين او الاجارة تنقذ
مساعدة فسادته فيؤقت على حية تنها وفيه شارعة الى انه لو مات احد الآجرين المستاجرين انسخ العقد في حصته وان لم يكن كافي المالك في
وتدليقه بشهادة الضروريات فمن العن ان يتنفس بها او مات المكارى في الطريق فانه لا ينسخ حتى لا يبلغ ماشا وكذا لو مات المزروع
المستاجر لا يفسخ لانه لم يشك بل او مات المعقود عليه كذا في معنيته فانه ينسخ حال كونه قد عقد بالعقد نفسه فان عقد احد
العاقدين الاجارة فغيره فلا ينسخ بقا العاقدين حقيقة كالمكيل آجر او مستاجر او في شهر باذنه لا ينسخ بهما اذ المالك المكيل
الآجر والمستاجر كافي فاضينان والوصي والآجر القاضي وموتى الوصية ولو موته فاعليه ولو قال المالك الغاصب والى
منه فخرنا اى ما خرج من دأى والا ينسخ فاجرهما كل شهر كذا اى فنى عليك كل شهر ما يكسكت الغاصب ولم
يقصر داره بحسب المسمى لانه ضا بالاجارة بطريق التماطلى او نفي انفاذ الدار لشعاره بانه مقرنا المالك الغاصب من ماله وجزءه
المقصوب منه البينة ولو جردت انما لا يقضى بالدار بل آجر المالك الغاصب وصح اربعة عشر عقد فسادته الى زمان المستقبل الاجارة لان
يتقبل في ذى الاجرة كذا منه الدار كذا من هذا الموضع الى سنة لان الاجارة تنقذ مساعده فسادته وفيه شعار بانه لو انقضى
بذره الاجارة قبل مجئ ذلك الوقت ولم يجر فلو جعل الاجارة يملك في رواية جاز فلو لم يملك قبل انقضى على الاول وبانه لو باع
قبل ذلك مع البيع وعليه القسوى وبانه لو طلق وقال فى وسط الشدة او باءس شهر فانه قد آجر كذا لم يجر كذا قال ابو القاسم لصغار
وهو لا يقضى بالابن الا بغيره كذا اى العاقدين فاضينان والفرق ان الاضافة تنقذ سببا بخلاف التخليق الا ترى انه لو قال يملك
ان اتصدق بدينهم فلهما جاز ولو قال ان فعلت كذا فعلى ان اتصدق بدينهم لم يجر وتماضى في الاصل وصح بالاجماع فخرنا
كما اذا قال فاشترك هذه الاجارة بين الشدة لاني ولو قال اذ جاز به نقدنا فاشترك لم يجر وقال الشرسى جاز والقوى على ذلك
كما فى فاضينان ومن صاحب ليطا انه لا يصح اجماعا كما فى العادى والمزارعة والمساقاة كما اذا قال ذهبت ليك هذه الارض
او الاشجار فلزمت اول العمل فيما بعد من هذا الوقت والوكالة كما اذا قال بيع عبدي هذا فانه يصير كذا لا يصح قصده الا بعد
انقضاء وقت تلف في المنزل قبله مع الرجوع اجماعا به على المكيل كما فى العادى والكتابة ان قال كذا فففس فلان فلان
والمقصار به كما اذا دفع عشرة دراهم فلان وقال بعد ماضى العشرة عشرة من عمل به مضاربة بالنصف فانه لم يجر
مضاربة الا بعد ماضى ثمانية من درهما والقضار والامارة اى فوضفيا كما اذا قال الولي لا يركن فاضيا او اميرا في
بلد كذا فدا وفيه اشعار بان التكميل لم يصح منفا فاعليه القسوى كذا في الخلاصة والا ليعا اى جله وصيا والوصية ولو لم يجر
والعناقير الوصية من مضافات اى مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضي هذه موقوفه فدا وبيع العاتية
والاذن في التجارة مضامين كما فى العادى وفيه اشعار بانه لم يصح تخليق كل منها وقد صح تخليق المزارعة

والمساقاة كما في النهاية وينبغي ان يكون البيع فسخ كل منها غير الاجارة مضافا لبيع البيع اذا عقد مضافا كما اذا
 قال بعتك عبدي هذا واجارته اي البيع اذا عقد فضولي كما اذا قال اجزت البيع هذا وفسخه اي البيع ولو
 بيعا جازا فلو قال احد العاقرين فسخت البيع بعد مضي ستة اشهر لم يفسخ كافي العادي والقسمة فلم يفسخ
 اقتصمت هذا هذه الدار على كذا وعلى هذا الشركة والموتة والصدقة والكساح والرحمة والصلح عن مال
 بخلاف الصلح عن غير المال كدم عهد و ابرار الدين اي من الدين كما اذا قال ابر بعتك هذا على عليك والبيع
 الحق عن القصاص مضافا كافي العادي وفيه اظهار بان تعليق كل منهما مضافا كافي النهاية وانما اولا بابر رعا
 اي رعاية حسن الختم فانه الفصل +

كتاب العارية

او رد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا خطأ لها من جهة العوض هي اي العارية بالتشديد وقد يخفف منسوبة
 الى العار فان طلبها عيب على ما قال ابو بصير وابن الاثير وروا الراغب وغيره بان العار يائي والعارية وادية على ما
 سرحا انفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من العرية تملك الثمار بلا عوض ورده المظن في وغيره بالمشقة استعار بمنه
 فاعاره واستعاره الشيء على خذ من ولو عيوب ان النسب الى العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاوض
 وان يكون الياء للمعنى النسبة كما كرسى وذكره الزاهد في وشريعة تملك تقع من عين مع بقائها اشترا من قرض نحو
 الدرهم وعن البيع والبتة ورد لزمه جيل كخرى باخذ الانتفاع بملك العين فان استعير لاي وجه او الاجارة جائزة فيما
 يملك بلا عوض لانه يغير لا يتفاوت الناس في الانتفاع به والمباح له الا يملك من يبيع فيه وكافي المبسوط بلا عوض
 عن الاجارة ولا يفتقر بجهة حق المرونة فانه العارية دون البتة لانها لم تكن الاتسليم لغيره وقيل اشعار بان العارية
 تصح بالتعاطي ولا يشترط الايجاب القبول جميعا كما دل عليه قوله وتصح العارية باعرتك ارضي اي جعلتها عارية لك
 لكن في المضمرات ان كانا الايجاب القبول وشروط القبض وتمتلك واظمتك ارضي اي عطيتك ما حصل
 من ارضي فان المنع في الاصل ان يعطى رجل رجلا ثوبا او شاة ليشرب اللبن ثم رد على ان اضعيف في ما ينفع به بقا عينة
 فلو اضعيف الى ما لا ينفع به بقا عينة كالدراهم كان بته كافي الاصل وحملتك على ادبتي اي اركبتك عليها فان
 الحمل هو الاركاب واخذ منك عبدي اي اذنته لاستخدامك وداري لك سكني مصدر يعني الاقامة او ايجي
 الاسكان حال اي سكنته او تميزت اي ملكت داري لك سكني وملك سكننا بالاك وداري لك محرمي طرقت اي مائة عري مصدة
 من عمت كما مر في البتة سكتي تميز وتفسيره في العارية ويرجع المعية عن العارية المطلقة او المقيدة متى اشار اذا
 لم يملك جارة ولا ظالم يرجع كما ان اشتار فاجل فيه زينة خاصة في احوال فاد لا يرجع ولا يبرئ الى موضع بعد فانه كذا ولا يبرئ
 له وضع ان يفتقد وصا ويحدث لا ياخذ شي غير فاد لا يستمر وعليه جرحل خاصة في ان يملك كافي المعنى ويعود ولا يضمن العارية بانهم

بلا تعد من التسعير ان هلك العارية ولو بشر الضمان فلو وقع تفصل الحرام او كثر انقطاع من يده وانكسر المقيمين كما لو
سرق منه متعاقبين يديه وهو بائع قاعدا او مضطجعا وهو في بعض من سرق منه ما كما سافر كما في المحل ولا يجوز العارية ان
لم يتحقق استعماله فان اخرجها استغرقت بالسر او هلك في يد المستاجر بلا تعد منه المستجير المتبرك في الشيء او القيمة في
قيمة ساقطة العارية كما في شرح المحامدي ولا يرجع التسعير فيما ضمنه المير على احد الا ان استاجر بغيره فلا فائدة في النكاح العارية او
ضمن المير المستاجر ويرجع المستاجر على موجه التسعير ان لم يعلم ان استاجر بغيره لا فائدة له في رد العارية في يد الموجه فان علم بذلك لم يرجع
لعدم الضرر وكان الاجرة للموجه التسعير لكنه يتصدق به عند الطرفين كما في المغني ويعاريا ما حلفت استعماله من عارية كاشوب
للبيع والرجاء للركوب او لا تجلث كالدراكسني والدابة للمحل ان لم يعلم ان المير يتفعا به اي من يتفعا بتلك العارية ويملك
مالا لا يتخلف استعماله ان عين تتفعا به فلا يعاريا ما حلفت استعماله ان عين وفي الاكفارة شعار بان المستجير لا يملك الا يرجع من الاثر
وهو ما يحكم كما في النهاية وكذا في مثل استعمال الموجه بالفتح في جريان الصور والارجع في عار المير ان لم يعلم فغلو ما لا يتلف
استعماله ان عين من استعماله مطلقا او استاجر مطلقا بالعين المحل للركوب اسما له والركوب وغيره من انواع
الانفعال يحل كل من التسعير والمساخر لنفسه الدابة ويعمل الدابة له اي محل ويركب كل غيره وايام من محل والركوب
والاعارة كما فعل التسعير او المستاجر بعين ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه فضمن كل من اقرضه اي يفعل فلو
محل او ركب لا يبيع ولا يضمن بالملك ولو عاريا محل او الركوب لا يملك ولا يركب الا يضمن هو الصحيح كما في الكافي في كل
من الصور الاربعة اختلاف المشايخ في المغني وفيه شعار بان لو استعاره واستاجر عاتق نفسه لا يقرضه في الركوب
دون المحل لان الاستعمال لم يتحقق فيه كما في الكافي وان اطلق بصير الاستعارة بغير النسخ عتق وطلق والوقت
انقطع بها ما شار من انقضاء النسخ في وقت شار وفي بعض النسخ في الوقت والنسخ فيكون على هذا انشر على
غير ترتيب الصف وهو منقذ بديهة كثيرة التوقع فمن نطق ان الاولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله محل الركوب اليوم
والليل فلا يضمن لو هلك عند الاستعمال وقبله وبعده وان قيد المير الانقضاء بنوع او قدر او وقت او مكان ضمن
استعير بالاختلاف في داره منها الى شرط فقط فلم يضمن بالاختلاف الى مثل او خير الا انه لا يخلو عن قسمي فمن استعار ثورا ليكرهه
فلم يركب او يبيع او يميل عشرة اقفرة من الخطه محل شيئا اخف واهل على الدابة او الى مكان كذا او يميل الى مكان
اخر ولو اقرضه منه ولم يذهب به ولا مسك في بية فملك في هذه الصور ضمن وقامه في اعمادي وكذا في قيد الاعارة
لقيد الاعارة واخطا فما ينبوع او قدر او وقت او مكان في انة ضمن بالاختلاف الى شرط فقط وهذا من تسهيل الاكفارة
على نحو قوله تعالى بيدك انجر اى النجدة والشدة وكذا في الكلام القديم وغيره فمن نطق ان الاحسن كذا الاعارة فلو قار
تقييد فان حكم الاعارة حكم الاعارة ففي كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاعارة بلا ان يرضى كل موضع في الاعارة يضمن في الاعارة
مع الاجرة كما في المحامدي غير ورواها الدابة استعارة متداخلة في تسليم الاعارة فليس اعارة بل ملك

بعد ذلك لا يباين المتعارف من رد العواري الى دار المال كفا في العارية وقيل شاع بان المأصل لو كان خارج الدار
ضمن به لان النظام انما يكون بلا عاقل كما اشير اليه في انهيته وانكامل مشير الى انه لو رد ما الى منزله لم يضمن كما لو رد ما د
لم يصبها ولا فاداه فلو طفا في داره على مصلها كما في الميراث وغيره وروى مع من في عيال المستعير كونه او عياله
او اجيره فوجاز مسانته اي عبارة مسانته بخيرى بسا في فادان او مسانته بخيرى بما فادان اليا ساد
لانه ليس في عيال كما في العارية او مع اجيره ربها اي مع من في عيال الميراث كايه او عياله او عياله
بعد من عباده يقوم على دابته اي يتبادر اليه لا يقوم عليها تسليم الى مالكا فيبر عن ضمان الرد لانه الواجب
عليه ان يضمن العيين فلا يجب بعد فلو ملك في يده العبد لم يضمن ضمان العبد وقال السرخسي انقياس ان يضمن وتامر في الخط
وقيل شارة الى انه لو استعار عبدا فرده الى دار مالكا او مع من في عياله برأ من الضمان الى انه لو رد الدابة والعبد
الى جهنم ضمن قيل لو رد ما الى من لا يقوم عليها فليس تسليم ولا صح عبدا ولا مالكا في العارية وغيره كرو مستعاري غير
كثير القيمة كما تقدره اقتضاه واذا رد ما الى دار مالكا فانه يسلم بخلاف انقياس كقبحه فانه يسلم بالارز الى العبد
كما في العارية بخلاف رد الوديعة والمقصود الى دار مالكا فانه يسلم فليس بمالك الا اذار الى مالكا
ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديعة كالعارية وعليه الفتوى كفا في العارية وعارية المقدسين
اي الدرهم والدينار والمكيل والموزون والمذبح والمقارب كالنفوس النافقة قرض فانه مطابق
كالعارية وان ضمن بمالكا قبل الانتفاع ولو لم يملك بان استعاره في دارهم لتسوية الميزان وتبيين المكانات
عارية لا قرض فلو ملك لم يضمن كفا في الكرا في وغيره وصح اعادة الارض للبنار والغرس بالكرس والفتح وله ان يبيع
في العاريين ان يرجع عنها لانها غير لازمة وان يكلف المستعير فليعيا اي البنار والغرس في الحال ومن الميراث
ما يخص اي يخص عنها بالفتح اي بسببهما ان وقتها اي حين وقتها العارية لانه عارية فوجز قبله في ايها
الوقت فلو كان قيمة البنار والغرس فاما في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة فضمن ستة ودرهم ذكر الحاكم ان له ان يضمن
لم يضمن فاعين في الحال ويكون له وان يرضها الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فحينئذ يكون النجاء للعبد كفا في العارية وغيره
وقيل رد الى ان الضمان في العارية المطلقة وعنه ان عليه قيمته الى ان ضمان في الوقت بعد ان يفسد الوقت فيقطع لبنار والغرس ان
يفسخ فحينئذ يضمن قيمتها متلو عين لا فاكين كفا في كذا وكذا كذا فحينئذ الرجوع عنها قبله اي انفسار الوقت لانه خلف الوعد
وهو علة النافقين وجوب الفداء بالوعد كفا في الذبيرة ونحو اعادة الارض للزروع فيما لا يحد من المستعير تحسنا لان الظاهر
بالؤمن جرم حرمي يحصد الزرع من احده اي جاز وقت الحصاد بالفتح والكسر اي قطع الزرع وتامر في الرضى وجاز
ان يكون من حصد الزرع يحصد بهضم والكسر بخبره كفا في المغرب وغيره وقت العارية او لا وقت كفا في الحال فلو كان
اللعير لوارده عند الارض حصل ان يستحقه فليست ان يبيع الزرع ان يبيع بل يبيع الى الحصاد وكان بالوعد كما فلو انقضى

الاجزاء اجرة العير او العاضى وفيه اشعار بان لا يستعير ان يكلف العير قيمته الزرع وان اراد الميراث على الاستعير رده فله ان يترك
 له فان رضى الاستعير فطلع الزرع يجوز الا فلاكل في المحيط واجرة والمستعير في العاترين واجرة ردم المساحة المستعيرة
 والمؤمن والوديعه والمبيع فيما فاسد البعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيب او بخيار الردية واشترطه يجب على المستعير
 والموجر والعاصب والراهن والمودع بالكمسرة والمبايع والمشتري كفا في العادى وغيره وهذا على ترتيب
 اللعن مع الاشعار في اكل بالانتظام اذا الاجرة انما يجب بعد قطع المهرام +

كتاب الوديعه

عقبه بما يتبعه شتر اكل كل في الالباب التي في الاول في اللفه فيعيله يعنى مقولة بنار الفصل الى الاستعير من وجوه واما
 تركه كما سألنا متعل في القرآن المحرث كما قال ابن الاشير فلا ينبغي ان يترك بشد ذهابا في المغرب يقال اودعت
 زيارا لا ووديعته اياها اذا ووديعته اليه يكون عنده فانما مودع وتودع بالسريرة كمال المودع وتودع بالفتح وتودع
 هي امانة تركت للمحفظ اذني تسلم وجمع والمعنى ترك امانته ووديعته فخرج لعارية لانها لا تستفاد فالا لا تصدر من امانته
 صار انما تم معنى بما يلو من عليه فيهم من الوديعه لا بشرط قصد الخطية بخلاف الامانة كما اذا وقع الرهن ثوبا
 في حجر صديق او رهن ضمان بالوافق فيما بخلاف الوديعه الا اذا انكرها كما في شرح المداية وغيره ولكن الامانة من الوديعه
 معنى فيكونان قسامين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها تعدل خطأ فيلزم الايجاب والقبول وودولته ولذا لو قال اوصا
 احكام ابن نفع شيئا في فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن مكانه وضع ثوبه عند احد ولم يلقه لاشيئا ما لو قال لم اجد
 لم ضمن بالهلاك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال وصحناهما في كل ضمان الوديعه
 كالعارية اي شئ حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالهلاك فله ضمن بالسرقة وشئ منه عارة الوديعه فانما هو في ضمان
 بخلاف العارية كما في الخزانة وله اي المودع حفظها بنفسه في داره ونشره وعانوته ولو اوجازة او عارية كما في الاقلية
 وبعض عماله بالكمسرة جمع ميل بالفتح والتشديد هو من يوليه ويقومه ويحقق عليه كانه في المغرب ويجوز ان يكون
 بغيره البعض فانه مفرد على اى التقاسوس فيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المسكنة منه وليس كذلك فان العير قد
 في الباب المسكنة الا في حق الزوجة والوالد الصغير حتى لو كانت في حلة اخرى بل النفقة لم تضمن بالرفع اليها كما لم تضمن الزوجة
 الى الزوج ولو لم يكن بها كما في المحيط وغيره لكن في شرح الطحاوى اذ من سكن معه فحقق عليه كانه الامير والامير والامير
 غيرته ولا يضمن بالرفع كما في قسامين وان انتهى المودع عن حفظه لبياله والاسن تركه لما يسيح في نصيبه وله السهر بها والى كان
 لكونه وفيه رز الى انه لا فرق بين السفر الطويل والتقصير وهذا منه وقال محمد بن لايسافر مطلقا وقال ابو يوسف سفر لا يسافر سافرا
 طويلا في الذميرة عند عدم اسي عنه بان امره باخط مطلقا وانما اذا قال اخطنا في هذا السفر ولا تخمجهان فان كان سفره في حله
 وان كان سفره لا بد منه وكان في السفر من ماله فذلك الا لم يضمن كما في المحيط وعدم الخوف بان الطريق انما يتوجه فذلك انما يتوجه

فان كان غرالا بدنه ولم يكن في الصحن في مجاله لم يضمن عندهم واما اذا كان غرالا بدنه فلا ضمان عندهم واما ان
 المسألة وكذا كمنه الى يوسف ان قربت والافض من امانه محمد بن فيض مطلقا وفيه اشعار بان لو كان الطريق مخوفا
 لا يسافر بها وضمن بالاجماع كما في المحيط ولو حطط لغيرهم اى بغير نفسه وعياله بان تاجر اجنبيا يخطبها ومدينة يكون عافيا
 لا يورد عاكفا في الكراي ضمن المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بان لو دفع الى عياله صاحب ضمن كما ذكره القدوري كمن
 في الجاهل ان لم يضمن كما في العادي الا اذا خاف الحرق اى حرقا يحيط بجميع محلهما بالتحريك وقد يسكن المالك في الصحن
 او العرق اى أغرق فضيحة الوديعه الموديعه بالتحريك مصدر رويح السكون على ان يكون ساسا للغرق فوضعهما
 فانه لم يضمن تسامنا وفيه رذالي انه لا يمكن دفع الى من في عياله دفع الى اجنبى ضمن كما في الكراي والى ان ارتفع المحرق و
 لم يرد بدنه لم يضمن على ما قال فيهم كما في العادي او حشد فلان اخر فانه لم يضمن لانه طريق الحفظ وهذا كذا اذا كان الحرق
 مشهورا بين الناس والاصل يصدق فيه الا بالابتداء كما في الكراي فان جلس بها اى اسكنها المودع بعد طلب ربهما ولو
 حكا كوكيل على ما في المصنفات قاورا على التسليم اى تسليم الوديعه وفيه اشارة الى انه لو استرد ما خال لم يضمن
 بذه الساحة فكمما فعلت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء الى ان لو استرد ما خال طلبها على ما كان من العتقال
 بملك لم يضمن ان بطلت قبل قوله طلبها والى ان لو قال في السر من اجبرك بعلامة كذا فادفع اليه ثم جاز بك العلامة
 ولم يضمنها لى بطلت لم يضمن على ان لو طلب في ايام الفتنة خال لم يضمن عليه بذه الساحة بعد ما وقع الوقت فانما
 على تلك الاشارة فقال فيه عليها لم يضمن والقول له الكلى في المحيط او ان حمله اى اكره الوديعه بعد طلب المالك او
 حاتم مقاسه بغيره بلانية الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى ان لم يضمن بعبود العقار كما تقول وعن ابى حنيفة في انصار
 روايتان والى ان لو اكره بعد طلبه بان قال المالك ما حال ويغني خال ليس كذلك عندهم وليتوا فكر لا يضمنه وادنى
 وجه مدونة التلغ لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا اقبلت عن موضعها كما في الزاوى او حطط الوديعه
 بما له حتى لا يميز ماله عنها فخطب الجفيس بالخبر كالبصير بالبر بالبر والدرهم بالدرهم او بغيره كخبر كمن لا يميز البر بالبر
 عنده في بذه الساحة لان الخطب استلزام من كل وجه وقال كذا كذا اذا حططها لعلها بمن غير غيره واما اذا حطط صاحبها فخطب
 فقد شارك فيها فملك من ماله ولو كان ذلك حكم المانع عند محمد بن واما عند ابى يوسف فمقتضى ضمانه كذا في الاختيار
 وفيه اشارة الى ان لو حطط لغيره لم يضمن وهو شرعية بلا خلاف والى ان لو حطط على وجه تميز لم يضمن والى ان لو حطط
 بعض ماله لم يضمن موبل الخطط ولو بعد اذ صغيرا وتامه في الكفاي او تعدى في فيما بان كانت ثوبا او اودع الجفيس
 او ركب او عدا فاستخدم وليس قسما الجفيس حتى يكون جلة قسما له من قبل التسامح كمن ظن نعم لم يتركه كما ذكره في ازالة التهمة
 او حطط الوديعه فسد دار ولو احرز اهر المودع به اى بخطه ما في غيرهما اى غيبه بذه الدار والابا
 باعمال الجفيس كما في الرضى وفيه اشارة الى ان لو اهر بالخط في هذا البيت او في الجاهل منه او في المصنف في

نحو

محظوظ في بيت أو جانب أو عند روق أو غير ذلك لم يقسم لانه لم يتفاوت في المخرج كما في الكفائي أو جملتها
 بالتقدير أي جمل المودع الودعية حيث لم يفرها الورثة من جملته أي نسب الجمل إليه عند الموت أي لم يبينها
 عند توريثه ضمن أي استودع في هذه الصور الست لانه ما نصب فيها وبقية التي تستقي من الأخيرة صور متوالية
 وقعت عند غلبة الوقت واستودع عنده مال يتيم فصار عنده الغنية واحدا للمفاد ضمن عنده مال المشرقة على قول
 ومحتوه أو من مات محجور عنده مال ما فادرك ومات بالبيان فانه لم يقسم في هذه الصور كما في المحيط وغيره وإن
 أنزل المصدق في بيان ترك العبد أو الركوب أو الاستوداع سليما زال ضمانه الواجب بالتصديق وهذا ما وجدنا
 أنه إشارة بالضمان في التصديق فلو أخذ بعض الودعية لنفسه ثم بدله ورد في مكانه ففقد ضمن ثم برئ بالرد قبل
 لم يقسم جهلا والاول يصح لان لاخذ بنية الانفاق اخذ لنفسه وسبب الضمان كما في المحيط وإن احتلكت الودعية
 بلا فصل كما إذا اشترى حران وانصب احد سمان في الأخرى أشتركا أي المودع والمالك شركة احتلا فبالملك من المالك
 فلم يقسم كما أشير إليه ولا بد فع المودع إلى احد المودعين كما في الاصل ولا يأخذ منه كما في الجاهل فمقتضى نصيبهما
 أو دعاهما من قولي أو شلي كالثياب والمكيل ليعقبة الآخر لانه لا يكون له ولاية اقسمة وقال لا بد فع أو يأخذ لانه طالب بالاسلم
 من نصفه كما قال بعض المشايخ والاصح ان القيمة لا بد فع بالاجماع كما في الاختيار ولا احد المودعين بفتح وقها أي
 الودعية كلها إلى المودع الآخر فيما لا يقسم كبد أو ثوب واحد أو غيرهما ما يغيب بالتقسيم وفي مسوطة شيخ الاسلام يقسم
 حيث الزمان وله وقع نصفها عنده ووقع كلها عندها فيما يقسم كالمكيل والثياب وغيرهما لا يغيب بالتقسيم
 وضمن في رفع الكل نصف اقسمة فيما يقسم عنده ولا يقسم شيئا عندهما وذكر شيخ الاسلام انه اذا ضحيا ان يكون المال
 عندهما إلى ان يقسم صاحب المال جاز ولم يذكر خلافه لا يقسم شيئا بالاجماع قاله بعضه أي الكل وفي كلامه إشارة
 إلى انهما إذا ودعا ما يقسم عند رجل فملك فقد ضحيا وكذا الحكم في المستضعفين والصحيين والعاملين في الرهن والمكيلين
 بالقبض والمترنين كما في المظني ولا اعتبار للنهي عن المفع إلى من لا بد من بعضه لانه من حفظه فلو قال لا تقسمها
 لي امرأتك أو ابنك أو عبدك أو غيره ذلك والمودع لم يجز يد من دفع إليه بان لم يكن له عيال سواء لم يقسم
 فان وجد برامته فوض من كما في المحيط ولا تنهي عن الاحتفاظ في بيت معين من وارثه ومضامنه وضامته
 لم يقسم استحسانا وانما خصه انتهى بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار إليه في سابق كما ذكرنا المال ان يكون له
 أي لهذا البيت خلل ظاهر فانه يستمر بضمين بالخلات وفي شرح الطحاوي ذكر ان البيت الآخر هو من النهي عنه ضمن
 ولو ادع المودع الودعية إلى من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كانه خرج فملك في يد المودع الثاني للعدا
 يفارق الاول ضمن المودع الاول بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يقسم عنده خلافا لما كان الثاني أمين عنده
 لا عند مالكه في المظني فضمن الثاني برجع على الاول إذا لم يعلم ان الاول مودع والاصح يرجع على ما اشار إليه المحلوف كما في الإجازة

ولو اودع الناصب الموصوب المودع ثم ملك في يده ضمن اياها من الناصب المودع وانما يرجع على الناصب اذا لم يملكه ناصب كما في العادى ونقطه الناصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم نصب الضمان يدل على الفراغ عما تقدم في ان فصله ان يكون من قبيل حسن المختار والله اعلم بالصواب

كتاب النصب

ان من المودعين مع نسبه المودع لان الحيثية مودعة عن الامانة فهو مودع انما مال او غيره من الغيرة القبول نصبه بملكه بالكلية والوجه الرجل وعليه ومنه نصبا وكثيرا يسمى به الموصوب وشرا لانه اخذ مال اخر من اخذ المودع ونحوه والنتية وان من شرا بقطعة ما بغيره فله من صاحب الماشية عن نعمتها فملك لم يضمن كما في الهناية متقوم اى سلاح المتعاقب شرا بجزء من الخنزير والحمى والمعارف عنه بها محرم اى حرام اخذه بلا سبب شرعى اقرار عن مال الجوزى في دار علمها اى اخذها من اقرار عن السرقة فوقيدته ورعى شروك من الهداية بلا اذن مالكة اقرار عن نحو الرهن العارية في مال ملك الله فنفته له يده اى تصرف الملك عن ملكه واخرجه عن نعمتها كما ياتي فالاصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد البطالة وانما لو كان في يد انسان ديرة فحرب عليها بغيره فوعدت في اوجده ضمن وان فقد اثبات اليد ولو ثبت ثمر لثباته فموجب له ان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ونحوه في المودع انما مال الخ كذا جسي في ذل في الايدي اى ان على خزين ما هو وجب للضمان في غير طرقة ازالة اليد وما هو وجب لم يثبت ثمر لاثبات اليد فلهما نصب مرتبة الضمان في كماله لعدم ازالة اليد لانه في محله بلا نقل تصرف في الملك بالتمتع عنه فهو نصب موجب لا بد له واثبات اليد وهذا عند اثنين وانما فيه محرم ضمنى التعاقب نصب والصحح الاول في غير الوقت في الثاني في الوقت كما في العادى وغيره حتى لو ملك العقار بان ملكه عليها اود قطع شربه او ذهب به ايسل في يده اى الناصب الموصوب عنه بما يضمن عنه وانما لم يضمن ميس الزرع واشجره في نصب الارض والكرم لانها لا تنقل عن محلها او في حكم العقار كما في العادى وما نقص من العقار بان فاته جز منه او غيره ففعله من السكنى او الزاينة والحدادة ونحوها يضمن التعاقب لغيره حائط الدار ضمن البنيان والقيمة على الملاك كما في النية ولو اخذ لثرا ب من الارض ضمن بانقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يوم بالكرس وان كان له قيمة فضمن وان لم يضمن كما في قاضيان لكن في التفت ان يملك ابقار ونقصان لم يضمن عند ابي حنيفة نزع غلافها وميرت نقصان بان يملكه لثرا بجزء الارض قبل النقصان ويك بعد فالتفاوت قيمة ناقص كما في النية واخذ ادم العبد او شتره نصب حتى لو ملك ضمن القيمة ب نصيب صاحب بوجوب ازالة اليد وعن ابن رستم عن محمد ان اخذ ادم عبدا شتره ليس له نصيب فيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة جعلها نصيب يضمن نصيب صاحبها ولو ركب فذل وتركه في مكانه لم يضمن لان النصيب لم يتحقق بدون انقل كما في الميرط ونحوه ان يكون الاخذ كذا في النصب جلتوسه اى الجالس على البساط او في الدار او الزاينة وملكه اى نصيب الاثم اى استحقاق النار لمن علم ان الماخوذ مال الغير فلو ظن او جعل فلا ثم لكنه وجب ضمان لانه

تتعلق بالارادة ويبنى ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذا لم يضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له
 طاعة لهذا قالوا ان خصومة الداية اشد من خصومة الادي كذا في الغصبات وروى العينين الغصبة في مكان غصبها انما
 القيمة متفاوتة المكان حال كونها قائمة موجودة في يد الغاصب سواء كانت مشككة او غير مشككة ولو كانت القيمة في
 بلد الغصبة قل حاق في بلد الغصب فحينئذ للغصب منه ان يغير او يرضى او ياخذ القيمة يوم الغصبة كما في المعادى
 وسنفي التقديم اشهر بان رد العين اتم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كما في الداية وفيه اشعار بالغصب
 فان المحذور مذهب الراجح الاصل هو القيمة كما في رد العين الداية والكا في وعمله الغرم اى ضمان العين المالك بالكلية
 ليعمله ويحصل غيره او بانه ما يوجب في التمسك اى ما يوجب له مثل في الاسواق بل الطافات مقبلة كذا ذكره بعض
 الاداة في كل نحو التراب الصابون والسكنجبين فانه يسمى التمسك مثل المال في موضع الغصبة عند شيخ الاسلام وفي
 موضع الغصب عند الامام السرخسي كما في الحديث فان كان القيمة فيه اكثر فله الغصب منه انما زلات التمسك وان كانت اقل
 فلهما غصب انما زلات الان ان يتغير كما في المعادى كالمكيل المتقارب والموزون المتقارب والعهدوى المتقارب
 والرزعى المتقارب اى ما لا يتفاوت احداه في القيمة وانما يقدر به لانه ليس يطلق كل منها شيئا الا ترى ان السيلوى فان
 المبرور بتقديم الزار بالفارسية (علوى مغزى) قيمان وان كان الاو كليا والثانى ذريا على ما قاله صدر الاسلام في
 الى التمسك كميل والعهدوى المتقارب وكل موزون مصنوع يغير ويتغير فان انقطع التمسك بحيث لم يبق فى الاستباق
 كما في الكرانى وغيره ولم يوجد مملوكا في شرع المعادى في قيمة من عندى في قيمة من يوم خيصال اى يقضى بينهما يوم البيع
 كما في الفزانية وهو يصح كما في التمسك وعند ابى يوسف ربح يوم الغصب هو اعدل الماتوا كمال المصنف هو التمسك على ما قاله
 النابتة ومنه محمد ربح يوم الانقطاع وحله القسوى كما في حقه القسوى وبه ائمتي كثير من المشايخ كما في عرف الكفاية ويجب
 في غير التمسك ما يتفاوت احداه في المالاية من قيمته يوم الغصب بالابحار كما في الغصبات هذا اذا كانت
 بالكلية وكذا اذا استهلك عندة وما عند بها قيمة يوم الاستهلاك كما في المخلفات كالعهدوى والرزعى المتفاوت
 والموزون وكل موزون غير ذلك المصنوع وما دون نصف صاع وما انقطع من موزونين ومكيلين كالبر والاشعير المتطابقين ما سقى المعاد
 فان ادعى الغاصب المملوك اى بالكلية للغصب مجلس ذاك الغاصب لانه مقربا للغصب اذا كان اقام عليه بيته وادعى المصنف
 البينة في حق المجلس فيه رزالي انه لا يشترط بيان المجلس والصفة والقيمة وقيل باشتراط العلم بغيره بغيره ولو كونه
 الى راي القاضي انه اى الغصب لو لم يلقى ولم يملك لظهر حينئذ لقصي بالقيمة وفيه اشعار بانه لو رضى بالقيمة قبل
 لم يقض بها عليه وقال الحواشي ان القيمة بها حينئذ الكل في الحديث ثم اى بعد هذا التمسك والعلم بالملك مصل على ما قبله
 شيئا او يمينيا وفيه دلالة على ان الموجب الاصل رد العين والقول فيه اى في مقداره البديل للغاصب
 من قيمته لانه المملوك لم يقر المالك حقه الزاوة التي داها فان اقيمته حقا وجبت تلك الزاوة وهو المبرور قول الله

فيمنع وتبين انهما كانا زوجين فلهما ميراثهما في النكاح وان كانا زوجين فلهما ميراثهما في النكاح وان كانا زوجين فلهما ميراثهما في النكاح
 اي حال كونه تيممته اكثر من النكاح به وان قل كذا في الف درهم كما في الزنا به وان كان له قد ضمن النكاح بقوله
 اي النكاح مع يمينه اخذه اي انصوب النكاح للمالك وروى به لانه لم يمتعه خاد او مضي الضمان اي اجاز
 ضمانه بان رضي بالبدل وترك المنصوب في يد النكاح فيه اشعارا به لو كان القيمة دون او شطرا لم يكن لغيره لانه لو قبل
 كغيره لم يكن في ظاهره الاية الخيار وهو الاصح كما في الهداية فالاولى ان ترك قوله (وتيممته اكثر) وان ظهر قيمته اكثر واشتد
 وقد ضمن النكاح لا بقوله اي النكاح بل بكوله او بقوله المالك او بيمينته فهو اي المنصوب للنكاح انصوب
 المالك به وان اجر النكاح المنصوب او الامانة كالعارية والوديعة او ربح النكاح الامان المنصرف
 كاي شيء مما اي المنصوب والامانة تصدق النكاح والامان وجوبها بالجرة والربح عند ما خلا فالابي يوسف قد وفيه
 اشارة الى ان كلاهما بالجرة والربح صار كلاهما كالجيشا وراى بالبحث بسبب هو انصرف في ملك الغير وكل خلال عنده لان النكاح
 تمك باقرار الضمان والى النكاح لا يغير فان في حاجتها اذا كانا قيعين فافضى منها لو تصرف تصدق شيئا والى انه لو ادعى الى الملك
 حل له التنازل لزوال الخبث كما في الهداية والى انهما لا يصيران ملائين يكررا العقود وتداول الامانة كما في الكفا في الامانة
 المنصوب والامانة وراى اجماعا وراى لم يفسر اي لم يضمن اليهما وقت العقد بل ان اشارة الى غيرهما واطلقوا في نقدها او اجماعا
 اليها وقد غير غيرهما فان لا تصدق به لانه خلال وفيه اشارة الى انه لو اشار اليهما وقد تصدق لانه وان لم يتعين بالاشارة الا ان
 ضم انعقد يورث انجحت بذلك عند الكفرى وعليه الفتوى ونحو المخرج في هذا الزمان كما في الذخيرة وغيره والان شاشنا قالوا انه
 لا يطيب بكل حال وهو المختار لا لطلاق البسوط والجامعين والى انه لو تزوج باحداهما امرأة واشترى الى انه او ثوبا او طعنا
 حل الانتفاع ولم تصدق شي في قولهم لان الحرة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالفت للدرهم والذنا يكررا اشياء اليه في الهداية
 وغيره ثم شرع فيما يوجب الملك فقال وان عصب شيئا او غير النكاح اياه بالعرف فيلزم من جسي غصبه فعبار
 بتيممته فان اخذه بلا ضمان فزال باسمه من ربحه فكتب عليه او طعن فغزى لاولين فغصبه فغضا او غصبه فغضا
 لا يقطع بحق المالك تحيل يقطع كما في الميطر وعظم منافع اي اكثر منافعها احتراز عن درهم فكمها بلا ضرب فان
 وان زال سلمه حتى عظم منافعها وان لا يقطع حق المالك عنه كما في الميطر وغيره فلم يكن زوال الامتنع من ان يقطع
 كما نزل ضمنه اي النكاح المنصوب ولكل من قرر الضمان على النكاح كما هو المبدأ ورواه به سبب بعض المتقدمين قال يغير
 المتأخرين ان سبب الملك النكاح عند اداء الضمان كما في الميطر على المالك والخذ القيمة تواروا اخذ الميراث لم يكن لذلك
 كما في الهداية لكن على من الامام مفتي تطمين ان صحيح عند تحقيق من مشاشنا على قضية ذهاب اصحابنا لانه لا يكاد الا عند
 تراخي النكاحين بالضمان او عند القاضى به واداء البدل كما في الذخيرة وغيره بلا حل للانتفاع به لانه لم يثبت قبل ادائه
 بانه شليا وفيما حقيقة هو كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وفيه اشارة الى انه لا يتخلص منه وبالله

او ارباب بل بآتوبة والى اية ميل بعده بلا احتلال كنه لم يحل كمانى المحيط وغيره كمنح سائة او ابل او بقرة منسوبة ببيع سلمها وما يبيعها
 ويطبخها فانه عين غير مغلابة ولا لا يقطع بحق المالك وضمن النقصان كذا باننا سب لا يقطع وقيل يقطع
 اذا كان للاربية كنه كمانى الزايدى وقية اشارة بانه لو بيع اخذته او احم المقصوب صار ملكه بلا صل وهذا عند جماهير العلماء
 وكذا لو وضع طعاما مقصوبا فاتباع بشرط الطيب عنده وجوب البذل وعند جماهيره وعليه القسوى كمانى الفخالة وغيره وش
 جعل صفرا وصديا وساجرة مقصوبا ثمار مثل كوز او فاسا او سكين او بابا فانه ضمنه ولكم بلا صل بخلاف جعل الحجرين
 الفضة والذهب انما او رجا او دينار افان الاسم باق فما عنده للمالك بلا شئ عليه اوله وضمن شدة عندهما وقية
 اشعا بانه لو دفع درهم الى الفان ليقذفه بلو كسر ضمن الا اذا امر بالفزع على ما قالوا كمانى قاضيان وقية شعا بانه لم يضمن
 بعضهما على ما تقرروا لو خرق ثوبا مقصوبا بالشد يد او تخفيف كمانى المصمت والاول اولى لانه يشلى الخرق القاسش
 فلكل خرين فى تفسيره اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله وقوت بذلك التحريق لبعض العينية وبقيل بعضنا وبعض لا يقطع
 وبقيل بعضه بلو او فى بعض نسخ بطله او كمانى نسخ الوقاية وهى بمعنى الواو كمانى المغنى وغيره فان الاول هو الصحيح كمانى الكرا
 او الهداية والمحيط وغيره فان فى النسخ الحكم النجم ايضا وكلامه بانه يقيد خرق فوات بعض العينين من بعض النسخ طرحة
 هى الثوب المالك عليه أى الخرق واخذته قيمته سالما او اخذه الثوب المخرق وضمن المالك مخزقة
 نقصانه وفى المخرق اليسير ضد القاش قوت الجودة فانوت بعض العين وبعض النقص كما اشير اليه فى المحيط وكمانه
 ضمن بالنقص لانه يصيب من وجه وقيل القاش ناقص ربع القيمة واليسير دونه وقيل نصف القيمة ودونه قيل لا يصح
 بعده ثوب ما لا يصلح له وقيل يرجع فيها الى اهل الصناعة فماعدوا فاشا فاشا ويؤيد فيه وقيل ان طولها فاشا وعرضها
 والاول صح وانما ذكره المسئلة منها لانه نصب حقيقة او كما ادعى عليه بعض مسائله من قطع الثوب المقصوب فاشا او ليس كذلك
 فى المحيط والاصل ان ما وجب النقصان لاربعه وفى كل ضمان الا فى الاول ترابع المعروفات جز من العين وقوت ومن
 مرغوب كقوت السبع واليد فى العيب وقوت معنى مرغوب كمانى حرقة فى العيب فى يد الناصب كمانى الزايدى ومن
 بسى بناء فى ارض غير موصى او عرس فمجر ذلك اهل الناصب بالطلع اى قطع البناء او شجره والرواى والناظر
 فانه الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض قال الكرخى انه لا يورثه مضمنا بعض القيمة وهذا فى مسائل الباب
 كمانى النهاية وبما فتحى بعض المتأخرين كهدر الاسلام وانه حسن ولكن نحن نقضى بجواب الآيات اتباعا لاشيا نكنا فى العاد
 وما لا بد من معرفته ان القطع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قبل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة
 كمانى الزايدى وللمالك ان يضمن لخاصة قيمته بناء او شجره امر لبقائه اى قائم فى الارض لا قيمته فقلو عا
 اذا المتعلق بقيمة اكثر من القائم فان الموتى والاجرة صرفت فى قطع القلع ودون القائم كمانى النهاية وطريق
 معرفة القيمة ان يقوم الارض بلا بناء او عرس فتقوم مع احد ما ستحق القلع فيضمن النقص خلا اذا كان

أهل اليمن كفا في المغرب فمن الظن أنه آتاه الله كمالنا رغبته والاسمين ان الخرف فيخرج المدين السكون احد المعارف والآلة
 الله كمال بطو الطنبور والصبح والعود والمارو بطول الدف ونحو ما فيجب عنده قيمة للهواي قيمة المعروف من حيث ان
 شرب نحت منفع به في بحة لانه من حشا انه آتاه الله كمالنا رغبته والاسمين ان الخرف فيخرج المدين السكون احد المعارف والآلة
 بلا خلاف وقيل هذا الخلاف في طبل ودف الله كمالنا رغبته والاسمين ان الخرف فيخرج المدين السكون احد المعارف والآلة
 والردو والشرط فيبقى بقوله كمالنا رغبته والاسمين ان الخرف فيخرج المدين السكون احد المعارف والآلة
 الخمر وغوايه وعود الغنمي وفي الصفح ان الاختلاف في الضمان دون اباة تملك المعارف ومن حل قيد عبده
 ولو عاقله قد يهب او ربا طيفه ففرقت اوج قفص طار او باب مطبل واية قد نسبت لاهن عندها خلافا لعمدة
 وعنه لو طار او ذبحت على الفوض من والا فلا وقال السرخسي لو كان العبد عاقلا لم يضمن بالاتفاق وفي الكشف لو امر عبدا
 بالاباق ضمن ومن سعى ولم الى سلطان ولو غير ما فوض من السامي مطلقا وعليه التقوى كفا في الجواهر والسعاية تخص
 بالقيمة كفا في المفردات بغير حق فلو كان لونه ولم يكنه فعد الا ذلك لم يضمن كالمضروب اذا شتم الى سلطان فاخذ
 شتمه لا كذلك وكذا اذا كان يفسق ولا يمنع بالامر بالمعروف كفا في المحيط او قال ولو صاد قاصح حاكم اسه رجل
 بمصاحب نظام العيون الناس جزا قالا حاكم لو كان قد لا يفرجه حكمة فاعلم العيون كفا في المحيط انه اسى فلاننا وجبنا جميع مالا
 فخره السلطان او الحاكم للضمن عنده ما فوض من عند محمد لا غير غير عقيمة ومو الدراك كفا في القاصح وعليه التقوى
 كثره الفساد كفا في القاصح وغير ما فوض من السامي فعد المظلم قدر الخسة من تركه وهو صحيح ولو كان عبدا لم يطالب
 به الا عند التقوى ولو كتب عامل سامي اهل بلد بالامر سلطان ووقع الى احوال فاخذوا شتم دراهم فالمظلمة على كل من شتمه
 في الدنيا والآخرة وذكره الشهيد انه لو امر انسانا باخذ مال الغير فاضمان على الاخذ لان الامر لم يصب ويكتفى في كل موضع
 يكون الامر فيه غير صحيح الكل في الجواهر وقد تقرر ما في انقسم على الضمان فهو كفا في الله اعلم بالعواقب

كتاب الرهن

اورد بعد التصيب لان فيه استيفاء في المال بخلاف الرهن فهو اسم وضع وثيقة للمدين كفا في المفردات ومصلحة
 رهنه الشيء وقد قالوا الرهنه اي جعله رهنا وارتين منه اي اخذه كفا في القاموس فالراهن المالك والرهن
 اخذه الرهن لكن في اكثر الكتب انه لغة الجبس وشبهه ما جبس مال متقوم حدها كان ان اوجاد امر وضما كان او قمار
 اندر وعادوا معه واما ميكلا او موندونا وفيه اشارة الى ان الجبس الدائم غير شدة وطولته الواعاره
 من الرهنين او غيره ياذنه او خصب منها الراهن لم يطل والى انه يجوز الرهن بطريق التعاطي كفا في الكفا في شكل
 بالعبه الا ان يعلم والقبيل وان يكون الجبس على وجه اشبع فلو ذكره المالك بالدين اليه يكن رهنا كفا في الكبري
 فليس عليه ذكر الاول كفا في رهن ذي خرافة ذي بحق اسه بسبب حتى باله

ولو جملوا واحترز من نحو القصاص والحد واليمين لكن احده منتهى اى يتفقان هذا حتى من ذلك السائل واحترز من
نحو ما يفيد كالجرح ومن نحو الامانة والمبرور وام الولد والمكاتب لكن لا يتناول ما كان اقل من الدين كالدين اثنى عشر
فى الزينة ولو حكما من نحو بدل الاجارة والكتابة والبنائة وفى الكلام اشارة الى ان اجازة يعين المقصود بانفسها ما يجب
اقتل او اقيمة كالمقصوب والمقبوض على سوم اشرار والمقبوض بحكم بيع الفاسد وبطل الخلع فى يد ما والمهر فى يد اوفى
كالبيع قبل قبض فانه مضمون بان من كفى الكرماني وسياقى فمن الظن ان النسب ترك الكاف وان كان
فى الشرح ما لا الى نعم النسب ترك الحكم الى التحليل ومعه قد وثقة لطرف الاستيفاء ومعقود الزين ما يجب
كترتك بملك على من الدين او خذ هذا الشئ رهنا به وقبول كاتنته سوله صدر من سلم او كافرا وعبد او مسمى
او اميل او وكيل فالقبول ركن كالاجاب واليه مال كغيره المشترخ فانه كايبيع ولذا لم يثبت من معلق انه لا يربن
بدون القبول وقد سب بعضهم الى انه شرط فيه ذرة الاجاب ملة لانه فقير بصر ولذا لا يلزم الا بالتسليم ويثبت من معلق
به بلا قبول كفى الكرماني ومن الظن انه غير لازم لكون البتة بصر والقبول فيه ركن لانه على هذا الخلاف كما مر ويلزم
الربن ان سلم المربون فقبض شرط لازم فلا يربن ان يبيع قبله واليه مال شيخ الاسلام وفى الاصل انه شرط الجواز
وموافق كفى فى الذخيرة وفيه اشعار بان القبله كفى كما صرح به وفى الجواز اذ اقتصادا على القبض كفى حال كون المربون
محموزا هم ففعل من المودع اى محبذ فاعية متفرقة كالتسليم على الشئ كفى الزادى ما معلوما يكن جوازته فان كونه مجهولا
قبضه كفى فى الاختيار وقسمه فانه لم يصب شاعا كفى الكرماني مضر فاعية شغل بجن البتة كالارض من شغل الشغل الزرع واشر
متميزة اخرى مشاع كفى النهاية والاختيار وغيرهما او غير متصل اتصال فلقه كاتصال الشئ بالشئ كفى الكرماني
ولا يفهم الاستدراك على تفسيره وفيه رضى الى انه لو ربن دار فيها جدار مشترك لم يصب كما لو فصل جدار منها متصل
بجدار مشترك الا اذا اشتق الجدار وقال نجم الامة ان احاطت بواشتر كصح الزين فى العدة ليستفى الجدار كما فى الزاوية
والى ان اتصاف المربون بهذه الصفات ليس لازما من هذا العقول منه قبض فلو فصل وتقبل فغيره كان فاسدا لا باطلا
وكذا لو كان شاعا ومنه بعضهم كرون باطلا وهو اختيار الكرماني فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحا لا كفى الكرماني وفى الثانية
رفع الموانع وتكليف من قبض التسليم فى غايه الرواية وهو الصحيح كفى المداية وغيره وعن ابى يوسف ربح ان التسليم يثبت
فى المنقول الا باخذ بالبره كفى الكرماني كفى البيع الصحيح دون الفساد فانه اجب الاعلام فلا يثبت فيه بطلان
المرتب ولو رهن فاسد امره بان كفى يده ولو فسخ العقد وعنده الكرماني المقبوض بالربن الفاسد اما كفى المقبوض بالباطل
والاول اهم كفى فى الذخيرة باقل من قيمته اى قيمة الربن منه قبض كفى فى الاختيار ومن الدين اى دين او قيمة
اقل من قيمة اذن الدين مرتبا فكيف من تغيبه والمفضل الدين ولا واقعة ثانيا والمفضل عليه بانظن ان
الانظر بالاقل كفى فى بعض الشئ وكذا كفى الكرماني ان تصحيح الاقل لان من تعييفه والمعرفة لا يتناول الكثرة الا ترى ان

سما مضى ثانياً لثبوت الأفضل منها فان الأفضل صلح ان يكون بعضاً منها لان العرقه ثبوتاً قاعدة
 قضيه فثبت عن النسخة وتمت الكلام في حلاق الرهن ولا يخفى انه مشعركم السادة ولذا فرع فقال فلو ملك كل الرهن
 في يده وسما اى قضيه والدين سوا اى متساويان في المقدار سقط وقيمه رأس الاستيفار وان كانت قيمته اى
 الرهن اكثر من الدين سقط فموجب على الراهن شي فالفضل امانة اى كان زائدا على الدين من الرهن في يده كان
 امانة فلم يضمن بهلاكه وفي قيمته ما قل من الدين سقط من دينه بقدره اى ذلك الاقل ورجع المهر من
 الى الراهن بالفضل من دينه وقيمه بشماره بان لو ملك بعض الرهن قسم الدين على المالك والموجود فلورهن
 وار قيمتهما الف بالف فخرت في يده قسم الف على قيمته النصار والعرضه يوم القبض فما احاب البناء سقط وما احاب
 العرضه بقي وما عاوى ويحفظ الرهن وجربا على المترن كالو وقيمه تحفظ بنفسه وبعض عياله كالوالد والزوج والاولاد
 والجد والابيه كاهم وقيمه اشعار بان المترن يمانه بايواخذ به المودع ولذا قال وان تعدى المترن في الرهن كالمهر
 وبيع واللبس والركب والسكنى والاستخدام بلا اذن ودمه فضمن كله بكل قيمته كالفضب اى شل ضمان
 لا الرهن فلا يضمن ما زاد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي واشل في اشلى الا اذا انتقضت قيمته بغيره
 وقيمه اشاره الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له واما بلا اذن فيفكره كافي المضرات وغيره ولا يكره كماله
 المنيه فلو اراد استمرار الاذن قال كلما نهي عن الانتفاع كان ما غا ونابه في مدة الرهن كافي الخزانة ولا يضمن المترن
 والمودع فيها اى الرهن والوديه رهن واجاره واحاره ولو عند عياله وايداع عند نهي به ان يصحح با علم
 ضمانان اكل تعدى كما لا يخفى ولا يصح في المودع بالاول اى الرهن فيصح فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع
 وقيمه اختلاف عند اصحابنا وتامس في العاوى ولا يصح في المعار الا ولان اى الرهن والاجارة فيصح الآخران وقد
 نظم اكل فقال نظم موجب از رهن فقطحى دارد وره عاريت رامو جروم يكون مكن به رهن ومودع قابل اين
 جاريت جوشنو از صدر اشر ليقين سخن به ولا يسطل الرهن عند الوقول واحدا من العقود الا لبقوله
 تعدى لا ينافيه عند الرهن لكن الضمين بالملك عند كما مر اى شل ضمان القصب وقيمه اشعار بانه مصاد
 الى الوفاق ما در رهن او برار عن الضمان كافي العاوى وجعل النما تم بفتح التاء وكسر باقى المختصر لى ويسر
 كسره الصاد وفتح الاصع الضمى تعدى كمال لا يخط وقيمه اشاره الى انه لو جعل النما تم فوق خاتم الضمين الا اذا كان
 من قبل بنى قيس كافي فانيخان وجعله في جميع اخرى ايهام او سببا ودسطى او بغير حفظ سوا اركان الحاطط على
 او لمرأة وقال مشاعنا انه تعدى ضمانه وتامس في العاوى ولا يخفى اى لو قال جمل النما تم في غير المختصر حفظ
 منعيا عن سلبه واذا اطلب المترن وقيمه في مدة العقد امر المترن باحضار رهنه ان لم يكن للرهن مودة بل تقرب
 آتالى الا اذا وضع الرهن بفاقة عند عدل فحينئذ لا يورده وقيمه اشعار بان لو لم يقدر على احضاره اصله قيا لم يقدر

كما في الذخيرة فيسلم كل دينه عند احتضار ليتعين الحق ثم يسلم رقبته وفيه راحة الى الله ولو سلم بعض الدين لم يؤمن ببعض
 الرهن كما في الهداية وكذا ان طلب ربه في غير بلد العقد امر باحضار ربه وقيل لا يورث ان لم يكن الرهن موات
 محل اي مثله ولا يخفى ان الموات يرفع مواته محل وفيه اشعار بان اذا كان له الموات اجر الرهن على قضاء الدين لا يورث
 بالاحتضار لكن ان طلب الرهن التحليف بيلت على التبات ما ملك الرهن كما في الذخيرة وعليه اي الرهن يكون نعم تسليم
 ونحو الفقرة جمع مواته حفظه اي يحتاج اليد في حفظ نفس الرهن كاجرة اي فدا البيت وادوى الغنم فلا يذبح شيئا من ماله
 على الرهن كما في الذخيرة وعلى الراهن وان لم يكن في الرهن فضل موات ببقية اي يحتاج اليد في نفس الرهن
 واشرب والباس اجرة الظير والرامي والعلف وتبقى البستان وكرى اللانوار وتبقى نخل وبنادق التمر وغيره مما يصلي
 وعليه العشر والنحو وحصل الا بيق بانهم اي اجرة رادة من الفرار ومداواة الحجج اي حاجته من الدار ومداواة
 الطبيب قد اراد النجاة منقسم ذلك بالحصص على المصنوع ان من ما وصل في ضمان من الرهن والا مائة اي ما لم
 يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلو رهن عبدا بالقيمة الفان خالف فرد رجل من كسبية
 له رهن بدينس جينا لعنان وعلى هذا المداواة وقال مشائخنا اذا اجرح عند الرهن والافضل الرهن وقيل انه على الرهن
 في المالكين كما في الكفاية واما اذا كانت اكثر فليقدر المقدمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الفتاوى واما ان الرهن
 او غائب فانفق الرهن عليه شيئا بلا اذنه فمقطوع الا اذا جعله القاضي وينا على الراهن فموجب الا بالمرء بالاتفاق لم يرجع
 عليه عند اكثر المشايخ وحده لو انفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعندنا يوجب رجوع حاضر او غائب كما في الذخيرة لكن
 في حاضيتان انه لو كان حاضر او ابى من الاتفاق فامر القاضي به رجوع عليه وبه يفتي +

فصل في بطلان كفاية المعطوفات بعده على ما في المتن وغيره رهن مشاع ولو لم يقسم ومن اشترى
 شيئا عامقار رهن نصف الدار شيئا عام طاريا كرهنها ثم انفق في نصف شيئا واما بطلان لان هذا الشيخ راجع الى محل الرهن
 ولو يرجع الى محل فالقار كالآتيه بار وقد قالوا باشتراء البتة من هذا الأصل لانهما لا يحتاج الى قبض الا عند اختلاف الرهن
 فان نكح وادام قبض كما في الكفاية وغيره فمن انطق انه مقبوض بالبتة وعندنا يوجب رجوع ان الطارى غير مال فالباطل
 ما لا يكون الا اذا يكون المقابل مضموفا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه ومن محمد انه دخل في ضمانه ولو قبض مفرزا لم يكن
 رهنه الا بتجديد العقد واما لم يصح بالبطان لان بغيره مما قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضموفا ولو قبض مفرزا عا
 و الفساد ضد الباطل يستثنى ما كان الرهن اثنين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل على حدة فربما به عند المشتري
 منها جميع حقه رهنه او احدى جاز ولو رهن كل نصيبه من العبد لم يجز كما في الذخيرة ولا يصح رهن عمرى على نخل وونه اي نخل
 ولا رهن برقع ارض او كلها وونها اي الارض وكيفية اشارة الى انه لو رهن بامور لما جاز لانه يدخل من الارض
 في الرهن ذلك معلوم معين الى انه لو فصل احد من ارضه لم يفسد الاخر وسلم اليه مفعولا او امر الرهن بالفصل والقبض جاز

والى انه لو رهن الارض من اقل جازية او روية ولم يجر في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بنا الارض لم يجر كما في الذخيرة
ولا يصح رهن المحرور ووجهه على المدبر ادم الولد والكتاب ولا يصح بالانامات اى بقا بانه مائة منها كما لو دقة واهل
والمتاجر واشتق مال المضاربة والشركة والمضاربة ونحوها ووجهه في المدبر ادم الولد والكتاب ولا يصح بالانامات اى بقا بانه مائة منها كما لو دقة واهل
وتبعا لشعاره بانواخذ بوجهه واهل الجارة رهنها كما في النظم ولا يصح مدين صغيرة صغيرة من النظم وغير ذلك
المبيع في البائع حتى لو اشترى عينا لم يقبض فانه من البائع رهنها كما كان باعلا ولا يصح البائع بشيء
بسلامك الزين وقال شيخ الاسلام انه فاسد لا يصح والزين مال والفاسد محقق بالصح في الاحكام كما في الكفا في ذلك
في المبسوط انه جاز الزين فحين بالاقبل من قيمته المعين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد البرقي وبابو الليث وعليه الفقيه في الكفا في ذلك
وغيره والصح وبطل بقاء القصاص بالنفس او اموالها حتى لو كان لربل على ربل ومعه فريه النقال به رهن
للمصح وكذا اذا جرح ربل وجلا جرحه فمات احد فرس الجرح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الزين وقيد اشعاره بانه
اذا قتل ربل عدا ثم صامح الولي على مال معلوم او قتل ربل خطأ فقتض القاضى على عاقلة بالدية فاخذ الولي بالدية
رهنها جاز وكذا اذا جرح جرحه لا يستطيع فيه القصاص فقتضى القاضى الجرح بالارش فانه به رهنها كما في النظم
وصح بعض من ضمنه بغيره ما يضمن عند السلاك بالمثل في المثل وبالقصة في القصة كما في القصة وبطلان
والكتبة وغيره وهذا التفصيل في المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الزين بالاعيان باطل كما في الذخيرة ووجه
بالدين كما ولو كان ذلك الدين موعودا بان رهن شيئا لم يقرضه المرتهن كذا اى عشرة دراهم وانما
قيد به لانه لو لم يضمن المبلغ لم يكن مضمة تافى الاصح من الروايتين ومن ابى يوسف رح عليه القصة وعن محمد بن ابي
لم يضمن اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه اشاء كما في المينة لكن في الكفا اى ان قول الطرئين فملكه بغيره
بعض الما واللام او سكة نما اسم من السلاك في يد المرتهن عليه اى المرتهن خبر ملكه بما وعده من اسمي عشرة
ودراهم وهذا اذا كان اسمي مساويا للقصة او اقل وانما اذا كان اكثر من القصة فهو مناس من كما في الكفا في غير
وانما اعلق تابع المداية وغيره فمن الظن انه لم يفت القصة لانه غير متعارف لانا لا نسلم لك ولو سلم فانسلم القصة
به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب اعلم انه يسمى فقال المرتهن لا يملكها فابحت الى رهنها حتى ابحت الحلفاية
فبعت فملك المرتهن كان عليه اقل من الزين ومن اسمي كما في الذخيرة وغيره وصح الزين براس مال المسلم
ومن انصرف قبل الافراق ولم يصح عنه زفرح لانه استقبل او رد بان الاستقبال اخذ صورة ومعنى واستيفاء
في الزين انه معنى فان العين مائة والمضرب هو المداية وصح بقاء المسلم قبل الافراق وبه وعن زفرح
روايتان فان ملك رهن راس المال وخرج انصرف ومن الظن ان المضرب لمرتهن المسلم فابحت الى رهنها حتى ابحت الحلفاية
ما به وكذا في الشئ نادر كما هو على البطانة في محاسن قبل الافراق فقد اخذ المرتهن به وفي اشعاره بان قيمة الزين ما به

ان يبيع الدين كل من الجدين وان كان الدين خطه كما في الذخيرة

فصل وقف على اجازة المترين وعن ابي يوسف راج نقد بيع المترين بلا اذن المترين ربهما كما وقف على اجازة المترين بيع المترين فان اجاز جازوا والا فلا وله ان يبطله ويبيعه ربهما ولو ملك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يجر الاجازة بعد ذلك ان يضمن ايها شاء وتماسه في شرح الطحاوي ان اجازة ربهما البيع او مضى المترين وسنه اي المترين ومن اطلق ان للمترين او المترين فانه الاقرب لقصد البيع خاصة وانه الى عقد عبدي يملك كما صح ما قيل كما فسد البيع الفصولي ونحن ابي حنيفة راج انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبيعه جازا وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤمل الكل الى التوقف وتماسه في النهاية وقوله شاربا: لو باعه بلا اذنه من اجل ثم من آخر فاجاز بيع الآخر كما في الزبيدي وصار في ربهما في ظاهر الرواية لان البطل حكم البطل وعن ابي يوسف راج انه لا يبيعه ربهما الا اذا شرط المترين عند الاجازة صيرورة ثمن ربهما او بيع الاول كما في الذخيرة وان لم يجر المترين البيع ففسخ كانه في القول الاصح لان حقه الجبس لا غير في موقوفه وينفسخ في رواية ابن سماعه نقدا ففسخ حتى لو اشتق المترين بغيره لا يفسخ عليه واذا كان موقفا فاصح المشتري الى فك المترين فيسلف البيع او رفع المشتري هذه الاجازة الى التوقف ليسفخ وقوله شاربا ان المترين اذا تصرف في الدين بلا اذنه تصرفا قبيل الفسخ لم يجر ذلك التوقف في حق المترين اصله لم يطل حقه الجبس للابعد فصار الدين كالببيع والاجازة والكتاية والبيعة والصدقة والاقران فان تصرفا قبيل الفسخ نفذ وبطل المترين واليه شاربا فقال صح بلا اذن المترين اعتبار اي المترين هو سر او سر او قديره وانه يملكه ربهما فان فعلها اي فعل المترين فهو الانعزال الثلثة حال كونه غنيا فحق اي افقر في صورة كون دينه حال في الحال سواء كان حال في الاصل او موقفا ثم لم يتخذ من الفاعل لهما الدين ولو جاز ان اجاله في القصد والبيعة لا يفسخ ففسخا بقصد الدين فلا فائدة فيه الا اذا كان الدين من خلاف جهتها فبطلت بالدين جيند كما في الكافي وفي دينه الموقبل وللتفطن لم يقبل بموجلا اقل منه قيمته اي الدين على تقديره في حق المترين حال كونها دينها عنده ولا ضرورة الى تقديره يكون كما نكح الى محل اجله وفيما للفرقة فيها جهته اذا كانت من جنس حقه والمحل كبير لما راجح مضارره كسروا ان فعلها ففسخ او في ايمان في بعض النسخ مسماها فحق اصدته العتق اي الاعتاق سمى في اقل من هذه الثلثة من قيمته اي قيمته العبد يوم لم يعتاق ويوم الدين ومن الدين اي سمى للمترين العبد بتفصيل العتق عنه وتكليفه عند يمان في اقل هذه الثلثة ونص في الدين سواء كان حال او موقفا الا اذا كان من خلاف ففسخ الجبس من راجح المترين على المترين ببقية دينه ان فضل على السعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره ففسخ لنفسه انما قصدي ان كانت قيمة قبل من الدين سمى فيها وان كان الدين اقل من فيه ورجح البذلعي بما سمى على سيده المترين ان صار غنيا وان فعلها مسر في حقيقته اي العتق من الدين استيلا وسمي فذلك المبدوء لم يستل في كل الدين سواء كان حال او موقفا الا ان كان موقفا لم يفسخ ففسخا

لا يزداد على قية يوقيل ان كان مو جلا سحر الدين بمج القيمة وجسما ربنا مكانه ولا رجوع للبدن المستولدة على
سيد غنيا لانه والله واطما فله اى الاراين ربه كما عمتا اياه غنيا فنى ودينه حال اخذوه ووجلا قيمته جهنا الى اجل
ولا ضرورة الى قيد غنيا لاستحالة السحاية عليه والجنس الاراين ولا مرتين لانه لا يعنى فمحمدة مرتين قيمة يوم
الغنى وكان الضمان ربهنا معه اى المترين فلو كان الدين فى القيمة الزين فاطمة اجنبى وقيمة نفسا به من جنس سماته
وصارت ربهنا ومنتسب من الدين كما كنا ملكات باقة ورسن اعمارهم مرتين ربهنا و اعاره احد بها باذن صبا
اخر اجنبيا سقط من المترين خصوصا اى الزين فلو ملك فى يد مستير ملك بغير شئ ولا يتطشش من الدين وكل منهما
اى الواين والمترين ان يروه اى الزين المحار من الاجنبى حال كونه ربهنا لانه لكل حقوا والاصل فى ذلك ان غنيا
يخضع به العارية ولا يرفع عقد الزين وان مات الزاين المستقر من المترين قبل رد اى الزين المعار الى
المترين فما لم تر من احق بالزين من سائر ما كان اى الاراين لبقا العقد فلا يكون الزين بينهم والغرض من الغرض
بوشية كى يبين كى يبين والى الجاد او ادوا من اخص الاعانة او يد الاجارة والزين يطل عقد الزين ويتبين ان يذكر الوتر
ان حكمنا حكم الاعانة كما فى النخبة ومترين اذن من قبل الزين باستعمال ربه ان ملك الزين قبل عمله او
بعده فممن المترين كالزين لبقا يد الزين وان ملك حال عمله بالعد لا يفسد لانه عارية حتى لا يسقط شئ
من الدين وكذلك لو قدر ان من لم يصب المترين باذن الزين فملك حال القارة لم يفسد ولو قدر ان من لم يفسد لانه
عادر ربهنا ودية شعرا بانه لو استعمل بغيره فملك حال الاستعمال فخرج الضمان ربه كفى فى النخبة ولو اباح سكنى الدين
المترين فوقع ملكه فخل وخراب بعقد لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاجارة ولو اباح له كل مال البستان
او جميع الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا ولا صار فخره فخره فيكون ربه اكان فى الجوارى وصرح بقدره شئ
يعبر عن ذلك شئ بين الزفان اطلق العير للمعاذ الله اراد الزاين ربه من قيدا وقيد بقيد يجرى المطلق او القيد
عليه الاطلاق والتقييد فان طلق فلما بين ان يربنه باى جنس او قرار ومترين او كان شاروا ان يربنه باى جنس
منها لم يربنه باى جنس او ارجس اسل من جنس آخر وكذا فى البواقي فان خالف الزاين المستقر في قيد وملك
المعاذ من بواقيته بما حاشه المستقر عليه تسليم او المترين بالقبض فمحمدة مترين بالدين والضمان على الزاين وفى
فى الاولى ملك الزاين العارية بترتيب عليه كلام الزين فى رواية ابن سامة لما خالف ملك عن الزين فان سلم ولا ثم خرج
ممن صرح الزين لانه ضمن الزاين بالتسليم فملك قبل الزين بترتيب عليه لانه رواية ثبوت الملك بالتعاطى قبل الزاين
لانه ضمن بالقبض بالتسليم لا ترى انه لو قبض على انسان وعطى بدله ثمنه بيج التعاطى وان تناهى التسليم عن العقد بالقول
كما فى الكبرى وان وافق التسليم بقيد به المير فملك صاغة عيب فخره ربه او فاه اى فقد ضمن التسليم بقيد
وبين وى بذا العقد ربه لى وذلك المعار فان كان قيمة مثل الدين او اكثر ضمن قد الزاين وان كانت اقل وجب على الزاين

ووجب على الزاين

على الراي من يتلشى الالف في هذا الصوره وعلى هذا البراقي وتبدل الراي من برين ان الصلح كما اذا برين من عبد ابا عن درهم
 جاز بجا ربه وقال هذا مكان العبد فرد المثرن بعد المية ثمانا تصير ثمانا وان لم يقضها فلو بلك الثمان في عبده الاول بلك المية
 وقيل باشتراط القبض لان يد المثرن على الثمان في يد المية فلا يتوجب عن يد ضمان كما في الهداية وهو المختار عند قاضيان على
 ان اقامته المية تمام غير ان يكون ان اذا زال الاصل من مكانه بقي ربهنا ما بقض ثمانية ماني الباب ان يجعل ضمانا في ضمان اقامته المية
 متعامدة تمامه الكراماني والزيادة التي تسمى بزيادة قصدية احترازا عن قصيدة كالتا وهي هي المية المية قبل قصار الدين لا بعد
 ضمان الاصل والزيادة مجوسين عند المثرن في قسم الدين على قيمتها ولو لم يتبصر ان زادت بعده فلو برين عبد ابا ثمانا ثم عبد ابا ثمانية
 كل ما كان فملكه حدهما سقط ضمان منه والزيادة في الدين لا تصح عند الطرفين من زفرح خلافا له الاول اثنان في فاذا برين
 عبد ابا ثمانية مائتان ثم اخذ منه مائة على ان يكون العبد ثمانا بالمائتين ثم مات فانه يسقط الدين الاول والمفضل من العبد امانة
 ويقيم الدين اثنان بالبرين عندهم وامعنه فقط بعبدة الدنيا جميعا ولو بلك المثرن في يد المثرن بلا ضمان اذ ومنه على الما
 بعد البتة والابراي اى ابراه المثرن من الراي من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه بلك المثرن بلا ضمان من ضمان الا
 امانة والقياس ان يمين كل ما في فخرج الا بملك بلا مية وضمن المثرن لو بلك المثرن في يده بعد القبض اى قبض المثرن المثرن
 من الما من اذ غيره تبرع او بلك المثرن بعد الصلح اى صلح المثرن مع الراي من الدين على عين او بعد الما اى والذ
 الراي من المثرن بالدين على رجل سواء كان الما برين عليه من ام الافا فمن قياسا وتحمنا انهم وجود الدين بخلاف الما برين وذا
 هو ابرار رب الدين للدين بعد الادا كان له ان يسترده كما في الهداية وشروطها وقيل اشعار بان الما برين اخذ الما برين الما برين
 بعد الما اى كما في موضع من الزيادة وفي موضع آخر انه ليس له في الما برين في هذا الصوره ما قبض من الدين وبطل الصلح
 وقيل الما اى بملك الما برين الاستيفاء كما في الما برين وغيره وقيل اشعار بان الدين ليس باكثر من قيمة الما برين والامانة
 ان الاصل الما اى فمما زاد عليه لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان الصلح لا يبطل وكذا ضمن لو برين رجل من آخر
 عبد ابا ثمانا ولف درهم بالدين ثم تصادقا اى توفق الراي من المثرن على ان لا دين له عليه ثم بلك المثرن في يد المثرن
 بلك حال كونه مضروبا بالدين الموجه بتمتوا الثبوت بتذكره كماله بعد التصديق فاخذ الراي من المثرن على اقال
 بعض الما برين وقد نص محمد بن ابي حنيفة في الجابج انه بلك امانة بواحدة سب بعض الما برين كما في الذخيرة وهو الصواب على اقال
 الا ببيع جاني كما في الكفاية فو قالوا للاختلاف فيه كما في قاضيان والاحسن ترك المعاطلة في الذخيرة وغيره انما اذا
 تصادقا بعد بلك الما برين فهو مضمون وفي قاضيان انه لو ارث من عند انسان عبد ابا ثمانية فمات المصبة ثم
 ظهر ان الما برين لم يكن على الما برين كان الما برين لان الما برين كان عليه في الما برين وجود الدين من حيث انما
 يكفي لصحة الما برين في مخرج على الما برين بالذمة بقيمة الما برين والما برين الما برين مضمون عند الصايمين وعن ابي يوسف
 انه لم يكن مضمونا وكذا في ماني بلك الما برين مما يراعى في باب حسن الما برين

(تقبل كرههم) هذا كفيلا وقيل لا وقيل ان (ارادوا الكفاية) ولا في عدد كفا في (العمادى) ويؤيد الاول على (التج) القبول (لذيقين)
 وفيه عزالى (لذوقا) (فان) (اشناعى) (مست) (او) (اشنا) (است) (لم) (يكفيل) (لكنه) (صا) (كفيل) (في) (العرف) (وبقي) (كفا) (المضمر) (است)
 والى انه (لذوقا) (كفيل) (تجس) (فان) (الى) (شتر) (عل) (ان) (لا) (كون) (كفيل) (بعد) (ذلك) (لم) (يصير) (كفيل) (اصلا) (وهذا) (حيث) (لم) (يقتض) (من) (كفاية)
 ولا (يدان) (صير) (كفيل) (و) (ما) (منه) (العمادى) (ولا) (اجر) (يكون) (عليها) (امى) (لا) (يجوز) (انها) (مضى) (جرا) (لا) (يصل) (على) (اعطاء) (الكفيل) (في) (حد)
 من (الحج) (ودك) (النفذ) (و) (ان) (او) (فصا) (ص) (في) (النفذ) (والا) (طواف) (لا) (تباي) (الكفاية) (فاذا) (لم) (كفيل) (لا) (زمره) (وارى) (الى)
 (حيام) (القاضي) (من) (المجلس) (فان) (احضر) (بنية) (والا) (على) (سبيل) (كفا) (في) (الكفا) (في) (وغيره) (واجب) (عليها) (من) (باني) (حد) (النفذ) (وقيل) (في) (الحد) (تج)
 ايضا) (وقيل) (شارة) (الى) (ان) (لا) (يصل) (بوتبرج) (بها) (فيما) (صح) (بى) (غير) (صحة) (في) (الى) (صحة) (بعد) (على) (بى) (حد) (لذوقا) (وشرب) (المزج) (است)
 والى انه (اجر) (عليها) (في) (التغييرات) (وكل) (جرا) (بلا) (قصا) (ص) (كفا) (في) (الميط) (والى) (ان) (المديون) (بالدين) (الموجيل) (لوار) (و) (الميط)
 (اجر) (عليها) (كفا) (في) (المنفعة) (و) (خلوف) (في) (نظا) (بلا) (رواية) (عن) (عين) (الائمة) (ان) (المصا) (في) (الاول) (لجور) (الناس) (كفا) (في) (الخزاة) (وعليه)
 (ومن) (الترجى) (في) (الكبير) (ان) (كان) (المديون) (مروفا) (بالسوق) (اجر) (عليها) (كفا) (في) (القيمة) (والا) (مطلقا) (شتر) (بانية) (بجر) (عليها) (بجر) (والد) (ك)
 (وان) (كان) (الدين) (عليه) (مروفا) (كفا) (في) (الصغرى) (ومن) (برهان) (الائمة) (كفا) (في) (الى) (عليه) (دعوى) (لم) (يجز) (قبل) (بيان) (الدين) (ك)
 (كفا) (في) (الينة) (ثم) (شار) (الى) (الكلم) (فقال) (ويلزمه) (امى) (الكفيل) (بالنفس) (احضار) (المكفول) (بى) (امى) (لا) (يصل) (الذى) (عرف) (مكانه) (مطلقا)
 (امى) (في) (وقت) (لم) (يعين) (ان) (كانت) (الكفاية) (مطلقة) (اولى) (وقت) (يعلن) (احضاره) (فيه) (ان) (كانت) (موقوفة) (ان) (طلب) (احضاره)
 (المكفول) (له) (امى) (الدائن) (فان) (لم) (يجز) (الكفيل) (لا) (يصل) (عليه) (امى) (الكفيل) (للمالك) (و) (القاضي) (لانه) (فالمزج) (الحق) (وقيل) (شارة)
 (الى) (ان) (جس) (اول) (مرة) (وهذا) (ظاهر) (الرواية) (وقيل) (لم) (يجز) (اول) (مرة) (لان) (الجس) (جرا) (المطاطة) (وقيل) (لا) (يجز) (اولا) (واذا) (ثبت) (الكفاية)
 (باقراءه) (والى) (انه) (لم) (يجز) (مكانه) (لم) (يجز) (لان) (كره) (فان) (غاب) (دعوت) (مكانه) (املا) (لما) (كره) (مذاهب) (وجوب) (كفا) (في) (قاضي) (ان) (غيره)
 (فان) (عجز) (عن) (احضاره) (لم) (يجز) (بل) (يلزمه) (حتى) (يحمده) (كفا) (في) (احضرات) (فان) (دعوى) (الكفيل) (على) (الدائن) (ان) (المديون) (غاب) (و)
 (لا) (يكفيل) (مكانه) (واقام) (على) (ذلك) (ينفذ) (منه) (مطالبة) (الدائن) (كفا) (في) (الينة) (ويبر) (الكفيل) (بالنفس) (بوت) (من) (لعل) (بمن) (المديون)
 (لانه) (مطل) (المضد) (من) (لا) (يصل) (في) (الاضافة) (اشارة) (بان) (بوت) (الكفيل) (غير) (مطل) (للكفاية) (وليس) (كذلك) (فانه) (لم) (يؤاخذ) (به) (وارى) (احضار)
 (المكفول) (به) (كفا) (في) (الينة) (وغيره) (ويبر) (تسليمه) (امى) (الكفيل) (و) (و) (ك) (ك) (رسول) (المكفول) (بى) (الى) (المكفول) (لوان) (التي) (بحر) (حيث) (يكفيل) (في) (صحة)
 (امى) (في) (وضع) (يقدر) (المكفول) (على) (ان) (خاصة) (للمكفول) (به) (بان) (يكون) (فيه) (حاكم) (فلا) (سلم) (في) (برته) (فيما) (قضى) (بى) (عنا) (ومن) (احضره) (ان) (بالسلم)
 (فى) (الرتقا) (لم) (يبر) (الا) (ان) (كثرة) (قضا) (عليه) (كفا) (في) (الينة) (مطل) (بذا) (الكل) (برأى) (زمانا) (و) (يوسلم) (في) (بلدية) (حكام) (من) (لم) (يصدق) (في) (الجور) (وقيل) (عزلى)
 (ان) (الشرط) (ان) (يقول) (سلط) (ليك) (بوت) (الكفاية) (ولان) (يسلم) (عبد) (المطلب) (كما) (قال) (السرخرى) (وقال) (شيخ) (الاسلام) (انه) (لم) (يجز) (الا) (بعد) (المطلب)
 (كفا) (في) (الميط) (والى) (انه) (لم) (يجز) (بوت) (عليه) (عنى) (ان) (قال) (سلطه) (ثم) (وقيل) (المكفول) (للمالك) (في) (قاضي) (فان) (ويبر) (تسليمه) (المكفول) (للقس) (الى) (المكفول) (ل)
 (بان) (قال) (فمن) (غنى) (ليك) (من) (كفاية) (فان) (فولم) (بطل) (بذا) (الوجه) (لم) (يجز) (كفا) (في) (الينة) (وغيره) (بنا) (امى) (حيث) (يكفيل) (من) (خاصة) (ان) (شرط)

بحايدرك لک ای یحکم فی ذلک المبیع من ضمان الذکر و ضمان الثمن عند استحقاق المبیع کما فی الأثر بکي و ضمان المبیع
 ان لم یکنه کما فی اکثر ما فی فاکمقول به حصول الاحتمال مستحق انفس البعض فبعض الکفیل الکفل البعض الذکر بانفتح انفس
 من السکون و اویع وان علق الکفالة بالمال بشرط لا یخرج من الذکر لیس بها امکان استيفاء الکفول به و یقتضی و اوجوب کفو
 ان جاز الکفول عنه و غلب الکفول به او ما یبایع انت فلان ای ان یبیت شیئا من ضمان فاشترطه کما بدیهة غیر فی ان
 کزیر تعلیم او کثیرة او مرارا بکلمات ما یوتی حال اذا بایع مثلاً فانه علی حدة کما فی الفقرة و فی ذکر فلان اشعار بامر من وجوب
 معلومة الکفول عنه فی المضادة فان فلان علم ان ای کما انقرا و ما ذاب ای ثبت او وجب من الذوب لک علیک ای فلان
 او ما یخصیک فلان علی واجب و انما لم یصرح بالخرج ان شاء الله فی ان الکفالة بانفس کما یکون مرسله کون مضادة کما فی
 فاضیضان و التقدير بتسلیم واجب علیک و تسلیم من وجبه لک علیک واجب علی و قدیمه اشعار بان الشرط لو لم یکن لانما یصح الکفالة
 و انید شار بقرینه و ان علق الکفالة بحد الشرط ای بالشرط الجود عن المملوکیة فلیصح بشرط و یصح الکفالة کما فی الکفالة
 و غیره فلا تسامح فیکم کما یکن ان یقال ان المعنی تسامح لک الکفالة کما فی الفقرة و المقررات کما فی هبت الترخی فبیت لک المال
 او انفس علی واجب کما فی غیره بشرط مقتضی الکفالة بالمال کما یکن و ان کفل بکمالک علیک من مال حصول ضمان ما قامت به
 من تدبیر و شیهة و ان لم یکن یقیم فیکم قال الکفیل نیما یقرن ببع الخلف علی اسم کما فی فاضیضان و غیره و انما یصلح علی البیت
 فی فعل غیره و اوجع الی الی غیره الخلف و ان غیره یصلح من هذا التعلیل کما یکن لان ذلک الفعل تسلیم الزائد و یفصل الاصل حقيقة
 و صدق الاصل فی الله الزائد علی حق نفسه و انما یخرج فانه انما یصح فی حق نفسه فکما فی الکفیل و لم یطالع المطالب عنه
 ذلک الزائد فلو انقرا ذاب لک علیک یاف و قال المطالب بالفین صدقة الاصل فی ذلک لم یلزم علی الکفیل الا الاصل الا اذا
 ظهر انه معاند فی ذلک فیلزمه الا انان علی ما قال الامام تسخیری و لا یلتفت بطلان فی ذلک التمام من الاطلاق الکلام فان ذلک کلام
 به مراد الکفالة و الاسلام و اذ طالب الذکر الکفول له احد جماعی الاصل الکفیل فای الی الذکر بطاولة الآخر ان لم یطالع
 الکفل بکلمات تعین احد الغاصبین و اذ یخصر بتعلیک و تصح الکفالة بالنفس المال باهر الاصل الکفالة و بلا امره سوا کما
 یطلب الکفول له و اوجبی کما قال الکفیل فبیت ان او جاز له و فلان نقال کفالت فان امر الاصل وقت الصدقة الکفالة بالمال
 سوا کما کانت هیمة او فاسدة کما فی السامدی راجع الکفیل علیک ای الاصل بکفول جاز و ان ذلک فاکمقول به و اوجوب المطالب
 منه الزموت فانه یرجع علیه بالیاد و لانه ذاب بالادرا فی ذمته و قدیمه اشعار بان یولم باهر الکفالة لم یخرج جماعی لانه متبرع و الا امر
 شمل المضا و فلو کفل بخرجه بالامر و فرضی المطلوب و ارجع الکفیل علیه فلو فرضی المطالب و الا لم یخرج لانه تم العقد فتم تفسیر
 کما فی فاضیضان و المتقبا و من الامر من یخرج امره شرعا فلا یرد و اذ الکفل من یجی مجرد بالامر و اذ فانه لا یرجع علیه و کذا
 ان الکفول لا یجبی عن عبد فانه لا یرجع الا بعد مقتضى و لا یرجع علیک مالا کما فی المیل و غیره بعد و ان ای الکفیل لا یقبله و انما یخص
 او دونه لانه وضع الکفیل الی الکفول له بعد و الاصل غیر عالم لم یرجع علیه کما فی الذمته و ان لو فرض ان لا یلزم المطالب

نکته

من کفيل في المال المور بها اى دارمه وانما داره اياه المال والملازمة في الاصل شدة المطالبة ليقال لفلان فلان اى صاحب
مستاجبة لا يعقبها سقاة لازم الكفيل اصيله حتى يخلصه اى دارمه على نحوه حتى يخلصه فاجله مطروقة على الشريعة واول الجملة اسخ
يرجع عليه كالمخ في غير شحار بانه لو كان الكفيل امرأة يلازمها والاصح انه مستاجر امرأة يلازمها كما في العلم واول جملة الكفيل حبسه
اى الاصيل الا اذا كان كفيل اى احد الابوين والجدوين فانه ان مجلس لم يحبسهم بشعر قصار فطاعة واولاوه اى ابرار الطالب
الاصيل واما حبسه لسيرى ذلك الا برار وانما حبس بالبنية الى الكفيل فطالب الدين وقية اشارة الى ان اوداه سرى اليه و
ان تحبسه لا يصح اذ اختلف الفقيه لابرار له اصف كفا في البنية والى ان تحبسه سرى اليه ذاع في طر ابيه كفا في افرادى الكفيل
اى ابرار الكفيل واما حبسه لسيرى الى الاصيل لانه لا يحل الغرض ابرار الاصيل والكل مستجير ابرار الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولها
وذا غير صحيح في ابرار الاصيل عن دين انصرف فانه توقف على قوله وتمامه الحديث وان صالح الطالب الكفيل عن المص
سن الدارم على ما منه من ارجع الكفيل بعد اداؤه عليه بها اى مائة لا باءت وقية اشبارا به فيشكل منها ما يصلح وبان الطالب
يلتص الاصل شيئا لانه لم يصل اليه الا ما ذكره الا لاعت اتفاقا في ظهورها على ما في فالحكمه ككفا في المحيط وان صالحه عن الاصل
على مجلس آخر من كفل او موزون او غيره فبالا لاعت رجع على الاصيل لا بالتصلح ملك ما في ذمة الاصيل وان صالحه
عن وجوب الكفالة من طلبة لا يبر الا الاصيل لانه لم يبر الا الكفيل ولا يصح وبطل كفا في الطلبة فليطلب اليه عتقا اى قسوة
كل من الطالب الكفيل براءة الكفيل من الكفالة بشرط محض ليس للطالب فيه منتهى ان تقدم زيدا فمات او اتا بركى من الكفالة
وعنه ان يصح لان عليه المطالبة فكان اسحاق كالمطوق وانما لم يصح لان ابرار طلبة كفا فيه منطلق وذكره في المحيط انه كفل
بنفس جل على انه متى راي الطالب نفسه فاما بركى منها كان جائزا كسائر المبررات اى مثل تعليق باقى البرات مما يتعلق
بفصيل لو قال ان جائز فاما بركى من ثمن هذا المبيع او من مكره اذ غيره لما ذكرنا وذكره في المعادى ان المتعلق بشرط كان
مصحح كما اذا على يد من يعطى الدائن كذا من دينه فقال الدائن ان اعطيتك فكذا كعد ولا يصح الكفالة بالاولى كذا
من الكفيل كما اذا كفل حل عن جالى للطالب بالحد وادى بنفسه حد القذف والعسرة وازنا والشرب والقصاص فان انما
لا يجوز في العتقة بانه الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس والمال ولا يصح بالايمان الخصومة بغيره فمثل الكفالة عن الرب
المشترى بالمبيع اى براءة على منى انه لو ملك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان القصد قد افضح بالهلاك فلا شئ
على الاصيل فاما تلك في الكفيل فقيمة شحار بانما يصح تسليم المبيع لان التسليم بعد القذف فمثل الاصيل اكل في الكفالة
بجلا فالثمن فانه دين صحيح غيره وهذا مستدرك كما لا يخفى ولا يالمرهون فانه مضمون وغيره ولذا لو ملك لم يجب على المرمون
شئى لكن في الاخذ انما تصح على الاصح بالمضمون بغيره كالمبيع لا برون وبطل اهلاك القدره قبل اهلاك والعوض بده والامانات
سواء كانت واجبة تسليم كذا ثمانية او ثمانية او غير واجبة التسليم كما هو قى لكن في القصة انما تصح بوجبه التسليم كالمبيع والمزجوعان
كالودية والعارية والمستاجر والمال المعتمارة والمشاركة فاما غير مضمونة وادى لو كان المكفول به مضمونا على الاصيل

[illegible]

التقصير في التمسك بالبطل فان لم يفسد منها الكفالة بهال الكتاب وضمن الدين المشتري في انحصارها لو قيل وبطل اسوأ ما
 ما يشعرك كلام المخطوطين غير ما ينبغي ان يكون لاخرين من لارثة باطلين وصح ضمان الخروج موافقا او حقا
 فانه دين من جهة التمسك به او غيرهما من مبالغ الخطأ غير قبول ريد بل لو لم يفسد الدين بل هو الامم في كل سنة دور التمسك
 التي في الخارج فانه لم يحسن الذم فيه اشعارا بل لم يصح ضمان لذكره لانه عبادة غير ملزمة كفايا بالنسبة وهو ضمان للملك
 جمع النسيئة اعي الحادثة وتشرعها يضرب سلطان عليه الرعية لمصلحة كما جرحنا الطريق ونصب الدور وبه الجواب السالك كرى الكفا
 واصلح الرضى فانما دين اجب بحسب طاعة الامام قبل ما يتزل من جهة سلطان الوصي وكن يعلم ولا ينبغي بذلك ما سار
 في الزيادة وان كان اكثر النواصب في زماننا فلهذا ذلك من يمكن من فقه فخير لذكره في الجنبه وقيل لا يصح ضمان ما اخذوه بطليته
 في زماننا فلهذا وقيل يصح وعليه الفتوى كما في النسيئة وذكر الكفا في انه لم يصح تجنيز الجيش اذ المكين في بيت المال كفيهم فلهذا وقيل
 وانه توى وضمن القسمه اعي ضمان فخره فيقيم بين المسلمين عند طلب حد بل لو لم يقع الاخر عنه وقيل لا يدخل في ضمان
 وقيل ان كان من الجبلون ابنا في كل وقت فنانا بغير راتب فخره وبما ذكرنا في القسمه لانه قد استدرك قوله وان كان
 تلك النواصب القسمه بغير حق وبما ذكرنا في القسمه لانه قد استدرك قوله وان كان
 او باجله لسان واقضه وامره انما لمحت بغير اذنه وكفل احد به حال على من حصل به المال مطلقا فخره بغير حق
 والاصل ان ذلك ليس بغيره فخير ما يار الى انه لو استهلكه عبدا فانه اذن فخره من فهو على المال الى انه لو كفل من عبدا
 بهال وبطل دعوى بيع من ضمان لدر ك فخره ودارا وكفل عنه بالدر ك قبل الثمن عند الاستحقاق ثم ادعى ك فخره
 ملكه او ك فخره بطل عهده لانه ينافي احكام البيع وبطل ادعى بيع من ضمان لدر ك فخره بطل ملكه او ك فخره بطل ملكه
 او ك فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه
 اولان او غيره ما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرارا بان باع ما هو ملكه لان ك فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع
 وقدره ان لو قال ك فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع
 دعوى شاهد بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه اعي قبالة البيع فخره بطل ملكه
 فان البيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه مع هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يتحقق ما في هذه المسئلة جهنا عند
 ذوي الالهاب من عات اللطاف فمن ختم الكتاب والحمد للمعلم

كتاب المحاماة

او روي بعد الكفالة لانه لا يتحقق الدين لم الشيل العين بخلاف الكفالة هي لغة والاد على الانه قال فانما اسم من طلع فيه الكفا
 المال على رجل فاحال فيه عليه فاحيل وزيد محال فاحال المال محال في محال والاصل محال عليه محال عليه وقد
 نفى قوله المحال للمحال فانه بلا صفة واقع لمثورة الصلة ومن الظن انه غير لانه في التلج ان المحال لمصاحب البيع في

المتن فانه محل الزمان فكيف يستدل به شرعية اثبات دين على اخر ولو كما في ضمن عقد اولوي تمامه وما ذكرنا لم يستجبه
عنه من الرواد اجماع الرواد في كل من كان بالرواد صار المتناهي عليه مجبور على الاداء واخر زب عن الكفاية بالمتن غير انما ان الدين
وصفت شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة للانتقال المحسوس لاخر اى المال على اخر اى على احتمال عليه
بقية المقام فمن الرواد يخرج عنه الرواد على المدعيون بدليل قديرات اثبات الدين للمالك على اشتري والقرض المقرض على المستقرض ومجربا
فلان في الاول اثبات دين للمالك على المال عليه في الثاني ليس كذلك اخر زب عن الكفاية على القولين المراجع والراجح
منع عدم بقاء الدين ولو كما على المحيل في الاميل لبعده اى بعد اثبات الدين وقدا أكد له وقال بعض المشايخ
ان الدين بان في ذمة اميل فانما اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام ان قول عمدة الاول قول ابى يوسف دم ومجربا
فلو حال الراهن المدين الدين على غيره لم يلح استمرار الدين عنه ولو ابر المال الدين عن اميل لم يلح لم يستمر ليعم
عنه محمد دم وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انما اثبات المطالبة او الدين كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالرواد انتقل الى
المالك عليه ويرى اميل عند العلماء الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بهما صار مشغولا بدين المحيل لم يبرك كماله على الصبر اعلم ان
المعرف برمي تعيين معنى الرواد من بين سائر الافعال فلان المدعي العقد المخصوص فليس فيه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف
عليه ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشيء كما في اساس الاقتباس غيره ولا شك ان الكفاية تدقق على
بهذه الحقيقة فهي اى الرواد بشرط عدم برائته اى اميل لكفاية وهذه اى الكفاية بشرط برائته اميل حاله اى كل
واحدة من الرواد والكفاية تستلزم الاخرى عند تحقق هجرية فلو قال قلت بشرط عدم برائة اميل وكلفت بشرط برائة الاميل كان
كفاية وهو الاول لان العبرة بالمعاني وتصح الرواد بلا ثبوت دين للمتحال على اميل بان تبادر الرواد للمالك لا لا اشتغال كل
النقل كما في الكفاية هو تصح به اى دين عليه والميتا وان يكون الدين معلوما ولا قطع كما اذا قال قلت جميع ما يذوب
لك على فلان كما في النهاية برضاها اى تصح بغيرها للمتحال وفي الايجابات انما تصح بارضا اميل ورجح صاحب العبد
حيث لم يعمد الدليل الا عليه كما في الاكراني فلو قال فلان للمالك ان لك على فلان كذا من الدين فاحتج على خصمي بالكتاب
سمعت ميرى الاميل ورضا المتحال عليه وما كان عليه دين لولا قيل لا يشترط رضاه كما في الزايدى وذكر في شروط
المنفعة لانه لا يشترط اجماعا غير ذالى لانه لا يشترط حضور المال كما قال ابو يوسف لم يكن باطله عند الطرفين لما حضورهما
كما في الظاهر الى لانه لا يشترط حضور اميل المتناهي عليه كما في النهاية والى ان الرواد في الشرح ليست بعقد وهو عقد صورته
يقول المدعيون للدين اعلمت بالمالك على من الدين على زيد وقال الدين قلت كفاية استغنى فيه اميل من الدين
امال للمالك على المال عليه الترتين ملا على مودة كذا ذكره قوله الامام ابو حنيفة اى يملك الدين للمالك
بموجب المتحال عليه بسبب تمال كونه موقفا اى لم يترك عينه لانه لا يملكه ولا يملكه اى يملك المتناهي عليه
امسك الرواد صورته بقوله لا يشترط للميل والمتناهي كفاية فانيما شح الكفاية فلا تستلزم بالمتناهي فلن عليه ما اى

اى اقامته غير متعاقبة في فعل شرعى معلوم موصوفه كالمكاح الطلاق المورثين للمحل المورث فان المالك لم يملك
 الى زيادة اشره كماله من غير عدا اذ اقالته ولى في كل شئ فانه لم يصير وكيلها لجماله التصرف في الاستحسان لم يصبه كسلا
 بالخط يفتنى ان يردوا الحفظ كما في الخفة وكذا يمنع عنه الايصافه فانه ياتى بالولاية المنتقلة اليه دون لقائهم به المستأجرة وغير
 فيه كماله سلم ذميا ببيع الى غير مستقيم كما ياتى وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلو كان كذلك لطلب اقامه لم يلحق بها طلبت
 ولاروت ثم طلبا وقع استحسانا لانه ليل القبول كما في المبسوط وفيه اشارة الى ان القبول شرط ولو كانا في بيع كماله المند
 وشرطه اى شرطه في ذلك لو كان لوان تحمله الموكل اى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه الا فالتوكيل باطن فلو كان
 ان خلاف حاله في اختياره دون انهما فان اسلم لاسالك ببيع النور والخزيرة وشره اجماد قد صرح هذه خلافا لما قيل في
 فيصدق بالشرع وتعين في تعيينه لا قد اراد عليه وان اطلع بعرض النسي كافي في المنعرات وان تعمله اى يدرك التوكيل
 ذلك التصرف بان يكون البيع مثلا سالك للملك الشرعى جالب له وان هذا النص فاحش ذاك ليس كافي في الكفاية
 فتوكيل الصبي المجهول باطن وعمله فانه لا يوافق لا يحيد العقد كافي في الموطوع وغيره وشرطه كماله **المقصود**
 التصرف بان لا ينزل فيه والا فلا يقع عن الموكل فيه رضى الى ان المعتبر يصلح ان يكون كماله لا يعقد ويقصد وان لم
 بالمصالح من المفسد والى ان علم الكيل بالوكالة لا يشترط خلافا للمحدوم فلو كان ببيع عبده وطلان امره في فصل التوكيل لم يلزم
 جاز خلافا له كافي في الموطوع وغيره فتصح التوكيل المحرر المبالغ العاقل بقرينة الاتى بالو العصبى والعبد بصبي او البالغ المأذون
 من جهة الولي المولى العاقل مثلهما اى مثل المأذون فيجوز توكيل المحرر البالغ او المصلى والعبد بصبي او البالغ او المأذون
 فالانسانية عشرة حاصلة من ضرب رتبة في اربعة فتم الظن انما تسعة من ضرب رتبة في ثمانية فتصح توكيل البالغ والمأذون
 صعبا عاقل او جارا صعبا او بالغه اقلين حال كونهما محجورين عن التصرف فالتاسعة عشر من ضرب رتبة في ثمانية
 ويجمع الحقوق اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي العبد الى موكليها لا اليها لقصور اليقتها وفيه اشعار بان القصد
 يرجع الى التوكيل المأذون منها وهذا اقل بالبيع واما اذا وكل المأذون في الموكل سوا كان الشئ جازا لا او موكلا كافي في الموطوع
 بكل ما وصفه اولى من الموصولة والغرف للتوكيل اى مع التوكيل كل عقد يعقده اى يحصله الانسان بنفسه او بغيره
 بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والولاية وغيرها ولا يشك في توكيل المسلم او الذمي ذميا او مسلما ببيع
 او شرا او بالتوكيل ببيع السلم والاشتراف كماله في الكفاية كافية للمأذون الثالث شتى بقرينة الاتى والراجح مختلف فيه كما
 سيبيح وحي التوكيل ولم ير من النعم بالخصوصية اى الجواب الصحيح او الدعوى صحيح كافي في المستصفى والجواب ثانيا
 او انكاره كافي في التوسيع وقال بعض الشافعية انه لم يصح بلا رضاه وجميع ان الخلاف في اللزوم كافي في التمهيد فيه ولا يلزم و
 عند ما يلزم وهو التمسك فلا يرد الوكالة بغير النعم كافي في النهاية وغيره وافق بعض المتأخرين باللزوم عند نكاح المند
 وبعده عند انشاء الدعوى هو التمسك عند الامام الحنفى شمس الاسلام وهذا كذا كان قريبا صحيحا ولا فائدة له بلا حارج

كما في التفسير وفي حكم الرعي المخدرة التي لم يلبس الخروج الا عند الضرورة كما في النهاية فلو وكلت بالخصومة ولو لم يلبس
بعث القاضي اليه ساعدا ولا ساعدا وشاهدين على الخلف او التوكيل تمام في خزانة المفتين والاطلاق مشعر بان صار كوكلا
في هذه الصورة بالانكار والافراق جميعا ولا ان يشترى الا اذ اراد عند محرم خلافا لما في يوسف ثم كما في النظر في كل حق
للرجل والمرأة ولو وصفا على الناس وعندهم او بعكس وصح بالقياس اي اوارك حق واستيفاءه اي قبضه
الا في حد صدر اي استيفاء في حد من الحدود وقصاص بعينية موكلة عن المجلس كما اذا قال الموكل محبب لي على خلا
حد او قصاص في النفس والطرف فوكلتك ان تطلبه منه فان استيفاء بهما بدون حضور الموكل بالحق لا جاع لسقوطه بالاشتراك
وفيرر الى اذ صح التوكيل باثبات الحدود والقصاص خلافا لما في يوسف ثم والى اذ صح التوكيل باستيفاء القرض كما في شرح
الطحاوي ويرجع المحقوق اي حقوق عقود تصد من غير الصبي العبد المجورين الى الوكيل ون الموكل لذا جاز بالوكيل
ان يوكل غيره بهذا الحق ولم يجز للموكل كما في النهاية وانما التقى بالمحقوق لان الملك ثبت للموكل ابتداء كما في
كل عقد فيه مباداة ملك بملك كما في بيع سوى سلم وقد اشبه اليه توكيد وفي الاطلاق من له لولوا بحصة الموكل في
الى الوكيل كما في الصفري لكن يصح ان يخرج الى الموكل كما في الجواسير انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع
فالمحقوق الى الوكيل الثاني هو ان يصح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله فخرج الى الوكيل كما في العباد
قال ثروت الدين النواجز انما لا ترجح اليه في التحصيل شعار بالخلاف كما لا يخفى وشارح اودان اضاف الى الموكل
وخلافا في العبادي قيل لو وكل ان يشرع المحقوق الى الموكل لا غير كما في الزوائد واجازة وبتجاره واصلح عن قرار
دون انكار فان المحقوق فذالى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى التفصيل المحقوق فقال فيسلم الوكيل المبيع الى المشتري في
الوكالة بالبيع والقبضه اي المبيع عن البائع في الوكالة بالشرع نفسه استند ان قبض من يملكه في البيع ويجب حاكمه
الوكيل من مشتره في الشرار وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصفري ونجاصم بالفتح في الاستحقاق والقبض
المبيع بجمع المشتري بالتمسك على الوكيل بالبيع ان نقد الثمن اليه وان نقد الى الموكل بجمع عليه ولو وجدته شي صبا
ثبت العيب ورد بقبضه اخذ الثمن من الوكيل ونجاصم بالعكس في الاستحقاق اي استحقاق المبيع فخرج الوكيل
بالشرع الى الثمن على البائع دون الموكل والعيب اي عيب المبيع فزده الوكيل على البائع وهو يده فان سلم الى الموكل
فلم يده الا بجنار الموكل لكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتداء على الفطر المتبوع
كما ترى فلا بد للقول بالسماح بهما حيث لم يذكر قيود وهو في الرد والعيب مفيد كما نطن ونجاصم بالفتح في طلب
شفقة ما تشترى من عقد فاشفع نجاصم الوكيل بالشرع وهو اي العاقبة يده الى الوكيل بخلاف اذا سلم الى الموكل
فانه نجاصم دون الوكيل لانتفاء الوكالة فعوله في شفقة سقطت على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقية بمعنى الرد فاما
بانه سقطت على ما هو محمول لكل من الفطين كما نطن في قواعد علمين مشتركة شعار بانه متى صار الوكيل لغيره على ما

على هذا الفصل تسليم المبيع وغيره متى كان متبرعا لم يملك الموكل عليه قبض المبيع والرجوع في العيب الاستحقاق فان كان حيا وكل
 موكل بهذه الافعال والاتفاق تبرع وارثه والا فكل الموكل كذا ذكره لم يصفه لكن في الحقيقة ان الموكل لم يباشر بتفدية فان العدة
 على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن غيره وفي الخلاصة لو باع محضرة الموكل فالعمدة على الوكيل في عيب بيعه فان كان
 بالعيب على الوكيل في ما دون المحط اذا غاب الوكيل واما ما لمحقوق فيقول ان الموكل في النظرية لو اذن الوكيل بالبيع في قبض
 الثمن فكل الموكل بمقتضى ان يكون له حقوق الامانة واصلاح على ما ذكرنا وثبت الملك للموكل اى موكل الوكيل
 بالشرارة وان اضاف الى نفسه ابتداء فان الوكيل نائب في حق الملك اصل في حق الحقوق وانتقالا ببدله ملكية هذا الاثر في
 الثمن عند ابي طاهر الراس الاول عند القاضي ابا زيد وهو الاصح كما في النهاية وغيره فلا يحق قريب كينل شراره اى شره
 الوكيل تحريمه بنية الموكل لانه ثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يستقر ملكه الوكيل بل ينقل الى الملك
 المستقر شره بالثبوت الحق كما في الكراماني فالغرض لا يتبع بالاتفاق كما ذكره لم يصفه فالاولى ان يخرج عليه نظرية اثر الثمن
 ويرجع الحقوق الى الموكل في كل حقه ليس بعبادة ملك بملك كما في سكاك وخلع لان الوكيل فيها يراى حاكم حكاية
 غيره فلا يلزم عليه شئ كما في الكفاية وغيره وصح عن النكار لانه قد ابرهن للموكل ان ذراعه سبادة او قسح عن عم
 وشره مضاربة وفي حق على مال كسرة وتصدق وبهية وهتباب اعادة واستعادة والبيع وهرن وهرن
 واقراض اعطار مال اذ هو بعينه ولم يذكر الاستقراض لانه لا يصلح التوكيل به وعليه الفتوى كما في الخزانة
 فما اشتهر ان باطل ريد بطلان على صح الزايتين فلا يطالب على الجمل وكيلى نوج بالهرن ولاوكيلها اى الزوجة
 قبل تسليمها الى الموكل ولا يبدل الخلع للزوج لانه سفير وللمشتري من المالك الوكيل منع الثمن من موكل بالعمدة
 اى موكل كينل مبيع ليس عبد او صبي محجورين لانه ما ضافة البائع عمدة فان وقع المشتري من الوكيل الثمن اليه على الموكل
 صح الدفع لانه حقه ولا يطالب ثانيا اى لا يطالب الوكيل الثمن طلبا او طلبا ثانيا فمصدره او حال سحور ان يكون
 مجهول او اثنى ولا يطالب الثمن والمشتري طلبا او طلبا ثانيا فانه في الاخذ ثم الدفع ولما لو كان للمشتري على الموكل من
 وقع المقاصد كما في السدلية ونجاحية للوصول الى دين لا يصلح اليه

فصل في دفع المبيع الى الوكيل اى وكيل بوكالة مطلقة وشراره اى شراره ذلك كينل فاذية بمشية ببيع كما
 اذا حال بيع مخرجت فباع من غير شهادة اى لذلك الوكيل للولاد او الزوجة او غيره فلهما فلا يبيع لو باع من نفسه اذ هو
 او له ودمه الصنفين اى اذ اذ المبيع للعمدة فربما قل من قيمته ثمنين فاحش لم يبيع باقيا وكذا ايشل القيمة او يبيع بيه
 في مباحين عند ما عود باع بالكر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره فاذية ببيع لو باع من جود له الموكل
 في مباحي الى انه لو باع بالبيع ومن يبيع فله ثمن فله ثمن من المبيع لم يبيع لانه وكيل بالبيع لا بامارة
 في ذلك ولو كان كذلك فله ثمن لانه كما يجب بالاتفاق كما في النهاية والى انه لو باع من الموكل ولبه او جده صح كما في الخزانة

وصح عنه بيع الوكيل بما سلقا وليس الاضادة على نحو ما مر من الظن انفسا لاصنامهما كل من الثمن لو عذبا فاشا أو
 منه وانما ذكر ذلك ليدل على ان كل من كان له ثمن او ارضان في علم كونه شرط او كما كان والعرض بالسكون التحرك غير المحجوزين والسيبة
 وتأخير الثمن مطلقا وقال لا يصح الا بالتقنين بنسب القيمة او بما يتغابن فيه واصل سيدي كما في التمر تاشي فلو باع الى سيدي منعه عنده
 خلافا لما دل عليه ان الثمن صح عنه خلافا لما في يوسف روح وقيل اشارة الى انه لو اشترى الثمن فباع بابل لم يصح ولو باع بابل
 صح كما في النظم الى انه لو ابيع بالبيع بالنقد فباع بالنسيئة لم يصح كما في قاضيان كذا بالعكس كما في الخزنة وصح عنه بيع
 الى بعض ما وكل وان حصة التبعيض كالعبد كما في الحائز بقبضه مطلقا وعند ما اذا حصة التبعيض لم يصح ما بيع نصف الا اذا
 باع باقية قبل ان يتصل بالان الشريك عيب وصح اخذته ابي الوكيل بالبيع رسبا وتقليدا اتفاق الماذاة او باخذته فان لم يصح عنه بما
 ان ياخذ رسبا على ما لوجب لاقبعا لا يتقايين مثله كما في الصغرى او لقليل لا يتقايين الا شيان فلا يصح ان الوكيل الثمن للموكل
 الا ان ان ضلع الزين في يده ابي الوكيل او ان لوى ابي مالك على الفصيل من الشتر ان ان الفصيل والموكل
 عنه مفلسا كما في الكلابي ولقد عني عنه ثم شر الوكيل من كل شتر شيء في مبيعت ان كان الثمن سمي بمثل القيمة على
 به المقومون كلهم وزيادة تغابن في تحمل الناس بها وهي ابي تلك لزيادة على واية النواذ ما قوم بمقوم واحد دون
 الكل ابي قدر بين من ظن بجزية الناس انهم يرغبون في ذلك شيء بذلك القدر من الدارهم او الدنانير فبالا مصلحة ليس حاله
 اشترى ذلك الوكيل شيئا بالثمن في دارهم فاشتبه الموكل من اخذه لكونه غالبا على غرض المشتري على المقومين فقوم بعض قبضة و
 بعض بخرقة فموكل تحت تقويم مفهوم فذا ان البشير فلزم الموكل وان لم يقوم اخذ لم يشتره فلا بد من الاقباين فهو انفسا لظن
 فلزم الوكيل بهذا هو الحد الفاصل بينا وبين كافي بيع الصغرى وهو العجيج وقال شيخ الاسلام ان هذا التمهيد فياذا الموكل
 قيمة معلومة في البلد كالعبد اذا كانت معلومة في البلد كالتغريب وغيره فالزيادة لا تنفذ على الموكل ان كانت غلبا لان اعتبارهم
 انما يكون فيما يحتاج اليه كما في اليوط على واية الجماع عن محمد بن ابي اليصيف الشتر او اقل وعن نصير بن يحيى ثم انه في الشتر
 في العوض زيادة نصف درهم في الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوي وذكر كافي بيع الخزنة
 في الحيوان رده ثم وفي العوض رده يارده وعن الحسن بن كافي التمر تاشي ان في الكل رده ثم عند بعض من الكلابي ان
 ما ذكره تفسير الفاش عند بعضهم عليه بل كلام المذاهب لكن الماويل في اكثر الكتب الضابط البشير ليعبى بعد عن حاق
 فالحسين الثمار والقاف اشارة الى العوض والحيوان وانقضاء النون الماذاة الباء الى نصف درهم ودرهم ودرهمين فيدر
 انه لو اشترى لشيء بعينه التحمل منه انفسا ليعبى عند بعضهم قال بعضهم التحمل البشير الفاشر ولا انشترج كافي في الحديث والى انفسا
 البشير انما يعني اذا كان منفردا واما اذا كان مع الفاشر فلا يصح كزيادة انما يستعمل في رده ثم كافي في العادى وقبض
 عند بعضهم ان نصف ما وكل بشرائه من شيء بعينه كعبد دار وثوب معينات على ثمر انفسا الباقي لانه خالفه بشرائه
 نصف فلا يلزم الموكل بالبعد اشارة الى ان الزم الفاشي غير النصف على الوكيل كما في البيوتى النسياء والكفاية صرح في قاضيان

وغيره من النكاح المحمول على الوكيل بشرط معين ان القياس يقتضي ان يتوقف على ثلث الباني اذا كان ثلثا من مبيع
 على الوكيل بالبيع لعيب وهو الوكيل على امره اى هو كذا لا وكيل رفع على البذل اى لا يردده وكيل الا وكيل الخرب
 به حجت مثله في مدة قصيرة فرد عليه بقضاء فانه لا يردده وقرره اى الوكيل ذلك المبيع بالخصوص لا بالعموم ولا يردده في
 لور والوكيل بقضاء القاضى بالبنية او بتكول لوكيل يريه على الموكل الى انه لو كان العيب لا يثبت في مدة قصيرة او لا يثبت
 مدة اصلا كزيادة مبيع فرد على الوكيل لا اقرار بقضاء او بالقضاء بالبنية او بالتكول يريه على الموكل ايضا وفي عادة الرقاب
 ان كان ارد بالاقراء بقضاء لا يخاصم الموكل يلزم الوكيل الى انه لو رد بالاقراء بالقضاء لزم الوكيل الا يخاصم الموكل فانه يلزم
 بالبنية او بالتكول انما جعل التكول في باب ائتمار كالأقرار لان المشتري لم يكن مضطرا الى التكول فان الشراء سبب التكول
 الوكيل فانه مضطرب كما اضطر عند اقامة البنية وقام في الكرياني وفي سناد الاقرار الى الوكيل شعابا نه لواتر الام بالبيع انكر
 الوكيل التيقض البيع ولم يلزم الامر والوكيل شئ كما في الميوط وان باع الوكيل بالثمن لسا اى هو جلا مطلقا او متناظرا
 وقال الوكيل قد اطلق الامر الامر اى لوكاله بالبيع فقال الامر امرتك ان تبني بقصد صدق الامر امرتك
 الوكيل الثمن حالا وقدر اشعار بانه لو اورد بالمقدح لسا لم يخبر كما هو في المضاربة اذا باع المضارب وقال قد اطلق لي
 امر المضاربة فقال امرتك بقصد صدق المضارب مع الميمن اذا ائتمروا بالاصل في المضاربة كما ان التقدي في الكواكة و
 لا يصح تصرف احد الوكيلين حده بطلان تصرف احد منهما فيما يحتاج اليه اى كل حتى يخبر الموكل والوكيل لاخره الا انه اذا اشترى
 فاذ باع او كاتب او قطع او زوج مثله في هذه الامور والوكيل الاخر سواء كان الثمن مسمى او لا والوكيل حاضر او غايبا كما في شرح
 الطهاوى وقيل اشعار بانه اذا تصرف احدهما والاخر حاضر المخرج الا اذا اجازته الاخر ان كان غايبا فانه لم يخرج عنه وقال الحكم
 خلافه في الاصل قال ابو يوسف ثم انه جائز ان يميوط والتساوان يكون كالتماثل كما هو احد بان قال قلت ما يصح عبدي
 ولما اذا وكلنا بكذا من كل برجلنا ثم اخرجت من كل واحد اجازة الاخر الا اذا كان لوكيلاني خصوصته فان لكل منهما
 يخاصم كل على وجه لا يغوت فائدة لوكيلهما بان يتولى الامر بينهما وانما الفرق واحد بان الحكم وقيد في الى ان يشترط حصر صاحبه
 في خصوصته كما قال الجمهور قيل بشرطه الى ان لا يغيب احدهما دون الاخر كما في الكافي وفي رد ووليته كعضد رعد رعد
 منصوب وقضاء دين دون قبول لوديتو الدين بطلاق محقق فان احدهما ان يطلق لوديتو ود صاحبه في الاكشاف
 الى انه لو وكل وكيلين فلا يطلق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز له فذلك الحق كما في الميوط ذكر في البنية
 لو قال طلقا بان شتمنا لا نفرد واحد بهما وانما الظاهر ان لا اعتان كذلك لم يجوزنا فانه لو كان يطلق ولحق بمومن لم يفر واحد
 الا اذا اجازة الموكل والوكيل لاخر ولا يصح بطل بيع عبد ل صفيه الحرام لم يشر حتى يرد في اوجح محكات
 صفيه المسلم او ذمي صفيه فان لم يسم الكبير لا يبي فليصحب بالطين الا ان المسلم قد اكل ان لم يصح بيع الاولين ان
 صفيه الكافر ايضا فان لم يسم الكافر فليس له ان يبي فليصحب بالطين الا ان المسلم قد اكل ان لم يسم الكافر فليس له ان يبي فليصحب

اجاله واما شره لعمري فانه من صريح والوضع ثم لا ولا يصح تعريفه بامكانه ان كان في مال غيره لمسلم لان ما سوى البيع المسمى
لم يصح منه كما في الكفاية ولا من الذي لم يستأنس بحجتي وانه في مالك ذلك لا يصح ان يقطع ولا ان يقطع عن المسلمين كما في الكفاية
والا لا يشترط الطعام اي طعام غيره فيحمل على البر في صورة دفعه وراهم كشيء في حيت يشترى بهاني لعرف البر لا يشتر
وانه في فلو يشترى احداهما لا يجوز على الامر كما لو اشترى بهاشية او لحما او فاكهة لا يجوز عليه في دفعه ان كان اليك اشعار به لئلا
يلا دفع له لا يصح التوكيل على الخبز في داهم فليكنه حيث لا يشترى بهاني في العرف الا ان يخرج فاشترى بهاشية لا يجوز على الامر و
على الدقيق في داهم فهو مسطحة حيث لا يشترى بهاني في العرف الا ان يخرج فاشترى بهاشية لا يجوز عليه في الحيط وغيره فيقل
مثل درهماني ثمنه في مسطحة مثل اربعة الى ستة او سبعة نافي الكفاية فالسبعة على ذلك ما بين من الاشياء التي في المتن وان كفي الصدا
يلفظ قيل كلفته بما ذكره وهو منج عنه وعليه يدل كلام الكفاية وغيره وقاله ان الطعام في عرف الوكايلة على البر ودينه وغيره
في عرف غيره على الطير وهو القياس قال بعض شاشنا انه ما يكن على ذلك اوامه كالم المشوي دون البر ودينه وقال الصدي
الشهيد وعليه الفتوى كما في التذكرة والام لا يشترط الطعام في بيع الوكايلة اي طعام العرس وفتحنا فتحنا على
ولو كانت الداهم او توسطت العرف والام لا يشترط اجماع او ذكر من قبل صحيح بلا بيان الشن في غير الكفاية بل في كل المول ولذا لو
امر قاض لشرا اجماع لا يجوز عليه فذا اشترى مقلح الاذن والذنب كما في الحيط والام لا يشترط اربع ان ذكرتها وكما في
يقع على داهم وكل فيه وجوب الطعام انه يصح ان ذكرها في الحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الشن كفي وعن أبي يوسف سح
لابن الشن الصرو والام لا يشترط غير معين يصح ان يعلم بغيره في الكفاية من وجهه وذكر الشن عدين في الكفاية ان
بين نوعها وانما حسن تلك الصفة فان النوع صا وعلو الحجر تقدير الشن كما في المذبة ومن ابى في صرح انه يغير في مثل ما يلقى بها
المول وفيه شهادة الى انه لو كان معلوم فليس من كل وجه كاشا وانه يغير ومن لم يذكر الشن الى ان جهاته وصف غيراته
كما في الحيط لا يصح فذلك لا يرد الشن ان يحش جهاته عليه بان جعل الشن كل وجهه فذا تصرح بما علم ضامكا
لا يشترط وفيه اشعار بان لو بين نوع ذلك الجنس صح واريده النوع الجنس السافل كما يحاك كما ذكره المصنف ولعله سمع ان المحار
ليس جنس سافل عنه احد كما لربق الشامل كذا ذكره المصنف في جهاته وادوم التوب الشامل للسياج والكلسان
والقطن والذات الساطعة للفس والبغل والحمار وغيره في الهداية وغيره في جهاته في بيع كفاية العينة وفي المفردات التي
خاصته وصدق عندهم الوكيل لانه انما يشترط اربعة او عدنان من الفلن فيشترى بعد قلمين عبد في قوله يشرى عبد
معين الام فمات البعده فذا قال الامر بهاشية يشرى بك اليه في دفع الامر الشن الى الوكيل وفيه اشعار انه
انما يملكه هو في قوله يشرى بهاشية يشرى بهاشية في قوله يشرى بهاشية في قوله يشرى بهاشية في قوله يشرى بهاشية
حيثما قال في قوله يشرى بهاشية يشرى بهاشية في قوله يشرى بهاشية يشرى بهاشية في قوله يشرى بهاشية يشرى بهاشية
جميع المبرج اي اشترى بهاشية في قوله يشرى بهاشية يشرى بهاشية في قوله يشرى بهاشية يشرى بهاشية في قوله يشرى بهاشية يشرى بهاشية

منه وان لم يرفع الوكيل الشئ الى بائع الا انه لم يذكره صحيح اصلا وفي المتن عن الامام الحلي اني لما في الذخيرة وفيه اشعار بان
ان يطلب الشئ من الموكل وان لم يره من ان نفسه الى البائع كما في نصيحتي فان هناك البيع في يد الوكيل ليعبر بطلبه
بالفارق فقط عند الطرفين الشئ قل او اكثر من غير البائع من الموكل فخص الوكيل ضمان المبيع واما عند فسخ ضمان الغيب
فيعبر بالطلب وعند البائع يوسف ضمان المهر ان لو كان الشئ منه حشوا والدية عشرة درج على الاخر خمسة حمده ولم يرج بشئ عند البائع
ولو كان له خمس حج الموكل خمسة عند فسخ وقطع عندهم وليس للوكيل شئ من شئ عيني يمين ولو بالاسم يمين تسلمه
لنفسه لانه تغير وعمل بلا علم الموكل فلو شئ لنفسه كان للموكل واخره بالشرع من الفسخ فانه لو كان يملك امرأه بيمينها فوجبا
في له كما في النصيحي وفيه اشعار بان لو وكل بشر اخر عيني كان الشر لنفسه لا اذ وقع الشئ من بل الموكل وتوكل الشئ له كما
في المصنفات فان شئ من شئ من خلاف حبس لمسيح اى كالمكيل ان يحبس احسن فلو تهرى بالشر من شئ من وقع المشتري له
اى الوكيل وفيه اشعار بان لو لم يبرئ ثانيا كان في حكم مسيح لانه العرف في افعوه المفقود

فصل للوكيل بالخصوصية في الدين وبين القبض عند علمنا انه لا يبرئ لما لو وكل رجلا ان يعيد ثوبه الى علي فلان
ولا يبرئ عليه فانه عليه الوكيل بالنية والاقرا كان له ان يقبضه وفيه اى يفي كغيره من المتأخرين من مشتري بل وسوم قبض
وغيرهم لان اى يعدهم جميعا فانه اى بان ليس له قبض لانه ما مضى الا بالخصوصية كما قال العلماء بطه المكونة في الوكيل
واجب والتبليس في القضا الغدو والندو والاسلام من ولا كما قال الزاهد في نفي وجوبه ففسد عليه في نفي وشتمات و
فيه اشعار بان الموكل بالتقاضي القبض عند علمنا خلافا للفرج وعليه الفتوى كما في البداية وذكر في المصنف ان الاداء
ظاهر الرواية الا ان حكم عرف التجار ونفي للوكيل بقبض الدين بالخصوصية فلو اقام الوكيل النية على الدين او على غيره
ان موكله استوفاه او ابراهه قبل خلافا لما قاله بعض الدين عند قبضه من قبضه عنه ما قبضه عنه ونعت على الوكالة عنه فم
الى ان التقاضي لو وكل بقبض دين الغائب لم يكن له الخصوصية والى ان الرسول المأمور بقبض الدين ليس له الخصوصية كما في الخبر
والى انه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يحلف الوكيل في دفع المطلب الى الوكيل ثم يرج الموكل ليحلفه كما في البداية والى ان الوكيل
بقبض الدين لا يخاصم كما صرح به فقال لا يكون للموكل بقبض العين بالخصوصية لا يبرئ كالرسول فلو اقام النية عليه ببيع من قبض
لم يمسح في حق البيع وفيه اشعار بان لم يرفع الوكيل الى البائع الا ان ثبات الوكالة وان اقر المودع كما في دعوى
الخاصة وفيه قصير يد الوكيل اى يتوقف على حضور الموكل فخص من كل قبض العبد في بطلان ونقل المرأة التي يقرها بوليها
بقصد المرأة الناشئة الى موضع كذا ويتوقف على حضور نقل الوكيل ايا ان اقام العبد تحت النية على العرق اى
اتفاق موكله اياه واما المرأة المحججة على الطلاق اى يطبق الموكل ايا قصير بلا يتوقف تمامها اى التمس بطلاق النساء اما حجة على كل غير
خصم ولما وجب عادة موكله بخلاف قصر اليد صح اقرار الوكيل اى وليس المدعى او المدعى عليه بالخصوصية عند التقاضي
لان محل الخصومة فلو وكل رجلا بالخصوصية مدعى فاقرا بغيره فادعى عليه فاقرا بوجه بالمال عليه صح لان الخصومة شاملة لما

بالنقض أو بغيره ثم بطل وكذا لو عجزوا بغيره كما في النهاية وبطل الوكالة في حق من لم يملك بيع ما من الشيعة بسبب اقتراب
 من الشيعة من الرضا عليه السلام أو ما عجزوا قبل فيه نظر كما في المستصفى وفيه ولا بد على أن الوكالة باقية في حق الموكل من
 كان في ولاية اللفظ على ذلك عفا واشتدل صاحب الكفاية على ما ذكره في الجماع أن أحد المفاوئين لو وكل أحدا بالشرع
 أو قل بطل الوكالة في حقه وفيه أنه قياس غير ظاهر على أن في النظر لو وكل أحد من المفاوئين أو كلاهما بالبيع كان كذا
 منها على جهة فإن فعل أحدهما كفعلهما ولو وكل الشيعة كان عتار جلا ثم اقترنا الغزل بوعده بالافراق ولو وكل أحدهما جلا لم يضر
 إلا إذا كان الشرع بينهما أن تصير كل على حدة من الظن أنه لو وكل كلاهما ينبغي أن لا ينزل في حق كل منهما وإن لم يعلم به
 أي بوجوب الكل أو جوده أو جاحق به مجرد الاحتياط أو اقترانها أو كليهما أي وكل كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق والمكاتب
 والمأذون والشرية أو عزل عاى العلم شرط للعزل الحقيقي كما في الجواهر والنظم وغيرهما فله الحكم عام لكل من شرطه فلا يتخير
 المصنف والشارع من التمسك بالآخر أو تصرف الموكل فيما وكل به ثم ما عجز الوكيل عنه سواء علم أو لا كالباع والبيعي
 والاعتاق والتبعية والامتناع والكتابة وما إذا كان تصرفا لا يخرج عنه كما إذا كان العبد في التجارة أو بهنة أو جرة فلا ينزل الو
 باع الموكل بالبيع والوكيل ما عجز عنه عاى في يفسخ ولا يشترى من الموكل عند مجرعه لاتباع ملكه فمواولى كما في الاحتيا
 وغيره ولا ينبغي أنه مسطوف على فراق الشيعة فيكون مقيدا بالقيده فإن الأصل اشتراك المصطفين في القيد وأما لم يقيد
 لانه لا يثبت على قوله لم يعلم فلا يراد أن الأسس تخرج عنه وانما عجز على مسائل العزل رعاية لمحسن الانتظام

كتاب الشريعة

أورد بعد الوكالة لانه كما تقدم في اللفظ بالأسس وانضم كما في القصور اسم ومصدة ترك في كذا بالأسس فهو
 شريك أي مشارك كما في الدير وغيره في كذا مشاركة لفظ المالكين كما في المفردات ويطبق على العقد كما في النهاية وفيه
 اثنين أو أكثر محل أحدكم في الضمات ولما كان فيه باس للنفوس قسم بلا تعريف فقال ضربان أي نوعان شريك ملك
 أي اختصاص أحد بالخبر بسبب ملك فالأصناف بمعنى الباء وهي ما شرع أن يملك أمثالان فصاحدا علينا أي ضربان
 اختيارية بأن يشترع علينا أي يتبناها ويوصي بها فيقبل أن يستعمله إلينا عاى في وأما ضربان أخرى فطالما عليها أو غيرها ذلك جرت به
 بحيث يتعذر أو تحبس التسمية بها أو درهما ما وغيره كما في الاختيار وغيره وبأعتبار الغالب فإن من الحجية الشريعة في حفظ كذا
 بسبب الاحتياط في دأبه فاعلمنا ما يشترط أن في حفظ كذا في نظم فلو بدل لينا بالمرئان أولى وظل من غير الاحتياط كجلبني
 في أي في الاتصاف من تصرفه فمير كان لصاحبه من صفة فاولع أحد ما ضربه من بابا شتر من أي بلاذات شتر
 لا يجوز وكذا لرب وشجرة أو من تركه جاز وعنه شام لم يخرج كما في بيع الصغرى وما قيل بالمرئان الله بها الصغرى
 على سطح أو شتر كسبها كما في الميتة ولا يضر راحة أرض شتر كسبها وبين غائب أو بلغت الأرض فأنقضتها أو ازاد الترك
 توة ليس له ذلك كما في غصب الكبرى وشتر كسبها أي الشتر العاى كذا أو توة بسبب العقد بقرينة الآتي وركبها

أي ما تيسر من ذلك على طبعه في قياس كاشف وانما ذكر بعد العقد وفما تيسر من الميراث لا يحجب بان يقول
احدهما شركك في عموم التجارات اي في نوع والقبول بان يقول الآخر قبلت حكمك في الشركة في الميراث وشركك
أي شركة المقدان لا يعين لاحدهما واهم سمة من الميراث والاشتراك في الشركة لا تاحل ان لا يجرى غيره وهي أي شركة
الرابعة او جميع الوجه أي الطريق منها شركة مضافا وحده وبيان الشركة انما وحده فثبتت لهما فثبتت له ما يجرى به ما يجرى به
المساواة والمشاركة فاعلم من المتخصص في كل واحد منهما واما عنده الى صاحبه كما ذكره ابن المايه في اشارة بان لا يجرى به
من الميراث اذ كان أحدهما موطافا للشركة وشركة شركة أي شركة كغيره من مساويين واكثره لا باس بل كلف الشركة كغيره من المساويين
والمقبول وان يكونا بينين فلا ينفق بين مدينين او بين مدينين او بين مالين التقدين وغيرهما ما ياتي واما الاستسقاء
من حيث المقدار اذ كان من جنس واحد ونوع واحد واما اذ كان من جنسين او من جنس واحد ونوع واحد كالسهم الصالح في شركة طمع
فذلك التساوي في القيمة فلو كان مالا حيا فافضل في القيمة لم يصح في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف في الشركة كما في الذخيرة و
اشارة بلفظ التساويين الدال على الثبوت الى انه لو كان لاحدهما من جنس لكان للمال لم يدخل في الشركة فلهذا فثبتت كما في الشركة
والى ما توجب بعد الشركة على الناس من الديون او اذ واحد للمالين قبل الشركة او اذ واحد للشركة بالآخر فثبتت في كل هذه الصو
كما في الذخيرة ولا باس بان يكون لاحدهما عاقا او عرض كما في المشايخ وحرة ولا يجرى بين البحر والمدينين جدين جدين
مكاتب وبين مكاتبين وبين غيرهم بين المسلمين والكفار وبين المجوس والمسلمين ولا يجرى بين المسلمين وغيرهم ولا يجرى بين
عند أبي يوسف وتوقف بين مسلم وغيره من ولا عنه كما في النظم من الشروط عموم التجارات والتساوي في الميراث وغيره من
اليمينات فلفظ المضاف اذ انما في الشركة وطما كما في المحيط وفي اشارة بان لا يجرى لاشترط سواها من العقد او غيرها فلفظ
في المبسوط وغيره فلا باس من كماله في الشركة وطما كما في المحيط وفي اشارة بان لا يجرى لاشترط سواها من العقد او غيرها فلفظ
الى الآخر كما ينصرف الى نفسه واللفظ في التفسير كغيره من خوضان التجارة والعبث الاستهلاك وشركي كل من
المفوضين اجمالا كما في احد ما شره شيئا لنفسه من الكالة الاطعام اكله وكسبه وغيره مما لا بد منه فلفظ نفسه كسوة
والادام وجارته فثبتت لكل دين لازم احدهما بما صح فيه الشركة كغيره من الكالة الاطعام اكله وكسبه وغيره مما لا بد منه فلفظ نفسه كسوة
ضمن الآخر لنفسه الكالة فان شره على ترتيب اللفظ فالتقدير بانما حسن واخر بما يصح فيه الشركة كغيره من الكالة الاطعام اكله وكسبه وغيره مما لا بد منه فلفظ نفسه كسوة
واللفظ على من مودع في الثقة ان كل ما يجرى به ما يجرى به الا اقره بالمرءش بجملة حقوقهم محدودا بما بين عليهما
الا اذ حلف احدهما على الثبات والآخر على الاحكام في شرح الطحاوي اذ كان احدهما بالنفس لا يؤخذ به الاخر الا في ما كان
أخذ به فافهم وان ورث احدهما ما صح فيه الشركة او موهب له او تدر عليه او وصي له مات فيه الشركة كغيره من
غيرهما وعرف الوارث او الموهوب له او غيره وانما لم يشر في الفعل لانه مبطل فبما فيه من غير حق كل كما في شرح الطحاوي وكظم
توفيضان والمستصفي والنفق وغيره ما يجرى به ما يجرى به كالتنبيه فلا يشترط بان يقض شرط البتة فقط كما نل من صارت

الشركة

المفاد فتمت عننا في جميع اشعارات المتقاه المسادات وتخصيص غيظهم فانه ان قد شرط من شرطها صارت عننا كما في شرح الطحاوي وغيره وفي العرض والعقار المتعينة من جهة الارث او البتة او الوصية او غيرها المشتقة من العروض والنفوس الآتي والعقار داخل في العرض ليجي القدر فما خصته لانه لا يخرج من الشركة ومنها شركة عنان وبقا لشركة العنان بالكلية ما هم كافي الدين من من صد من عين بينهم والكسرى عرض فكان من له اشيتي فاشتره كافي في المقاس والعن يعني الخمس فكانه جليس بعض مال من الشركة او شيء كبر بعض التجارات في مال كافي للاختيار واما مصدره فانه اى عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر كما في الديوان وهو شركة بين اثنين كل واحد منهما امر عبد مسلم او ذى او عيسى ماذون او بالغ او امرأة في كل تجارة او فوج عننا كالتجارة في الدين وفيه اشتراك بالمتافضة لا يكون الا علة وذكر شيخ الاسلام انما قد تكون فاصلة ايضا كما في النذر فوض بعض مال اى مال كل منهما دون بعض ويصح مع فضل مال احدهما وتسوى الربح بينهما وتسوى ما للمعاقب فهاوت الربح بينهما فيصير بالمرح في الاولى في الاول من تفاوت وفي الثاني مع تساوى سواء كان العامل كل اسهما او احدهما فالا تساويا في شية الى ان الكل صحيح لم يصح ما كان العمل لصالح الاكثر والربح بينهما او لا حصل تساويا ويحتمل ان شرط ذلك كان باطلا والربح في الاول ثلاثا وفي الثاني بينهما كافي في الغنى وغيره وتكون مال احدهما وراهم صحا او كسور ايضا وسود اى رويته واما المال المتروك فانه سواء كان تساويا من في التمسك او لا وفيه اشعار بان المتافضة لا تصح مع اختلاف راس المال فلهذا رويته في الغنى وفي ظاهر الرواية يصح اذا تساوى في القيمة كافي في الغنى ويصح بلا غلط خلا لزوج وفيه اشعار بان في المتافضة يشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كافي في المبسوط وغيره وكل من الاثنين مطالب بنصيب شترة نقص الوكالة والوكيل يصل في الحق لآخر اى لا يطالب بنصيب شتري صاحب لانه لا ينقص الكفالة ثم اى بعد المطالبة يرجع على شريكه بحصة من الشئ ان ادا من ماله لانه وكيله في حصة وفيه اشعار بان ادا من مال الشركة يرجع كافي في المضرات وانه لو لم يوده اصله يرجع عليه كما يشير في الهداية والامانة في الوكالات ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يوده كماله لان بين الوكالات الصريحة والضميمة المتضمنة فاما كالا في الوكالات اى المتضمنة والعنان الالبان فمدين اى الدائم والله تعالى فلا يجوز ان يصح منها في الرواية كلها فانه بنية العروض كافي في الغنى والنفوس المتافضة اى الرابحة فان الشركة تصح فيه عند خروج الشريك عن اثنين انما لا تصح كافي في الغنى والنفوس على قول محمد كافي في المضرات وقال الابيهجاني في المبسوط انما تصح بحمل قول الكل لانها صارت ثلثا باصطلاح الناس كافي في الكافي والكتير اى جهر الذنب والنفقة قبل ان يضر او قد يطلق على غير ما من العدييات كالتحسين والحمد واكثر اخفا صا بالذنب ومنهم من جعل في الذنب حقيقته وفي غيرها ما ذكره كما قال ابن الاثير والنفقة اى النفقة المذمومة من الذنب او النفقة كافي في المغرب والمرو غير المضروبة فيه مستدركه بالتبرؤ لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بها اى التبرؤ نفقة فان لم يتقوا بها لم يكن في ذلك عرف ظاهر وظاهر الكذب انما لا تصح بها كافي في المبسوط ولا تصح الالبان العرض غير التبرؤ نفقة بعد ان بلغ كل منهما اى الشريكين فخصه بغيره بغيره عرض الشركة الاخر وقطعنا حتى صار مال لا يشترط بينهما شركة

کما تم یقیناً ان شکرۃ عقد معاوضتہ او عتلاً انصاراً نصف مال کل مضموناً بالشرا علی صاحبہ فان حصل الرد فموجب مال مضمون علیہ
 فیصح وکذا یوابع نصف عرقہ نصف دراہم الآخر وبقا بصرۃ عقد معاوضتہ او عتلاً وکذا لو کان بالمال ما یخطط بالخطط
 واوزنی کلما یخرج من احد خطا فحققت شکرۃ ملک ثم یقیناً ان کما فی شرح الطحاوی وہذا اذا استاویا قیۃ فلو تفاوتا بان یکون
 قیۃ متلاع احدہما اربعۃ مائۃ و قیۃ الآخر مائۃ یباع صاحبہ للاقاربۃ الخماسۃ خمس الاکثر ولو کان احدہما جود قسمین یا نصفاً او علی قیۃ
 قیۃ اجدید وروی کما فی المثنی ثم ان المال بعد البیع عرض او دراہم قیۃ خلاف مذکور فی المبسوطات وہذا مال مالہای مال معاوضۃ
 والعنان کما فی المثنی او مال احدہما قبل الشرا و من جہۃ المالك یقیناً ہای الشکرۃ راساً ان المال مل العقد فلو ملک مال
 احدہما فاشتری الآخر ببارکان الشری رخصتہ و ہذا اطلاق العقد واما اذا قید بان قال یا شکرۃ کل شکرۃ لو اشتری ثم ملک ان شکرۃ
 شکرۃ شکرۃ او عقد کما قال محمد بن قیسۃ فیما جسدہ فقال الحسن انہ شکرۃ ملک فلا یغنی الا فی نصیب کما فی المثنی و غیرہ و ہو ای
 المملک یقع علی صاحبہ حال کونہ قبل الخط فی ہذا ایہما اوید ہما ملک لا یشترک علی ملک و ہو بعد الخط یقع المملک علیہما انہ
 لا یشترک و لو اتفی بالسابق لکن فی کل من شری فی معاوضتہ و عثمان ان یتبضع اشی جعل المال بیعۃ و یوابع ویضاد
 ای یزید مضاربہ و یوابع بالقرن کالبیع و المال فی ہذا ای کل شکرۃ مائۃ فلا یمنع الا بانقادی کما فی اکثر المتداولات لکن
 فی النظم ان کل من معاوضتین مذکورہ وان غیر متساوی و یوابع و یتناجز و یتقترض و یکتب و یأذن جسد الشکرۃ و یشترک شکرۃ
 صناع و یناجز و یربن و یرتن و لا یب و لا یتصدق و لا یفایض غیرہ و لا یتقترض و الشکرۃ شکرۃ عنانی لا یضارب و لا یرکب
 و لا یبیع و لا یفایض و لا یب و لا یتصدق و لا یربن و منہا شکرۃ الاعمال و شکرۃ الابدان و شکرۃ النفس و شکرۃ الصنائع
 و شکرۃ کما لیس فی النفس و العینۃ اجمع معاخذہ کرسائل و رسالتہ فان الصنائع کالصنیعۃ حرف الصانع و عملہ و لا یقبل شکرۃ الخمر
 و شکرۃ القبول من قبول احدہما العمل و القاعہ علی صاحبہ کما فی الطلبۃ و ہی ان یشترک صانعان ای عاملان
 بیدہما ای لعارض کل ولا یمنع فلا یشترک بالشرط کون کل عامل لافان ہذا شکرۃ باعتبار الوکالۃ و التوکیل یقبل العمل صحیح من
 بحسن بلا شکرۃ ذلک العمل و من لا یحسن لا یشترک علی القبول اقامۃ العمل بہ بل ان القیم باحوالہ و اجرائہ و کل واحد منہما غیر عاجز
 من ذلک فی البسوط کما طبع ارجحاً و یصلح تنبیہ علی ان اتحاد العمل و مکانہ لیس شرط و ان اختلافہما لکن بشرط
 و فی الکافی اشارۃ الی انہ صح شکرۃ الدالین و قال المزینی فی التفریح صح و الی ان شکرۃ الصالحین کما فی المنیۃ و ان القبول
 العمل اشی عمل العمل لدعان العمل عرض لا یقبل القبول و قیاساً بان یقبل کل شکرۃ شرط و قد ذکر فی المنیۃ ان احدہما لو قبل و الآخر
 عمل جائز و قد اشارنا الیہ و ذکر فی الخلاصۃ انہ لو کان من احد اوۃ و من آخر من شکرۃ یا جرمین یا متساوی و اتفاد و تصححت
 ہذا الشکرۃ بخریدہ بخریدہ القولہ و ان شرط العمل تصفیۃ و المال ای الاجر اتملاً و لا یخلو الکلام ان عن اشعار بان ہذا شکرۃ
 کلون معاوضتہ و عتلاً انما استجماع الشکرۃ المطلق معرفۃ الی العنان فانہ المتعارف کما فی الکافی و لزم کل من الشکرۃ من فی شکرۃ
 سلطانہ علی قبلہ احدہما فلا یزید ذلک العمل ان یأخذ بایہما شکرۃ و لیس الب کل شکرۃ اما جرم و ان العمل للاحد بما و یصح للآخر

المدفع اى وقع الاجر المبدى اى كل منها والكسب اى الاجر فتنه فيما وان كل احد لها ومساكنة الوجود اى شريكه اياها
 الشركة اول مال لم يولد ولا يقال لها شركة الفليس وفيه مجاز من وجوده كما لا يخفى وهى ان الشريك كان نزع او ان كان نفعاً
 كونهما ملاكسين بل مال ولا يملك ليشترى بالوجود بها اى باخذها وبالنسبة وليد بها بالنقد والسياسة كما فى النظم فصحة شركة وجود
 مفقودة اذا وجد شرط وطا وهى ان يكون من اهل الكفاية ومن الشترى عليها الضعيف وكذا لك الشترى وتارة نفعاً بل لا ينفق
 كما فى المضرات ومطلوعها اى شركة الوجود عمنان بالعرف الا ان يخص من شركة الوجود بل لا يخلو عن شيىء وكونه فى الحقيقة
 هناك لوهم بمفارقة اذا وجد شرط وطا وهى ان تقبل العمل دليل على السواء وتساوى فى الربح والضيق وكما من اهل الكفاية
 فان لم يوجد واحد منهما فتنان هذا الا ان شرطها فى الموضع الشترى لم يترتب فى المدة او اوقات بانها فى كل منها حقيقة وانما استأ
 فى الاول حقيقة وفى الباقي مجاز ترجيح على مشترك وكل من الشترى فى شركة الصانع والوجود وكما فى الآخر عمنان وكما فى ايضا
 معاودة الامكان تحقق ذلك فان شرطها فى شركة الوجود معاودة المدة فى المدة فى المعاودة والعنان او مشاكنة اى شريك
 فى العنان فالخرج بينهما كذلك اى معاودة او مشاكنة وشرط الفضل اى فضل الربح فى هذه الشركة على قدر الملك باطل
 لان استحقاق الربح بالصفان والعنان تبع الملك فيقدره بقدره ولا يصح الشركة فى كل شىء الا يصح فيه الوكالة فالصحيح فى اخذ
 المباهات اى فى كل شىء مباح اخذها كخاخذ الصيد والمخ والسبياد وتمازى بالبرامى والاستسقاء والاحجار والاثريه وغير
 وكشيشه واطيب وغيرها من موضع مباح اخذها كما اذا اشترى كلى ان ينياس طين او ارض لا يملكها ولا يطبخها اجزاها فاسدة
 كما فى النسخة فخصت المباهات اذا اخذت بمن اخذها فلاحق فيها لمن لم ياخذها وخصت فيها ان اخذها باسلاستواها
 فى الاخذ وان اخذها بمقدورين وغلطها باحباها بقسم الشترى من حيثها على قدر ملكها فانه لم يعرف قدر ملكه كان منها صدق كل الى النصف
 مع اليقين اقيم البيت عليه فى الزيادة كما فى النسخة وللمعدين فى الجمع وتقسيم او الربط او الجمل او غيره وصاحب العدة
 الملك ما يحتاج الاخذ اليه من خواتم الاكاف والحوالق وهى بالضرر فى الاصل باخذها لمرىثتها فى المفاسد اجزائها على اهل
 وان لم ياخذ المعين صاحب العدة ماله قوته وخاب بالاجماع كما فى قاضيهان ولا يرد اجزائها على النصف اى قيمة المباح
 يوم الاخذ ان كان لقيمة ولا يفتنى ان يكون الحكم فيه بالتجدين والقياس من بابى الوصف سرح للشرى به وهو انما عند
 بناء على تقديره وهذا اصل جليل يندرج صاحب الكفاية وغيره خلافا للحديث فان عنه وراش بالمالغ وهو انما عند صاحب
 المدايى على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما ياتى من كلام المصنف فى لادارة والربح فى الشركة الفاسدة كما اذا بين
 لاحد منهم ساه على قدر المال فشرط باطل وتقبل شركة العقد بالموثاق موتها وانما هو انما يجوز ان يصحها طبقاً للمع
 اى ساق واحد بما لا يربح به تركها اذا قل احد بامتناعه او جرح على احد بهداه علمه ولا يرد لمرىثتها الوكالة ولم يترك احد بها
 والآخر بعد حصوله بل انونه فلو ادعى احد من المخرج فان اذن من منته صاحبها بالاداء فادى بالاداء من متابعه
 اى واحد بما لا يربح به ساه على قدر المال فشرط باطل وتقبل شركة العقد بالموثاق موتها وانما هو انما يجوز ان يصحها طبقاً للمع

المدفع اى وقع
 الاجر المبدى اى كل
 منها والكسب اى الاجر
 فتنه فيما وان كل
 احد لها ومساكنة الوجود
 اى شريكه اياها

والصحيح انه لا يضمن جنتها وان علم على هذا اذا وكل باءه او كرهه ثم ادعى بعد ذلك المالك في الكفارة وان ادى بالقيمة صالحة
اي في زمان واحدة ضمن كل من الشريكين وان لم يعلم باءه او كرهه عليه او ادى بضيقه من مضاربة المضارب عند كتمانها في زيادة
والثاني وذكر في الحكم في ان كلاهما للمضاربين من المصلحة في ذكر الاداء والضمن ان رضاه في ضم الكتاب وان علم

كتاب المضاربة

اور بعد الشك في اننا كما تقدمت للمضاربة لا تملكها عليها احيى في القيمة مضارب فلان الغلان في الاراضي المصلحة من
في الارض اذا سافرها في المضارب وكلها مما جاز من المضارب كذا في اساس وانما شرطه المادة في المضاربة التي هي مضاربة الغنم
موانعة لمن يضره في الارض وهذه المصلحة لا تسار للمضارب غالباً بسبب بطلان المال وفي الشريعة تحققت كونه
في المزرع بان يقول رب المال وقعت مضاربه او معاملة على ان يكون كمين الرزق جز معين كالنصف والثلث او
غيره يقول المضارب قبلت فغيره في ان كلا من الايجاب والقبول ركبة او تعريف الشك في المضاربة وقدر بين مضاربته كونه
فيما رتب الارض فان الحاصل من الزرعة يسمى في عرف الخارج ومن يذكر في رأس المال لا غير فانه شرطه عند
المضاربة كما في الكرماني فلم يكن التعريف جامعاً لمال طرف المزرع من جبل او كرهه وعمل من جبل آخر او كرهه
فالتعريف بالاقبل لكنه يخرج عنه اذا كان العمل منها فانه مضاربة كما في ابي المدة فانه مضاربة من التعريف جامعاً
اولاً اي اول اوقات المضاربة وهو زمان كامن بعد القبض وقبل العمل فانه مضاربة من التعريف جامعاً
انما يعرف اول لان الوصف فيه ضعيف بدون الوصف كما بينا في غير موضع من هذا الكتاب فانه مضاربة في اربابها وقدره على
ان يخرج المضارب لا يتحقق لبعض المزرع وحسب كما ان تضارب رب المال والركم المضاربة بل في طيب عند المضارب
زيد في اوقافه على قول الشافعي في الشك في المضاربة لم ينف فقال ولقباسه حكما اي المضارب فان الاصل من معنى المضاربة
بمعنى الاعطاء ان شرط عقد المضاربة كل المزرع للمالك وقدره على ان شرطه حكما ان شرطه على كل المزرع للمضارب
اي العامل فانما اثره عليه اشارة الى ان دفع مائة المضاربة لم يضر به مضاربته كما في الفيزية وارجاءه او كرهه او مرافه فاسد
حكما ان حسنت المضاربة وبما يناسب تفسير غيره من غير ان يتبين ان المضاربة في اربابها وقدره على المضاربة
ان المضاربة قد تكرر في المزرع فكيف يكون ايداعا وجاءه في المزرع له اي المضارب بل اجبره على حكمه في المضاربة او لا
يرجع وهذا هو الرواية ومن ابي يوسف ربح اذا لم يرج الا بالركبة في الدخلة ولعل رد وبعث على ما ذكره في الاجارة والركبة
اجبره على ما شرطه عند ابي يوسف ربح وهو التمسك كما اشترطه في ان المضاربة في اربابها وقدره على المضاربة او لا
يبلغ اذا ربح كما في الكرماني وفيه اشتراك بان الخلاف فيما اذا ربح وانما اربابها وقدره على المضاربة او لا
ينصف المزرع المدة كما في الفقهين لكن في الواقعات فانه لا يوجب له ان يبيع في المزرع او ما قال محمد ربح فيما
هو اعم ولا يضمن المضارب المال بملكه فيها اي مضاربة الذمعة وهذا ظاهر الرواية ويقتضي كما في الواقع مخرج

انه انفس كفا في الكفا في وقال الطحاوي انه انفس جند خلافا لما دال الصانع انه لم يقين عند الكل كفا في العاوي كمالا مضامين
 في المضاربة الصريح لا يثبت ان لو ادرب المال ان يقين المضارب بالهلاك يقين المال منه ثم يخذ منه مضاربة ثم يبيع المضاربة
 كفا في الواقعات ولا يصح المضاربة الا بالمال الصحيح فيه الشكر من التقدين والتبعية العكس النافق لكن في الكفا في ان في المضاربة
 بالتبعية واثنين وعن شيعتين انها تصح بالفلس ولم يصح عند محمد بن علي بن الفتوح اخذت سند باعروضا اما ان يقول الدافع معه
 وهل يبد مضاربة في ثمنه فانه جاز لانه انفس المضاربة اني ايقن كفا في الهداية والا فليس عليه اي المال الى المضارب حتى يوبه
 الكمال ليتكمن من العمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك ففسد المضاربة وان كانت لا تجل بالشرط الفاسدة
 كفا في العاوي وفيها اشعار بان لو شرط عمل رب المال مع المضارب ففسدت وعن محمد بن ابراهيم الفقيه رانا ففسد اذا شرط العمل معا
 لانه اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا حتى يبدل كفا في النهاية والاسباب يتبع كل الربح بينهما حتى لو شرط
 ان ليس من احد جانبي دار صاحبه ا يكون له حرام مساهمة ففسد فان كل شرط يوجب قطع الشكر ففسد المضاربة واما فخر بن
 الاشتر فباطل في غير ففسد كاشتهر على الواقعية على المضارب وهو كشيخ الاسلام ان الشرط الفاسدة لا تقصد المضاربة على الاطلاق
 كفا في العاوي وفيها اشعار بان لو شرط الربح صاير للمالك عاوي رأس المال فقط بينهما ففسدت المضاربة كفا في الاختيار وفي الاكثاف
 رزالي انها تصح وان لم يكن المال والاربع معلوما وفي العاوي وغيره انها لا تصح وللضارب مضاربة بمجهودا وفاسدة في
 مطلق اي مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او ملة او شخص او نوع تجارة فلو دونه المال على العمل به في
 الكوفة او في الزنفقة كفا في المضاربات وغيره وقد سمي في الاختيار المطلق بالعمامة والمقيدة بالخاصة ان يبيع حصة
 بنقد ونسيئة ولو يقين فاشترى فيه خلاف الصاحبين كفا في الذخيرة الا باجل لم يعبد عند التجارة فانه يجوز عند ما خلافا
 لا يبيعه ربح كفا في قاضيهما وذكر في الذخيرة والكا في انه لم يجز بل ذكر الخلاف وان الشئ يترى بقية نسيئة يقين ليس فاشترى
 بنين فاشترى فاشترى وان قال له اعمل براكس كفا في الذخيرة والاطلاق مشهور بجزالة تجارة مع كل احد لكن في النظر ان تجزئة امر
 ودوله ابا العاقل ووالديه عنده خلافا للصاحبين ان يردوا فزوج ولا يشترى من مبداه المادون وقيل من كتابته بالانفاق
 وان يورث كل ايهما اي البيع والشرا بنقد ونسيئة وليس اقول حال المضاربة بزيادة او بزيادة او بزيادة او بزيادة او بزيادة او بزيادة
 الى موضع بقدر على الرجوع الى اهل بيته يومه تجوز تخمين او ثلثه ولا يسافر فاشترى كفا في الناس عنه في قولهم كفا في قاضيهما
 ويصنع اي يستعين المضارب باخذ في التجارة كفا في النهاية ولو كان له حقان رب المال مبيع ويشترى المضارب وفيه
 اشعار بان الاضمار الى رب المال غير عند الا انه رده بزوج فاشترى ولا يقصد المضاربة اي الكفا في محتاج اليه ياتي
 بالاضمار رب المال فلو امر المضارب برب المال ان يبيع ويشترى لجاز في قولهم كفا في الواقعات ولو ربح ويبيع او يبيع او يبيع
 ويبيع من ويبيع ويستاجر ويبيع اي يقبل الحوالة باليمن على الايسر والاعسر على من الايسر وحسنه على من الشئ
 فان كل ذلك من تواضع التجارة ولا يقصد المضارب لانه تبرع كاذن الشفقة والعق والكتابة والبيعة والصدقة ولا يشترى

لا يبيدوا والباقيين لا يصيبان اذ الرجال لا العساو وخالف المصارب كما في النصف ولينكر حكم الحاشية في البيع والشراء بالحق
والنسيئة لا تبيد البقية في المصلحة انما العاقل والغير مخرج عند الطهرين عبد اسن بالما بامارة وامته من اجل ان تزوج عبدا اخذ
بالمهر ليعاخره وقال ابو يوسف مخرج اذ يخرج الامانة لا نوع تجارة وهو وجوب النفقة على الزوجية اشارة الى انه لا يلزم للمضارب
على جارية المصاربة ربح الا اذا اذن به او لا كما في المغنات ولا يشتري المصارب بعقود على رب المال من ثمنه او
مخوف ببقائه قال ان اشتريته فموجها واشتري من يتيق عليه فالمضارب وليس له ان يضره ولا يشتري من يتيق
عليه في المصارب مما ذكره ان كان المصارب ربح لانه وان يضر في نصيبه الا ان يضره نصيب رب المال عنده ويعتق
عنده ما لو فعل هذا واشتريه من مال المصاربة لا يضره في نفسه وان لم يكن المصارب قد ربح صحح شره اسن يتيق عليه
على المصاربة لعدم المانع وتنفقه مضارب عمل في مصرفة اى مصرفة وهو المصراو اكا ما يصرفه من اوكبير من تصديقه او يتخذ
في مال المصارب فان لم يخرج من عمران المصرفة نفقة في ماله وان دخل في غير مصرفة نفق ماله وان نوى المصرفة
غيره لو افضاها كما في شرح الطحاوي وتنفقة مبتدا اخره في ماله في سفره من نفقة طعامه بيانا وشرا به واداه
ومن ابى يوسف لمحة ومن حسن فاكنت كما في التحميس وكسوة واجبة خاد مة اى خابزه وطاحته وغسل ثيابه ودعا
ماله له منه كما في الكوا في فقره وعسل ثيابه يستدرك اللهم الا ان يراو يشن بالغسل بشل الحوض والمصابون كما في الكفاية
واجرة ركوبه كراوى اجرة كراوى والركوب بانفتح الركوب وشراو وعطفاى اجرة عطف ركوبه وكطب في ماله اى في راسه
المصاربة الصحيحة اذا اذ ربح فانه يتيق حكمه وانما يتبعه يصح ويمنى المتبادرة لان في الفاسدة وكان النفقة في مال المصارب لانه اذ ربح
في انخرته وغيره وفي اشارة الى ان شمن الحجة والنفقة والتشوير والاوهان وما يرجع الى التبادر اى في ماله كما في شرح الطحاوي
بالمعروف عند التجرى بل اسراف في الانفاق ومن المصارب لرب المال الفضل على المعروف وما دون سفر اى
نقته ايام وليا لها كسواد المصرفة والبيد اى يذهب المصارب الى ما دونه غدة ولا يبيت باهلها اى لا يكون في جميع الليل
عنده كالمسفر فان باب يله كما تحفر نفقة في ماله ونفقة الاول في ماله فان ربح المصارب بعد الانفاق من راس المال
أخذ المالك من الربح ما حقق المصارب من راس المال ثم قسم الباقي من الربح بينهما فلو انفق من ماله او ستم ان ربح
في ماله كما في الاختيار وان وقع المصارب المال في غير مصاربة بلا اذن من المالك لم يحجز من الاول وعند
عمل المصارب الثاني ان لم يربح ولم يجره او وقع ضمنه عند فوج وفي رواية عن ابى يوسف ربح والنفقة على الاول كما
في الوقات وقيل اى روى عن اثنين من يضمن عند ربح اى الثاني وانما اسند الضمان الى الاول اشعارا بان اذ ضمن الثاني
ربح على الاول فان لرب المال الخيار في قبوله وان المصاربة الثانية صحبته بها والربح على ما شرط كما في الوقات ولطيف لرب
الثاني دون الاول لانه ملك مستند كما في المداية فان استملكه الثاني فالضمان على الاول خاصة وعند يضمن
الثاني والاشهر انما يضمن فيما شرطه كما في الاختيار وهذا اذا كان المصرا بمان صحيحه واما اذا كانا فاسدين او ادهما فالحال

ص

على احد منها وصح النقد او اشتراط ان شرط لعبد المالك شي من الربح مثل الثلث لم يعمل مع المضارب والمشتري
 بالمولى وان كان على العبد دين وفيه اشارة الى ان شرط شي للمضارب والا جنى ليعمل مع المضارب مع بطريق الاول
 والمشتري للمضارب والابن يني والى انه لو لم يشترط عمل احد منهم صح العقد والمشتري للمالك سواء كان على العبد دين او لا وتامة
 في الذخيرة وبطل المضاربة بموت احدهما اي المالك المضارب وكذا يقتله وجرحه نظر على احدهما وجنون احدهما مطبقا كما
 في المنظر وبسبب لحاق المالك مع حكم القاضي به بدار الحرب مرتد لانه كالمت و هذا اذا لم يرجع مسلما والى ان يطل فان رجع فهو
 على ما شرطه كما في النهاية وغيره وقيل مر الى ان العلم باحد منهما لم يشترط لطلان كما في قاضيان والى ان ردة المضارب لم تطل
 لبقاء المالك كما في الاختيار والى انه لو لم يضمن المضارب بدارهم لم تطل وفي النظر انما تطل لحاق جهتها بدارهم فلم يضمن المضارب فعل
 جهته مسلما كان الربح له ونقصه بجهته في حقيقته ولا يغفل المضارب حتى يعلم بعزمه اي المالك المضارب لانه عول
 حقيقته فلو اشتري بعد الغزل قبل العلم فنقد كما في الاختيار فلو علم بعزمه وفي المال عرض فله ربح عرضهما اي غير التقدين من
 مال المضاربة لان الربح لا يغير الابه وكذا اشعار بانه يجب البيع على المضارب وقد وجد عليه ما في الفالوا على البيع عرضهما اي بدار
 باع به العرض وغيره لا يصرّف المضارب بالبيع ونحوه في منتهى ما باع من العرض لعدم الضرورة ولا يتصرف في نقد
 منقعه بالفتح والقضاء اجمعت على حصول ربح مال المضاربة يقال هذا لانه كماله اي تيسر وحصل والناس عند اهل الحجاز لا يرم
 والذمانية كما في المغرب حال كون ذلك التشرع والنقد واثنين من جنس راس ماله اي مال عقد المضاربة ومن اكتفى
 انه حال من فاعل نفس فقه خطأ كما في الاذن ويبدل اني يجب ان يبيع خلافاي خلاف جنس راس ماله اي بخسفة فانه
 اذا غزل ومال المضاربة من جنس راس المال من كل وجه بان كان دماهم ودنايم لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن
 من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد التقدين لم يضمن عرضه وتوقف حتى صار مثل راس المال
 واذا كان من جنسه من وجه بان كان احداهما دماهم والاخر دنايم صرفه باهوس جنس راس المال دون العروض وتامة في الفجر
 ولو اقرض فاقض المضاربة وفي المال اي بال المضاربة وبين على احد لومر اي المضارب لطلبه ونقده وان سناه
 رب المال عن الطلب ان كان المضارب قد رجع او ارجع كالاجرة له والكل ما مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضاربة
 وهذا اذا كان الدين في صرفه والافق مال المضاربة كما في الذخيرة والاربع المضارب يوكل اي يقال للمضارب
 وكل المالك لسي اي لطلبه وما في الجاه انه يقال له اقل فقد اريد بالحوالة البوكالة فانه قد يتعطل في كل كما اشير اليه في الكرافى
 وغيره لكن في شرح النخاوى ان المضارب لو مر ان يكل رب المال على الدين وكذا في مثل ذلك المضارب لغزول ما لم يكل
 جمع الوكيل اي الوكيل بالبيع اذا باع وانزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكرافى والبيع ع كالنظر من باع
 مال الناس بداره كما في العاشر من وكالاته الذخيرة وليس في الذمانية كما في السمسرة بالوسط بين البائع والمشتري كما ذكره
 الزمخشري والمطرزى وابن الاثير وغيره زبادى وفي المنهية السمسرة كالدلال عرض كندة فقه المصنف البيع بالدلال لا يملكه

فالسبب على ما ذكرنا لم يكن في هذه مال الناس بخلاف الباع فلو كان الباع والسبب وكيل من جانب البائع
 باجر فان الناس يحلون الاشياء اليها فيبيعها وتكون كيل من جانب المشتري فانه يرض الاشياء ولما كانت البيعة
 بالسرقة على البائع والشراكون على المشتري فعلى هذا يشك الفرق بينهما **ان عليه اي طلب الثمن وتقصده وان يبيع اذا**
كالجيران عادة لما في الكفاي وما ملك من مال المضارب يصح ان الفاسدة ثم يعين كما مضى الى الربح او لا
لا يتبع فان زاد في راس المال للمضارب امين فان قسم الربح ثم ملك كل ما في يد المضارب من راس المال او بعضه بطل
القسمة فزاد من الربح حتى يبيت في راس المال فييد براس المال ثم بالتفقة ثم بالربح الا هم فالا هم كافي الاختيار فلو اراد ان
بطل القسمة استوفى راس المال ثم قسم الربح ثم قسم للمضاربة ثم راس المال الى المضارب كما في الذخيرة وان
حال المالك بعد تصرف المضارب بحيث ملك لو عاش التفرق وقت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلاً
صدق المضارب مع المدين لان الاصل في المضاربة العموم ان حجب تعيين ادمي العموم وقال وقتاً في مضاربة
الصف وتقسيم ثمنها وهذا لا يخلو من اشعار بانها اذا ادميا ما قبل التفرق صدق المالك كما اذا ادمي المالك بعد التفرق العموم
والمضارب المخصوص صدق المالك ايضا فان اقامانية وقتاً وتما ليعني مبنية الثمن في فادنا من الملول وان لم يثبت
البيان او وقتاً على السواء او وقتاً احد سماء دون الاخرى قضى بنيتة المالك وتام في الذخيرة وان ادمي كل
شئاً نفعاً فقال المالك عينت العام وقل المضارب الثياب صدق المالك مع المدين لان العبرة بلبا بعد
تفاتها على المخصوص فان اقامانية فاجواب فصلنا وضمن الى يوسف اذا ادمي المضارب عموم البلاد والمالك
مخصوصاً صدق المضارب وعلى بعكس صدق المالك كما في الذخيرة وكذا صدق المالك ان قال ان المال المدفوع اليه
بضماخة او ووليقة وقال ذو اليد انه مضاربة او قرض لما رد كذا صدق المالك وادمي المضاربة وذو اليد
القرض او بالكاس وما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعار بحسن الالتمام

ثم ان المالك لو كان في ذمة المضارب

كتاب المزارعة

عقب المضاربة مع اشتغال كل على شدة كشي من الخارج رعاية بجانبه بالامام واما لم يتوان بالمساقاة ايضا لانها
 نوع من المزارعة هي في النفس من الزرع وموطر الزريعة بالضم وهي المزرعة التي لا يملك في القاموس الا انه مجاز
 حقيقة النبات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقبل من احد ثم زرعته بل حرمت امي طرقت البذر كما في الكشاف وخبره واما
 خبره المادة على الخارج التي هي المزرعة لا من غير لول ما وقع فزارعة والاشتقاق من الجواب قليل وهذه الهيئة لعمل احد و
 حوسبة آخر وعلم ان المزارع اخذ الارض لادانها وان جاز ان يطلق عليه ايضا في الطبقة وفي الشريعة عقد المزارع اي عقد
 بالزرع على نحو شركة فقد بان يقول مالكة الارض ونفسها اليك مزارعة كذا ويقول العامل قبلت وكذا ان الاجاب القبول كما
 في الذخيرة والاولى عقد مزارعة بعض الخارج من فاج وحاصل ما طرح في الارض من بذر والبزراعة ونحوها والباقي متعلق بالزرع

ولم يقض بآكان الخراج كل ارب الارض والعامل فانه ليس من ارضه اذا الاول استغنى عن الاول والثاني اعادة من المالك كما
 في الذخيرة والاصح وقسنا الارض حتى ان الناضل ترك لاجابة دعوة المزارع عند ابي حنيفة ربح الا اذا كان البذر الاول
 لصاحب الارض والعامل فيكون صاحبها يتاجر للعامل والعامل للارض باجرة ودية معاينين ويكون لبعض المزارع بالتراضي
 حيلة زوال الخبز عنه وانما لم يلحق به ونمنا لا اختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الانبار من سيد المسلمين صلوات الله عليه
 وعليهم الى يوم الدين كما في البسوط وقضي ابو حنيفة ربح ايضا دية الملاحدة ولم يمتنع عما اشد النبي كما في الصحاح وبدل عليه انه خزع
 عليه ما سأل كثيرا حتى قال محمد بن انا فارس فبما لا نفع عليه ما واصل في الوقت لانه لم يفرح كما في النظم ومحت عندنا بالراجح
 وبما يسمى باعنه ما من يصح تحقيقه كما في الواقعات والمكان في غيره ما وبذرة مفرقة في شطر ابي حنيفة بشرط احاطة الارض للمزارع
 عند العقد فلو كان فيها قوائم القطع منست من الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فراغ الارض فحينئذ يجوز له ان يقطع الفضل
 كما في الفضل الاخر من قاضين وان اهلية العاقدين اى بشرط كونهما حريين بالغين او عبدا او مملوكا او ذميين او ذميين لانه لم يصح
 عقده بدون الالبية كما في الهدي فلم يخمس به فذكر اولى وذكر المدة كسنة او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيمنع من الزرع في
 فاسدة وكذا ذكر مدة لا يعيش احد ما في شطها خالبا وجزا بعض ومن يحد من سلة استنبأ ذكر المدة جائزة ويقع على زرع واحدة
 وبه اتمد الفقيه كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصمدى وبالأول يفتى كما في الوعيات وذكر رب البذر ولو ولا ايمان كما
 ونعت اليك لست زعماني اذ اخرجك اياها واستاجبك لتسل فيها فان في بيان ان البذر من قبل رب الارض لو قال لزمها لنفسك
 فحينئذ بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شي من ذلك قال ابو بكر البجلي يحكم العرف في ذلك ان اتمد والا فسدت المزارعة
 لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستاجر للعامل واذا كان من العامل فمستاجر للارض وهذا اختلاف الحكم لا بد من البيان كما
 في الواقعات وذكر حنيفة اى البذر كالبو بشير فان بعض الزروع يضر بالارض وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسان
 والاصوب ان شرطه وان لم يذكر فاسدة الا اذا زعمها فانقلبت جائزة لانه صار معلوما او محمدا بان قال ما بداني او لك كما في الذخيرة
 وذكر قسنا الاخرى يغيب من البذر من جهة يعني يغيب العامل لانه اجرة في حقه فيشترط ان يكون ساهوا فان ذكر قسنا
 ولم يذكر قسنا صاحب البذر جائز بالاتفاق لكن لو ذكر قسنا وترك قسنا الاخر جائزهما كما في النظم وبشرط استحسان
 بين الارض والعامل ليقع عليه فني تغيبا يمنع التحكيم كاشتهر العمل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض المالك
 هذه الارض هذا شرط لا يكره في الكتاب كما في تمتع الواقعات وبشرط شيوع المحب ان حب خارج حتما سواء كان التبن فيها او لا
 البذر دون غيره بقرينة الآتي وان يشك اذا شرطت لاحد ما والبذر لاخر فانه جائز كما في الذخيرة فمن الظن ان حب اولى من
 الخارج لانه لا جرة بشيوع التبن الا كلفا بشيوع اى حسم المزارع بالارض لم يشترط وقد وجب العلم بما فانه لم يتم الرضا بدونه كما
 في التوبة والى ان اتمد فسد ترك احد هذه الشروط والمشاخنة خمسة احوالها المجرى ان يقول المزارع عمل اناني ارضك مزارعة ويرى انها
 بذلك فان العرف كان كما في الجواهر ففسد المزارعة ان شرط ما يابى فيه اى يبا في شيوع كرفع البذر دنا فيه معينة من الزرع

لما في الميسر وطريقه اشعاره بان لم يثبت رواية مقدار ما يلازمه الاسترضاء وان قسمت المزارعة ونسج بعد ذلك البذر فالجاسج
 رب البذر لانه غدا ملكه فان كان رب الارض طالب له الزرع وان نادى على قدره ونسج البذر وان كان غدا لا يذخره
 وجعل يذخره ومقدار النقص وما عزمه ان يجرش الارض ثم يصدق بالفضل عند الطرفين مما لا يلازم في يوسف ج كما في القتيبة والنظم
 والآخر اجر المثل وان لم يثبت شي في رواية ذلك والظاهر في المثل للجهة اي مثل عمل ان كان صاحبه او مثل عمله ان كان
 صاحبا او مثل البقر والارض كذا بان كان صاحبه وكل ذلك من جنس التقدير وان وجدنا ج كما في القتيبة وان كان البذر
 مشتركاً فانما خرج بينهما على قدر ملكهما كما في القتيبة ولا يراى او اجر المثل في هذه الفصول على ما شرطه عند الشئيين لانه في رواية ج
 بالمال عند جدد ج لانه يستوفي مناهضه ويحتل المزارعة بموت احد جاي رب الارض والمزارع وان رب الارض حضر النهر
 وسوى السنيات ولا يعرف حوزة رب الارض شيئاً فان مات قبل الشروع فلا تخران لم يمتع ولابد الشروع في نفعه العقد كما في القتيبة و
 ان مات رب الارض بعد المزارعة قبل النسيان ففي بقا المزارعة اختلاف الشائخ وادوات بعد ما ثبت قبل ان يستحصل بقى العقد
 استسما الى ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لما قال احد جهادار الحرب مزارعة يطل عند غلاها كما في النظم فيجب ان
 يكون المجهزون المطبق الحجة كذلك وتفسخ اي ويجوز فسخ المزارعة ولو لم يلقاها ورضا كما في رواية الاصل والذين سب بعضهم ويشترطونه
 احد جاي رواية الزادات وبادت بعضهم كما في الذخيرة يدين محجج اي بسبب دين رب الارض مضطر الى بيعها اي الارض
 وثمة إشارة الى ان لا مال له سوا ما اولى ان لا حق للمزارع على رب الارض كحق المزارع ونسوية السنيات والى ان الارض لم يثبت
 وقال بعضهم لا يبيع في هذه العصوره فان ثبت لم يبيع بالدين حتى يستحصل كما في الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع
 كحرقه وجباية القضاة بآسيا في المسامحات ومنه غرضه مسفره والدخول في حوزة اخرى كما في النظم والى ما نلاحظ بعد الزرع بلا
 عند توقف على اجازة المزارع فان لم يخرجه لم يفسخ حتى يستحصل ويضي المدة على ما قال الفضل كما في قاضيان فان منعت
 المدة المذكورة عند العقد ولم يدرك الزرع اي لم يستحصل فعلى العامل رب الارض اجر مثل نصيبه من الارض
 يدرك الزرع الا اذا اراد بطله فقبل رب الارض اقله الزرع فمكون بينهما او عطفية نصيبه وانفق على الزرع وارجح بانفق
 في خصته وفيما شاربانه ليس رب الارض ان يأخذ ارجح بقلا لافيه من الارض كما في الهداية ولحققة الزرع كاجرة السقي
 واحتفظ على جاي العامل ورب الارض بالخصص اي بقدر نصيبهما كاجرة الحصاد وحجوه المجمع والى البسطة والى
 والذخيرة والحفظ وغيره فان الكل عليهما الى ان يقيم فاذ قسم فمضى كل نصيبه فانما ليست من اعمال المزارع بل هي ثمنه ملك
 مشترك بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم تخمس بما ذكر من الشريعة السابقة بل كانت في جميع المزارعات كما في القتيبة
 فبذلك الكلام حجة اسمية مستقلة ولم يكن حلقه على جواب الشرط كما ظن بل على الشريعة فان شرط اجز الحصاد ونحوه عند العقد على
 العامل شرط العقد عند جاي يوسف ج وفيه يقتضي التقابل الناس موافق في بيانها كما في الميسر ونسج في ظاهر الرواية
 عن ابي حنيفة ج اصنع وهو ثمنها كشرائها بل كافي القتيبة وذكر في الميسر والذخيرة والكا في رواية ج عن ابي يوسف ج

اجر المثل وان اعطاه ما شرط ليس يفت ويغيره او اقل برضاه او اكثر جازا وكذا الحكم في كل مسابقة فاسدة كما في التفتة ذكر في الزاهد ان الشراذم المخرج فلا شئ للعامل عنه ابي يوسف ربح وقالوا لاجل المثل وفي النهاية ان يسي وقتا قد يتاخر عنه الشراذم خرج ما يرغب مثله في المسابقة فيخرج والا فلا ولا يصح المسابقة ان اوركس التمه ابي يحيى في نظم وقت العقد لانه لا يمثل حينئذ كانه اسعته فانه اذا وث الربح وقد استحصل على ان يحسده ويديره فانه لا ينجح ومن ابي يوسف ربح ان يصح والاصل ان الربح وان ربح حتى كان في حد الزيادة لصح المسابقة والا فلا كما في النظم وذكر في قاصيدنا ان اذ ان احتج الى السبق لم يخط جاز العاقل والا فلا فان مات احد هما اي المالك والعامل ينبغي ان يكون الخاق بدارهم كالموت وفي المبسوط اذ يحس صاحب الارض دين فاجب تحق المسابقة وانتم في ابي خنيدك فان مات رب الارض بقيوم للعامل عليه كما يقوم قبله الى ان يدرك ان كان مكرها عند الورثة فان قال العامل انا اخذ نصف التي فله ثمة ان يقسموه على شرط او يوفوه فيه نصيبه او ينفقه احد حتى يدرك فيخرج بذلك في حصصه العامل من الثمر ويقوم عليه واثمة اي العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال وثمة انا اخذ نصفه فارب الارض الخيرات الثمانية وان ما اتبعها فافانها روثه العامل بين العمل والترك فان اوجان يقوموا عليه فوثية رب الارض الكل في السيادة ولا ينسحق امي لا يجوز ففسخ المسابقات الا بعد ما كانين القاصح ومن عتاج في الفسخ الى القضاء او الرضى قد يكون العامل مريضا لا يقدر على العمل في اشجار او سائر قوادش فلما كان في التفتة يخاف منه على شقيقه فانه قد يفرق منه بالحقق ونسج الذليل والزوج وغيره فاشقت بالحقق ورق جريد الخمل بفتحده وتقال للجرير نفسه الوعدة شقة كما في المغرب وثمة اشتاكة بان يحرم على العامل حرق شئ من الاشجار والدعائم والعريش والقصبان الشدية بلا اذن صاحب الكرم لان كل ما كرم كما في التفتة او على ثمة بل لا ادراك عنه فان بعده يكن في سرقته بالقصبة وفيه مغرافي انه يحرم اخراج شئ من الثمار لطيفي غيره بلا اذنه لانهما مشتركة بينهما وذا لا تخفى فان الدافع لعل ذلك لا ترمى انه اذا اكل هو واهله من ثمره بلا اذن المساقين كما في التفتة ووقع الى آخر فضا امي ارضا واهته خالية فارقة ذكره ابن الاثير لغرس الاخر فميا غرسا ويكون الارض والاشجار بينهما لا يصح المسابقة وليسند لاشترط الشريعة فيما كان حاصله لا يعلم وهو الارض كما في الكرماني وفيه اشارة الى انها لو غرسا لغرس على ان يكون بينهما يصح والى ان لو شرط ان الثمر او اشجارا بينهما يصح سواء كان الغرس لرب الارض او للعامل كما في التفتة وغيره فلما كان في تفتة يوم الغرس واجر عمله وان كان الغرس للعامل فالشجرة يوم لبقعه وعلية اجر شغل الارض كما في التفتة وهذه المسئلة مما يشترط بالانعام ويناسب حجم الكلام والسلام والله اعلم بالصواب

كتاب احياء الموات

محب الزاهد لان تلقا اشرف من تلقه والاحياء جعل لشيء من ابي اذ قوة حساسية وانما يدعى عرفا انصرف في ارض موات بالبناء او الغرس او الزرع او الكرب او السقي وغيرها كما في الخلاصة وغيره احيى الموات لفتح التيمم وضمانه ارض لا مالك لها كما في القاموس وذكر في المغرب المحلة انه محال من الموت في الاصل بالاربع فيه وفي المعجم ارض غير عامرة وسد يعة

ارض فكلبس على البقع اى لم يزعج لاقطعاع ما لها اى الارض لئلا يسبب ارتفاعها ونحوه من غلة الماء عليها اولى بغيره
 الرمال او الاجار او صيد ورتما نسيخ او غيره وفي الكفا في وغيره انه قد قيل لئلا يرفع عليه الماء ليعرف ما كمالها بغيره
 سواد كان فيها انما العماره كالسنة او لم يكن كما في الفينة لكن لو لم يكن لها ملك بحدودها ليعرف انفسا سالما في الخزنة وعن محمد بن يحيى
 ما لها العماره ولا يوضع التراب كالقصور الخرية كما في قاصينها كما ملك سلم اودى بوجه لم يكن موافقا وان حضرت عليه القرون وحاشا
 خزينة كما في الضمات وذكر في الذخيرة ان الاراضي التي تنقص اهلها كالموات وقيل كاللحققة بعيدة عن الحامى اى البلد وبقية
 فان العلم بمقتضى المهور كما في الصحاح وعند محمد بن ابي يوسف اقطع ارتفاعا اهلها كالموات ولو قربة والا اول قول ابي يوسف فغيره
 الحكم على البعد عنه وهو الفتح كما في الفتح وغيره وصلى الارتفاق عند محمد بن ابي يعقوب كما في فتوة الكبرى وبهذا هو الرواية كما
 شرح الطحاوى ثم بين البعد وقال لا يسع صوت اى لا يسع البعد صوتا كما قال الطحاوى وذهب الجواب الى انه صوت على
 قد راوا ان الناس ملوكة كما في الخزنة وعن ابي يوسف يقوم جهورى الصوت على اعمى مكان ينادى باصلى صوت وهذا البعد قد
 خلوه كما في الذخيرة ومن اقتضاه اى اقتضاه العام وطرفه بغير الصوت من طرف الدور والاراضي العلمة كما في التبيين وقد استباح
 كما في المصنف اسم الفضيل الى معرفة زمين باسم من ان احياه اى الموات بحجر النهر لم يبق على يدى من عتقه كما في الاعتبار او بالكتاب
 ولو سعى ما على ياروى من محمد بن ابي جابر او بالقرن على ياروى من ابي يوسف ربح او الدين او الادوية او غيره كما في الحديث
 وغيره ملكه اى الملك المسمى بموصلا احياه وولن غيره ومن ابي يوسف ربح انما اكثر من نصف كان احياه بالمبيع والقبض اياه
 ملك الرقبة وقيل النقطة والاول اصح كما في الاعتبار فلو لم يرد احد من الناس له ان يرد ماله ان اول الامام من الاحياء
 فلو لم يرد له لم يملكه عنده وملكه بما اول الفتح فان قاضيه ان قدمه وقد ذكر في اول كتابه والفتاوى ان يكون اعمى
 فان كان ذميا فلا يملك بلا اذن وان كان سنا فلا يملك اطلاقا بالامانة كما في الفتح من حجر ارضا اعمى اهلها ولو
 بالاذن بان يضع حولها اجارا وحشيشا حصودا منها او قصصا ما يشاء ويحرق شوكها او ليفزع حولها انصافا يابسا او يحرقها بالحق
 فراح كما في الذخيرة وغيره فانما ابراهم كالمص عليه صاحب الاوضح فالاشتقاق من الحجر بغيره يحتاج اليه ولم يعسر
 اى لم يمسك بالاشتقاق جميع الحجارة بالكره اى اياه وقسمها الامام الى غير اعمى الحجر وذاذاته فانه ان احياه غيره قبل بذل
 ملكها لم يملكها الا انما دون الاول كما في الهاية وقال شيخ الاسلام في التحرير في كلامه فاشتهر من عند البعض لما يعينه
 اصلا كما في الكفا في وفيه اشتراطه لاجب الحجر وتركه ثم نزع خيره وكان الحجر النسر عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يردول كما
 في الهاية ومن حجر مبرأ الى ارض مواس في قبر الامام بالاذن عند الكل وبغيره اياه اعمى ما قلده اى اعمى حجرها
 اى ما يحيط بها مما يلقى فيه التراب اى به لانه يحرق تصريف الغيرة فهو فعل بمعنى فاعل سناوه مجاز وفيه مرمى الى انه لو حفر في مكان
 لا يستطيع الحجر في حفر في ملكه كان له من الحجر ما شاء والى ان الماء ولو غلب على بعض كمال الملك ولما قالوا وانما فلولهم حرق
 لعلهم كمالا كجيشه اى بجود اليعاد لم يكن حرمها لعلهم بذا حياؤها كما في المصنف للعطن اى لغيره اى البكر التي يستسقي منها باليد

والعطن يقتضيان في الاصل مناخ الابل حول الماء والناسح ما يجرى من نسي ليعتق نسيها بالبعير والناسح ليعتق
به والاضافة في الموضعين لادنى ملائمة العجول ودرع عاتق كل ست قبضة كل اربع اصابع وقال ان حريم الناسح متون
ومن محمد بن محمد بن المقدار ما يدل على انه ولو اكثر من سبعين يعني يقول ابي حنيفة ج كفا في التمسك من كل جانب من الجانبين
الاربعة في الاصح حزاما قال عشرة من كل جانب والاول يصح لان الماتح لا ينفذ ونما كفا في المداية واليمين المستقيمة
في امض موات بالاذن جسماته ذراع عاتق كذلك من كل جانب في الاصح كفا في المبسوط وغيره وقيل ثلثاته والاول
انظر كفا في الزاهد وقيل ثلثه ومسته وعشرون من كل جانب وقيل التقدير المذكور في يرومين في ارضهم لصلواتها وانما
ارضها في غير ارضها وتما كفا في ثقل الماء الى الثاني كفا في المداية ومنع غيره اي الحاف من الحجر اي ينفذ بقطر اذرع واما
وغيره فبما هي حريم البر والعين لانه ملكه فان حزامه في حريم الاول فللادى ان كاسبه بترعا وقيل ان بام الثاني بالاملا
بجرا وقيل كسبه بفسه بغيره النقصان بان يقول ذلك قبل الحفر وبعدة فبغيره النقصان كفا في الكفاية وغيره فان حزامه
بالاذن في مستماته اي منتهى حريم البر والعين بجانب ادا كفا في اي الحريم من ثلثه جوانب ودون الاول بسبعة فلو
حفره اربعة على العقاب فطريقه في الرابع وقيل لادى ان يتفرق من اي شاة كفا في التغيير وقية شاة بانه لو ذهب ماء الزا
يعرفه فلا شيء عليه لان الماء تحت الارض غير مملوك لانه كفا في المبسوط وللقناة اي يجري الماء تحت الارض وعلقان لكان
وكا يرمي كفا في النية حريم بقدر ما يصلح اي يحتاج اليه لاقاء الطين نحوه وقيل بانه عدا واما عنده فلا حريم له الا اذا
ظهر الماء على وجه الارض فاذا ظهر من العين من محمد ان القناة كالبئر الحريم كفا في المداية وذكر في الاختلاف انه منقوض الى
راى الامام ولا حريم عنده للنهر اي يجري اليوم للماء فانه فوق الساقية وهي فوق الجداول كفا في اللعب فغيره كبره
يتلج الى الكرى في كل حين واما عنده فلا حريم مقدار نصف اطنان النهر عند ابي يوسف وحليته الفتوى كفا في الكفاية ومقدار حريمه
من كل جانب عند محمد ج وهذا فرق كفا في المداية والزاهدى والخص على هذا الاختلاف كفا في الاختيار وقية شاة الى النهر
صغيرا يحتاج الى الكرى في كل وقت فله حريم بالاتفاق كفا في الكفاية وغيره عن كشف النواصير ذكر في الاختلاف وغيره انه لا حريم
لنهر نظره عنده اذا كان في ملك الغير الا بنية وكذا اذا حفر في موات خلافا لما كانا لثقتين من شاة فلو قالوا ان لا حريم بالان
بقدر ما يحتاج اليه لاقاء الطين نحوه وهو اصح كفا في التمسك وذكر في الكفاية ان الاختلاف في نهر مملوك لانه فانه لا حريم
لغير صاحب الارض فانما ساقية عندهما ولصاحب الارض عنده وقد تسامح ليعتق فانه لا نزع عند من ان ابره مستماته
فقد لصاحب النهر واعلم ان حريم شجر في موات خمسة اذرع من كل جانب كفا في المداية

فصل الشرب بالاسم المصدر فهو ماء الشرب واليه اشار يقول لصيب الماء اي يحفظ العين من الماء
الحار اي اذا كان الحار او البارد وشربة زمان الانتفاع بالماء مقتضى الارزاج والدواب واما ما خالفه في ذكره اي النوى
دون الشربة لكان يوم انه مراد في هذا المقام والشربة يقتضيان الاصل شربة واشفقوا بل اللام بالآخرة فاشربة شربة اي كرم

اي استعمال الماء في الغسل او الطبخ او الوضوء او غسل الثياب ونحوها كما في الميسر فاشبهوا بالضم والفتح مصدر من جعل
وتشرب اليها كاي استعمال الماء في الغسل ونحوه مما ياسبب اليه لا لظن له وذلك لما في صوته من الابهام لكن خفض التعريف
عند البام ويطر كذا في المفردات والاشقاء شعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشدة كما في الميسر وكل من بني آدم والبهائم
حقما اي حتى تشبه فلم يكن ملكا لم لا يخرج من كل من بني آدم حتى يبقى الدواب اي دوابهم فيكون من قبيل خنزير
وذكره لما يتوهم ان حتى تشبه في ان كثير من نفس من الطن ان اواده للخصيعين القيد فان احيى ان لم يخف اي بواو دم واهما
يوجب جانب النهر كما في الاختيار وغيره فليست ان العلم والنفس بالتجريب لا يشترط المنع واليه اشير في نظرية والماء من
بقية لا في ما فيه ماء من ارض مملوكة من شغل الساتية والمجدول وادبر العين في الحوض المملوكات كما في التفتي في كل ما نظر في
لم يخرج زياتا الا في اولى في انما في الاساس انما اشير في وعاءه فلو اخرج في جرة احميا وحوض مسجون بحاس واصفر اجس
والصخر جريان الماء فان يملكه فاعثر الا حارة اشارة الى انه لو طلاء الدرون بالبرق لم يعبه من اسهام يملك ذلك الماء فاعثر في ان
بصل لشئ في موضع حصين الى انه لو اخرج الماء من حصن الجبل ماء الحمى فانه في حياض الحمى لكنه اخرج من غيره كما في المنية وغيره في
عطف الحق في شهابه لا من غيره من الحمى وهو في حياض الحمى على نفسه وركب كان له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد الماء من حوضه وهو لم يملكه
في نحو البير غير مملوك له بخلاف الماء المخرج حيث يقاتله بالسلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاصلا فافترس
على ملك الماء كما في النهاية وغيره وكل من بني آدم حتى التشرب اي اغيب الماء للورع بقية الماضي والتعقيب الكري
والدانية على جميع الامتار بقية الا في الاوقاف اشترط ان التشرب والتعقيب بالعلم بان يغرق ارضه ثم شق نهر عظيم كجدة لينة
او ارضي او حوض النهر بغيره اي غير صاحب التشرب والتعقيب اي دخل ماء في المقاسم اي المقسم الى مجرى ماء مملوك كجدة
محصنة وليس صاحب التشرب والتعقيب نعم فلم يكن له الحق ان لا يرضاهم كما في التفتي المقسم كالجس صاع القسم اي موضع
المسود كما ذكره المظهر في المقسم يعني القسم او ارض عليه في تخصيص ماء الماء انما كثر الى ان له تحقيق في الماء والجار وان اضر اعادة
في اشتداد النهر شهابا ليس لهذا في البرق العين في الحوض المعلومات بالطريق الاولى فان صاحبها ان يمنع ومنع من
الدخل في ملكه ان كان يجر الماء في ارض مباحة فان لم يجد فاما ان يخرج الماء اليه ويترك حتى يافذ نفسه بالكره لانه في ابيه
وغيره وكري منه اي اخرج العين في حوضه فالكري تحقيق بالثبوت بخلاف الحق على ما قال ليه في الان كلام المظهر يدل
على التوقف لم يملك ان لم يدخل ماءه في المقاسم كنبيل ذفرات وغيره من مال بيت المال اي مال المسلمين فيمنع من اخرج
دون العشر والصدقة لانما لا تقدر او فليست ان اصلاح مسانمة ان خيف منه عرقا فان لم يكن فيه اي في بيت الماء
شئ في جعل العامة اي الذين يطيعون الكري ومنهم من مال الاغنياء الذين لا يطيعونه وكري نهر خاص او عام
منعده في اشعة ملك ذلك النهر بان دخل في المقاسم على امله الا ان في العام لا يمنع عنه كلمه لم يمنع من حياض
الناس لم يمنع الكل لا يجر ونال احد بعض السافرين في اوقاف بعض السافرين كما في الخزانة في منع السافرين الا في حياض

حتى يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكشاف يشير الى ان ليس الكرى على اهل الشقة لانهم جميع من في الدية وليس
اولى كما في الكرى في وقال بعض المتأخرين انهم يحرمون عليه كما في الذخيرة من اعلاها جبريل بن اذون المظفر وحاصله
انه يبدأ في الكرى من اول المنه عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في النخبة وذكر في الكافي انهم ترك بعض النهر من اعلاه
حتى يفرغ من اسفله ومن جاوره كرم من ارضه يرمى من مؤنة الكرى عنده واما عند ما فالكري عليه جميعا من
اول المنه الى آخره يحصل الشرب والاراضي ويفتح بقوله كما في التمهيد وفيه اشعار بان لو كان فم نهره في وسط ارضه لم يبر
اليها بما وزع من ارضه وهذا في النهر الخاص واما في العام فقد يرى اذ ابلغوا في فم نهره فتم في الكشاف انهم في اياه اذا جاور
الكري من ارضه جاز فتم الماد في المنه الخاص وفيه اختلاف المشايخ وتماهى في الذخيرة واما في المنه العام فمغني عن الفتح بانظر
الاولى في صحيح الحسن بن احمد في الشرب اى شرب يوم او اكثر من شهر في نهر بلدا ارض سمع انهم جعل معدوم لم ينجى اياه فذلك
يدونه هو على عصبية الوجود فلو اذ عادت الارض صم بالطريق الاول بانما لم يذكره في دعوى في آخر الكتاب وهو المناسب
على ما في لانه يجب عليه ثبات تحت النخبة لم يصح قوله وان خصم وادى قوم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يثبت بان
شرب ارضهم قسم الشرب عند علماءنا بقدر ارضهم اذ المقصود من الشرب سقى الارض في نهر وقيل يقسم على قدر الخراج كما في الذخيرة
ومنع الشرب الى الاعلى بالنسبة الى الاسفل منه لكل الا لا اسفل فان في منته خلافه اذ كان الماء بحيث لو ارسلك
لم يسكنه بل كل منبه الى منته في شرب واما اذا كان بحيث لو ارسلك الى الاسفل لا يمكن ان الشرايع جعل بان كان المنه نهره
كما في الذخيرة من سكر اى سد المنه المشترك فلو اخذ الماء من الجبل الى وجه الارض فانتشر لما يقع الاعلى منه بل يكون من شرب
المعديه كما في الذخيرة وفيه اشعار بان الشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون سكر كما في الهذلي وسكر كما في نهره وسكر كما في نهره
فانما سم منه وما سببه النهر وقيل في الفتح يشير الى هذا كما ذكره المظفر في وان لم يشير الى الاعلى بدون سكر الى سكر الارض
اى الشرايع الباقية بان سكره الاعلى حتى نيل ارضه او بان استنفذوا من الماء او ينفقوا على ان يسير كل في نوبة فان كان من ان
يسكر بلوج باب فلا يسكر بالطين التراب الارض اهم كما في المبسوط في معنى ان يذكر ما لا يرضى الشرايع ان يربا بالاسفل في شرب
بحسبته بطلاده ثم وثق وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام تحسبوا في القمام ان يقيم الامام بالايام كما في الذخيرة فحسن كل
شهر اى الشرايع من العصب رعى على ما في الشرايع ونحوه كالدليل على السانية وبه وجه والقناعة الارض اهم كما في المبسوط واما في
الاختلاف لا تشارك المعطوفين في القيد الا في ملكه الخاص لا من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم بحيث لا يغير وانصب
بالنهر باسما صفة ولا بالما يطل جرياته او بانها صفة لانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا لتقتطع فلا ينفذ اليه ومنع كل من
من التغير انظر بالنهر او الشرب كترسيه في النهر وتحويل الكوة اى فتح الماء الى النهر من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او ما جاز
عن فم النهر بهذه الصورة او تسفلها من فمها والاصح عند الامام الحلي انهما لا يمتدان او زيادتهما وانقصتهما او نقصتهما
ان كان موجبا لزيادة الماء او تقسيمه بالادب ثم ان يقال فخلل كما في الامام عليه السلام فيكونا اياهما معلومة تسفلها كونهما

صورة الوقتية مع الشرائط لا تعظم فيه وقتا لا اتفاق كما في الجواهر وجب على التصديق او نذر بالتصدق على وجه الخير
 بالمنفعة منها فيكون من قبل لا استغناء ويجوز ان يرفع ويكون حكمه كما اشير اليه في التبعة ولا يشكل بالوقت على غيرته صلى الله
 تعالى عليه سلم فان في جلته روتين كما لعارتيه في الجبس على الملك التصديق بالمنفعة وقيدشارة الى ان وقال يرضى به
 موقوفه على الساكنين صار وقتا لا يقبل ليس مما لا بد منه وهو كمن في التبرعات كالصدقة والى ان يشهد طلب زيادة الزلفي
 في العقبى عنده الاعلى والاشراط العام فكونه حرا حاطا بالغا والى ان لا يضاف الى ما بعد الموت او الوصية فلا قاله وقوله في محش
 المعنى وغير مخالفت قلنا ما فاتها محمولة على الاضافة او الوصية كما في البسوط وشبهة عند سماح جوهر يحتاج الى جيب العين
 ازاد والملك لما بالكل الجاهز متفق على حكم ملك لملك الملك الحقيقي تعالى وتقدس التصديق بالمنفعة بقية في
 فلا يصح بعد ان يكون ملكا لاحد من الموقوفين يكون منفعة للمؤمنين وانما قدر الحكم لانه لم يصير ملكا لاحد ولا نظير في الشرع كما في
 نظير الكعبة كما في النهاية وبني كافي المتحاشين وغيره وان قال بوليوسف لم ينزل في خيرة منتهى الغنا اشجع في الوقت كما
 في المستغنى وقال محمد بن الشيخ لم يرفع عليه لانه كانت واجلا فيه كما في النظم فلما يزل ملك لما ملك الجاهز من العين
 عند ابي حنيفة ربح وان علق بموت على الصحيح بخوان مست فقد وقتت ماري على كذا كما في البداية الا ان في قوله
 يحكم به ابي جواز الوقت حاكم على ما يزل ملكا حينئذ يصير لانه لم يصير عبدا ملكا لاحد وهذا اذا ذكر الوقت شرطا لازما
 والام لم يزل ملكا الا اذا حكم بزمومه كما في الجواهر بصورة المرافعة ان ليس الوقت بالوقت الى التتولى ثم يرجع عنه فمما ابدى
 فيقرصان النقيضي بزمومه حينئذ يزل بزمومه لانه قضاء بالمتخلف فيه فلم يكن يفرضه البطا كذا في الظهيرة ولا اشراط المرافعة
 لو كتب كاتب من اقرار الوقت ان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بزمومه صار لازما وبذا ليس كيد بباطل الحق ويصح لغير
 صحيح فانه منع البطل عن البطل فلاباس به وبذا ادالم يخص بالوقت فان كل موضع يحتاج فيه الى حكم حاكم مجتهد فيه كحا
 المشاع وغيره جاز في مثل هذه الكتابة كما في الجواهر ونظيره في المضمرات وخبرها الحكم مشعر بانه لو حكم بملكه لغير
 ملكه لا يرفع به الخاف على الصحيح فلفظنا نحن ان يبطله كما في المتحاشين والا ان كان في مسجد فانه يزل الملك عنه بالشرط
 عند الطوفين وينقل القول عند ابي يوسف لم يشترط الاضافة او الوصية فيه عند احد منهم كما في المحيط وغيره والاني المومنين المنتفعين
 كما اشترنا اليد والاشح التفرع كما لا يخفى ولى انفسيل شعابا به جعل ارضه مقبرة او حانا او سقاية او حوضا او بيرا او قنطرة لانه
 عنده وكذا الوصية الى ما بعد الموت وهو صحيح كما في النهاية حتى فانه لو كان ساحة زال ملكه بحسبه الامر بالصلوة فيما ذكر
 الا بدلا كذا في الحديث واقر ابي سريه عن ملكه من كل الوجوه فلو كان محلو سجدا او مغل حوانيت او بالعكس لانه يزل ملكه
 تعلق حق العبدية كما في الكافي وفيه خلاف كما فيها اذا جعل تحت حوض حارسى النهاية بطريقه اى مع طريق المسجد بان
 يجعل له سبيلا عامته حتى لو اذن الناس بالصلوة في وسط داره لانه يزل ملكه لانه لو لم يفرزه حتى ابغى الطريق لنفسه فلم
 يخلص منه شيئا وانما ذكره في القيد مع القيد السابق لانه لا بد من الشئ من ان يزل به ملكه كما في النهاية بذا كمن بالصلوة

الكل فمات عند معاوية بن ربيعة والى الوقف واما اذا كان غير البرطلور فهو هذا عند ابى يوسف ثم واما عند
 محمد بن غفران في رواية ظاهرة فكلت الشائخ على قولهما في الوط وصح عنده وبه افتى مشايخ بلخ جعل الولاية بالكر
 والفتح اى تولى امر الوقف كالنقل والوصف غيرهما لنفسه ولم يصح عند محمد الوقف والشرط ان التسليم شرطه اى افتى
 الشهيد كما في الخلاصة وصح عنه التحول الى فضل شرط ان يستبدل بالوقف فيه ا الوقف او ثمة اذ ابيع ارضا
 او اشيا فيكون وقفا مكانه على شرط ليس له ان يستبدل ثمنها الا بالشرط في اصل الوقف عند محمد بلال ثم صح الوقف
 وبطل الشرط لان الوقف يتم بدون شرط البيع فقط البطل الوقف عند محمد وعن ابى يوسف ان يتجاوز بطل الشرط كما في
 وفيه اشارة الى انه لو لم يشترط الاستبدال لم يستبدل ان كان ارض الوقف سبوا لانتفع بها كما في قاضيهان وذكر في النظم
 انه قال ابو يوسف لم يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال السرخسي من جواز الاستبدال فقد
 اخطاه وقال اصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذ اضعفت الارض من الربيع ومن لا يقتضي به وقد شاربنا في الاستبدال
 من الفساد والالبعد ولا يصح فان طلبت الفضاة جلوده حيلة الى البطال الكرام وقات المسلمين فقلوا ما فعلوا او ذكرا في
 ولعم الزمان فها هو شاك عنه واما ما نا فلما بقي فيما اثر من الوقف فيستبدل ولا من الوقف فليست يستبدل به عليه
 هذا من المذهب ان يحدث بعد ذلك ما وصح عنه ترك ذكره صرف موقوف لان الوقف يعني من ذكره فالتك
 شرطه بالاجماع اما ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف ثم كما في التذرية وغيره وذكر في قاضيهان ان ذكر الاستبدال
 لم يشترط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف استمى بالسكون فلو وقف على حقة تبيعهم القطع احابان فف على اولاده مشكلا
 صح فاذا انقطع ذلك لم يصر صرف ذلك لوقف الى الفقهاء وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليهم
 وذا حصل بذلك لم يصح عندهما الا اذا حصل آخره للمساكين قال ابو بكر سعيد صح ذلك بلا ذكره في قولهم هو لما كان
 في المضرات وصح عند محمد وقف منقول من مكان الى مكان محول من بنيته الى بنيته وان لم يكن تابعا للوقف ولم
 الى حقيقته وان كان تابعا وصح عند ابى يوسف ثم ان كان تابعا كما في الزايدى وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتبعية
 بالاجماع فيه لعامل اى تعارف كالمصنف الموقوف على اهل المسجد وقراية او في غيره او على جيلانه والامارة وكجوه
 كالكتاب والنفاس والمنشارة والسطة والبنارة وشبابها والسلاح والنبيل والمار والعبدة والثيران والاكات والراضة
 والشرب مع الارض والحمام مع البرج والنخل مع الكوازة فلو لم يتعامل كالثياب الحيوان لم يجوز الا بالتبعية كما في النسخة
 وذكر في الزايدى ان الوقف المنقول جائز عند محمد ثم وان لم يتعامل فيه وبطل عند ابى يوسف ثم ان لم يتعامل عليه
 الصقوى اى لفتى بما صح محمد لم حاجة الناس الى قيل لا يجوز وقف المصنف المكتوب على السيد المرسى وكجوه عليه
 الفتوى كما في المضرات والاول يصح كما في قاضيهان ولا يملك من التملك الوقف بالبيع وكجوه ولولا جوار الباني
 فلا يبدل ارض اخرى فتصور الفصل قيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه فخط الباني كما في الجواهر من لم يوافق في جواران بيا

ويشترى عند فقده الاستقلال بما يبيع المصنف الحق وشتر آخر شئ من ثمنه لا سلام اذا انقضى الوقف جاز للقاضي ان يبيع الوقف
 بطريقه كما في المحيط ولا يملك الوقف بوجه وان ملكه الاوقف لانه انهم من المعلن ان الغايه لاكتفاره بالاول لكن سيجزى قيمته
 المشاع عند ان يلو سفت روح استحقاقه لانه حصل المقصود في الوقف افرازا وان غلب فيها المبالغة في غير الشكليات
 نظر الوقف فلو كان المقارن بينهما فوقف احداهما للفقير جاز عنده ان يقتسمه ولم يجب على الواقف ان يفت ثانيا ولا انفسار
 القاضي بخلافه الا اذا اراد رفع الخلاف ويبدأ أي يجب على الختم البداهة من ارتفاع الوقف اسي حاصلاته
 ليعاثر به المصنف واد اسم الميراث كان بان يصرف الى الموقوف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشر
 ذلك كما في الزايدى وغيره فلو كان الوقف شجر ايمان القيم لما كان لان يشرى من غلته فغسلها فيفترده لان الشجر
 يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض سبعة لانبث فيها شئ كان لان يصليها منه كما في المحيط واعلم انه اذا لم يكن
 في يده الميراث لستين الا بامر القاضي كما في النية ان وقف على الفقير او فاقض عن المعارة صرف اولاهي بدله
 الفقير ثم الى قرابة ثم الى مواليه ثم الى ميراثه ثم الى اهل مصروفه كان اقرب الى الواقف من لا يفعل الجواب لا سكات
 انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئ كما في المحيط ومن الظن انه يرجع بفضل قبيل بالمازاة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف
 على العمار كما في نقل حصة من النية وان وقف على سبع او واحد معين واخره للفقير اذ في اسي المعارة بقدر ما كان
 عليه في ماله اسي المعين ان لم يشرط فلا يوافق من الارتفاع فان امتنع المعين عن المعارة او كان فقيرا لا يقدر طلبا
 اجرة اسي الوقف الحاكم القاضي او القيم تساهل لوقف وقية اشعار بان الواقف لا بوجهه كما في الكافي وعمره
 باجرة ثم اسي بعد التمييز رده اى باقى الوقف الى مصروف المعين فيه اشارة الى انه ان انتفى بعضهم عن المعارة اجبر حصته
 ثم رده اليه والى ان الثمان اذا احتاج الى المرتبة اجريتها او يتبين والفقير عليه من غلته وفي رواية يوزن للناس بالزول
 سنة ولوجه سنة اخرى ويرد من اجرة وقال القاضي القياس في المسجلان يجوز اجازة سطو لمسته كما في المحيط ونقصه اسي
 انتقض لوقفه وانهم من ينادى من لا جرد المشتب الجرد الزايد غير ما انتقض بالضم والكله اليها بالسقوط كما في المغرب
 فوسم من انتقض بالفتح يصرف الحاكم او القيم الى عمارته ان احتاج اليها بالفعل او يدخر اى يحبس الى وقت الحاجة
 اليها ان لم يتج اليها بالفعل وان احذر صرفه اى صرف عين انتقض اليها اى الى المعارة بان لا يصلح لذلك بيع
 اسي بائع نحو القيم انتقض وصرف ثمنه اليها لا بدل انتقض والقسيم انتقض بين مصارفه اسي سعى الوقف لانه
 جز من العين معتم من المنفعة وبذا اكلوا الفاعل اصل الوقف وما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود اليه او
 وشتره وان لم يعرف فاعطى صرف الى الفقير او جاز الصرف باذن القاضي الى عماره حوض ونحوه وبذا عند محمد وعليه القول
 كما في قاضيان والاعايشيين فقد صرف الى اقرب مصروف من حبس ذلك لوقفه فارتبط الى الرباط والبير الى
 البير او الحوض ونحوه وعليه اكثر المشايخ كما في الزايدى وبقيته لان الوقف اعتاق الارض كما في المنفقات

ولا یغنی فی مسأله النقص من حرم الحرام کمال لدخل فی استحسان الحرام

کتاب الکراہیۃ

اور بعد الوقت لاناخذ بالافرق والکراہیۃ شتمہ علیہ الاثری الی الاصل ترک کل المراءۃ وقایح کشف انفسنا ولذا سماه محکم
بالاستحسان ما یجبت عن غیر الکراہیۃ بنظر او حکم فی الاصل فسوب الی الکراہۃ بالضم غیر عوض الالف عن احد الیومین
و استعمل کالکراہیۃ مصدر کراہۃ الشئ بالکسر ای لم یبرء فهو کراہۃ و شئ کراہۃ فکفر و جعل کراہۃ ای مکروه کما فی القاموس وغیره
و شمر علما کان ترکہ اولی و هو علی فوصین کراہیۃ تحريم و کراہیۃ تنزیہ ثم ذکر التحريم علی المدح و السبعین فقال ما کراہۃ ای فعل الملوک
علیه من بذه المادۃ شئ حرام ای کالحرام فی العقوبۃ بالنار عند محمد ریح و فی ردایۃ عن شخبین و لم یفیطیرہ الرقیل ثم
انہ حرام لعدم وجدان الدلیل القطاع علی حرمۃ الحرام مانع عنہ بدلیل قطعی و ذکر فرض کتب النور و الکراہۃ مانع قطعی
و ترکہ واجب کما فی انصب اللغب بالشیخ کما فی الکشف و الہدایۃ و ذکرہ عند محمد کما فی العمان و ما ذکرہ
عند سہام الشیمین الی الحرام اقرب من الحلال ای لم یخرج عنہ و هو القیاس و هو الثمار کما فی التلازمۃ و الضرات
و الکبریٰ التجمید فی رد وجوب الصحیح کما فی الجواهر فلا حسن تقدیر علی قول محمد و قد اشارۃ الی ان ما کراہۃ شرہا عندہم ما یتم
عنه الا انه عندہما کان الی اصل قرب ای ثبت ما کراہۃ فی ذواب فاکراہۃ تحريم و شرہا عندہما شرہ عندہ کما فی التکوین و غیرہ
و انما لم یصح بالتشریع لان التحريم فی الباب کراہۃ لا ہتمام ہادی فی الاصل فی الفصل بین کراہتین ان کان الاصل فیہ حرۃ
استطقت لعدم البلوی فتنسب و لا یفرق کسور المراءۃ و لم یلزم ان کان الباطل یطلب علی الظن جود الموم فتمیم و لا فتنسب
کسور البقرۃ الجلالۃ و سوسجیاح الطیر کما فی الجواهر و اعلم انہ اذا ترک سنۃ من لہن لندی قبل بکرہ او لم یحکم و اذا ترک
من لہن لزو قبل لباس ہواذا ترک اجبا قبل یحید کما فی کشف السار عن محمد بن انما کان لیسل جازہ ارجح الی باب
و ما کان دلیل فسادہ ارجح قبل یجزم و اتسادی الذی یسلان قبل بکرہ کما فی زیادات البقالی و ذکر فی فیج الذیۃ ان
فی اصل اللباس و فی المرتبہ کراہۃ و لم یوکل الاکل الفقار و الشرط للطحش و نوسن ہمدام فخرض فیاب علیہ
بحکم الحدیث ان دفع الاکل یہ ای بالاکل ہما کراہۃ و انتفع من التداوی حتی مات لم یأثم لان الشفاء غیر متیقن
بمختلف ما انتفع عن کل المیتۃ کما فی الاختیار و مقدرا بالمدح و مقدر مختلف لہ حلال و حرام رابع الاثم و قبل موضع
عن اداء الفرائض حل الاکل منها کما فی السکال للفقیر ذکر فی الخزانۃ لو غاف علی نفسہ الجموع و طعش قتل بالیفت و
الاکل من البیاع فوق الفرض ما جور و مثاب علیہ ان المکتۃ ای الاکل من اداء مملوۃ الفرض قاتا و من صومہ
الفرض و قد اشارۃ بانہ جاز لتقلیل الاکل بحيث یضعف عن الفرض کتہم غیر کما فی الاختیار و مباح غیر مکروه فیکون حلالا
غیر حرام فان کل مباح حلال بلا عکس کما لیس عند النذار فانہ حلال غیر مباح لانہ مکروه کما فی نخل النہایۃ الی شیخ کمر
اشیخ و فسق الباہر و سکونہما اسم فیذیر و یقوی بدہ لیس شیخ الاکل قوتہ فصور الشانی و یجوز دفعہ جاز لانہ و قد اشار

بأنه لو اكل اللحم كره على ما قال ابن منتهى من مطبخ لباس باكلها خبز كسوف في الماء البار للسكر كما في قاضيه خان لاسني
 علي بن رزق لبطنا عظيم اخلاصة وقوله صلى الله عليه وسلم ان النبي في الجوع لم يمس مناء او القميص لنفسه فلو اكل الانسان
 ثم تقي فوجدناه فاعطى لباس به كراهي من فله في علاج كما في التنجيس والاكل من المساحات حرأهم كما في المحيط وبيرو
 كما في قاضيه خان فو قه اشي شج وحو اكل طعام قلب على طنة ان افسد معدة وكذا في الشرب كما في اشربة الكاري وفي غيره
 ما شتى المتأخرون فقال لا القصد عرض صحيح مثل قوة صوم الغدا والامساك حتى صفيته الحاضر والا في بعد اكل قدر
 حاجته فانه غير حرام فو في المحيط من لاسراف الاكثر في الوان الطعام فانه منى الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاسباب
 فو بالعدم وحل ولم يكره على الرجل والراة استعمال الغضض في الزين بالفضة من الالوان والسكرين والسكرين
 واطراف المرأة والجمرة والمكحلة والركاب الملبام والتتو وغيره او بتضيض رسم كوفت كرون كما في الكاري وفي حكمه
 المذهب من هذه الاشياء والمضيق في الزين بالذهب المشدود بالفضة اى العريض منها فالاحسن المذهب فانه
 السهل لافيه حال كون استعمال الالوان والسكرين وغيره متقبها بالغم واليد وغيره من الاعضاء موضع الفضة فلا
 يشرب منها ولا يتدوا ولا يمس الا على هذا الوجه كره استعمالها لان استعمالها لا يجرى كاكل ولان الغضنة تابعة ولا اعتبار
 للتلويح وهو صحيح وهذا اتمير الغضنة سلبا لا فائدة واما اذا تميز بان اطلق بانها فاعطى لباس بيلا لاجماع كما في المضرات وفيه
 بان استعمال الحزين حرام على الرجل والمرأة وسياق وصل عليها استعمال الاحجار بان يجعل العناس والارصا صلبا بعض
 او الشب او الحديد او الزجاج او البلور او الحقيق او غيره آية مثلا فيتمتع بها بوجوبها في المضرات وغيره وكذا في السعيدة
 ان لا اكل في العناس الصفر كره وفي الافتقار ان الخوف افضل قال صلى الله عليه وسلم من اتخذوا في بيته هذا فانه
 الملكة الاكل يحرم استعمال الذهب الغضنة للرجال بان يوتد آية منها يستعمل في الشرب الاكل الا ان اتوا
 والاكتمال فلو اخل يده فيها واخرج منها شيئا فاعطى لباس كما في المحيط فيجب ان يجعل الاكل على الخوان عنه انه كره كما في الفتا
 وفي الاستعمال اشعار بانها لباس بانها لا تخرج منها استعمال البغية والموش منها في الحرب لانه ضرورية
 وما ذكره شامل للامانة ايضا كاشعار الى في السابق ووجه في الزينة وغيره وذكر الرجال للاستشارة الا في الاستعمال
 حرام من اعلى حيتية فانه الربا فانه بكل عليم واما ان لا فساد او اكثر فحرام كذا اذا كان من الذهب فانه حرام عليه عند
 عامة العلماء واما ان يتد به بالتميز فيكون كره كما في الالوان في الافتقار ان يكون النائم على قدر شغال فمادونه
 ان يجعل فضة فضة او حقيق او غيره ياديه قوت او مرد او غيره وفي التجنيس لا ينقض صوته انسان او طير او بهائم ونقش
 او اسرار او هم من سماء الى وفي بهر زمان انيقس (محمد رسول الله) وكان في لك نقش خاتمة صلى الله عليه وسلم
 بالتميز بهر مكان كلمة مطروقة في خاتم اليك في غير العلم القادر (الله) وغيره من (كفى بالموت افعلا يا عمر) وعثمان رضي الله
 عنه في رداءه كسبه واما في حقيقه من رقل الخيول فاسكت واما في يوسف من رن عمل براءه

فخذ ندم محمد بن حسن بن طاهر ولوقش اسمه تعالى او اسم بني صلي الله عليه وسلم حسبك يحمل النفس في كره اذا وصل الى بلاد
 يحصل في يمينه او شتم في الميعة جاز ان يحمل في الميعة الا ان شارب الرافض وفي البداية ان يحمل النفس لباطن كفه من بلاد
 النساء لانه زينة في حقن في الاختيار التتم سنة لمن يحتاج اليه كالسلطان القاضي وغيره تركه افضل وفي الكرا في بني الطولاني
 لما دعه عنه وقال اذا صرت قاضيا فتمم وفي البستان عن بعض الساجين الائمة امير او كاتب وامر واستعمال منطقة
 حلقها منها كالمحيط الطار قيل ان كان كثيرا فيكون كافي المينة وقية اشعار بان لا يكون الكل له اكثر منها لانه كافي النظر
 وحلية سيف اى استعمال سيف محلي منها اى الفضة وفي قاضيان لالباس بكية المنطقة والسلاح وحامل سيف منطقة
 في قولهم وكبره ذلك لذهب عند البعض وهذا اذا غلبت منه الفضة او الذهب الا فلان عنده الكل واستعمال سمار
 وتدفى وسطه غنم من ذهب في الخاتم لانه تلع ولا يتحمم يحيد وصفه لايحل يجرم على الرجل المرأة ان يحمل
 حلقه خاتمه من نحو مد يد وصفه فان التتم اكثر شري كره ان كان في التاج وغيره وحجر مثل ليرة وفرونج وياقوت وشيب
 البلبا وقيل ان غار قيل باليوم قيل ان الشيب ليس بحل لالباس وهو الاصح كما في الخلاصة لم يتشبه منه تحقيق فانه قال صلى الله
 تعالى عليه وسلم من تخم بالحق فانه نزل في بركة وسور كما في الزايدى ومن الناس من اباح التتم بالذهب والحمد لله
 في التمراشي ولا يلبس حل لايحل له في جميع الاحوال عنده حري اى ثوبا يكون سدا له وحمة لربا ان كان
 في الاسل الابيض المطبوع وقال لا يكره في غير الحرب قال لا سيما لايكره عنده ما في الحرب اذا كان ضيقا لا يبيع مضرة
 السلاح قيل لا يكره في جميع الاحوال وهذا اذا لم يكن ضرورة لطلب الباس بالحقا كما في المحيط ومن محرر لالباس لم يكره في
 اذا تاهب للحرب ليس له حري وان لم يحته والعده ويكره لا يبيع فيه الا ان يحاف العدو وقية اشارة الى انه لو تركه لاجرم
 ثم ندف وغفل ونسج منه ثوب لم يلبس الى انه لو صلى على مجادة من الابيض لم يكره فان الحرام هو اللبس بالانتفاع بلباس
 الوجود فليس بجرام كما في صلوة الجواهر الى انه لا يلبس ان لم يصل بجلده وقال صاحب المحيط انه اذا لم يصل به لم يكره
 عند ابى حنيفة روح الا ان الاول هو الصحيح قيل انه جازم على النساء ايضا وعامة الفقهاء ان كل من حرهم عليهم والى
 انه جاز ان يكون عروة القميص وزره حري كالعلم في الثوب الى انه لالباس ان لبس ثمار السود من الحرير على السمين
 الزائدة والنظارة الى التاج وان يكون الكبريك كما في المينة الا في رابعة اصالح كما هي قيل مضرة وقيل تشوة
 في العرض دون الطول فان التعليل منه فهو كما في الزايدى حري واطلاقه مشعر بان جميع التفرق والغاية ان لا يبيع
 كما في المينة قيومة ولا يغير ثوبه اى يجره عند اهل الان يحمل الحرير تحت راسه صنفه يكره عند جماعة وان كان اكثر تشايع كما في الكرا
 وعلى هذا التفاوت تعليق الحرير على الجرد والالباب كما في المينة وقية اشارة الى انه لالباس الجلبوس على طاهر الحرير كما في التوراة ولا
 لا يكره الاستناد الى وسادة من سجاد بنوقش من الحرير وكذا وضع ملأه الحرير على الصبي وليس له رجل في الحرب وغيره بل لا
 اجاما سدا بالغ اى سده من الثوب بالفاضية وانه لا يلبس به سدا وسكون البلبا كسدا ودفنها

وهذا كتاب الحسين بن علي بن ابي طالب كافي في الصحاح والفاصول وجميع ما وصل من السدي بالفاصولية وايضا وهو من حجة
سواركان من غلجوا باوساوا بالحرير كاعطن والكتان والصفوف فان الاعتدال في اخر الصيف وقيل في الميس الا اذا غلب
الشمس على الجوهر فيصبح الاول كافي في المحيط وقد نظمت شعران زاب شتم بود وخرافات - مرد را شايد كه پوشدني خلاف - وليس
بالاجماع حكيمه في خمسة ابريسم وساده غيره في حرب فقط فلا يلبس في غير الحرب اجماعا وكراه الباس الصبي
وقد بابا او حرير الكلايتا وده والاشم على الملبس لان الفعل يضاف اليه فغير اشعاره انه يكره كل لباس خلاف لينة واسباب
ان يكون من القطن او الصوف والكتان على وفاء لينة بان يكون ذيل التقيص في الصفات الساق فتشفي الكلى في روض
وقد شرب كافي في التفت واجب اللوان البياض وليس بالاحضرت كافي في الشربة وليس لاسود مستحب كافي في الفلاصة ولا باس
بالثوب الاحمر كافي في الزايد ويطير الرجل جواز الى اي عضو من اعضاء الرجل او بعضه فيكون من سالك
من الكشاف والنظر كيتيدي بنفسه تيدي بالي كافي في الاساس الاول في نظير الرجل السلايتو جواز في ثوب الاول وكذا الكلام
بعد وفيه اشعاره بالباس بالنظر في الامرد فيصبح الوجه وكذا الملوكة ولذا لم يور القاب كافي في التقيص ذكر الزايد انه
لو نظر في حورة غيره باذن لم يثم ونظرا المرأة حرة او امه مسلمة او كافرة من المرأة ومن الرجل الاجنبي سوى
كان من السرة وغيره اجماعا كونا متبديه الى الركبة تحذف المغطى مع العاطف على الخوف وكذا لا فرق بين اجنبي
واحد لان بين التقيص السرة كافي في باب تحذف من النسي والفاية واخذه تحت المنيلا لى لصد حشيشه فتناول لها فاكتمت حجة
والسرة فاعلا فالاجنبي حصه المردى من اصحابنا علمنا انكشفت لانيك حلية بالرفق بخلاف الحورة الخليفة فاذ لو كان
مجمع عليه ما دون السرة الى العانة حورة خلاصة لفصل كافي في الكافي وغيره فيني ان يكره على كاشف برقع فانه بعد فيه الاشعة
ان في الكافي يكره على كاشف القميص ولا يؤوب لانه ليس بحورة عند اصحابنا بطوارق في البداية عن ابن حنيفة
ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى السام حتى لا يباح لا ينظر الى الظاهر وبطنها وخبيها وينظر الرجل من حرمه
كوصفا او مصابة بالكل وكذا السباح على الاصح كافي في التماسي ومن امته غيره ولو كانت او مبررة او ام ولد او متقنة
البحر عند الى ما وراء الظهر والبطن والفتحة مع ما تبسها من ثيابها بيمين الفرجين الاليتين الركبتين فينظر الى
الشعر والراس والوجه والاذن واليمن والصدر والشدي والكفت والعضد والساعدا والساق والقدم وينظر عند ابن
سقاتل من امته الغير الى سوى السرة الى الركبة كافي في المحيط وينظر الرجل من الحرة الاجنبية الى الوجه وبنا في زانهم واما
زاننا فتع من الشاة وينظر العبد من السيد الى الوجه فاعبد كالا جنبي قيل كالحرم كافي في التماسي وفيه اشارة الى ان
يسجل النظر الى وجه الاجنبية لانه كره كافي في ايمان الاول في وذا اذا لم يكن عن شهوة ولا فحوا كافي في نادرة الفتاوى واما
تقبيل الكف والقدم وتنظر الى زراعتي رواية كافي في الزنا والاطلاق فانظر الى ان المستفصل كالمفصل والاصل فيه
كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر لوجهه كشر آسما وقلامة رجلها وحظم ذراعها وساقها كافي في الزنا وفي المرأة

أشاره الى انه ينظر الى الصغيرتين منهما كما فصل كذا في الذخيرة والكلام مشير الى ان فحولة كالنظر ولكن مع ما غير كما في ج ١
ويذكر الجدل سيدة بلادة بما لا يجمع كما في التهمة والى انه لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي تصنعها كما في المشايخ ولا يترك
بان يحكم مع المرأة والامانة بما لا يحتاج اليه كما في صيد البط وتسرط على النظر اليها واليه الامس بطريقين يعين عن الشهوة
اي من التمس في القرب منها او منه او المثل اول مع النظر بحيث يدرك الفرقه بين الوجه الجليل والتمتع النازل فالجس في
التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف (اللوطين صان صنف ينظرون صنف يصافون صنف يملكون) وقد
أشاره الى انه لو علم انه الشهوة او لم يشك حرم النظر كما في المييط وغيره وفي السراجية لا تنظر المرأة الى بطن امرأة عن شهوة
الا عند الضرورة فانه ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة كالتقصار اى القاضى عليها ولما كما في المشايخ ولشهوة
اي او انما عليها ولما او تحكما وذكر شيخ الاسلام الامام ان لا يباح عند التحمل اذ قد يوجد جسد الانثى وقد اشارت الى انه
لا ينبغي ان يقصد القاضى او الشاهد بقصد الشهوة بل مجرد الحكم واداء الشهادة وتحكما كما في المييط الى ان التحمل لم يصح بدون
النظر ولو شهد شاهدان فانه كما في العمادى وذكر في المنيعة اذ اسمع صوتهما واخبرت برضا عند ما وقف بذلك كان
ان يشهد به وهو المختار واردة النكاح فيمنع لباس بالنظر اليها ولو عن شهوة عملا بالنسبة لا قضا للشهوة كما في المحضرات
وارادة الشرعي التجارية فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطر ليعلم مقدار ثمنها واردة المداواة كالاتقان في
فان الابن يبيع كالمحرم فيه ويدل فيه ما لجة القابلة عند الولادة وهكشاف الفتنه والبكارة **ونظير المداواة**
موضع المرض بقدر الضرورة بان ليس سائر المواضع او يقض بصره او نحوه ذلك وينبغي ان يعلم المرأة تداء بها لان
نظرا بعد من الفتنه والانتهاز ليس بضرورة ولذا قيل نكتن اكله لغيره ان الكرم لا لم يفعل الا اذا امكنه النكاح او خيرا
والظاهر ان نكتن كان ابو حنيفة رحمه يري لصاحب حلم ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفمدين في الحمام
ويكره في ملأ الناس كما في الزايدى والتحصى الذي قطع خصياه ونحوه كالمجرب الفتنه والتمشيد في النساء واداء
هن في محلة الوطى وليس في الكلام عن اعتبار كالتحصيل في الامتناع عن النظر لان النقص قد يباح مع وقيل هو اشد جوار
والمجرب سبق وينزل ولينث فعل فاسق وقد اشارت في منة مولا في الكبرى من جوز من الطمتم من قلة التوق
والديانة ونظر الى كل اعضا من يحل منها الوطى فينظر من وجهه وموكله بالعكس يسمع البهتان من الفرق
القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطى لحلال ومن ابن عمر النظر وقت الوقع المنيخ في تحصيل اللذة وقد اشارت الى ان
خروجها للوطى في بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما في المنيعة والى ان المشايخ
لا ينظر الى فرج المظاهر منها على ما قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله لكن ينظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما
في قاضيان ولا انه لا ينظر الى امه المحرمية والوثنية والزوجة المكاتبه لم يتركها فمن كالا جنسيات كما في الزايدى
ويشعل بالمفضاة فانه لا يمس ولها وينظر اليها والى ان كل من ينظر الى عورة نفسه والاولى ان ينظر قال علي رضي

من اكثر النظر الى سورت حوق بالنسيان حد من شاكل الصديق عزانه لم ينظر الى عورة قط كما في الكراهي وما سئل فله
اي كل عضو من نظرس بل بينهما الوطني اليه حل مسه فجازس كل عضو الآخر فلهن يس لزواج فربها والزوجة فربها
فان غير جبارا عظيم على ما قال الومنيه م كما في الزايدى وغيره ولو قال ر لكل من حل منها الوطني من عضو منه مكان
معتنا عن الجمل السالك ايضا لان الس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناطر من فيه احتاج الى قيد
الشهوة والعزرة لاخر الجاعنى والشاهد والملك وغيرهم شكل بس وجه الاجنية وكفنا وان جاز مصافته عجز غير
مشبهة في رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا غير شتى كما في الكراهي ولا تنس بارية عهده اسما وقال شاشخنا ناسيا
بالاشهوة وجازس الرجل انظر اليه من رجل اكرم من رجل باين بل على عورة فله ولو كان الاله الفين بصره وقيل
اذا كان الاله انكشافا جاز غير الفتن من فوقه وبما خالفه في الاصل ما طر كروا ما س تحت الازار على ايقاد الجملة في
فوام كنه الزايدى واذا حدث لملك ملك مته رتبة ويد البشاه وبيته اورجوع عنها او صلح
او كناه او متن عبدا وصدة او هبة او ميراث او سبي او فتح بيع بعد القبض او دفع بجماعة او نحو ذلك احرر مبيوشه
الملك مما اذ وجبت الالبقة او ردت المصنوعة او قلت الزهوية او عجزت السكاتية او فقتضت الاجارة او نحو ذلك فانه
لا يشترط عليه حينئذ بلا خلاف كما في البيه ولكل لالة اعم من ان يكون كذا او بعضا حتى لو اشترى نصيب شركة منها
وقد حاضرت عندها ما رايتها كرا في النظم ولو كانت بكرة او مشتمية ممن لا يطلأ اصلا مثل المرأة والعبيد العيين
والجويوب او شرها كالحرم رضا او مصابة او نحو ذلك عن ابى يوسف ثم اذا تمق لم يبدل في رخصا من بار البالغ لم يشر
كما في الصغرى حرم على المالك قطعا ودوا حية كالقبلة والمعاقة والنظر الى فوها الشهوة وغيره اذن محرم لا يجوز
في السببية واما كما في الكبرى حتى يشترى المالك والامة اذ في المفعول اى يطلب براءة رخصا من الحمل فانه باطل
وجوب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو انكر المعرفين من الصغار رضى الله تعالى عنهم وقال فانه العلماء ان لا يفر
لشبهة بخلاف واحد كما في النظم وسبب حدوث الملك كما ذكره المصنف وغيره وهو المراد باذكاره المصنف في خياره طرز
ان الاشتراط انما يجب بالانقضاء من ملك الى ملك فمن لم يفسد ان يفتول من فاسدان منه لا بما قال فامينان اذ
اذا انفسح ليعيب بعد القبض سببه او قبله لم يشترى فان الاول يدل على فساد قوله الاول الثاني على الثاني وهذا ملحق
فان في الاول بعد حدوث الملك في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض يتم ببيع كما لا يخفى وقال فخر الاسلام ان سببا لا يفر
الوطى قال صاحب الخلاصة ان علته استحداث حل الوطني بملك اليمن في فرج فارغ من جهة الغير وتوطئة اشتغال كما في
الجملي او توطئة كما في الحايطة وكله حياطة يارة على الخلط بمار الغير ولا يجوز ان يكون الحكمة موجبة مستترة بخلاف السبب فانه
كما في الكراهي بحقيقة كانه بعد القبض من البائع او كونه فلو وضعت المشتري في جيل حتى ينقذ الثمن فمضت عنه
لم يحبس سببه كما في الخزانة فلا جرة لحيضة واقعة في انتشار سبب لملك كاشرا وفي انتشار القبض او فدية قبيل الاجارة

في بيع الفضولي او قبل البيع في البيع الفاسد كما في الهداية وبنا رواية الاصول قال الفقيه انه قول لطف بن محمد بن رواحة
ابن يوسف ثم ووجه انما كافيه عند كفاي في النظم فليس محض فلو اشترى مستحاضة لا يعلم حضايا حراما ولا الشرع عرقا
كما في الميراث ولو ارتفع حضايا قبل القضاء والامانة ترك حتى استبان انما غير حاصل على ما في الاصول وقيل هذا قول الشيخين
قوله انه لا يقرب منها سنتين قيل اربعة اشهر وثلاثة اشهر وقال ابو طيع تسعة اشهر وعن محمد بن اربعة اشهر وعشرة ايام ومنه
نصفه كما في النظم عليه كل الناس اليوم كما في التواضع وهو ارفق بالناس الا حوط سنتان كما في الكفاية ولا يشترى بشهر
تمام بعد القبض كما في الكفاية اشهر ينبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف خرج فلو حاضرت في انشاء الشبهة انتقل الى الحيضة كالحاجة
في ذات شهر اى صغيرة لا يثبت لقيام الشهر تمام الحيضة ولو وضع الحمل قبله قبض في الحامل ولو من انما فان وضعت
قبل القبض اشترى بعد النفاس خلافا لابن يوسف كما في النظم وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المعلقة فان اشترى كان
القبض فمن الظن ان لاسن تقديم قوله بعد القبض على قوله بغيره وخصص حياته اسقاطا اى الاستبراء وفيه اشارة الى العتق
ترك الحيلة ولذا قال محمد بن انما كره مطلقا خلافا لابن يوسف ثم والمأخوذ قوله ان علم المشتري عدم وطى له كما في
النظم الا يوجد فيه سبب الملك قول محمد بن ان علم وطى كفاي في الهداية وقيل لتفصيل قول محمد بن واما عند بها فالحيلة بيان
مطلقا كما في الخلاصة واما تقديم الوطى لانه لو طيسا فيه ثم باع قبل قبض لم يجز ان يقال بقوله صلى الله عليه وسلم لا
رجل يوسن بله اليوم الاخر ان يجتمع اس امر في طهر واحد كفاي في التمسك بالنظر لانه طاهر حال المسلم فلو طى في غير
لم يكره اجملة وفي اى الجملة لم يكن محتمة اى المشتري حرة ان يملكها اى شيخ المشرك الامة بالكل البائع ثم اى
الكل ليس بها النكاح ولا يلزم الاستبراء لان النكاح ثبت بالشرائط لمدل شرعا على غرض الزم ولم يثبت بالبيع الملك لكونه
وذلك في انتهى اذ عنده واما عند ابو يوسف ثم فلا يشترى بوجه المأخذ محمد بن فتمسك فيه اشارة لانه لا يشترط القبض الدخول قبل
الشرط كما قاله الحنفى قال اكلوا يشترط القبض كذا يوجد القبض بكم الشرط بعد فساد النكاح فانه لا يجمع مع ملك البعير قال
المحقق يشترط الدخول فيه بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن حرة الشرع ولا معتدة لان فساد النكاح سابق
على الشرع فعليه الاستبراء بدون الدخول لتحقيق بعبه كفاي في التمسك وبما ذكرنا نظر ان المأخذ عند المصنف قول الحنفى الذى هو الامام
فلا على ترك اختيار قول الحنفى لان من وفى ان كانت حرة لان كمالها لم يجر حينئذ ان يملكها قبل البيع او قبض
الرجل الاخر الذى لم يكن محتمة حرة بالكل البائع او المشتري على ان يكون من طهر واحد كفاي في التمسك وفيه حيلة الله
ان لا يطلقها ثم يشتري المشتري ان يملك البائع او القبض ان يملك المشتري ثم اى بعد الاستبراء او القبض لا يدخل
يطلق الاخر قبل قبض المشتري وبعد فساد النكاح اشار الى بيان واثنتين بلاترجيح احداهما على الاخر فانه اشار الى ان
وجوب الاستبراء وقت الشرع وهو رواية جميل ثم اشار الى ان وقت قبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض
لم يشتر على رواية ابي حنيفة على رواية الاصل بخلاف ما اطلقها بعد قبضه فانه لم يشتر على روايتين جميعا فافهم

بعدية الأصل الأصح وكلامه لا يدل عليه وانما قيد بالادخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها حيفتنا لطلوع الفرج لا يحصل غير
 المشترى وانما لم يحجب الاستبراء في باتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع والملك رقية فانها في الاول في يد الزوج والثاني في يد
 المشتري والاستبراء بعد حدث ملك لرقبة والبيع جميعا كما مر فاستقام ضابط وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف في قوله اذا حدثت
 ولم يتبع الى قبورها وذكرنا في انشاء الكلام كما نحن ومن فعل الشهوة احدي دواعي الوطى كالقبلة والمس غيرهما
 ولم يذكر الوطى لان كتاب الكناح قد اغتاف عنه يا منفيه لا يجتمعان كاحا كاختين ونبت وامساك او رضا عاوا الجملة
 حال لا صفة بمحذات التين فانه ما اختلف فيه ولم يحوزه البصر حرم عليه وطيهما بدواعيه وطى كل منهما مع دواعيه
 حتى يحرم احدهما بالاخراج عن ملكا عنان وايضا كلا الوضعا والنبه والكتابة او الكناح الصحيح او غيرهما فيندمل على ما ذكرنا
 بالاداعي لكن المستحب ان يمسح حتى يمتنع من الشهوة بالاخراج عن الملك هذا احد انواع الاستبراء المستحب منها ما اذا اراد
 بيع جاريته ومنها ما اذا اراد تزوجها فان احتمل ان لا يطاها الا بعد الاستبراء قبل هذا عنده واما عند محرم فلا يطاها الا بعد الاستبراء
 وكذا الجواب في لم يولد والمراد به ان زوجا قبل النكاح ومنها ما اذا اراد ان تزني ولم يحبل فلو قبلت لا يطاها حتى
 تقع الحمل ومنها ما اذا زني باخت امراته او عمتها او خالتها او ثبت اخيهما او اختها بلا شبهة فان الاقتضال ان لا يطاها
 حتى يتسرى المرتبة بخلافه في بها شبهة وجب عليها العدة فلا يطاها امراته حتى يتقضى حدة المرتبة ومنها ما اذا اراد
 تزني ثم تزوجها فان الاقتضال ان يتسرى وتزاعده واما عند محرم فلا يطاها الا بعد الاستبراء الركن في النكاح وكره اى
 حرم تقبيل الرجل فم رجل او يده او عضوا منه وهذا قول الظرفين قال ابو يوسف رم لباس به كما في المداية ويضلع
 بالتبعية تقبيل المرأة فم امرأة او ضابطا فانه كرهه عند الفقهاء والوداع كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة اعلى وجه البر
 فجاز عند الكل كما في قاضيان عن بعض المشايخ لا بأس اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كما في الاختيار والامام شيرازي
 لو قبل وجه فقير او عالم او زاهد او ازال الدين فلا بأس به كما لو قبل يد سلطان حامل لعدله ويعطيه من تنظيم الماله وكره امره ولو قبل
 ليل الدنيا فكهو كما لو قبل بنفسه كما في المحيط وقال المصدر الشهيد ان تقبيل يد الفيل لا يفسد على النكاح كما في الكراهي وقال
 شرف الله عليه السلام ما لم اوزر ابدان يدفع اليه قد يقبله لم يحبه وقال جابره كما في المنية لان لصاحبه رضی الله عنه من تقبيل
 اطراف النبي صلى الله عليه وسلم كما في الاختيار وقال الفقهاء ان القبلة خمسة تحية لتقبيل بعضها مفضا على اليد ووجه
 لتقبيل لوالد ولده على نحو شفقة لتقبيل لوالد ابها على الرأس مودة لتقبيل لخاله على الجبهة وشهوة لتقبيل الزوج
 زوجه على الفم كما في الجستان من القبلة قبله الدنيا لتقبيل الجود الموصف قد قبله عمر وعثمان كل خداة قيل انها عده كما
 في المنية والكلام شيرازي ان من قبل من الاض من يك سلطان او امير او ياتيه التمية لا يجوز فانه كبرية كما في المحيط
 وذكر في الكراهة الميسرة ان من سجد غير المدعى على تحية تكبر في الظهيرة ان يكره بالجملة مطلقا في الزجرى الا تخافى الاسلام
 الى قريب لركوع كالسجود في المحيط ان يكره الا تخافى للسلطان وخيره وكبره عند طرفين لا عند يوسف بن عمار

بالكسرى جميل كل من اهل اليمن يدعى في غنى الاخرى ان ازار اشرارهم السرة والركبة واجداد اشرارهم اذ كان قسطنطين
او غيره فان كلا زار ولم يكره بالاجماع وهو الصحيح وقال الامام ابو بصير ان المكروه منه ما على وجه الشهوة وما على وجه المكرامة
فما زكنا في الكافي وفي الكفاية اشارة الى ان المصافحة لم تكن على وجه سنة قديمة متواترة وقال صلى الله عليه وسلم من
صالح اخاه سلم وحرك يده تناشرت ذنوبه هي الصايغ صفوة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فانه
الا صايغ ليس بمصافحة خلافا للوافض كما في الصلوة السعودية والسنة فيما ان يكون بكتبا يدبره كما في المنية وغيره على
او غيره كما في التواتر وعند القادر ليد السلام كما في الشريعة وان ياخذ الابهام قال صلى الله عليه وسلم اذا صافقتم فخذوا
الابهام فان فيه رقا فتعجب منه الحجة الى ان القيام بغيره لم يكره وانما المكروه محبة القيام من قيام له كما في مشكل الآثار
وعن القاسم العليم ان يقوم للاختيار لا للضرورة وكان صلى الله عليه وسلم يكره القيام بغيره من غير كافي التواتر وذكر في التواتر
لا يكره ان يقوم الاخرى السير لخطا لذكره الوقام القادر في خلال قراية فخطا لذكره الوقام القادر في خلال قراية فخطا لذكره الوقام القادر في خلال قراية
اولا بيه او اسأده السلم وفي كثر العباد لا يقوم الاخرى في المسجد فانه قال صلى الله عليه وسلم لا تقوموني في بيت ربي
ولذا وصى السلف تلتزم من ان لا يقوموا في المسجد اذ وسوا وفيه اشارة الى جواز التعارف في زماننا من قيامهم
المسجد عند اتمام الدرس وكرهه وطلب مع العذرة لفتح العين كسر الزال لانه لا يملك ارجح كل الفضل عن الله كما في مشكل
والطرفة فذكره الا انه ولما جرت منه كما في التواتر وفيه حال الصغر فخطوطه وصحح منها محمولة بان يحل اليها نحو الشربة
او اراودون العكس فان محل النقص منسحب كذا المطلق المخطوط في المحيط والبدية والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والمختار
انه صح اذا كان غير رافعا عليها فحينئذ ان محل المطلق على جهة او محلا على الروايتين لا على النقص والاستحسان على ما علم
خليفة البدية ومصدره وفي زيادات التنبلي ان المطلق يجري على الملاءمة الا اذا قام ذلك ليل اتيه لهما او لانه فاختطه
لنقصه ضروري ومع الانتفاع بها اى عند المخطوط فلا يتبع بانفاقة على الصحيح كما في البدية فلو نقلت الى الضياع غنة
فليس السالك ثم غلط الزاب فتقوى الارض بيجوز لافضلية نية تقويتها بحرم كما في المنية وصح جمع السقيين بالكسرة
وغيره ان الباع لا ينفق به استكثار الربيع وان كان بجا وكذا راجع الفضل من غير الله كما في الكفاية ويكره بيع طين الاكل
وعاتم الحديد والصفوفه كما في القنية وصح حصار البهاجم بالكسرة من جهة الحيوانات كالسور والعروس وذكر شيخ الاسلام
ان حصار الفرس حرام وان حصار غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والافحام كما في المحيط لا يصح ويحرم حصار الآدمي بالقتل
لان قطع النسل بالقتل عند المال ليس كمنه بالبيعة ودرهم وعلقت الحامل الولد في شيق بطنها من الجائز
الا يردو عكس قطع الولد اربا ربا ولا يجوز ناسقا ولذا مضى مدته تغيبها الروح من أمة وعشرين يوما قبل ضمها فقد كرهه
بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط ويالج الحراجات المونة والحصاة في الشاة الا اذا نزل لانها اصلها ولا يفتن
اذن الطفل من لبنات كما في الظهيرة وذكره فاضلان ان احد الابوين ان قطع اصبعه زائدة من الولد الضمير للثمن

وجمع انوار الحمير في الحمار والاسم في الجبس والانوار درجائدين على النمل الحسن فرسته لان النمل اسم جمع يتوحد في الذكر
 والانثى وفي اشعاره لم يجمع انوار الفرس على الحمار وقد جمع كافي في شرح الطحاوي وجمع سفر الائمة ثلثة ايام وام الولد يستدرك
 بالامة بل الحرام وكذا سفرنا في زنا ثمانية الف وعلية الفتوى كافي في السرية وفيه اشارة الى انما الابعاد في الحرام في انوار
 والاسكاف قيل عوليت عند الامن من الشبهة والى ان الثورة لم يجمع ان ثلثة ايام بل الحرام وختلف فيما دون الثلث
 وقيل انما سافر مع الصالحين والصبي والمسنون غير محرمين كافي المحيط وجمع عنده لا من هذا مع اصحاب المصنوع المستخرج
 من ماله الغيب من متخذة اى من علم انه يتخذ حمر الكسج المحرمين رجل لاحتمال ان ليس امرأته كافي الكافي ولا افضل
 الا بغيره وقيل انما لا يكره عنده اذا باع من حبه لا يشترط بسلامه الا فكه بالانفاق كافي في الغنية وغيره وفي الجواب عن الصواب
 اريد البيع من الجوس والامن المسلم فيكره لانه اعانة على المحبة وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه يتخذ الحرام لم يكره
 بالاختلاف والى ان بيع الغيب الاكره منه لم يكره بالاختلاف كافي المحيط لكن في الاختلاف مع الغيب على اختلافه وكره وحرمه
 انقصى اى احتمال خصي ثلث خمسة عشر سنة في الدخول في الحرام اما قبلها فلا بأس به كافي الكافي وفيه وكره او امر
 يقال كتمان خفي وشبهه من البراءة الدرام خوف ان يهلكه كان في يده مثلاً بل ان يأخذ منه اى ليقال
 ما ساء وما ينجح اليه بما يتوحي اليه لانه لا يرضى بقره لغيره هو الاخذ منه حاله لا يولد له وادعهم ما خذ منه لم يكره الا انه
 لو ضاع بملك عليه كافي الكافي فلو قرع منيما قبل الاقراض ان يطيء كذا او ربما لا يخذ منه متفرقا ثم اقضه لم يكره بالاختلاف
 كما في الحديث واليه اشارة كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير ظاهر فانه لو قال شترت بائة مناس من الفز وجعل ياخذ منه كل
 يوم خمسة امسوا جميعه فاسد وكل يكره كافي الكبرى والتصحح ان يبيع من الخبز ثمانية مثلاً بمقدار الخبز المذكور ووصفه حتى
 يصير في في الزمة وسلم الختم ثم اشتره منه بهار اوان يدفع اليه من نحو البر كافي في الخزانة وكره حرم الاكابر السلام
 وسكون المعين في بيع اللام وكسر العيون سكونها مصدر لعب لكسر الاسم اللعبة بالضم المبيت كافي في القاموس فالعجب
 بالافادة فيه اصله كافي الكشف بالسر وهو اسم معرب يقال له الزر وغيره ايضا الفتح الدال وكسر الشين في الشير اسم مذكر فله
 الزر كافي في السمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه العلوة وفيه نظر فالهوس من جنس حنوط يتشابهون في ريشته في كونه
 الساسية وهو حرام سقط له اليه بالاجماع فله كبره والسطح بذكر السهم العلوة والجمعة ولم يفتح لعبة كافي في القاموس معرب
 راشد في المعنى ان من شغل به ذنب عنه الديني وبار النصارى والخرقة في حرام وكبره عندنا في الباحة احاطة بالشيء
 على الاسلام ليس كافي الكافي وذكر في التحسين والزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب التهنيد لغيم عظيم فله حرم
 من الكتاب وكسنة او القياس فامرته طلق دفع الطلاق لا يحرم بالآثار القياس في الوارثا فمضى انه كرهه غير محرم الا اذا
 كان على شكل حيوان واقرن به ثمار فوش او اخرج صلوة عن قنطرة في احياها بالاصار صاكرية وفي عدة لا يكره
 شهادته ان لعب في الاغصان مرة وفي روضة من ادم على اللعب لا يشرع روت فعماده بالاختلاف في شئ موجب للتحريم

والبصيرة لم يرباها بالسلام عليهم عن ذلك قالوا له اما سيوفهم والرم وكره وحرم القتال والكسر المذموم من التفتية في
عني لغني لغنيته وعنا وبالفارسية راسر وكنس كما في اجابة الكراماني وعفا ترويد الصوت بالاحكام في التفتية مع التفتية
التفتية المناسبات لم تحقق الغنا بعد ان قيل من الثلاثة كون الاحكام في الشدة والضعف تصديق بالاحكام ومناسبة
التفتية لما فوس انواع اللعب كبرية في جميع الاديان حتى يمتنع المشركون عن ذلك كما في الاختيار وغيره وفي المصنف
من باب الغنا يكون فاسقا وفي شرح سيك الكبير للامام الخسري انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة
القرآن في الوعظ فما يفعل الذين يدعون لوجود الهبة كرهه الاصل لرفي الدين ويخج الصوفية مما يتبادر من رفع الصوت
فان ذلك كرهه في الدين عند قراءة القرآن الوعظ فما نلتك عند سماع الغنا في الجواهر ان لسلع والفضل الذي عليه
المصنف في زمانه ارام لا يجوز القصود الجولس ليه هو الغنا والزمير سوار ومشايخ قبلهم في الغنا والجملة في العوارف
سماع الغنا من المذنب بالاحكام الانفر قليل من الغنا ومن باه لجم علما في الساجد البقاع الشريعة وقال صلى الله
عليه وآله وسلم كان اهل من لغني وفضل عنه صلى الله عليه وآله وسلم سمع الشعر لا يدل على اباة الغنا وكان انفر
كثير الوعظ بالسماع فغضب في ذلك فقال هو غير من ان تغدو لغنا بالناس فقال ابو عمر وغيره من اخوانه سيات يا ابا القاسم
زيت السمك شرم كذا وكذا كنه لغنا بالناس قال الشري شرط التواجد في زعقة ان يبلغ الى حد وضرب جهر بهيف
لا يشعر فيه بوجع واروا عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم أصحاب الحديث في صوته وحقا لم يسمعه
غيرهم وفي العاقبة ان مجود الغنا والاستماع اليه مصيبة وكذا آراء القرآن بالاحكام حتى قال مشايخنا التالي والاسام
اشان عن الخرياني من قال نسل هذا القاري حسنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان اتخى للناس لنفسه كلاهما ممنوع
وفي شهادات النذرة ان اتخى الاستماع اليه كرهه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في العرس
والوليمة للاعلان منهم من قال اذا لغني ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان بالباس به وقال بعضهم التقى لنفسه وحقا
لاوحته لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك كرهه عند علماءنا وحملنا وردن الاحاديث على الاشاد اشعر السباح
المشتغل على الحكمة والوعظ وفي المضمار من باب اشعر كان فاسقا ولفظ الغنا مشعر بان النظر في كتب الاشعار بالاحكام
اللسان بالباس به على ما قالوا كما في قاضيان قيد اشارته الى ان مجود النظر كرهه عند بعضهم وان حصل اختيار بالذكية جميع
فيما بعد استقام بالمنع عنه اذ هو شائع بين الناس لذا انجز الى البعض الاطناب وكل هو كسب عبث فالثقة بمعنى في
شرح التاويلات والاطلاق شامل لتقصير هتاه فافعل كالقصص استوتيه بتقصيق والتقليص ضرب الاذن والطنين
والربط والرباط القانون الزار الصبح والسرور والبوق والمقال بالفارسية رسفيد مهروم فلان كلما كرهه
الاشان في الكفار وكذلك ضرب لنوبة للفاخرة والمباحات فلو ضرب للتمية فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات
التذكير لثقت نفقات من لصور لهاسب به منها فبعد العصر للاشارة الى لغني الترفع ولجود الغنا راسر نظرة الموت

ولعل نصف الليل الى ثلثة ابحاث كذا في الملاعب للامام الزيدى وثبني ان يكون لمن الحمام يجوز كضرب لمنوبة وفي الاختيار لما كره
 ضرب لدن في غير العرس فصره المرأة العصى في غير الفرس وعن ابن عباس بن العرس يشتر في السراجه هذا اذا لم يكن على
 ولا يضرب على سية التطير قال التوتشي في تحفة انه حرام على قول اكثر المشايخ واما ومن ضرب لدن في العرس كناية
 عن الاطلاق فانه في البستان كره على الشوذة والنظر اليه كما في المفردات ولا بأس بحبس الطيور والدرج في حبه وكره
 ليعلمها وهو من راس المال في السكك اما اسماك الحمامات في بيعها فمكروه اذا اضرب الناس وقال ابن مقاتل يجب على
 صاحبها ان يخلعها وعلفها وفي شرح السبل للشيخ انه قال سلمه المد عليه وآله وسلم لا يحضر للمالك شي من الملاهي سوى نصيب
 والربان اى المسابقة بالرى والفرس والاهل والارواح في الكبي بجز المسابقة لو كان البديل من جانب فاذا كان من الجانب
 فحرام لانه قمار الا اذا دخله مملوكا فليس في بيعه فقال كل منهما ان يقتني فلان كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبقك فلي
 ان يقتني يجوز وكل ان اعطاه فلا يبيع وفي الملاعب لو شرط الحلل ان ان سبقتا اعطاه احداهما او كل منهما شيئا جائز وفي
 ان المصلحة عند اختلاف الجواب كالامى ولا يجوز في الحمى البعل لكن في الاختيار انه يجوز في المصلحة من حسب البصالح
 يريد الفرية يجوز وفي الجواهر قد جاز الاثر في خصه المصارعة لتحصيل القدرة على المعاملة دون التسلية فانه مكروه وانما
 فكاستماع ضرب لدن والربا والشار وغير ذلك فانه حرام ان يسمع لبقية يكون معذورا ويحب ان يتعبد ان لا يسمع لقوله
 سلمه المد عليه وآله وسلم استمع صوت الملاهي مهيبة والجلوس عليها فسق والتكذب بها من الكذب بهذا التخليط والذب
 كما في الاختيار لا للاستعمال كما في النهاية ومكره من لو اعطى القمار الكرم فضرر بل جعل على المنية القيام والعقد والزول
 منه والصوم عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة الفوائد ولولا ذلك لمقتل الحسين ينبغي ان يذكر ان لا يقتل سائر اصحابه
 الوافض كما في النون وكره جعل النفل اى الطوق من الحديد الهامس لليد الفلق المانع عن تحرك الراس في غير مجلد
 لانه عقوبة اهل النار وقال الفقيه ان في زنا ناجرته العادة بذلك واخف من لبان كما في الكراهي بجملة العقوبة
 فانه يكره لانه سنة المسلمين المزمين وكره احكاما احتسابا لشي انظار الغلظة والاسم الحكمة بالضم والسكون كما في
 القاسوس شرعا اشتراط طعام ونحوه وجب على الغلظة البعين يوما قيل شهر او قيل اكثر من ستة وبه القادر للبيع والنظر
 لا يلزم فانه تفاوت بمقدار قوت البشرى فيقوم به من الرزق كالبواشع والذرة والازر والدرن والشرود وال
 والسمن كما في الخمس غصير وفوت البهايم كالتبج الفت وبها عند الطرفين عليه الفتوى قال ابو يوسف رمه ابن جبر
 كل البعير والعامة ولو ذبحها او فقتها او قواها غيره كما في الكافي وشرط لعنهم الاشارة وقت الغلظة بتبذيرها كافي في الاختيار
 في النقص لا يضرب الناس لم يكره كره كما في الترشى في بلد او في حكمه كالوستان والقرية ليعضد الاحتكار باله بان كان
 صغيرا لم يضر وكان كبيرا لم يضر وكان كبيره كره لانه حسن له فلكره لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وعليه اليد جسه
 وبها عنده وفي رواية عن ابى يوسف رمه واعند محمد رمه فسيكره ان كان منه بيا منه وعن اسبه يوسف رمه

ائمة المال فخره جهك السرور فخره ثلث عرض فخره طلع البيضة كالخبر عنه عن نجاسة الماء فانه يقبل ولومن عبدوا
 امرؤ فلم يشرع بعلقه فخره ثلث بطن فخره وكذا خبر عن الحسن الخرمي انه لما كان في مكة كالاغنياء عن روية بلال بن ريسان
 ورواية الاحاديث لم يشرع له كفا في الزيادة ولا في المصلحة ان يكون مثالا للشيخ اقام الدوامات وفيه اشعار بان قبل قول
 غير العمل لم يجب للكل باني الفقيه ان يخرجه الحديث والفقهاء فخره ثلث طالع الفطن وقت السمع والرواية الى حين الرواية فخره
 لا يشرط ذلك وفي خبر الفاسق نجاسة الماء ورواه وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او اظرب على صغيرة والمستودع
 الذي لم يدعه الله ودفنه تحمى وفي رواية الحسن عنه ان استوركا للعدل لكن الاصح موالاة فان كان الكبرياء ان صاوب
 يتمم فلو لم يكن له من اراقة فخره في العكس فخره كفا في خبر الكافران وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقة فخره
 والصبي والمستودع اى النفس العقل كالكافر وفي اهل الامور تفصيل تمامه في الكشف وفتح على القوي اشارة الى انه
 طلب كتاب آخر لشرع فيه كما لا يخفى واعلم ان من جعل الحق متعذرا كما لم يزل ثبت للعالمى التخييار من كل مذنب
 ما هو به ومن جعل واحدا ككلنا التزام العالمى اما واحد كما في الكشف فلو اخذ من كل مذنب مباحه صار مستقاما
 في شئ الطمادى للفقهاء سعيدين بسوء فريب في المذهب الصلابة اى اعتقاد كونه حقا وصوابا كما في الجواهر ومشاوختها قالوا
 ان مذنبين صواب يحتمل الخطأ ومذنب غير ضابطا يحتمل الصواب كما في المصنف فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن
 فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن
 ان من شئ شئ بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن فخره ثلث بطن
 ان الاشتغال بعلم الجدل تفصيل العز في ايمان ان في التعليم والتعلم للبرية اجرا وفي تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم
 وتعليم وتبين ويكتب كل علم ضد السنة كالنجوم ونقص الدين كاقاويل وغيره بالانسان او تعبد بالدين الباطل او المتفقد
 الفاسد في التعليم لا يكل النظر في كتب المعتزلة ولا ايسها كما في الزايدى الكتب اذا خرجت عن الاعتقاد بها
 اسم الله والرسول والملكوت ثم محرف الباقي وان القامى في المادى الجارى كما هي او دفنها فلا بأس به ويدفن المصنف في
 لا يجوز ان يجلد القرآن بالمصنف ولو استعمل الوراقون كواخذ من الاخبار والتعليقات في المصنف وكتب التفسير والفقهاء
 فلا بأس به ولو استعمل في كتب النجوم والادب بكرة وفي تحفة ائمة الفال من المصنف مكره وفي الخزانة لوجس
 بلا اذن الجوى لم يكن عالما في الثقة بكرة يس كان شعار الخافى الدين ويستحب جابة الدعوة الا اذا كان منكرا في بيته او
 طرقة او اذ غير حال او قصده ريار وفي الزايدى يستحب ان يعلم طهارة ونقص شاربه وتكليف حائنه ونقص بدنه في
 اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوما والزايدى على الا يعين اثم من في المسجودية يتعد في تعليم الكيدية
 اليمنى وتحمى بابا مهاد الرجل بجهر لينة وتحمى بجهر اليسرى من التمديب قص شاربه ان يواضع حوت
 الشفة العليا وفي الساجدة لا بأس ان يؤخذ اطراف اللبنة او اطالت وكيفية الجلوس للصلاة في يوم او ليل

في السجود ما في غيره فزخرفة للرجال ويمنع الفراغ عنه ولا يطلى لم يمتى كما في المينة ويكره استنساخ البصانة في تلك الايام وكذا الكلام كما
في حيرة الفناوي يستحب بآلة القبور فيقوم بخداج الوجه قبل وبعد الكفا في المينة ويقول عليك السلام ويحكيه مستقبل القبلة ويسبل
الدعاء قائما اولي وقال السرخسي لباسا لزيارة النساء على الاصح كما في الفرائد وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم يكره

الامان الاول هو الترك

كتاب الاشارة

اور بعد الكراية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشارة فجمع الشرب اسم من الشرب اي بالشراب كان وغيره حاله غفيرة
وفي الشريعة ما من منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والبعض مخذوف اي شرب العشرة واصولها الثمار كالعنب التمر
والزبيب الجوزيات كالزباد والذرة والخلوات كالسكر والفانيد والعسل الالهان كلبن الابل والراك والتمر من شرب
خمس الزواج اتمته ومن الشريعة ومن الزبيب اثنتان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في ويطبخ سياتي
تفصيل حرم الخمر في القرآن من ليل لائل العشرة سلكنا في هذا الاذان والتمتينا الجرس والاكوان من عمل اشيطانهم
بالاجتناب لطبق المصالح به واعتنع العداوة والبقاء البصائر والصدع ذكر الدعا والصدع من الصلوة والهي
بصينة الاستفهام المسمى بالتبديد الشبه ولذلك سميت بالاثم شعر شربت الاثم حتى ضل عقله كذلك الاثم
يذهب بالعقول وبالحمل لانهما اخوة من الخمر بالضم وهي مادة الصين واصلة وهي ام الخمرات بالنس في السبوط قال صل
العد لعل عليه وسلم اذا وضع الرجل قد حاس خمر على يديه لئلا يملك السموات والارض فان شربه لم يقبل مملوك الصين
ليلة وان وادهم عليها فو كما به الوثني الاول تاخيرها لئلا يملك السموات والارض فان شربه لم يقبل مملوك الصين
من الوثنيات السماوية الواجبة التابيث والواد للاعتراض بدليل ان بصله النبي بكس لنون وسكون الياء والهمزة
ويجوز التشديد على القلب الادغام اي غير النطق كما في المغرب فالفتح ليس بغير فلو لم يفتح لم يفتح فله خلاف كما اشير اليه
في المداينة فمن قال انه لم يفتح خمر لم يكذب كله الا اذا سكر على به ليشفي ان لا يسكر شارب العرق فلم يسكر ولا يفتح
من قال انه لا شرب الخمر وشرب العرق على ان يبنى الايمان على العرف ومن قال انه لقي خرافة الفلك الحكم واليه
ذهب لاثم السرخسي وعليه الفتوى كما في تحفة الفناوي ونقل الزايد عن الميسرة انه لو صب فيما سكره فانه حتى
صار عطوا من زوال حرارة وفيه اشعار بان زوال حرارة الخمر بالفتح حل كما في القيتة من ما عنب اخرا عن غير العنب
فلما خرج الابر من ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقيج كما قال بعض الشايع وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يسكر شارب قطرة منه
كما في اللم علما اي ان تقع اسفله اذا حصل الادفعا كما في المقائس واستنداسه فوسميت بصير سكره وقيل
بالزبد بالخمر اي رآه بحيث لا يبقى فيه شيء من الزبد فيصفه ويرى فلو لم ينفذ به حل عند الكل عند بعضهم في النظم
قال بعضهم انه حل عنده ولم حل عندنا قيل ان الخمر انة بحسب الاشهاد لا يحرم ولا يحل به

به احتياطا كما في النسيئة وان قلت حال من الحرام حرمت حال كونها قليلة احترازا عما قال بعض المقررات ان الحرام
 هو الكثرة السكرا لا القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الذخيرة ولو ترك لعقيدتين الاولين الكفار بما ينسب من قوله اذا غلبت و
 اشتركت وذكر العقيدتين الاخيرين فانه كان افيده وانصرف كالمطامير بالكد المدفوع حرام وان قل فالمقصود من تشبيه
 محرر البيع في هذا الوصف لا الباعثة حتى يلزم ان يكون المشبه باقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف حسن كما في
 ومما عجب فالحاصل هو المشبه به فلا يشتمل البعج ولا الجحوى كما سياتي طبع قبل الخليلان بالنار او الشس فذهب
 في تشبيهه وقيل اذا ذهب بالبعج كمثل فلهذا ونصفه منصفه واولى شئ منه باذن والكل حرام كما في الاختيار
 والباقي كالمكره الذي فحما كما في القاموس معرب راجع وهو الخمر كما في العائق وغلط السجاسة تمييزا لى غلط
 التمر بالبند والبول كما في البداية وفيه ان السجاسة الطلاء رقيقة في رواية وهو مختار لالام الشرعي الفتوى على الاول كنه
 الكفا في وقية اشعار ابن الخمر ليس العين كما قالوا وفي الكفا في وغيره ان جوس الخمر كان عصا طرا برهم صا ربنا بعبا صفة
 الخمرية فلو كان العين الاول ترك بيان بجملة الخمر لان كتاب الطبعة ينفذ كان عليه ان يؤخر بيان بجملة الطلاء لانه لا يكون
 في هذا اذا اشتركت ولكن ان يقال ان قدم للاشعار بانه جملة المتعدين خفية كما هو مختار شرعي في المبسوط وان كان في
 اشعاره فليكن في رواية فليس التمر الحرام السكر والبيع الرتيب نهي عن غير مطلوبين فانه حرام ان وقولهم
 والبيع اسم فعول من الزيد والاشكال في المغرب يقال نفع الزبيب في النهاية ولتعد اذا القاه فيها لم يمتل وكثير
 منه الملاءة وقال ابن الاثير ان شراب يتخذ من زبيب او حنظل او طين او الياشار في الصلح والاساس فلا حارة له
 فيمنع من السكر الخفيف فليس بصير للربط فيكون التمر اليابس كالزبيب مما راغى الربط بعلاقة الكون لعبت رية التفسير
 لكنه لو لم يفسد وانما يرا فلا يمان يقال بالبر والربط التمر والزبيب كما في الذخيرة واما ان ترك التفسير مختارا في
 الكفا في ان التمر اسم جنس من حين يعتقد صورة الى ان يدرك التحقق بصير المفسر في الضاد والهمزة كعشرين من العضم
 وهو كسر الشئ للبرون واذا غلبت الطلاء والنعيقان والظروف متعلق بحرم واشتركت فان كلما اذا كان حلوا لافقا
 واذا اشتركت فكذا لك عنده خلافا لما اذا اقرفت بالزبد حرم اتفاقا وترك هذا القيد لانه اجمد على السابق وحرمة الخمر
 وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت القطعية والظنية فيكون مستحسنا لا دخل في الايمان يتصل به
 مجموع ما انزل عليه الصادة والسلام فاذا اجمد واحدا كان حراما لكل كما في الكفا في فيض شاربها ويحدث به قطرة
 منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن بثلثها قيمتها اذا كانت لسكر فقط فلا يكره استعماله في الاشربة ولا يفسق شاربها ولكن يضل كما في
 الا اذا سكر ويجوز بيعها ولا يضمن بثلثها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن التلغف وخرج الجوسف رحم يجوز بيعها لا يجوز
 فذهب كثر من النصف وقل من الثلثين والفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد التلغف المسية واما اذا
 قصد ما هو معروف بالقرائن فالفتوى على قولها لكل في السفرة وفيه اشعار بحرمه من الانتفاع بالخمر

من کل حره کافي المنية ولو خاف العطش المملک حل شربها فان سکر بها لم یجد الا اذا شرب اندا علی قدر الحاجة کما فی الزايد
وحل العصر الثلث من الثلاث رسکي کون بان الطبخ بالمارا الشمس حتى يذهب ثلثاه ملائمة بحار من
 القدر من شدة الغليان من الزيد فلو طبخ عشرة اصبح من العصر فذهب صلب بالزبد بلقي حتى يذهب ستة اصبح
 ويقي الثلث فيحل کما فی الکافي فيشفي ان الطبخ موصولا فان النقع الطبخ ثم عید فان کان قبل تغيره وحدث الحرارة وغيثا
 حل الاحرم وهو النشار الفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلا وان ينقسم ارتفاع القدر لثلاثة اقسام متساوية ويجعل
 علی کل علامة منها او يطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى کما فی خزائن الغنيين العجني حشره من العصر الزيد فيحرق
 فانما يملأ بادي بطنه فیه اشعار بان الثلث ما عصب فالحق وکما فی الکشف انه اذا ذهب ثلثاه بالبخ ثم شق بالمار
 وترك حتى يشتد لیس ثلثا الا انه مخالف لما كتب فانه لیس باسمي حشره كالجورسي لاستعمال الجورسي الحمیدی بنسبة
 الى حميد فادمنعه والبورسني فيقولی لانه اتخذ له مارون الرشيد ويطبخ معرب رجيته وفي الروضة والعلانية انه مثلث صليبي
 من المار بقدر ما ذهب عنه من العصر ويشترط ان يصفى من الطبخ بعد صلب المار واليه ذهب الفضل وعليه الفتوى کما فی العلم
 مستندا وقادفا بالزبد کما فی المتعلق وغيره فوادام حلوا حل شربه لما خالف واذا قدف بالزبد حل عند الشين لم يکدر
 بحر من حميد وان لم یکر مستحکم کما فی النظم عنه مثل قولهما وعنه انه کدوه وعنه انه موقوف کما فی السدایة وبه اعتد عليه
 وهو اصح کما فی شرح مجمع البحرين والاول اصح کما فی النهاية والظهرية وقاميناخ والكبري وفتاوى اهل هرقة
 والحمیدی کما فی خزائن الغنيين وهو الصحيح لان الحمير موعودة في نهي شربي ان یکل من جنسه فی الدنيا انمودة جاتر فیهما کما
 فی المضمرات ولکن بالزبد تفريق الصابة مرض وكان محررا استشار لانس فاما یشترى الطعام ویقوى علی اطاعة فی لیا فی
 یسقط الفقر بعد الطعام فقال رجل من انصارى النافع شربا فی صومنا وفي بالثلث فصب عمرض مار شرب ثم ناول
 عبادة وامر العمار ان یخذه للناس للاستشارة کما فی الکافي وحل فیه التمر اسم جنس کما مر فیهما ال لیا لیس والطبخ
 حکم الککل کما فی الزايد والبنيد شراب یخذه من التمر والزبيب او العسل او البر او غيره بان یلقى فی المار ویرک
 حتى یلتخ من شفق من البنيد وهو الاغفار کما اشیر الیه فی الطلبة وغيره وبنيد الزبيب حال کون بنيد سها
 مطبوخا او فی طنجرة فارغ من مینة وین النقع بالبخ وعدة کما فی القنعة وان اشتد ذلك البنيد وقدف بالزبد
 وفيه خلاف الثلث کما فی النظم وغيره ولا یخفی انه حال کما بقه فلم یعلق بالثلث فلم یفح عما سبق من قوله اشتد
 کما ظن ومن ابی حنیفة لم الاحرم ویا ن ولا اشرب مودة وعن وکیع انه کان یشرّب فی لیا لی رمضان للفقوی علی
 کما فی الکافي ومن ابن مقاتل واعطيت الدنيا بخدا فیرا ما شربت مسکرا ما فیت بمرجة البنيد من مطبوخا فقال ابو یوسف
 فی نفسی من البنيد مثل الجبال وکیف لا وقد اختلف فیه الصابة کما فی التجهيز عن الشين ان بنيد سها
 لا یکل الا اذا ذهب ثلثاه بالبخ کما فی الکشف اذا شرب طرف حل ما لم یسکر ای لیلک لکن ان یسکر لثلث

والتيهين فلما تشرط بالاجماع السكر المحجب للوجود ما سكر من لفتح الاخير هو الموم عنه بالانه العلة حتى كافي لمطابقة
 وغيره وذكر في التفت ان لفتح السكر حلال كونه عند ابي يوسف ثم قالوا هم هو السكر فبشر بالمانية لمو وطرب اخفي
 توجد اشدة السرور فان نوى بالشرب واحد منها فاجلس والشئ حرام كشرب قطرة والنية ويحب وان لم يسكر كسا
 في المضمرات وغيره وفيه اشعار بان عينة حلال كافي السرية فان قصد به استمرار الطعام او التقوى في الدنيا على القيام
 اولى الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الالام فهو الحلال للثلاث بين علماء
 الالام وفي التفت قال محمد بن كل سكره ولم تليظ بالعلوم وينبغي ان يكون مثل التمر شتى عن ذلك العام
 وحل بالاتفاق الخياط ان اى ما الزبيب التمر والطب او البسرة ليعجن المطبوخين او طينة فلو جمع بين الزبيب
 والتمر والزبيب لا يكره بل يذهب منه البلع ثمانية كافي الكافي وانما ذكره مع ان ذكره فيما قبل ليكون رد على اصحاب
 فانه لا يكره عند محمد وحل عندنا خلافا لمحمد بن عبد الله بن عيسى بالتجيب كسكر البقرة وفتح التمر وفتح التين وفتح
 الليمون بالمرور كسكر كافي المغرب ونبذة السبع بالنية بالكس ونبذة الذرة ليمس السكر كسكر السبع الكاف
 وسكون الراكر كافي المغرب غيره ومن لظن انه نبذة البر وان لم يطبخ اذا شرب فليطمان والنبذة وان شئت ذلك
 قدن بالزبد وسكر بالمانية لمو وطرب فليطمان مقيد وفيه اشارة الى انه لو شرب واحد منها للموسم بالمخالفات و
 حاصل ان شرب نبذة البوب الحلاوات بشرطه حلال عند اثنين فلا يجد السكران منه ولا يفت حلاوة محمد بن محمد
 فيجوز ويقت كافي الكافي وعليه الفتوى كافي الكافية وغيره وفي الاكتفاء روى ان ابن ابي عمير اذا شرب سكر لم يذاع
 ومحمد بن احمد كونه واحدا منها فاحلال والسكر منه حرام بالمخالفات والحد والطلاق على المخالفات وتامر في التمر تاشي
 ان لبن الرماك اى الفرسه اذا اشتد لم يكره على ما قيل الاصح ان يكره كافي الداية وذكر في النواذ ان يكره
 عند الصابيين كرهه كراهية تحريم عن عامة المشايخ على قوله وعنه كراهية تترجم وتامر في التمر تاشي والى ان البلع اى حد
 نوعي شجر القصب حرام للذير بل العقل عليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه سباح كالافيون لانه وان اخضر فليس كسكر
 لا يزدل عليه كافي الداية وغيره من اباحة البلع كافي شرح اللباب تامة في سفار الجوان للعلامة الفاضلي وحل
 حل الخمر ولو كان لعللاج عمل كالتقار والمغ والماء والسكر القاد والسحر باء نقلها الى التمر عن بعضهم والصحيح انه
 لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها لم يقتل كرفع سقف لا يكره نقلها فلو صب خمر في خلاء اساء ولم يفسد كسا
 في العلم ولو غلط الخمر بالقتل صار مباحا ما يكره ان غلب الخمر واذا غلب فيه بعض الخمر لا يصير خلاعه حتى ايزبب تمام الرارة
 وعندنا ما يصير خلا كافي المضمرات ولو وقت في الصغيرة فارة فاحترق قبل التفت وتكره حتى صار خمر اتم تحلل او غلبها
 يكره ابقى بعض كافي السرية ولو وقت قطرة خمر في جرة ماء ثم صب في جب نخل لم يفسد وعليه الفتوى ولا يخفى
 ان يمتد ترك الصغير خمر ثم صير رطبا خلا والصحيح انه لا بأس لان جود الخمر ليس بالقيح وانما القيح الانثبا فلا يكون باسما ذاه

الفرع فاصد القبيح وكان بعض السلف اذا ارادوا التماسا من الله سئلوا عما في كميض ما يخرج منه وهذا زيادة احتيا
غير واجبة في الحكم كما في التيممة ولما ذكر ان البنية المشتد حلالا لم يوجبهم ان زيادة الاشتداد الحاصل له سبب وعية الشبهة
حرمه ازال ذلك التوسيم فقال **وسل الاعتقاد** اولى سحا وبنيته التمر والذرة ونحوه بان يلقى في الدباب بالضم المذبح
والحققة بفتح الحاء والهمزة وسكون النون قبلها جرة خضر او الزرق بالضم ثم شد بجره او عارية طليت وطلعت بالز
بالكرهى القادر وحرم كما في الزابى وغيره ثم روي في الخبر لفتح اجزاها في ذرة الشئ ما بقي منها والاعتقاد
الانتماع وان كان في الاصل روى شانه كرون به اى بدر وبها كالا حقان في الاشتداد لتعشيش به وانما أثر الزمة
على الكراهية الواقعة في عبادته كثير من المتون لانه اراد التنبية على الراد الدال عليه كالم الدابة والى هذا ما ربه
اى لدرى بلباسه كناية عن النقل في الزابى لو شرب ما فيه ثم صعد الدقاق والجرة للطعم عند الكرخى وانما ختم على
حكم الدردي لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في الرام والله اعلم

كتاب الذبائح

اور وبعد الاشتداد لان حرمة ما فيه اعظم والذبية ما يذبح من النعم فانه ينقل الى الاسمية من الوصفية اذا ذبح فاذبح كما في
الرضى وغيره فليس للذبية الزكات كما ظن المراد في الذبائح بالفتح فانه لمة الشعار كما في السقوات وغيره ثم روي قطع
من بطن حنظل فليس من الذبائح والراس هو مختار المطر من كذبة مما لم ياتي وقد اشكل بالقبيلة التي وجبت
من القفار والمشهد انه قطع الاذواج الشامل للذبيحة فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من تخصيص حرم ذبحة
يؤكل بقربته المقام فخرج سباع البهائم والطير وغيرها وكذا النواص السمك والجمادى لم يتناول ما بان من لحمي ان يذبح
لم يترك من الذبكية وبني اللذبة الذبائح والاسم الزكوة وفي الشريعة ليسيل الدم انفس كما في صيد الجبسة فيخرج الزكوة
والطيرة ومن الظن انه اريد بالذبية مقطوع راس الذبكية قطع الاذواج فانه لا يسمى ذبكية عليه فخرج الزكوة الضرورة
وهي قسم من الذبكية ولعله سبأه قدس فقال **وزكوة الضرورة** اى لا يضطره وجوبه لذا اختاره الطحاوي صحيح
بالفتح اى شق جلده بشرطه **ان كان** اى موضع من البدن اى بدن الذبكية وزكوة الاختيار
فخرج اى قطع اذواج عين المخلوق واللبية اى سبأه من العقدة الى سبأه الصدة بقربته ما ياتي وعليه يدل كلامنا
والكفاية والكراماني فالذبائح الضرة والمخلوق في الاصل الملقوم كما في القاموس الكراماني وغيره اتصل في بعض المصنفين
بعلامة الجوزية بقربته رواية المبسوط والذبيحة وكلام التوفيق والعتابي والكافي والمضمرات يدل على ان المصنف يستعمل في
بعلامة الجوزية بقربته رواية الجامع فاصبح من سبأه المخلوق واللقبة فالذبيحة عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل
العنق فمن الظن ان سبأه وكلام الكفاية بها على كلام الآخرين مع انه محمل على خلاف مراده حيث نقله كذا مقتضى رويته
الجامع الى الذبح لو وقع في اعلى من الملقوم كان الذبح حلالا وكذا مكرهاته الرواية تفقده ان يحل ما وقع الذبح فوق العلامة

قبل العقدة ولو حمل بين يدي في كفاي الاكراني لم يستقم كما لا يخفى وعروقه اسي الحلق البعني المذكور في المنزلة بدراج عروق
 في المنزلة وكون الصمير المنزج الاضيق على فطن بعيد من مجيد في التليط ان لاولين ليسا بعروق المحلقوم اصله الحلق
 زيد الواو والميم كما في المتعاقب مجرى النقل في المرمى على فطن مموذ اللام مجرى الطعام واشتد ااصله
 الصوة النقلة المحلقوم كما في التنبؤ الدلوان في غير ما حكم في الطلبة ان المحلقوم مجرى الطعام المرمى مجرى الشراب في بعيز
 ان المحلقوم مجرى الماء في البسطين انها تكل ما فكر ما سوافن كما في السداية من فطن اذ سموه الكتاب والودجان تشبه لودج
 بفتحة جيم فان عليان في جاني قد لم الضيق بينهما المحلقوم والمري وعن شينين عروق المحلقوم والودجان كما في الزايري
 وحل الذبح لقطع اسي ثلث منها اسي لادبة عنده ويطع الاولين اعدا لآخرين عند ابي يوسف رم ويطع اكثر
 كل واحد منها عند محمد فلو قطع الضف كره تحريكها في الثانية وعزوه والاول صح كما في المضرات وعند محمد لم يقطع الاولين
 واكثر لآخرين بولاصح على ما قال شاذن كما في السوط وفي الاكتفاء شعاره لانه لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان
 لم يعلم حيوة ليشترط احدها كما في الظهيرة وفي بعضهم العبرة للدم على كل حال وقال بعضهم للبركة كما في التلم فلم يحسنه
 وحرم الذبح فوق العقدة الواقعة بين الحنق وهذا الفرع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر ان يرفع على انكروا تشبها
 عليه ذنب الاولين لقطع غير ظاهر لو حمل على الظاهر بلان يرفع على العمل لان الادراج مبتدأة من القلب في المبلغ
 وقيل ان في الالهام كمنه يجوز فوق العقدة لقطع اكثر الادراج وبه اخذ الاستد السنفاني وقال ان استغنى
 لاهم يستندى القول العمل فلو اخذناه يوم القيمة اخذناه كما في النسيئة وفيه اشعار بان اذ كان الاستغنى مبتدأ شيا
 على ذلك مخفيا وكذا التابع له وان لم يكن بمقتضى المخرج ان يؤخذ به كما تقرر وحل الذبح لكل ما فيه حدة قصت حذب
 وصغر وعجز دنف رقيق ونشب محد الاساس وظفر اقا تيمن غير مندرجين فانه وان قطع لم يكل به اذ الذبح يرمي به
 فلو كان مندرجين لم يكن محل السكين حل عندنا فان كره وتذكر الصفة على التخليط فان السن مؤنث وفيه إشارة الى
 لا يجوز نحو القرن القائم كما في المبسوط والى انه لو قدت النار على المنزج وانقطع العروق لم يكل على حال بعضهم
 وحل عند بعضهم كما في بيان الاحكام والاول يشبه بالصواب كما في الزايري وكره ولم يحرم المنزج لفتح النون
 اسي المبلغ المنزج الخلع ثلثة وهو خط ابيض في جف الغنابخدر من لوان يقال بالهوية خط الرقبة وبالغاسية دراج
 والان كره كراهية تخرجه ولذا قيل انه مصروف فان اصله حرام المنزج من الخطم وقيل انخ ان يدراسه حتى يظهر بجم
 وقيل ان يكبره قبل ان يسكن من الاضطراب فان الكل كره لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كما في الهداية
 فما بعد ومثني عنه واعلم ان الزمخشري قال في الكشاف والغائي والاساس وغيره بان الحسن الاخير انما هو المنزج
 بالهاردون اللون وهو الطري وغيره لانه ان كواشي رده عليه بان الهنح بالباله لم يوجد في اللغة وقال
 ابن الاثير اني طالبا بحثت عنه في كتب اللغة والطب والتفريح فلم اجد غير موضع الفاضل لتناز في ذلك لغير

حوكره السلخ اى نزع الجلد بالفتح دون الكسرة فانه الجلد قبل ان يبرؤ اى يسكن عن الانطراف بان بعده لا يكره ولا ينسخ وسلخ
 كمانى الهداية فانطق بالمصدرين وقال بعضهم ان السلخ قبله لم يكره كما فى التختة برفية اشعار بان لو بان عضو قبله
 كره كمانى بيان الاحكام وكره كل تعذيب للذبيحة بلا فائدة لتعليم مجتهد كبحر الى الذبح والذبح من القفار
 وقطع الراس بمرة واحدة او الشفرة بين يديه لا يكره لان الطحال فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم اجبت البهائم الا من اربعة
 تخالفها وازرقها وسفادها وحفها وان عرض عله بالذرة حتى يهرب كمانى صيد المبوذ وبذلك لا يخفى عن شهاب بان ضرب
 الذرة بانه نفيها يكره كراهية تنزيهه وشرط كل الذبح كون الذبايح مسلما او كتابا اجريا او قطعا او ذميا او لو كان الكتاب
 حربيا فحل ذبح الذى كنعج الاربع بالكرامة فخره ولو لم يكن فيه اولى كمانى الذبيحة او كان القفص الكتابى امرأة
 حافظة وانفسا او ذبيحة كمانى النصف او مخبونا او مقتوبا او صيدا او لواء ابو يجرىا يتقبل اى اى ايلم الذبيحة او يكون اهل بها
 كمانى الكسرة او يكون اهل القطع الا وادى كمانى المحيط والحيطة اى لا يقد على قطع الا وادى به من يخطئ فخطئ بالكرامة
 واهل ان كل من المعطوفات الساقطة والاشقة بقية الفعليين الا الاشقة اصل الفعل: تقبوا كما تقر من اظن اخاف ان
 للصبى ولم يحكم الباقى بالمقاسمة او كان الذبايح اكلت اى صاحب قلعة ودية قطعها الخاتن واخرز به عماقتل
 عن ابن عباس انه لم يجر ذبيحة او احرس اى اكله فانه معذور فى ترك الذبيحة لامن حال من مسلمانا اسم غير محصل يجعل
 لا يجزئ فان لا قصد به كما ذكره الرضى فليس من الشايع فى شئ كما ظن لا كتاب له كالشوى والحري والجوس واما
 ذبح الصباغى فغير مكره وعنه ولا من يقربى ومكره عنه جالان منهم لم يقرب بنى وعبد الشمس على ما ذكره الكرخى وفيه
 لم يقربن الا بالادريس لكن غلبوا الملائكة كاتين اختفادهم فوقع عنده ان غلبت استبدال وعندها العظيم عبادة واعتباره
 اولى لان المحرمة تغلب عند الاشتباه كمانى المبوذ او مرتدا بان صا حريا او كتابيا فانه لا يقرب ملته ولا مال
 التسمية اى ذكر الذبايح اسمها تعالى الجهر على الذبيحة عند ذبح الله تعالى شىء الا انسيانها وفيه اشعار بان التسمية شرط
 للحل ويدخل فيه كل اسم من سماته فلو قال الله او غيره وهدا له كمانى الذبيحة فابسى ولم يذبح الذبح لم يحل كمانى الكسرى
 والاسم بسم الله كمانى الذبح والمستحب عند البقال بسم الله وانه كبر ولا داعى لعلوا الى الا انه كبر به مع الواو كمانى المحيط
 واما قال البقال هو الله اولى منقول عن ابن عباس كمانى الهداية واما قلنا ذكر الذبايح لانه لوسى غيره لم يحل كمانى الجهر
 واما قلنا الجهر لانه لوقال الله اغفرى لم يجر لانه دعاء كمانى الهداية واما قلنا لى الذبيحة لانه لوسى عند الذبح لانه
 حل لم يحل واما قلنا عند الذبح لانه لوقال الله ودين التسمية على كثر لم يحل وقال الزعفرانى لو اذ الشفرة لم يحل
 فلو سمى على ذبيحة وذبح غير لم يحل واما قلنا الله تعالى لانه لوسى وذبح اقدم الامير او غيره من العظام الحل لانه ذبح
 فليطه الله تعالى ولذا لا يفتن بين يديه لياكل بل يذبحه الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى ولذا
 ايضا بين يديه لياكل الكل فى الزهدى وان سئى التسمية عند الذبح صح اكله لانه معذور وحرم الذبح

ان عطف على اسم الله تعالى الخيجه بسم الله واسم فلان لان تجزئة القيمة فقيمة كما في الميتة وفيه شاة الى انه
لورفع لمغير لم يحرم وكذا الوصية فيه اختلاف المشايخ كما في التمر تاشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالبحر بحرم
كما في الهداية لكن في التمر تاشي انه مذكور في قوله لو اعدا والبحار وقال (بسم الله وبنام فلان) لم يحرم كما في المحيط وكره النج
كما في النهاية او الدار كما في المحيط الفصل الذي بالتمتية الدار وغيره واما حال العلم عطف ذلك التيمم بحسب بسم الله
التمتع قبل من فلان او اللهم اغفر لي واباسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصل النج ان فصل غير التيمم بينهما لم يحرم
ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع وقبل التيمم فيمنع ثم اجمع بهي وفيه من ان انه لو دعا بين الاضجاع
والتيمم او بعد التيمم كره وفي التيمم فيمنع ان يدعوا قبل التيمم او بعد الفراغ منها منفصلا او بعد الدج لو ردد الاضجاع
وقد ابي سن محرر الابل اى قطع عرقها الكائنة في شغل غنقها عند صدورها لان موضع انحرعها لا يحرم عليه ما سوى ذلك
من الحلق عليه غير غنقها فافترس من النج كما في المحيط وكره ذبحها لخاصة النسبة كما في الهداية وغيره وبها ايضا بطرور
لمعرفة الكراهة فاحفظه وفي البقرة والغنم علسه اى ندب من فيهما وكره جفافان شغل الحلق واصلها سواء في اللحم منها
والنج المير في الغنم النسبة ان غير البقرة كالتاويذ والشاة مضطربة وكذا البقرة كما في اختلافه وذكر في الفتاوى ان النج
ان يضيغ بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشاء ثلث قوائم فقط وينج باليمين وكذا الشفرة ويسرع في النج واجزاء الشفرة
على الحلق وقفي في احلية الجرح والرس ولو يوما في العمران في نعم اى كل حيوان النسي وان لم يكن له يدان رطلان
كالدابة والجملة والابل والبقر والغنم والحمير والبش والجمي الغنم يقتلين وقد سكت في الابل والشاة والابل لاغير
كما في القاموس فوش اى صار وحشا ومنه اودم يكن به اكلان الضرورة فلو طلق صاحبها بشرا لا يؤخذ فربا ما حل وفيه اشياء
بانه لو قتل ميتة الزكوة عليه لم يكن اخذ وحل كما لو قتل الولادة على بقرة فادخل يده في فرجها جازا بالولد بالبقرة
على ذبحه كما في المحيط وغيره او سقط اللحم في برجل بهوة ولم يكن في نجمة شائل لاخر اى قطع او دابة ولم يقدر على اخراجه
فان جواره وقد اشكل عند ان مات منه اكل فلان اعلم انه لا يؤمر به منه فمات لم يؤكل كما في الذبيرة فلو سقط شاة في بر فطعن
على خلاف اللحم كما في الخزانة لا يكفي الحج بل ينجح لعل في صيد الشافس لانه لا حاجة اليه الا اذا قوتش ولا اكل
عند ذبحه ميت وان نيت شعرة وجرد في الجبن اعمه من شاة او بقرة او ناقة او غيره او قال اذا تم خلقة يحل لانه
يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتغذى فبذلكها وتنفيس نفسه قلنا لا نسلم بل يتقيد الله تعالى بلاذنه او العذر
بوصول اليه كبيت شاة كما في الكرماني والاول هو الصحيح كما في المضمرات والاحل وكتاب ومجمل اكل حيوان
بجيبه بالسن التي خلقت الرابعة وبالحلب الذي وفطر على سبع من الماشي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد
باعترا من البيه والامانة فانها مباحها من سبع يقتل من سكون الباري فمهما وهو حيوان منتحب من الارض فخطفت
من الدواب ما جاز قاتل عاد عاده فيكون شاة السباع البهايمة والطير فلما حاجة الى قوله او طير جمع طائر وقد يطلق على

الواحد اودهننا وعلل ذكره لموافقة الحديث فسمع ذناب كالاسد والذئب والنمر والفهد والكلب والضيغ والفيث والسوء
الابل والوحشي والغضب الخنزير والسحاب السموم والفنك والدلق والقرد واليربوع وابن عرس وابن اوسى وطير وفنك
كالحقائب والنمر والعقور والبازي والباشق واشجارين والحياة والبغاث ولا يابس باليس بذي مخلب كالحفان والقمري
والسوداني والزرد والصفير والفاخض كمانى قاضيه خان وكاليد في الحوسجة والحفاش في راسى كمانى المحيط والى
كمانى الهداية واليوم في رواية عن ابى يوسف كمانى الثعالب والمدرج والعلق والطاوس كمانى المصمات والنعامة كمانى
وذكر في نظم انكره العقاب للعلق والفاخض ولا الحشرات الصغار من الدواب جمع الحشرة تحركة فيها كالغارة والموزعة
وسام ابرص والقفذ والحيته والفضج والزنبر والبرغوث والقل والذباب والبعوض والقراد ولا يابس بدود الزنبر
قبل تفتح الروح لان الماروح كالمسي ميتة كمانى قاضيه خان ما قيل ان الحشرات هوام الارض كاليربوع وغيره ففيلها كمانى
ما قيل من ذوات السم كالعقارب واعلم ان الحشرات محمومة عندنا لعل مكرهه عندها ناكما في التفت في الشاة فوجلت من ج
وراس وكذا يراس الكلب اكل الاراسه ان اكل العلف دون اللحم او صاح صياح الغنم لا الكلب او قى بالعتوتين وكان
كالكركش لا الاسعا. كمانى النعم ولا الحمر لا الهلية دون الوحشية وان صارت الهلية ووضع عليها الاكاف فلو نزل
احدها على الاخرى فاكل اللحم كمانى النعم ويخل فيه كمانى النعم ولا النعم على الصحيح كمانى النعم ولا النعم
عنده وكذا عندنا ان كان النازي فرسا واما ان كان حمارا فالاصح انه لم يؤكل كمانى المصمات ولا النعم عندنا بوضيفة
وقد اشارت الى انه محرم عندنا وقيل انه رجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة لحمه وعليه الفتوى كمانى كفاية البيهقي
ثم انه مكره كراهته تنزيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهته تحريم هو الاصح كمانى الحلال
والهداية وهو الصحيح كمانى المحيط والنعم وقاضيه خان الحامدي وغيره لا الهلية على الله تعالى عليه وسلم على نعم النعم والبغال
والحمير كمانى الكركاش وغيره والى انه مل عند غيره كالمصاحبين وفي المصمات انه لم يكره عندنا وكذا هو الصحيح
وما في النجاس كمانى انه مأكول بالاتفاق تحول بعض على ما نقله القاضى الامامى على انه لا يمانى كراهته لحمه عندنا والى النعم
لا ياكل لانه متولد من اللحم والاصح ان ياكل كمانى قاضيه خان وغيره والى ان شه لا ياكل خلافا لها والاصح بنعم الباس وسكونها
واليربوع الذي بالفارسية (موش وحشي) وهذا تخصيص به التيميم وداعى الشافعى فانما يمانى عنده والاصح يجوز
عن الغراب فانه ثلثة انواع الابقع مافية سود وبياض الاسود والارغ الذي ياكل الحبيث اى لا ياكل الا البجعة وبليته
وقد اشارت الى ان كل من ثلثة البجعة والحب جميعا مل لم يكره وقالنا يكره والاول اصح كمانى الخنزيرة وغيره والى
رعد الى انه مل اكل لابل والبقر والغنم بجملة والدجاجة والحملاء الا انه مكره كراهته تنزيه كما استشير اليه في التفت
فيحسب الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم سبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوم كمانى النعم والخنزير
فى الاولين عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كمانى الكبرى والاصح ان يحبس الى ان يزول الراسحة المستنبة

ربما يودهم ترك الحكم عليه بالوجوب لئلا واجبة على من جباله الفطرة لا خير وليس كذلك فانه مسلم خرمي مقيد فاما يجب على المسلم
الحاج اذا كان محمدا وليس بل ملكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبطل ان على اهل مكة التضييق وان تجوزوا في ان يملكون محرم
خروج المسافر من الوطن مسقطه لالاختية كما في صلوة المسافر من الزايد في التقيم فتناول من قام في الامصار والساد والغير
والابوادي من بل الكا وغيرهم كما في المضمرات وهي عبادة شريفة في العلامة نوحي باختية مشربة بيشرة راجع فاول من
بالفت وجرم شاة اسم جنس شامل للضامن الذكر الكلبش والاشي النعجة والمفر والنيس والذكر منها افضل اذا كان خصيا
لان حكمه الطيب والنفع والمتبادر ان يكون الهية وتوشها غير مانع فلو كانت خشية لا يجوز واذا كانت بينها فالتعبير قالوا
كما في المحيط كالج انهم لو ولدت من النجى فلاتر في الاصول قال علمه العلماء لا يجوز قيل يجوز ان شاة واذ
لو ولدت من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز قيل يجوز ان شاة واذ ذكره نرجع لمعنا ليدرك الدجاجة تشبها بالخصم من
اشعاره بالذبح في اكثر من جاعة فالواجب لئلا ان التنازل وجوب لكل كما في الخزانة وذكره النظم ان الزايد على الواحدة تلويع
من الصلوات قبل ان لم لا يلقطه اختية وانه لو تسمى بعبدة سبع شاة على ان يكون لكل واحدة لابينها ففهموا بها جاز وفلا فالحال
كما في المحيط من فرد واخرى وعظيمة وفي نظم قال بعضهم يحرم الشاة سبعة ولانها ذرية وقبرة نوح منها الهاموش فيوز عن سبعة
على التنازل كما في المضمرات والتنازل للوحدة فها الذكر والاشي وهي افضل كما في الخزانة او بعضهم يحرم من النجى افضل فليذكر
توفي من الله واما الاصل فان افضل البعير ثم البقر ثم الضأن ثم الماعز ثم الكلب ثم الناقة او احسن من الكلب ثم الناقة كان اكثر ثمنها افضل
وقال غيره اخرى افضل الابل البادية الابل لائل القرى البعيدة البقرة ولا بل الامصار الكلبش كما في نظم وقيل شاة افضل
من سبع البقرة او متساوية في القيمة وسبع شاة افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل فليعلم الاشعار وقيل بعبدة لاختية
منه اى كل منها مخبري من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل بعضها اختية منه والباقي تلويع كما في نظم والفتوى على الاول
كما في قاضيخان في التكميل شاربا بنون في اربعة عشر بقر من ستة كتيبن فيهم جاز كما في النونية الى سبعة بل واحدة عامة العلماء
وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم ان لم يكن لفرد منهم اقل من سبع حتى لو كان اقل منه لم يحرم وصار كالحلوان
فصيب لكل الاربعة سباعا او اكثر خارجة عن جميعها وان كان بين اثنين فصين جاز على الاصح لان نصف السبع كالعشرة الاربعة
كما في الهداية وكان جاز على الاصح لو كان بين اثنين او ثلثة او ستة كما في الزايد وفي الكلام شعار بانه لو وضع منه وعن ستة من اولاد
وجعل لكل سباعا جازا لا غير ظاهرا روايت عن شيخين ان كان لكل منها اوكبارا او فحل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل
او البعض لا يجوز على احد اتفاقا وعند الحسن اوضح عن نفسه وعن خمسة من اولاده الصغار وام ولد له ولو بامر بالكل يجوز
وقال ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط واعلم انه اذا لم يجد للاختية الاغبين فاش قال نجم الامة لا يبرئ منه شاة ولو لم يجد
في ولته اذ قال يبرئ منه المشي لطلبها الى موضع يشي بغير شاة عادية وقال غيره يبرئ منه المشي الى موضع يشي بغير شاة وان
يبيع ما لم يبرئ منه مدة السفر الاول تشبه بالهوايب كما في النونية وتقسيم النظم اى يصح قسمته بين الشركاء وراى ان

بين لائحه سحر واذا الاحتمال الربوا وتحليل بعضهم بعضا هذا المجدلانه بينه مشاع يقسم الا اذا انضم معه اى الحشرى من نحو
 اكارهم جمع كرجع هو يادون الكعب من الدواب او جلدده او اسله او فقهه قسم جزا فان صرح بمثل الى خلافه فلو كانوا سبعة
 واولوا لهم سبعة والراس من قسم واحد والاكثر مع اربعة واولوا جلدت اثنين جاز كما فى الفقيهيه ونيشيطا تحليل كما فى قاضى خان
 ونية اشعار بان يكون بعضهم الحوم والقطر وبعض اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازوالسقط كما فى المنفى وصرح فى ظاهر الرواية
 الجائزة اية من ابي يوسف صرح بالبيع اشترى اكرتة غنمية او فقيرة حيا او متفوتة فى البقرة او سبع شياه مستترية مستترية بالسان
 او لا الاضحية اى تضحية المستترية كما فى قاضى خان واولا الاشترى قبل الاشترى اى شرا المنفى او الفقيه احب احتراز عن خلاف
 فان الاشترى بعدة قيل لم يجرى من الفقير لانه اوجب بالشر ففهم حتمه الشر او قيل الغنى اذا شارك تعدق بالتمن لان ما زاد
 على السبع غير واجب عليه بالشر او جرحه على نفسه وعن ابى حنيفة ح ان الاشترى بعد ما كرهه كما فى الاختيار وصرح
 الاباء والوصى على الاصح من مال طفل عتي وقال محمد وزفر ح ان الاب يبيع من مال نفسه كما فى المداية وقيل لا يبيع
 على الاصح من مال الطفل بالايج لان فيه مخالط البيع ان يبيع على ما قال القدورى والحمد كلاب عند حده كما فى الاختيار والكلاب
 مشربان لا يجب عليه ان يبيع من طفل فقير فى ظاهر الرواية وعنه انه يبيع عنه قيل ليعفى عنه الشينين لاعد محمد وزفر ح كما فى الخط
 والفتوى على الاول كما فى الكفاية وعنه ينفى ان يبيع من ولده وولد ولده وذكر او انشى ولا يبيع عن بقرته واهم ولدو بالانفا
 ك انى انظم فيما كل الطفل ما من من غنمية وما بقى من اكله من اللحم وغيره يبدل بما يرفع بغيره كالشوا بالابا استملا
 كالا بازيروسياتى وفيه رمز الى انه لا يصدق الوصى من اضحية والاضمح كفى فى اخلاصه والى انه لا ياكل غيره ولا يبدل
 بالمعوم لكن فى جامع العرفان ان الاب والوصى او ابي طيهر العصى ومياله وخدامه وياكل الابوان منه ويجوز ان يشترى بذلك اللحم
 مطبوخا بالعصى كالتبذ وان يبيع من مال نفسه فهو كاضحية واول وقتها اى التضحية بعد صلوة العيد للحديث وفيه اشارة
 الى انه لا يبيع قبل قعد الامام وكذا بعد قبل الاسلام فى ظاهر الاصول والى انه يبيع بعد سلام واحد وعن الحسن بن عيسى ان لا يبيع
 قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا اجنبيا جاز الاضحية وان اعيد الصلوة لانه ما مقبلة عن الشافعى ح كما فى النظم والى انه
 لو فات الصلوة للفتية او عجزت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حيتنه كالسواد كما فى الوقفات وذكر فى الحيطان المجرى
 فى اليوم الاول لا بعد الزوال والماضى اليوم الثانى والثالث جازت قبله لانه يبيع فيها على وجه التقضاء ولو شئت اليوم الثالث
 فاحب ان لا يؤخر الى اليوم الثالث والا فاحب ان يصدق كله ان كج فى مصر لان الصلوة على المله ولو قد مست
 وحمل لثناخل عن الصلوة ثم العبرة لمكان الاضحية فلو كانت فى السواد والمضفى فى المصر جازت قبل الصلوة وبالعكس
 لم يجز الا اذا بعثت الى ما يبلح القصر فيه من خارج المضفى بما بعد الطلوع لما مر ان العبرة لمكانها وانه حيا للضحية قبل الصلوة
 كما فى المداية وغيره واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر العاشر من ذى الحجة ان كج فى غيره اى غير مصر من مصر
 وبالرباطات والبوادى لكن فى النظم وغيره ان اهل البوادى لا يضحون الا بعد صلوة الاقامة منهم وفى الحيطان الوقت

المستحب لابل المصروف بالخلية وغيره بعد طلوع الشمس اعلم ان في القرن تساما اذا التضحية بعبادة لا تختلف وقتها بالمصروف وغيره بل شرط
 قائل وقتها في حق المصري والقروى الملحق بالفجر الا ان يشترط لابل المصروف تقديم الصلوة عليها فقدم يجوز لفقد الشرط
 لا يعم الوقت كما في المبسوط واياه اشير في الهداية وغيره ولعله إشارة الى ما اختار لبعضهم ان وقت الجوب حق المصري
 بعد الصلوة او بعد غروب الشمس وقتها اذا لم يعاد البذر لان ذكرنا كما في الزايدى وآخره وادى وقت التضحية ان فجع في وقت او
 قبيل غروب الشمس من اليوم الثالث عشر للاثرا لان العاشر افضل ثم الحادى عشر ثم الثاني عشر كما في الترتيب
 وقتها شعار بان التضحية يجوز في الليتين الاخيرتين الاول اذا الليل مثل وقت تاج نهار استقبال الا في ايام الاضحية فانه يلبس
 لنهار من كان في المصبرات وغيره فيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بلا خلاف الا ان يقال المراد فيما بين ايام
 الاضحية واعتبة الاخرى آخر وقتها للفقير ومنه الغنى فلو اتفق في احد الاولين اوقفت في الآخر واتفقت في الثاني
 بالثقة او الاتفاق او غيرهما سقط الاضحية ولو اتفقت في وقتها وجبت ولو اختلفت في احد اوقافها ثم استغنى في الآخر اما على الجواز
 كما في المصبرات وقيل لم يعم وبه نأخذ كما في الذخيرة وغيره والاولاد والموت فلو ولد في اليوم الآخر فقل عليه الاضحية
 له كما لو مات في الآخر سقطت حتى لم يجب عليه الايام ولو مات بعد الآخر فبالعكس والموت وامتناع فانه لو اشتري
 مقبره فيه اضحية فز في الآخر جاز بهما لانما لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الآخر ابلغ الصبي او اقام المسافر
 وجبت كما في النية ولو قدم مسافر ببلدة وعزم الإقامة فيه عشرة عشر يومه بالزمنه الاضحية وصلوة العيدين والجمعة على قول
 قاضيه ان في ايامه كما في بحر المحيط لا يحق فيه او يتحقق كراهية تنزيه في الليل بل في كل
 ليل تتخلل بين نهاره الايام لا احتمال فقد شرط الذبح وغيره فيستحب في النهار كما في النجاشية ويتحقق اذ مضى ايام النحر
 ولم يقع الغنى او الفقير الشافى للاضحية بان قال نذرت ان اضحي شاة او اضحي ولو لم يشأ فانه يقع على الاشياء كما في النجاشية
 او قال فيما ملكه اضحي به او على ان اضحي او على ان اضحي كما في الكفاية ويقضى فقير شرعى للماضحية بان يفسر منه الشرع
 ان يضحي به فالأمر متعلق بالنذر وشرى جميعا بصدقه كما اى يقضى بصدقه الاضحية الواجبة بالنذر او بانيته عند النذر
 ولم يتبعه على قلى امته وزوجه وكذا زوجته كما في المنية والاطلاق مشير الى ان الغنيل والكثير سواه في ذلك فلو اوجب
 على نفسه عشر ضحايا لزومه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المصبرات حيث لان الاقعة انما حوت قربته في زمان
 مخصوص وبها بيان الاضحية كما في الخلاصة فان تعدد بغيرها اجزاه فالتصدق بها كالتصدق بالعينين فيا يوفى المقعد
 كما في الذخيرة وان ذبحها وتصدق بجمعها جاز فان كان قيمتها حجة أكثر لتصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا
 غرم قيمته وان باعها بما يتقاهن الناس تصدق بهن كما لا يتقاهن بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا ملك ملك الاضحية
 وجب اخرى عند اتمه بخار وكذا اعتد غيرهم ان لم تكن معينة والافلاشتى عليه فان اشتري اخرى فوي الاضحية
 فالأفضل عندهم ان يضحي افضلها ويضحي بالافضل عند اتمه بخار ان كان غنيا والا فلا يكل كما في النظم وغيره

من النصف جاز كما في النظم فدينج مقطوعة اللسان المتلفه وقال الزرنجيري انما الشاة لا البقرة لانه يافد الحلف باللسان
والشاة بالسمن كما في المنيه والخصي بالنصف فدينج العاجزة من الجلع والصغيرة الانثيين فكذا التي بها الكلى والسعال
كما في النظم واطم ان الكحل لا يخلو من عيب والمستحب ان يكون سبيها من العيوب الناهية فمما يجوز منها يجوز مع الكبر اهنته
كما في المضمرات لا يدينج عجها لا يخ في عظمها من الغزال كما في النظم ولا يسن بالمزولة كما اذا كان لها بعض الشعر كما في المحيط
وقال الرغباني اذا تناثر شعر الشاة او البقرة في غير وقتها وكان في عظمها مخ جاز ومن بعض المشايخ لا يدينج الغنشي لانه
لا يضيح لهما كما في المنيه وعرجا لا امشي بربها العجاء الى المنسك اسي المنج فاموت ثبثت قوائم وضعت
الرواية وضعا خفيفا على الارض وستعان جاتا مل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكبراني واعلم انه لا يدينج منسج
لم يكن له احدى العكستين او ذهب بانه واماني البديته فلا يدينج الا اذا ذهب ككتاها كما في العلامة ولا يجوز بحال الترياق
والاجيف كما في النظم توقا لا يدينج عند هاجا ذهب من الاضية اكثر من ثلث او ثلثا او عنيها او اليها او ذنبا
او طارحت او لا اكثر ثم الكحل وعنه ان الربيع مانع فذلك الثلث وعنه ان الزيادة على النصف ويهدو لها في النصف منها
روايتان انتا لا يولي لانه اذا بقي الاكثر منها ومن نحو جاز وعليه الفتوى كما في الكراكي وذكره تارذ الفتا وان كل عيب ينفى لهما
ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وكذا
في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر ايضا فقد قاله الشيخ المعينة ابي من الحلف يوما او يومين ثم يقرب الحلف منها
قليلا قليلا فاذا راه من موضع علم به ثم يشد العيصية ويقرب الحلف هكذا فتفاوت بين الموضعين ان ثلثا فالذهب ثلث
وان نصف فنصف وعلى نه كما ذكره الزاهد في الكلام مشير الى انه لا يدينج التي ليس لها اذنان او احدها وعن الطبري انما
اذا خلقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو علي الرازي وقال ابن ساعته لا يجمع
كما في المنيه والى انه لا يدينج العمياء والعور والمقطوعة والالية والذهب فلو خلقت بها ذنب فعن ابي يوسف رجا انه لا يجوز
كما في المحيط والمراوس والذهب العظيم الطويل فاشترط تعقب الا عند حميد العبري فانما منه كما في المنيه والاصل في العيصية ما قاله
بعضهم ان كل زييل المنفعة على الكمال والجل على الكمال فمما منع كما في المحيط وهذا كما اذا كان عيبا عند الشر ولما اذا كان
بعد وقد منع في حق المورس للعصر في رواية ابي سليمان واماني رواية ابي حفص فغير مانع اصلا كما في النظم وفره وان مات
قبل الخرا حد سبعة مما شتر كوني بذهبه وقال ورثة وهم كبا لسته الباقية انخر وبعته اسي عن الميت وعلم صح عنه
ونهم تسانا وعن ابي ميفترج انه صح وقد صدق العور شية الميت وذكر الزعفراني انه صح عند الطرفين ما عند ابي يوسف
فالميت لان اوجبا يصينا اجر الورثة على التفسير فخر والا فلا وفيه شعار بانه لو اشترى للاضية ولم يضح حتى مات كان ميراثه
قال ورثة ان كانوا سبعة فضحوا بها عن النفس جاز كما في النظم كبقرة ذبحا ثلثة عن اضحية ومثقة وقران في الحج فانه يصح وكذا
لو نوح سبعة عن تلك ومن الاحصار وجزا الصيد والخلق والحققة او الطسوع فانه يصح في ظاهر الاصول وعن ابي يوسف ان

الافضل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين في كل واحد متقرب جاز عن الى حقيقة ح انه يكره كما في نظم وان كان
احد جم اى الشكر فى هذه الصورة او غير ما كافر او مريد اللحم لا يصح ويكون الكل محالاً لانه ليس متقرب في شاربانه
لو كان بعضهم متعلقوا وبعض مريد اقصاء العام الماضي جاز عنهم وكان القائل متعلقوا فصدق للقضاء بقية ثناء وطعام في نظم
وياكل الغنى غداً الموجب على نفسه الاضيّة كما هو المتبادر منها اى من تلك الاضيّة فلا ياكل الغنى الموجب بالنزول وغيره
وكذا الفقير التاخر والاملاق والاعلان لو ضحى عن ميت غير امره من مال نفسه جاز اكل المضمي هو المتبادر لانه لما كان المتواضع
لو كان لو ضحى عنه بامر من له والمخار ان لا ياكل لانه ملك الميت فصدق كما في الغصنات وغيره ولو غفل اى طعم الغنى لم يذكر
من شيا يستجابا ويوجب من شيا نقيه او ضيق مسد او ذميا ماسا ونوب التصديق بتبشيرها اى الفقراء واتحادها في
ثبت الاخر الاقارب والادوار ثلث كالانثى وشحم العيال بل هو انثى والدرية المتصدق من امارته لساقيه فان اكل
منه بقدر ما يظفر تم تصديق بالباقي وواجب ان ياكل فيه تركه له ولعائلته وهذا درجة العوام كما في كفاية شعبي وفيه شاربانه
لا ينقص عن الثلث وهو متحكما ان اختياره ويتحبا ان اكل من المضمي كما في الذخيرة وتنبى ان يصيرت الى فقر الرستاق ان كان
الاضيّة فيه فان المتبرك منها كما في اغلاصته ونوب تركه اى ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى النوب لذى خيال
اى من عليه نفقة جماعة طرف نوب توسعة عليهم اى العيال وفيه شاربانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن التكرار باقيا
الذبح بيده الى احسن اى الضحية اى علامة الطهارة وقد على ذلك والاحسن امر غيره به وفيه مخفى الى استنب
ان يحضر الضحية بنفسه لانه غفر له بول قطرة من دمها باخر ومن الادب ان يزوى بها للتقرب ويربطا قبل اياه الغفران فيه
اجبر اعطيا ويجهن من استسما وناوتفظا ما وقلدها ويصليها ان يكون الذابح طاهرا كما في الزلزالى وضمنه الادب
فى الذابح وكرد فوج كتابى الضحية لانه اقرب له ولو ذبح جاز بخلات الميوسى ويتصدق بجلده لانه جزء با
او يحمله اى استعملها كاجواب والمخل والغزال يتخذ فوداوكا او فدا او طعا وغيره فلو عمل جرابا واخره لم يجز وعليه
تصدق الاجرة كما في الظهيرة اميد له اى بين الجمل كما يتصدق به باقيا كوث يلبسه وقدره ينجيه وقبل لا يجزى به
باشوب كما في قاصمخان فان بيع الجمل بغير ذلك مما لا يتفق به الا بعد الاستسلا كالدراهم والمطعمات تصديق بانه
لان القرية انتقلت اليه وفيه شاربانه هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يقبى والصحيح انه كالجمل فاشترى به جاز ولو اشترى
مما لا يتفق به الا بعد استسلا لم يجز وقيل لو اشترى بطلا ما جاز كما في الكروانى وذكره الزاهد في قول الطرفين وما على قوا
ابى يوسف ح فاعلى بالبل لانه كالوقت وفى الحديث لا يبيع بالدرهم الا بدينار ولا يبيع بالدينار الا بدينار ولا يبيع بالدينار الا بدينار
ولو فعل في ذلك تصديقها وفى الحديث لو اشترى اللحم الاضيّة شيئا ما كره لا فاكه قال علي بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمانية استسلا
وقال ايضا اذا ذبح اللحم اى فتيمة الزكوة مستحب من الزكوة قال صاحب الحديث لا يجب عليه ان يذبحه لانه لو ذبحه لكان
ثم ذبحه اى بغيره بحسب كلامه لا ياكل من يجزى من الضحية ١١٠ يجب عليه ان يذبحه تصديق بثلث لا يرفع جلدها ولا يرها

اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليهما فان فعل ذلك انقصا تصديق به وكذا ان اجره كما في السراجية
ولو غلط الثمنان وخرج كل منهما شاة صاحبه باذنه ولا يصح من كل منهما وذاك مسلوخة من صاحبه بل غرم
فانه اذا شغلها فليس كل واحد يشاء ما بعد ذلك فمن كل لصاحبه قيمة شاة وتصديق كل تبك القيمة ان مضى الايام وضبح
التفخية لنفسه اشارة الخصم من لده الصغير والكبير وبعده الماذون المستغرق الدين وغيره لان الغاصب ملهما
لسابق الغصب، ملكه، الضمان مستند الى يوم الغصب لسابق فكان التفخية وارادة على ملكه قبيل ان ياجوز اذا ادم الضمان
في اليوم اخرون بن يوسف وزفرج انه لا يصح كما في الكرواني وفيما ذكر من مراد المذاتية لمران ليس منه وبين ما في الكرواني من
انه ملك عند اداء الضمان شي من التثاني كما نل من فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما احتج الكرواني على ذكره الا وان حفظ في
وفيه شارة الى انصح باسرق من احد وعن ابى يوسف لم يصح كما في النظم كما لا يصح التفخية بشاة الوديعة والعارية
والبضاعة والمفاتيح والزوجة والزوج والبرهن المتوكل الشراء او الحفظ كما في النظم لانه لا يبيع ملك الغير فانه لا يملك الا بالبيع
وقيل يصح بالوديعة كما في الظهيرية واليه شاش شيخ الاسلام كما في الذخيرة فقال المصنف متواردين في ان يصح اذا لم يصح
فما يصح بمقتضى النسخ كالاصابع وشدة الرجل فالنسخ وارو على الملك وردي من الغصب يجوز ان يكون نحو الاصابع
وشدة الرجل المحفوظ ولو سلم كان النسخ وارو على الغصب لا الوديعة ولا يخفى انه غير موجد لكونه منعاً على السند ولو سلم منه
لكونه سداً فخر وديان المراد الاصابع بنية النسخ كما صرح بالظهيرية وان النسخ وارو على الوديعة صورة والملك المستند
منه على ما ذهب اليه المصنف فاعلم نعم شغل ما ذكره بما تقر ان الملك في الغصب له مشية بدون تغييره لا ينفذ به
بلا نحو اداء الضمان وفي ثبوته كلام وصحهما اى الغصوبة والوديعة اتفاقاً وللضمان الدال على قطع الغصوبة لطاعة
حسن الاحتتام بلا شك لمن له فوق الكلام

كتاب الصيد

عقب بالانصحية لانا واجبة وذا ابلح الا اذا كان للتشبي فيكون مكرها وهو مصدق كضرب علم اذا انقضت
والمصيد هو المصيد ما هو على ما قال المطرزي حيوان ممتنع متوشش لبعدها يمكن اخذه الاجبية فخرج عنه المتشعب
مشكلاً للجلد والباطن المراد منه ان يكون له قوائم وجناحان يملك عليهما ما يقيد على الفرار من جثمها والمتوشش مثل حمام اذ منفا
ان الايلف الناس ليلاد نمارا وطبيعاً ما متوشش من الهليات ودخل به متوشش يالغ كالظبي لا يمكن اخذه الا بجلته اى لا
اصد في القاموس وغيره الصيد ممتنع لا ملك له فالصيد اعلم من اكلان فيشكل قال ابن الاثير قيل يا ايها اللبيب
حتى يكون متفصلاً لا ملك له اعلم من المأكول صيد المملوك ارايب وشالرج كما به الكرواني فانما اراد ان لا يطبق
على الآدى حقيقة واذا ركب نصيبه الى البغال اى الشجعان وسبب التشاؤم وكله الملك عند اللقطة ولو حكمه ايضا
ثم الصيد شينين بالحيوان والسهم فاشارة الى الاول فقال يحل صيد كل حي ناب كالحيتان وانه والله والا

بان عرس الدب اغتر بغير باقوى فخلب كالعصف والبازي والباشق وايدة وغيره واوقية شعار بان الاناب والالب
 لم يحل صيده بلانج لانه لم يحركه كافي الكرماني وانخرج الا في معنى عن التصيل فالاداس يد كل سبع واريد باصا بالثاب والخلب
 دون ماله ناب وطلب كما في الذبايح لتبسط علمها اسي علم كل ذي ناب كل ذي خلب خذ الصيد بطريق الشرح فكل ما ذكرنا
 من السباع ان صلب من صيد من وعن ابي يوسف من استثنى منه الاغتر بغيره بكونه نجس العين كذا الاسد والدب لانها
 لا يعلمان للغير للتمتة وانما استه وقد لم يحرك ايدة بالدب الكلب في المضمرات وغيره ففى ظاهر الرواية امكن تعلب الكلب
 بشرط العلم لم يخرج الاسد والدب وانما ايدة كما نلن وما قال السفاقي ان الاسد والدب لا يصور فيها التعليق فقال
 في البيع بخلافه واغتر بغيره عند ابي حنيفة ليس بحبس العين على ما في التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عن بعضهم وقد قيل
 صيده بالاتفاق والبار متعلق ببيع وفيه اشعار بان الصيد يكمل باخذ من ان لم يعلم كمن في المنافع والاولى توجيه الضمير
 وجرحهما اسي قطع السبعين جزا من الصيد ليعتق ذكوة الا اضطرار فلو خفا او جثا اسي جلسا على صدره حتى يقتل لم يحل
 قيل بل اخذ من جرح وانما عندنا في حمل القنوس على الاول كما في الذمير واستثنى منه البازي والصقر فانما لو قتله جثا
 او خفا قل بالاتفاق كما في العلم فاني قاضيه بان ان اخرج من شرب ومقتول البازي حلال ولم يحل احداهما لو اكله ولو
 والاخر على غيره كما نلن الا كفارة شاة الى ان لا ادمار ليس بشرط ومنهم من شرط ومنهم من شرط ان كانت اجزائه صغيرة
 كما في المحيط وغيره وبشرط ارسال مسلم او كتابي السبعين مثلوا قلت من صاحبه فاخذ صيده او قتل لم يוכל كما لو قتل
 بلا علم بارسال احداهما لم يقطع بوجوه الشرط كما في العنبري سميا حال ما يفتان اليه الارسال في شريطه اقرن التسمية بغيره
 عند اخذ الارسال ثم بغيره معا فان جرحه واخذ وقته لم يוכל وفيه تذكير لما مر من شرطه الاشرط الفتح فلوارسل مجموع او جرحه
 او سب لم يוכל بمقتضى الاحتمال كسائر المحيط وغيره على مقتضى بالقول اتم وانما ما من مقتضى حسن
 اسي متنفذ اسي على صيد يוכל مقتضى اخرى في شريطه الارسال على الصيد ولو غير معين فلوارسل على صيد واحد صيده الاكل الكلب اذا
 في وجه الارسال كما في قاضيه بان وبشرط ان لا يشارك في جرح السبع المعلم لفتح الام الشاة مالا يحل صيده
 من سبع غير معلم او معلم غير مسل وشارك التسمية عند اوجوه فلوارسل السبع المعلم وشا كغير المعلم في جرح صيد لم يוכל لانه اتم في
 البيع والحرم والاخر لغة ممكن في جرح الحرم احتياطا ولو شارك في اخذه دون الجرح كركه كركه تحرير على الصحيح كما في المحيط وفيه
 بان مورد عليه في اوجوه اسي او ايسر كمن في الانتباه لكونه بشرط ان لا يشارك في الرمن لا يحل صيده كالمجوسه واخرى في
 بشرط ان لا يطول ولا يترد وقته اسي توقفت العلم بعد الارسال فلو كان يستغنى عنه في رسالة فخذ الصيد
 وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو ارسل البازي فمكث ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا بأس باكله ولو اكل جزءا
 بعد الارسال او بال لم يוכל كما في المحيط فالاولى بان لا يتعلل بعلم اخر بعد الارسال كما في العلم وغيره ان عدم الطول امر غير
 مضبوط واصل ان شرطه ان يجازة خمسة العلم والجم والارسال عدم المشاركة وعدم الاستغفال بالغير وكان عليه في كركه

شرط سادس هو ان لا يقع من طلبه بعد الارسال كفا في النظم وغيره ولا يعلم المعلم بضم الياء والميم ترك اكل الكلب من النكاح
هو في الاصل كل سبع عقود فليس النكاح كفا في القاموس فليس شرطه ترك اكل الكلب كذا لو كان سائر السباع كالفهد وغيره كما ان لانه
شرط فيه النكاح والاجابة واما هو وسلا جميعه لان حاجته الاقرب من النكاح كفا في الانتباه والكراني وغيره كما ذكرنا في النظم وغيره
ان الفهم مستثنى منهن فانه كالكلب فلا يبعد ان يكون المعنى ترك اكل السبع لكثير الاستعمال في هذا الكتاب الفهم لا فيه بل في ترك
الحكم الجواني فكل ثمرات متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يتركه الاقل لاحتمال ان الترك للشبع او خوف الضرب
فيحصل في الرابع وفي الظاهر الرواية للصاحبين رواية عنه واما ظاهر رواية في علم السبعين فالغرض فيه الى راسي المعلم
او الصيادين في المقدور لم يعرف اجتهاد او انما قال كل لانه لو شرب من دم الصبي لم يفي وانما ترك مفعوله لم يعلم الجملد والاعظم
والجملد والظفر وغيره كفا في قاضيه كما في غيره ورجوع البازي بدعائه اى يعلم علم ذى النخيل عند ما يرجع الى صباه
بدعائه اياه والاسن اجابة العقول له واما وسلا فان كلامنا مشروط له كفا في الكرواني وغيره والعقد كل ما يهد به طائر نحو انا
بالتخفيف والتشديد يرد من العقول كفا في القاموس غير فان اكل الكلب حاشا للاصطفا وشيا من سحر الجموع تركه
اى الاكل ثلث من المرات تبين جملة اى طرائفه لم يترك اكل الاكل للمعلم فكلما يترك الاكل لما قد صاير لاكل الكلب
قبله سواء قد راد او قيل كل منه ما هو قبله ثلثة ايام او اكثر كفا في النظم وقد بقي في ملكه في البيت او المغارة والادوية الاخر
فيخرج ما بقي منه ولا يخرج منه الا الاول الصحيح كفا في الزاد وفيه اشعار بان لا يخرج ما اكل اذا حكم بالحجوة المقتضية الا في محل قائم
وقد فات الحزن لاكل كفا في الكرواني واليه اشار في الكافي وغيره وهما اشكال بان الحكم بالنسي لا يقتضيه الوجود والاثر ان حكم
بحجوة الامة المقتضية عن دعوى الولد حريتهما والى اكل ما يصيد بعده حتى يعلم ترك اكل ثلثا او حكم المفوض على التبيين
فلو فر البازي من صباه ثم عاد لم يترك لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من التبيين فقال وشرط الحمل لمرمى اى رضى المسلم
او الكتابي السم الى منع متوش يترك القسمة عند الرقة فيشرط ايضا شرط الذابح فلورمى سمى او مخدوع لم يعقل او مجوسا
وقتل صيد المذموم وشرط اخرج فلودقة السم لم يترك فقد الزكوة وعدم شرط الادلة مع اختلاف السابق في النظم وشرط
ان لا يقع الرامى او ما هو عن طلبه او الرمى اليه ان اخاف عن ابعده حتى لا يسمه اى حامل اياه وقد اتهم من
المصنف الى الوهم في ذلك الظن ان القابل يجب اكله غير وارد فان باب الجواز لا يتنافى مع وجوب وهو لم يمتنع في القابل لانه
هو التكليف في الظاهر ان اكله حرج السم فيه اقل من شجج الاسلام الرامى اذ لم يستعمل ليعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجد وفيه
سمه لا يكون بان السبع اكل سمنا وانما شرط القابل لليقين ان الحرج بالرمى لا بالسبب آخر كرمى آخر ووقعه على حجر حتى يعلم
يقينا بان الحرج مريد لاكله وان لم يتحمل كفا في الكرواني وتام تفصيل في المحيط وفيه اشعار بان لوقوعه ثم فهدد بقتل المذموم
وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال في حقيقته مع انها مقدرة بنصف يوم اوليلة فان طلبه اكثر منه لم يترك وفي الزيادة
ان طلب اقل من يوم كل كفا في المضمرات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اريد المرمى عليه متين شرع في حكمه حين نعت ال

وان ادركه اى الصيد المرسل او الرمي في الاصطيد او بسبع او هم حال كون الصيد حيا ذكاه فان تم كما اى التذكية
 عند اى مات حرم وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون في الوقت ستة ومعه آية الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الآلة اصلا يجب
 لكن لا يلقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة والاستعداد للذبح لم يؤكل في ظاهر الرواية وعمن الشيعين انه يحل وهذا اذا كان
 فيه من الحيوة اكثر مما في المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فموسميت كما فعل اجماعا كما في الهداية وغيره والكلام يشير الى انه
 لموات قبل حصول الذبح اذ مع وصوله او بعد وصوله لا يفصل اكله وبه نأخذ كما في النظم كما اذا اقتله اى مثل حرمة قتله
 معراض بغيره لا يخرج من الجمل في الاغلب الاصل كما في الاختيار والمعارض كما لحظ اسم لم يرد في ذوقا فاذا رمى
 بغيره من كافي النقائص او سهم بلا ريش دقيق الطرفين فليطأ الوسط ليصيب بغيره دون حده كما في القاموس او بغيره
 بغيره الباس والبال لينة مدورة يرمى بها الثقيلة ذوات حدة وان جرته الاحتمال ان يكون ثقلة وفيه اشعار بان لو كانت
 ذوات حدة حل لانه قتل بالحدة فالحاصل ان الموت ان كان بالحجر يقتضيه يحل وان كان بالثقل لا يحل كما لو وقع الشك
 اقتضاها فان ما به سيفت او سكين فاجره باحد يحل وان اصابه ثقفا او المقبض لا يحل في الاختيار او رمى صيدا بري
 او بجراجه فوقع الصيد في الماء لاحتمال الموت بالماء او وقع بلا صفة بعد الرمي على سطح او شجر او حائط ثم وقع
 على الارض لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد مسمى ان لا يؤكل بهما كذلك لانه يجوز ان يقتله الترسى والصيد
 فلو وقع من الهواء على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل ويعتبر في الحل والحرمة الترسى اى الاغارة بالصيد على نحو
 كلامه فدل لانه كالارسل فيما لم يرسل منه فلو نبث احد بهانفسه على صيد فانزله وزاد عليه بغير سلم ولم يجرى على السلم
 وكما اذا لم يجر ولو اجتمع اى الزجر والارسال من سلم او كسافي وجبوسى او شوى او منزله او عزم او تارك التسمية لغيره
 الارسال لانه اقوى من الزجر فادرس لم يؤكل وان جره لم سلم بخلاف العكس من الزجر لانه اقوى من السلم فلو وقع ثم
 زجره لم يؤكل كما في الذخيرة وان اخذ رسل غير ما رسل اليه من الصيد حل وجود الارسال لا يشترط التبعيد كما مر وفي اشعار
 بان لو اصاب غير ما رسله كما في قاضيه فان دلل الرمي صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم حل الكلى كما في النظم قصيدة
 السهم والسكين اية فقطع عضو منه كالآية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد لا العضو المقطوع منه بالخروجية اشعار
 بان لو رمى الى سكة حل المقطوع ايضا لان مية طلال بان العضو بان تمامه وتعلق بجلده فوجبحت لا يتيم باللعلاج والاصل
 وتلك العضو فانما الى اية قليل بحيث يتوهم بقاء الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكلى على غير الاصل فهو الراسل كما في الذخيرة
 فان قطع الصيد اى اياه اى تشاه مع حجرة وثله مع رب او قطع نصف راسه او اكثره اى الراس
 او قد اى شق لمولا بضع عين اى كسر اى المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش ميتة وفيه اشعار بان لو قطعه فمات
 حل التمسك لانه لا يلدن الا بالواجب من القلب الباغ كما مر واورمى صائد صيدا فمات صائدا اخره فمات الاخير
 فان الصيد بمخدر السيل بمخدر اى الاول فهو اى الصيد للماول لانه اخذ وفيه رمز الى انما لورمى ما واحد بها بعد الا

قبل اصابت الاول فقتله كان لما كان في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول بملكه بالطريق الاول او بفلس بضاف اليه وتماحه في المداينة وحرم من الملك القتل بالثاني ومن الثاني له اى الاول قيمة اى الصيد للثان محرم وحاشية عن اللقطة لالحال عن المضاف اليه كما علم ان كان الاول تحت اى اخره من غير الانتفاع حيا اذ ما يدل عليه من حرم وضمن والالين للاول تحت بان بقي معتق فراه الثاني فقتله فلما شاق لانه الاخذ وحل لتحقيق الزكوة وايضا وجوز اذا ما يوكل من الحيوان وما لا يملك كالتيب الخنزير لدفع الشر عن الغنم والزرع وانما اخر مسئلة الصيد سيما صيد غير المأكول شعابا برعاية حسن الاحتتام فانه دال على عدم التقار

كتاب القبط واللقطة والابق

مقرب به العبد لانه في الاعطى سلم من ملكا وجوب الجمع والترتيب على التبعي والمعنى لفظ القبط واللقطة والابق والابق القبط احد مفعول من القطة والقطة وهو ان شئ من الارض قدر اية لم تزد وقد يكون من اذوة وتصد كما في المقائس فوشى ماخوذ من الارض وشرا مفعول لم يعن في الطريق او غير هو فاسن الفقر او الزنا واللقطة ليعلم اللام وفتح القاف سامعا لانه القتل وسكونها قياسا على مفعول كذا في العلية وقال الازهرى لم اسمعها بالسكون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له بالفتح مجازا لعله كذا لى الى الانقطاع وقيل لانه اسم للقطعة وبالسكون الملقط والاول صحيح كما في الاختيار وذكر في القاموس انها لغتهم والفتح او السكون وفيه تفتيح بهم مفعول من الانقطاع وكان التاثر بالنقل فمى لفته الاخذ والمداخلة وشرا ما مال بلا حاشية ليعلم فانه سوا ركان من الحوزن او العرو من والحيوان والابق صفة من ابق العبد كجمع ومنع والابق القبا وابقا ذهب بلا خوف ولا كد عمل واستخفى ثم ذهب كما في القاموس وشرا ما ملوك من البشر فمى لكة سوا خلقه ثم شرع في بيان احكام كل مرتبا فاجتهد بالاول فقال رفعه اى القبط وان لم يرفع فملك احب وفضل لما فيه من الرحمة وان جعت فملك ان بان جده في المداوين يدوس سبع يحجب رفعه ويفرض منى قاضيان ان لا يستحب مع عدم الملك ويفرض لو علم الملك لاحال كاللقطة فان اخذ بلا خوف احب ومع اخذ بيب وذكر في الذخيرة ان اخذ بفرض وان غاب الملك ومباح ان لم يرفع وذا بلا خلاف ثم ظهر الرواية ان الاخذ بفضل وقيل بالترك وقيل الاخذ من المنزل افضل وفي المشايخ قيل ان الاخذ بفضل في الحيوان والترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبقرة وفي المضرات اول سهم وفي قاضيان هذا الصحيح به ما في زماننا واللام مشير الى اننا لو علم ان مال يطلب صاحبا كان نوره تشر الزمان واستابل الباقية في المظن بعد رفع الحصار ويملكها الاخذ على المختار كما في كراهية الزاهدى وما يطلب وهو ما يجب فيه ان لا يرفع كما في قوله وهو اى القبط حرم في جميع الاحوال في الشهادة والكلح والاعتاق والجرادة والحد ونحوه لانه اى الاقوى وقت الحكم بحجة اى بحجة احد على انه رقيق فانه ميتة يكون مجدا او مجزئة اقيمة على الملقط ان كان القبط غير اوميتة على القبط او تصد يقه اذا كان كبره كما في الغنم ولقطة اى القبط بالرفع في بيت المال فلو افلق الملقط بلا امر الالام

تخرج فيه وبارحه على بيت المال اذ مات في منفرة وعلية انكره كما في نظم وفيه اشعار بان محمد الامير بالانفاق لم يفرج
كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يدر ويقول على ان يكون ذلك دينا عليه كما في الكرواني وحينما يتيه من الدية ونحوها
في بيت المال كما ان دية توفى خطأ لميت المال وفي الصلح الامام ان يقتل قاتله وان يصالح على الدية وقال ابو يوسف
ليس له الا الصلح كما في نظم وارشده اخر كنه فان بيت المال ليس من الوارث في شئ كما تقر في محله اى سميت المال
بهم الوارث النجى السبى الا اذا جعل الامام ولاه الملقطه فان كان له لان من العلماء من قال انه كالمحقق ولو ولى الى
اللقطه الملقطه واخبره بعد البلوغ جاز الا اذا نكح ولاه لميت المال بان جنى فقتل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في الخط
والايوه خذ اللقيطه من اخذها اى الملقطه لانه سابق اليه فله ان يدفع الى غيره باختياره فلو دفع اليه لم يأخذ منه لانه
البلج حقه بالاختيار كما في قاضيه فان وثبت استحسانا نسبته بمجرده حجة ممكنة يدعيه اى من الملقطه واخبره اذا
لم ينجح الملقطه واللقطه اى فادامات لم يصدق الغير الا بالحق وفي تخصيص النسب لاشارة الى انه لو ادعى عبد لم يصدق
حتى يذكركم اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل ان اذا كان لها نزع والا فثبت نسبته كما في الخط
ولو كان من غير جليلين حزين او عبد من محرمات سوارا قاما لبيته او لا وسوار وصفا او لافانه صار ولد لها غير شرعا
ويرثه من عدم الاولوية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأة ان لها نكاحا لم يثبت نسب من احدته منها كما قالوا وما عند فثبتت منها
الكن عند الطاهر لا بد من حجة تهي نصاب الشهاده في روايته وامرأة في روايته فان اقامت البيه ثبت منها كما في الخط
لو ادعى اكثر من جليلين لم يثبت منه ولا عند ابي يوسف ولا عند محمد بن قيس من الثلث الا الاكثر وعن ابي حنيفة
ثبت من الاكثر كما في نظم او كان من غير محرم لم يصدق منهما اى الرطلين حتى الامام الا ان يصيب احدهما
فان ظاهره ان النسب ثبتت منهما ولو وصفت احدهما وكون العطف بالاول ولا ينعى من اتى شيئا كما نحن على امره
ملصقة به اى بجسد اللقيطه وفيه رخص الى انه لو وصفت واخطار ولو في بعض ثبتت منها كما في الخط فمن الظن ان كون الو
مطابقا للواقع مجرد تأكيد الى انه لو اقام احد من المدعين بيته ثبتت منه بالطريق الاولى كما في المصنفات او كان المدعي
عبد او يكون مطلقا على رطلين الفصل ليس بقاى كما نحن وكان اللقيطه حرا لانه قد يلد له حرة فلا يطل الحرية الظاهر
بالك كما في الدية وفيه اشعار بان لوطران وجبة امه كان عبد كما قال ابو يوسف لما عند محمد بن كنفان في الدية
والكلام مشي الى انه لو ادعى عبد وحر فالنسب ثبتت منه لانه لم يجد كما في الكافي او كان الدعي وميا وكان اللقيط
مسلم قبله لان لم يكن اى لم يوجد في مفرجه اى الذين كره لهم او قرية او تبعية كبيت نازوكية وفيه
اشارة الى انه لو ادعى مسلم ودمي فالنسب من المسلم والى ان الاسلام اللقيطه وكفره بالها لانها لو ادعت في رواية
الوجه بان اليد اتقى وفي رواية الاسلام نظر العنصر كما في الاختيار والى انه لم ينعى الزمى ومنهم من اعتبره لو كان عليه واول
كان كافرا ولو وجد مسلم في المسجد كما في الخط وما شهد من المال عليه اى اللقيطه كان له عا بالظاهر وفيه اشعار بان

كل حقيقة قيل شهر قيل سنة شهر كما في الحديث وقال المحلاني انه لا يكتفي عن التعريف بالاستشهاد وتسلية في المسئلة في اللفظ المحلاني في
بانه لو فرضا غيره واما جواز اعمد كما في الذخيرة وجاز وضعا اي من الاستدلال واما منه وان هلك في يده لم يفسد كما في المنية
وعرف ما لا يتقبي من نقطة قلب الى ان يحيا فسادا واما في مدة يئيل انما تفسد فيها ولا خلاف في ذلك فلو وجد
المعروف والابن او الفوقه الربطه نحو باع الى تلك المدة كما في الاعتبار ولم يتناول الشارح الساقطة تحت الاشجار في الامصار
والخيار انما اذ لم يكن مما يتقبي يجوز ولا خلاف في ذلك اذ كانت في الرسايق واما على الاشجار فلا يخذ في موضع ولا بأس
بالانطباع عن القاضى والكثير الذي في نهر جار كما في الحديث لكن في نظم لو كانت مما لا يتقبي باعها بامر القاضى ثم حفظ منها شتم
اسى بعد فنى مدة التعريف فيصدق الملتقط بان شارسا ايضا الملتحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب لصيل ليس
الا ان الافضل ان يحفظ لمجيء صاحبها فان التصديق رخصة وان حفظ غيبة كما في الكرواني وقوله اشعار بان بعد المدة لم يفسد الامام
وفي المتن امر يدفع اليه فان قيل فله التصديق والاقراض من مخي كما في الذخيرة فان جارها بعد التصديق اجاز وكان
الثواب له او ضمن الاخذ الملتقط او الفقيه او الهك فاذ لم يسلك اخذ من الفقير وقال ابو جعفر اذ تصديق بامر القاضى
لم يفسد وليس بصواب فانه لو تصديق القاضى ضمن كما في الذخيرة والاكثار شيئا الى انه لم يجب على الملتقط الايصار وان كان
يرجى وجود المالك وقال شرف الامنة انه يجب عليه كما في المنية والى ان كلاس الملتقط والفقيه لم يرجع على الآخر بعد التضمن
كما في الكرواني وما لم يفتق الملتقط على ما لا يوجب من اللقطة في مدة التعريف بل اذن حاكم اسى سلطان او قاض ترجع
فلا يرجع الى ربا وانفق عليها باذنه فهو دين على ربا فله الرجوع وهذا ليس من عطلت للمنفذ ولو سلم فافضل لم يفسد
كما في وفيه ايام الى ان الحكم انما امره بالاتفاق بعد ما تحقق كونه نقطة وذلك بالبنية وان قال بالبنية في فان قال له
انفق عليها ان كنت صادقا فحينئذ لا الرجوع ولا خلا والى ان جود امرهما كما بالاتفاق يعني للرجوع : ناصح انه لا يرجع
اللان بجعله ونيا عليه كما في النائية واجر القاضى ولو حكما كما اذ اذن الملتقط ان يوجر بما له من النقطة ولكن جازته
لما لك في راسي القاضى من نحو ابل نقطة وانفق عليها من بدل الاجارة لم يفتق الملك ولا دى عليه فان ما ذكره كالتج
في ان اجرة القاضى وانفق عليها من بدل الاجارة كما في المداية لكن في الحديث انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضى
بالكسبة ليق ثانيا وفي الاعتبار لو جسد السلطان مدة ولم يجزى به باعه وانفق عليه من بيت المال وجعل دينه عليه في ثمنه ولا يوجب
خوف الاباق ويحصل لان يكون التشييد في الاتفاق بالاذن بلا اذن بل يصدق القاضى الراد انه عبد ابق بالبنية واختص
المشاع فيه واذا صدق بغير طيب ربي التعريف كما في الحديث وما لا منقطة له من نقطة اذن القاضى الملتقط بالاتفاق عليه
ان كان الاتفاق صلح للمالك الباع ورجع عليه باذنه ويجعله دينه وهو الاصح قالوا انما امره بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر
ما يرى رجحان غير ما حكاه المظفر في المظفر لان دارة النقطة مستصدة فلا يغير في الاتفاق مدة مديدة كما في المداية والى
ليكن الاتفاق صلح لاستغرق النقطة باع القاضى او ما موره وحفظ المثل للمالك في ايام الى ان للمالك جاز لم يفتق الباع

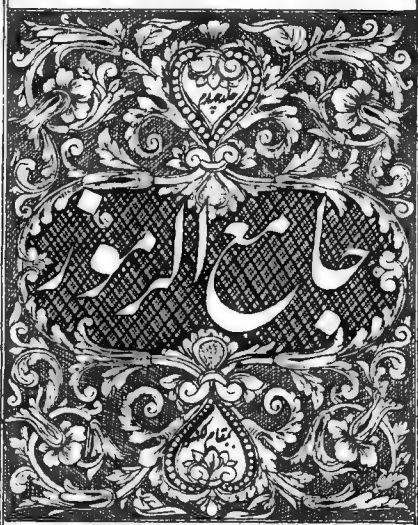
هو اشترك الاثني بين رطين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه شعار بانه لاشي للمعين في المرد من الراد من السج عليه ابي الالباق
فلو جاز سلطان او حاكم طريق او امرية فاقلة او حصى بينهم او احوالا وعين او احوالا ومن في عياله من الاب والابن والابن
وغيرهم ليس لشيء كما لو قال اخبر وان جده فاقلة او الالباق اعلم من القبر والمدر وادام الولد والكبير والصغير العاقل والمجنون والمأذون
ورود الامتنع الرضيع كروا وليس لرد المكاتب شي لانها اعتبار رائية الكسب جهاد حق كسبه المتبادر ان لم يملكه المولى
فلو جاز به الى المصغر ثم اتى من قبل التسليم فاقلة رجل مسلمه ليس للمأذون شي بخلاف ما اذا جاز بفضيب منه غاصب وسلمه
الى المولى فانه اخذته وتماهى في المحيط وان لم يجد لها ابي لم يمسها بقيمة الالباق اربعين درهما وذا عند ابي يوسف روح
واما عند محمد رحم فضيب من قيمته درهم ثم يردى الباقي اليه فاذا كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه شعار بانه وجب
الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف روح واما عند محمد بن فضيب درهم كما مر ان اشهد المرد عند الاخذ وقال
عند الشاهدين انه عبد لابق اخذته للمرد الى المالك وفيه شعار بان الاشهاد واجب وذا عند خلافا لما كان في المضمة
واشار في الاختيار الى ان محمد بن روح مع الى خفيته وولده من اقل منها اى مدة السفر بقسط ابي نصيب الا فضل
من مئة السفر فيقسم الاربعون على ثلثة ايام مبلغ كل يوم ثلثة عشر درهما وثلث بدرهم فضيب بذلك ان يده من مئة يوم
وذا اذا اتصا عند القاضي الى ان كان مطلقا على شي فله ذلك ليه اشار في الاصل واختار بعض المشايخ وقال بعضهم يعوض
الى راس الامام وهو الصحيح والمطابقة مشير الى انه لا فرق بين ان يائند في المدة وغارجه وعنه انه لو اخذ في المصغر ليس له
شيء كما في المضمة فان ابق الالباق منه اى من الاخذ المشد او مات في يده ولم يعصم لانه امانة وذا اذا لم يستعمل
بما جاز نفسه والاخذ من كافي القيد فان لم يشهد الاخذ عند الاخذ من الممكن بل زاد لك فلما شئ له كما اشار اليه
وهم من هذا الطريق خلافا لابي يوسف روح لانه غاصب ان ابق منه وعلم كونه ابقا فلو اكره المولى اباقة فاقول له
والاخذ من اجماعا كما في الذخيرة وفيه وفي قوله ابق منه الدال على الدار بما جازية حسن المختصم

كتاب المفقود

اخره مما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمضى فقد المفقود وهو الفقيد المردوم من فقده فقد اوقفا
بالكسر مدس كما في القاموس يقال فقدته اذا اضملمت او غلبت وخلاها تحقق فانه قد اضلها ولم يدم في طلبه كما في الطبيعة وتروى
عائيب اى بعيد عن المرد لم يذكر الغالبية لانه من احكام المشتركة ولم يكن تقليدا كما لو كان ادا لكان مجازا بل اقترية لم يدر
اشره اى لم يعلم حيوته ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال حى في حق نفسه اى فيما يتعلق به من الاموال وغيرها
بحكم الاستصحاب لذي هو الحكم بقار الامور الثابت وهو غير مثبت لكنه دفع فاما يتخج عرسه والانتها من زوجها
اذا كان ملكا معلوم الموت مجهول والايقسم ماله بين رثة ولا يقسج اجارته ولو لم يكن له وكيل ويقسم القاضي من
يقبض حصصا ليعين كيلا يقبض ثلثته ودينار اقربه ما يؤخذ ولزم بقده خلافا في المدين المحجوز الذي يدق المفقود

ولما في نصيب له في عقار او عوض في مدخل للان وكيل القاضى بالقبض ليس كليا بخصه ولا لاجل كل من قبضه ونفذ وتمامه
 في المحيط ويحفظ ماله ويبيع القاضى ما يحتاج فساؤه من ماله كالعروض والشاير قبل ان قبض عبده او امرته بمقتضى الايام
 جازمية وقيد اشعاره بالبيع ماله بالنفقة وعن المورى الاول ان للابيع وعنه ان باع نفقه له نيكما اذا علم كونه جازيا فانما
 منه منين بل ارجح كافي المنيته وبيع القاضى من نحو داسه وشن ما يحتاج فساد على اوله والوجه وعمره غير
 من يتحقق النفقة في ماله محل حضوره بل اقتدار القاضى فلا يتحقق على الاخ والاخت والخال وغيرهم ممن لا يستحقون
 الابا بالقضاء وميت في حق غيره اذا الاستصحاب ليل ضعيف غير مثبت فلما يرث المغفود من غيره اى يتوقف
 قسطه من مال مورثه في يده عدل للمكان حياته خدمات رجل وتركه ثنتين وابنا مفقودا اعطى نصف التركة لهما
 ووقف النصف الآخر الى تسعين سنة من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حماد وعليه الفتوى صحيح
 الى ثلثين سنة وعن بعضهم الى ستين قبل الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنها الى مائة وعن
 المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في المغفودات وهذا ظاهر الاصول كما في النظم وعن محمد بن علي مائة وعشرة وعن ابي يوسف
 الى مائة وخمس كما في منوال السراجية وعن ابي ميطع الى مائة وسبع كما في المشايخ وفي ظاهر المذهب الى موت الاقران كما
 في المداية وهذا مروي عن محمد بن فضال موت جميع الاقران في جميع البلاد وقيل ببلده وهذا رقيق وقال شيخ الاسلام
 احووا واقيس كما في الذخيرة وقال بعضهم بقيد الى راسى القاضى كما في الدنيا بيع وقال مالك ان وزعي على ابنه من
 فينكح عسره بعد كما في النظم فلو انني به في موقع الضرورة ينبغي ان لا يأسى على ما طعن فيه ثبت موته باقامة البيعة على وليه
 او من في يده ماله كما في المحيط فان ظهر المغفود حيا بالبيعة او غير باع له ذلك اى قسط الموت من مال ماله
 ثبت ملكه في ذلك وبعد ما اى يدعى هذه المدة يحكم بموته فيما كان له من الحقوق طرف حكمه موت تمت للمدة
 المتسعون طرف موته فتعذر عسره كما اتفق للموت اربعة اشهر وعشرة اشهر ان نفس او وضع حمل في القمار اشعارا بان
 اعدو على المدة المذكورة وقيد لالة على انه يحكم بموته بمجرد القضا المدة فلا يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الله
 وغيره وقال نجم الامم ان القاضى عبد الرحيم نفس على انه يتوقف عليه كافي المنيته وقسم ماله بين من يرثه الان
 اى ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلما يرث من مات قبله وحكم بموته في مال غيره من حين مفقوده المفقود
 لانه حي بالاستصحاب البقية للثبوت فيرد ما وقف له من القسط الى من يرث الغير اى ياخذ الثلث من ذلك لانه لم يورث
 عند موته اى ذلك الغير وقيد مع رعاية الاحتكام بالخلق به لا يخفى من لاقته ان القاضى في الاغلب ميت
 قد تم الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
 وتليوه الجزء الرابع ان شاء الله العزيز والكبير

بیرون صنایع یکدین مکان فضل و خلاقیت دین



در مطبع می نشینی اول الشریع مطبع من مطبوعات

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب القضاء

اخره مما تقدم لان المصالح لعائب لم يشاره وهذا قيل انه اخبر عن الكبريت الاحمر والزبد الاخضر به بدء وفيه صورة
 الائمة اللغني معناه وال قول جميع الى انه تمام الشيء قولوا او فعلا فقال ائمة الشريعة قطع الخصومة او قول لزم صدر
 عن ولاية عامته اليه اهل الشهادة اى المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل البلوغ مستحق للقضاء بذلك
 واسما جعل على نحو قوله بنو ابينا الاشيا . ايجال اليه بالائمة فيشير الى ان القضاء مثل الشهادة فيها ذكرين اشترط شروط
 الالوية فلكل على شروط العمل بهى الشاهدة والقبضه الاوار وفي شروط القبول وبى العداية وغيره كما فى النهاية وغيره وفى
 الكفاية ان شروط العمل يحصل اى حسن النظر فى العاقبة والصبط اى حسن التصريح والغم والحفظ الى وقت
 الاوار والعدا الى الامتناع من منظورات الدين وقيمه رز الى ان كل شاة بالقضاء يصلح ولو جبالا فلو لم يصلح
 غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصلح لم يغيره ولو كان اصلح فاستحب لو كان غيره اصلح فمكروه ولو علم عبثه منه
 فوامم كما فى الاختيار وغيره وليس ان اى ينقد القضاء يجوز جعل الشهادة من الفاسق اى المسلم الذ
 اقدم على كبيرة او اصر على صغيرة وقيده اشعار بان قضاء المسلم صحيح بلا منع كما فى الكاشف وبان العداية شرط لا اوار
 وبه انظار الرواية وفى النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاءه كما فى الاختيار لكن لا يعقل الفاسق القضاء وجبا وبه
 اشعار بان الرواية اثم فى تقليده كما ذكره المصنف واليه اشار فى قسمته الهاديه من ان القاسم يجب ان يكون
 له الارز من عمل القضاء انقلبه ليعمل لقادة فى الحق وشرا حكمه ان يكون فلان فاضيا فى موضع كذا ولا يقبل شهادته

اي لا يجزئ كما لم يجز كما في كشف المنار وذكر المصنف انه ياثم بالقبول فان احدا شرط لوجوب القبول للصحة فليس له ان
 ان القاضي والفتى اثنان بالرواية الجوزية كما افاده القاضي الامام والى انه لا يقبل فتوى القاسق لانه من الميقات قبل
 يقبل لانه يجوز مما ينسب الى الخطا كما في الاختيار ولو فسق العدل اي صلافا عما بالشوة او شرب الخمر او اذاعا غير الجوزية
 فلا يقبل اي يجب على الوالي عزله فلا يتخلل به كما في الملهية وغيره وذكر في البدلية والفتنة انه يستحق العزل يعني ان يسكو بوجوب
 عزل كما في خبر العلامة الكوردي على ما في النهاية وبهذا اظهر الرواية وعليه شاستنا كما في الوقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى
 كما في الوقايع وفيه شعابان حكرا فذهب المفسر كما في الزبوي وذكر الخصائص انه باطل فيما ارشى لاني غيره وبهذا
 المحلواني والشرعي كما في العادي وقيل يتخلل القاضي ضرورة فاستقام وبذا مروى عن الائمة الثالثة ومن اخذ
 اي القضاء بالشوة شلخه اسم من الرشوة بالفتح كما في المعاني في لغة الاصول به اسلمه الحاج بالمصانعة اي بان
 يصنع شيئا يصنع لك شيئا آخر كما قال ابن الاثير وشروطه ما يفذه الاخذ عليها بجهة يدفعه الدافع اليه من بده الجهة و
 تمامه في صلح الكراي فالرشى الاخذ والراشي الدافع لا يصير قاضيا على الصحيح فلو قص في اجتهاد لم ينفذ فافاض
 آخر ان يطل كما لو قصه القاضي بالشفاعة عند بعضهم كما في الفصولين واعلم ان ما دفعه الملتزم وهو حلال من
 واجباين من الماصيرورة قاضيا وهو حرام منها وانما خوف على نفسه او بالوسيلة ام على الاخذ بالاخلاف وحلال الاثم
 عند الاكثرين انما يستوي امره عند الوالي فان كان ذلك لا حراما فحرام على البائسين ان حلالا فحرام على
 الاخذ ان اشترط طوطال للدافع لبعضهم وحرام عند آخرين الا ان يسايره مدة معلومة بما يدفع اليه فان حلال الدافع
 وكذا الاخذ عند الاكثرين وكيفية عند غيرهم والرشوة لاتملك لذا كان الاسترداد ولو صلح امره كما في الفتنة والنيابة
 وغيرهما والاجتهاد وان قال بعضهم بشرط اللاولوية لكن يجب ان يكون عالما بالفتنة موقوفا وعن ابى يوسف
 ان المتورع احب الى من المجتهد وان كونه عالما بالفتنة انقض كفي قبل يجوز تقليد الجاهل والاولى ان يكون عالما
 الاختيار والاجتهاد ولو تعلل لمجد اي الشقة وشروطه بدل الفتنة تمام طاقته بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه
 لمن حكم شرعه وشروطه ان يكون عالما بمعاني مقدار غسامة آية وثلاث آلاف حديث ردة في الاحكام لفتنة بان يعلم معاني
 والكرات خصوصا في الافادة في شرط علم الفتنة والعرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب
 في الاستعمال لشرعية بان يعلم المعاني الموثقة في الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص لاشتمال المجل وغير باقسام
 سند الحديث عالما بحال الرواة الا انما كالمستعدي في هذا الزمان لكثرة الوسائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الائمة الثالثة
 كالطحاوي وغيره وعالما بوجوه القياس بشرطها واحكامها واقسامها وعالما بالاجماع ومواقف الماتر اذن من مخالفة وبذا
 اذا اجتهد في جميع الاحكام وما اذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرط العلم بوجوه القياس ما يمتثل كعب
 ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وان حصل من منصب اجتهاد في زماننا مجرد ما يستدعي في الكشف وغيره ولذا قال

الادام انفسه فوجه حفظ المبسوط مع العلم به سبب المتقدمين في احد لكان لهذا النصب كما في شرح ادب النقاد وقيل لمحمد
 قنبر على تيان تحفة تكملة تارة او خبره او قياسية لصحة قوله كما في النظم والاطيب افضله لا لميل الى اليه اقلعت فيه
 بانه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالاطير الاول في غاية البيان اطلب اليه القلب السوال باللسان وفي المصنات ان اطلب
 عن الامام والسوال عن الناس كلاهما كونه وجانه لا يحل السيل في الشفا كما في الخلاصة قال بن عريض في اعوذ بالله من
 قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاضيا فقصه باعد في الحري ان يتخلص كفا فاما راجع بعد ذلك قال عليه السلام
 جعل قاضيا بين الناس فقد فرج بينكم بين واما الزندي وتاويل بعض المحررين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميعه
 التنبه وشهواته الدوية سوكة الذل فانه قاضيا يوجب له المنفعة بعينه المصنف وانما يدخل فيه اي لا يدخل في انفسه
 الا من يتبع عدله اي يتبعه عليه الاحسن بعد وقيد اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا يتبع عدله
 وذكر قاضيان انه يكره عند استماع شرائطه والى انه لا بأس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكتبة مع ذلك اجب تركه
 في الكافي والاكتمال شعره بانه جاز بلا اجابة خلافا لشيخه والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيارنا في حقيقته
 وقد اشنع عنه حتى ضرب اسواط محمد اياه حتى قذفه سين يوا وقال مشايخ الامام لا بأس اذا كان صالحا لا سيما
 من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة ومن هذا القضاة سال من المعقول او واحد من ثقاته والاشناق
 احوط دليوان اى رخصة فيها الهام والسموات والصكوك ونسخ نقيب القوام وتقدر النفقات وغيره من رونت
 الكلمة اى ضبطها اصلا ودان فهو من النقص الى ابدال الواو او استبدالها كما في الاناسير والشمس في الصلوات وغير
 لكن في القاموس المذكور ولجميع مصنفات كتاب كتيب في اهل الحبش والطبقة اول من وضعه مريض قال
 ابن الاثير انه فارسي مصنف انما اضيف الى قاض قبله لانه لا يسال في غيرهم من الديوان اذ لا بد من علمه بالادب
 والقدرة بالان واما سال لانه يحتاج اليه العمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انه اجمعوا على انه لا يعمل
 ان كان منتهيا واما في ديوان نفسه فان كان ذاك لملك الحاشية لعل به والادب والادب به فانه
 المعقول يحجب طوع الديوان لو ملكه وفيه خلاف كما في مملكة النظم وجميع النظم في الادب في الامان انه يجوز ان كان من
 سببه انما الى ان السلطان عزلا ببارية حرج في حقيقته من انه لا يترك على القضاة اكثر من حرج في نسيه انهم فيقولون
 لا يشبه عليه فيسيان العلم فادرسه ثم تدل على تفلك تانها كما في شرح درياضي في بيان انه لا يشبه
 في غير القضاة وقد راسوا العمل القاضي المتكلم في من الجبوس للمائدة او غير ما يقول ان المعقول فانه
 انقول باقر الجبوس وبنيته الدعى فان لم يكن خصم تباد عليه وحبس اياما ثم برى من يملك الجبوس بن فاطم
 جميع بينهما واما يخذ منه فليلا اقتص ان جده والاطم كافي في شرح ادب القاضي في اشعار بان شهادته على فعل نفسه فغير
 طالب ان يشهد على قضاة شاد بان سواه ثم مضى كافي المبسوط وكذا لا يعمل بعد ان لا يقر او يهين في علمه الوقت كما اذا كان

الحكمة قال القاصم وكتب في فوارصها بنا والى انه لا يقبل البيضة على الافلاس قبل الحبس في الحق العاتية وهو اوسع من قبل في
رواية وبقية الفضل وكتب بعد الحبس قبل المدة عند الخضاة كافي عشرة اوبل القاضي فيما لزمه من الدين بعقد صدقة
خبره كالكفالة كمثل المكفول وبذل لاجارة والمهر غير ما عاين من قبل حصل له الوثيقة منه المهر المتوجبل بدل الكفالة
وبما ذكرنا ان دفع ظن تقديره ليس من قبل حصل في يده كالكفالة او من قبل حصل المال كالكفالة من قبل المهر في
مقتضى عهده نفقة ولده لا يحبس في دينه اى لا يحبس ابوين في دين ولد وكذا المحدث في ظاهر الرواية ومن ايسر عهدهم الاكبر
المحدث كافي الحق وفي غير ما يرد في الصور الثلث كضمان التسلفات لروشن الخبايا وحقاق الامارة البشارة كانت بدل
الكتابات المبرورة المبرورات ونفقة سائر القربات لا يحصل الا بالحق فخره بان لا ينفرد الاصل في الانساج المفقرة الا
الواقي كانت بنية من المدة بقصد الكفاية فاعين من عهده على الظن انه لو كان لال المهر فان لم ينفرد على سبيل كفاية فانما
البيضة بقدر كافي الاضحية وعلما ان الحبس في غير ما يرد من فضل الدين في كل من الدين المال ارجح من كفاية القاضي عتبه بطلان
وان كان الدين ارجح المال اية او عهدها او عقد الية يحبس عليه ان يبيع دنايه ونفسه لودى لا يبيع العروض العقار اصلا وعهدها
عند ما يبيع القاضي نازيه وعهده في العهدة واما ان كان لا ثيابا ليسا ويكن ان يعين ثقل منها سبعا ويترك ما سوا
ما يشتري ما يعيش وكذا المسكن والى اوجه في ظاهر الرواية ومن ايسر عهدهم لو كان لعل اوجه وادوية مما سكونه وقوت عياله
كافي الحق في غير ما يرد واشهدوا اى شهد بجلان قصاصه فمقتضى شهود اربعة على خصم حاضر وكتب مقتضى الميعاد ارجح
مقتضى القاضي نصف الدخول ساعى الشهود وعلما كافي في المهر بطلان حكم بها اى تفتقر القاضي لسيب المادة بقول مخصوص
تقصيصة على فلان فلان كذا او شدة حكمت او الفذلة كذا او شدة حكمت او الفذلة كذا او شدة حكمت على الصحيح كافي الفصلين ذكر في كفاية
الشهوطان حكمت معناه ترتب عليه الاحكام فائدة اية احكام من الحق بحجة او مكنة من الاستيفاء كافي حارده الكافي فخره قال
ابطلت على وجه حق قضائي او وقتت على عيسى من الشهود ولم يترك كافي في الفقرة وفيه اية او الى انه لم يحكم بحجته بقضية حق اية
كالزنا والشرب كذا ارجح العباد خلافا لما عهده اذ احكم بطلان القصاص والاعادة بحكمة في تاسعة في الزنا والى ان حضار خصم لانه عاين
من المهر فخره القاضي بما يجرس من ضرب جعفر الوصل والقبيل وجرس كافي الاضحية وعلما كافي في المهر بطلان حكم بها اى تفتقر القاضي لسيب المادة بقول مخصوص
فسق فياثم يوزل فيخرج كافي في الزوج عن الشهادته من كافي في المهر بطلان حكم بها اى تفتقر القاضي لسيب المادة بقول مخصوص
من الواجب الى ان مجرد الشهادته لم يلزم الحكم على القاضي لا يتوقف على تزكية كافي في المدة وخرجه والى ان قول القاضي حكم
ليس من عهده احتيالا ومما يرد في ايام من مال المدعى عليه في دفع كافي في الخلاصة والى ان المهر لا ينفرد للقصاص كافي في النواصية
اندر كبر من الشراخ وظن الرواية انه شرط كافي في حاشية التداولات وكتب القاضي بطلان الحكم لاسفارة قاض آخر كما اذا ارجح على
على جعل القصاص بغيره وحكم به اثم اصطحابه باخذة من قبل آخر فخره ان يكون كذا في لاسفارة قاض آخر في كل لاسفارة فخره
بان الكتابة واجبة عليه اذ اخطت على حكم الحكم المبرور اى غير واجبة ولا باس ان يحلف القاضي لطلاب صحيفه بكونه كذا لا باس

باب في جعل كتاب من بيت المال ان كان فيه نسخة على ذابحة الكاتب فهو داي بالكتب في الحكم مع سابقه السجل في احدى اقسام
بكتب السيرة والحوادث تشييد الاموال والاضمان مع التشديد والفتح مع سكنون الجود والخصف والكسرها لغات فيه كما في الكشاف
ونزلة اصله وقيل معرب كما في المنقولات في الاصل الكشاف كما في النصيح وهو كتاب لافروغوه وذكر في كفاية الشرح
ان احدا اذا ادعى على آخره فكتبه المحضر واذا اجاب لاخره فقام البينة فالتوقيع واذا حكم فاسجل واذا شهد واعلى كتاب
كان في محلة اخرى او قرية او بلدة ويشترط في ظاهر الرواية سيرة السفر كما في الفسخي ممن له يوسف ثم يجوز فيها لا يرجع في يده عليه
الفتوى كما في الفخرية لا يجوز بها قال الحكم خليفه جاز عندنا ان لا يكتسب عطف على جملة لا اسمي كتابا حاكما وكتاب القاضي
الى القضاة فكتب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم ابي المكتبة ليدفع رواية عن ج يوسف ثم فلا حرج في المكتبة
التي لا يثبت فيها انهم او المدعى به المكتوب يعني حكمه كما في كفاية الالاف في حدود داي بكتب في كل حق الالاف حدس الجود
وقصاص لان المكتوب ليدفع الشاهد والشاهد فبشارة الى اشتراطه من قاض معلوم الى معلوم وله ان يكتب في نسب
والنكاح والديون والامانة والخصومات المضاربة والمنقول العقار كما في الارثي في غيرهم ذكر شرط ثلثة فاعرك كتابه الاسمي في علم
فقال في حق القاضي الكاتب جوا على النقول للكتاب الشهود وعند المكتوب ليدفع من خلال القاضي في البسطة في علم
اخره يعلم ولو بالاحراز كما في الشاهير ويختص علم الكتاب بجدي ولا اعتبار للتميم في اسفله فلو انكره القاضي كان الكتاب فسخا
قبل ان يتم في اسفله كما في الذبقة وانما قال عند جيم الشهود لا بد ليشترط ان يشهد لحدود ان لا يحضر ثم كما في انني وقيد
الشعار بشارته او الغم ولو كان الكتاب في يد الشهود وفيه البسطة اذا كان في يد المدعي وبغني كما ذكره اصفهني في علم
يصح حكفيه فلو سلم في غير ذلك لم يصح كما في الالاف في التميم الشهود وبغني ان يكتب اذ يشهد البسطة ويسلم الى المدعي كما
في النهاية وانما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت العمل في الاول ولا بشرط في جميع الشهادات عند جيم فيفتقر كما في الفسخي وعند جيم
يلغي ان يشهد بغير القاضي على ان السامية وختمه فلا يشترط الفقرة عليه لا يخفى عن جيم ولا التسليم البسطة وقيد اشعار بان لا يشترط الثلثة
عند الطرفين كما في البداية وعين جيم من ج يوسف ثم ان الحكم ايضا ليس شرط كفاي ان يشهد من ان يذالك في ذابحة و
ان كان احتياطا فلا كما في الذبقة ثم القاضي المكتوب ليدفع القبله الى الاخذ الكتاب من المدعي الا يحضره اجمع من وقت حضوره
لا بد لانه كما في الاختيار وغيره من في الذبقة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب بشرط قبول الكتاب في لفظه ثم اشعار
بانه لا يتحقق الشرط والوصول الدعوى والاكثار بعرض الكتاب على القاضي ان قبل تنفي عن الكتاب وبحضور البينة
اي الشاهدين على انه اى المكتوب كتاب فلان القاضي وفيه اشعار بان يسلم الكتاب المدعي كما في البسطة في
فاختار بهما ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية قراه عليا واخبرنا وختمه وسلمه لينا كل خبر اخره وفيه روى ان
نذير لطيفين قال ابو يوسف ثم ان الشهاده كافيه كما ذكره انه لا يلزم ان يسأل نعم ان القاضي لكتاب اول الم
بناطه الرواية وفي النور انه لا يلزم فلو قالوا لا يجوز عدل لم يقبله كما في الفسخي فيفتقر المكتوب ليدفع من جازان فيفتقر

بلا ضرر كما في الاختيار وفي الشارح يجوز ان يفتي قبل ان يسمع من يوسف ثم خلافا لما ذهبوا اليه في الكافي وفي قوله علم
 الخصم ولا يميز ما فيه لانه ثبت عندنا في الكتاب لان يقول الخصم استبطلان الذي شهد به القام البينة ان في هذه
 القبيلة اثنين بهذا النسب كما في الخلاصة ان يفتي الكاتب قاضيا فلو ان الوافل حين حصول كتاب القبول
 كتابه فخر خلافا لابي يوسف ثم فلو قدمه رفع الى قاض آخر امضاه وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة واما بعد فاقبل
 على الصحيح كما في المعنى وفيه اشعار بان لم يكن له ان يفتي في الخلاصة ولا يعمل به في ذلك الكتاب غير
 ابي المكتوب لانه اذا التفت داخل الكتاب بعد اسم المكتوب اليه الى كل من يصل اليه كسب من خلافا لابي
 بن فلان فلان فلان بن فلان كما في كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يعمل به غيره وان حصل استثناء المجابة اليه
 وعند ابي يوسف صح يجوز ان يكتب على هذا الوجه ابتداء ليقبل تسليمه على الناس وعليه العمل القضاء اليوم ولا يجوز
 عندها لان اعلام الكتاب والمكتوب اليه لم يحصل بغيره اشعار بالكتابة اسم في العنوان لم يقبل خلافا لابي يوسف
 كما في الاختيار وان مات الخصم ثم غدا القاضي الكتاب على وارثه لقيامه مقامه ولو سرب الخصم من هذا العمل
 بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضي بلدي فخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو كان
 صحيح في ابن مثلا وقبل المكتوب اليه بشرط موافقة المجابة حصل المكتوب اليه في حق الآتي فاما من الرصاص
 حتى لا يتعرض له اذني الطريق ثم رفع الآتي الى المدعي بلا فضا روي اخذ منه كين لا يفتي ثم يجب اجري الى الكاتب
 فاذا حصل اليه رعاية البينة ثم يقض بالآتي ثم يكتب الى المكتوب اليه ليسر كفيلا وعن ابي يوسف ثم انه لا يقض به
 لان الخصم غائب بل يكتب جري عنده بشرط ويبحث اليه الآتي مع الحكم به عليه وكذا في المجابة لان المكتوب
 اليه شبه ما مع المدعي على يد امين كما في المعنى وغيره والارادة القضاة في جميع الحقوق وان كره كما في الاختيار والارادة
 في حروفه في ظاهر الرواية اعتبارا بالشهادة وحده انما لا يقض اصلا كما في الذخيرة ولا يستعمل قاض على القضاة
 ولا ينفذ قضاة صنفه ولو لم يضا وقال الطحاوي انه نافذ فلا يطله حاكم اعتبارا بالحكم كما في حكم الزاوي ولا يוכל
 وكيل لان المفوض براءة في ذلك لاكتفاء اشعار بان للموصي والامام الجامع ان يستعمل غيره كما في الكافي والاسن
 فوصل اليه من قاض او وكيل ذلك الاستخلاف او التوكيل بان قال لا ادرك من ثبوت فيه هو ان يستعمل
 بالاذن ولانه لا يجوز جعل قاضي القضاة كان له الاستخلاف لان معناه التصرف في القضاة تقليدا وخلافا قال الامام
 ليس له الاستخلاف كما في العادي والي ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستعمل جلا واذن بالاستخلاف جائز لان
 يستعمل ثم ثم كما في الحاشية واذا غرت ذلك ففي القاضي او الوكيل المفوض اليه فيجوز الواو اي الذي فوض اليه
 الاستخلاف او التوكيل فغيره حذف اصله اعني الاية لوقيل كبره الوكيل من خلاف الاصل ما يتبعه من انما في القاضي
 او الوكيل لا ينفذ ثم لا يجوز له عزل المفوض لانه اذا فوض اليه ذلك في الكبري ويجوز ان يكون عزل مضاهيا لمفوضا

وإذا افسخ كالطلاق والاقالة ونحوها كما إذا قضى بشهود زور أو طلقها ثم تزوجت بزوجه أو طلقها ثم تزوجت بغيرها
 عنه وإن علم أن الزوج لم يطبقها ولا يملك للاول نظرًا وباطنًا ومانعًا بها فعمله لولا يملك للمثالي إذا طلق من أبي يوسف
 يملك للاول سرور من محرم كمن لم يدخل في ذلك إن هذا القضاء يقتضي لأنشاء عقد ولنا شرط حضور الزوجين في الكحل عقد
 وقيل أنه لم يشترط للمثلية قضاءها بغيره فثبت بطلانها جميعًا وإن القضاء في معتدة الغير من كونه لا يشترطها كما إذا ادعى جارية
 ملكها مطلقاً ونفى إشهاد الزوجة لم ينفذ باطنًا فلم يملك للوطى لتزويجه لأن الشك في أسباب الملك لا ينافي لطلبه
 ولا يقتضي عنه ما على غائب من كحل المولى لأن القضاء بالبينة لم يملك إلا إذا أكلت من الطعن الطاعن في صحة إقراره
 ثم غائب غيب عليه هذا المجمع عليه في طلاقه فثبت أنه لو اقيم البينة ثم غاب عنها عند محرم خلافاً لما في يوسف ثم وذهب الرافض للناس
 على ما قال الرضا إلى أنه لو توجه عليه حكمه ثم احتج بالقاضي عليه في غيبته قال محمد بن داود على ما في البينة أيام فخرج والقاضي عليه
 وإلى أبيه القاضي الغائب وليس كمن كان في الميسر وغيره من القاضي على الغائب إلا من غير خصم لكن القضي به لو كان
 فافهم عند التفتيش في حله القضي بطلوعه إلى فاضل خير ليس أن يطالب فيه بأشعار بان نفس القضاء فيه ليس بمعتد فيه بل الجواب فيه القضاة
 وهو أن البينة بل تكون جارية لا خصم قال الأمام المولى بن الحسن القضاء يختلف في غيبته فقف على هذا وأما كل في العادى إلى
 باسمه حقيقة بانابة الغائب به ولو لم يسلطه وكيله عليه وصيه وصحى وصيه والاب وصيه وصحى وصيه على الترتيب أو تشرع
 بانابة القاضي كوصى القاضي والسحر أو الكيل الذي نصه القاضي ليس عليه حضوره لمن اختفى في سببه ولا يحضره من كحل
 القاضي استأنه باب أنه فيدوى أو حكمه أي حكمه بانابة بان كان ما يدعى على الغائب من نحو الاستئناس سبباً لما
 يدعى على المحاضر من نحو الملك كما إذا ادعى داراً على حاضرها أو شترها من الغائب فأنه ان صدقه الحاضر لا يسلمها الغائب
 إلى المدعى فانه قضاء على الغائب في حله طلع وهو الخارج وإن أكله الحاضر فقامت عاقبته القاضي بها عليه فانه قضاء على
 الغائب أيضاً ولذا هو ضرر لا يحتاج إلى إعادة البينة فال حاضر تصب خصماً فيه وفيما أشعاره أن من كحل له سبباً القضي عليه كما إذا
 أصدره بان ولاك وكفى أن يملك له فقام التعيين أنه ان مولاة اعتقه فانه يقضي بها على المحاضر بقصر مدعى له بالاعتق
 الغائب بالاعتق وإن كان موصياً له فأنزل لو كان بان جديده الوكاله كمنه فلا يوجب أن يكون هناك كانه فلا يكون اعتق
 سبباً لفنزال الامانة لا يقضي على الغائب أن كان ما يدعى على الغائب شرطاً لما يدعى على المحاضر لأن الشرط ليس باصل
 بالنسبة إلى الشرط فثباته بسبب فان قضى على الغائب بدينه كما إذا قال بل لا امرأته ان طلق فلان وكرهت
 طالقاً ثم اقامت المحاطة فيه ان فلا يملك امرأته وهو غائب فانها لم تقبل لم تقبل في الطلاق على الغائب وقبل قبلت في الاول
 أصح وفيما أشعاره بان طلق على الغائب كما إذا طلق امرأته بدخل زيد لا ثم اقامت فيه ان فثبت القاضي
 وإلى أصل أن الشرط أن كان سطر فثبت الغائب لا تصب للمحاضر عنه إلا فقد انتصب تمام في الكتاب وصح حكمه
 الخصمين جعلها ما على نفسها ولو أصدرها فاضاً وفيما أشعاره بان الحكم لا يحكم غيره إلا بما حكم في نفسه من صلح بالضم والفتح

بما

فاحسبنا تيميز اى صلح قضاءه وشهادته فصيح حكيم المرأة والعاسق كذا وقد روي عن ابي عبد الله عليه السلام انما الحكم بالطلاق وقت ان الحكم ثم صار
بالادب وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او عبيدا او كافرا فافترق او بلغ او لم يكن فى اخفى فى عجزه من كذا وكذا انما يشرط للمهر
واُسرة واللعان والقذف فلو حكم فيه كان باطلا بلا خلاف فانطوت متعلق بالحكم وقود اى قصاص فلا يصح حكمه بزيادة
عنه ونحوه انقصا ولكن فى رواية الاصل قد صح ذلك فى ساعلى وغيره من المصنفين وهو صحيح كما فى شرح ادب القاضى
شامل للطلاق والعناق والكتبة والكفارة وشفعة وانفصاح الديون والبيع وكذا غير ذلك من المجتمعات كالطلاق المصنف
وهو صحيح من المذهب لان غير من شيئا مما اختلفوا من الفتوى بكيفية تباين العوام كما فى المصنف وذكر فى المصنف ان حكمه فى
اليمن المصنف سائر المجتمعات فاعلم الاصل لكن المصنف فى حق حرة انه لا ينفذ فيها حتى يبرطلان اليمن بعد ان يخذلها
فان قتلته المصنف للمعامل حكم المولى ولا ينفذ حكمه كالمولى بالبنية او الاقرار او النكول لانما ولاء عليها ومع اخبار
اى الحكم بالقرار احدها وبعد التشايد حال ولا ينفذ اى حال بقاى ولا ينفذ الحكم كما اذا قال لاحد ما قدرت ففعلت
او قامت بينة كذا ففعلت فالان قد حكمت به لئلا عليك فانك لم تقض عليه الاقرار واقامة البينة ففعل حكمه لانه يملك انشاؤه
فى حال ولا ينفذ فلو قيل ان القول حكمت به لم يصيد فى ذلك فانه اشارة الى ان اخباره بالقرار ما وجد التماسا ولى ان
الاخبار بعد الحكم لم يصح بالبنية لانقصار الولاية كما فى السراية لكن فى المسئلة انه لم يصح بعد القيام من مجلس الحكم لانه صار كغيره
فى المصنف انما لو اخرج من الحكم وقد ذكره فقد لان الحكم كالمولى ولكل منهما اى المصنفين ان المصنف عن حكمه قبل حكمه عليها فاعلم
غير محتاج الى الاتفاق بخلاف الحكم ولذا الحكم بعده لم ينفذ لانه لو اجاز العاقل بعد الحكم جاز فان رفع حكمه اى الحكم
الى قاض مولى المصنف ونفذ ان واقع حكمه بغيره احتفاء القاضى فلا يصح بعده والطلاق خالف مذهب
ولا ينفذ بعده وان كان مجتهدا فيه وقال الطحاوى ليس للقاضى ان يطيل حكم الحكم كفى الزامه ولا يصح القصص
والشهادة لمن يكون ببنية اى بين القاضى والمقتضى او الشايد والشهود ولا اوز وجوبه ولا يشهد له ولا
سفل له لا ولد وان علا ولا الزوج للزوج وبالعكس فلفضى الزوجته او ابنته او امها ما حرمان بالطلاق جاز ذلك بان
وافق مذهب فيه اشعار بان القضاء والشهادة لصيان عليها ولشئ الا ان ولهم الحال لمن يبينها بصلح ولا ولا ثم شجع
مسائل شتى فقال وصح الايصار اى جعل الخوصية له بعد موت بلا علم الخوصى باليصار حتى ولو لم يبينها من انكره جاز
طحاوى وادب حتى لو استمر انما لا يصح علم الايصار التوكيل بالاعلية حتى ولو لم يبينها من انكره جاز
خبر عدل ومستورين المسائل لانه لا ينفذ ولا ينفذ خبر فاسقين ان خبر الفاسق وحيل لتوقف وقيل عند ما وجد
بانه لا يشترط لفظ الشهادة لغيره لو قيل سـ وكيل فليكن برحق غيره فاذا لم يلق بر كويل ثبت وكان فى عقد الزوجين لم ينفذ
ولو اخرج عدلان يسألان الكلام فى الوكالة وعلم السيد اى شرطه خبر عدل لم يستورين العلم السيد بجنبة عبيده حتى لو اخرج
بهما فاسق او مستور فباع لم يكن مخيرا لا لغيره عنده والعلم التضييع بالبيع للفقهاء حتى لو اخرج بغير عدل لم يطل شفعة عتق

وتعلم الباعث بالبيع بالبيع أي بالبيع الذي لا يملكه غيره فاسق وسكت لم يكن ضاماً عنده ولو علم مسلم في دار الحرب
 لم يهاجر الدنيا بالشرائع عرف علم فلا خبر بالصلوة وغيره من العبادات عند السوء وان كان كذا فلا خبر
 وصحة ما إذا كذب فلا يلزم منه خلافاً كما قال شيخنا والأصح عندى أنه يقبل فيه فالناسق عند الكل رتبة إيه فقام
 ما فات من الصلوة والجمعة وغيره ما جاز الفاسق لأنه ماسور بالبيع من جهة صلته عليه سلم لا يصحح الشاهد القاص
 كما في كشف السائر انتهى في الكرامة الآية بشرط ذلك لصحة التوكيد في قبيل فيما خبر واحد ولو كافراً بخلاف لمحمد بن
 سنان لا لازم وقيل وجوب قول قاض عالم عدل قضيت أنا بهذا بهذا القائل به مثلاً فقد التزمه وهو ما لا يوافق
 وجه محمد أنه يرجع إلى أنه لم يقبل وبه أخذ كثير من الشافعية وقالوا ما أحسن برأى زنا مثلاً فان القضاة قد أجازوا ذلك
 في الكافي وغيره وعلى ذلك لم يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في شيء ما كافي في الكافي وقيل قول جاصل صدر أن سائر
 سبب بيان قال في حد الزنا مثلاً استفتت المقر بالزنا كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرحم فلم يبرهن سببه لم يقبل
 قوله لأنه ربما ينظر غير الدليل ليدل على بطلان العالم العادل فانه قيل قوله لا بيان لهيب لا يقبل قول غيره سائر عالم
 أو جابل فاسقين في أنهم عليه ما إلى أن السكوت من قنينة المسائل وعلى أن قبول أقوال غير كل غير

كتاب لشهادة

أورد بعد القضا ولا مع التماسب شرف منها ذاتها هي أنه خبر قاطع كما في القاسوس ولو لم يصر مع المشاهدة بالجراد
 البعيدة كما في المفردات أو الأخبار بصحة الشئ عن شهادة وعيان يقال شهد فلان عند الحاكم بفلان على فلان بكذا
 شهادة فهو شاهد وبهم شهدو كما في المفردات وغيره وشروط أخبار أي إعلام بحق أي بمال وغيره من مقبوت ويسقط
 إلا أنه يستعمل في المادة في حق الماتية لا خبر كما في قوله الكافي للغير أي حصل له خبر من كل الوجه كما هو المتبادر في خبر
 عنه إلا أنكار فانه أخبار بنفسه في يده وكذا ادعوى الأصيل لأنه أخبار بنفسه في يده وكذا ادعوى الوكيل فانه ليس بأخبار
 للغير من كل الوجه كما نطن على غير آخر يخرج الاقتراض هو أخبار على نفسه يدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوه ما فانه
 في حقيقة شهادة بالمدعى على الآخر لا يثبت على الشئ في الشهادة بروية الملال ليست بشهادة حقيقة
 ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على رأي والقول بأنها شهادة بالصوم أو لفظ الشالج على المكلف يكون أخبار بحق له
 على نفسه ويجب أي يفرض أداء الشهادة في خير الحدود ويحدث المضان أو الجواز الرسل لطلب المدعى وإن
 لم يتعين للمحل فلا بأس بالتحرز عن التمهّل أن يتم تعين الآخر أوجب له حقه فصدقه كما في الاختيار يستثنى منه ما إذا أضاف
 على نفسه من سلطان أو غيره وكذا ما إذا علم أنه أقرب منه بما هو باطل في الواقع وكذا ما إذا علم أن القاضي لم يعدل
 ما قال خلف بن يوب ولم يقبل شهادته على ما قال أبو بكر الأسكاف كذا في المضمرات فبها شعباً بل لا يقع عن إدعاءه

فصار كما قالوا مسلمة من ان لم يشهد بدينه حق الشهود لصار فاسقا كما في الخزانة فلو شهد بدينه لم يقبل كما في الذوق
 اي اخفاء الشهادة في الحدود افضل من الظاهر بالانه اشاعة فاشنة وليقول جوابي شهادة العسكرة اشهدانه
 اخذناه وللتنقيح قال لا يقول سرقوا ولا تصاع العبد بالقطع كما ياتي ولصاحبها اي قتل المشرك للزنا لغيره رجال
 للمباينة في اسر على ان من اثنين وللقعود في النفس الطرف وباتي الحدود وغير الناس من السرة والنفقة واللعان
 والشرب رجالان لا رجل وامرأان لكن مر في القضا انه نافذ تبكك الشهادة لاستنباه الدليل فصار بالكتاب كرامة
 وجودا وحدا فان شهدت انما يكون بل في الغنم ثم يفرق بينها وان شهدت ان لم يثبت يكلف البائع على البكاه
 ثم يربح البيع اذا اشترى بالشرط البكاه والولادة فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استهلاك البهي لم يقبل
 عنده في حق الارث خلافا لما قيل في حق الصلوة بامتناع وعيوب التمسار ولو جازي فيما لا يطلع الرجال
 عليه امرأة واحدة والاعوط امرأتان الاحب ثلاث والنزج عن ثلاث الرجال كما في الاختيار وفيه اشارة الى ان لو شهد
 رجل بالفرار والولادة والفرار لم يقبل الاصح انها تقبل ويحمل على ان يرد دفع عليها بالقصد ومع قصد الشهادة
 كما في الخزانة والى ان يطلع عليه الرجال لم يكن شهادته من ثمانية كاشهادة على جراحات النساء في الحمام كما في الاكرامى
 غير بان لحقوق بالاكاف وغيره كالنكاح والصناع والطلاق والعتاق والبيع والوكالة والوصاية وغيره رجالان ولا رجل
 وامرأتان او فشتا وان فيه اشعار بان لا يخرج بالان على الاثنين ان كان احد كما في دعوى الاختيار ويستثنى منه
 حوادث حبسا في المكتبة فيقبل فيها شهادة المعلم منفرد كما في التحقيق وشروط اعمى حبس لكل لا يجوز قبول شهادته
 الرجال والنساء في الحدود وغيره بان لحقوق العدة لانه لا يستقامه وشرا ان الزعماء محرم في ذنبه وسياتي التفصيل
 وفيه اشعار بان لا يجوز القبول قبل الا بغيره في الحرمة والبلوغ والاسلام وبانه باز القبول بعد باقبل العدة كما في كشف
 وغيره الا ان القاضي اتم كما ذكره المصنف في القضا وفي الزاوية اذا تحرى القاضي الصدق في شهادة القاصر
 يقبل والا فلا بشرط الكمال لفظ الشهادة فلو قال اعلم واتقن لم يقبل شهادته وفي قياس الكشف ان الاداء يصح
 بلفظ نبي عن وكادة والتحقيق لفظ الشهد وما يساويه في المعنى وقال العراقي انه ليس بشرط في شهادة النساء
 في الولادة وغيره الاول هو الصحيح كما في الكافي وفيه اشعار بان اللفظ شرط للنس القبول لا لوجوبه بخلاف العدة
 كما في الكافي وغيره وانما لم يقبل بغيره لما اشار اليه في القضا كما هو غلب في البيان فسابل كاسن وليسأل
 القاضي سره ولا يخبره عن حال النساء جاره واهل بيته فان لم يوجد فابل محله ممن كان عدلا صاحب
 خيرة بالناس غير طامع ولا فاجر وشيئة ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة الى ان يخرج
 والتعديل مقبولان بعد الشهادة والى ان تعديل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا بالان وان
 كان اقرا على نفسه الا انه يوجب القضا على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد او عدالة لا يسأل

عند كافي المحيط فوصل في تقيده لم يستعمل في اخرى الا ان طانت الدقة وكلوا فيه والصحيح قولان ستة اشهر التفسير
 الى القاضي كافي المضمرات فيسأل عند سواها ما مضى من غير مقيد للظن والجمع وعدمه وكفى دون حق وان عظم
 ارجح فيسأل لولا ظن انهم الماني المحرود والقوة تختلف اذ اختلاف زمان ادريان وبه اى باعدها من ان يسأل
 بذكر من يقتضي كافي الشاهد وذكر في الاختيار انه ثبتت كافي من كافي في بال الرزى فلم يجد ان يرجح قوله بل في قوله
 غيره الا انه في المسئلة افساد الزمان وكفى السؤال بغير اى كفى به وان يثبت غالب اى المنزلة كرسوا او
 كى با فيه اسرار الشهود والناس بهم ومما لهم فكتب تحت العادل عدل والمستور بترتور الفاسق فاسق والعد
 اعلم فتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعى في غير العدل انه في شهودك ولا يقول ابرجوا ولا يحتاج الى العدا بل بان يحجب
 القاضي بين الزكي والشاهد ويقول الزكي اذ الذي عدلته وفيه اشعار بان يقتضي كافي الشرفان الا ان يشترط ان
 المحطوفين في التقيده عن محمد بن ان تركية العداية بالاروقته وتركية الشرا حذو شيخ وعليه الفتوى كما في المضمرات
 وغيره ويشكل في الاختيار انه ليس لمراد عداية وعليه الفتوى والاشان احوط والاشان في التركية اى تها
 الاشهاد بغير ان يقول الزكي هو عدل او ثقتي قيل كلاهما ليس بجديد بل قول لا اعلم منه الاخير كان قد يلاحظ على ان يصح
 بالافعال لا اعلم منه الاخير اني علمت فانه ليس بجديد على الاصح والبلغ الا اننا قد حصل اذ تبارك الشهادة كافي المحيط وفيه
 اشعار بان يصح في تركية الشرع واحد او امره واحدة بخلاف العداية فان البتة الشادة وانما بشرط ما كالعلة
 في الكل كافي الى الية غير مفرقة ليس كافي في الية والاشان احوط والاشان في تركية الشادة اى في تركية كافي
 اخرى الى القاضي وبها مصدره ترجم قالوا اية بنية التبرئة بيمين او قتل وقبح التبرئة بيمين التبرئة كافي
 وترك الاضاعة اولى اذ الاشان احوط في تركية المدعى والذي عليه كافي التبرئة اى في فضل
 من كلام القاضي الى الزكي وفي كافي في كافي عند الشاهد اى عند محمد بن فقيهة والعد في تركية والجملة والاشان
 وعند لا يشترط العد في تركية الزكي لو كان حقا ثبتت الشهادة الا ان السراج استدل بالاشان كافي المحيط ولا يشترط
 الصحة الشهادة الا الشهادة وان يشترط العلم بخزان يشهد بكل ماسمه او البصره كالبيع والاقرار والطلاق وان نصب
 او اذنت او قتل ما ثبت بدون ان يضار فلو شرط رجل بين حليتين قال لا تشهد عليهما التبرئة بيمينه ما كان
 يشهد به كافي الاضاعة وفيه اشعار بان الشهادة ليس بلان في حق لكن في الكافي اني كافي المدعية ومهيج فيض لا ان كان
 المال تليكا كدعوى بان في تركية خوف تلف المال الذي فترت البدن الذي يجرم وقال استاذنا في الغالب ان في
 حق ثم ثبتت الا بالاضاعة بل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيما كافي ولا يشهد في واقعة من شرط
 فيما علم انه نفقش فانه والى ان لم يدرك فيها شهادته وعليه بها الشاهد النقط وبها عنده والاعنه بها في شهادته
 الفتوى كافي في الواقع وقال نجم الامنة انه يشهد اذ يتبين انه شرط ما ليه بما شام غير كافي المنية تبين لانه في

انما الخلف في القاضي اذا وجد شهادته في ديوانه وفيه اشعار بان لم يشهد وان تذكر مجلس الشهود او اخره ثم تم وفيه اختلاف كما في الهداية وقال المحقق ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يتذكر الحاشية ويبلغ المال مصدقاً ولا يخفى في الاطلاق انه قد يورث عند ابني يوسف ان يكون الصك مستودعاً ولا يلزم الشهود ان يتقين انه خاتمه وعند محمد ان يشركه خطوبه يعني كفاي في الخلاصة ولا بالتسامع من قبيل حذف الفعل كقولهم تعا وكذا محمد بن في السهوات الاية فلا يخفى كما نطق التقدير لا يشهد بسبب التامع لا الصانع بل بانه نقل عن الغير وشعر بالاشتهار وهو ما تضمن من العلم بالتواتر او ادخيره ولو واحد لم يكن كفاي في الكافي وغيره وما ساقى لا يخلو عن مخالفة الكافي في التامع بانه بازان يشهد بان فلان فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندها قيل يشهد بجده بما في الغريب لم يقبل الا اذا شهد به عدلان من بلدته على الصحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره في الموت بانه لو شهد به من سمع من قوم عند بعضهم من عدلين آخرين حينئذ لم يقبل القاضي شهادته بازان يخرج عدلان فشهدا به معا ولو اخرجوا احدا لموت الاخر باخيه او احدهما ولو كان كلاهما لا احب الموت كفاي في النهاية والكنج فانه يشهد به من سمع من غيره وعدلين عندها قيل يشهد به كفاي في المحيط وذكر في المنية انه لو اخرجوا جماعة انه اخرجوا جميعاً فعد فلان ثم حجه جاز لهم ان يشهدوا به والدخول بالحكم كالمادة وغيره في الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول لا يثبت الاثبات الخلو وولاية القاضي كونه قاضياً في حجة كذا فانه لو سمع من الناس بازان يشهد به في اصل الوقت ان يشهد ان هذا الشيء وقع على او جماعة كذا وفيه اشارة الى ان ذكر المحرف شرط حتى لو لم يذكر لم يقبل شهادته في ما ذكره المرحوم في الكافي كانه ليس شرطاً على المتحار ان كان قاطعاً في ما يصفى له فمما ذكر كفاي في خزائن المتين في كفاي في الطهارة اذا كان قاطعاً في ما يشهد به واقعه لم يقبل بلاذكره على المتحار في التهمة بشرط كل حال على الصحيح ثم ذكر في مستانقه بالتسامع كما نحن فقال لا يشهد على غيره وان لم يكن فيه رواية على شرطه الا في شرط الوقت بل ان يصرف الى المدرس كذا والى العامة كذا وفيه اشعار بان لو شهد على اصل الوقت وشرط لم يقبل لانهم صاروا فستة بالشهادة على شرط كفاي في الاستدلال والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كفاي في الاكتفاء ويشير الى ان لا يشهد بالتسامع في الفصل في المدة ويقبل فيما والى الطلاق والقناق والولاء فالا لابي يوسف كفاي في الخلاصة والى ان لا يشهد في الاماكن اسبباً في بيع والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا اذا اخرج به طرفه اى يشهد بالتسامع في هذه الامور اذا اخرجها من يد رجلان او رجل واحد انما في غير شرط العدد ولا يشترط ان يكون له لفظ الشهادة على قاع بعضهم كما به والنظام من الاختيار في كفاي في العاري ان لا يشهد بالتسامع اذا سمع من المحدود في القدر في التسوية والعبد وصدق ظاهراً والزام من الصبي المميز لكن الاشهر ان كان احداً فمما شرط والافاضة شرع فيما ليس من الشهادة بل بالبيان فقال لا يشهد بالتسامع في كفاي في جالس كل من ركب جلا في نامة يحجب من قبل القضاء لا جلا في الجار يدخل على الخصوم كالمعنى المدعى عليه انه قاضى في شهادته كفاي في ان ذلك الجالس في ضيقه العامة كذا يشهد في

وأما إذا لم يكن بين يدي واحد منهما البساط الا لأجل كماله فلهما أن يقبل في الناحية البساطا للبرهان على
 انهما عرسا على الباطن وذكر الشاهد في شئ وعارفت مال باوضا فكموده وحقوقه سوى الرقيق الكبير فان غير المعبر
 عن نفسه من الرقيق كالتعاضد وعن التامة الثالثة انه كما كبير كذا في الذخيرة في يد تصرف عت بوجوه وسبب فان نظره في
 الرائي لا يخلو عن اشارة اليه كالملاك بالضم جمع الملك في الملك في تصرفه فلهذا تعرف اليك الا تعرف اليك كالملاك
 والوكيل على انه آى ذلك الشئ ملكه في التصرف وقدره الى انه لا يشترط مع ذلك ان يقع في فائدة ذلك الشئ الذي
 فبقا الى الجرح - ولو بالاول فانه قد لا يكون الملك للمالك - بل في الملك عده ولم ير اليك لكن مع ان لا يشر
 لا يشهد انه ملكه كافي النهاية ثم استدرك ما هو بعد الكلام من جواز التقيد بالتسليم فقال لكن ان قال السابني كذا
 الخمسة السبعة اذ الواحد الرائي عند فاضل ان شهدا في التسليم مع الحكم السيد حكم تصرف اليك على ملك الشهادة
 بطاقت شهادة على الصحيح لان ترك الاطلاق فيجب عن احد الشبهة في ملك الشهادة كافي الكافي وفيه وفي قول لا يشهد
 كافي في فاضل ان كذا لم يطل في الحكم واليهب اذ لا سمناه من قوم لا يتصوروا ولو لم يسم على الكذب كذا في الموت اذا
 قال لا يشهد بانه قد لم يطل الوقت على ما قال الرضا في كافي العادي ومن شهد على موت زيد بقرينة الاتي فلا تسلم
 كما نحن انه اى سائر على ما حضر ويجوز كسر العروة على ان التعليل دفن زيد اذ اوصى على علية بليت شهادة وبذا عيا
 بالكره معانية للموت حكم التسليم لانه لا يدين ولا يصطلي الله على الميت فكانت شهادة على الميت وبذا اذ لم يكن
 الشاهد شهدا في خبره بان لم يكن من ورثته ولا وصي له ولا خلا ليعتد على خبره كافي العادي وغيره والاصح تقديمه
 على قوله ويشهد رأس مجلس كما لا يخفى

فصل في قبول الشهادة جواز امن اهل الاصول الذين خافوا في العقيدة من اهل القبلة وكانوا يستتر

الحاجية المكلفون بالغنيين وطاعة الزبير وعائشة ومعاوية رضي الله عنهم والرافضة الملقون بالاعوان على الصهرين
 وغيرهم من الانبياء عليهم صلوات الله تعالى الي يوم القدر القدرية النافون القضا والقدر عتقوا الجيرة النافون
 لقدره العبد والمطلة القائلون بخلو الذات عن الصفات والحجة النافون لغير الذنب مع الايمان ثم صار كل فرق اثنى
 حشرونهم اثنتان من بون فرقا كلم في النار الاسن لقد تم التوحيد كافي التبعة في من خرج السداية لا يقال انهم منه الاعتقاد
 صاروا مسلمين كيف يقبل شهدا تم طاعة الانافون انهم لم يسموا في النقص لا يطبق على فعل القديس كافي الكافي والاسلام
 الى ان كل من كفر منهم كالجسنة والخارج وعلاوة الاوفض القائلون بخات القرآن لا يقبل شهدا ثم على مسلمين كافي المشاهدة
 وعن يوسف بن من كفر لم يقبل شهدا كافي الحيط الا الخطا بيمينه طافس ان اوفض عيسى لم يخطب محمد بن ابي صليح
 بن موكو بالكون لا قال ان عاليا الا كذا جعفر الاصفهاني لم يقبل شهدا ثم لانهم يرون الشهادة لكل من طعن عند سم في رين
 الشهادة في سم اجتهاد الا بواحد جوعا مصدر مبالغة الاجتهاد شهدا ثم للمعوى والشهسي محمد كان في دعواه خلفه الزبير ومنه

اهل الجاهلية والجاهلية على كل من كان له شبهة بما يدل فاسد كما في الكافي والتبليغ الشهادة من الذي
 العدل على مثل في الكفر فلا يقبل شهادة على السلم ولا الشهادة الكاذب منه على حد الكذب جازم في جميع الايمان كما في
 وان خالفه كالتصاري والمجوس وعلى المستامن ان اختلاف دار الاذى كالمسلم في قبول الشهادة عليها
 من المستامن على مثله لتمام في موضع الاعتناء بآية الايضاح اذا كان من امر واحدة فلو كان من امر واحد
 او اشد لم يقبل شهادة المستامن على الذي كما في الكافي وعلى حد ومن عدله اي خرج من بصره وقيل لا يعرف
 يعرف كما في خبره لغيره بسبب الدين كما في خبره لانه لا يكذب بل يدينه كمال الجوار كما في الاضمار ولا يخفى انه مستند
 بما قبله والباقي وانما عرفت حدودا لمخوف كمن ثم اشار الى تعريف العدل على القول الصحيح كما في الكافي وغيره فقال
 ومن اجتناب الكبار على كل فرد من افراد الكبار كما في اكثر الكتب لكن في قضاء الخلاصة واختار اجتناب الاحرار
 على الكبار فلو انكسب كبره مرات قبل شهادته واختلقوا في الكبر والاصح انه كان شنيعا بين المسلمين فيه تنكس كبره اليك
 كالا حانة على العصبية وضرب الامير والطباير كما في الخلاصة والحجوة والذخيرة والكافي والمضمرات والكافي وغيره من الكتب
 واليه اشار المصنف في الشرح ثم اشار الى رد من قال من اشافيته ان الصغير بالاصر لا يصير كبره فقال لم يصير على الضعف
 اي لم يزد على كل فرد من افراد الصغار والصغيرة فخلات الكبرية قد بين وانما صرح باللام في المصنفين على ذلكما شرط
 البعد من فعل كل كبرية شرط البعد بينه كل صغيرة كما في التمهيد فمن الطول ان احسن الصغرة وخلص صوابه على خطه المسمى
 حسنة بالنسبة الى صغيرة فمن تنجب الكبار فان فعله حسنة وتسع وتسعين صغيرة فهو عدل ان فعل حسنة وصغيرة تنبى
 بعدل كان عليه ان يزيد قيد آخر وهو ان يجنب لافعال الدالة على الذمارة وعدم الردة كالقول في الطريق كما ذكره
 المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك الردة ليس كبرية على القول للصح في الكبرية وقد مر في قضاء الخلاصة وغيره
 بدخل في الكبار باطل والا فقلت الذي لم يقبل جدر الكبر وخوف الملاك فان الختان من اليوم السابع الى عشرة سنين
 سنة فلم يزوج الا اذا ترك استحقاقا وخصص في الزرع الحضية ولدا لاننا ناسن الاب والعمال بالضم والمشهد يراى
 السلطان قيل لموا جرد انفسهم قيل ان كان العمال جميعا ذمارة لا يجازف في كلامه لقبيل شهادته والافعال فان لم يهود
 انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لعلية الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا لا يقبل والا
 فلا وذكر الصدقة الشهيد لا يقبل من ربيس الجاني في السكة والبلدة الاصراف كما في الحجوة وشهادة عمال لوقف لا يقبل
 على الصحيح كما في الجواهر لا يقبل من اعمى في شئ من الحقن سواء كان سموا او غيره ودنيا او عينا متقولا او حقارا
 وسواء كان اعمى وقت العمل او وقت الاداء والاداء لم يكن اعمى وقت العمل فان كان المشهود متقولا لا يقبل بالاجماع
 وان كان نيا او حقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف ثم وبها ايضا لا يجري فيه التسامح والافضل بالاجماع كما
 في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت العمل باذاعرف القاصي الوقت الذي اعمى فيه فليس في المدعي سائق على ذلك

والألفاظ قبل قول الشهادة المسمى في ذلك كما في المبطول من مملوك قن اودبر او مكاتب وام ولا يمتنع الجعفر
 ولا ليس من بل العول على الغير ولا من محدود في قذف اى اقذفه وان تاب لان تمام حده في شهادته وشهادته
 الى ان الشهادة قبل المودع قبل عنه قبل اكثر وعنه لم تقبل بغير سوط واحد الى ان الشهادة الممر الى تب قبله
 الكافي والى ان المودع في الشرب وعنه قبل الشهادة الفاسق بعد التوبة قبل لم تقبل شهادته الا بعد شهر قبل
 الصحيح ان موقوف الميراث والعدل والقاضي كما في الكبرى والاكفار شعر بان لو اتهم بعد الميراث من الشهود على موقوف
 صار يقبل الشهادة وهو الصحيح كما في الكافي والاسن حدتي قذفت حال كره فاسلم فام يقبل شهادته على السلام بالاسن
 حدث العدل ودية شعرا بان لو شهد قبل الاسلام لم تقبل شهادته على الذمي كما في الكافي ومن عد على عبده بغير
 اى بادره في نفسه فبقية كما في بعض نسخ المداينة والموطأ والمصنف الاختيار وغيره بان لم تد اولاد ظلمه من موثوق على
 بالعرف غيره لم تقبل في محال السنن غيره من كتب الحديث انهم لم يقبل اذا كان عدلا وهو الصحيح عندنا الصحيح
 لكن لا يخفى انه لا يارضى في كتب ديننا على ان نفسه قال ان الاول ذنب لمناخرين فعلم انه الصحيح في زمانهم و
 زماننا ومن سيد لحدود ومكاتبة وامت وام ولده لا يشهد لنفسه فقبل على احد منهم ولو شهد لفردي القاضي ثم ا
 فاعاد لم يقبل تهمة الكذب ولا قبل الشهادة من شركه شريك فيما يشتركانه من التهمة ظف الشهادة والا
 يشتركان فيه فانه لا يصح الاخذ بالافتقار الاضافة للمعتمد شركة الضمان فانما لا تقبل لك شريك لمفاوض لانه
 لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه في كالكلح والوصية والمودع ومن مخش
 يفتح النون على المشهور والكسر فصح كما في التمهيد ثم فسره فقال الفعل الروى من التشبيه بالنسابة في التزني ا
 من الرجال اما اذا كان في كلامه من اوفى اعضائه فكسر فصح فقبل اذا كان محررا واما الامراتان ومن ي
 في مصائب الناس لولما يقبل من ناح في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره ويخفى ان لا تقبل لان صوتها
 حرام كما ياتي والنفوح التذية بالبكا ونداء لها من معنية اى من تقضى وتشد شعر اى الكلمة او غيره لوجه صوتها كما
 في الذخيرة وغيره ولكنها الحوزة بالتقضى بين الناس فبجواب التقضى لم يقطع العدلة كما في الكافي في مدن الشرب اى
 على شرب لا شرب المسكرة غير الخمر فان لم يمدن من الدوام على اللهو واجماع الهوى دون التدوى وانما اشتراط
 ودان لظهور الشرب الا لم يخرج من لعدا وانما تشي الخمر لان مدن شرها بل المواقط العدلة كما في الكافي وفي رواية
 المفسرين اليه شر في الذخيرة والمضمرات فيها اشارة الى ان مدن يسكنه يخرج عن لعدا كما في الموطأ وذكر في التكملة
 لا قبل من شارب الخمر يسكنه بل انما يول في الاختيار وغيره انها قبل عند مدد من شارب لبذمتا ولا اذا سكر
 او غر ب على اللهو فيما قال المصنف انها قبل من بعض شراب لم يقول الاطباء لا علاج لالا الخمر لان في حرمتها مخالفة
 كس ذكره على ان الاصح انها حرام ثم لو شرب بعض شيء في حلقه وغوه ما ينفعه لاحاله كان سباحا كما في الترمذي وغيره

والمثل اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كنتم سب قبل شهادة فان القاضي الاعلان بان سب مدعى العصابة ليس بغير كفاي خزانة
 البغيتين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قيل ان مدعى السب لا يشهد بغيره من المقتض فان كان من سبنا يعرف الى السب
 صلة المدعى الى حليفه او سلمه قديمه اشعار بالحق ولا سب بمعنى هو ان الحكم في عرض الانسان بما يعيد فيه اختلاف كفاي
 وغيره والى انه لو شتم الجور وما يكاد ولده قبل شهادة الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كفاي الحيط والى انه لا يقبل
 شهادة اشراق للفران لانهم متعصبون كفاي الخزانة وغيره وفيه اشعار بان لا يقبل حلفي الى الشافعي لم يقبل شهادته
 كان حاله كفاي في اواخر الجور ما هو اعلم ان قدر من القضاء ان لا يشهد من بينهما ولا داود وجبة وفي الهيئة من جسم الائمة
 لا يشهد لعاديه وكاتبه ومشرقيه والشك في احاديث الرعية وقسمه الدوائب كذا ان الكسب بجر العند لانه قد خطب
 ودينه كذا من سبني ارا الحرب وكثير سوادهم وصدركم وشيخهم ليتال بذلك لا يقبل لشدة ركب الجور لتجارة وغيره وهو يعود
 ولا يقبل من شهود المدعى عليه الشهادة عند خلافه للخصاف وسورة رواية من ابني يوسف من حال كونها متعلمة
 على سب مجردي جارية تهمه اي لم ترتب حليته ترتب على الجرح من فاع الخصومة عن المدعى حليته لا يقبل
 الجرح المدعى وهو اي الجرح المدعى فيفسق اي نفس الجرح الشاهد اي شاهد المدعى المعدل فان الحكم لم يجر قبل التغير
 الا سيما اذا جرح كما ذكره لمصنف وفيه ان مدعى التهمه ان القاضي لم يفت الى هذه الشهادة ولكن يبال عن شهود
 المدعى سره حليته فاذا ثبت حد التهمه قبل كفاي التهمات ولانه ذكر في خزانة البغيتين انهم لو شتموا على سب من فاقام
 عليه اذ استاجرهم لهذه الشهادة لم يقبل لانها شهادة على نفي والاطال للادوي ولم يوجب ائني الحال ان الجرح لم يجر
 بهذا الجرح على الشاهد والمدعى حقا للشرع كوجب الحد او لعبد كوجب المال فلو اوجب يقبل كفاي مثل قول الجرح
 هو اي الشاهد فاسق او اكل الاربوا او شارب خمر او زان في وقت ومترقي شاهد زور وان المدعى بطل هذه الادعاء
 وانما يقبل لان الشاهد صار فاسقا باشاعة الفاشية الموجهة بالنفس بلا ضرورة فان الشهادة الكاذبة تعد في اجابا للقاضي
 سر كفاي الكفاي وغيره من التلاوات لو قيل انه استاجرهم اي ان المدعى سبناج الشهود على اطار هذه الشهادة فانه
 وان تضمنت امرنا زاي على الجرح ولكن ليس فيه شتم اذ لا تعلق له بالاجرة ولقبيل الشهادة على قرار المدعى البغيتين
 اي النسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاشية ثم كوا عنه وعلى التهم اي شهوده وعبيد او احد من عبيد او انهم شاربو خمر
 او سارقو امي كذا او زانوا النسوة بلا تلاحم او انهم قد فظفان وهو يدعيه فان اكل لوجب حقا للشرع وهو الذي في
 الاول والمدعي الباقي بخلاف ما مر فانه يتقدم او انهم شركاء المدعى شركته معاونة فان فهم حقه كذا او شهوده وكذا
 او والده او انهم اعطاهم من مالي الاجرة اي بدل الاجارة لنا اي لادار الشهادة على او انهم دفعت لنا
 اليهم كذا مال الشاهد اعطى بهذه الامور الباطل مع هذا شهدوا فان كان منها يوجب حقا للعبد وشروط
 القبول موافقة الشهادة الدعوى في النسق لا غير عليه بدل التشبيه فلو ادعى الملك طلاقا وشهد بسبب الشرع

القبول وفي العكس اختلاف الشايع كما لو ادعى بالسبب سند سنة وشهد بالسبب بل انسخ او ادعى بالسبب طلقا وشهدا
بتاريخ ولوا دعي سطقا وشهدا احدهما بالسبب الآخر سطقا لقبول لو ادعى بالسبب شهد به احدهما والاخر سطقا لم يقبل بل انسخ
في العادي ولوا دعي الابراء وشهد بالصلى لقبول ان كان يخطى بخبر لمن وقف بان كان الابراء من بعض بالاستيفاء وعوض
بالاستطاف كما في الميتة كالتفاق الشايعين انهما فوضي بحديث لفظا بهما بالوضع على معنى واحد بل سطقا لا يقسم
عند أبي حنيفة صحيح واحد بهما فالعبرة لما اتفقا عليه الا غير وقد اشارت الى ان البينة لا تقبل بدون الدخول وفي
حقوق العباد ولا غير الى انه لو شهد احدهما انه قال لامرأة انت حليمة وشهد الاخر انك بريئة لم تثبت شيئا وان اتفقا
معنى لانه لا دليل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احدهما على البينة والاخر على البينة لقبول الى انه لو شهد احدهما على
والآخر على الاخر لم يقبل كما في الكافي وانما جعل موثقة الشهادة الدخول شيئا لانه لا يشترط موثقة من كل وجود الاكثر
اذ لو ادعى الفين شهدا بالتفاق كما في النهاية فقرر الشهادة عنده من احدهما في الف او مائة او طلقه والاخر
الفين او مائتين او طلقته لان الدلالة على الاقل بالثمن غير المتبرر لقبول عند سماع على الالف او مائة او طلقته عند دعي الاكثر
لاننا اتفقا على الاقل في رده عند دعي الاقل لان المدعى كاذب شاهد الاكثر والصحح قوله كما في المنهات لانه اذا ثبت الاتفاق
لم تثبت في الثمن بل في البينة لم يثبت ضعف قوله وانتهى بهما في سورا الادب كما لا يخفى وثبتت في شهادة لمن شهدا
ولمن ومائة من الاكثر الاقل الالف بل اختلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه الاية كونه اخر نصا في اخره فمستوفى
وذلك عشرة خمسة عشر عند دعي الاكثر فان ادعى الاقل وسكت بقى شاهد واحد لانه لم يثبت شاهد الاكثر الا اذا ادعى الاكثر
بصيانته البينة بقضا والمائة او الابراء جهنا ونية التوفيق لا يخفى على الامم كما في النهاية ان قصد المال جزاءه عليه
ثبتت اى ان قصد الشايعان في شهادة الف والالف ومائة فهو ثابت ذلك ان قصد عقد لم تثبت فلو لم يكن فيه عليه
في شيء من التوضيح كما لم يبل جملته لا تثبت العقد بل كذا لا تثبت بشهادة الف والالف ومائة عقد من العقود كالبيع
بما اى لا تثبت عقد منها عند اختلاف الشايعين على هذا الوجه لان المدعى كاذب حد الشايعين فلم يبق الا شاهد
فلا يقبل من دعي الاقل والاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانها لو سكنا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في
ابول دعوى الكراوى فلما قرأ اصلا مع فرع شتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك ان كان موضع مثل ذلك الطول
فقال فيقبل تلك الشهادة وثبت الاقل في شهادة عتق بمال سوله كان بطريق الكتابة اجزا وصالح عن قود
على مال ورهن وتصلح ان ادعى من المال اى المولى والولى والمرهن الزوج فلو ادعى المولى عتق عبدا
على الف مائة فشهد احدهما بذلك الاخر بالف ثبت الالف ولوا دعي اعتق على الفين شهد به ان الشايعان لم يثبت
وقبلت عندهما وثبت الالف ولوا دعي الف لم تثبت شيء وفيه ايجاز الى انه لو ادعى العبد العتق او القائل بالصلى او المرهن
الرجل او المرأة فطعن وشهد الشايعان لم يقبل فلم تثبت شيء وللاجارة بيع اثنى دعوى الاجارة كدعوى البيع اذ كانت في

اولا لمرادى مدة الاجارة فلو ادعى احد من الاجراء المستبر في اول تساقط الاجارة على احد ماية شهدة المقتبل لا يفتقر
والاجارة قال بعد اى التخصي المدة فلو ادعى لاجل الاجارة بعد اى ذلك لم يبلغ مع الاختلاف فليثبت بدل الاصل
لانه ثبت الملك بخلاف ما ادعى المستاجر فانما لم يقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت بدل الاجارة باقره وتثبت الكساح
بالثبوت عند مسواه ادى لزج او الزوجه الاقل والاكثر لانه اختلاف في الاصل فهو القبول في التبع وهو الال فثبت الاقل
الاتفاق الشايد بن عليه خلافا لهما فانه لا يثبت الكساح لانه ثبت الكساح اصلا فليثبت الاتفاق في الاختلاف فيما اذا كان
اذا ادعى الاقل فلم يثبت بالاختلاف وقيل لاختلاف فيما اذا ردت الزوجه وما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح
هو الاول ما في الاما على تحمل الجي يوسف ثم مع ابى حنيفة ثم كذا في الهداية وغيره ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادى
شهو وبالسج والاجارة والطلاق وغيره او يختلف في مقدار البديل لم يقبل شهادتهم عند ما وكذا عنده الا في الكساح فانما يقبل
ويخرج في المهر الى مهر الش و لزج القبول عند الطرفين ~~في المهر~~ الارث هو ان يثبت لارث من المورث الى المورث
على وجه لا يتوهم فصل ملك بين كلهما فلو ادعى وارثا لم ير فيه اقام بنيت لم يقبل الا اذا اقر الشاهد الميراث الى الارث
حقيقه كما اشار اليه بقوله مات مورثه اى على الارث المدعى الميراث وترك ميراثا له او مكا كما اشار اليه بقوله
اومات والمال ان ذاك المالك اومات وذاتى يده وتصرفه وفيه اشعار بانهم لو شهدوا على ان العين كان ملكه تقبل امار
وبان لو شهدوا ان كان في يده لم يقبل من الجي يوسف ثم انما يقبل كما في الكفاية وغيره فان قال الشاهد كان
هذا الشيء لابي اى المدعى او حده لوجه او احاره او اجاره من كان في يده من المستوعر والمستبر والمستاجر فان
الموصول فقول ثان على التنازع جاز هذا القول من الشاهد بالاجماع لان يدوم لا يركب المالك لذا خرج على ساج
وليس يملك لذا قال بلا حصر فترك ليس من حسن نظر الى الفارق كما من ثم شجع في شهادته الفرض فقال لم يقبل حسا
الشهادة على شهادته فصاحد اكثره المحاجة في كل حق الا في حدن المودود وقود فانما لم يقبل فيه لثبته الزايد وقود
بتداول الاستدلال وفيه اشعار بانها تقبل في التعريف وبارواته من الجي يوسف ثم وعن ابى حنيفة رجع انما لم يقبل كما في الاما
وخطوط اى القبول شهادته الفرض تعذر حضور الاصل لادائها باحد من الاسباب الثلاثة بموت او عجز او
كما في الهداية وغيره ولكن في قضاء النهاية وغيره ان الاصل ذوات لا تقبل شهادته فترفع بنيت وجوبه الاصل
او مرض لا ياتي مع مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدنة كما في النهاية وكذلك ما حصل في جى الى اى ان
القاضي فقيه خالات كما في الحديث او مستقر شرعى في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرض بحيث لو حضر الاصل لم يحكم
المكة البيهوتى في منكر لم يقبل شهادته عند اكثر المشايخ وحلي الفتوى كما في المضرات لو كان الاصل في يده
لم يقبل منه وفى ايعر محمد لم يقبل عند ما كان في الزايد وقود لما شهادته عند من اشتبه في الاصل من جى الى اى ان
فدعيه على شهادته على اقل من ثمان شهادته وفيه اشعار بانهم لا يشهدوا لشهادة امرءة وهذا جاز ذلك ان لم يقض تحريم امرءة شجع على اخر

ويقول الامام محمد بن زورقا حذره وحذره الناس ولم يعز ولم يعز وبها عندنا من غيرنا ثم يشير على الشاهد
 كفي الخصال فيفتي بقوله ولا يعز وجبا ويحسنا ويا ولا يسد بالاجل كفا في السيرة ولا يبلغ تعزير الى ان يعز من
 محمد ربح مثلا قال في يوسف ربح وقال الحاكم ابو محمد ربح الكاتب ان ربح تائب لم يعز بالخلات ومقر غير بالقرعة
 بالخلات وان لم يعلم فعل الخلفاء ثم اذنا شهر وخز كتاب فان كان فاسقا قبل شهادة على الخلفاء ان كان فهو القبول
 وكذا عدل كفا في رواية محمد بن يوسف ربح وعندها نقبل عليه الفتوى كفا في النهاية واما علم الاقرار بالشيء مثل ما اذا
 شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او بروتة بلال ثم مضى ثلثون يوما ولم ير للبلال بلاطة او ولادة امرأة ثم ظهر لنا بكونه
 ثم حرم لوجدها ما وفي الاقرار اشارة الى انه لو قال غلظت او اخطأت او دوت شهادة تهمة او غلط وغيره لم يشهد ولم يعز
 والى ان لا يثبت بالنية اصلا لا في الشهاده كفا في الكافي وغيره والاكتفاء ويشير الى ان التعزير بالادارة والا طاعة في الاسوة
 مع الضرب لم يجر في غير شاهد الزور الا ان القاضي الامام قد قل عن ائمة انه ينافي غير ذلك الصلوة

فصل

لا يرجع جميع عنها اى الشهادة الا عند قاض لان دفع الشهادة وفيه اشارة الى ان الرجوع
 لا يكون الا بعد الشهادة والى ان كذا لو رجعت عما شهدت او شهدت بنذر فلا يثبت الرجوع باقائه البينة ولا انكشاف
 الشبهة ولا بالاقرار الا اذا جعل الانشاء الرجوع والى ان شرط مجلس القضا ولو كان القاضي غير الذي شهد عنه كفا في
 والاكتفاء ويشير الى ان الرجوع لا يتوقف على القضا بالرجوع او بالانصاف على ما حال بعض المشايخ كفا في الصغرى فان
 رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت الشهادة عن خير الاختيار فلا يجوز ان يحكم بها ولم نصنعنا اى الرجوعان لانها
 لم تنفعا شيئا لكنها قد شبهت كفا في الكافي وان رجعا بعده اى الحكم لم ينسخ الحكم لان الاول يرجع بالقضا وصحبتا عند
 وكذا عنه على الاصح كفا في الخزانة ما ألفناه من المال او المنفعة بها اى بهذه الشهادة ان كانا فكل وان بعضنا
 فبعض لما اذا عوض لانها لم تلفا للشهود عليها بالشهادة والاكتفاء ويشير الى انها لم يعز او قد عز او لم يعز بل بالباقي
 والى ان المدعى لم يقين لان الحكم اراضى القاضي لا يجرى في الحكم كذا او اثنى عنه بعد التعديل يا ثم لم يعز ويكر كفا في الكافي
 او يقين المدعى طرف منهما مدحا من الدين لم يجز او بعين او غيرهما كفا في البداية لكن في الاختيار انهما ضمنتا فبينا
 بدون التعديل ان عليك بحجود القضا بخلاف الدين فانه لا يملك الا بغير والعبرة في ضمان الرجوع من الشهود وحده
 لانه اى منهم لا المراجعة الا بقضى اى الحكم بالانصاف مع تهار الخ المستحق كما اذا شهدا بقرعة رجع منها اثنان فان حج
 اثنان لم يثبت من الشهود الا بغير من ذلك لاحد الرجوع بقا برضى الحق فان حج اثنان لم يثبت الباقيين فمنهما نصفا
 من التبرع لان الاثلاث يرضى بها وان شهد رجل بعشرة نسوة ثم رجعا اى الرجل عشرة على طلب فعلى
 الرجل سدس من المال على عشرة نسوة سدس منه عند اى حنفية ثم فان كل اثنين من رجل الاثر على او على كل
 الرجوع ثم نصف عند ما لا يرضى ان كل اثنين من رجل الاثر فقط بالرجوع من قبلين نصف اجمالا لان اعتبار

كما ينبغي من نصيبه ومنه لا يصلح ان حج الفرع هو العطف والاصل جميعا لان شهادة الاصل حلة العطف
محرم ان لان الضمن كما استهنا وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم يضمن الا بهود الالهود لورج الاصل فقط لم يضمن احدا
وتعاضد في المضرات ومنه الزكي اذا رجع فلو قال في شهود الزنا انهم احلوا لعمد الرجم قال بهم عبيد قد علمت ذلك ضمن الدية
مقال الدية في بيت الدال يجوز ان يكون المعنى ضمن الفرع ان حج بهود الاصل الزكي فان شهدا معا حلة العطف كما في الكاشت
الا يضمن عندهم شاهد الاحصان اذا حج لاد اثبت للزاني خصلا لا حمية هي كونه حارسا دخل بامرأة بكجح مع ذاك
في اثبات الزنا الرجولي جم ضمن عنه فرج لان كسل العقوبة كالعجب وضمن شاهد البمين كجج ضمن شطرنج
اذا رجع لاشا به الشرط منها فلو شهد شاهد اذ قال جل غير الدخول بها ان غلت الدار فانت طالق وشهد آخر انها غلت
فقطر حلي نصبت المهر ثم رجع الشاهدان ضمن شاهد البمين فقط لا يسهل لتلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عنه بعضهم منهم
والمعج انه لم يضمن الديل السرخه كما في الكفاية فالضحية قوله اذا رجعو للزك وشاهد الاحصان البمين الشرط كما
ان لفظ الضمان مصدر المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام

كتاب لاشترار

اقوله منها وخرجه من الشهادة لانها جثمان لانها ماصرة هو في اللغة اثبات الشيء باللسان وبالقلم بها وضده الاكثار
وول الجود فانه يخرق باللسان كما في المفردات وفي الشريعة اخبار اى اعلام بالقول فلو كتبك اشارة ولم يقل شيئا لم يكن
وحيث في اذ الكتاب العايل بالعدالة على كذا فانه كالقول شرعا كما في الصخر كجج اى باثبت بسقط من غيره
لاستعمل الاني حق المادية كما فرغ عنه ما وصل من حق التعريف ونحوه لاخر عليه في غير النجوى الجود بخير عن الانكاد والحدود
والشهادة ولا تقض على ما لم يقر الوكيل الولى ونحوها النياتهم سنابل منوبات شرعا وحكم طهور المقر به في النجوى
للمقر عليه لا الشاؤه اى لا اثبات المقر به بعد اللغو ولذا قالوا ان المقر اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه
لم يكمل اذ ان اخذه من طيب نفسه فانه عليه مبتدأ كما في الكفاية وغيره وانما لم يكلف بالاثبات عن النبي وجمعا ساقط
ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انما يثبت في العادي وغيره وانما يطلق اشارة الى ان تصديق المقر له ثم يطلو ان تردده
ووصدقه ثم رجع الرد كما في الكفاية ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزايدى ولما كان الاقرار خبرا قصص اى فقد
صح الاقرار بالخبر المسلم لا ليس بملك فهو بالتسليم اليه لا يصح الاقرار بالطلاق او علق كذا لا ليس بالاثبات
فقد صح دون المكره وفيه اشعار بان لواءه بما زلا او كما بالاكراه يصح ذلك في اكراهه فاضمان له لم يصح ديانة فلو
فان اقرار العبد وان صح في الجود والقود لكنه لم يصح بالمال مكاف فان شهد بالجنون لم يصح الا اذا كان ذونا
وصح اقرار السكران كما سيحجج صح اقراره ولو كان ذلك الحن محبوبا لا يسهل ولو كان انما لم يصح لانه يملك محبوبا

وفيها إشكالان المقول لا كان محمول لم يصح فلو قال زيد على لهب و رسم لم يصح لأن زيد في الدنيا كثير وكذا الوفا على كس على صيا
 اللفظ رسم لأن المقتضى عليه محمول كما في الكفاية واللبا و فخر الجبال فلو قالوا أحد من الناس لم يصح ولا أحد من صرح كما في الكفاية
 وأطلق الجبال لا يخلو من شيء فان كل تصرف يشترط لصحة اعلام الحق فيه لم يصح الاقرار بمحمول فلو قالوا فانه لو احاطت بشئ
 اقراره لا تصرف فاصد بخلان اذا لم يشترط كما اذا اقر بخصب او دوع فاني ليس مناس في الكفاية ولكن من فيما اقر بمحمول
 بيان ولو فصولا فلو لم يبين حيزوا فاضى على بيان ما له قيمة من المال ان كذبه اقراره فيما بين غيره والمال لم يكن عليه
 آخر فلو قال له على شيء و بين بدرهم صرح و لو قال غفبت منه ثوبا و بين زوجته و ولده او كفا من قراب و قطرة من ماء و لم
 على الاصح والقول له اي المقرب من بينه ان اوحي المقول اكثر منه اي ما بين لانه المسكوك الكلام شبيه له انه لو كان
 الاقرار بمحمول ما اريد اقامته البينة عليه لم يقبل لان جماله المشهود به يمنع صحة الشهادة وتامه في الجواهر و اتعده ولا يصح
 المقري في اقل من رسم في قوله على لى او مال قليل لان ما دونه من الكسوة لا يطبق عليه من المال عادة
 فلو قال بدرهم او دينار كان عليه رسم او دينار عام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم ولا يصدق في اقل من النصاب العشر
 او المائتين في قوله على مال عظيم من رسم و فضله و دراهم او دينار لانه النصاب عند الناس من اعظم منها وعند
 اذا قال من الدراهم يصدق في حشره و رسم كما في المداينة والاصح ان الاول منسحب عن الثاني في الفقه كما في
 ولا يصدق في اقل من خمس حشرين في قوله على مال عظيم من الابل لان اعظم المطلق والعدد الواجب لركوة
 من خمسة على ذئبيني ان يكون من اعظم العيون من البقر ثلثين اموال عظام مقدرة بثلثة نصيب في اقل من ستة
 النصاب قيمة في قوله على مال عظيم من الغنم والانس وغيرهما من غير مال لركوة و لو قال ان الغنم و دراهم
 جليل لانه ما كان في الكفاية و دراهم في الاقرار ثلثة من لوزن المعاد لان الدرهم جمع الاربعة و شتر بين جميع
 والاشترط ان يقن من الاقرار ثلثة و دراهم ثلثة عشرة لانه لما وصف فلفظ شتر بين اربعين بالاكثرة اقل جميع الاكثرة احد
 فاعل على سواك جميع الفلك من حشرة اولى لانه ان يقن هذا عنده و ما عنده مما فاما ان لانه كمال اعظم من شاة ثرية و لو كان
 و ابل كثيرة خمس عشرة من الماشية كثيرة خمسة اوسق عند سواد و لا رواية عنه بخطه الاكثرة عشرة افعة وكذا كل بقال و ليل
 كما في اللم و لانه او جاني الاقرار و رسم لانه اقل لنفسه ينبغي ان يكون سبعين في الكفاية وغيره ان كذا دينار او دينار
 لانه كذا من الحدود اقله اثنان و الاختيار وغيره من محد كذا درهم بالجملة و رسم على طائفة و رسم و قد اشارة الى ان جميع كذا
 قد يكون محمولا بالاصناف فان محمدم هو الكلام العشرة مع ان منتهى المبيد قول كل فية في الارض الخطي لكونه خارجا عن النسخ
 ومن كل غير محمولا اليه بنى على عدم تميز العادة و كذا اذ بها او كذا او دنا احد عشر لاد و لانه اقل عدد لم يصح ان
 تخفيه التليل الكفاية كذا انما باليقين ان يكون آخره و على سائر سائر و كذا او كذا ابل او احد عشر و لانه اقل عدد و كذا
 صرح و لو يصح ان يكون سيرا و لو كذا ابل او واحد عشر لان حدتها كذا و لا تغير في الركبات العشرة و فية من سائر سائر

يؤلف كذا مع واو قمتا واحد وعشرون لانه اقل عدد يذكر مع واو في الاكثر في الاستعمال عطف الاكثر على الاقل
وان لم يجمع كذا مع واو زيد الف فهو واحد وعشرون مائة وثلثي انا ولا قبل كسلفا ففتح الباء اعني كما
في القاموس غير اقر اربعين اربعة اربعان على صيغة ايجاب محلة الذمعة لا ثبت فيها الدين كما في الكفا في كذا وكذا
وقال لغو كذا انه امة والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان فوجتي وفيه ثبوت دين اوجب حق اقر اربعين كما في الم
وتلعت في قوله لفظان هـ رسم واو مستحق صدق المقتضى وهو ان حصل اسم ابقوله على فوجي رسم قوله وهو ووليت
لان المعنى حفظ رسم فيكون مجازا علاقة المحلول في الإشارة انه ان حصل الدين ايضا يكون ووليت ايضا وهو دين
وان حصل الدارية كان فرضا كما في النهاية والى انه ان حصل عند لا يصدق انه ووليت لانه حينئذ يكون كالراجح مما اقره فلاحا
الى قوله وان حصل لا يصدق ويصحح او محي ونحوه شل في كسلي صدق فوجي اقر اربعة امانه لانها باعين اقر الدين
وقوله لمعنى الالف عليه اقرتها امرناه فذبا لوزن الالف الوجه لك على اوقفتك كما ونحوها مثلاً ان ثبتنا
او اقره فقبضها او ابرئ منها وقد ثبت بها على اقر الا اذا صادفناه مخيرة لان الاصل عادة ما في السؤال فاعلم
الوجوب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختيار والكافي ونحوهما لكن في بعضى قضيتك فارجح ان يوسف ح اذ ابرئنا
ليس اقرارا مائة ودرهم او درهمان او صاع من التبر وغيره مما يكثر في الذمة او مائة وثلاثة اواب وافرسل وغيره مما يكثر
في الذمة وراسم في الاول لان ثبت درهم مائة درهم وانما التفرع لانه مما يكثر فوجي في الذمة من المزدون الكسيل والمعد
المتعارف شباب في الثاني لانهم ذكروا بعد عدد من ما يكثر في الذمة وعشرين ثوباً بالدرهم والاشياء خبران للمبتدئين
والمعنى الواو والبرية الاتي وانما عدل صورة لكتابتهم كون الحكم انما يكون عند اجتماع من الطرفين لو اوجس وعلم ان
في الكتاب النجس من قضيت في الذمة وعينها من المزدون الكسيل المعد والمتعارف بصلح تنبأ بالوصف فثبت
في الذمة الا اذا هين اما نحو الحيوان الثوب فلم يصلح ثمنه اصلاً فلم يثبت في الذمة الا اذا لم يكن بمجملته مال كما في النكاح والنفقة
والسلم الديار فثبت في الذمة كما في النهاية وغيره وفي مائة ولو لم يمتد ولو بان او فرسل وفسان وغيره
ما يقبل في الذمة ثوب ثوبان ليس المائة المائة اذ عطف لم يضع للبيان كما في الكافي لكن في فاضلنا قال لعل
ثوب شاة او بقر او فرسل ثوب الثياب وشياه او الابل او الافرسل الا اقرار بملكية ابي الغضب اية كانت في اصطبل
وهي حلية اذ الزمته لم يكن في اول نبات الاربعة الا اذ اوجب على الفعل بامرهما اى يلزم الاقرار على المقر الدية فقط فلا يلزم
الا اصطبل عند ما اذا لم يجرم بامر على تحقيق الغضب العتار وفيه اشعار بان لو اقر ثوب في مسند بل وخط في جوانب لزمها صاحباً وحالاً
كما اشبهه في الهداية وسيف اى لا قرار بسيف يلزم جفته وحالاً لم يصب اسم الكل من ان حصل الى الحدود والعين خبر ابرئ
وسكون في هذا الحظ والمكان الفتح جمع الحماكة اليه يصب على الخاصة من طبعه بل هو له حال لا يمتد له من ان فلو كانه غنياً لم يصب
والانما نسب المفرد وفيه اشعار بان لو اقر ثوباً لم يمتد له في كل اسم هو على كل كما في الهداية صحح اقراره على اصل شاة وحلته بل هو

جعل جارية لرجل فورما زيدتم او جعلها للرجل واما حالها ان بالوصية فلم عليها بها لم يكل الاقرار والافعال لمعركة الكسب
 كما في الكرامى وصرح الاقرار انه لا يملك ان يمين سببا للملك صالحا للصحح الاقرار له بان قال لماسه لعل فاعلة
 على الف درهم من جهة دين كان لا يبيات او نقل اليه وراثته منه او وصية من غيره فاستلكتها فان بين سببا غيرا لم يقال
 بل على من يده الا ان كان الاقرار على شيء او لا يصرح بشي منه من الميراث ان لم يمين سببا اصلا لا يصح وبقدره او يوصف
 خلافا لمحمد كما في البداية فان قدرت اتم العمل لاقل من نصف المحول من حين تحقق سبب الملك كمت الموت
 والموت فالحق العمل لا يفر من المال ان كان قللا وجاية فالما لا يمتد الى الوصية والمال في الارث ان كان ميتا فلو ارث الوصى
 وقدر اشارة الى ان الام لا تكون متحدة فولدت لاقبل من ستين من بيت واحد ما فتح الولد ما اولاد كان في الميراث والام لا
 لم تكن متحدة فولدت لاكثر من ستة اشهر لم تنح كما اشار اليه الغاية وغيره وان اقر بغيره ونصب ودية او حادثة فانه او تستهلكه
 بالخير او لا يامر بخلها على من بالخير فانه المام صرح اقراره بذلك فلهذا المال لوجود الوصية للميراث على وعقد و لعل شرط
 اى شرط الخيار فالفتح الذى لا يكون لاني الاشارة والارضا ولذا الوارث المدعى عليه شي ثم ادعى انه لم يملك المدعى له
 ان ليس بكاذب فيعند الطرفين فاعلم ان ابى يوسف وم وعليه الفتوى كذا ذكره المعنف وغيره و استثنى وكيل ابو ورنى و عدد
 متقارب من راسم صرح ذلك الاستثناء ثمانية فبمع الاستثناء من اجس من حيث اثني عشر قال لا على تدريم
 الادبارة او غير مائة وعشرين جولة الماد الاغنية الدنيا او الخط او الجوز قال محمد لم يميز شي لانه لم يصح الاستثناء بعد ذلك
 وقدر اشارة الى الاصح الاستثناء من خلاف اجس من حيث انه لم يصح ثمانية فلو قال له على تدريم الاثنا عشرة
 لم يميز شي عندهم لانه لم يرض في المثنى منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل فذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال لسا
 طواق الاظنة وقلادة وقلادة وقلادة واحدة منكم كما في الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابى يوسف سرح
 لو قال له على الف درهم الا خمسة من خمسة لم يصح كما في الذخيرة والى انه لو قال له على ما درهم ان اكرسني لم يصح لانه
 يرجع عما اقر به على انه اخبار من ثبوت شي في الماضي والتعلق عانى التمسك كما في الكرامى لا يصح استثناء السابح
 منه لا وليس نيل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف كالبناء التابع للدار والوصف للمقام ومثل الميراث فلا يتناول
 صدر الكلام فيكون الكل للميراث اذا اقام الميراثية على ذلك كما في قاضينا وغيره ولما دار ان لو اقر بدار دخل تحتها من الاضطر
 وكذا لو اقر بثلقتيل مقدار ما يكون فيه من العروق التي لا يبارك لك الشغل ومنها قبل مقدار ما يخذلنى كبد السار قبل
 مقدار قلعة وقت الاقرار كما في النظرية ودين صحته اى الدين في صورة من الظن انه من قبل حب ما يملك طلقا اى غير تقدير
 باحد الدين المعروف له سبب المعلوم بالاقرار ودين مرضه الذي جلب على اظن مات في فعل كونه مريض سبب جعل قولي له مرضه
 قد علم ذلك السبب بل اقرار على المشاهدة ويقال له المعروف له سبب كما اذا استثنى ما قبض السبع اذا وقدره الاضطر لسا
 او قرض شيئا وقبضه كذلك ومنها جرح شيئا او سبب ملك الانسان وتزوج امرأته بشيئا كذلك سوا خبره من سبب ان

تصدق الزوج مع الشراطة الثلاثة الماضية أو شهادة نحو قابلية من قبل أو إقراره في قهره بما أسمى لزوجه بالمال
أو الاثني كما في المذهب على الزوج وقية إشارة إلى أن حديثين لا من شرط إتمام النكاح بينهما ولا إذا كانت منه
ففي شرط تصديق زوجته وأما عندنا فليكن شهادة واحدة كما في دعوى الكافي وإلى أنها لو لم تكن اتساع ولا تسقيط
كما قالوا قبل القبول قولها سواء كانت ذات زوج أو لا كما في النهاية ولو أقر رجل بتسبب من غيره ولو أقرت به ما كان
والجواب أن الابن لا يصح إقراره بالتسبب أن وجب لفقته ومحضاته ولا بالتسبب من أبه كما في اتساع وقية شهادته
بأنه يصح إقراره بالواديين بشرط فيه الشراطة الثلاثة كما في الكافي والحدية لكن في النهاية والحدية وغيرهما من كتب الأدلة
أنه لا يثبت تسبب لأم الأقرار ويرث هذا المقر من كل المقر لأنه وإن لطل لا قراني من التسبب الزام التسبب على الغير
لكنه صحيح في حق الارث إلا إذا كان مع وارث ولو بعيدا فإلزامه فانه لا يرث المقر حينئذ ولو اقرباؤه وأما إذا كان
المادونه لما لم يثبت تسبب لآلهم الوارث المعروف ولو اقرباؤه وليس لو ارث آخر كان المال له إلا إذا رجع عن إقراره
فانه حينئذ يثبت للمال كما في المضرات ومن قولهم لو أقرت بشاركة أي شريك المقر في الارث المقر لسواء
كان معه وارث آخر أو لا لأنه لو أخذ المقر النصف باقتضا المقر من الزكاة لما ثبت تسبب له ولو أخذ كذا
لما روى عن أبي يوسف ثم لم يثبت تسبب من لم يثبت إذا كان هو الوارث لا في المقر في المضرات ولو أقر واحد ابنه ميراث
أي لم يثبت على آخر دين الف درهم مثلاً اعتبره باقباله خبره والماله نصفه لم يثبت باقتضا المقر من الزكاة نصف الدين
وكذا لو أقر فلان شيئا لم يثبت المقر من الدين لأن الإقرار باقتضا قرار بالدين على الميت فهو غير مضنون بالنصف الباقي
لآخر من الدين وقية إشارة إلى أنه لو أقر بقسط الكل كذب الابن لاخر فان حلف كاذب ان يرجع إلى المدعيون النصف ثم
المدعيون المقر أو ترك الوصيما الفيناؤا أنه لو شهد أحد جاريين على أبيهما أخذ الدارين نصف من نصيبه هذا عندنا
بأنه لم يثبت قال غيره أخذ الكل من نصيب كما في الخلاصة ولا يخفى ما في ذكر الآخر في الآخر من جليل حسن فتنام والحد علم الصواب

كتاب الدعوى

آخر ما على الإقرار وضعاً لئلا يكون مخوذة عنه طبعاً أي واحدة الدعوى التي لا ينفك الواو كسر كما في أوّل الحقائق غير منوذة
لأن لفظة التأسيس اسم من لا دعوى مصدر وهي زيد على نحو ما لا يطلب لأخذ بعين والدين كما في الكافي فزيد المدعي
المدعي عليه المال المدعي المدعي بكونه في المغرب قال شيخ الاسلام وغيره أنها إضافة شيء إلى نفسه قال المستطاب
كما في النهاية فهي مشتركة بين اثنين كل منهما اسم من المعنى الشرعي هو أحدهما عند القاضي أو الحكم فانه شرط كما في الاختيار
فانه شرط في شمول دعوى المسفقة وخلافه الاطلاق في الموضوع لا يتناول شيء له على غيره لا على غيره على غير الوجه
ومن الظن أنه منقوض بوجه الوكيل الوكيل المدعى للمدعى في الإقرار ولما كان إقرار المدعى المدعى عليه سماعاً لا

الى الحكم فقال المدعى شرعاً لا يجوز الا يكون على يده الخصومة اى ان خصمه وطلب الحق لما قيل بان كان فيه فاصح من
 وجوب آخر كما اذا قال قضيت لدين بعد الدعوى فانه لا يجوز على يده الخصومة وان كان المدعى عليه من يحضر على يده
 والجواب فلا شك ان موسى اتيه فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجره القاضي على الخصومة لانه من انا خصمه بانك حصل على قضيتك ليعتق
 الى اختلاف المشايخ فيها ففصل المدعى من لا يجوز على غيره المدعى عليه من لا يكون الا من اجره عليه المدعى من غير ان يكون له
 والمدعى عليه من يمسك بالظاهر هو انما يصح فيه شرعاً بان لا دعوى كما تكون صحيحة تكون سده فاصح ما يتعلق باحصار الخصم
 ووجوب الخصومة المطالب بالجوابة انكره الاثبات بالبينة ولازم احصاء المدعى الفاسد فخلاص ذلك بان لا يكون له من
 شئ على الخصم لان ثبت كمن ادعى على غيره وان كان له ان يكون المدعى عليه من لا يكون الا في الكفاية بذكر شئ اى قول دين وعين علم
 حتى سمع من ذلك المدعى وقدره بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب مثاقيل من النخلة وفيه اشارة الى انه لو كان له
 دعوى بلا جرح من تقريره لم يسمع كما ان الشريعة في الخزانة والى ان لا يشترط بيان المنوع كالرهن والصفة كالجديد لسبب البيع والبيع
 كما يشعر بظاهر البداية لانها شرط كما في الذخيرة وغيره وذكر في مائيات المينة ان بيان قدر الكاخذ وهو مقدار المال
 في وجه كتمان في يد الدارين لا يشترط بيان عدد الخلو وذكرا ان شئ ليس فيه ثبوت قوله في يد المدعى عليه في ان تصرفه ثبت
 ينتفع به من حينه فمن الظن ان تساهل في البيان حيث شرط بعض الدعوى مطلقاً ذكر الجنب القدر ومحقق الدين في المضاف
 الى انه لو احدث يده على عقد في بيعه لم يرد اذ ايد له الوطء بالقاضي او بالتسلية اليه وان له لو اخذ شئاً من جبل على ان يملكه
 ادعى اقامته على ذلك قبل لانه يحتاج اليه كذا في العهود وفي وجه المنقول يزيد على ان من قبل القدر وان في كذا
 قوله لا يجوز حق الاحتمال ان يكون مجموع ما في الشئ على فاعل كما في البداية وفيه حاشا بانه يزيد في اعتبارها عند بعض المتأخرين
 كما في قاضيه ان الخزانة وهو المنة عند كسر من على الشروط وفي الكاظم بنو الى انهم لو شهدوا انك المدعى بما ذكرنا في يد غيره
 لم تقبل الاصح ان تقبل كما في خزانة المشتري وفي دعوى الجوار لا تثبت اليه كذا المدعى عليه لا يجوز اى بنية تامة فلو كان
 انه كذا بما ذكرنا في يده لم يصح وان القدر في اليد قيل ان لا يصح بالاقرار كما في البداية خيفت على الملك حينئذ فلو اقر به فليس
 التعرض لكن لتقبل البينة على الملك وان ثبتت اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جائز انما اذا اذ انما ثبتت صحته
 الا وهو بالاقرار باليد وان المنقول ثبتت اليد بالادعاء انهم لو شهدوا ان في يد الكلد عليه التقبل في ظاهر الرواية وعن محمد بن
 تقبل من علم ان اذ شهدوا ان في يده ليس كما للقاضي انهم لو شهدوا ان سماع احواله لانه لم يسمعوا الاقرار منه في يده وهذا تحقيق برهانه
 وشهدوا على البيع مثلاً ليس كما في كذا انما شهادة بالملك للبايع والملك ثابت بالاقرار اكل في العهود وعلم القاضي
 باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في الموطات والمطالبة به انما يصح بمطالبة المدعى والمدعى عليه المدعى عليه كان
 مستقلاً او عقداً لان فائدة الدعوى اجاباً للقاضي المدعى عليه على اقرار المدعى ولا يجوز للقاضي الا اذا اطاعه فانتفع كما
 في الانشائية فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يرد ذلك لم يصح دعواه لم يقبل للقاضي قرضي لطيفة فيقول يصح ويصحب على ان لا

كما في الخلاصة وهو احضاره اى باحضار المدعى عليه يدعى المدعى مجلس الحكم اذا ثبت اليك كما اذا شهد وان في يدك قبل
 انهما قبل لان الثابت لا يزول بالشك ان امكن احضاره بان لا يكون له محل وسؤيته كالمسك الزعفران فان لم يكن
 بان يكون له محل بان يكون بهال لا يحل الانسان لمجلس القاضي بالا لاجرة او لا يمكن فيه مبداء واحدة او تكتف سعة في الجلس
 على الخلاف لم يجز على الاحضار فان كان حصة او قطيعا او رعى فلقا حتى ان يحضر من قبله وبعث ايمنا ليسع الدعوى ائنيته
 ويقضى ثم اذا كان خارج المهر ثم غيبته كما في العادى وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشيئ من غير ان يثبتوا عن المجلس قبلت وان لم يكن
 احضاره بخلاف ما قال بعض لهال انه لا يقبل في شئ من الدعوى المدعى عند الدعوى والشاهد عند ادائها والحي
 اى المدعى عليه عند الاستحلف لا بشرط الاعلام بان يمس ما يمكن وذكر في القاعدى الاحتياط ان يجمع الماهات بين الاداة
 بالاصح وبين اسم الاشارة والمشار اليه فيقول كمراد بين محمد علي الصلوة والسلام بدى من حيث كدعوى على كدعوى
 وادنى نسبت ككلى انوى بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في يمينه كاذبا في انكاره وذكر في قيمة اى انما يصح بدقته قبل
 ان لعذر احضاره بالمال فلم يذكر بالمدعى المدعى بانها الروايات كما في بين قضاء الخلاصة وفيه اشارة الى
 انه لو كان قابلا يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكرة والاذنية والسنن الدابة وفيه
 خلاف كما في العادى وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا اراد اخذ مئنة او شللى في الشللى واما اذا
 اراد اخذ قيمته في القيمة فيجب ان يكتب في ذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة وذكر الحمد وجميع الحمد بما يميز عقار بعن غيره مما لا
 يغير كالحدود والارضى فالسور والطريق والنهر يصلح حد الا ان يزيد وينقص بخرب وبذا عنه خلافا لما هو المشتهر
 عند سلا السلام الاربعه او الثلاثة عند الثلاثة لوجود الاكش على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض بالحد
 وقديكون مثله وعن ابى يوسف سج كفى الاثنان وقيل الواحد في دعوى العقار لان عرف بهاد فيه مزل
 انه يبدأ بمشار منها وعند اثنين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه سجد ولو مشهور او بذاعده خلافا لما غلوم
 سجد وقضى بصحة ذلك فقد والى ان ذكر المهر والقرية والحالة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرفضاني انه لو سمع قاضى يصح
 هذه الدعوى والاسان ان يبدأ بالاعم دارنى بلد كذا في محلة كذا في سكة كذا اكل في العادى ولما اشترط ذكر ما اذا كان
 المدعى عليه انا اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يامر بالتسليم اليه لان لهالة لا تصرف الا في اكل في القاعدى وبذلك سماء
 اى المدعى عليه انا اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يامر بالتسليم اليه لان لهالة لا تصرف الا في اكل في القاعدى وبذلك سماء
 في كل من يبنى الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر الجرد في بيع بعضهم والاول يصح فلو
 ترفعه بشان انه زوجه العبرة لا رتق الاشتراك فلو شتر رجل لا يحتاج الى ذكره في اصابة الاصحاب شعارا بل لما ذكره
 فيقول ارضي ارضي ملكك في يد الفلاني ولو ائتمى باليد يصح على الشار ولزى ارض فف على سجدنى يد الفلاني ولزى
 ارض من ترك الفلاني لارض رث فلان لهال كما في العادى واذا وصحت الدعوى بذكر سال القاضي ففهم التمس

عنه من حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاة بالقرار والهيئة والمحصل ان القاضي له الدعوى بالسكوت يستعمل
 الدعوى عليه بالتامس الدعوى هذا اصح ما اختار لبعض القضاة انه قال القاضي للمدعي ختم بغيره فاذ اصنع فاقبض السؤل على سبيل
 عنه وفيه نظر الى انما اذا قدرت قال لقم تصحح دعواك انما ترك معالجة القاضي مع الخصم قبل نفاذ الدعوى اشارة الى ان اشارة
 سكوت حتى يبينه المدعي بالكلام او يكمل اولاد وقال لكما فان حشمة القضاة قد بينهما عن ذلك هذا اصح ما اختار لبعض القضاة
 لان الحكم تبيح الغشنة كما في قضاء البسيط فان اصر خصم بما يدعيه المدعي قرارا بالعبارة او الكتابة فامتنع احد اللسانين و
 كل او اكرس لم يرض لم يقدر على الحكم فغضب فكتب لقرانه لو اكرس اكرس بما ادعى صريح كما اذا قال لا اقر ولا اكرس فادعوا كما جرت
 له اقرار غير ظاهر صريح بغير خلاف على ما اثيره في الهيئة وسال القاضي المدعي في صورة التامس انية على ما ادعاه فاقام
 في الصوتين عليه ان خصم وفيه توسع فان القضاة بالاقراء الزام للزوج عن موجب اقرب لانه حجة تنفذ بالبنية جملتها حجة لا تفت
 جمعتها على القضاة الكلام مشير ان المدعي عليه لو سكوت فاقام المدعي بنية لم يقض عليه في رواية نفسه كما في الهيئة والى انه لو
 واقام بنية ثم اقر نفسه عليه الهيئة كما قال بعض المشايخ والاوجب ان الصواب ان يقضي بالاقراء على ما قال آخرون كما في العادى
 وان لم يقم المدعي البنية بان قبول لا يشهد او يمين غيبا ورضى حلفه ان خصم وفيه اشارة الى انه انما يشترج حلفه على منه
 الدعوى فحلف فيما لا يشتر فيه الدعوى من من الله كما كاطلاق والتناق والاباء والطهار وحزيرة المصاهرة والوقوف وغيرها
 وتماضى في العادى الى انه لو حلف المدعي لم يشتر وان كان في مجلس القاضي فحلفه القاضي كما في شهادات الهيئة ونشئ ان القضاة
 فانه انما وسع ان يحلف اذا ظن ان المدعي بطل في دعواه ولما اذا ظن ان الصادق فلا يحلف بل يرفع المال اليد وكذا لو شك
 انه صادق لا يشئ ان يحلف كما في قاضيان ان طلبه الحليف خصمه بمرور مشترك عا فابن المدعي عليه والمدعي وهو المرافع
 احسن فلو حلف المدعي حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه بمرور عند الظن ان كذا عند المدعي يوسف راج
 في قلائ منها حليف اشفع انه اطلب شفيعا وتماضى في العادى ونشئ ان نشئ من كان له دين حلفه فانه يحلف قبل الطلب
 والوارث بالاجماع انه لم يشتر دينك من الميت بوجبه كما في الخلاصة وغيره فان كل اى اقتنع عن حلف مرة
 او سكوت عنه بلا افة من خرس او طرل وغيره وقضى له عليه البال بالكنول الى سبب ابتناع عنه صح ذلك
 القضاة ونفذ عنه حاشية المشايخ وهو يصح لانه بمنزلة الاقرار فلو قال بعد القضاة انما حلف للمنفقة اليه في الواو بهما في
 وشم دون القضاة عاربان لا يشترط القضاة على فور الشكول فيوزان بهما ليرين وتلته ولو بعد عرض الميرين تلتا كما قال الخصام
 قال غيره لا يشتر وفيه اشارة لانه بان يكون التكميل في مجلس القضاة دون غيره كما في العادى قوله بالكنول اشارة الى ان السكوت
 ليس بالكنول ايضا لكنه كفى بهو كالحقيقة في الحكم على الصبح كما في البداية والكتا في فسر الظن انه مستدرك بل هو محكم كما انجني
 ولا يبعد ان يكون لكل شاملا النوعي بالكنول قوله سكوت مناه سكوت عجز اب كس على ان كان من المرافعين عرض الميرين
 في صورة الكول المشايخ من مرات بان قيل ان عرض عليك الميرين فان حلفت في الخصم عليك بما ادعاه ثم يقول حلف بالله والله

او القدر من الميت فلما احتاج الكتاب تشييداً الى انفسيل اشار اليه فقال حلفت بالاتفاق السارق عند اذنة
المال وخضعت بالتشديد ان كل من قطع يده لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بجلات اقطع وبما ذكر انفسيل
كله نظر انوهم من قال انه ناسخ في الاستشارة ولمح ان يقول لاني النكاح والنجس عي فيها ما لا ادرى ان يقدم الهد
ولما كان على الصور المتلفة وبؤنة النكاح والنسب يقول لا اذ ادعى فيها ما لا ادرى اني اتبعي لما اتجره الكلام في ما خلفت فيه
باعتها كغيري اخرتها على طريق التثنيان فقال وحلت الزوج بالاتفاق اذ اوعيت الزوج طلاقاً بالنية لما عليه
فثبت ان كل الزوج نصف المهر قبل الدخول او كله بعده وكذا حلفت بالاتفاق منكر العقود في النفس والاطراف
فان كل في دعوى النفس حبس حتى يفرق بنفسه او حتى يحلف فيعلق عن الحبس لا يحبس اربا وان كل فيما دونهما
اي النفس انفس منه لان الطرف كالمال في وقاية النفس يجري البذل في المال لانه قطع انفسه في جري من الطرف
ولا يقطع السارق بالنكول كما نطق لان النقص من شرطه فلا يكون البذل الذي هو ترك النقص من سببها كما اشار اليه الكتاب
وقال ان النكول فرار فيه شبهة فيزوم الدية في بصورتين وان قال للمدعي في عتبه حاضرة في المصروف الحبس وطلب
حلف الخصم لا يحلف الخصم عنده ويحلف عندك يوسف ربح في الصورة ثم قول محمد ربح مضطرب الاول الصحيح
في الزاد وفيه إشادة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة اسفر كما في الكتاب فلو حضرو فثبت شهادة ثم وان شرط
الحلف ان لا يسبح بعده كما في شهادات المنيعة والى انه لو كان ربيبة عادية حاضرة ولم يقبل نكاحه كان له ان ينفك كما قال الامام
لكن قال شرف الائمة هذا اذا اظن ان يحلف كما اذا اظن انه يحلف كذا باطل لم يجر في الحلف كما في قضاء الشهادة ويحلف
انكفيل بنفسه كونه من المدعي عليه في شبهة له ان يطالب كيداً بالخصوصه ومع ان يكون الواحد كيداً وكيداً وان عطاء
فان يطالب الكفيل بنفسه لو كان المدعي منقولاً فلا ان يطالب به ذلك كيداً بالعين بعينه كما في الكفاية واطلوا في
ان القاضي كيداً ولو لم يطالب المدعي وبه اذا كان المدعي جالباً بالخصوصه واما اذا كان عالماً فلا كيداً القاضي بلا حلفه كما في المرد
انه كيداً ولو كان الخصم معروفاً والمدعي جفراً وعن محمد ربح لا يجبر عليه اذا كان معروفاً لا يخفى انفسه المدعي جفراً لا يخفى بذلك انفسه
كما في الكفاية ثمانية ايام ثم ربحه عنده في حلفه ثم وكل الى جلوس القاضي مجلساً آخر ولو سبعة ايام وبه الفرق للناس كما في
الان نزل في اليمين الاول واما في زمانها فالاول ربح للكليس ثم يوم كما في النماية وهو صحيح كما في المسألة فان
من اعطاه كيداً في اليمين الثانية او اربعة ايام مع الخصم ثمانية ايام شهيداً ولا اذا دخل اربعة ايام مجلس على الباب لا يمينه عن
والنفس وانما هو المشاورة في العمل لا اذا ادعى من قبله ان يلازمه بوجه جاز فان كان المدعي على الصحيح كما في فاضل في حقوقه في
الدين فانه لا يلازمه الا في كفاية الدية والنفقة التاخرين من حيث جيب الخصم لان المدعي يحتاج الى طلب ما هو دونهما في
الخير وما سأل الكفاية ولا يلازم المدعي الخصم الغريب لسافر قد مجلس الحكم لا يفران فانه لا يحلف او عني عليه سطوة على عمله في
لا يسطرون على الخصم في لانه كما نطق بالنيص لان الخصم لا يرضى به ان يرضى به في كل شيء ولا يرضى به في كل شيء ولا يرضى به في كل شيء

الحكم المحل اذا ازيد ضرر بالسافر من في قاضيان انه لا يحل بل يوجب له ان يترك المجلس في الخزانة المحل
يواد عند الاختلاف القول المنكر لافاقته لاننا اصل والحلف الذي يقضي بالكل عند يكون بالعدول غير فاقته
يقضي لم ينفذ كما في الكفاية وغيره من شئ صحاب لا عدول ولا يحلف الاخرى لا بان القول القاضي له عليك عند العدول كان عليك
في غير اوله كما في الينابيع وغيره لا يحلف بالطلاق والعاق وخوها فانه رام فان لم يبلغ انهم على التخليف في قيل
صح ذلك التخليف بهما في زماننا لكثرة التخليف بالعدول لم يبع ذلك فقد ذهب ما رجم واسو العلم وقيل اشعار بان اكثرهم
لم يحفلوا بهاء الرأى الى القاضي والاول ظاهر الرواية فلا يحل القاضي الى غيره على الصحيح كما في قاضيان وغيره ومنه القول المنكر
تخليف الطلاق اتملوا في لفه كما في سير المصبرات وتما مر في الايمان ولا يخلط جواز القاضي للصفاة بل بالعالم والا عند المصبرات
واليمين يقال على المشهور وقد ذكره المصنف بعد الطالب لعل لمدر كالمسك لمحي الذي لا يثبت بالكن في المصبرات
تزد فان الاسرار لو تيق في الخلاصة والذخيرة وغيرهما لا يخلط عند اكثر الشايع وفي قاضيان انه لا يخلط بان يقول اني لمدر احسن ارجح
قيل لا يخلط الصلح بيني للقاضي ان يظلم حصة يمين اولاد قبله اهلين الذين يشتركون بعد ائمه ابا انهم شرا فليدا لآية كما في ختانه
ولا يخلط وجوبه بالان في الوقت اشرف كاد اللمعة واخر اولاد القدر لان ختانه المدعى ولا المكان شريف بين
الكن المقام بين الرقعة والمنبر والمنبر الحامض والسيد حسن يوسف ان يوضع في مصحف في حقه وفيه ثلثة المذكورة
يحلف في مكان منها كما في المصبرات ولا يخلط غير المسلم بما اعتقده فحينئذ حلف اليهودي بالعدول الذي نزل التنوير
موسى وحلف النصراني بالعدول نزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالعدول الذي خلق النور وقال شاذان
المجوسى حلف بالعدول غير عند انه لا يحلف الفرق الثالث الا بالعدول كما في الكفاية وفيه اشعار بان يحلف بالعدول لان
لزيادة تأكيد كما في الاختيار والوسعي وغيره من المشركين بالعدول لانهم قالوا ما نعبدهم الا البقرة والتمسك فلا يخلط بالصنم وغيره
كما في الكفاية ولا يحلف احد من الفرق الاربع في معابدهم وسكان عبادتهم للنهي عن تعظيمه وتكليف على الحاصل
من سبب قبول بفتح كسب او غصب تقع بالافاقه او الاسترضاء وسياي نحو بالعدول ما ثبت بينكم ما سبب فاقم في الحال اذ
لا يشترط او ان يتركها كالحاق فاقم في الحال اذ ادعت انفذه فلو ادعت النكاح كان كشال على غيرها في التخليف كما مر بالعدول
ما هي بان منك لان اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت سببا حلف على السبب كمنه خلاف ظاهر الرواية فاقم
على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل التفتي في ضمن فعل آخر من الافعال التمهية لا
على سبب اى افضل الرقعة فلا يحلف بالعدول بالجملة ولا يتركها بل انما لا بد في طري حلية لافاقه والخلع والنكاح
فحينئذ يفسر المدعى عليه في كل عند الطرفين الماخذ فحلف على سبب الا اذا قال المنكر للقاضي لا تحلف على سبب فان كان
قديم ثم قيل فاقم حلف على الحاصل كما في العدول لكن كفي الذخيرة وغيره لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية ومن صابنا
ومن يوسف ثم انه لا يحلف الا على سبب عند حلف على كذا ومن لم يحلف على سبب في الحسن الا قاطل عند العلواني وعلما

أكثر القضاة وقال في الأصل ان القاضي يحلف بأبواه على من له اصل ولهيب الا ان من غير المدعى حسن ربه على
الموجب لحلف على اصل محلف خيئذ على السبب بلا خلاف نظر الذكوى شفعه بالجواز فانه ربما يحلف على
تدبيره لشأني روح انه لا يجب الشفعة فان الشفعة المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على اصل وقبله شفعة
لا يرى ذلك من غير الشفعة انفي فحلف على السبب اشترته ومن الظن ان المدعى عليه قد يغفر طيلان شفعة بتأخير الطلب لانه
للقاضي من الاضرار باحد سهاو الاول في المدعى عليه لانه متمسك بما مضى السقوط والمدعى بالاصل حيث اثبتت حقه بالسبب
لرس الشفعة وكذا يحلف على السبب بلا خلاف في دعوى سبب اي فعل لا يتكرر ولا يرتفع برفع لانه ليس مما يتغير به
والاصل ان يقول الا ان تغفر المدعى او لا يتكرر السبب كسبب لم يدعي على سيده عمقه فانه يحلف باعتقده لانه لا يجوز
فيتكرر الاعتناق والمرتبة لا يمتنع بل التمسك بالاصل في دار الحرب ثم لم يدرى ما رواه ابنه راية عن أبي يوسف روح وفي ظاهر الرواية
انه يحلف على اصل كمال في الذخيرة ويدخل في الكفا في ما اذا بنى على حاكمه غيره او اجري بينا على سوطه او حذر ابني ارضه او حذر
في ارضه نراه فانه لا يتكرر فحلف على السبب كمال في الاختيار وفي الامتة ولو سلمته والعبد الكافر اذا ادعى اقامته يحلف سيده
طاهر الرواية على اصل كمال اي او يجوز كمال لان لرق يتكرر عليها بالردة والامان والسبي عليه يقبل الحمد للمعان والسبي
وعن أبي يوسف ثم انه يحلف على السبب تمامه في الذخيرة ويحلف على العلم اي علم المدعى عليه المدعى من رثته شيئا
من حين علم ذلك بطل القاضي او اقرار المدعى او بنية المدعى عليه فادعاه آخر فقال له القاضي بالبرهان ان هذا عين روثه
اياد الى انه لا يحلف ثلث الدين قبل مولا اليرثه لاف نقصان والاول المتارو عند الغيبة وقاضيه ان كمال في اللوم كانه
لو تم تحقيق كونه رثا حلف على التثبت لتحقيق سببه من كون العين في يده كمال في الذخيرة والى انه لو حلف على التثبت اعلم لانه
اقوى من العلم لو نكل عنه قضى عليه لكن في هذا الفرع اشكال كمال في التمسك ويحلف على التثبت بانخفاء شيء قطع كمال
عن المدعى ان السبب شئ كمال المدعى عليه او شتره المدعى عليه بانيته ثم ادعاه المدعى بانيته انه لو لم يوجب الشفعة
يحلف بالمدعى كمال المدعى وقدره كمال انه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من جرمه فحلف على جرمه فحلف على
التثبت بهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير لوجوب التعليف على العلم واعتبار فعل نفسه على التثبت الان يخرج جانب البتة لزيادة كمال
ويستثنى من هذا الاصل انه بالعبث في نواحيه عباد ثم ادعى السرقة في يد البائع حلف على التثبت روح انه فعل الغير فحلف
على فعل الغير انما يكون على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي فحلف على التثبت الا ترى انه لو ادعى ان يوكيل بالبائع ان
الموكل قبض الثمن انكره الموكل حلف الموكل على التثبت بالمدعى قبضه الموكل لكل في الذخيرة والى ان في كل من يوجب
المسجون على التثبت فحلف القاضي على العلم لا يتكرر وكذا لو نكل لم يتكرر كمال في العادي وصح فداره حلف الصالح عنه اي ان
الحلف كمال انه لو جرح المدعى عليه فاعطى شئ المدعى وقال وصالح عن دعوته حلف على اقل من المدعى فانه يصح ذلك
بسطه ولاية الاستحلاف لبعده وانما يصح صيانة لخصه قال صلى الله عليه وسلم فلو اخرج منكم باؤكم وقد روي ان عثمان

وتجاملان عند محرم نصيب العقد على قيمة المالك يوم القبض بالاشتراك لئلا يخرج من ملك المشتري اوزيادته زياده متصلة بغير
 او غير متصلة او منفصلة متصلة فانه لا تجاملان عنده فخرج على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسهم على عين
 او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبي وعلى القيمة في المنفصلة المتولدة كالشراء في منفصلة غير متولدة منه كالسهم
 فيتمتعان وتخرج على الحصن بالاجماع كما في السبب وسياتي كلامه وال على انه لو كان الثمن جدينا لكان البيع صحيحا
 احد الجانبين كما في المدائيه وحلفت المشتري في هذه الصورة لانه مستلزم لزيادة الثمن ولا بعد المالك لبعضه بل في
 اذا اختلفا في قدر الثمن غير المفوض بعد المالك بعض المبيع في يد المشتري حلفت المشتري في هذه الصورة ايضا كما دل عليه
 الحلف الا ان يرعى السابغ تبرل حصه المالك منه اصلا فيكون العقد وقع على القائم فقط فانه تجاملان
 ليس على القائم فيصير الاستثارة الى التماثل على ما قال عليه المشايخ ولا بعد ان يتصرف الى تخلف المشتري المراد في كلامه
 اسي حلف المشتري الا ان اخذ البائع النكاح كما لا يباين شيئا آخر فيكون حلف المالك عند البائع في اخذها لا يوجب له في بيع النكاح
 فانه لا يكلف المشتري في ما بين المصوتين على حال بعض المشايخ في يخرج قوله وقال محرم انها تتماثل على النكاح فقيمة المالك في
 وقال ابو يوسف انها تتماثل على النكاح والقول قول المشتري في قيمة المالك مع الميراث في الميراث والتمسك في يد المشتري في ذلك
 في يد البائع تتماثل على النكاح فقيمة المالك في المضرات ولو خلفا اى الميراث المستاجر من قبض المنفعة كما ياتي في بدل الاجارة
 ويرى في رد الميراث المستاجر من قبض المنفعة او فيها ما كان في الميراث المستاجر من قبض المنفعة كما في الميراث المستاجر من قبض المنفعة
 فان لم يميز بين الميراث المستاجر من قبض المنفعة او فيها ما كان في الميراث المستاجر من قبض المنفعة كما في الميراث المستاجر من قبض المنفعة
 كما لم يميز بين الميراث المستاجر من قبض المنفعة او فيها ما كان في الميراث المستاجر من قبض المنفعة كما في الميراث المستاجر من قبض المنفعة
 برى من قبل ان يرى في قيمة المستاجر ان يختلف في المنفعة وبين الميراث المستاجر ان يختلف في المنفعة وبين الميراث المستاجر ان يختلف في المنفعة
 في المدائيه وفي التبيين ما لا يكلف من غير ذلك لان خلفا في ما كان في الميراث المستاجر من قبض المنفعة كما في الميراث المستاجر من قبض المنفعة
 في بدل الاجارة لغير قبضها الى المنفعة لا يتماثلان بالاجماع وفي ذلك ما عند محرم لان المنفعة لا تقوم الا بالنكاح والقول
 بالتمتع والفرق ولو خلفا في بدل الاجارة والمنفعة لغير قبضها الى المنفعة كما في الميراث المستاجر من قبض المنفعة كما في الميراث المستاجر من قبض المنفعة
 فيما بقي من النكاح لان النكاح لا يملك الا في الميراث المستاجر من قبض المنفعة وبين الميراث المستاجر ان يختلف في المنفعة وبين الميراث المستاجر ان يختلف في المنفعة
 ساقطه على جميع وث ان المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بين الميراث المستاجر من قبض المنفعة وبين الميراث المستاجر ان يختلف في المنفعة وبين الميراث المستاجر ان يختلف في المنفعة
 بخلاف ثم فان لكل مقوق عليه القول للمستاجر مع الميراث فيما مضى اى في المنافع المقبوضة كالأرض فانه لا يملكها
 كما في الزايد في المضرات وغيره اذا اختلف الزوجان ولو صنفين او ملكين بل لغير النكاح او لغيره في منافع اهل
 البيت اى فيما يقع بين نفسه وما حصل منه كالتجارة وغيره وكل ذلك لا يباين قلها للاختلاف مع الميراث المستاجر من قبض المنفعة كما في الميراث المستاجر من قبض المنفعة
 ان يخص بالنسبة عاده كالا سورة والدرع والحمار والملازمة اذا كان صانعا او بالكلية ان ذلك لا يصلح ان كانا عاده وبالفلسفة

في يدها وبها فالتحاج الحق قيا على ملك معين قبل واليد اولى على كل حال فتعين سعيها التحج وتماضي في العادى
 وان وقت احد بها فلتعطي على حال كون التحاج اولى ليد عين وقت كذا عند الطعن ابعده فالوقت الحق كافي للعدا
 والتوقيت تحميد الاوقات الوقت في الداعي اكثر تماثلا كافي القاسوس لو برهن على جاب قضى لها الحق انما لم يثبت ان
 طرد دعوى عين في يدها ذلك كما سئل في القاضي فيها نصين كذا ان وقت احد بها فلتعطي لغيره لمعطى قال ابو يوسف سمع
 بريان لم وقت الحق وقال محمد بن الان لا حين بريان المطلق كافي الكافي وفي النكاح كافي دعوى برهن على النكاح امره المست
 في يد جاور بها عليه سقط اي الزمان لم يقض لواحد منها تحذر الزرع والاشترى كل وجهي اى المرأة لمن جدد قوته اى وقت الزمان
 الا اذا النكاح ثبت بالتصادق وان رجا بالتمسك به يحجز بتمسك كافي يابى ولا معنى ان وقت التحاج و ذو اليد والحق جاب الزمان
 في الملك المطلق او بالسبب احد بها سابق فالسابق الحق كما اذا قبل احد بها او كانت في يده وقدره شاربان جود
 دعوى سبق كفى كما قال العزّل لم شئخ و ذهاب خروج كذا لاد برهن بيان نوال الاول في رجوعه فثبتي في شاربان تماشى فتمسك
 وذكر في الخوة الوقت احد بها شمره والاخر ساحة فاساحة اولى وارض الكتاب بارز وورثاى تمت كافي القاسوس قبل التماسك
 طلب التماسك قبل سحره كذا اصطلاحا تعرفه وقت الشئ بان اينه الى وقت حدث امر شائع كطوبى له او دولة او غيره
 كطوبى فان زلزاله ليس سبب ذلك لم وقت الزمان الا لو قبل هو يوم معلوم نسب ليد لك الزمان قبل هو مودة معلومة بين
 حدث امر ظاهر بين و كانت حوادث آخر كافي نهاية الادراك وان اوقت تلك المرأة النكاح لمن الاجتهاد اى لا بد من
 خارجين ليد واحدة فافى بالتصادق فان برهن لاخر بعد الاقرار للادى قضى له اى البرهن لقوة الزمان فان كان
 وارعا فالسابق اولى ان لم يورع فاعمل ان لم يمد الى حاضى للمقر على لا قيس كافي العادى وان برهن على
 اى افراد واحد لغير عين بدعوى انقضت البواقي امره سجد النكاح قضى لهم برهن على النكاح الاخر الذى لم يدع النكاح
 لانه لازم منه فاقض بقضاء الا اذا اثبت ذلك لاخر باليد سبقه اى سبق هذا النكاح فان سبقه لانه ظهره الاول في
 تنقص من ليد حسن شاربان لوداعى التحاج كما جاز من قضى لهم برهن واليدى اوقال بعضهم انهم يقض لهما كافي العادى
 كما انهم يقض على اى يظهركما كذا ان كذا جرحا كذا اخبرت ثم برهن لغيره اى ثم دعى الخارج نكاحا لم يقض الا
 اذا اثبت الخارج سبقه باليد فافى له وان برهن على تسلسلهم تسمى من يى يذلل لقصه تنقصت كذا
 و تركه اذ قد برهنه تلك لكل لان نصف قاطع وشعره لو اخرج اكل على السواد لم يدعها من الالوان وان كان تاييد
 او يابس فالاخرى كذا اذ جرح بها فالسوخ وقوله جرح يد شير لى ان شئ يكون في يد فلو كان في يد احد شير كان في اليد
 اوى كون رخ جرحه و انما ادعى ملك من جرحه واحدة فلو فاضا من قيس قضى بينهما جرحه و للموخ عبيد يوسف سمع وقيل
 عند محمد كذا كثر في الاسلام فقال الخسرى نه بينهما عند الكل الى انها خارجان فلو كان احد بها و اذ فان تقاضا من تملك اليد
 و الا فلا تحاج الا اذا سبق تاريخ الكل في احد ولو ترك احد بها الشئ بعد اقصه له كما في هذا الاخر كذا لى القضا لغيره جرحه في كل

ان الدایره بین المالك الاول وحقول علی ابنه فانه يستعمل لاسن حلق علیها كونه انقصا لثبوتها اصل ان
كل ثبت منها حق من غيره فلو استعمل دونه وحقول من اصل الحائط المتنازع فيه بنیابه الصالح ترسیع بان يكون انقصا
لبیانت الحائط المتنازع فيه متداخلة فی انقصا لبیانت الحائط غیر المتنازع ان كان من نحو الجور وكون ساحة احدیها بالجم كونه
فی الآخر ان كان من غیره كذا فی الكفا فی اوبان يكون الحائط المتنازع فيه من الحائنین متصلا بما لطیف حدیها والى الحائط اتصال الحائط
معتقلا به الحائط المتنازع علی قال الخیر بان يكون الحائط المتنازع فيه متصلا بنیابه بما لطیف اتصالهما بما لطیف آخر لم یغیر علی ما هو مقرر
ابی یوسف سم علیه كثر المتنازع كذا فی الكفا فی وقول الخیر فی سبب خبی الترسیع دجرا سوكون او فیه اشاره الى انه ان لم یتم متصلا
بنیابهما فیهو مینا سوكون فی ایها او لم یكن وكون فصل بینا كما فیه مینا سوكون ان اتصال ترسیع او ملازقه وبقال اتصال
ایضا وانه ان كان احدهما اتصال ترسیع والاخر اتصال ملازقه فهو لصاحب اتصال الترسیع لانه يستعمل الحائط المتنازع فیها فی انه
لم یكن احدهما اتصال الاخر اتصال بل فی المتنازع فیه واطرف منه فهو یجوز لیس كذلك ان صاحب اتصال ولی اكل فی النظم
اوسن وضع علیه الحائط المرفوع فانه يستعمل فان كان علیه جذوع والاخر اتصال ملازقه فالصاحب الجذوع و
اشاره الى انه ان كان علیه جذوع واحد والاخر كجوار او لا شیء علیه فهو لصاحب الجذوع وان كان فصل من ثلثه والاخر ثلثه فهو
لوا ان كان لكل علیه من ثلثه بقدر ما وتمامه فی العادی والجنح ما تشعب من النقص منسوب علی المفقود ولا اعتبار فی
الترسیع لو وضع ثلث او اكثر من خشبات من غیره انقصا علی الجذوع علیه الحائط فان كان لاحد علیه خشبات بلا شیء
للاخر فالصاحب لهما واما السباط والمستعلق به سوكون لان یجوز الجاوس لم یغیر فیه فیض به لما كان اذا جلسا علیه
علیه لمن مدونه یده ثوب لا علی جاللس وطر فمع اخر فانه یقتضی لهما ووبیت واحد من دار كذا یسجد
منافی عن استعمال ساحتها من اللور ووضعت المنه وصب لوضوءه كالمطبخ غیر ذلك ان فی البیت كذا یسجد
حق الطریق لانه لا یترجى كثره العلة كما واما ساحة قصار بین الدار
الامره كما هو المتبادر ولدت فی لیث شتری لاقل من نصف حقل ووجبت فادعی البائع اسی بائع البیت
ولو اكثر من احد الولد ثبت بالاتفاق نسبته الولد منه اسی البائع لیتقن الحق قبل البیع فی ملكه مع دفعه لم یطلب
وجاز كذا فی اصد نظره زیاده فظن انه وجب علیه ان یقول منه بیعت قد ملكنا متین حیران عاذا بیعت متین فولدت لاقل
من سته اشهر فانه حیث لم یقین ان الحق فی ملك البائع الاول والثانی والفاقد متعذر باذی لادعی قبل ولاده لم یثبت نسبه
منه بل هو معروف فان لدت حیث ثبت الافلاک فی الاختیار فی الام البائع اشاره الى ان الجاریه لو كانت بین جاحد
منهم واحد منهم ولدت فادعه جميعا ثبت نسبها منهم فیه حنیفه حسن زفر رحم الله علیها قال ان كانت بین اثین ثبت
النسب الافلاک فی النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم یصدق البائع وقال لیكن الحق عندك كان ليقول قول البائع
او الظاهر بان یبرهن حدیها فیه وان برهنه فیه المشتري فیه یوسف سم لانها ثبت متوابع فیه البائع عند محمد ح

فإن ثبت حرية الولد كما في النية وثبتت استيما أي كون المبيدة أم ولد لثبوت النسب وليفسخ البيع حينئذ بطلان بيع المأمومة اتفاقا ويروى بالبائع الثمن على المشتري ولو أودعه أي البائع الولد لم يعقبتها أي اعتناق المشتري المبيدة ولو عتقها حكمها كما إذا تبرأ بثبت نسبته من البائع ويروى بالبائع إلى المشتري خصصته أي حصته الولد لا حصته الأم. فإن كونه من ضمن الثمن إن تقسيم الثمن على قيمته ما أصاب الولد يرد إليه وما أصاب الأم يسلكه لأنه سلمها إلى المشتري وهذا عند جماهير عنه في جميع المصنفين أي البائع كما ادعى الولد أو كونه أم ولد فهاخذ بأقراره فيه ولو لم يصب البيع وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرائي والبيع بدعوة ذلك المشتري الولد أي إذا أودعه البائع قبله أو بعده فإن دعوته أولى للاستناد إلى العلوق وقية أشعاره لو أودعه المشتري قبل دعوة البائع ثبت نسبته منه وحل على النكاح ولا يعتبر دعوة البائع بعد موت الولد فلا ثبت نسبته ولا استيما وقية إشارة إلى أنه يعتبر دعوته بعد موت المبيدة ويرى الثمن كله عنده وحصته الولد عنده على أن أم الولد مستوفية أم لا أو بعد عتقها أي اعتناق المشتري الولد إذا لم يصدق البائع في دعواه كما في المبسوط وغيره فلو صدقه المشتري في دعواه عجزت بعده وكذا لا يعتبر دعوة البائع لو ولدت لأكثر من رجل من نصف حول منذ بيعت فقيش إذا ولدت نصف حول كما في الخلاصة وغيره أو قبل من سكتين لأخواله أن لا يكون العلوق كله إلا أو اصدقه المشتري فإنه ثبت النسب منه واللهية بفتح البيع فقال محرم أن ثبت النسب لم يصدق البائع كما في النظم وقية إشارة إلى أنها لا أودعه أي عجزت بدعوة المشتري لقيام الملك للجنس للعلوق كما في الاختيار ومبيدة ولدت لجذنين أو أكثر أي أم ولده أي البائع نكاحا حلالا لأنه على إسهاده أن صدقه المشتري فحينئذ لا نصير المبيدة أم ولد فلا يفتق الولد ولا يفتح البيع عليه بل علم وقت البيع لم يعتبر دعوة البائع إلا إذا صدق المشتري لوقوع الشك في العلوق وقد صرح بدعوة المشتري ولو أودعه أي لم يجر دعوة أحد بالشك المسلم والذي والحد والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري في آخر الكلام من الأبا إلى السكوت المناسب للاختتام

کتاب الصائم

عقبت المدعى لوقوع بعد ما قال بالامتناع انهم سمى المصلح والمصلح غلبت المصلحة والمصلح كما في المذهب غير مذهب
من المصلح وهو متفان في الحال على ما يدعي اليه العقد والمصلح المستقيم الحال في نفسه كما في الكفاي وانما ذكر الضمير لكونه مما يذكر
في بحث كما في المصلح وبشرية عقد مشعر بان المصلح لم يتحقق الا بالاجابات القبول فلما قال المدعى عليه جاني عن كذا
على كذا فقال المدعى فقلت لم يتم المصلح الا اذا قال المدعى قبلتم نعم فتم المصلح به فيما اذا كان المصلح عنه وعليه انتم معزز
بالتصريح كما لا ريب والذات لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قد يتم بالسطر كما في النهاية يسرع بالراضى بالدين
اي المصلح عنه وعليه النزاع اى نزاع المدعى المدعى على اقبال نازعة اى جازية في خصوصته كما في الجمل به يخرج سائر القضاة
كسنة الدين ممن على الدين البطلان كذا هو الصريح وفي خبره انه يصح ليدعى المفسد قال الفضل اشأنه لو كان المدعى بمجربا

يصلح الصلح لانه انما يصلح لرفع الخصومة فذا تحقق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصلح لانه انما يصلح لاقتدار المصلح المستتر على المصالح
 وتامره في قضاء الكفاية وذكر في الزمعي انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي باقية فيهما استلزامات الساطية كما اذا ادعى على احد
 ليس عليه قضاء له على بدل معلوم ولذا لا بد من العلم بالامتناع من الاستدراك في الخلافة وغيره وانما هو من مذهب الساطية لا من مذهب
 ان يباشره بنفسه لا اذا كان وجه القضاء غير متبين او وقعت الخصومة بين بلدتين او قريتين او محرمين فان وقعت بين جنسين
 بينهما كما في الذخيرة وصح الصلح وثبت الملك للمدين في البدلين قد ثبت غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة عن المقصود
 باقرار كما اذا ادعى عليه الاقرار المدعي عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال ولم ينفعه فانه قد صح ذلك بالاتفاق ونظير ذلك
 للمصاحبة ومع سكوت كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والاقرار فصاله ومع انكار كما اذا ادعى ذلك كراهة
 عليه ففاه فصاله فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رحم ان هذا الصلح يجوز كما في النظم ومن منصفوا المصالح في الشيطان
 لم يعمل في قباض العداوة والبغضاء في بني آدم مثل عمل من ابطال الصلح على انكار كما في النهاية قال الاول في الصلح باو اذ
 ان وقع الصلح عن بل بال حتى اعترفوا باعتباره في البيع ففسخه الاول المشقة اذا كان احد البدلين عقارا فان كان
 عليه الصلح مثليا فانه اشبه بشركة حتى ان ايدى ان قسما اخذ القيمة بغيره لا اذا كان لبدلان عقارا فانه لا شفعة في واحدنا
 لانها ملك للمدعي الاقرار كما في شرح الطحاوي وفيه الحيات على كل وجه الصلح كما في الشرح والردية واليبس ابدالين ونفسه
 كما في بيع جملة البند الى الصلح عليه فيه اشعار بغير الصلح على معلوم ولو عن مجهول فبعدمه على مجهول ولو عن معلوم فلا بد ان
 الصلح عليه بذكر مقدار ففسخ فيما اذا صالح على درهم او دينار او فلس لان حالات ان فسخت عن ثياب نصفه ففسخ على نقد
 الغائب بذكره مع نصفه فيما اذا صالح على شيء او شيء من كل وموزون مما حل له بذكره ما مع سكان التسليم فيما حل له بذكر
 النصف والزوج والاول فيما اذا صالح على ثوب بالاشارة والتعيين فيما اذا صالح على حيوان كما في العادى لكن في فاضلنا
 ان الصلح عليه عنه اذا كان مجهولا او حتى التسليم بغير الجملة والا فلا فلا بد من ارضاء المدعي عن مجهول
 من ارض لم يجر ولو صالحه على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من ارضاء المدعي على معلوم لمسلم المدعي عليه
 المدعي لم يجر ولو صالحه على بترك المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما فصاله على مجهول كان على هذا التفصيل وما نقل
 بينه من بعض المدعي في يد المدعي عليه والمدعي اليه حصة من بعض العوض البذل في
 الجواز ان لو اتحن كل المدعي رد المدعي كل العوض ولو ادعى المدعي شيئا الى شيء اذ المدعي منهم اتحن لم يرجع اليه
 الى المدعي عليه وقع البذل في اعم ان اخذ المدعي انما دفع اليه المدعي لخصومة كما في العادى فاسحق منه من بعض العوض في المدعي في
 بعض النسخ من البذل رجوع الى المدعي عليه بخصمته من المدعي والمدعي ان ذلك الباقي ورجع بكل المدعي كما لو اتحن كل العوض
 وفيه اذا كان المستحق للصلح فان جاز له وسلم العوض للمدعي لم يرجع حتى يقيمة على المدعي عليه كما في شرح الطحاوي والاول
 كما جاز ان وقع الصلح عن بل من بخله لسايف العوض فشرط التقويت التي تتبين

ووافي شيخ الاسلام الامام طه الدين كن في ظاهر الرواية انه يصلح فلا يصلح ودعوى الباقي وقولهم ان لا يبرأ من الاعيان
 باطل منها لطلل لا يبرأ من دعوى الاعيان لم يبرأ كما للمدعى عليه لئلا يظفر تلك الاعيان حل لا يخذل لكل السبع ودعوى الحكم
 وفي اضافته لبعض الدار اشعاره بالصلح على بعض الدين صح وبره عن دعوى الباقي وبذا في الحكم والادبانية فلم يبرأ والدنو
 اخذه وفي غير الدار اشارة الى ان الصلح لو كان بينا من اراخرى صح الصلح وليس دعوى الباقي بالانفاق والديات
 كما في الذخيرة والمجيب وغيرهما وحيلة اي حيلة صحت الصلح ان يبرأ المدعى عليه في البذل شيئا آخر من مال البذل
 عوضا عن باقي الدار او ميراث المدعى عن دعوى الباقي وليقول بركت عنهما او خضع عني فيها او عني الدار فانه لو عني
 بجزء لم يقتل اذ ذلك سقط حقه ومن ساء عنه من محرم انه لو قال نحو ابرأك عني او عن شخصه فيكون باطلا ولا انما صح
 الا ترى انه لو قال لرجل في يده عشرين دينارا من عدي لم يسع منه دعواه ولو قال لراكب من كان له ذلك غاربه عن صفاته
 كما في المجيب والذخيرة ولو دفع من غير الصلح فمساها شرعا فيما يجوز منه لا يجوز فقال وصح الصلح بالاقرار او غير
 ودعوى المال سواء كان من مضمون او ودية او عارية او غيرها ونحو ذلك على مثل من شلح من نفسه كما اذا صلح على ثوب منسوب
 مستهلك على الكسر من قيمته فانه جائز عنده ولا يخفى انما يجوز الكسر مما يتقارب فيه فلو كان البذل من جنسه لم يحل ان يكون
 اكثر من قيمته وتماضي في المحيط وعن دعوى المنفعة الموهوبة فلو اوصى بسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الوصي السكنى
 فصالح من سكنى على سكنى دار اخرى ودارهم سواء جاز كما لو اوصى بخدمة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالح الوارث
 من الخدمة على الدار اجماعا وعلى خدمته آخره على كوت ابرأ وليس ثوب شر او انما قلنا بالعدالة لا نوا على سيطرة معز
 والمالك ينكر ثم تصالحا لم يجز كما في المصنفات عن المسبوق وعن دعوى الجنانية في انفس من اقتل في ما دونها من
 نحو شج الراس قطع اليد عندها كانت الجنانية او خطأ الا انه لو صلح في العدي على اكثر من لديه جاز بخلاف النظار وبذا
 او صلح على واحد من المتدابر الثلاثة فانه لو صلح على كل واحد من جاز بانه بلغت مكل بالصلح مصلح بدل الصلح
 عن م احمد فلو صلح على غم او غيره سقط اقتصاص بلا شيء وفي الخطأ وجب لذية ولو صلح لغيره من آخر جاز كما في الا
 ومن وهو فرق كما اذا ادعى على مجهول ان يهب له عبدة ثم تصالحا على شيء معين كما في الكفاي وعن دعوى الزوج
 النكاح على امرأة وكان الصلح في الاول حقا لا بالمال فان صالحا باقرا العبد ثبت الاول والا لاثبت الابلية على نه
 عبده وكان في دعوى الثاني حقا لا سوجبا للعبدة الا اذا كان الصلح بالمال فلو كان سطلا في دعواه لم يحل البذل بانه
 وهو الوارث وبذا عام في جميع انواع الصلح كما في المنية وغيره وفي تخصيص لرق اشارة الى انه لا يصلح الصلح فيما لا يجوز
 العبدان الموهوبة فصالح على مال نذر آمن به الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يصلح عن دعوى
 الذخيرة النكاح فيما لم يستخ عنده وان المرأة لم تكن في ات زوج آخر وذلك ان ذلك كانت ذات زوج لم يصح الصلح فسر
 عليها العدة ولا تجوز له النكاح مندها كما في العمادى ولم يجز الصلح عن عوصا النكاح سقط مال ولو بعض مهر او مال

اعطاه الرشوة او العوض من في القرض قبل يجوز الصلح عن هذه الدعوى بان اعتبر البديل جمل زائد على المهر اذا احتجب المهر ساقطاً
 فليجوز ان يعتبر المهر بديل الصلح كما نل من الاول صح كذا في الاختيار وفيه اشعار بان لو اوجبت الطلاق عليه فصلا لمعالي على ان يكتب
 انهما وتبرسن الدعوى بطل الصلح كما في الجبوت ولا يجوز الصلح عن دعوى حد من الحدود ولو اخذنا ما سارفا وشارفا
 من زنا وسكران واراد ان يرفع دعوى الحاكم فصلا على ما نل ان لا يرفع اليه بطل الصلح ورو عليه كما في الكفاية في ذكره اذا اخذنا
 المحصل والمحصنة فصلا له الا ان حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود واما بعد الرفع فسقط
 اصلا وفيه ايراد الى ان الامام او القاضي اذا صلح فخراب التجر على ما نل عنده لم يصح ورد المال اليه كما في قاضين الى ان
 الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف الشائع كما في الصلح عن حد القذف وقدره الى انه لا يصلح له واحد عن حق
 العامة كما اذا صلح على اشرع الى الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلح المسلمين يبيع ذلك في بيت المال في تمامه
 في الذخيرة وبديل صلح كان هو اى ذلك الصلح لم يبيع في اذ سبالة ملك بملك مع اقرار على لو كسب في الذخيرة حقيقة
 العقد وبه المسئلة تذكر في الوكالة وبديل ما ليس من صلح لم يبيع في اذ ليس سبالة ملك بملك كالصلح اى كسب
 صلح عن حق محدد ذكره في الوكالة كما ذكر ان بديل صلح بانكار على التوكيل او على اجزاء من عيوني ملك بعض على امر
 لانه استقام محض فكان الكسب سفير امضا فلا عليه الا اذا ضمنه فمختار لو اخذ بقصد العثمان وان صلح بمعايير على فصول
 بغير امر المدعى عليه وضمن البديل وقال للمدعى صلح فلان على اى ضمان وصلح واصناف الفضولى الصلح الى ما لم
 يتبينه يمكن ان يصلح فلان على العن بان اى وصاحك على لى او عهد او عك كمال صالحى من عراك على فلان على كذا او اشر
 الى تقدير الذمب والفضة او عرض سواها فقال على هذه الالف او اجد او اطلق الصلح من التقيدين قال ملك
 على العن او عهد وتقدر على سلم البديل صح الصلح في هذه الصور انفس بلا اجارة المدعى عليه البديل في الكل على الفضولى
 بلا رجوع الى المدعى عليه اطلاقه يشير الى ان اقرار المدعى عليه وانكاره سوارى في الكل ليس كذلك ان في صورة ضمان ان كان
 المدعى عليه تفرقا توقف على جازمه والى ان المدعى ان كان عينا او دينيا فلو اذنت ان كان تفرقا والمدعى عينا فقد اصرح على المد
 المصلح وصا يشتر من المدعى في قيد الفضولى اشعار بان لو صلح بامر فقد اصرح على المدعى عليه البديل الا ان صورة اذ
 البديل على المصلح عند الامام لم يأتى وذكر شيخ الاسلام انه عليه على المدعى عليه ايضا في طلب المدعى به اشارة الى ان
 الميرور وان اطلق ولم يقيد البديل ان جازمه اى الصلح المدعى عليه بلا فاء الجزم لانه شرع بان لم يتصدان الشرطية جزا
 الاول كما تقرر ان المدعى عليه كما قال البعض قبل صح الصلح على الفضولى ولم يتوقف الا اذا لم يذكر البديل كما في
 الكفاية والابن الجوزى المدعى عليه الصلح ورو بطل سوار كان المدعى عليه تفرقا او لا البديل عينا او دينيا وصلح اى المدعى على
 عتس له عليه ان يبيع الحق للمدعى المدعى عليه او الاجارة او القرض او نصب وغيره ولا يخفى ان الصلح على نصب الحق
 صلح على بعض الدين من غلبته فسد كذا نحن اخذ البعض حقه وخطاى سخطا وبرا بالباقية من الحق فلو قال المدعى

تجب عنه او ياخذ ربح الدين من شركه وليس ذلك الثابت بسبب لانه ملكه بالبعد وانما قال بعد في دين لشاره الى اشتراك الدين فهو
ان يلزم بسبب تعدد غسل غسل المبيع اذا كان الصفقة واحدة وما يتبادران في قدر الثمن الصفقة فلو كان المبيع عبد بن ابيص
سنة اكثر فغسل احداهما شيئا لم يكن للأخران اكثر من غسل الثلث الموروث بان يبيع رجل عيناوات قبل قبض الثلث او اذا
وبل قيمته لمستلكن غصب بل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استملكه الى انهما اوشتمت في عين كالدرا المروية ففصل
او على ما يشاء في اكثر الاخر في سواء كان المصلح مفرقا او متكاملا ان المصلح باق في نصيبه وانما قال على ثوبك لوصاله على نصيبه
من الدراهم او الدرايزر كان اكثر من ان يشاركه فيها بخلاف اذا اصابه على عرض فانه المصلح له خيارا اعطاه بنصف او ربع الدين
والحكم شبيه ان لو استوفى احد القيسين الدين كان للأخران اكثر من ان يقبض الا اذا واهب لعزم لرفع رصته فقبض
ثم ابرأ الغريم رصته من الدين كما قال نصير اولع من المدون كذا في ما بعد رصته من الدين ولو ابرأ الغريم ثم ابرأ أكثر
وطالبه ثمن الدين كما قال ابو بريح الكل في النهاية وفي النسخ على الشريك المقتضى لشريك آخر ما به مقتضى المقام

کتاب الحج وود

عقبت الصلاة التي اتم كل على رفع الزرع لان من السبق اقدم واللام للمجد ايام الزنا والقدف والشرب التبرع
سجود الرقة وقطع الطريق بقبرته الآتية الحمد المنع والهاجرتين بين تاويل المذهب كما في القاموس ثم بين هذه شرعا فقال
الحمد بلام تجب بقبرته مقام التعريف في مثل الحدود الخمسة وقيل الميزه وان التعريف وبما بحث الانظار في مقام الاصناف عقوبة
بالضرب او قطع او ارحم القتل والمبتدور ان لا يثقل على العباد من الظن ان لا يثقل للفرج والكفارة وفيها ما هيته من
العبادة والعقوبة سواء انا من بالعقوبة لانا تملو المذهب من عقبة بعقبة اذا تبعد مرة مرة مينة في الكتاب او اسنة
او الاجماع تجب من فرض على الجاني حق الله تعالى في تنظيمه او تامله الامور على فان الحق له قران ثبت الباطل
الباطل ان لا يرب للتلشي المضاف ما خضع الغير واطلبت رعاية جانب على جرحه بغير حق الله ان لا يثقل حره وقته انضما
وقد قال الانسان كونه ناعا له واقعا للضرر كذا في الكرماني وذكر في الاصول ان من العباد ما يخلق بالفتح العام ثمرة الزنا فانه يظن
بما سلمته الانسان صيانة الفرش غير بما يختلف من العبد كونه الزنا فانه يخلق بها صيانة ولمنه ارباح المال بابا جنة
الزنا ويدخل فيه ما هو خالص من الحمد الزنا والشرب الرقة وقطع الطريق واطلب من العبد كما الحمد القدف فان نقد عا
وله الاجرى فيه الارث وهو في الهية قال الصين الامنة ان من العبدية خالب لان اللام لم يرد في الاول النظر كما في السد
فلا تخبر لبيان ولا قصاص من وطرد حدا الاول فلانه قد ردد ولا يجزى حد لانه الزنا كذا في اخر حيا على
ولا وجب الحمد كما في الهية واما الثاني فلانه لا يجزى له علة من العبدية ولا يجزى في الارث وهو كما في السد في ذكر في الحاضر
ان من العبدية وقصاص من فعل الميزه واقصاص فوج حلا على الميزه كذا في الفتح على ذكره والرضي من الفتح ان تصد على اللفظ لان
الطهارة والفرج كذا في بار الزنا لم يرد في الاول مجازته على ان ذكره كذا في الفتح على عقد ذلك على الجاني في

[illegible]

الذي يولي الأمر مدوا علم انه لو تاب الى الله كما نحن لك لم يعلم الامام بلاقائه الحد حلا اذا استمر سدا كذا في الكبرى وغيره
 اربع مائة من المرات كما في الفتاوى عرض في اربعة مجالس من مجالس المقرن في سبب حتى يتوارى عن بعض الامام ثم يفي بالقرن
 بمجلس الامام والاول سركه وبعده فلو اقر الباني بمجلس كان كافرا او اهدوا الاطلاق شيئا انه لو اقر الباني اربعة ايام واخرج
 وشهر شربت به الزني كما في المصنفات رده الامام وقال بكت ارا وجنون او غيره وكل حرة الامرة الزانية فليس له ان يزوج
 لمصنف مكانه لم يطلع عليه الا خلاصة في الكلام اجماعا ان لا اقر للمصنف غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان
 فقد رجع عن اقراره ولا خلاصة بالمشاهدة كما في التفتة والى ان لو واجبت في التفتة ينبغي ان يطرد في كل حرة وفي اربعة ايام يثبت
 ان يزوج عن اقراره ويظهر الكثرة ويأخذ منه فيسأل عن الامور خمسة كما في رمل لا يباشر ان لان لان التقادم بالغ الشهادة والاشارة
 والاول مع لجواز انه زني في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب سؤال كراهة في السيرة ينبغي ان يباشر ان يزوج
 حتى يثبت بقرينة الامام بوجوبه اى لا يزوجها كسب من حرة من قبلت وانقرت لو اشرت او تزوجت فان حج المقر من اقراره
 حده اى قبل الحكم بالحد وبعد قبل الشروع فيه او بعده في وسطه وبعد قبل الموت على سبيل الاحتمال صدقه كما في التفتة والاشارة
 الامام او المقر على بناء الفاعل او المفعول في الكفاية اشعار بان لو اقر احد ما فاعى للآخر الشك لم يحسم احد منهما عليه لانه لو اقر احد
 لو كذب جدا الاخر في الزنا لم يحسمه وحده المقر عند ما كفى في المحيط وغيره هو اى الحد الثابت بالبيعة والاقرار اخره وبعده من قوله
 ربه وتعلق للمصنفين لصدقه فاعا لالمطرزى جهنما زجما اى عضها في عضه الفتح وحصنت فربما هي حصنت بالاشارة
 في الاصل النسق وكلام الكراي يبل على الكيفية قال من من حسن اذ دل في الحسن كما يقال عرف اذ اذ دل في العروق والاشارة
 بعد غير اعطاني الحسن عند وجوده لصفات نفس العسل عليها شرعا اى لم يكتف اى عاقل بالغ مسلم ظاهرا بجمي ابو جعفر وعبدون
 او كافرو ولو اقر اهل جلد كما في حسن ايوست من اقره بجمي اذ اثنى لاني في عهده بجمي الكفاية وعلى امرأة بجمي حسن حتى لو اقر بجمي
 فاسد ذلك من لم يجمي بالاجماع وعن محمد لو خلا بامرته ثم طلقها وقال لو يساء المرأة سنكاه كان حصنا وحق ايوست من لو تزوج
 بلاولى او دل بها لم يهر احد منها حصنا كما في المحيط وغيره وسبب البعثة الاحصان في نساج فان لم يزوج من اسكفا مسلما او نسى
 والاعمال ان كل من اقره من قبل لو يزوج من اسكفا مسلما فلو تزوج بها الزنا كراهية او بحسنة او بمجنونة او كافرة ودخل بها لم يصح
 كما لو كانت الزوجة حصنة والزواج غير حصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام او تنق وتكليف فميد نصير حصنها اذا دخل بها
 ان لا يشترط الدخول على حصنة الا حصل من عذانه اذا دخل بها قبل التنق ثم حقا صامدا حصنين كما في الاشارة ولما لم يزوجها حصنة بعد
 الاحصان من الكلام ثم شرطه وهذا الكلام كلام غيره وقال على شرطه لانه لا يشترط الاصل عند ولا لا زوجة بل يجب قبلها ان يكتب نسقا بالحد
 وجمي العلم ان شرط الاحصان على الصحيح الاسلام الدخول في النكاح اجماعا بل امره بجمي شارة التكليف في غير النكاح فبقرينة كافي الكفاية غيره
 رجهه بجمي سن في جارية في انصاف اى عرض فانه قد رجع حتى يموت سلق بجمي كراهية ما عرض في عهده وعن محمد بن ابي حمزة
 قال انزله الى الله تعالى انما هو اخرج واخره اذا زنا جارية فاجبها التوبة كذا لسان الله رسول الله عز وجل في هذا ما قاله الله تعالى في سورة النور

انتهى وذا كذا لقوله تعالى ان المفسد منكم فاعلم انكم منكم فاعلم انكم منكم فاعلم انكم منكم فاعلم انكم منكم
 بعزيم فشيء كما في الذخيرة و هو للحدود كان اودب او ما كانا اوتسيع نصفها و هو من حبله و قال كذا كذا
 بل هو ان القدر المبررة و دام الولد كذا و كان لاني حر او لا و لي تركه الكلام لا يسيء كذا في بحث تعزير و لا يسيء
 حبه و ستة بلا اذن الامام و انما يجب انهم بانه نقصان اياه و لا يخرج شيئا به اى شياء المرأة لا ناعورة و هذا تعزير بما
 علم لا شتم اذ ان القدر اى اللباس الذي من جلوه و نعم و لا و كذا و اى الشرب لملاؤن القطن او المصون او غيره فانما
 تيجان الا اذا لم يكن لها غير ذلك و شتم المرأة جالسة في كل حدك علم لانه اشر و جاز في الرحم الحقة الى اسنة او اسنة
 كما لا بد بانها تطرب فكل شتم العون و قد استعار بان كلاس الحف و تركه كذا في المحيط و ذكر في البداية ان الحف و حسن الحف و تركه
 لانه في التثنية في التعزير بما علم و لا يجمع بين جلد و جسم في المحصن عند اصحاب الظاهر و غيرهم فكل شتم جسيم و لا يجمع
 جلد و لفي اى اخراجه من جلد و في غير المحصن قال الشافعي بجدة و دفعني ستة و كانا في الحد في الاستدراك الا انه باللسان
 ثم نسخ بالبسبب البسبب ثم نسخ بجدة و لفي في البكر البكر اى في حد في رجل ثم تخرج بامرأة ثم تخرج و جلد و جسم في الشب
 بالقبس ثم نسخ بجدة في كل زمان ثم نسخ و تفر الحكم بالرحم في المحصن بجدة في غيره كما في الكافي في الاساسية اى صلاحيه
 تعزير الاحاد فانه يجوز سياسته المحصن بين الجلد و لفي كذا في النسخ لانه لفي عرض تعزير الجاهل من المذنية الى البهرة و هو غلام
 فتخرج النساء المحصن لا يوجب النسخ الا انه في سياسته فانه قال فيني بالمرئيين فقال ذنب كذا و انما الذنب حيث لا اظهر
 هناك في الكشف و غيره و قد اشار الى ان سياسته لا يراى انما بل يجوز في كل جنسية و انما كذا في الامام علي في الكافي في النسخ و تخرج
 يومهم منه فاشارة و ان لم يكن كذا في سياسته و صدر ساس الى الرعية و امرهم و نهى كذا في القاسوس و غيره فانما
 استعمل الحنن بانه و اى الطريق التي في الدنيا و الاخرة في من الانبياء على الخاصة و العامة في طاعتهم و بطاعتهم و لا يطعن الملك
 على كل منهم في طاعتهم لا غير من العلماء و شتم الانبياء على انها صنف في بطاعتهم كذا في المفردات و غيرهم و جرح المفسد في الحال لا يجلد
 المفسد غير المحصن الا بعد اربعة ايام من بعض حتى يبرهن بجدة و قد اشار الى ان ذلك كان ايضا و قد اياك عني في ليد جلد عليه
 كما في المحيط و الى ان لا يجلد في الحدود و قد بينت في تلف كذا في شرح الطحاوي و الى ان لو كان ضيعف لكانت ضيف عليه الملك صلاحيه فاستقر
 ما جعل كذا في التمهيد و ذكر في حد حشر التاويلات اذ حيد مجاز في حد لنا و نحوه ان جميع الاسواق في مصر واحدة حيث اصابع كل منها
 و جرح الجاني بعد الوضوء و وضع الولد ان كان كذا و لا بعد الاخذ و منها صيانة عن الملك و قد اشار الى ان الجاني لم يجلد بل اذ شتم بال
 فان ثبت بالبينة خمس مائة الرتبة ان ثبت بالجمل فان ثبت النساء بذلك حيث ثبت ثم حجت كما في الاختيار و تجلد بعد النفاك
 سواء كان ساعدا او لا و انما الرتبة و لانه قد تفرغ من الشتم حينئذ كذا في الطهارة فلو اقرع بالرضع و اقرع بالرضع حتى لا
 خروجه من بعض كذا في المحيط و يذكر في بعض الجرح في الشبهة اى بسبب اثم اسم الشبهة و في عين الجرح لعل في الظاهر
 كما في خزائن الادب يشترط في الكافي من انما بالثلاث اثبت لو ثبت اثبت الا و قد حلفت في انما سوس في هذا الباب

منها شبهة العقد كما اذا تخرج امرأه بلا شهوة وادته لغير اذن من مولاها وادته على حرة ومجوسية فمستوفى عقده او جميع من اجتمع في تزوج بها
او تزوج العبد لغير اذن من مولاه فوطيها فانه لا حد في هذه الشبهة عنده حال علم بالحرمة لصحة العقد لكنه لغير ما عندنا فذلك لا خلاف
بالحرمة والصحيح هو الاول كما في المصنفات وفي موضع من اذ تخرج مجوسية بعد سبها وعليه الفتوى وذلك في النكاح والقبول المشاعط
الحكم الجاهل بطل عنده وسقط الحد شبهة الاشتباه بغيره انما في السقوط شبهة العقد ومحمد في الاول وهو الثاني منها شبهة في
اي اوطى في المحل فانه حرام عند الفاعل وليس في شبهة الاشتباه اي شبهة الاشتباه في نفسه شبهة فقال اي سبب طعن
غير الدليل على العمل لئلا عليه كرامة اي كوطى امه الويسه ابيه وجده وامه زوجته والمطلقة ثلثا على مال فانما في
وام ولد له الحد الحق في العدة وجارية مولاه فان فوطيها شبهة وطى محلل الانتفاع اذ النوع حتى في هذه المحلل فلا يبيح ولو كان
بالفهم وعلم انها اي الموطوءة في هذه الصور محلل انده شبهة لكن يجب الحذر ولا ثبت النيب ان دعاه لانه زنى في نفس الامور
اشارة الى ان لو قال احدنا اني فوطيت محلا لم يجر احدنا لان الفاعل خرج عن الزنا بانه شبهة فان فينا نكح كل منها المحل كما في
ومنها شبهة في المحل في الموطوءة تسمى شبهة نكاح شبهة كرامة اي القيام دليل نكاح المحرمة فانما اي سبب جود دليل في
المحرمة وثبت المحل مع قطع النظر عن كرامة اي كدليل امه ابيه وابن امه وان فعل فانه صلى الله عليه وآله وسلم اضاف
على الولد الى الارباب بلام التملك ذات ماله لا بملك او لم يثبت حقيقة الملك فثبت شبهة عملا بحرف الامام بعد الاكاذق
مثل حقيقة الكسايات في المبيعة فيما صح قبل التسليم لم يبيحها فاسد قبل التسليم بعده والمبيعة بشرط النكاح للمحرمة قبل التسليم
والمرحومة في رواية وادته عبد المادون لم يدون مكاتبه الامم المشتركة فلا يجره ولو كان اقربا لمحرمة وقال علمت انها
دام على التسليم الدليل انما في المحرمة كما في المحل وادته لوطي اوطى امه لآخره وعده او دهر محرم غير الولد ولم يمسحوا ولم يستأذوا
اطن انها محلال وادته عليه عدم قيام الدليل اعلم ان زنى بامه وقلم كان عليه الحد بان اذ التهمة باقتل عنها وادته لم يستأذوا
نحوه القيل والحد لا يجره في حيث فصل الموت كما في المحيط ووطي اجنبية وعبدان في فراشه ان طعن نكاح امه لوطي شبهة
كما ان لوطي هو محلي الامكان تميزه الا اذا اوجها فقلت انما وجهك زنا عند علي دليل هو اخبار ما دلوا بامه ولم يعللنا فاعلم
تميزه بانفص كما في الاختيار لا يجره ويجب للمهر لوطي اجنبية ان زفت اي بخت اليه فكل من الفسار هي زوا
لانه اعتمد على اخبار من ولا يجد في شئ من حد الزنا والشرب السرقة والتفديت الخليفة ما في الامام الاعظم الذي ليس
فوق الامام اذا اوجب لم يكن من خبره باطلا لان محمد ارجح لم يذكر اذا اذنت النساء وقالوا شئ ان لا يجب والغلب فيه حق لهم
قال كما في الظهير واليه اشار كلام المدائني وغيره فاطلاق المصنف لا يخلو عن شئ يقتضيه تخفيف في القتل ويؤخذ بالمال
الثلث لان الزاوية في الحق وفيه اشعار بان لا يشترط الفضا لا استيفاء القصص والاسوال الا اذا انكر المال
كما في اقرار الخلاصة وسير النهاية

فصل

من قذف اي ثبت بالافرام او بشهادة رجلين قذف اي لبته الى الزنا بنفسه وانفص

ما لم ينفى بالحد سقط الحد عن القاذف وليس لاية المطالبة به كذا اؤلمت المقدوف بعد اتميم عليه بعض الحدود سقط الحد
كما في المحيط والولد من الذكر والامثلي وولده من ابن الابن ان فعل في الكلام اشارة الى انه لا يطلب ابو الام
الام وولده ان ثبت بالخ والاخت والعم وغيرهم كما في المحيط والذخيرة والمنسحق في الفتنة ان ولد الابن وولد الابنت فينبه
في ظاهر الرواية وفي الحديث فيمروا بالطلب لولد النبي عند التخصيص خلافا لمحمد بن ابي انزاعه عن ابيهم كان لكسبا يطلب الى من قرب
والابعد في ذلك سواء كما في المشايخ ولو كان الطالب محمدا عن الميراث كما اذا قتل ابن اباه او ابوكسر

او كان الطالب كافرا فان لم يطلب بالمقدوف وكذا اذا كان عبدا ولا يطلب بالحد من العبد والولد سيده
ولا اباه بالمقدوف امر بالمقدوف السيد والاب لم يذلل الا اذا لم يعاقب ليد والاسباب للحد والولد وفيه
اشارة الى انها لا يطلب بالان سيد والاب بالمقدوف نفسها والاصول لا بعد بالمقدوف الفروع والى ان الابن لا يطلب بالحد
علا والام وان حلت كما في الزايدى وليس فيج اى في حد القذف ارث عن المقدوف سواء مات قبل المشرق
في حد القاذف او بعده ولا يحق للمقدوف عن القاذف من بعد بعد العقوبة الا ان يمتنع الامام عن الخصومة كما في الفتنة
وتسليم الامام ان يقول قبل الاثبات اعرض عن هذا كما في القاعدى ولا يحق له ان يعرض له عن طواعية عن كل والامام
وفي قوله لا خيرا زاني فقال الاخر لا زاني بل انت زان هذا اى القائل ان كان بلان كما استأذنت صاحبه
وفي قوله لعرسه يا زاني او يا زانية فقالت لابل انت حدثت عرسنا فاذن قول للعان وان قد فعلنا لانه
لم يتبع اهل الشهادة وهي شرط للعان وان قالت العرس في جواب قول الزوج كما لا يذاني او يا زانية زنيته
انما يكسر اى سقط الحد والعان عنها لان هذا الجواب يحتمل التقصير والمقدوف وانما خصت العرس لانه لو وضع

بين رجل واجنبية لم يحجب به بل يحى لانا صدقته كما في المحيط

فصل من خذ يرحل

من خذ يرحل حال كونه مع ربح الخمر ولو من قليل منها فلو غرر او سكر منها او شرب من بشرط الا اذا
اختلطت به الخمر غالب عليها بحيث زال طعمها وريحها فحينئذ لم يسجد الا اذا سكر كما في الذخيرة او حال كونه سكران عنده
زال العقل بالكلية مشربا وغيره فممن لم يعرف الرجل من المرأة كذا وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال بان
سكران بات عرسا للشياطين فعلى ان يقتل اذا صح وبهذا مشيئة ان السكران من السجس في كافي النظرية وعند طهري
رواه من غيره عند الاكثرين لم يكن ان يترك كلامه بذنا او يشهو وعلا الفتوى عن بن مقاتل من يعرف بالحد فلو اتفق
بأنه ان يترك آسورة وعن أبي يوسف رحمه الله آسورة الكافرون فان منهم من سكر وقربا في صلوة المغرب فترك الصلاة منها
فحرمت كما في التلم وغيره فقلت ان السكران يترك الصلاة لانسان غالبه على العقل سيما في سباب كافي لكشف مبتدئا
بشرط ما حصل من ترك آسورة غسل وغاندا وتين وخطبة او شجر او زرة او غير ما من الفواكه والملاوات والحب قبل الاكل
سواء اكله او شربه الاول مردود حينئذ لا يصح الصعاب وهو الاصل كما في التمهيد اذا سكر ما يتخذ من اكل او شرب من قبل الاكل

بالأثر وان ضرب كثر من أن يجاز وعنه ان التعزير على قدر علم الجرم كما في الجود والنزوة وغيره وأما كلمة من المضربات كما في
 الكافي او واحدة كما في الخزانة او بآله الامام ككلمة وضرة على ما ذكره مشايخنا كما في البداية والاصل ان كان ما يجب له
 فالأكثر ان يقع في راسه كما في قاضيان غيره وضرب اللام حسيه حبس من عليه التعزير مع الضرب لان الحبس من التعزير
 فله مع الضرب في تنبيه على ان اللام الخياضي التعزير في الضرب كالعلم بتركيب الكلام لعنفه ولشتمه في الغفوة والنظر بوجه جرمه على ما
 وصح أبو يوسف ثم ان يجرى باخذ المال لا لا يرد له صاحب ان ثابت الا يعرف الى ما يرى الامام وفي مشكل لا تأخذ ان قد اثار
 صار نسوفا قيل ان تعزير مثل العداوة والعلوية بالاعلام بان يفعل لثني انك تفعل كذا وتعزير الامراء والدعايقن بواجب
 باب لقاضي وتعزير السوقي ونحوهم بهاد بالحبس وتعزير الانسة بن جابا ضرب كما في الزايد وغيره وفي الكافي اذا كان مطلقا
 فله في اول مرقوم تعزير فاذا فصل من راعه فله من مطلقا فاذا تعففت عن محارم به اذا ذاك يعنى في الامام مطلقا وقصر
 اى ضرب لسوط التعزير في الضمير للتعزير والا يحتاج ما بعده المتكلف كما نطن اشهد من ضرب للممدون حيث صفته الضرب مشتمل
 ومن حيث الجمع على عشرة احد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في السورة دياتان لان التعزير في اكثر التعزير
 وفي اطلاق كما في المخطط وكيفية ان يجرى من شيا به الاسر اويل وفي موضع آخر لا يجرى والاهن لفردوا المشوا ضرب قائما على كل عضو
 في الحد بلاد كما في قاضيان ثم ضرب لآلما اشعلان جناية عظم وجرى انكم ضرب للشراب اشعلان جناية بقتلته ثم ضرب
 للتعزير اشدا وشد في الاول وفي لفظه والباس يجرى فان افضل من شره وحواف من ستمانه فخر غير جرم والاكتفاء شره ان
 لا يتعام وجاهد من جانب الجاني عليه الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره وفي بان الاول في حق عبدة القفا في حق العدا
 كما في الهينة وهو ان التعزير يجب للتعزير اى لحن غير المحسن فكيف التعزير بما لا يصلح او تعذيبا بغيره يا فاسق وغيره ويجوز
 ان يكون بغيره لم يطوفات من قبل لا تستغفر مثل مملوك عبدا وانه او كافرا غير مملوك او بغيره مما يحل بان لا يجرى من
 وكذا يا فاجرا ابن الفاجرا ابن التجهة التي بهتها الفجر وكذا (حرام زاده) خانه تعذب للام كما في التعزير وفي الجواب على
 والاطلاق مشعر بان العصى لو تعذب بما رواه في تعذره كما قال الشيخ عن الزنجاني لم يعزروا في بانه عزري في حق عبده لم يعزروا
 في حق السيد كما في الزايد وبقدرت مسلم صالح بيا فاسق يا ابن الفاسق يا جهم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا سباحي
 يا عدوان فان لعوان في العرف هو انك انما تعلم كما في الجواب بل كما في الاصل انك لا تعذب الا ما قال العظم انه لو قال يا كافر
 لم يجب عليه التعزير لانه لم يسمي السوء كما في الطحاوي كما في المضرات وهل يكفر فأكف في خلاف الشعار انه لو اعتقد ان الخطاة
 شتما لم يكف ولو اعتقد انهم طغوا كفر كفر لانه اعتقد الاسلام كفر الكافي التمسك ان لم يكفر بالجماع اريد به الجماعين بيا فاسق يا سارق يا
 يا خان يا حشيت يا دويث يا حفيق يا قاضي يا بيد يا قبطان كما في انه انك لن في انيس لم يعزروا قبطان راغبي العجز وباريه
 وبقدرت لا يجتمعون بيا راغبي انه لو قال يا انيس يا امير الاشقي لم يجب عليه شتم كما في قاضيان بل يجوز ان يجيب النبا بيا فاسق
 قال في التمهيد ان كان كلمة لا توجب لم يجب كذا اذا قال لربا ضيحت الا ان اتجاوز افضل وامثالها اشتمل

ما ذكر من افعال علي افعالي اختيارية محبة تعد عارضة منية الى من لم تصعب بهما وخرز بها عن فعل خلقية كفتح الصدرة وفتح
 وعلاجه ووعا كدابة النية وعلاجه عارضا كعب لرد فلو قال ليس لطيب وصالح يا حمارا ويا حمارا ويا مقام لم يعز كما
 الى المصنف مخرج بقاضين ان غيره والا مثل الاضبط في شرح الطحاوي من انك لم تنكر الا وادعى مسلما او ما يعز عن فعله
 او قوله وجب عليه التعزير اذا اضطره بغيره لم يجب عليه الا ان يشار بقوله لا يعز بها حمارا بخبر اكلب قور ويا زيب بقوله
 ابو جعفر في الاضحة الماني الاثران فالخير الى الشا قبله وقيل لا يعز بها حمارا واما الا اذا قال لعالم بالعلوم الدينية كل
 وجه المزاج فانه يعز فلو قال بطريق المحاربة كقولنا اياه اهل العلم فعمل على الخمار اذا قال لراعي المراسي ناد ان ابي
 نكس اكن في الفتاوى العبدية الا انه يشكل في ان الخلاصة وغيره ان سب النبي ليس بكفر او علوي انفسا على
 سواء كان من اولاد فاطمة رضي الله عنهما من اجل المرد كل مشق والافان تخصيص غير ظاهر على اذ كان عن العقيدة في التعديل
 اشعار بان لا دل صحيح كما في البهرات وبهرو عن محمد بن وهب كما في فضائح غير الا انه اختار في اشرح الشافعي
 عن ابي يوسف وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل يعز في حق الكل فانهم يدينون سب كما في الاختيار
 جدا وعز بالعلم النظم فمات من كل يدور لعل ومنه لانه ما مورث اشرح فلا ينفذ بشرط السلامة وفيه اشعار بان قاضيه
 للامام عند العبدية قبل لكل حدوده انما يتقيم اذا اشتغل بالحجاية فانه مني مسكنه ينفذ والابعد الفرائض فلا يعز الا باذن الجا
 غلو غير بل اذ علمت ان يعز المفسر كسب الزا كما في النية وان عز رزج لكل صلوة او غسل والا حادثة النية
 او الخروج من البيت او غيره وعرضه فمات الميذر ومما لا يعلق في عتق بغيره السلامة وفيه اشارة الى ان الكسب يعزده
 بالتحشب الى ان العلم كوضب العصبى لم يهدر دمه الا ان ياذن الا ب ان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالتحشب الى ان العلم
 ان يضرب اذ بلغ عشرين للصلوة باليد لا بالتحشب لكل في الملتقط والكلام وال على الاختتام الا انه لا يشترط بالعلم

كتاب السيرة

عقب الحدود ولا منها مع ضمان هي ابي السيرة كما سبق بالصدر سبق منه شيئا بافتح ابي جابر مستر الى حرز فاذا قال
 غيره الاسم السيرة بافتح والسكر كما في القاموس شريفة يكون عان لانه الامان يكون حرز باندي المال ودية وعلامة المسلمين
 فالاول لم يبي بالسيرة الصغرى والثاني بالكبيرة بين حكمهما في الاثر لانهما اقل قواعدا وشره كافي التعريف اكثر بشرطه
 فقال اخذ مكلف بطريق الظلم كما هو المبدأ ومن هذه الاضافة ما حرز عن شيعتين فلا يقطع الصبح المجهول من لا عجزا اذا كان
 معه احد هما وان كان الاخذ الغير وعند يوسف سح يقطع الغير ولا يقطع باخذ لمصنف الكتب آلات اللوم كما في اجمال
 ان باخذ للفرقة والنبى عن المنكر فمن الظن بطلان التعريف منها خفية بالضم والكسر فلا يقطع بالاخذ مكابرة فانه غضب كما اذا
 دخل هذا او بين العشارين في دارا بها مسفوح اولياء وكل من الصاحب السارق عالم بالآخر فله علم احد بما
 قطع كما لو دخل بعد العمرة واخذ خفية او مكابرة مسفوح اولاد الصاحب عالم به اولاد وكابره نارا فغيب البيت

سر او اخذ مخالفة لم يقطع قدر عشرة دراهم بوزن سبعة يوم السرقة و لا يقطع طوله انقص عن ذلك لم يقطع نقصان السرقة
 قطع لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف انقص للسرقه لانه يقطع لانه غير مضمون عليه ومن عمده يقطع و ذكر الحكم
 ان السرقة يوم الاخذ عن محمد بن ابي حنيفة ثمانية عشر قطع ولو قبل لولا المتبادر ان يكون الاخذ بمرة فلو اخذ
 من الخبز اقل من عشرة ثم دخل فيه كمل لم يقطع مضروبة فلو اخذ ثمانية عشر وقبضة اقل لم يقطع فيقوم باع نقدر ان
 بينهم ولا يقطع بالشك لا بتقوم واحد وبعض من السرقة من مملوكا فلا قطع باخذ في المملوك لا يقطع بشرط بالرد عوى
 اى ممنوعا عن حصول يد الخبيث وهو فى الاصل الجوهل فى الحرز الموضع المحصن بلا شبهة تنازع فيه مملوكا ومحررا
 فلا قطع باخذ الامسى لمجمل بال غير و لا بالاخذ من ابي حنيفة وبسبب المال بمكان السبب منع من حفظ الاموال
 كاله و لا كالكين كالحانات والنجاش والمعدوق والمذنب من هذا كل شئ مستحب بجزءه حتى لا يقطع باخذ ثلثه من السرقة
 بخلاف اخذ الدابة وحافظ اى لسبب شخص يخطئ فلا قطع بالاخذ من العبيد والمجنون لا باخذ شاة او بقرة او غيره من عصبان
 ولا باخذ المال من ثمن اذا جعل تحت رأسه او عبدة اذا اوضح بين يديه ثم نام فبغير خلاف ومن شرط القطع يكون المال
 وان لا يكون مباح الاصل ففقدان الاصل لا يفسد الا اذا كان السرقة من ماله فلو قطع بالاخذ من السارق
 الكل فى اشارة المسائل حاطا المحيط بكل ما ذكر من المسائل فان اقر المكلف بها اى السرقة طاعا كما هو المتبادر فلا قطع
 كان باطلا ومن المتأخرين من منعه بصدته وكل ضرر يلحق كما فى خزائن الفقهاء وسئل اقر عنه قال لم يقطع الا لغيره
 لكن فى الواقعات لا يفتى به لانه خلاف الشرع وفى التمهين عن عصام ان امراسا عن سارق اقرى به وهو منكسر فقال
 بمن فقال لا يسارق ويمن بالوا بالوسط فما نزلوه عشرة حتى اقر فى السرقة فقال سماك لدايت جوارا شبهة باعد
 من هذه اقره عندهما مرتين عند ثوبت بره وعنده الرجوع اليهما كما فى الكافى او شهد ببار جلالة عدلان فلم يقبل
 شهادة لهما تقبل شهادة رجل واحد فى حق المال كالشهادة على الشهادة كما فى المحيط وهو وسالهما اى
 الامام فانه اقر اى السارق والمقر والشاهد اى اى السرقة اقره من نحو انصب السرقة الكبرى وكيفية اى لان الاخذ يكون
 لا قطع كما اذا دخل يده فى الدار اخرج المبلغ ونسي اى لان التقادم اقطع او ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره
 قبله فلو اطلق هنا فلا عليه كما طرح ابن سبي فانه لا يقطع بالاخذ فى دار الحرب البغى وكلم سرقة لانه لا يقطع بلا نصا فبا
 السرقة منه فباع من محال نقصان كما فى المحيط فلا يطلق الا يتلوه من سرقة اقره من السرقة من سارق فلو لم يحرمه
 ويدين اى بنى القروى شاهد جميع السارق يده سواء كان قرا او غير قرا فان قرا سارق يدين كانه قرا فلو لم يدين
 عنه بخلاف الاخذ منه اقل من ثمنه فلو اقر عدلان سرقة بانه ورجع فقال حد بهما هو كما لم يقطع واحد منهما كما فى المحيط
 سارق فى الاخذ من اى فوق الوجه وصاحب ماله منهم بقبضة على السارق فله نصيب من سرقة راسه فلو قطعوا اى
 ذلك لم يقطع لان اخذ بعضهم من كل واحد لاخذ من الكل معنى فانهم حانونان صاحب اقل من ذلك لم يقطع ولا يدين الى ان يكون

واحد وعشرون عشرة نفس من حوز واحد من كل درهم قطع كما في الفصا بين حق السارق كما في النظرية لا يقطع بتأخير
 احدى عشر من خضيب في عين الناس من التفرقة من التماسه كما في القاموس يوجبها جاني الاصل كما في من التماسه
 لا يجري في مثل معنى واما قطع بالوجود بها جاني واربع كالج والبال والانبوس والعود والعصنك والقوق والياقوت فانما حوزة
 في دارا من حوزم لا قطع في العالج والانبوس بالاصل فيها وعنه لا قطع في القوق والياقوت كما في الحوض خشب غير معمول
 فقطع بالمول كاذب السرير والباب وحشيش مملوك فلا قطع بالكلار الرطب بالطريق الاولى فثلث في القطع بانها
 والعمارة كما في شرح الطحاوي وسماط طري اودقيد وصيد تجر اودجتي طرا كان او غيره كالديباج والبوط والعند من
 ابي يوسف ثم انه يقطع في كل شئ من المذورات الا في الطين الزايب السقيم كما في المداية وغيره او شئ يقصد له
 لا يبقى منه الا شئ الرمي في المضرات كلبين واشرية غير مطبوخة وشرية وغفر وحج طري اودقيد وقال شاستنا لا يقطع بانها الطعام
 القوط وان كان لا يقصد بحوزة كذا في الخشب اذا كان لا يقصد له حوزة فان لم يقصد كان حوزا لا يقطع كما في الميراث وقال كثر
 وهو حوزة وفي الوقفات كالمو في الشمر الرطب المتاركان لا يقطع به ومرة اخرى لكانت بالية على شجر كالجزر واللوز لعدم
 واما قيد بالشجرة لانه لو كان في الحوز قطع كما في المضرات لكن في النظم لورق ترانس من الجزر قطع بخلاف غير من شامخا من قطع
 لانه يقصد له الجا ويطبخ لا يقصد له الجا كاذب منه ولا يقصد منه فدخل في الفاكهة الرطبة فلم يزل سلطان يطبخ في الفاكهة الرطبة ولا
 في اليابسة على شجر كما في ورق كرم حصيد وان كان له ما لا سوقي او حافظ وفيه اشار بان حصيد وجع في صدر
 لا تصار حوزا لانه لا يقطع من السهل لم يقطع كما في الوقفات واشرية مطبوخة اى مسكرة لانه لا يقصد له شئ من المسكر
 عند بعض اصحابنا كما في الكرا في وفي التقيد اشار بانها لو كانت خلا او دبا او صلا او غيره قطع ومن حوزم انه لم يقطع عنه
 لو اتخذناه ففقه ففقه عشرة فيقيد لم يقطع بغيره نافية فلو كان فيه غسل قطع كما في الميراث والالات لانه لا يقطع ولا يقطع ولا يقطع
 ويطبخ ويطبخ اللوز كذا طبل الفرة فانه لا يقطع بانها على المتاركان في الوقفات وصليح بالفتح شئ مثلث يتخذ
 قبله واما مثلث اذا بناها فالواحد من ثلث ثلثة قبل خشب ففقه بعضها الى البعض نعموا ان عيسى عليه السلام صلب على شجرة كبرا
 به كما في السر على عين الميراث من سب او فقهه سواء كان في مسجد او في بيت لم يقطع به او كان له احد الى يوسف ثم
 اذا كان في البيت فانه لا يقطع وبها ايام الى انه لا يقطع بانها الصنم والون الحجر وباب مسجد الا ان بابا رافعا لم يقطع منه بالخط
 الا ان يقطع باب المسجد لانه حوز باب الدار ففقه بانها لا يقطع باب المسجد كما في النهاية ومصحف في دلو كما في حليين من
 بالذبيبة او ففقهه قد حوزة وبها عند حالان كذا فقهه بالجلد الحلية تخرج ولا بالجلد الكسوة قطع عند يوسف ثم اذا فقه الحلية
 فصا ما وعبد الا الصغرى الذي لا يقطع من نفسه فانه لا يقطع ليقطع اسرة بخلاف الكفاية غصب خراج يقطع عند يوسف
 وهو من الاصل من لا يقطع ووقر بالفتح وقد كبر جماعة لصفت المصنوعة كما في القاموس ففقه من كسب العلم الشرعي والآداب
 ودراوس من كسبه دون واوين ففقه اشارة كرمه كسب العلم الحلية ففقهه في الآلات لم يقطع بالذبيبة والارز وغيره والآداب

وتشرى به من جميع حاسبه وفترغ حساب فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحیط انقطع بلان لا يتجلى الا في
 في احكامهم اشجع ولا يتوصل اليها بخلاف المصحة وكتب الحديث والفقه والادب قبل لقطع كتب ذلك في ميثاقها او كما في قسما
 بالقطع كتب الشعر والادب من مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي الخزانة لا يقطع كتب الحديث والشعر ومن ثم يوسف لم يقطع بالقطع
 بكتب الوقت والاني ككتب غرقه ولا يباع الاصل كما هو الاول ان يذكر قبله ولاه وفل في الصيد كما نص عليه المحيط وخبرنا
 ابي القتيب خجاعة في نحو وليقة في يد من اليعز بقصود الخبز ونسب ابي غارة لمال لا يخذ طائفة ومن ثم لا يخذ لغيره
 في قبره وكان القنيسوني اوزن الاوائل مساوكان في الصور والهيئة وتختلفا قبل لقطع اذ كان متعللا والاصح انه لا يقطع من
 لا اختلاف له في غير القبر وعن يوسف بن احمد لقطع بالقطع لغيره من الاول لو كان القبر في الصور كما في كشف فمن الظن ان
 الخزانة المصنوعة بالالمعنى من قبل لقطع باخذ خان من كتب في غير ما يخذ ولا يخذ في غير ما وال عامة كتاب
 وما لراي لا يخذ فيه ابي في ذلك المال شركة كمال الغنية فان المصيبة من المال لا يتم فتيق في الخبز وخل وشمل حقه
 ابي القتيب باخذ شل من على غير من راسم او غير ما لا يستوي في صورة كان حاله او هو جلاله ان ثابت الاجل لا يخذ في
 وفي الشل اشارة الى انه لا يخذ اجروس حقا وادعى قطع كانه لو كان حقه راسم فاخذ به قطع وهو رواية عن يوسف
 كما في الاثر ان المصحة لم يقطع لان المقصود في حكم من مد كما في الذيرة كانه لو اخذ عوضا قطع لانه ليس الا بالبيع او عن
 انه لم يقطع لان لا يخذ منها او تضامن حقه عند بعضهم كما في المداية وفيها ما كان ان لا يخذ من خلاف جنته عند المداية
 في المداية وفيها اوسع تجوز الاخذ به ان لم يكن سببا فان الانسان لا يذني في عمل عند الضرورة كما في الاثر ولو لم يكن كتابا او اخذ
 مثل حقه من زيادة عليه من لم يقطع لصبره ثم يتركه بعد اذ حقه واما قطع فيه فهو مما لا يذني في وقت ما لا يقطع فيه فيه بوجه
 ثم قراينا في غير المشرق من الاثبات الحقيقة فانه لا يقطع ومن ثم يوسف لم يقطع كما في المداية وفيه اشارة الى انه لو
 هذا المال من شيء آخر قطع كانه لو باع لكان بعد الرثم سرق قطع لا يذني حكا كما قال شائع باره وانهم لم يقطع عند شائع المشرق
 لم يغير حقيقة والى انه لو سرق فلا قطع فيه فيه على المالك قبل المالك جلاله فوابعه قطع وكذا كل صبي فذ على المالك حدث
 في صفة واحدة الغاصب انقصه لقطع حق المالك ترى انه لو سرق ثوبه وقطع فيه فغيره سرق انقص لم يقطع لان المصحة لا تقطع
 حق المالك وجب من المصحة كتابي المحيط وما لحي محمد محمد كالاخرين معين من عليه لانه في غير ذلك ما يذني في غير قطع لانه
 وفيه اشارة الى انه لا يخذ بيت امرأته رضا فانقطع وعن يوسف لم يقطع كما في المداية والى انه لو سرق من المداية
 او اذنه او زوج ابنة او امرأته جده قطع وهو لم يقطع بلا خلاف كما في المصحة واخذته المال للمصحة اذ كان المال في غير المداية
 كما في المداية فمن الظن ان الحسن لم يذني في الصور ولا يذني في الصور ولا يذني في الصور ولا يذني في الصور ولا يذني في الصور
 بالاصح من بيت عرس السليق في زواجها لانه لا يذني في الاموال اذ وفيها ما كان ان لو اخذت من بيتها ما يذني ثم قطعها واخذت من
 انقصت عند المصحة عتبا ولا يذني لكونه اخذ من بيتها او يذني او يذني او يذني او يذني او يذني او يذني او يذني او يذني او يذني او يذني

ليلا وعنده حافظ قطع والافلا بمخلاف اذا كان المحز بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط او انما
الحافظ عليه است السورق من الحمل واخبره فان على يحيى للمصاحبة كما في القاسوس وغيره فمنا لا يعنف وغيره من قيدا وقبرا
زائد فقيه اشعيا بان المتاع يحز بالماظ في حال نور سوا جلد تحت راسه وجنبه واثنين يد ويد وهو صحيح وقيل لو نام فهو ميت
لم يقطع كما في المضمرات فلو جلس في الصورة او السجد او الطريق وعنده مناه فمخز وفي البقالي ان المتاع اذا كان بحيث
قطع وعن محمد بن لو كان عليه نسوة او رداه او منطقه لم يقطع وكذا السورق من ثمة عليا كما في المحيط او ان شق امل
اي جوبن على الارض او على الخيل واخذ منه شيئا اى اخذ منه سيدة وجمعة عشرة دليم فصاعدا فخرج اى بنفسه ثم
اخذ له لقطع لان الخارج عن المحز شرط او ان اؤخذ به او شيئا اخر فعلق بالمتاع في صندوق او كم او حبس وغيره
او اخرج من مقصورة اى حجرة دار فيها مقاصد لم يصنعها اى اخرج السارق من منزل من منازل الكبرية في كل
منها ساكن على قده كالدارس الموانى والفتات التي تتنزه الدار التي يتفنون ارتفاع اى قطع لانه اخرج من المحز اذ لم
مقصورة حرز او سرق اخرج صاحب مقصورة منها من صاحب مقصورة اخرى الى مقصورة وان لم يخرج لم يصنعها بطلان
ما اذا سرق صاحب بيت من بيت وادفعه في كل منها ساكن فانه لا يقطع لم يخرج من الدار او دخل السارق في سرز او
شيئا منى نحو الطريق كصحن الدار وغيره ثم خرج واخذ ذلك الشيء لانه صار مخرجا من المحز ليعتد به اياه انه لو اخذ غيره قبل
ان يخرج او بعده لم يقطع خلافا لفرح كما في النظم او حمله على نحو حمار فسا قبله فخرج لان اليد ايضا اليه سبق وقدره ان
لو ابقى في نهروى في المحز فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فترك لما رجا حتى اخرج قطع وفيه اختلاف المتاع كما في المحيط
والاخذ لو قطع على طائر فطاف البنية لم يقطع كما لو قطع دينا فخرج كما في النظم او غيره وكذا لو خرج من المحز ثم لم يقطع كما
حصل على كلب فخرج بالاسوة الى انه لو دخل مرطبا وترك باب مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذبحها من لسانه لم يقطع ان صاحب
خرجت فان كانت ثورا وكان ثمنه ثمن قطع وان كان يوشع لم يقطع وان كانت حمارا وكان يوشع قطع وان كان يوشع لم يقطع
كما في النظم ثم شرح في كيفية الحد فقال يقطع كمين السارق اى يمينى من يمينه بان يسرى لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع
والاطلاق مشعر بان يمينى لو كانت شللا او مقطوعة الاصابع قطعت بهذا ظاهر الرواية ومن اى يوسف انه لم يقطع من
يفتح الا ان وسكون النون هو السورق وحكيم النيس في ليد المخلى وجوب بالان ليد لا يقطع الا بالحد اى جرحه شللا
في الحد اى الشديدين اى الحدين على السارق كاجر الحد او يقيم الحد كفى اى كذا كبرية الترامشى ثم يقطع رجلا اليسرى من
يوشع على والى السورق وهذا اذا كان ليد يمينى موجودة فان كانت ذابطة او مقطوعة قطع الرجل اليسرى او لا كما في الرواية
فان عاد الى السورق فمالا او رجا لا يقطع اليه يسرى ولا الرجل يمينى وفيه اشعار بان يشترط لكل من قطع
والرجل ان يكون كل من اليسرى والرجل اى صفة فلو كانت احداهما مقطوعة او شللا او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة
الايهام او الاصبعين وثلاثة في رواية سوى الايهام او بالرجل عرج لا يقطع اى لم يقطع لفوات جسد لمنقصة

بطلان اوشيا كما في الاختيار واليه شرع في شرح الطحاوي لكن في المحيط بشرط في قطع اليد اليمنى ان يكون يسرى ١٠ ارجل اليمنى
 صحيحين فلو قطع اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه
 لا يفتوت جسد المنقوع بقطب شابل بعز استخوانا على ما قال بعض المشايخ كما في الكافي واليؤرب كما في الاختيار ثم لم يمتنع منقطع
 تيوب ودة التوبة مفضلة الى راي الامام قبل ممتدة الى ان يظهر سمار الصالحين في وجهه قبل عيسى بن مائة وقيل الى مائة
 كما في الكفاية وللام ان يقتدر سياسة كما في المضمرات وشرط الحد المسرة الثانية بالاقراء وشهادة خصمه بتمه المالك
 ولو حكم كالات الوصي الوكيل متولى الوقت او خصومه ذى يدين الثوبين حافظ اى ذى يدين اثنى عشر من كالمسود
 والمستودع والساير والمضارب والمستضع ونحوه من الناصب القابض على سقم الشر او بعد فاسد يستثنى من هذا الرأى
 فانه لا يماهم الرأى من الاله قضا الدية اخترا بما ينظر على سارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومه احد ولو كان له يده
 بصيرة فالاولى بخصومه يمتنع بهى بذلك يدانته كيد المودع ويضمن كيد القابض على السوم ونماه في الاختيار وما قطع
 من المال ان يلقى في يده سارق او غيره بالشر او نحوه رد الى المالك لانه لم ينزل عن ملكه يرجع على سارق من ملكه باوجه
 الرد والابن بان يملك ويملك الا يضمن السارق ولا يملك له سرق منه تضيمن سارق وعنه انه لو سلك ضمن من
 مودع انه ضمن باية لا تقض ولو تملك غيره ضمن يرجع ما دفع على السارق وفي المنقضي ان كلامنا غير خاص من ذلك لانه
 ولا قبله اختيار القطع لم يضمن كما اذا قال المالك يا منقعه لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في المسرة الكبرى فقال محصوم
 المودة وهو مسلم او ذى حر او عبد قطع الطريق على محصوم اى اى ام المارة من سلم او ذى في صوره اذ اراد على مسافر يسافر
 فضا عدوانا او لا صارا ولا ينها وبذا ظاهر رواية وعن ابي يوسف من ان من قطع الطريق من اى ام على اقل من مسيرة
 او في المصر ليل او نهارا على الفتوى وبذا ظاهر المتخلفه لنفسه كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان اى زانم لما في زماننا
 قطع الطريق في القرى والامصار وعن ابي يوسف من ان اى ام في المصاوين يقرى فان كان مسلح يحرقه وان لم يكن
 بالليل انما قال محصوم اشارة الى انه لو كان احد القوة لم يكن المارة مقادته حد ولو امرأة وعن محمد لو كان ضمن امرأة ياشيه
 اقيم الحد عليها ومنه وعن ابي يوسف من ان عليه الحد ومنها وعن ابي حنيفة من انه لا حد على احد قال محمد وفي القدر اجمع
 انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي المجنون ذى سم مرم من المارة وان باشره ولا على من كان مندمه فبشرط الحد كونه كالمسافر
 اجنبي في البنية دارية كما في الذخيرة وغيره فالاطلاق لا يخلو عن شئ ولا يخلق مجاز فان الحنفي قطع المارة من الطريق كما في الكفاية
 وقطع الطريق للصوم كما في القاموس فتخرج طالع كلاب طالب انما قال على محصوم لانه لو قطع على مسافر ثوبين حتى يرد
 حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحيد الطريق في حقه كذا كما في الاختيار وغيره فاخذ هذا المحصوم فبشرط
 اخذ مال المحصوم منه وقبل قتل اربعة حبس حتى تيوب يظهر سمار الصالحين عليه يموت لانه خوف محصوم وفي فاضيلان غر
 وعلى سبي وقيل ان الامام لا يزال يجلد حتى يخرج من الاسلام كما في الاختيار وان احذر فاطع المال

وان كانت للمسلمين اليد في الظاهر لولا ان الشياطين بنا لا تجعلنا فتنه للقوم انما المسلمين من قبلنا جرحنا من قوم الكافرين
 كما في السنة وغيره ثم اشار الى التخصيص للجهاد في بعض احواله فصار لهم في الجهاد الامام مع الناس بعين الجهاد
 في ديارهم او في ارضي موضع حصين لئلا يفرقوا والافعال من غير الشك مع غير الشهادة لنا وعليها ويجوز ان يكون غير غائب الامام
 وكذا القول ويدعوهم الى الامان الاسلام لعلنا لما في الفاعل فلو قتل قبل الدعوة ثم بلا شيء من المدينة والفتنة فلو قتل
 اولى اى وجوب الدعوة في ابتداء الاسلام والابواب انفسه في استجابة لزيادة الكيد لشرطين حدسها ان لا يكون في التعليم
 ضرر بالمسلمين كالاستعداد للقتال التخصيص الاحتياط بحيلة فان دفع الضرر عنهم وجب الشئ ان في الطبع فيهم ما يدعوهم اليك الحظ
 فان الجواحي لالسلام فالى التجربة يدعوا اليها منهم كابل الكتاب المبرس من عبدة الاوثان من العمرون الحرب المزمع
 كما في وبين كية التجربة زمان او انما للنفسي في المنازعة فان قبلوا التجربة فليس لهم بالناس من عصاة الدار والاموال
 وعليهم ما عليا من الترض بها كما في بعضنا وان البوا عن قبول التجربة لئلا يلزم الامام لولا الاستقامة بالعدالة
 فانه الناصر والدار القاهر لادار بما يملك من نحو ضرب السيف مرسى السهم ونصب الخيل وان كان فيهم مسلم اصله
 او طفل لانه لم يقصد به بالملك ومن ان لا يجرى ولا يهدم حصان في احد منهم الا على امر اذية وهو الصالح في المظفرات
 وقيل لا يكره من ردهم كسائر الاسلام ان لم يسم به من كفي قاضيان او كان في ذراع قلب المسلمين ان كان يقتل
 من تواد المشركين او عظماء الميادين كفي الظهير وقطع شجرهم ووثقة ووزعهم ولوعند الحصاد وفي ذلك ما ينظمه
 بيتهم قتل ودمهم مخرق اسلحتهم بلا حذر يفتح ايضاً لبيح سكون الدال لعله ويجوز لعمدك اذا عمد ان لا يجرهم في زمان
 ثم كما يجرهم في علمه يهدى عجم باستعمال السارفين ان يظهر من سبانه يشار في غير خلافه انان حلياً منى الله عنه يوم الحندق قال
 لعمري عن عبد ولم يشترط ان لا يتبين على غير من هو لاهب الذين دعوتهم فالتقت كالاستجد لك فخر على سياقة فقطع
 رجليه كفي الظهير ولا حول بالضم وبه حيانه وسرقة من الغيرة مثل ان لا يظهروا ما غنموا وغيره او يجان بحال يتحقق
 بها بعض الاسرار الى دارهم والنفول في الاصل الخيانة في كل شئ خفية كالافعال على اقالين لا يثروا ولا مشقة
 لم يحلهم عقوبات بسوء دجهم او قطع بعض الاعضاء كالاذن الالف كفي المغرب قال في الاية الشبهة بالضم هم من اسفل
 بالفتح يقطع الالف والافان او الذكر اثنى اثنى من اللطاف وانما منى عن الشبهة اذا كانت بعد الظهورهم والما قبله فلا بأس
 لانه في ذمتهم كفي الاختيار وبالقفل عاجز عن القتال حقيقة او حكماً كاصحاب الصوامع واليا من شئ فان اعمى
 وقعد ومفلج لم يقطع لبيحى او اليد والرجل وامرأة وصبي مجنون وفيه اشعار بان القتل مطوع اليد اليسرى والاخرى لا يصح
 ومن بين من يفتن في حال فاقه لانه ممن يقاتل الامراة ملكة اى ات ملكنا يقتل فيفرق قوماً او ذراى في
 او ذوال بحيث اى يخرج من كفار على حرب المسلمين اى اى كرا او المال فان عدل من هؤلاء الزناة على الشهرة
 ان كان كما او ذراى اموال قيل فانه كقاتل شهيد خذره المسلمين فلا كما وعنه اصحاب الصوامع والرايين

و بعض الشخ في جنبه بالاطلاق و عدمه و تسمى الجهاد و الجهاد اب كافر اذ لا يقتل لها وقت و قد روى الى انه يتبدل
 بقتال كل ذي رعي محرم سوى الالب الام و الجهاد التامة فانه لا يتبدل لكن يلجأ الى الموضوع و يستبكت حتى يجي خوفه فيقتل
 و الى انه اذا قصد قتله لم يمكنه الرب منه فلا بأس بقتله على ما قالوا كما في الجهاد و اخراج مصحف الى دارهم خوف الامان
 ان غلبوا و ذكر الطحاوي ان النبي قد كان لغوث شئ من ذنوبه في زمانه قد كثر و هم لا يستحقون بل انهم يتقربون بانه كالمسلم الا ان دخل
 ارضهم فقلوا اذ كانت امة المسلمين كما في الجهاد ولا يجدان براديه و هو الصنف فيشكل تب انفسهم و الحديث الفقهاء و انما هو
 بصفتهم كما في الاختيار و غيره و امره و لو جرحوا و اجارية لمنفعة المسلمين كهداية الهوى و سقى الماء في جوارح الاني حشر
 ليس على مصحف و المرأة من الاستحقاق و الاستحقاق فانما يخرج ان لان حرج اشباهه كرهه و قد روى ان لا يخرج مع مستحق
 كرهه كما في الجهاد و قد فرق بينه بين ما قبل الحشر و لما تروى و قيل لم يستحقه و قال الحسن بن احمد و لا يروى و لا يروى و لا يروى
 و ان لا يروى ليعلم ان كان الصلح خير كما اذا نزل بعض حصونهم و لم يكن لرقوة فادان يروى في غيره فانه يصالح
 على ان لا يقاتلوا لان هذا الجهاد معنى فاذا كان بقوة لا يشي ان يصالح كما في من ترك الجهاد صورة معنى و ادنا و لم يصالح
 بالمال كباخذ حرم و دفعه اليمين الحامية الاحتياج الى احد بها فلا يصالح بدون ذلك المال الماخوذ فبينه
 ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد المحاصرة فلو اخذ قبلها بان ارسل اليهم رسول لان جزية فيصير الى مصفرها و لا يخلص كما في الجهاد
 و بهذا في الامام الصلح اى تقصير جوارح ان كان هو اى البند المصالح لرسن الوفا و ما غناش البند على التقصير شاة الى
 اشترط علم ملك الكفار بالقتل و قد يبلغ الجوازي ملكهم تحزرا عن اخذ فقال ابن الاشعث البند يقتل البند و القادة الى الكفار
 بينه و بينه و ضمت تلك لمدة لم يعلم بملكهم فاقسم لان التقصير منه فلم يكن عند الكفار في الكافي و ليقا لهم الامام قبل تبديلي يقتل الصلح
 ان خالفوا جميعا و قد اشعار باشرط علم ملكهم تلك النجاسة فلو قطع تقصير الطريق في دارنا بل علمه انهم تقصير الا ان يوق
 بعضه فقاقتل الاياه كما في البداية و صولح الكفرة طلع سلمه بل ما كان كانه كالبونية و لا جزية عليه ان في ذلك التبرير على لانه واد
 و ان اخذ منه لمان الصلح لا يروى البند انال غير معصوم و لا يسابع ككره كتابه التبرير ان يملك بركا لية سلمه لاجلهم
 استل للقتل و الصلح كالبند و حديد في حكمه من الجور و لا يسابع فان تملك كرهه لانه الصلح منه الرواية و قيل منهم لما تقوى الكفار
 فلا بأس بملك الثبات الطعام الرصاص نحوها كما لا بأس بالجران فيل ادرهم بان مثل سلاح و هو لا يبيع منه ثم اذا علم
 انهم لا يبيعون و لا يبيعون عنه كما في الجهاد و لو كان البيع لجد الصلح لانه قد يند و صبح امان حرو حرة اى مع من الحرو حرة
 المسلمين ان يزيل خوف من كذا و كذا و لو اهل بلد و حصن لما تقصير باياه باهى لسان فلو قال انت آمن و انك تهديد و قد
 اذ به تهديد لولا بأس عليك لا تخف و ادرتس لالاقامه احد من المسلمين و لو قال لكما و تعال انا نكف فم الكفار و حال الكلام على
 من آمن من المؤمنين انزال خوف كما في الجهاد و لا يشهد انه كالاسن بالسكون انهم صعد آمن بالسكون و انهم فصل الجوان ذلك غالب
 معصم امان نبي القاتل كما في الظلم فان كان الامان خير للمسلمين ان آمن واحد آمن اهل حصن لغرضه امضاه

وان كان شر التمسك بالنفس الامم لك ان واهلهم بك كما وادب ذلك لئلا تعلم ان ذلك مني شر عافان
لم يعلم ذلك لم يوجب واجبه جله عزاني دفع ليقول كافي ليطولوا امان الذي استعذب ليد منهم وكذا امان
اسير في اسيرين منهم اي وقت كونهما صابرين للمسلمين فيكون طرفا لاسفة كالممن فانه لم يسمع حصة في كل ايامهم وكذا امان
من اسلم ثم احمى في دارهم ولم يهاجر اليها وكذا امان صبي عاقل ولو مر اسبقا وعبد محجورين عن القتال
وصح امانها عند محرم واضطر قول ابي يوسف رحم وقيد اشعار بانه مع امانها دون ذلك والمخالف في العبد واما
فقد اختلف فيه ولم يسمع عند العامة كافي الاختيار لكل المصح انصح اتفاقا كافي السدي وغيره وان مجنون لانه خبط
الصحة الا ان ان يكون المومن متمسكا بما يوجب الكفا كافي الاختيارات واما اخره من الصبي لان اقران الصبي

العاقل للمسلم من اقران المجنون فتقدمه على الصبي ليس بامن كالممن

فصل

في اتم التمسك ما فتح من البلاد عنوة لفترة اسم من الغنم وغيره من التمسك سيرة اقران اعداء الاسلام
بما فانه عشرى وعما اذا صالحو امانه بالار خراجي او عشرى قسمه المتفق اقبال القسمه منهم الامام بن
جيشا النخعي من يكون النسل البلاد عشرى وقيد اشعار بان لا ينزل في اوجهم ذرايم يرفع الحس للفقراء ثم قسم الباقي من بين سائر
القتال او اقران عليه من طبعه بليك ارقاب النساء والذراري ولا سوال خيرة على رءوسهم فخرج على اقرانهم
كما فعله عرقل قالوا الاول في عند حاجتهم وانما عند عدها ذرية لهم في الزمان انما فانه لم يامن كافي الاختيار وقيد
اشعاره بان لا ينزل في اوجهم ذرايم يرفع الحس للفقراء ثم قسم الباقي من بين سائر
وقسم من قسم سائر اسرارهم لا ارقاب الاراضي وقسم سائر الاسوال لا اذا وقع اليهم من المنقولات ما يتيسر لهم الا ان رءوسهم فخرج
بجوز ولا يكره كافي الموطأ وغيره وقيل الامام في حق الاسرى من ثلثة قتل الامام الاسرى الذين ياتخذهم من الغنائم سواء
كانوا من العرب او غيرهم وقيد اشعار بان لا يقتل النساء والذراري بل يتصرفون لمنفعة المسلمين كافي التمسك وغيره والامام في الاسرى
للعبد اسر كائنين منهم فصنع عطفه على قسم او اقران ليس من جنس العامة شي كالممن الاسير الاخذ ولم يقيد به من يجمع على
فتح اقران وسكون اسير على اسر بقسم الموقوف فما كافي القاموس لكن السماع لا يكره كافي الاسرى وغيره من التمسك
يجمع الجميع كالممن او اسر قسم الاسر كائنين منهم كما ذكر او اسرهم احرا الا اياها من شتر العرب الذين
ذمت لنا اي حقا واجبالنا عليهم اسر لجزية والخراج فان الذمة لجن والعهود الامان كما اهل الذمة لدخولهم في سلباتنا
كما قال بن الاشتر وقد ظن ان اهل الذمة لنا ولهم منهم كالممن بطلاق الاسر لما شئ من لانه فاق واذنته
ففي هذا منهم كالممن بطلاق اسرهم بطلان ذمة الجزية في المشهور ولما بان عند الحاجة على ما في السير كافي الهاتية وقال محمد
الباقر ان كان بحيث لا يرعى من نسل كائش الغاني كافي الاختيار واما اسيرهم وذو الاجرة عند مجوز عنه بماو الاول يصح
كافي الا ان لا يكره لهما الجزية في الموطأ وقيد اشعاره في الاختيار قال للكرخي لا يجوز عنه ابي يوسف اقبال القدر يجوز

اي لابل الحرب اسلام محمد فجاها اي جاهد دارنا الحسنة او طهرنا اي غلبنا عليه ثم حق العبد في الصلوة والاعتقاد على نفسه
 واجر بدارنا وبنو ابا جاهد او ابا جاهد فلو جاهدنا بانه باء الامم وقت ثمة لمولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا في داره واولاده
 مسلما ثم جاهد بعد مسلما وكافرا كان عبد الله كما في الحديث وان الكفار لو استولوا على دارنا فاسترجع عبد الله المسلم ثم كاتبه وكتب
 عليه طهر فانه حقن كما في تافهين ان عبد الله اذ في شره كافر مستأسن بهتاسي في دارنا واولاده في دارهم فانه حقن عشر
 خلافا لما وجدنا في الاله لو باءه لجرى من تاجر او طهرنا عليه كان حرا عنه وفيما عندنا كما في الحديث ولا تعرض تاجرنا
 ثم لم يسمعهم ولا لهم ولا دخل في ان تالغرض قدر الا اذا اخذ ملكه بالمال واخذ حريمه لعلمه الملك تالغرض تاجرنا لم نسمع
 نفقوا العبد في قديم التاجر اشارة الى انه ساج الترض بعد الاستيوان الملقوه طوعا كما في الحديث وما اخرجنا جرس اربهم
 بطريق الترض بعد ملك الاستيلاء ملكا لما لا حصلنا بعد حتى لو كانت جارية كره وطنا للشرى كمال لابل خلافت اذا
 اشترى شررا فسادا فادلايكه ويطرنا الابل لابل فقيد صرف ببلان ملك فبعث سبيل ذلك ولا يملك من النكاحين حر
 من الالاتا تبهتاسي دارنا سنة لضر الاطلاع علينا وقيل قال الامام كذا في الحديث ان اقمتم بهتاسية تصنع
 حليلك لخرجة تال لال الذي يوضع على الذي هي فعله من لخرجه كذا خريز كلفت عن قتلة يسي بالخرجه خرج الال من
 ذلك بالكتاب السنة والامام وقع من بعض المسلمين ان في ذلك تقرير الكفار على اعظم الجرائم وهو الكفر فوجدنا عوجه
 الى الاسلام باحسن الحيات هو ان يكتسب من المسلمين غير حاسن لاسلامهم مع دفع شره في المال فان اقامه سب
 وقيل ذلك فهو ذمي وفي اشارة الى اشارة القول الذي يصير شره ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره من كلام العبد ولا
 على انه صار ذميا بعد اقامته سنة وفي فاضل ان لا يطره على قدر ما يرى وان لم يطره في السنة من لم يفسد نفسه وبيع القتل
 كما في بعض نسخ الحديث قبيل باب النفقات فظن ان لا يصير ذميا كما في بعض نسخ الحديث ففسد لانه من يفسد نفسه في الدنيا
 وغيره والخرجة الكتابية الستانية لغيره بنفسه ذمي كما في عاتة الكتب ثم اشار الى بعض حكاية فقال لا تترك الذمي
 ان يرجع الى داره بعد اقامته ولما كان لخرجه ذميا في اشارة الى الادل منها فقال ولا لخرجة ذميا وضعت لصلح الان
 في التغير كذا لو فاء بالعهد فلا يتغير كذا لا يتغير بالوضع على بني فطلب من المصنف على بني فخران من المصلح فلو لم يكن
 جارية منها ولد فادعياه معاه كبر الولد فهو منها فوجدته نصفان من اول نصفان في ذلك كما في السنة وكونه ايات الاولان
 ولما دامت احد هاتين خذته مثل خيرة الاخر كما في النظم ثم اشار الى ان ضرب ثلثي فقال واذا علموا على صينة لم يولد
 واقروا على المالك لم يوضع على كذا في يهودي او نصراني او صلي فانه اخذ الدين من التوراة والانجيل جميعا عند بعض
 ومن التوراة والابورع عند ان يوضع على صابي عند يهود لانه ليس من اهل الكتاب كما في فاضلنا وعلى موسى لانه
 في حكم اهل الكتاب لاني الما كذا وكل النجس ووسمي اسي عابد شر من هو الصورة كصورة الادي مسمولة من جوارح الارض
 او الجماره او الخشب والصنم صورة بلا خيرة كما قال ابن الاثير محسبي هو خلاف الحق وان كان نصيبا محسبا

الاعجمي في الذم في لسانه عدم انفصال بالعربية وان كان عربيا كما في المغرب فبما اشعار بان يوضع الجزية على العربي ويحجب
من الكتابي والجوي وفي الاكثار اشارة الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا ظهر عتبه
ولم يرجع عن ذلك تقبل ثوبته وقال بعضهم لا تقبل ثوبته الاباحية والشيعة والقرايطية والزاوية من الغلاة وقال بعضهم
ان تاب لم يمتدح قبل الاخذ والاطمار تقبل ان تاب بعد ما لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة رجع كذا في التمسيد السلمي
وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الداعي كالكتابي ان لم يكن بدعته كفر او لا يقتل كالمردة وقيل انه كمن فسخ زمانه
صلوات الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواهر لم يمتدح غناه اى عني ذلك لفرق الثلث في الزكاة السنة وكذا في المتوسط والفقير كما في
المضرات لكل سنة ثمانية واربعون درهما ويوضع على المتوسط منهم نصفها اى اربعة وعشرون وعلى فقير منهم
يحبس ثوبها اى اثني عشر والاسن ان يقال توسط نصفها وبقية ثوبه اى ان الفقير يوالى البعير بسببه
في كل يوم فلا تقبل عرقته وقوت عياله اخذ منه الربع والافلا والى ان غير من لا حاجة الى الكسب للفقيرة في الحال الفرق
ان المتوسط يحتاج الى الكسب لبعض الاوقات بخلاف الثني وهذا قول عيسى بن ابيان كما في المحيط وقيل الفقير المحروم والمتوسط
من الزكاة يعمل ثقبته وثنى من له مال يعمل باعوانه وقيل الفقير من لا اقل تسمى ورسم المتوسط من الزكاة عليه الى اربعة اة
والثني من الزكاة عليها وقيل الفقيه المكتسب المتوسط من النصاب الثني من عشرة آلاف ورسم وقيل الفقير من لا
اقل من النصاب المتوسط من الزكاة عليه الى عشرة آلاف والثني من الزكاة عليها كما في التلخيص وصح في معرفة جواهر
كل بلد يوفيه من عدة الناس فقير او متوسط او غني في تلك البلدة فهو كذا في الكفاية وهو المتعارف في الاختيار لا سيما
على وثني عربي فصول على عرب سمع منه الطائفة اقاموا بالبوادر والمدن قيل الارباب فان طهر عليه لم يجز
المسلمون على هذا الوثني فظفروا وعرضه اى الطفل المرأة من هذه الطائفة فمضى كشيء ما اخذ من مال الكفار رسولها كغنيمة
او جزية او مال صلح او خراجا ولا عرق عطف على وثني فيكون مقيدا بما لبعده كما هو الاصل فالسني لا يوضع على مرتد فان ظهر عليه
فقطعه عرسه فمضى كما في حاشية المتدلولات فمن الظن ان الوجبة تارة القيد ويدخل فيه الزيداني اى المحدثين كلفران كان
في الاصل مسلما ولا يوضع عليه الجزية كما في التفسير قال بعضهم ان المحدث اذا اظهر الفسخ يقول امام الوقت فكالمرتد وان لم يظهر
فكالباغي قال بعضهم انه سلفا كالمردة وقال بعضهم انه كالباغي ولا خلاف في وجوب القتال به والاستيلاء لان وضع الفسطل يمتدده واداء
الوجبة يمتدده فكلوا الزيدية وان قال قتيل انا المولود زيدية فيجوز لاهل الاسلام وقامه في الجواهر فلا يقبل منها اى من كان الوثني
والمرتد الا الاسلام اوسعت لما عرف بهم بغواني اذ ايدى صلى الله عليه وسلم المردة فلا كفرا بعد الطاعة على حاشية الاسلام
ولا يجزى انه لو اكتفى به وترك قوله لا على وثني ولا مرتد لكان خسر ولا على اهل السب اى اهل الجهاد لا سيما اهل البصرة
اى يقتل حرمهم وينزله في الدنيا ويترك ملاذهم ويجعل لمتاع حتى ان منهم من يهوى نفسه ويضع سلسله في عنقه خوفا من الموت
وخرج من حنيفة حرم ان يوضع عليه الجزية اذا تدر على العمل هو قول ابي يوسف حرم كما في الكفاية لكن في حاشيتان انه يوضع

بالكثرة المنتشرة كما في القسوس هي ما بنى على الماء للعبور والجسر بالبحر النهر وغيره مبنيا كان وغيره كما في المغرب غيره وما بناه
على الصنعة بما رجع على ما ذكره المصنف من انما يتخذ من نحو التثقب في فتح والشفرة ما يتخذ من نحو الآلة فلا يرفع وبما وافق لما
في شرب قاضيانا من مثل تذكركم انما عظام غير ملوك كالغسل وحجون ووزق اى نصيب العلماء وما كفى القسوس
والهشرون والغشيين لا غير كما في الكبرى والخرقة وغيرهما فالام للهدم والرزق بالكسر اسم من الرزق بالغش ما يقع به كما في القاصد
وقال الراغب لرزق يقال العطارة الجارية ونحوها كان او دنيا وللنصيب لما يحصل الى الجوف وتنعذى به وما ساء
في العاقلة والعمال بافهم التثنية جميع العامل وهو الذي يتولى امور رجل في مال وملك وعمل كما قال ابن الانبار في
فيه المذكور الواعظ بحق وعلم كما في النية وكذا الواو الى ط الباء اعم التثنية القاضى المفتى والعلم بلا اجر كما في المغضات
وذكر في التعمق قاضيان ان الفقيه العاوى والعلوم القاضى والامام المودن من اهل الزواج عند الغضلى اصحابه ليسوا منهم
غيرهم والمثاقلة اى المهاجرين في سبيل الله فان ثابثا باعتبار الجماعة ولا شك نعم كالعلماء وانما في العمال فانهم
للشرف وذريتهم اى اولاد العلماء والعمال المثاقلة لانه لو لم يعرف الليم لاشتموا الى الاكثاب لم يظنوا فيهم فوات اعمال
المسلمين المثاقلة وان كانت اقرب لان جميعية الضمير لابي عبد طاهر والاسن القديمة لانه يعرف الليم ولا كما في النقطه
وفي الكافي اشعار بان يعرف الى غيرهم كما عوان العمال وفي الرزق باء لا يخل لهم منها الاستدراك ليس من ساطع
في ذلك كان عليه الاثر ثم اتفق اسم الظلم كما في شرح الطحاوى والاملاق مشعر بوجاهة الصوف الليم وان كانوا اقلية لم يعرف
كذلك فانه ليس للاغنيا نصيب من بيت المال الا القاضى والغازى معلم القرآن والفقهاء كما في التبيين لما فرغ من بيان
احكام الجهادى والذي شرع في المرتبة ترقى الى الاعلى فقال ومن ارتد اى ترك نية الاسلام ونقض العياد بالهدم
فمنه منقول مطلق كسوة اثنين عرض كل يوم عليه الاسلام وان كرسته ذلك في النوادر عن اصحابنا انه اذا ذكر
مضرب ضربا ثم قيل ان يظهر قوبه ونشوة وما نفا قال عرض بفتح الجيم لى على انه قد كثر شمله في كلامهم مما لا
انه لابد من عرض الاسلام عليه ثم قال يجب غير واجب لانه سيلة الدعوة وفيه اشار الى ان اليهودى اذا نشروا بالحكر
لم يجب على الاسلام كما اذا جعل احداهما فان الكفر كله لانه واحدة كما في التواقين وغيره وكشف شبهة التي عرضت لى الاسلام
فانهم هل لى العرض للشكك حسن الرد ثلثة ايام لانها مدة الملاءة ودية اشعار بله لى على الاسلام لى العرض
ولم تشمل قتل فى الحال فى ظاهر الرواية وعن شيعين يجب ان يميل بلا استئصال لى جوار الاسلام وقال على معنى المدعى
عنه لان يهدى المدعى بلاءا واخر من ان يقتل باين المشرق والمغرب كما فى الكافي فان باب لى الاتيان
بكلية الشهادة فيها وكنت واهل يذكركم الكلمة وقد ذكر فى المبسو والايضاح وغيره لان لك ظاهرا علمه والايضاح عنه
فصل وجوب اكرام الاسلام كما فى حديث البخارى وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليهم الصلوة والسلام قبل توبته
كما فى شرح الطحاوى فغيره من فى شعار القاضى من اصحابنا وغيرهم من المنه ب الحق ان توبته لم يقبل وقيل بالاجماع

بما خلاص كطلاق واقع بعد فراقه من صلاحيته في الجهاد البائن في العدة على انه يجوز ان يقع امره كما اذا اشتهر بالطلاق
 غير متفق على تمام الولاية كما في السنّة وكذا الاستسلاوة كما اذا جازت امته بولد فاه عاه فانه ثبتت منه وصارت الولاية له
 لا يتجلى الى تمام الملك كذا يقول الهبة وتسلم الشيع والحر على عبد اذن كما في الاختيار ولو قوت مبيحة وان لم يكن فيه خيا وصلا
 كما ليس في اتفاق واخوة الشراء والاهارة والارتق البتة والوصية الا ان المتبادر للعالمات خمسة اشهر فانه انما لا يملك الباطل يبيع
 ان اسلامه وان مات وقتل ولحق بدار الحرب حكم به ابي الهيثم في تلك التصرفات والاداة مشيرة ان تصرفات الردة
 يتوقف في كسبين جميعا وهو الصحيح كما قال الشرحي قال بطن المشرك ان تصرف في كسب الردة نافذ في ظاهر الردية وموقوف
 في ردائه الحسن الاول اصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كما عنه ابي حنيفة ومروا عند ما فقها فانه نافذ في كسبين ان عذابي لو
 كما يصح في غير من كل مال وعند محمد كالمعنى في غير من ثلثة والملكات بينهم في تصرفات وقعت قبل الهماق واما بعده قبل الحكمي
 موقوف بالاجماع كولاية على اولاده اصغار كذا في المحيط وان جاز لي دار الاسلام بعد الهماق مسلما قبل حكم الجهاد كما
 لم يرد اصلا وكان مسلما اذا لم يتفق مدبره وام ولده ولم يكن اصل من بينه وخصن لو ارث ما تلف عند العانة وفيه
 اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بالقسار وضامن لو ارث كذا في المحيط والى انه لا يسقط بالردة ما هو حق في
 الردة كذا اتفقوا تعالى التي يطالب بها الكفار بالحدود وسوحد الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالب به الا بطلان
 والصوم والركوة والنداء والكفارة فيقفه اذا سلم على ما قال شمس الملة لان تركها معصية ولهصية بالردة لا ترفع كذا في
 وغيره وعن ابي حنيفة ومروا وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ازيد ثم تاب تسقط عنه القضاة كما في التهمة والدم وذكر التمر
 يسقط عند العانة اوقع حال الردة وقبلها من المعاصي ولا يسقط عنه كثير من تقنين في برة الاقوال ولالة قاطعة على انه لم
 عن ابي حنيفة ومروا في ذلك شي فقد رد ما اخرجوا الفتاوى في شرح الكشاف من الطعن على امام المسلمين قال انفي غاية
 الضعف واتج ابي حنيفة ومروا بقوله تعالى رقل للذين كفروا ان يغتروا الذين ظفروا لم يقدروا على ان من عصي طول العمر
 ثم ازيد ثم سلم لم يبق عليه نيب لان الراد الكفر الاصلي على انه لو سلم ثبتت ما ذكره عن ابي حنيفة ومروا لان السلم ان الراد الكفر
 الاصلي وان صنع الفضل للتبوء فاسمى والعدا علم للذين حدث منهم الكفر بقوله تعالى رد ولا تتركوا الى الذين ظفروا
 فان المعنى الذين وجدهم الظالم على ما ذكره الزمخشري وغيره ويستثنى مما ذكره تقي الدين في لوج ثم ازيد ثم سلم وجب عليه ما
 ان وجب شرط كما في شرح الطحاوي وغيره وان جاز من دار الحرب بعهده ابي الجاهل ومروا له موجود ومع ورثة اجد
 اذا الوارث خلف ولجل حكمه لوجر والاصل فيه بغيره انه لا يعود الى ملكه وبشرط فيه القضاة والرضا فان الوارث
 ملكه بالموث والقرابة وهي باقية بالعودة والى انه لا يضمن الوارث ما تلفه ليس على المقترب سبيل لكن لو كاتب ابنه عبد الله
 فاوى به لكانت كانت على حاله بعد الموت كما لو دبره ابنه كما في المحيط ولا يقتل مرتدة حرة كانت او مائة عند الاو
 ابني يوسف امر انما يقتل كما في الظلم ثم ان ابنته جبر عليه وخمس قطع كل يوم لثمة ومرتدة جمع عن الزمان حتى تسلم او تموت

وعن أبي حنيفة رحمه الله ان الحرة تخرج كل يوم وتفرس بسيفه وتقتل من طاعة الله والامة تجلس في منزل للمولى وتكون سب كالحرة وتقتل
تسليم كسافي المحيط وصح العصر فما في المالك كالمبيع واليه وغيرهما فان اسلمت في دنيا والافان ماتت واقتت باليه
فانصرف باطل عنده صحيح عندها وفي التبعة ان كان تصرف صحيح من المسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح
منه ان تحلت اليه من المائة كاليوم صح عند جماهير العلماء وعند بعض المشايخ ولم يصح عند آخرين لانها في حكم المسلم ليس
على الاسلام الاتري انها لا تعرف في النحر وكسبا باي كسب اسلامها وردتها لو رتبها الا لا لا ميراث لزوجها لانها با
بالرودة ولم يكن يشترط على المالك حتى تكون فاة فخرت وفي النظم انه يرث منها عند استئمانا اذا ماتت قبل المدة ولا يرث
عند فريخ قياسا وراث الردة من الرد بلا خلاف وصح عند الطبري ان الرد لا يصح بان اسلم بغيره وبالبيعة ثم ارسل
السلطان ليقتل كعلم كلمة التوحيد وانه تعالى وانه وان الاسلام سبب لنباه وان المبيع خلاف الشري عيذ بحرم عليه
اورثه ولا يبقى وارثا ولا يكلل الحكم عند يوسف رحمه الله وفي رواية عنه وفيه ايماء الى انه لم يشرع ردة صبي غير فاضل كالمبيع ردة
والسكان الشهم عن يوسف رحمه الله ان الرد او اسكان صحيح والخلاف في حق الحكم الدنيا واما في الاخرة فلا خلاف
في ذلك لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم شرع والعقل كفا في الاصول ومع اسلامه متى شئ
احكامه من عصمة النفس المالم صل الذبح ونكاح المسلمة والارث من المسلم وغيره با على اقراره بصبي العاقل تصدق
جميع ائمة اهل السنة على المدعي عليه سلم عن المدعي في رد ايماء الى ان البصبي غير مكلف بالايان فهو ارجح وتماضي
ويجب ذلك البصبي عليه كمال الاسلام ان الرد يجب يقرب ولا يفسل على ذلك البصبي ان البصبي عن الاسلام لانه
كالحرة ليس من بل المحاربة ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع الردة عقبة فقال البغاة يخرج
من البغ وهو التجاوز عن الحدود انما جميع في مقام الحمد لانه طلبا ليوحد احد يكون لروعة الخروج قوم مسلمون غير متقين
هو البغاد وخروجوا باعدا لامة كفا في التمييز طاعة الامام كالتقية العدل كفا في المحيط وفيه وجا في زمانهم
زمانا فانهم للغبية لان الكل يطلبون الدنيا فلا يميزوا العدل من الباغي كفا في العادى وفيه بضر انهم يكونون بل غير
وان كان من الامام اقل من منقسم لان المنفعة لا يميز في حق الشارع كفا في كلفه الى انه يشترط ان يكونوا غافلين عن علم الحق والامر
على الباطل تسليح بشبهة وان كانت فاسدة لانهم غير متقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فم في حكم المصروع والاشبه
ان يكون الامام اقوم مسلمين وانهم فيكونون الكثرة كفا في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض واما ان الامام لا يطاع
في مصيته انهم الاجماع كفا في المحيط والى انهم لا يخرجون نظام الامام بغير الاضافة فان ظلمهم جازم الخروج عليه كالكاذب في
كلمته واحدة متيقن فليتهم عند بوجهه صلى الله عليه وسلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يصح الخروج من يد متيقن الغيبة كالمؤيد
فيه عموم استئمانا الى الخروج الى الجاهل ككشف بتم لانه اهل الدين فان خرجوا الى ما لا خير ومكان جميعين
من فرائض حل لانا عند علمائنا قتلهم بداره ابي بل ان يبدوا بالقتال كفا في كثير من الكتب لكن في شرح التاويل

أما الحرب فتراد عن شبهة العمد كما ولو لم يكن كمنومى بلانار فانه لو اُحرق فليس على الصبي ولو قيل كمنومى في قدر فيه نار على
بدلت من سائر اوقية بارعارها ففتح مجده او لفظ وكنت ساعته ثم مات قتل به كما في التفسيرية فحس محمدا ولو كان سب
كمنوم الانسان لو سم بلانصل فقتل غير ما هو عليه بل بالحق وفيه اشعار بان تخذ منه سلاح كالحديد او صفر وفيه لم يشترط عليه
فقتل او اقرب لمجود يد او فاحس من ان خيفة من انه لم يقتل او شترط في خيفة قتل او اقرب مجود او شتر قتل في الكفاية
وتقتل بالابرة او السليمة لم يقتل عليه الفتوى فالعبرة بالمعدية او بالجرح كما في تامة الوقايع وفيه بالعدية ثم ان عفى عنه ولو
في وقية رضى الى ان التوبة واجبة عليه كما في النية لتقديم النظر مشرنا قد لا ياتهم كما اذا راي مسلما يتبع فقتله اذا لم يتبع عنه ومنع من
خوف ان لا يصعد انه زنى وعن ابى يوسف ربح قد سب محرمه من قتل كما اذا راي محصنا ففعل ولم يهرث على بيا جميع
مركب الكبار والظلم دونى شئ اقيمته وقال البوشاج ان قتال لا عنة بياح في ايام الفقرة فان اتناهم ضررى كما في الكفاية
وغيره وذكر في الجواهر ان وجب قتل الاذى الموزى ويجب للمولى عليه القود اى القصاص بل ان العفو المولى اوليها
على شئ من ماله والعفو فصل يثبت من كل ذنوب لاسب عليه والمولى عليه كما ياتي وفي الكفاية اشعار بان لا كفارة فيه
لانها ما كان من اربعين الخطر والابادة وهو كبرية مخفة كالردة والقتل شبه العمد ليقال لاشبه الخطا بغير قصد الغير اذ
بالفرق الاجزاء كجرار حاروا لعضاه اسود واليد غير ما هو كمن عاروا ليد السب شبه العمد وفيه اى شبه العمد الا انهم قتل عدوا او
كمن لم يكرهه قتل كان اللام ان اختيار سياسته كما في الاختيار وفيه الكفاية لانه لاشبه الخطا من حيث الالة كما ذكره الطحاوي
وفي قوله خيفة من قتال البطلان كما في اني ذبحت في كتب صانسان لا كفارة فيه عنه ولانسان يتبعه من الاثم كمن
بسا والاول الصبي كما في الكفاية وفيه خلاف من ابل فاقضى له في غير الابل ثم خلا على الحاقلة ان اقره للقتل في ايام
من الاحكام الاثم والقود والكفاية كما لو لم في العمد شبهه عنه لم عند ما الا ان عند ما حضره قصد ابا القتل عا لبالا شبهه بال
ليس غالبا فلو غرق المار لتبطل مات ليس له ولا شبهه عنه ولم يجرى اباركان حمل عدمه ولو اتقى في سب او من سطح او تبار
لا يجرى منه النجاة كان شبهه عنه وعنده عند ما كما في الحقائق يعني بقوله كما في التهمة وهو اى ضره قصد ولو باس
فيما دون النفس من الاطراف عمد لوجب القصاص بلا خلاف فليس من ادون النفس شبهه عدلا لان اختلاف الالة لم يفرق
في اطلاق النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال وفي القتل الخطا الذي هو ضره قصد الى محل تبليح
او في طنة وقد اصاب غيره فمقتسم الى قسمين فعلا او قصدا فالاول كمن سب القار لهم عرضا مكره اى الى ذنوب
وجاز الخلف عنه التمين على سب فاصاب وميا مسلما او ذميا لم يعلم باسلامه ومكره ذلك كذا لو رمى نيلة
فاصاب عمر اثم اشار الى الثاني فقال او كمن سب لهما او ذميا طنة صيدا او حرييا فلو ضربت به نجبة قصد فاصاب غيره
قد سب لهما وحصل له جرح عن محرم لو قصد عضو من اعضائه فاصاب عضوا آخر من كان عمدا وان اصاب عضوا من غير
كما لو قصد بطلا فاصاب طاعثم جرح فاصاب كما في الخلاصة ثم بين الرفع فقال وفي مجراة الخطا بغير قصد

الخطا بغير قصد

كالسليم او غيره سقط او سفل على خشب ولين سقط من يده على احدى ارجلها استسقط عليه كفارة جزاء سقوط
 المتقدم او دية عليها اي العاقلة وفيه اشعار بان لا شيء على سبيل الدية والكفارة وذلك ليس بها اثم القتل المعلوم ثم ترك
 التثبت في التفرقة بين الرمي والنوم بان رمي وانما في موضع تبيين ان يصير قاتلا للذنب كما يشاء الرخصة لطريق
 السلامة والميل مقتيد بهذا كما لو رمي في الطريق فرفوع بالكفارة وفي الكلام رمي الى انه يقتل خطأ وليس من كل جهة
 وفي الكفارة عاقلة او غير عاقل ما عطف تحت جنائزات بدو خطأ كما يأتي لانه جزاء من اللطم من وجه وتماص في المداية وتفرق
 فلا يلحق ان يقال عليها التناقص بين الكلايين بحاجب لا مكان كما اجابوا مستدرك ان فيه كفارة في رواية وفي
 قاضيان لو دفع سكين الى صبي فغضب بغضه وخيره بلا اذن الدافع لم يقتل قال الحسن ان قتل غير عاقل دية على عاقلة يوجب
 العاقلة على الدافع وان ادب صبيته فالدية والكفارة من جنسها ولا كفارة عنه ثم لو ادب به فقتل لا شيء عنه فلا كفارة
 ولو ادب دية فقتل عنه ثم اشار الى التماس فقال وفي القتل بسبب محض سبب غير ملوك وملك وملك
 احد بالواقع فيه ونحوه اي كراهة وضع الجرح والنوم في غير ملك وملك احد بسبب دية عليها اي على العاقلة لا كدية
 الملك وفيه اشعار بان لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانهما جازا الفعل ولذا يتعد بتعدد دية ولا فضل بها بمقتضى
 الدية فانها ضمان المحل لذا لا يتعد بتعدد الفاعل لكن ياتى بالسبب كحرفه وحرفي موات في طريق لم يقتل ولو حفر
 وكسب ما هو من اجزاء الارض ثم فرغ من اخذ ضمنه لو كسب باليس من اجزاءها كالطعام ضمن لحافه ولا ارث للقاتل من القتل
 فيما ذكره من انواع القتل الا بشئ اى في القتل بسبب ليس بقاتل ولا يثبت فيه بخلات الخطا ومن اراد
 منع المحصر ان يرث القاتل لعدول الباغي والصبي والمجنون وعدم ما خطا فان هذا الباغي ادعى الحقيقة كما ذكره في
 ما نحن فيه والكلام في المكافاة الشرايى في الصدر ولتقصان الصبي كالبصاة فانه مقصور ولو كان مقتولا كان
 ممدودا كما في الصحاح والاصناف بيانته والاثوثة والرق والمجنون العمى الزمانه بهما اخلان في نقصان لاطراف
 وكفر الذمى نقصان طرف من الاطراف كالعين اليد والرجل الاضافة لاسيته ولذا اعيد نقصان يمدد ما مل
 في باب القود نقصان فان العبرة للتساوي في اقصته والاحراز بالداريقاد البالغ بالصبي الرجل بالمرأة والممدود
 بالعبود والعاقل بالمجنون المسلم بالذمي باحد الاصحاب بالمعيب سواء كان محمدا او مسافرا او غير ذمة اشعار بان
 لا يقاد الذمي بالرجلي والمسا من محمدا يوسف ثم انه يقتل بالمسا من ابناء لقياد المسا من مسا من قبل لا يقاد به مسا
 لان على قصد الرجوع الى ما دلل على الاختيار ولا يقاد بمملوك اى لا يقتل لمولى ولكن يقتل قتل ذمى ومسا كات ام ولد
 ولو كان لمملوك شتره كابين القاتل غيره لغيره وذكر في الخلاصة ان لاروايه وعن المند والى انه يقتل ولا يقاد
 بالمولد وعنه اي عبد لولد لغيره من مفضل وانما الكتاب كما في الاواني وفيه اشعار بان لا يقتل لامد الجرح لغيره القاتل
 وولده وعنه وان ملوا وسفلوا كما في الدية ومسا كات وفارساى مال اف لما كان عليه من الكتابة ولله وارث

السابق ولو عطف على قطع كما ظن فقد توهم تكرار السائل وبنى كل حين فاقسمته مرتبة وسبب ما قبله من حيث
 لم تدمع اذا كانت مفتوحة متعاقبة للشخص لم يحرب من الحية او قال لك طيبان فغيره الى ان لو بعض بعض الماخوذة او اوصافها قد اقبل
 او شيء مما يوجب البعس ليس في قصاص بل حكومة عدل الى ان لو ذهبنا بحد ثم البصر لم يكن عليه شيء وقالوا ان اذا اصاب كما كان اذا
 دون ذلك فعنه الحكومة والى ان اذا كان حين لم ينجى عليه الا من عين الباني او مصغر فوسوا لكن لا يقين من البعس في البعس في البعس
 بل فيه الدية الكل في الذخيرة فجعل على كل جن من عينين فبما انقصه من مائة من النقصان ثم على كل وجه من عينين
 وطقن طسبي خرفه من سبلولة وبقابل عذبة النقص فيها بركات قبيحة من تلك العين مجحاة بحيث تليست توجب
 على ادمي من على رضى لا يجب القود بل الدية على الصبي كما في الخلاصة ان قلعت العين نزعته بعروقه لا لا ينجى
 في ذلك ولا يجب في عظمه ثم السائل الا السن يستثنى من فصل فانه ليس يعصب على الثمار والامام المقدس من صلبته
 فانه لا قصاص من السن الا انقطة وفي رواية القود من سيرة ان قلعت وانما اطلق ولا يبادى الا بعد ما برى موضع
 السن لما ياتي لاحتمال السيرة وقالوا ان ينظر سنة اذا كان لم ينجى عليه صغير الا ان العاقل بن تبت قال بعض المشايخ ان ينظر
 مطلقا لاحتمال فني للقاضي ان ياخذ منه كفيلا ثم يوجده سنة من قت القلع فانه امضت سنة ولم تبت انقص منه كما
 عن في عذبة من يخشى ان يلقى الفرس بالفرس النثية بالثنية والنا ببالنا ب ولا يؤخذ الا على بالاستعلاء لا بالعكس
 فانت المساواة وتبر ومن البرد لبان سائدين على قدر المكس الى اللحم بالمجاهزة ان كسرت فلو دخل فيها
 عيب من الاسود او اده الاخضر او غيره لم يقض فيه الدية الكل في الذخيرة ولا يجب القود فيها دون النفس بل الدية
 بمن رجل امرأة فلا يقطع طرفها لطرفه ولا بالعكس ل لا طرف كالاسواق فاية النفس منها تفاوت في وجه النظر
 فتعذر القود لتقدير المساواة كما في الكه المكتب لكن في الوقعات لو قطعت المرأة يد رجل كان القود لان النقص
 يستوفى بالكمال وارضى صاحب الحق طالبين حرم وعبد ولا ينجى من التفاوت البتة ولا الجافعة التي تجي ان يظن
 الراس ليلين على ما قالوا كما في المداية وقدر استعار بالاختلاف وانما سميت بما لا نأخذ من الحروف ومنها
 فلو فذبت الى جانب لا خصاصت بالفتن فيها لما لا الذبة فني تكون في اهل الصد ليلين وانظروا ليلين كما في الذخيرة
 فكذا يكون في الضيق والحق والفتن والرحلين كما في الاكل لا يجب في غابة الرواية في المسائل المذكورة بعضها
 مما يقض من غير طفايكن لما لا ومن لا يوسف ثم انقص لسان ان كان ليقض براسه في اللسان لا خس
 الحكومة كما في التهمة وفي الاكل انظر الى انقص قطع كل الشفة بخلاف اذا قطع بعضها فانه لا يقض له مستعذر كما في الرواية
 والى ان ينجى ان يقض لا يقض لكن لم ينجى في الظاهر كما في الظاهر الا من شقه شفه ذكر متحرك فانه لا يقض
 لان له عذبات انما تقبى شتى منها فان فيه الحكومة وخير المني عليه من القود الدية ان كانت يد القاطع
 من حيث اليد تبارك كانت شلوا ومجروحة بحيث لم ينجى في البطش او من حيث التمر بان فانت صبيح اوجان

لا يتخذ راسه راسه كما لا قال سبحانه لانته الحيا فهاذا كان شئخ بالناقة لانه اذا لم يكن يتبعه بما قاله كذا اذا لم يكن للمقاطع
 يد اصداءه التي في راسه الى ان يلفظ فيها اذا كان لغيره سواء لانه لا يرتفع ما في اللفظ كذا في الغيرة وسواء لانه لا يرتفع ما في اللفظ كذا في الغيرة
 في الجاني عليه من هذه الحكمة ولو سقطت لحيته قبل اختلاصه عليه وقطعت ظلمة فلا شئ لكما في الداية لو كانت اشجار عجم
 وتشتمل ما بين قري اى جاني راس الشجر بان كانت بين الاذنين لا يسمع عبا بين حشر الشجر وكذا الحكم في العكس
 لتعذر الاستيفار على هذا الشبه من جهة التقاء وفي ذكره من تنبيه على ان التخييل في غير جاني كالايد فهاذا ذكرنا
 الالف فان كان صغيرا واصا شئ لا يجد الالف بغيره لانه لو كان اذن صغيرا او مشقودا او مفتوحا عينا وفي بعضنا بياض
 ان يتبين ان ما نزل الالف كذا في الغيرة وان سقط سنة المتحركة بالوكزة ولو لم تكن الالف في الالف على التكرار ان
 لان لو كانت الحسنيين على فال شئنا كذا في المنية وهذا لا يتخلو من الاشعار بالخلات وليسقط القعود ولا يجب للمولى شئ
 التكرار من القائل لغوات محله وليسقط الجفوفى من الاوليا ولو بسبب صلح على ان لو لم يكن له لانه لو لم يكن له
 الاستقامات المتوكلين مطلقا وعنه ان يصلح على اكثر من لدية باصل فيه روى انه لو مضى عن نصف القصاص لم يقبل
 بالاصل قط الكل كذا في المنية والى انه لو اخذ من القائل نصف درهم على ان يعطيه ليه بالليل فمعه مصلح جاز لان القوت
 يلغون ذلك الى ان القائل ان برأه القصاص لانه لم يرعه العلم والعدوان يانه والى ان العفو يكون افضل من الصلح
 كما يكون افضل من القتل الكل في الشهيرة وهذا كما في الهدى والى ان الصلح على اكثر من لدية باطل لان لدية اربعة
 فالزيادة ربواه اعلم انه لو كانت القصاص جازة فعلى لولى عن احد منهم اوصاله لم يكن القصاص غير كذا في جازة القصة وغيره
 في قاضيان غير ان القصاص واللبا في اى بقية العاني والصلح من لاديار حصته من لدية في ثلث سنين لا تقل القصة
 ما لا حيث تعذر تنفيذه بالعفو والصلح والصلح لا يشرع له لو قتله الباقي لكان له حصته من لدية وان حب عليه القصاص فهاذا لم
 بالعفو والصلح وحده ولم يقتول الا بالباقي القائل نصف لدية من لاد القصة للثبته كذا في شرح الطحاوي يقتل جميع القود
 اى يقتل القود بالصلح لو رد والاشرفى ذلك في اشعار باشرط المخرج الصلح ان يوافق من الكل حتى يكون الكل قاتلا على
 فلو حالوه عليه بنحو الاساءة الاخذ ليس عليهم القود كذا في الزايد في رضى الى انه لو اشترك جلان في قتل رجل احد بها لصلوا
 الاخر بحد يد عمد وجب لدية عليها مناصفة كذا في قاضيان الاولى ان يعرف المرح لادم الحمد فانه قتل فواحد منهم
 ابو او ممنون ليس عليهم القود صلا كذا في جازة القصة وغيره وبالعلم ان القتل فوجها فانه يقتل بسم على الكفاية بالارزوم
 لان الزهون لا يخفى فغير الكل اخذ الحق فان حضر في هذه الصورة وهدقت له المصلح ذلك الى بل حصة الاخرى
 سقط حق الباقي من القاتل لا يستحق ولا يقطع به ان سببه لا يقطع به بل عليه بل عليه بل عليه بل عليه بل عليه بل عليه بل عليه
 بعض ايد عليها نصف لدية لانه تير واحدة وفيه اشعار بالقطع بيدى لعل ان هذا نصف لدية ايضا وقطع وجهه من جازة
 نصف لدية القود لكل كذا في النعم والعامد محمد او ليقود القتل عمدا لا يترسم وفيه اشعار بانه لو اقترعوا لم يجز بان

لأن اقرب الية على العاقلة ومن سعى سعيها نحو الية بل قد غلبت السمعة منه
من الزمخشر لأن عدمه على عاقلة الية لا يفي في انقطاعه فيفسد شيئا من الية فيكون
فكذلك انما من غير انقطاعه فيفسد شيئا من الية فيكون
شيء راسدا جريح ففقد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
فكانت العاقلة منه اي من جهة نقصه من قاطعة الية فيفسد شيئا من الية فيكون
والا في النقطتين الية على العاقلة كما في شرح الطحاوي فمن انما على الية فيفسد شيئا من الية فيكون
المراد منه عدمه فيفسد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
والنقص من جهة نقصه من قاطعة الية فيفسد شيئا من الية فيكون
فيقال فالنقص من جهة نقصه من قاطعة الية فيفسد شيئا من الية فيكون
فكانت الية كما في شرح الطحاوي فمن انما على الية فيفسد شيئا من الية فيكون
اي العصفور فيفسد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
بالعصفور الية عليه اذ لا فاعلمت جميعه من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
عنده والاعضاء من الية فيفسد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
من كل المال والقوة فيفسد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
وتقع تلك القوة فيفسد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
فيثبت للموت ابتدائا ثم تنقل الية من هذا عند خلاها لان القوة فيفسد شيئا من الية فيكون
خصما من البقية اي فاعلمت جميعه من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
جثة تقبل لية بعد ما خابا فهو حال ففقد ذلك الية فيفسد شيئا من الية فيكون
ينقل جثة الماهل لان نقل الية من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
والماهل لا يمكن منه بالاجل كما في الكفاية فيفسد شيئا من الية فيكون
لا يبيد الغائب اذ ففقد لان المال ثبت للموت فيفسد شيئا من الية فيكون
بكله الى انما خابا ففقد الغائب ففقد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
لجميعه فاعلمت جميعه من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
باعتبار ذلك الية فيفسد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون
السمعة منه ففقد شيئا من الية فيفسد شيئا من الية فيكون

عن الكفارة فيصنع سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالاسبق وشار اليقال احد الويسلم لا يصح ان يمين الذي في
 لانه لم يخل تحت الرقبة المطلقة ثم اشار الى تفاوتية الرجل الى الرجل والمرأة نصف بالمرحل في دية النفس الموقوفة
 رضية ما دونها اي في اربش اودون انفس كما في الاقل المارة خطا خمسة آلاف وفي قطع يد العان خمسة وثمانون
 دية مقدرة واما اذا لم يخل بغيره فممنه من قال انها المقدرة وقال بعضهم انه يسوي منها عند اصحابنا كما في النظرية والاصل
 للامشي والذكر لم يردوا بخمين الذي دية خمسة اذ كان او انشى فانه شتمني كما في والزمي والسمان جلا كدرة كالمسلم
 في دية انفس ما دونها فانما على عاقلة ان كانت الاقل الجاني لانه كالمسلم في السمات كما في الكراي ثم فصل دية اودون
 فقال فقي اثمات الالف كالا وبعضا قيل في الاربعة مائة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الالف وصار بحيث لا ينفس بل
 شتم والعلامة لا يخلو من شيء فانه لو قطع المارن ثم لقيه الالف فان قيل الاربعة واحدة وان كان لبعده فحق المارن دية وفي الباب
 الحكومة كما في النظرية وحاشية كمالا وبعضا لانها اصل نفعه الالف والالف انفس بل الاربعة لادراك ان النقص ليس
 الانسان عوقب لاسود الداع كما ان الغاية الاربعة كما في الكراي واحدا على نحو اسل نظارة من سمع البصر والشتم والذرة
 وعمر ممره ان الشتم الحكومة ويعتد ثلثها بصدق الجاني او كونه لا يخطأ بصدقه او انما لم يخطأ بصدقه او انما لم يخطأ بصدقه
 لان في ثبوتها كمالا كما في الكلام والمسالك كل واحد من منع لاثبات ادوار الحروف اي حروف الهجاء فان يكلم بالانكارة
 وقيل تقسم على عدد الحروف فما تكلم منها حط من دية بجمته سواء كان نفعها اذ لم يجره وهو الاصح وقيل تقسم على حروف لسان
 بالالف والواو والياء والهم والذال الاربعة والسين والصاد والظا يمين واللام انون فان يكلم بالالف فقط سقط نصف الدية
 وحس عليه هو يمين كما في الكراي والالف الاربعة والظا يمين وقسمت خطا ربان فينصف مبلغ الدية ثم نظيره في سراج الدية واما انفس
 شعر فاذا كان كوجهه فمكاف واما في الحكومة لانه اذا كان على دية شعر استمره فانه لا شيء فيه واذ اصاب سنته ولم يمت فاني
 بعضنا فيه الحكومة كما في النظرية وفي الاكتفاء شعرا يابا لو ملق شارب لم يجز اليه بل الحكومة في الصحيح كما في الكراي فحسب الاربعة
 واذ ان الغيب فلو قطع فغيره لم يجز في حال محرم من الشعر انما لا يرد كما في النظرية واما عند الظاهر ان الحكومة كما في النظرية
 فيقص على الشعر عند الكراي الكافي وغيره انما لا يرد في الشعر لانه اذا لاق في شيء من الشعر لانه اذا لاق في شيء من الشعر لانه اذا لاق في شيء من الشعر
 والاسبق كما في النظرية كل دية من قدره من الف لانه اذا لاق في شيء من الشعر لانه اذا لاق في شيء من الشعر لانه اذا لاق في شيء من الشعر
 في الفات يمين ما كان في البدل ثمان كالحاجين الشغبيين واليمين الا يمين واليمين الا يمين واليمين الا يمين واليمين الا يمين
 فيستثنى منها الرجل ملتا باهوان في الاول الحكومية وكذا في الثاني لكن دون العلوي ولم يوجد في الظاهر ان الفات ندوا
 عند اخصاص كما في النظرية وفي احد ما على الاربعة انفسها اليه دية وكما في شتم العيين لا يلحقه شتم العيين حرف عظيم
 من الجفن على عينه الشعر ووليد وبعده زانح واما جازان فخط كل دية فاما كما في قطع يمين مع الاربعة كما في السادة وفي احد ما على الاربعة
 واما جازان باهوانا دية في كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشرة باس الى ثمان في جميع الاصابع كالفية ثم يكمل عليها عشرة اوفى كل اصبع

ان لو جن قبل الدخ الى دوى الفضل لم يفتل كما لو عت بعد الفضل فيه الدية في مالكم اني الطهيرة وعلى العاقلة اعلى اعتبارها بالدية
 في المالمين وفيه اشعار بانها لم يجب في العاقد في شئ الطماني لان الجناية ان كانت في النفس فلي العاقلة وكذا ان كانت
 في طرف المودلية بلغت نصف عشر الدية فعدا واما اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها فهو مسأفة في الرجل انما
 ونمسون في المرة ففى العاقد لا يلزم وجوب كفارة ولا حرمان ارث الا ان الاول عقوبة والثاني امر او ترهين بالدية
 فلا يلحق بهم ويحرم المزدحم يرث ابيه لاختلاف الذميين لا لجزاء لادوة ومن ضرب ولوز وجالطن امرأة ولوز وجب
 بالنسبة بين مسأفة ورحم حقيقة او مكينة كما اذا كانت فسادا او امرة او عبد اقيمة لكف حتى ادى اجر على القبول انما سميت به
 اول مقادير الديات وغرة الشئ اوله كما في الطهيرة وفيه اشعار بانها لا يجب الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية تجب في العاقد
 والافضل ان كفى ويستغفر لانه انكسب بمحور كما في الدية على عاقلة اى على عاقلة الضارب عليه في رواية عليه كما
 ان القتل المرأة ولما يتنا ذكر الامونشا ولا يتسوى في البيت المذكور الموت كما ظن آية ليم الارض للميتة وفيه اشعار
 بانها لو اقلت ميتين واكثر وجب غرة في كل كما في الذخيرة والكلام شير انه اراد بالبيت الحرمان كانت امر حرة او امرة
 خلقت من سيدا او من المعفود وهو حر القيمة فان حرته الجنتين شرط وجوب لعة كما في العلوى ويجب وفيه كلمة ان
 اننت حيا فمات لان الضارب قاتل لشبهه ودينه اياها الى انه يجب الكفارة فيه كما في شرح الطماني وفيه والى ان القتل
 حيا سقط اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة كما في الذخيرة ثم شرح فيما اذا ماتت الام فقال وغرة للجنتين ودية
 هي خمسة اوت درهم لاسر ان القتل الام ميتا فماتت الام بالضرر ودية الام فقط لعة الجنتين ان لم يمت
 الام فالقت له الموت ميتا لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت وديتان ان ماتت الام فماتت
 فماتت الى الاقل فنجين وترث الهمي من تبه الام لان مات بعد اذ وفيه اشعار بانها لو اقلت حيا فماتت ثم ماتت الام وجب
 ديتان الام ترث من تبه الهمي كما في شرح الطماني وما يجب في الجنتين من لعة او الدية وهو النفع الولد في البطن
 من جن استرقه ولو ارثه لانه بل لنفسه سوى ضاربه اى غير ضارب الجنتين فهو شئ ينقطع لانه ليس له ارث فانه قال
 لودها شي في الجنات مغيرة لانه لم يجب الكفارة عليه برك التبرج كما ظن وفي جنتين الا ان تهرى في جنين محرم
 القتل الا ان ميتا بالضرر فالاصناف للعد نصف عشر قيمته بهذا المكان على لونه ويصير فرض حيا في الذل لارى وقت كونه
 او عشر قيمته في الانشى لان قيمته المذكور في العادة اكثر من قيمة الانشى وان تساوى في السن الجنان جن يوصف به الانشى
 عليه الا ان الفضل لولادة الامة فانه يعين نفعان حينئذ وفيه اشارة الى ان الجنين على انصارب حاله الى انه اذا لم يكن له
 على كونه ذكرا او انثى فلا شئ عليه كما اذا انفق بالاراس لولدها بما يجب القيمة لانه نفع فيه الارواح ولا ينفق من غير الاراس كما في الذخيرة والعلم
 ان المعتر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مراه بعد الضرب ثم انفق حيا لم يجب لاقية كما في الامم ولا يستأجر
 من الجنين جنين حلقه كالنظر والشعر كالانام ثم وجب لعة وفيه وغيرها لانه يتوارث بعد مراه ولا يستأجر

بعض الخلق شرط الاحكام المذكورة فلا يجب شي بالعار جارية الغيار او دكا في المدينة لكنه لم يخلل امره وكوني العباد ان السجدة
جنتين لامة سحرية المذكورة والاشارة وضمن العرة بالنصب عاقلة اهرة كما في الزايدات والرة نفسها كما في المنتقى ببار عاقل
ان عاقلة للمعج الاول الخش لا لا الامكن لها عاقلة فانما عليها في سنة كما في العمادى سقطت جنبيا شيئا فلا يجب شي باستقلال
فيه الروح ولم يتبين بعض خلقه فان صيغته يكون اطقه او مضغ او معلقه ودرتها مقدرة بمائة وعشرين يوما فان كان كل منها لغير
يو على ما قال الخ المشايخ وقال علي بن موسى ان سقطا مكره لان الماء الواقع في الرحم بالغ فيه كما في الذخيرة عبادا بدوا
فلو ثبت للراوى شي لا يجب سقوطه لم يجب شي في حرة الاني رواه ولا في عاقلة الاني رواه ورويت الاني رواية كما في العمادى او قول كسب
البلطن او ان قيل وسالوا الفرج او غيره بالصل السقط لا يجب شي منها بل اذن ان جهافان مع الاذن لم يجب شي من الزايدات انما هي عاقل
فصل من حدث في طريق العامة اى طريق العامة فافقه او اتهم في الامصار واقترع دون بطريق في المناداة والاصحاب

لانما لا يمكن العدل عنها كما في الزايدات سياتي الخلاف في طريق العامة لا يصح تومر وادارة للمروم قوم يولدون في ارض غير ملكه في اية
على تلك احاطة فانما شيخ الاسلام الاول فمنا الامام العلوي كما في العمادى كندى اى مسترا او منير بالابى كى في الما الطبر
ما من شئ لا يغيره وان لم ينقل عنه وعن بن الاعرابي انه من زبيل ما راي سال قيل هو فاسى معناه بل الماء غربا لم يغيره
واكنون ان لم يكن ترك المروم اصله كما قاله الطبري الاول ترك الاعتماد على التجهيل او جرحه بانهم لا يملكون الارض والعمادى
والنون هو قيل من معناه البرج قيل الزايدات قيل جف نجح من انما لا يلبس عليه كما في الغرب او دكا ما لم يلبس او فاسى من

وسعه ذلك اى هازلا للاحداث فان الجازع غير مضيق كما قاله الطبري ان لم يضر بالناس فان ضررهم بالية
في النهاية وقيما ذكر ايامار الى اى محل لاذك كميل الانشاع بها وان منع عنه كما في الكوا في وقال الطهادى انه لو منع عنه
لا يباح له الاحداث واثم بالانشاع وانك كما في الذخيرة والعرض المجلس للبع على هذا التفصيل كما في المتر شى وكل من
احاد الناس كما في الذخيرة او من لروا لم يضمنهم كما في النهاية لكن فيه فتنة اوس واسباهم ولو كافرا كما في الكا في لقضه الى
ذلك لم يثبت بعد الاتهام فلهذا قبله كما هو مذموم في الصحيح فقال محمد بن محمد بن النعمان قال ابو يوسف لم يثبت لهم
القتل عن محمد بن النعمان لعبدى بصبيان لقضه وان لم يضرهم فقال ابو القاسم الصغار لقضه اذ لم يكن له مثل ذلك لم يثبت
والا فتوسطت حيث لم يضره فلهذا يثبت الى خصوصية هذا اذا علم احداثه واما اذ لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان الما لم يقضه وعنه
انه يتقضى ان يضرهم وهذا كما اذا احداث نفسه ان حدث للمسلمين كما اذا بنى سجدا لبعض الطريق ولم يضرهم يتقضى كما في العمادى
ومن يثبت في طريق الفخمة غير ما قد ذكر في الطريق وى يصحى قومه وادارة للمروم قوم يولدون في ارض غير ملكه كما في
لا يسع احد حدث ذلك بل اذ اول الشك كارسوا اركان منكم ام لا لانه لم يظن احداثه كان لكل لقضه هذا اذا علم احداثه ولا يجوز
قد راجح ان يكون احد لقضه كما في العمادى وضمن على قلته اى لم يثبت ودية من مات بسببه لم يمسك بسببه احد حتى في الاشاع عليه
مستحق من موار الطريق كما في الذخيرة لكن فيه اية في غير ما هو بالبطون الخارج من الزايدات ضمن لانه قد اذ احداثه لم يضره كما اذا اصابه بالاطراف

لم يفسد الا نصف سواد علم ان طوف اصابعه ولم يعلم قويا اشعار بان نوح جلا ممت فان بلغ ارشده ارشال لم يفتحه فعمل على حلقته
 وان لم يبلغ فعلية في الاكتفاء اشعار بان لا يحجب كفاية ولا يحرم من ايراث كفاي الذيق كما اضرب لعاقلة الدية كوضع
 امر جبر الشان في الطريق او حفر في الطريق اي طريق العامة او الخاصة فكلت به ابي السقوط نفس كآوى لاء
 متدني ذلك فدا يار الى انه لو وضع جبر في الطريق او التسعة او المشية او ربط الدابة التي التراب لو وقع للاستراحة او
 اورش المار بمن في كلها هذا العلم المار بالرش بان كان عبي وليا فان علم الضمين قبل يتاذا رش جميع الطريق بطور
 السجس الضمين والى انه لو اتفق ملكه ولو جبر لم يفسد كالتقاء الشجع او الطين او الحطب او ربط الدابة او القعود في خا
 داره ولو في غير التا فذلك لو بني فدا حد من اهل حفرية العصب المار او نصب دبا على راسه ممن ان اجمع على ذلك
 اهل العلم لان العامة في نوع حق فان لم ان يدخلوه عند الزمام حتى ينجف الكل في الذخيرة والى انه لو حفر في سفا حتى في طريق
 لم يفسد لان غير مستعد او لو حفر في طريق المغفرة فحق شرح صدر الاسلام انه لم يفسد في البسوطان ممن لم يفسد في
 القري ممن كما التبريد في المدينة ولو بني حفرية في نهوم الضمين من في نزل العامة وتدا شي عليه ممن ان اظلم كفاي الكرا في نذير
 اننا ممن حفر التبريد وضع الحجر او التبريد الواقع الرو كمال كذا لا الضمين لعاقلة ان مات الواقع فيها جوا او طشا
 بلج طبر او عماد لو بسبب نجات الحفرة عن التبريد كفاي النهاية وذا عنده واما عند يوسف فم ممن بانهم لا غير من محمد
 ممن لكل على هذا اذا حفر جلا او داخله تيا وسد عليه لباب حتى مات جوا او طشا او فتوى على قول في صيغة من كما
 في الخلاصة وان تلفت به كلك من ايراث الكنيف والبرص الكمان وضع الحجر حفر الرب في الطريق بمسبب ممن
 ذلك لم يدر في الواضع والمحدث توكيد لا عاقلة فان صانعه خلاف القياس ثم خرج في ذكر شرط القصر الضامين حال ان
 لم يدر في كذا كلك من الاحداث واخيه الامام السلطان ذلك في نهوم حفرية فان لم يدر في الطريق اذ كان
 عن العامة فكان كمن فعل في ملكه وقال شائنا انما جاز لا اذن لاه لم يفسد العامة بان كان الطريق وسما اذا كان خفية فلك
 كما في النضر وفيما يشارة الى انه لو بني في طريق او سوق باذن لنام كان مثل الباربون لما كذا في احوال الكوة في بلاد
 فاسوق لاصحاب الحوانيت فلا يكون لانه فائدة قيل لان تقير اذان كان في طريق فاذا كان الطريق اذ كان فاعدا كذا في
 في ذلك في السلطان كفاي خربة مفتير لما انجر الكلام الى القتل لتبدا ذكر الحياطة المثل ان كان جهاد الكفاية آخر كذا في
 بتدبيره بخرجه ما ياتي من ممن ورجل لسط ابي الملك احقيق ان كفاي كالا وقت والقيم وقدر انه اذا مال حاظ الوقت
 من نحو السجود والرا فطلب على ما به فام نقيض حتى تلف نفس ممن عاقلة الوقت كفاي الزمانة وغيره مال مما هو اصله
 وغيره ما يشتمل المنصوع والوا الى طريق العامة او الخاصة فم من قبل الاكتفاء كقول وطلب بالفتح فقصه او اصله
 وصورة الطلب ان يقول انه مائل او مخوف فاقصه وفي منية الحياطة المائل عا الى انه لا يصح الطلب قبل السيل لانه لم يتعد كفاي
 في الكرا في وغيره ولعمد الاطلاع عليه بل ان الحسن لافا مقام الواو في الاكتفاء اشعار بان نوح جلا ممت فان بلغ ارشده ارشال لم يفتحه فعمل على حلقته

وأما ذكره للممكن من إثباته عند انكساره وتصوره لان لغيره شدة التي قدمت اليه من دم حائل كما في الكافي ذكر في انتهى انه لو قلنا
 ان دم من الدم لا يقطر فانه مائل كان شهادته انما لو انما اذا قلنا في ذلك ان تدمر شدة وفي الكافي من محمد بن ابي حبيب الاشهاد
 على شدة اشباحي الغيبين على التقدم على كون الحائل كما المتقدم اليه على كون المالك سقوط الحائل مسلم واحد ولو عبد غريبا أو
 اودعي واحدا كانت له عارة ولا يميزه الطلب من احد من العامة في طريق العامة ومن الحائلي العامة لا يشارك في الرواد
 كما في النذرية وذكر في شرح الطحاوي انه يشترط في البصير العبدان ليدوم لاه بالصورته فيهم من ظراف طلب بملك ففقدته
 فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للمقتض لكن في الاستسكان بصير ذلك لا يمكن من طلب من اشراك في حصة على نفسه
 فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائل كما في قاضيه خان كالرهن فانه يملك النقص لملك من هذا لانه كان غلبا في الرهن
 وقضى الدين من حصة حتى يفيضه الا اذا لم يوجد الشيء فانه يطلب حتى يفيق الى القاضى فاد الرهن بانفسه ان كان حاضرا
 واذن الرهن جرت اذ لم يفيضه يكون مستعدا كما في الكافي وتل الولي من لائب اليد والوصي ام بصير فلو سقط حائل
 البصير لم يطلب من ليه كان الغنم في مال بصير فلو بلغ اوقات الولي بطلب البطلان الغنم لملك بمكة في العداوي و
 مثل الحكماء لانه مالك على نقص حائل فان لم يفيض حتى يملك شيئا ما كان له وما ليس في اقل من قيمة من قبله الا
 وان كان غير بصير في قيمته بالذمة بالذمة اعتبارا بالقيمة الحقيقية كما في الكافي والعبد المتاجر فان له ولاية بنفسه او بغيره
 اول فان تلف آدمي فالتد على حائله المولى وان كان غير ذمي ذمة السيد ببيع ذمة فلم يفيض المولى عطف على طلبه
 اني ان ولا لعبد يطلب آخره قبل السقوط يمكن لنفسه يدوم قدر ذمة على نفسه في تلك المدة كما يشترط المصارع فلا يلزم
 في طلاق المدة كما في المصل من يشترط الفسخ لم القدرة لعبد لطلب في وقت السقوط حتى لو دبر بطلب لطلب من بغيره
 وكان له ذلك حتى سقط الحائل لم يضمن لان يمكن من جعنا للاجر المشتري في اشهر كما في الفقرة وفيه ولو جعنا الاشهاد لطلب المشاهدة
 ولاية المصارع بغيره فلو انما انما ولا يولد ولا يشاهد قبل كما انما وجعنا من الحائل مالا بالتبوين كلف جعنا ليه الحائل المالك
 وفي العداوى سقط حائل الممار ذمة جعنا ليه الحائل المالك المقتض على اذ ذمة المقتض من نفسا ومن حائله نفسا لم تلفت به لانه
 مستعدا لطلب الممار العامة لا يضمن من طلب مقتض حائله جعنا حائله وجعنا ليه المقتضى سقط الحائل لانه قد زال الممكن
 من ليه المبيع كما في البداية فلا يشترط التفتيش في عانة الكتب فتوقد انما ولا يضمن المشتري لانه لم يطلبه واطلاق المبيع
 يدل على انه لو رد على المبيع بقتله او غيره او بغيره لشرطه او رد به لشرطه المبيع لانه اذا كان له ليه المبيع
 فانه يوفى ببيع خاص من كما في النظرية ولا يطلب ابي فح طلبه من المالك في نفسه كالمودع وخوجه من الرهن
 والمساخر المستعير والمأجور غير بائع فانه لا يملكونه ولا يبيعون لان اثنين يستاتين من ضرهم اسبق من الضالين ان
 الحائل الى دار احد من المالك مساك اجارة او غيره فامانة الدار لادنى ملائمة فله الطلب لدفع الضرر
 وقيمة ايمار اسل انه لو مال ليه اسل الطريق ولصنه اسل الدار فطلب احد من اصل الدار من

لانه من العادة لكن لو طلب من غيرهما من ايضا لانه مع الطلب قبال الى الطريق كما في الطريقية واعلم انه قبل ان تقضي على كل واحد
 من الواو كالمعظم فلو كانت شي بالستو وضمن بطل الحق للعادة فصرف القاضي في حق العادة فانفذ فيها بينهم لانها يفرقهم كما في الذخيرة فلو كان
 تاويل احسن بل لداريا فانه مع علم الغرضين كما في الضمير وان نجي المالحط مالم لا الى الطريق او الداريا فانه احسن من ان يظن ان
 من حد لانه متعدي لانه لاشغل له وان طلب النقص في الضمير احد الشكر كما في حائط اقل او حفر احد هم يفرق في دارية شتر
 بلا اذن لباقي وقلت شي بالستو فاما الضمان عند المنقش لمال بالخدمة للمالك والدار فان كان فواكته حتى المالحط ضمن ثلث المال
 والناقلة ثلث الدية وفي الخفش المالك الدية لانه لم يمتح الى ان يمتدح تركه ضمن عند ما انقصت في السكينة بل ثلثت متساكن في
فصل ضمن الراكب السائر في الطريق ما تلفه وابنه من شئ من المال بان ضربته برأسه او كرسه او عقدته بيده
 او جملته اى ضربته بيده او وطلعت بها او برجلها اى وضعت عليها او صدمته اى ضربته بحجره بل ان اسير في الطريق
 سباح ففكر الى حقه مقيد بشروط السلامة نظر الى حق غيره ولم يوجد مع اسكان الاحراز لاما لمقت برجلها بالمال المملوك
 اى ضربت بها من باب استعمال المقتدى لاسن جليل علفتها بتنا ومارد او لم يكن يقال نفقة الداريا
 ضربته بحجره كما في المغرب وغيره او ذنبها او نالت به راتت اى بالعاره وثمانها او بالث الداريا الراكب عليها
 في الطريق حال كونها سائرة في زمان اللغات باحد من هذه الافعال فما قيدان لمجيبها وانما الضمير في النعم والروث
 والبعل لان الامتداد عنهما يمكن فاما في السائر لولا مقتضى في الحد وضمن ان قدر على منع الاغلاك في احكام السكالي
 من السامدي او او قفهما في الطريق لانه فخير كما مر لذلك اى للروث او البعل فلو وقع فيهما فو مناس بامنا
 في كل لوجه الا اذا وقعها باذن السلطان فانه لم يضمن كما في شرح الطحاوي فان او قفها في سوق الداريا لم يضمن لانه
 باذن السلطان كما اذا وقعها في المغا وفي غير الخوة فانه لم يضمن لولا غير اذ لانه لا يضر الناس بملات الموجه كما في الاختيار
 اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن لعل الداريا وهذا في غير الوطى فانه بمنزلة قتل فيضمن بان لسانه واقفها لا يضمن لعلها
 كانت اقفه او سائرة كما اذا لم يكن لصاحب حمارها في الذخيرة او بما اصابت الداريا بيدها او رجلها في سائر الطريق حصا
 او حفر اصغره او غيرها غير الموصاة في العرف او نخوة من المنة او العنار ونحوه فقط على اى شق حتما فانه لم يضمن لانه لا يخرج عنه ولا
 لو عفت على الداريا في هذه العتقون كما في الذخيرة وضمن الراكب بالكرسي باسباب ايجافه فيضمن العيين لانه يخرج عنه ولسائق
 والها كذا من لوقه ليقض السوق فهو من امام ذلك من خلف المردف كالراكب في السنان بالكل لانه نفقة على ما قبل
 مشا سنا وذهبنا سيم العراق الى ان سائق يضمن بالنفقة ايضا وفي الاصل يدل على قولهم الاول والاصح كما في الكفاية ونسبها
 بانه لو جمع سائق وقائمه كان الغن عليها فيضمن لان سائر سائق الكل الاخر فاقمته وكذا لو جمع السائق والراكب لانه لا يضمن
 في الاختيار ولو جمع سائق وقائمه والمردف الراكب ضمنوا الراكب كما في الجسدي لان الكفاية اى غارته لم تكن التمس على طريقه
 فلا سائل في المالك الكفاية كما في حمله الكركم فلو دون السائق وقائمه او اخذوا سائر سائقهم سبوا الى البيت في جميع هذه الوجوه المعاملة والكل

في المال كما لو كان الكل ثوبين من الركب في الوطى كما في الكافي واذا اصطدم صلبا اصطدم آتينا ريبا لمجد فارسان فمنا احتجنا عليه
كل من هو ثوبه الآخر وفيه الآخر لان كل واحد من كل فلو كانا عديين فمن كل من المصطدمين نصف ثوبه الآخر وبذلك اذا كانا ثوبين في المال
عديين ففدي في ثوب واحد والحمد واذا كانا عديا وكانا ركب على عاقلة المحرض الموصف قيمة العدي فمنا فدي في الثوبين في المصطدم
قيمة فمنا فدي في ثوب واحد وانما خصنا رسالنا لانه لو اصطدم رجلان فان قطع كل في حبه فلا شيء على احد منهما وان قطع احدهما على فدي
والآخر على جهده فمنا فدي في ثوب واحد على عاقلة الآخر وان قطع كل على عاقلة الآخر كما في الفلانة فدي في ثوب واحد والآخر على
في الطريق كلبا فاصاب شيئا فالتفت في فوره اذ قال لارسالنا لاسكون ميل الحياث فمنا فدي في ثوبين المرس ان ساءه ابي
كان شيئا فدي في ثوب واحد فلو ارسالنا لصيد الضمير كما لو كان ساءه احوال ثم سارا اليه لم يبقه ومن لم يبقه من كل حال به انما يشاء
كما في الكافي وعليه الفتوى لو اعز حتى يخلص جلا لم الضمير عنده ضمن عند محمد بن ابي اسحاق او فاد كما في الخلاصة لا الضمير في
ارسالنا المصطدم الكلب السوق لم يصب في فوره لا يحمي السوق فوجوده كعدمه ومن لم يصب من ابي يوسف ثم اذ يعين ولا في امان الذئب
من الكلب الاخر فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق
قبل المصطدم كما لو كان في الثوبية والى ابي اسحاق كلب غصب كرم لم الضمير لانه انما الضمير في الشاهد عليه فيما بينا من ثوبين المصطدم
على قال في ثوب الاخر الى ان ابي اسحاق كلب غصب كرم في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
كما في المصطدم والى ان لو ارسالنا فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
مصطدم اليها كما في الكافي واذا اجمع الركب والاقبال والناحس طامع ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
واحد في مصطدم هو ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
ضمنه وهو الركب في الوطى مناصفة فدي في ثوب واحد الركب لو قطع بالضمير فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
على الاصح لانه لم يجر به ذلك لان الناحس عاقل فان كان صيا فاعلى عاقلة وان كان حية فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
وانما خصنا الحرس لانه لو وضع يده على ظهر فرس ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
انما خصنا من القيمة فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
كما في الذخيرة وفي فخر العيين نحو البقرة والنحو راء اعدن بغير النحر والحمار والبغل والفرس واليونان والرجل
اي يبيع قيمة البقرة واخواته فان القيمة في البسائم كالتير في الانسان في العيين لو اصادته من ربح الدية وبذلك اذا كانت جميعا على
والا فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد المصطدم ابي اسحاق فمنا فدي في ثوب واحد
الوجه لانه لما كان شاة ترك لربها عليه ومن جميع القيمة وان شار اسكنا ومن نقصان انما خصنا العيين لان قطع لسان
الثور والحمار نقصان على نفس عن شرف الامة ومنه يبيع القيمة كما في المصطدم وفي اذن لدية وبنها صمان النقصان

في اليه الرسل منا القية عليه الفتوى كما في الذرية واما انصاف الشاة الى القصاب لم يصف البقر اقتدار محمد في الجامع
 مع الاشارة الى ان الحكم لم يثبت بالانصاف فاستوى في بقية القصاب شاة غير كما في النماية فذكر الانصاف كحكم في الحكم
فصل ان جنبي عبد لامة على حرا وملك في القتل اطرف خطا له ولو كما انو انا حتى يسي عبد او عبد محمد اطرف
 جنايته خطا كما في الكافي وفيه سيدة الى الجنابة بها اى بسبب الجنابة فيمكك الولي او ذراه بارئتها الى الجنابة فمكك
 عبده وفيه اشعار بان الجنابة لا يسيد فلان بيننا رايانها والى الاصل هو الدفع واختاره للاسلام في الغدار واللعن الصريح
 لو مكك العبد برى للمولى كما في الكافي وبذا عن يها واما عبده فاعفاه لانه الثابت بالنص فلو اختاره ولم يقدر عليه فاقه
 وجهه عنده واما عبده فافعله لانه في التاويل في الاعيان بلطع الغدار في حكم العين لانه بل فان وفيه
 السيد بعد الجنابة او باعية جارية فانها باعده لم يصح فخرها للفقهاء اما اذا سلم كما في البداية او اعتقه او ذره او كاتبه او سلمها
 اى الجنابة والحال انه لم يصح السيد بها اى الجنابة عنده هذه القصة ضمن الارشاد القية الاصل بزيادة الامم من قيمته
 اى قيمة الجنابة في التاويل الم الم الم ومن الارشاد في القصة بذكره وليس فيه مانع لفظ ولا نحو كما قلنا قد ورد في مكان
 تصرف السيد امة من هذه القصة وقد علم السيد باعهم ضمن الارشاد لان كلامنا دليل للاختيار الارشاد في الا
 اشعار بان لوز وجها او طبيبا او جارا او زنها لم يكن مختارا للارشاد عن يوسف بن ابي في كل مناسحو الاول اختارا
 كما في الذرية ثم شرح في الجنابة على العبد فقال وفيه العبد المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى المولى
 على العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين فان بلغت قيمة العبد او باوزت هي دية العشرة آلاف درهم وبلغت قيمة الا
 او باوزت هي دية العشرة خمسة آلاف نقص من كل من قيمتين المار المار المار المار المار المار المار المار المار
 بالنص عند الطرفين عن الامة خمسة آلاف الامة خمسة دراهم كما في المحيط والتمراشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة
 في رواية منها كما نطق فان ستمون جبري عن ابي يوسف اى انها قيمة كل منها بالغة بالغت والاصل ان الواجب في هذه
 الصورة انما ان النفس هو قولها او ضمان المال هو قولها فالدية على العاقلة في ثلث سنين عنه بها على الجنابة حاله
 والادل الصريح كما في الذرية وعن ابي يوسف اى ان القيمة ان زادت على الدية فقد ار على العاقلة واكسب على الجنابة كما في
 وفي القصب قيمة ما كانت اى ان غصب مملوك فقتل عدا الخطا فعليه قيمة بالغة بالغت بالاجماع لان الصانع المقتصب
 مقابل الدية اذ القصب لا يد على المال ما قدر في الجنابة على طرف الحر من دية الحر بان والا اصل ان رذل لم يقد رذل على
 من قيمته فيجوز في موضة العبد نصف عشر قيمة بالغة بالغت بالاجماع في النصف عشرية وبذا طاهر الرواية وهو الصحيح وعن
 جهم انه نصف عشر قيمة الا اذا بلغت خمسة فينصفه من قيمته وفي اليد نصف القيمة بالغة بالغت وعن محمد بن
 الا اذا بلغت خمسة الا في قيمة من قيمته درهم كما في النماية والكل في غيبه وفيه اشعار بان الم لم يقدر رذل
 من الارشاد اخذ النقصان والارشاد والنقصان كلاهما على الهام في حاله كما في شرح الطحاوي

فذكره ابن تيمية عن نبيه الفضيلة قال وفي قمار عيني محمد فوه سيده الى الباني واخذ قيمته ميمنا او اسك
 اى العبد بلا اخذ بل ليقصان عنه واما عند ما قد وفه واخذ القية واسكه واخذ النقصان انما حصن العيصين
 في قمار العيصين لواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة الاثني عشر من خمسة واربعين كافي شرح الطحاوى ونفى ان يكون في
 قول محمد وانا في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغة الميراث لاصل الا ان في الكافي يوجب نصف القيمة انما قال
 جنى مدبر او ام ولد نظا صمن السيد لاقول من قيمته اى قيمة كل منها نصف التدبير والاستيلاء ولولم الحياتة وتمامه في
 ومن الارش حبيب تمام فان جنى المدبر او ام الولد جناية اخرى شارك في الجناية الثانية والاولى في القيمة
 اليه الى والى الاول ان قوت بقضاه لانه يستوفى الى الاول زيادة على حقه فلا يتبع الى الثانية السيد او ليس
 جناية اى المدبر او ام الولد الاقيمة واحدة لانه ليس السيد لارقبته واحدة وارجع الى الثانية عطف على شاكس
 فانه نصف القيمة ثم مرجع السيد على الى الاول او اتبع الى الاول ان قوت اليه بلا قضاة وهذا عنده
 عندنا لا يتبع السيد كما اذا وقع بقضاة وفي الفاراشة الى انه ان جنى ولم يعصم جنى اخرى فلو الثانية ان يتبع اى
 بالاختلاف سواء وقع بقضاة او غيره كافي للقيمة ومن خصص صبي باخر غير بالغ اى من ذمير بلا ان الكافر اغير غير
 نفسه ان غير ثم ثبت به الناصب حكمه لان سانه ليعاد في الكلام بما ذكر في النهاية فاما الصبي معه ان يده مرتا
 فحاجة بلا علة وبى بالقسم والمداد بالفتح ويكون البهيم بلاه او محتمى بلاتون كمن مرض القيصين انما صلب ان
 ذلك الصبي لصا عظمى ما لم يسلط على اساءة او كل عذاب مملوك كمن العاصم من كل الاثم والرشوة والعوق في الماد ولكن
 من كان لى قاصصا غير اوش حية اى عضناني الغرلة بالشين المعبرة وفي الصلح انما الشين بمعنى هو اخذ لهم
 بمقدور الانسان قال ابن تيمية لانه باطراف الانسان اجتمعت جميعا ضمن حاقلة الدية لانه لقله الى مسكه بخلات
 لا دخل للسكان في ذلك كما في صبي ووقع عبدا اى جعل عنده عبدا ودية فقوله الصبي لوجه فانه ضمن حاقلة الدية
 القيمة وانما الدية اعتدادا على باهر ان دية العبد قيمة وشاة الى ما ذكر ان الواجب العبد ضمانا كقوله قال واذا فحقول
 وعصبة يرويه ضمن ان لم يقيم لم يعصم انما قيد بالمرلان العبد من في الوحيين فان تلف الصبي الا ان طلع او قتل
 بلا ايداع او اقرض او اعانة ضمن حال بالاتفاق وان تلف لعدة كبد الايداع والاخر مولا الصبي عند اطلاق
 واما عند اى يوسف فقد ضمن الخلاف في صبي قتل مجرودا او في العاقل فلم يعصم بجنبه كمن قتل شرح الجامع لصدا السلام
 وقاصصا ان التمر شى ضمن في الاتفاق كمن في المدة قتل شرح الجامع لغير الاسلام فهو الصبي لان فقهه كافي الكافي ولما لا
 بالتجارة وتبطل الروية فقد ضمن بالاجل كما في النهاية

فصل ميت مبتدأ فانه موصوف بغيره وطف بمواعم من اهل الملة والاولاد الكبار والصغار المستغنى تام لثان
 ولما قصه فلا شئ فيه كافي الكافي وذكر في الفقيه ان جديين قتل في ملة فلا سائر لارقبته جديين اى جديين

كثر من قول ذي أو امرض به وحسب مقتضى ذكر النون بعصر الحلق أو خروج دم من فوهة أو عينة فانه من قول
 ولذا لا يقتل إن جنى العكر كذا أو اثمنا الرأيت على القتل لارادة التقصير لا المكان منه مخفيا عنه وفي النقرة من حيث لم يمت
 أو القتل يقتل من بادر القتل أو اثمنا وحده ذلك ليست في محلة يقتل من مكان دل كما في المذوات مثل
 والموتة العفنة المذوة غير اعمالي من كذا فمن الظن انه تسلم في الطلاق الحلف على بل الحلة واخره من انما يشاء من غير ما علمنا
 فيه ما علمنا من اعمالي من كذا فمن الظن انه تسلم في الطلاق الحلف على بل الحلة واخره من انما يشاء من غير ما علمنا
 تصغير مع راسني محلة فان جده نصفه مشقوبا بطول واقل من نصفه من الراس وعضو من فلاة من فيه على كونه اعظم
 بالينة او الا فرقا كانه اي الميت او كثره وقد ادعى ولي القتل عمدا او خطار على جميع اهلها اي تلك الحلة او على بعضهم
 باعيانهم ولو اباعيانهم وجب لهم ان يقتص من اثمنا وحده ذلك ليست في محلة يقتل من مكان دل كما في المذوات مثل
 في قتل فلاة من على المرأة والعبد الصبي المومن منهم اي من بل تلك الحلة كما في عامة الكتب في الطرية ان القصة
 على ما علمنا في المضرات انه رواية عنه تحت اسم الولي اي على الميت المخلصه نصفه للمومن فيه اشارة الى ان لا شيء الا في
 ذلك الى ان الولي اختار الفراق والشان الصلح والشان الا ان لا يظن ان يتخذ من تيمم القتل كما في الكافي ثم اشارة الى
 الحلف فقال بالعداى خلفه بالانكشاف اي الميت فخر المحلة مثل طه صمير المتيقرا بالكلية فذكر لا جلا ولا ضمان
 او الولي عليه كما ظن ولا علمنا له قائل ما من قبل تقابل الجمع بالجمع في كل واحد بالانكشاف فاعلمت له قائله كما في
 وخبر من السواء لا يفتي بانه لا يملك بصيغة الجمع لانه لا يفتي فاذا اباشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة
 واحدا فان كلاً منهم قاتل لاذ قتل في العمد وكفى في الخطار واجتماع الفعليين في اثنين مطوعين من الازاد او على الولي على اثمنا
 منهم وشهدوا على اثنان منهم فان كيفية هذا في يقتص من ان يكلفه بالانكشاف فاعلمنا على اهل النظر والقتال فاعلمنا
 بانه لا يفتي بانه لا يملك الكافي لا يملك الولي وان كان منهم لا في غير شروء ثم اي بعد التيمم قضى على جميع اهلها
 بالدية لذلك ليست وادع عبد التقصير في حفظ الحلة فاقصة الدية على اهلها كما في اكثر المتن وذكر في الطرية ان عليه
 الطهارة وفي البقرة عن شيخ الاسلام ان القصة عليه الدية على عاقلة عليم جميعا في الكافي ان الدية على عاقلة في نظام الرواية
 وفي اكثر النسخ ان القصة بيا على اهلها فيقتل ان يرد على عاقلة اهلها وان ادعى الولي القتل على احد من غير اسم غير اهل
 المحلة سقط القصة ولا يمان عنهم كما سقط الدية فان قام النية على ذلك فغيره الا حلف ان كل مبيد عنه حتى يملك
 او يقر عنه بما يقض بالدية كما في شرح الطحاوي والقصة بالفتح اسم من لا قسم بالكرهية الحلف ثم قيل لا يمان القسم على
 اهل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يسمون كافي الكافي وغيره وقال الرضوي في غيرهما في الاصل ايمان القسم على
 اولياء القتل ثم يقال ان كل من كان لهم من الزن بمسما اي في تلك الحلة كرا الحلف عليهم على من كان في
 منهم الى ان يتم المومن ان كان احدا يحلف بمسما مرة قس على بذوقه اشارة ان كانوا اثنين لم يكر الحلف على احدهما

ومن لكل منهم من الحسين وادب عنها حسن الناكل حتى كلفه اذ يقربان ليس عن الحلف فعلى لدية وعن كل يوسف
 لا يحسن بل يقضي بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في الموطأ والذخيرة والكراماني وغيره بان الحسن بن سعيد بالعمدة اذ اني انظر فلا يحسن
 بل يقضي بالدية على العاقلة لا يحلف ان يخرج الدم من القدر فيه كذا في السدرة وغيره وذكر في الذخيرة ان ابن ابي اذ نزل
 من الراس ان علسا بن جوف يقتل او دبره او ذكوره او فرجها لاني يخرج منها بل فضل احد في قتل بعد علي ابنه لسيو
 رجل قسامة فاحلف فالدية على عاقلة كذا اهل محمد ثم من المشايخ من قال ان ابن ابي عمير ان يكون للدية بالكرامة
 او لم يكن ومنه لطلاق الكتاب منهم من قل ان كان له المال فله القسامة والدية ويعتد ذلك بقول السابق او لبقاء عمر
 ابي يوسف ثم هذا اذا كان لسيو قوما متخفا فان ساقطتها راجعا فلا شيء عليه وانما قال لسيو قسامة لانه لو لم يكن
 احدا كذا على اهل الحديث ويحيى بن ابي انفسه من السابق لكل في الذخيرة والكراماني على الدية عليه قتل والعاقلة لها كالساقط
 في وجوب القسامة والدية يمكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالانفراد في وجوبها لانه في اية منكم في الكافي و
 في قتل وجده على اية من قريتين او كتيبتين او قبيلتين كان القسامة والدية على اقربهما من قتل هذا اذا كان في قريتين
 لا يكون مملوكا لاحد ولا افعلى ملكه وانه اشعل ما نزل وجدين ارض قريته وبيت قريته كذا على الاقرب القريب شيئا ان لم يكن
 يبلغ اية الا فلا شيء على احد والاخرى كقول علي دابة فالدية جفتيل بين قريتين في موضع لا يكون للاحد بل يملكه من قسامة
 على الاقرب لكل في الذخيرة وان استوفى اخاهما كما في التماسي وفي قتل جدي وارجل على القسامة انجس
 حلفا وغيره اشعار بان القسامة على العاقلة اصلا وهذا قول ابي يوسف ثم واما عندنا فلا خلاف ان القسامة على العاقلة كذا في الموطأ
 في الكافي ويذكر في اعطى لدية عاقلة ان ثبت انها اى الدار اى الليل بالوجه اى النية اذ الكوفا قالوا انما يكون
 وفيه اشارة الى ان ما ذكره في الموطأ ليس بجهة على العاقلة والى ان لا شيء عليه مجرد ظاهر لدية وفي الاصح انما ذكره قول طهوف
 ابي يوسف ثم فلا يحتاج الى الجور في مورد السكنى وكنه عاقلة وشره اى دية القتل ان جدي والرفعة لان الدار بقرية
 وقت طهر القتل فالدية على عاقلة وهذا اصح كما في الموطأ وفيه اشعار بان قتل بوجوب لدية على عاقلة يقتل هذا اذا انتقلت حالة
 الوارث والقتيل فان تعدوا فليقولوا حتى يقتل من لدية ويكون اقل القتل من دية وصاياه ثم حيلة الوارث كما اذا قتل العبد
 اياه فانه يبيد لدية على عاقلة ويكون ميراثه كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الوارث لا العاقلة كما قال بعض المشايخ
 وقال بعضهم انها عليهم من غير ايراد على قولهما في رواية غزنفه بدمه وان لم يدر في حله قتل فكانه من القسامة في الانتصار وغيره
 والقسامة على اهل الدار المخطئة اى على ملاك القسامة بالكرامة الاصل انظر التامم افزه من رخصه لغيره وظاهر كلامه
 في الموطأ وكون السكان المستعدين المستعدين والذين يكونون لدية او لهما او لغيره من ملاك السكان المستعدين
 فان عكسهم اكل بل انظر في المستعدين وكون السكان الماحصل ان كان في حله ملاك لغيره وشره وسكان القسامة
 وكون قربا لانه لا يكون لدية بغير الحلة اية منكم والكل فيها ملاك حديثه وسكان فعلى الحديث ولو كان سكان فلا شيء عليهم فبالكرامة

واخذ ابني يوسف فافترق الثلاثة سوارني وجعل القسامة تهاشني شرح الطحاوي قيل اني اعرفم والماضي عرفنا فليست تترك
 لان القديس اليريم كما افترق اليه في الكلداني وفي قبيل وجهني دارا وغيره اسلم ملكا مستتره بين القسامة والدية على عدد الزواجر
 فان كان في بعضها زينة وعشرا وعروا اليانك فكر القسامة عليهم والدية على عاقلة ثلثا قسامة لاني صاحب القلب والكثير سوارني
 وانه يدركه الزينة وجهني فتركت في اهلك فلو كان بعدك كاشا على من فيه من السكان والملاح والمازوا والملك وغيرهم سوار
 على قال بعض المشايخ فيهم من قال اذا كان لك القسامة عليه الا فعلك كان كافي في الذبقة وفي مسجد محلة كانا على
 اهلها لان تبرز اليهم فاضافه مسجد شيرة والى لا قسامة في مسجد الجامع وسجد الشارع لان القسامة انما يكون لقوم معروفين
 وفيه فلو على بيت المال هذا اذ لم يعرف بانيه والافاق القسامة عليه والدية على عاقلة كافي في التراضي الى ان يكون سجد اللغز
 لم يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية على بانيه ان لم يعرف فعل عاقلة صاحب خرب الرب ورسد كافي في الذبقة وفي سوق
 مملوك الا حسن مملوكه كاشا على المالك عند جوار على السكان عند ابني يوسف هم كافي الكافي في فعل فيها سوق فترتب
 بجمع الناس فيها في جميع الايام لولعية ليس فيها في الليالي او فيها مملوكه فانها على اهلها تقسم فكلهم كافي في القسامة و
 سوق غير مملوك كان كانت لبيدة يمتدون فيها للتجارة في بعض الايام وان بعض ليس فيها سكن الا دار مملوكه سريخل فيها سوق
 فانها عاصمة المسلمين كافي التهمة والشارع اى الطريق الاظم من قوله ثم شرح الطريق اى بين اولى الطريق وقبضة طريق شرح
 الناس وفي السجن الجامع لاقسامته في شئ منها والدية على بيت المال لان تبرز الى الامام عند ابني يوسف هم
 كاشا على اهل السجن فيه اشعار بان بلا العانة وجبر العانة كاشا على كافي البداية وغيره مملوكه والدية الملك فانها كاشا
 في خرب الذبقة ولو وجد قبيل في موضع سلاح كالغلاة الانثى اى يسي المسلمين كانت الدية في بيت المال كافي فاضيقان بالادار
 التي لها ملك فدا وال فكلما فتحة ان يكون القليل فيها بدلالة ليس على العانة كافي في الذبقة ولو وجد
 في طريق خطم غير مملوك كانت الدية على اهل الجبال التي تشرح كافي الطريق وفي يديه قبضة يدا يدا والدية كاشا على
 لا عماره لغيرها اى لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت حين مصرا وروى فان بلغ اليها فليقرض ملكه اذ اكرم مملوكه ولا
 عاقلة الملك في الكلداني ان يقطع عن تلك لبيته حق العانة فمدره الا فعل بيت المال او في ما يجره اى ذهب القليل
 بدلالة ليس في يده لاني ملكه وفيه اشارة الى ان نه ذلك لما يكبر كالفرت فلو كان له صخر الاقوام ورضي القسامة
 على اهل الذبقة على عاقلة والى ان القليل في وسط انهم فلو كان في خطم فعل بيت المال والى ان جوسبر
 في شط لم يكن بدافني على اقول بقري ان سمع صوت الهما ولا فعل بيت المال كاشا كاشا في موضع جهات المدي في المسلمين
 والا فكل بكل حال لكل في الذبقة ويستحلف لتبع الامام وهو الذي يستحلف في القسامة ميتة لانه مصروف فجو طفت قال
 فكله يد من جهات حلف ولم يسطع اليمن عنه بهذا القول ان كان يريده بالمدافلة ولا عرفت اوقا ما خيرة
 لوزان يكون فاعل فاعلم مع غير زيد غيرم واليه في مخرج بالاقوال وطول شهادة بعض بل محلة كلا بعضا يقتل

عجوزهم رجلا بعد دعوى الولي القتل على انك غير للتمتع فلا شئت القتل لثبوتها وهم الا انهم يبرون عن القسامة والدية
 كما لو ادعى على غيرهم بلا اقامة بينة وفيه اعنده وامعده بما لم يطل به على الاصلين لم يجز عليها احد بها ان من يتعصب
 خصما في حادثة ثم غل عنه فشهد لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالوكيل اذا قام ثم غل والى ان من كان له عتبه
 ان يصير خصما ثم طلبت تلك العتبه فشهد لم يقبل او قبل واحد منهم بعد الدعوى لانه صاهل المعايه خصما بالدعوى عليه
 وفي رجلين كانا في بيت ليس فيه غيرهما وجدا بعد ما قتلوا ضمن الرجل الاخر ديت عند ابي الوفاء
 خلا فالجرح لانه عني ان القتل لنفسه ولانه توهم بعد من قتل ابيه عتبه روح يكون لقسامة
 والدية على صاحب البيت وفي قبيل فرقة امرأة كرا الحلف الى ان يتم خمسون عليها اى على كل الذرة
 عند سهاو المعند الى يوسف بن ج فاعاقله يدخلون معها في الحلف وفي الكرا الى ان يذبح سكة فيها اذا كانت
 مقلتها ضياء والا فيدخلون معها في القسامة او فيها اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها واد
 عندهم حالقتها اقرب لبقا كل اليها في النسب فظاهره انه ليس عليها شئ من الدية وهو اختيار الطحاوي قال الشافعي
 انها تدخل معهم في الدية

فصل العاقلة صفة فاليسر العقل لدية كما قال بن الاشعث اوجع عاقل فهو لدية لانه العقل لدية

اى تمسك من ان يراق كفى في العتبه فان اصل العقل لاسا كفى في العتبات وقال الطبري خروا لعاقلة
 اعز لدية اهل الديوان بالكرية اصله اللواد وهو كتاب في اهل البيت اهل الطوار كفى في العاقلة قال البيهقي في
 اننى الاصل موضع ضبط مصالبات الناس من دنة اى ضبطته وتلى نه عرت يوان فالعنى كتاب كوة الشياطين
 طلاله لاصواب من اهل الديوان من اهل مصرهم لاسرهم من اهل مصرهم من اهل سوادهم قيل العقل لدية
 آخره قيل اهل البادية عن اهل مصر كفى في العتبات اهل الديوان فان كان من العترة فالعترة وان كان من اهل
 فالكتبت كذا غيره لو اخذ العقل من عطية اتم اى عاقلة ثلث كذا من اهل الديوان اهل الديوان اهل الديوان
 في حجة المال كل سنة الا الحاجة والزنى ما فرض له القدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر ولهم ملكية كفى في العتبات
 في الطبيعة ان عطية اهل العتبات والذوق بالغير من اهل العتبات المسلمين فان حجت عطية والذوق في احد اخذ من عطية
 في الاختيار حين خرجت عطيات من لبيت المال فذكر اشارته الى ان الدية تؤخذ من ثلث عطيات ووطايف سوار
 اعطى في شهر لونه او ثلث سنين ولا انه لا تؤخذ مما خرجت في السنين لما فيه من قبل القضاء لان لا يوجد القضاء لان من عطية
 غير معلوم كفى في الكفاية فاعاقله حجة اى عطية الجاني وهي ثواب احد ليس منهم لى من اهل الديوان ان اخذ من
 من عطية لهم في ثلث سنين من ثلث عطيات في شهر او اكثر او قل ففى معنى من كفى في العاقلة وادى معنى
 كما اشير اليه في الكفاية وخبره فلهذا رسم عند بعض اولاد لجة سها عند بعض فلو اخذ من كل عطية رسم او رسم ثلث ودم

على الاحكام كما في الفلحة قبل لا يضاف في هذه النسخ على اثني عشر ربا والاول الصحيح كما في الفلحة وان لم يمسح الح
الملك ان يكون اطلاق فحينئذ يترك على ما كان من ثلثة اور ربة فتم اليه الى الحي اقرب الاحياء اى القبايل
فليس الاقرب فالاقرب على ترتيب العصباء الاخرة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان لجانى من ولد الحسين
ولم يمسح جده لك ضم يريده الحسين عن ثم بنوهم فان لم يمسح فان كان القبايل ان انضم عيش ثم بنوهم كما في الكوفى واما في قبيل
واسبار لا يخلون في العاقلة قبل يدخلون النساء والعصباء البمانين والعبيد بن عشيرة لا يدخلون نسيم وليس احد الرزق
عاقلة لا جرد ولا من قبيل الا كفار فان اهل الديوان ان التمسوا ذلك فتم اليهم اقرب لولد ادين من هذا البصر ثم العصباء
ثم اقرب القبايل ثم ثم كفى الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للبدية لكن في الكوفى ان العاقلة هم الذين يتناحرون
فاهل الديوان ثم اهل الحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل بنوهم اقرب القبايل يضاف اليهم ثم الى ان كفى والساقى من الدية
بعد انضم فهو على الجاني لا يجزى والعاقلة كاحد منهم من العاقلة في مثل حديثهم ولو امرأة او صبيا او متوجها على الصحيح قبل
لاشئ عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان جوب جز من الدية باعتبار ان احد من العاقلة واللام للعقد القاتل الذي
من اهل العطار فانه لم يكن من اهل العطار فلا شئ عليه من الدية عندنا كما في النهاية والعاقلة للمعتق لفتح التام
لا نسهم بالنسب ولعل في الموالاة مولاه وحيدى مولاه اعتنا للعقد والمعتق للعاقلة في العجم اهل النقرة
بل كانوا يجتمعون في موضع واحد منهم امر فامروا في كفاية فان لم يكونوا كذلك فاعاقلة له سوار كانت النقرة
بالمحرف كالاساكنة بمرور العفارين بجلاباد والسرحد بمرقد والكون بالخرقة كطبة اعلم فان انضم عاقلة بعضهم فاعاقلة
بعض الشانج وبنو الجاني محرمين سلة قال العقد بالوليث لاهل العاقلة بالبدية في النقية والوكيل والجوهر في النقية لانهم لا يتناحرون
وضموا اليهم ليس لهم ديوان كفى لم يمسح وغيره لا شئ ان كان له نظر ان الترتيب ان يكون في العبد لم يمسح الا في عاقلة العبد انما
لم يكن من ولد الا في ضم الشاير بخلافه فان الاصل في الباب التناحر فان كان من اهل الديوان او اشقيق او الحدية فيها وان
كان من قبيل فاهل الديوان ثم عشيرة ثم اهل الحلة فالعاقلة في زماننا من ناسروا الحوادث ومن لاهل العاقلة له من الحرب والجم كالقبط
والجاني الذي في غير بلاد او مسلم لاهل العاقلة لانه في الال الذي كفى في الذخيرة على الدية من حيث المال ان كان
موجودا او مضبوطا والا لكان ذلك على الجاني فيودى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قالنا لطفى وهذا حسن
حفظه في كثير من النسخ لانه في ثلث سنين كما قال الزاهد عن من ضيفه حرمانه على الجاني مطلقا ولا يجب فيه الجاني
بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في النهاية وغيره وقال الزاهدى انه على الجاني في زماننا ان العتاة ترفيا
فلمنت ردة التناحر قد انقضت بموت اموالهم قد اندست وحيل للعاقلة بولدون بالنقصان ما يجب من الدية
على القاتل نفس القاتل فقتل الخطا وشبه العمد واجتزبه عما ياتي وفيه اشعار بان الدية يجب لاهل القاتل ثم على عاقلة
للتخفيف والذوات القاتل لم يكن قراره اقرار اهل العاقلة كما في قاضيان غيره لا يحملون ما يجب لصالح عن عمره

على القاتل حاله اذا اهل او اقر القاتل لم يصدقه اي انقال العاقلة في ذلك الاقرار فانه على القاتل ان يقتل
منه الى انهم لم يصدقه فاحملوا لانه ثبت لقتل من بعد اقامه الدية على ان القاتل لو اقر القاتل فانه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة بدين
وكذا بها العاقلة فلا شيء عليهم الا على العاقلة كما في الدية فلا يقر القاتل عند قاض فقام الوالي لينة على ذلك لم يقر قبلت لينة
يثبت ما لم يثبت بالاقراء من موجب لدية على العاقلة كما في النهاية وخبره ولا يجب لقتل عمه سقط قوله شبهته كما اذا
رجلا واحد سبى ومعه والاشرا قاتل بلخ او احد سبى ومعه والاشرا ليعسا فانه ينيص الدية بينهما او يجب بسبب قتل عمه
فانه وجب لقتل القاتل لانه سقط بجرته الاية فوجب لدية على القاتل في ثلث سنين صيانة للدم ولا يعملون
جناية عمه على حر خطا ولا يجوز له او جناية عمه في النفس والطرف فان لعمد لا يجب التصف بقتل العاقلة فوجب القدية
ولا يخفى ان من عا سبق الا انه اراد التفصيل فلا يعملون ما دون ارض الموصية من بل طرف موافق من منسامة
بى ارض الموصية فانه لو كان منسامة واكثر فلهما من بل طرف لانه من بل عمه غير خطا فقيمة اقل من اوشما فلهما
فان القيمة في المبدأ فقام الدية في الحر كما في الكفاية بل عمل الواجب ذكر من ان يصلح وغيره على الجاني فكيف يصلح على الموصي
من جناية العمه يكون بل لحقت جماعه على العمل فانه لا انتقال الى الاصل وفي لفظ الباقى الدال على انقطع رعاية من منسامة

كتاب الاكراه

عقب الديات مع انها ينبغي ان خلاف الرضا لانها بالتقديم لحرى كما لا يخفى هو في اللغة محل السائق امر لا يريد له جازية
والا من منه الكره بالفتح وفي الشريعة فعل سوء بقرينة الاتي والفعل يتناول الحكمي كما اذا القاتل على لم يصدقه شيء الا ان لا يصدقه
يعلم به لا لا محال بل لو لم يقتل لقتله الامر وقطع فانه كراه كما في النسخة ليو قومه بغير اى يوقعه الانسان بغيره واليه من الفعل كما يصح
وغيره لكنه مجاز حقيقة الوقت انتهى على الارض كفى في الاساس فيقول بذلك الفعل رضاه المقابل لكرهه ثم انما في الصانع
صحيح الاختيار فاسد بيمينه بلقاء الكامل غير المسمى المسمى اشارة الى ما طريق الاكتفاء فقال يصح اختياره او يفسد اختياره
فيما يصير له كما شهد به بالقتل وقطع فلا اختيار به لصدقه لظنا على متردد بين لوجوده عدم ترجيح احد الجانبين
على الآخر فان استقل الفاعل في قصد الاختيار صحيح والافساد ما ذكرنا من الاكتفاء فمحمل من نتائج الزيادة بل تمامها
والاكتفاء غير ذي سمي في الكلام العزيز بيدك ليو قومه بغير اى يوقعه الانسان بغيره واليه من الفعل كما يصح
طال لانه لو بدد بيمينه او اذنه او غيره من منسامة حرم منه لبيع او ميثا وغيره كان كراهيا استحسانا فلا ينفذ شيء من ذلك
في الميسر طبع لهما والهيئة لى الاكراه لتبسيه الصحيح الاختيار فاسده لانها في الهيئة الوجوب الادراك لانهما متجانسا لزمته وتعلق
والبلوغ والاكراه لا يخل الشيء منها الا ترى انه متردد بين فرض خطره وخصته ومرة ثياب وشروط تحقق الاكراه
اربعة قدرة المحال كالكراه على القتل ما لم يصدقه اي خوفه ولا كان بغيره فاساطما كان المحال
او اجمعا اى ظاهرا متعلبا غير سلطان انما ذكره لفظ الاصل تبركا لعبارة محمد بن الحسن في قوله اسمى بعض المصنفين

وقال في كتابه لسانا غاظه وطلب كتابه فلم يجد كتابا كراه فندم على ذلك معتذرا الى محمود وادعى بحيل وانما لم يجد لانه
 الغاه ابن ساعد في زيواره من قف على ذلك ثم تيسر محرم حليلا والمكعبه حطاه فوجد على جوف بطي من ابي البربر وانه من
 كراهته عنه المد كما في المبسوط وغيره واطلاقه مشير الى ان الاكراه تحقيق من ابي ظالم في ابي سكان وابي زمان وانه حطاه
 وانه عنده فلا يتحقق الا من السلطان بمجرده ثم ان الشانخ اختلاف في الاختلاف انما في جميع الاحكام او في ما سوى الزنا او ابا
 الزمان كما في الذخيرة وحق الفاعل ابي المكروه بالفتح القياحه ابي القياح الحامل ما بدو به بان لم ينو وقوعه الحامل ثم
 من يكون حقيقا كما اذا كان حاضرا او مكيا كما ان كان غائبا ورسوله حاضرا في الفاعل منه خوف الرسل اما اذا غاب لم يسل
 فلا كراهه كما في الذخيرة واما اشارنا على من على المكروه والحامل ثم على المكروه ليدفع الالباس وكولنا المكروه به المني
 متعلقا نفسا حقيقه او مكنته كلف كل الحامل فانه يتحقق الروح كما في الزايدى او متعلقا خصوصا او لوصية او كراهية فانه كما نشر
 حرمة وجوب الاكراه بتدبيره لعل من بعضه ليعلم من الجاه الى كراهه اذا اضطره اليه فوجب للاضطراره وقدره
 القينه الى ابي قسبي الاكراه للمني تدبيره لعلنا اشارنا في غير المني تدبيره فقال او كونه موجبا عما احرى حرا بعد الرضا
 كالمشبه به والجس الذي منه الاختام بين الكراهه الحاكم اذا دخل الى في المقدار كما في الكراهي وهذا اذا لم يكن وجوب
 وحرمة والا فمضربا بسوطه من م كلامه في كراهه في حق القاضى وعظيم البلد كما في النهاية وتبعا اذا كان بغير حق فلو لم
 له قيد بحق فاقوال وغيره لزم ذلك كما في الذخيرة وقولنا موجبا عما حشره انه لو بدو ما كره على البربري من لسان الطلاق
 او الترسى او التزوج عليها كان اكراما مولى كراهه كما في قاضيان كراهه التمدد به في الزايدى وفي قولنا الرضا
 تعبر بها علم من من المقام فان الكلام في المكروه به وقد علم ذلك من هذا الاكراه والشرط الرابع كون الفاعل متعلقا
 اكره عليه من نفس قبل ابي الاكراه اذا لم يتبع عنه لم يكن اكراما لفوات ركته وجوف الرضا كما اشير اليه في الاختيار وقد دلالة
 على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى لحقه ابي الفاعل على ذلك كاعتنا عبده والكلاب بالوجوه فانه يمنع عن ذلك
 نفسه او لمحق آدمي آخر كالمات الى خر لوجه من لوجه او لمحق الشيع كالميتة والدم وشرب الخمر فابستدرك لمحق
 ولما فرغ من هذا الكلام وشرنا لشرع في احكامه المرتبة عليها فقال فلو اكره بالجمعي او غيره او بالجمعي الاكراه من التمدد
 بنحو التمسك او المضرب على مبع وسجوه من العقود كالاجارة والبيعة وغيرهما او اقرت بشي منها فصح فاعل من العقود
 الا ان يان يقول كنت كافيا في اقراره او المصضى بان يقول كنت حاد فافيه فافصح ولا سواهما في الاقرار وذلك
 ان جعل من قبيل الاكراه وقيل انما هو ان عقود المكروه لم يكن باطلا الى انه لم يتم تصرفات المكروه قولا وفلا اذا اجعل الفاعل فانه
 غير لازم وله الخيار لغيره والاكراه كما في الكافي والى انه لو اكره على اقراره قبله جارية لاحلها بالبيع فلو قال الحامل من ابن
 ومضى فقال بيع جاريك فلا كان كراهه جارية لمن اشترى به ذلك كما في الذخيرة ولو اكرهت بالضرب على اقراره باستيفاء
 لغيره فارتب ما عند ابي حنيفة ومما عند ابي يوسف ثم فان بدو بشي يعمل به الدم واستشار عليه بالسلح

من كل مجز من حيث ان العبد يها من قبل العباد وفيه ايمان ترك الامانات انفسهم لذا قالوا ان كل من لا يؤمن بحدوده من
 شرب الخمر كما في الكافي وقد كفي قاضيه ان ان ترك الفعل هو اربو اذ خصه ختم مسلم كما في المصنفات بالذكرة على المفسر على سلم
 يرجي ان يسو كما في الطهارة وممن في صورة الامانة الحامل ان لا يها على ايديه تدر في ان لا يها على حد من في صورة الكراه
 على كل حال مسلم كما في التوبة لكن في المصنف ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 والا فلا شيء عليه كما في الكشف والى انه لو اكره خبر المصنف لم يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 وبالنسبة لحد ان قتله لا يباح بحال وليقارن به هو الحامل فقط اى ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 واحد عند يوسف بن محمد لكن يجب له على الحامل في ثلث سنين يجرم عن الكراه دون الفاعل لكنه ياتر ويشيق ويرشها
 ويباح قتله المقصود بالقتل لو بدله بالخبر المصنف فقتل مسلما كان القود على الفاعل عند عدم وعز الحامل كما في المصنفات ووضح كراه
 اى الفاعل لو بدله بالخبر المصنف لان الكراهي مما يوجب مع الزل في الاكفلة اشارة لانه لو اكره على امر الشئ لم يحكم لزيادة
 كما في الذخيرة وطاعة واحدة او اكثر وختمه اى اعتاده ولو حكمها كذا اذ اكره حتى يجعل اطلاقا والتحق سيد الزوجة والمؤنفة
 فاصح طلاق الفوض لانه حقيقة ويرجع الماسور على الامانة على الامانة ليعيد العبد لو اكره عليه القتل على الطلاق والعتاق
 فلم يفعل حتى لم ياتر لانه اتفق على ابطال ذلك الكراهي لتمام المال كما في المصنفات ويرجع الفاعل ليعيد العبد على الحامل
 ولو عسر لانه اختلف المال لا سعاية على العبد لولا الفاعل لانه اتفق ونه اى الرجوع بالقيمة اذ اكره بالمعنى المانعة فلا ضمان
 فيه كما في المصنفات ونصت اى جمع الفاعل نصف المسمى على الحامل اذ بالتمت اذ المسمى ان لم يطأ الفاعل لانه يوجب
 لو حكم اذ المسمى بها فان الخلة في ذلك لو طوى وفيه اشارة الى ان بطلانها بعد الخوة لم يضر كما في شيا لا استقرار المسمى لانه
 كما في المصنفات والى ان الحامل يصحى فلا كراهية وجبة لم يكن لها عليه شيء وهذا اذ اكرهت بالمعنى المانعة فلا ضمان
 في المصنفات ووضح ندره على طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيره لانه لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 او كراهية او خبر ذلك المصنف وطهره بان قال لانه اتفق على كراهية فخرج عليه بان ساحتى بكراهية لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 ورجعته اى اذ اكره ان امرأته فراجهما صح لانها استامة النكاح ولا يلزمه بان يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 لانه كراهية واسلامه حقيقة لانه لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 وكذا بالقتل لو رجع عن سلامته لان في الاسلاميته دار القتل لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 فقتل امرأته كما في المصنفات وان زنى رجل بامرأة حتى جميع الاوقات عندهم اذ اكره لسلطان اذ اكره ذلك
 الاصل لانه لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد
 انظر ان يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد اذ يفسر ان لا يها على حد من حد

الى البطل حق الغرض فان الجواب بالدين لا يؤثر الا فيه ولذا جازية مثل القيمة وان بالغير شيئا فلا يصح ولو سير القسوس المشركي ولا لزم
 الحين ثم الشك في اختلافه انه اختلاف متبادر او مني على اسئلة القضاء بالافلاس على ان لا يكتفى بالقضاء بالافلاس ثم الجواب
 عليه عنه لان القضاء بالافلاس لا يتحقق في حالة الحياة خلافا لما في نسخة طر القصة المرحومة بالقضاء بالافلاس ثم الجواب عليه
 والجواب بالسفوف ليعلم جميع الاموال بالدين كفضل المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث بعد ذلك بالكتب والشهادات الجواب بالدين عند
 الا بالقضاء كما في الذخيرة ويجوز ان لا تقاسمفت ما جرح هو الذي لا يباي الى ان يحرم مالا او بالحق فيعلم الناس حلاله
 كتميل الى الرجل والمرأة او يريد فيسقط عنه الزكوة او يمين من وجها كما في الذخيرة ويصل فيه يفتي القاضي كافي في المسئلة
 يفتي عن رجل كافي في امانة في اشارة الى كل حيلة يودعي المصنف تجز في العيانة وان جاز في القصة وحلية عمل
 ما جاز من الكرامة فكل حيلة لا تقضي المصنف تجز كافي في التجنب والامن من الجوع الاسم لها بالقضاء منها وعن المصنف
 طيب جيل وهو الذي يبقى الرضا واداء ملكا علمه او لا كما في الذخيرة او في دواء كافي في النظرية وعن الاكراد مسكار
 مصنف هو الذي ياتى كرا لابل ليس له ابل لا يملك عليه الا في التجز وخذلان المخرج يفتي نفسه كافي في الذخيرة والذخيرة
 وابتد في الطريق ولم يوجد اية اخرى بالشر او الاستبراء في حق الفلاس كافي في الناس كافي في الكافي في جوارح المصنف واداء
 والاداء في الاموال ضرر الباطن للمعاملة واداء الزاد عن المصنف في روح فطلبه الرواية ان لا يجر المكلف الحكم في النظرية
 او الباع الصغير غير شيداي غير يصل في العقل فلا يما في المال لم يسلم اليه اسي مبلغ خمس وعشرين سنة فينبذ
 يسلم اليه ان لم يرشد لان هذا الس لا يفتك عنه الرشدا ما رواه الحكم في الشيخ للخطبة واداء عنه في عنيدهم على اقال بعض الناس
 وقال بعضهم انه ما سدد اليه محرم وليس من سدد له لانه اشترط الرشدا للتسليم كافي في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشدا ثم ساد منها
 لم يحرم عنه خلافا لما كافي الكافي في وصح تصرفه اسي تصرف غير شيداي ما من البيع ونحوه قبله اسي قبل يفتي هذا السن و
 خمس وعشرين سنة وبعده اسي بعد عنيده يسلم اليه بالرشدا كما اشار اليه السابق واداء عنه واداء عنه باطلا يصح تصرفه
 قبله ولا يسلم اليه بالرشدا وان سدد لكن لو عسر عانت تصرفه في ما قبل العلم بالبيع عندها كافي في الذخيرة وفيه اشارة
 بطل الدين كالمدين الحرة في القضاء ودين عليه كالمدين كالمدين بالبيع مالا لا يملك كالمدين في البيع غير متين كالمدين
 القضاء ما كالمدين في الاستراض اخذ الصدة وفيه كافي الكافي في وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا بجاهد
 عنه واداء عنه ما في جوارح اذا اتفق عن جوارح وفيه كافي الكافي في وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا بجاهد
 في الذخيرة وفيه كافي الكافي في وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا بجاهد وفيه كافي الكافي في وفيه اشارة
 بالاجابة لان الدائن حق الاخذ من جوارح بل بجاهد فلا يقضي ان يعينه وفيه كافي الكافي في وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا بجاهد
 لما رواه القاضي كافي الكافي في وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا بجاهد وفيه كافي الكافي في وفيه اشارة
 لا يكون له ان ياخذ جوارح من غير قضاء بخلاف جوارح كافي الكافي في وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله الا بجاهد وفيه كافي الكافي في وفيه اشارة

للعراض الناس في الاعيان يبيع عند ما يفيد بالنقد ثم بالعروض ثم بالعقار وفي رواية يبيع بما يلف من العروض ثم بما
لم يلف منها ثم بالعقار كما في النسيئة ولا يبيع دستا من ثياب من قبل شين ليكون بلا عذر انفس كما في الكافي ولا يبيع سكره
كما في النقص وغيره من اقلس ومعه في يد عرض تسره بلا اذنه فبالتة اسوة اى مشارك للمغار في ذلك
فبيع ولقيم ثمنه بغيره بالمعص ان كان الذين كل حال ولا اذا كان الذين بعضه لا يقيم بين غير الحال ثم بعد التقضاء والاصل
شاركهم فيما قبضوه بالمعص فيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالبايع اولى من الغار كما في المضرات ولما كان
الصغر من سباب المحرمين نهاية فقال وبيع العلام اى حيرته بهما لوجع انزل كما في الكافي بالا حكام ذوا
ويكن باب والاحمال (كاستنشدن) والائزال (جاشدن آب) وبيع الجارية اى انى العلام بالا حكام
والمعص والمجمل يمتحن (كاستنشدن) وهذا ليكون بلا انزال منها طمذ المذكور الا ان الا حسن ان يقول وبيع الصغر بلا حبال
والائزال الاحكام والصفحة بها واصل المحسن فان لم يوجد فيها شى من الاصل فهو الاائزال العلامة وهى البواقي فخير
اى فيبلغان حين تم لهما خمس عشرة سنة كما هو المشهور وبقي القصور اعمار ابل زبانا وبذا عذره وعن ابي يوسف
حين ثبت للعانة وانهد لما الشى للمعنة فحين تم لهما سبع عشرة سنة وله ثلثي عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية
ثلاث عشرة سنة وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدر الاسلام لاختلاف بين هذه الروايات
لان خمس عشرة للغة على اهل كerman البواقي لزيادة الاحتياط كما في المضرات وغيره وادنى مدة اى المبيع اى العلام
اثنا عشرة سنة وادنى مدة لهما اى للجارية تسع سنين على المتكلم كما في احكام الصغار فصدقا اى لتمام الجارية
حينئذ اى حين اذتم لهما هذه المدة ان اقر به اى بالبلوغ بان قالوا حلت مثل لان كليم من جهتها وفي اقرار
الاحكام انه لا يصح اقراره قبل ثلثي عشرة سنة وكذا الجدة الا ان يكون بحال تعلم ثلثه عادة وفي الثامن عشر من كتاب العلامة
اصح المراجع اثنا عشرة سنة لثلاث عشرة وفي العمادى عن محمد بن ابي الصديق غلام خضر شارب ونبت عانة وهو اقل من
خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم غلقتا وهى قبل سنه ولا يخفى ما في الاشارة الى انتماء الجارية ابتداء الاذن في هذا المقام
من رعاية حسن الاحتياط ووجه تقييد ما ياتي من الكلام

فصل

كبراني كثير من النسخ وفي بعضها بدل كتاب لما ذون الاذن فهو مصد كرسو وان كان لظاهره من صفته الا ان
يحتاج الى حذف الصفات والصلوات في الكبراني يقال هو ذون لروى ذون لما ذون كرسو لم يصح من كلام العرب الا ان
لغة اعلام باجاجة ورفعة في الشى وثمرة قلت لمجرا لاله اسلم عرض للعبدين منع لعاذا تصرف الضار والدارس يميز
في ما لا يار على حق له في رقبته كسب كما في الذخيرة واستقاط الحق اثبت للسيد في الرقبة ولا سبب بتدك لزيادة الايضاح
ثم تصرف العبد الاو لى ان يقال الاذن ان يغاك جرحه فيصرف على فكه فيعط على فعلته ويمنه على انه لا يصح مطلقا
بجرح العبد بل بالعلم الاترى انه لا ياذن ثم تصرف بلا علم لم يصح تصرفه كما في الذخيرة لنفسه السيد بطريق الوكاية

بالهيئة وهي كون الانسان بجبال لو باشر التصرف استفاد وجيز ما وفيه اشارة الى ان العبد قبل الاذن لم يجد اهل التصرف الا ان
 من السيد ما له الاثر قبل الاذن ولا بعد فيه تصرف كالفرع عليك ملك ليل هذا التصرف استفاد الى قضاء دينه لفقته ويكون المستغنى
 عنه للمولى والى ان الملك على ذنوعين ينتقل مستقر ثم ثبت بغير الحكم في الكافي والاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول
 ان لا يخرج الصبي المعنوه وغيره مما جعله انتهى برادشار لا يغيره متعاليه ثم خرج على التصرف لنفسه ثم على ملك لغيره فاما مشوقا فقال
 فلم يرجع بالعهد اى بحق التصرف لطلب البشر وغيره فعلة بمعنى يقول من عهده اى لقيه على سبيله لانه تصرف لنفسه
 بخلاف الوكيل ولو اذن ليوما ونحوه من اليوم لم يمسك المثل والشهد السنة او كانا فهو ما اذن الى ان يحجر لان الاذن
 اسقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولاية المجران اسقاطا لا يعود قلت بقاؤا له المجران باعتبار
 بقاؤا الرق فكان في المجران منع عن اسقاط فيما يستقبل لان اسقاط يعود وفيه اشعار بان لعلق الاذن بالشرط جائز كما عرفت
 الى المستقبل كما في النذرة ولو اذن السيد جنى نوع من التجارة عم اذنه سائر الفاعل حتى لو اذن بشاره ولو دعى خرج لغيره
 كان انما بشاره لغيره وغيره ان لم يكن له العبد مستديا الى التصرف من غير الخواص السيد عالم فان قلت لانه اذن المجرى تصرف فقلت
 نعم لانه يوجب هذا تعطيل مسافة مطلقا لتخصيص كفى الكرامى وثبت الاذن الصريح كما اذا قال الاذن لك في التجارة
 اى في كل تجارة او قال لا اشتري ثوبا ونحوه او قال ارج نفسك من الناس فان صار ما اذن لانه امر بالعقد المتكررة بخلاف النوازل
 لا اشتري الكسوة او ارج نفسك من فلان عمل كذا فان لم يصير ما اذن لانه لم يفقد هذه صفة ان يكون استنادا لم يصح الاستخدام
 صار ما اذن وان مره بعد واحد كما اذا غضب العبد شيئا عادوه السيدان يبيع فان صار ما اذن لانه لم يكن ان يجعل التجرة لانه لا يبيع ما اذن
 لهذا لانه لم يعمل له على هذا المصل يخرج من حيث السائل كما في النذرة وثبت ولا لانه اذا اراد بالقلب سيده يبيع ما اذن
 غيره ببيعها صيها او فاسدا ويشترى بذلك او خرا وسكت بل انى فانه يصير ما اذن فيما يستقبل فيبيع تصرفا فيه لا يبيع من سببه
 في الحال لانه لا يبيع من الاذن ليعبر بخلاف اذا اشتترى من لوتما في النذرة وفيه اشعار بان لو علف ان لا ياذن عبده للتجارة
 وانه كذا لك خشت من هذا الظاهر ليزيد عن الجدي يوسف ثم الاخذ كذا في العمادى ويبنى ان يستثنى عبدا كان سيده فانه يبيع
 فانه اذا اراد يبيع ويشترى وسكت لا يصير ما اذن والتصرف الذي يباشره ولا يفيد كذا في الظاهر فيبيع اى يصح بيعه لغيره الا اذا
 ويشترى كذا لك ولو كان العبد فاحش لانه تجارة وهذا عنده واما عند ما اذن لغيره فانه يبيع ما اذن لانه متبرع وعط
 هذا الصبي والكا تلب لما اذن وان ولو كل لما اذن احد بهما اى بالبيع والشراء قد لا يبيع بنفسه وفيه اشعار بان يبيع
 او البضاعة لو قيل بالبيع كذا في النذرة ويبرهن الما اذن شيئا من ماله ويرى من شيئا من ثوبه لان الاول الصادر والثاني
 استفاد فليكونان من كون التجارة وتعميل وياخذ الارض الميزات من الامام للاختيار كذا في الكرامى او ياخذ ما له ارض
 الصلح منه مسافة كذا في المغرب وياخذ ما اى ياخذ الما اذن من الامام او غيره ارض مائة هزار علة لانه ان كان لغيره
 قبله فهو مستاجر لارض بعض الخارج وفي الحاشى جرد نفسه ببيع الرب من سبعة وفيه اشارة الى جواز دفعه الارض مزارعة

لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر ولا فهو كمال في الذخيرة وما ذكرنا من المعنى المتبادر لا يعني ما قبله كمالا من حيث
 بذرايزه كما يحوز ان يزرع وان احتاج الى اشراء البذر بالذال المعينة وهو حب البقل وغيره كالبز وانشاءك عيب
 عما ناله وكما لا سفاضة لانها كفاية ولا كمالا معاد الماذون لا يملك كماله الا اذا اذن بهامدة واحدة فاما نفع الماذون
 بالمنافعة مرة واحدة فلهذا لا يجوز كماله كماله في الذخيرة ويرفع الكمال معنائه ويأخذ معنائه في نيل الرزق و
 يستاجر ما يحتاج اليه كالبز الدابة والبست الارض وغيره او يوزن نفسه فيما يدركه من الاعمال ولا يفرق له ذرية لاحد لان الماذون
 من قوت الرزق التجارة كمالا في المداينة وفيما اشعار بان الماذون بالتجارة اذ فعل باخذ الذرية كمالا في الربح وغيره كمالا في ذرية
 خلافه ومحبس اى يفرق بفساد كل ما هو من اى يفرق بين افع بسبب التجارة عليه لاحد سوار كان احبها او لا
 او ولد او زوجة وهذا عند سها واما عند فلا يصح اقله به الا لا يفرق كمالا في النظم علو او نجانية او ممل لم يفرق فلم يفرق في الاعمال
 ولو كان الاقرار بهذه الامور ليجوز ان لا يصح للاقرار بموالبه دون الاذن في المداينة وبما عند سها فاقوله
 في الجواز لان الجواز لا يطل عليه ولا يجوز له في الجواز ويصدق طعنا ما سى ما كولا الله الدارهم والمداينة لا تستلزم لقلب
 لا يشترط ان كان بال التجارة عشرة آلاف درهم فاقطع من اقل على ما قال بعض المشرك كمالا في الذخيرة ولا ينفيت من طعمه
 لا يستلزم كمالا في المداينة وفيما اشعار بان ينفيت سها من لم يطعمه ايضا ليل لقلب لئلا كمالا في الذخيرة والاراد
 الصيانة اليه كمالا في الذخيرة والفاصل بينهما ما فهمي محمد بن سلمة ما ذكرنا في المداينة على ما في الذخيرة وفيه بعض الى انه لا يتصدق
 اصلا على ما قال بعضهم كمالا في الخلاصة والى انه لا يملك صلا لكان في الذخيرة انه يتصدق ولا يملك سها فصاعدا ويملك
 ما دون ذلك الى ان الجواز لا يملك احد ولا ينفيت ومن اى يوسف لم يلبس ثوبا من ثوبه الى قوت يومه لا قوت شهر
 لان مولاه يضره اعطائه ثوبا وكذا البعد الاعطائه لانه قد ضاع حينئذ كمالا في الكفاية ولا ينفيت من ليعا لعله الى الماذون
 من التجار لا تستلزم قلوبهم قدر الماذون الصيانة فنقص حق العامل ويحيط الماذون من الثمن اثنان من العيب
 اى بسبب عيب جدي في سبعة قدره لا يحد من التجار لانه من صنعهم كمالا في الكفاية وفيما اشعار بان لا يملك اكثر مما يحوز
 شرح الطحاوى ان الحق لا يمكن فاحسب حوزهما عاونا اذا كان فاحسب حوزهما عاونا فاحسب حوزهما عاونا فاحسب حوزهما عاونا
 بالاجماع كمالا على ما في الخلاصة ولا يزوج رقيقة سها الجواز لانه لا يزوج ليس تجارة فلا ولاية لى ذلك الماذون
 المولى وبما عند الطحاوى الماخذ به يوسف من فزوج لعله كمالا في الذخيرة ولا يملك كمالا في الماذون وفيه وان لم يكن عليه
 لان الحاجة ليست تجارة وفيما اشعار بان لا يفرق اذا العتقة فخر الله بها في المحيط وكل من يتزوج فخره بقرينة
 وجب على الماذون تجارة سها ولا مال جبال مثل ثمن حبش اشراء او يستحق لسبع بعد التسليم المشتري او
 بهلكه قبله مثل نقصان مبيع اذا حبس اثنان رده لسبب او حبس سها هو في معناه اى في كمال التجارة فخره وفيه
 اى صانعها كمالا اذا اودع رجل ذونا ثم طلبه منه فأكده ثم ملك ثم اقره فانه ضمن ان الموضع صانعها بوجه ضمان

في حكم ضمان التجارة لان المقصودات تلك ان العزم بالضم ما يتم اداؤه من الدين وخصص امانة
 كما لعارية وقال الشركة والضاربة والا جارة محمد اى حمد الماذون الامانة فان اخصب غير مقيد به والولاية اخص منها
 فذكر ما تبع للمدلية والوقاية وعقراى مرسل وجب على الماذون لو طوى جارية مشتركة بعد الاستحقاق ظرف
 وجب ان هذا العقراى من حب سبب لو طوى الا انه مستند الى الشرع ولما سقط عنه الضمان في حكم الشرع وانشره عما
 عليه الترويج من لهو فان الترويج ليس ضمن التجارة كذا في الكفاي وبما ذكرنا من ان مال لها هو في معناها وبصرح النامية
 والكفاي فمن الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه تسلم فانه مثال الدين حب تجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة
 كما تفرع الساب من شانه يعلق ذلك الدين برقبته اى الماذون وفيه اشعار بان لو باع سبب الدين كان باطلا فليس ضمان
 سبب لان موقوف على جارة الغرار وقيل انه فاسد لان الواقعة المشتري بعد قبض لصح ولو رقبته فلا يكون موقفا كما في الغرر
 جامع فيه اى يجب انما على الماذون في ذلك الدين ان يطلب الغرار وان لم يرض بذلك سيده كما دل عليه إطلاقه وهذا اذا كان
 يد عارفاً فان غالبه يدل ان الضم في رقبته هو السيد ليس تجر فان اضم تشارك الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يار
 واقضى السيد له كذا في المدية وقول ابايع مشعر بان لا يبيع الامارة ودعا للفرع من الشرع فلم يلف الدين بطالبه لباقي
 بعد القبول وانما يبيع في رقبته وراية اية اية فانها وجبت شيئا فشيئا كما في النكاح وقسم ثمنه منم بالخصص
 نصيب من كل واحد ثم ان شئ من ثمنه فليس ان لم يكن في الثمن فارضياتي ويعلق بحسبه الماذون
 كذا في شراى اى ان يبيع سببه اى في رقبته لا يشترط فيه رهاه ولا حضوره بل منى في الذخيرة قد حصل
 الكسب قبل ذلك اى ان يحصل بعده فبيع فيه ليقسم بالخصص ويعلق بما يشكبه كما اذا وبيع له وانما
 اى قبل تلك البتة ولاولى ان يقدم من كسبه على الرقبة فانه لا يبيع الماذون ان كان كسبه لى بولونه لان الدين
 اى يقضى من السيد لا الدين الكسب ليس ان يشرى هذا اذا كان لكسب بالماض او اما اذا كان ما يار جى قد مر او دينا يار جى فخر
 فلا يبيع الاضام الا اذا لم يقدم المال ولم يخرج الدين لم القدرة تكملة ومن شأننا من قال ان ترفه مفضلة الى راسى
 ونحن نذكر السلي في رجب ثلثة ايام كما في الذخيرة وذا كذا على قول الحكماء والاشافى واما عند زفرج فلا يبيع رقبته ولا ما رتب له
 لان للفراسى في ذلك لا يتعلق ذلك الدين بما اخذه سيده من كسبه قبل ذلك الدين لان فزع عن حاجته في الكسب
 الوقت وفيه اشار الى انه يتعلق بما اتاه بعد الدين فيست ومنه كما اذا كان على الماذون من ضمانه كسبه باع فاضنه سيده
 ثم يفرق من ضمانه آخرى فانه لا يشرى الا ان كان كلاس نصفي الالف صالح لاداء الدين فيكون خذو الالف بغير حق
 كما في الكفاي وطول كسبه الما كان بالحق من سببه اذا بيع رقبته بعد حقه فاولم لا يارنى القليل العاقل بالبيع والكثير بالمل
 بالسياسة انى من ثمنه كذا في السب من السيد فلتعقد به ولا يسهل خذ ثلثه اى جرة مثله كسبه وراهم في كل
 شهر مثلا مع وجود دين عليه استساقه فانه يشوار بان السلي ان ياخذ منه ثلثه قبل وضع الغرضية وقبل لحوق الدين

والان ياخذ اكثر من غلة شتر قبل المدين ان لا ياخذ اكثر من غلة وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكافي والباقي من طائفة
 شتره للمعمرات فيقيم بالمعصر من المادون غير المدبر عنهم ان الحق لا ان لا يابن يمنع ابتداء الاذن فلما يمنع له ان
 فلا يمنع من تصرفاته كالبيع وهل يكون الاذن ان حاول ان لا يابن لم يذكره محمد بن واختلف الشافعي في ذلك واليعود
 كما في الذخيرة وفيما ذكرنا انشائه الى المادون الا ان لم يصلح لاذن لكن في البداية انشائه الى ان تصح اذنه كاذن او
 المخصوص فانه قد صحح الاله لا يطل اذنه بر فصل في الذخيرة بانه ان اقر العاصم كان للمالكية حافضة فاذن من
 الاذن الا اذا اومات سيده لان لا يلية لانه في ابتداء الاذن فلذا في لقائه وقد قدرت بالموت او حن سيده ويؤثر
 يكون الضمير للمادون انه ان لم يجد اذنه بالافاقه كما في المضرات بنو مطبعا بالاسي وانما فان من غير راء فاعطى
 اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكافي وحيث لم يوصف له ان اطبق اكثر من اذنه فصاحدا وعند محمد بن
 كما في الذخيرة وعند ابى حنيفة لم يرضى الا في القاصي من الغني فان است الحاجة الى التوفيق فافق بسنة كما في تنبيه
 الواقعات او حق سيده او المادون فانه على التوافق الا في كما في المضرات بدار الحرب مبتدأ وحكم القاضي
 بلحاظ فانه حينئذ يموت حكمه حتى اقيم باله باعنه بما واما عند فخر والارادة صا تصرفاته موقدة كما هو محجوبه عليه
 المادون يجوز ان يكون من غير الضمان لم يرضى عن المسموع فاعطى فاذن ما ذكرنا مرجع ارجاع الضمير للمادون بشرط ان يعلم
 المادون ان المجرم هو المادون واكثر اهل سقوفه فان حجر محمد بن حنبل وجلس في المذبح لم يجر كان ذنبا الاذن فاعطى كان
 خاصا بان اذن بعض من احد واد انجر بالمرحاض بان اعلم العبد والمعدودات ان المجرم بالمرحاض وعاد الاذن بمحضه من غير
 فثبت الاذن بنجر الواحد لهما حادوا بالمرحاض الك عندهما والاعنه في شهادته العادة او العبد وذكرنا ان الشرايط
 في الزبائات بالاذن والافاقه والظاهر ان قول محمد بن حنبل في كونه رجا عاهه كما في الذخيرة ونحوها لانه المادون ان
 سيده استحال فانه فرج اعتبار الابقاء بالابتداء وضمم سيده بالحيثية فيهما اي قبله المستلزمة المدبوبة للمعمر لانها
 بفعل سيده وانما لم يضمن اكثر من القيمة لانه انما جبر قبله الاخر ولو حصل في ذنبا اي دين للمادون ماله وقيمة جميعا كما
 سيده ماله ما في يده من المال عنه لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال في خلافه بعد ذنبا عن حاجته واما عن بما في ملك
 فانه لانه فرج الضريبة وهي ملك السيد بالاذن ولا يملك وطى المادون وتعلق حق الغرامة بها لا يمنع ملكيتها للسيد
 وانما وضع في احاطة الدين بالقيمة والكسب لانه ان لم يستغن بها فقد ملكه بالاختلاف كما في الكافي ثم خرج على هذا القول
 من سلكه في الاذن الاول ان لا يملكه بغيره من غيره بغيره باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده
 ثم تضمن السيد عند حاقية الاذن ان لا يملكه من غيره بغيره باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده
 هذا المادون ما هو من سيده بالقيمة فانه لا يملكه من غيره بغيره باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده
 ولو باع بر من يضمن حازه من القيمة فانه لا يملكه من غيره بغيره باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده باعنه قومه سيده

ب

ويبيع من اجتنبي بالخير ليسير لا الفاحش قيل امسح ان قوله قولها كما في الكافي ويبيع سيده ملكه منه اى من هذا المادون
بهما اى بمثل القيمة او باقل منها عند بيع لان فيه نفع الغرام فان باع سيده المادون هذا المادون بالكثر من القيمة و
وليسير القرض السيد البيع او حيا الفضل عن القيمة معانية حتى الغرام كما في المبسوط بالاذن الخلاف لكن في الحديث وفيه
عند ما اعاده فالباع ما سد وان اسقط الزيادة وكان الخبير لظلم ثمنه اى سدد عن من هذا المادون ثمن بيع باع
سده منه ان سلم اليه قبل قبضه قبض الثمن اذ بالتمسك بطل حق السيد في العيب من ان لا يستوجب على عيبه
وفي رواية الى ان لو كان الثمن عرضا كان السيد بالثمن كما اذ اودع عنده واغصبه منه كما في الكافي وفيه اشعار بان
العبد مثل سيده شيئا ثم عتق فان السيد مطالبه عنه وعن ارثه وله السيد محبس يبيع عنه ثمنه اى لاستيفائه من المادون
فان البيع وان اقل من ملكه الا انه قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه الثمن وانما قد المادون اشارة الى انه لو لم يكن ليها
مخرج يبيع من السيد لايبيع منه كما في المنفى وصحح احتياقا اى احتياقا السيد عبد المادون بالتمسك ملكه وفيه اشارة الى
ان اعتناق غير المديون صح بالطريق الاول وخص من سيده للغرام الاقل من قيمته ومن ثمة لانه اقل حقه فان
كان الدين اكثر لوجب الباقي بعد التقى وفي التقيد اشعار بان لو اعتق المديون ولم يولد ماذون لم يضمن له ولو كان
ولو اشتري وبيع من قال انه عبد فلان سالتا غير من عن اذنه ومجوده فهو ماذون احتسابا فصح تصرفه عنه ما
هو الاصل في المعاملات من العمل انظار وفيه اشعار بان لو اخرج المادون اكان باعنا وان لم يكن حلالا لاجل الناس كما في
وفي رواية وغيره ولا يراجع العبد لثمنه بان لم يكن السيد الا اذ افر سيده باذنه اقاموا البينة عليه فانه يباع حبيسه بغير
بانه يباع كسبه بدون اقراره لا حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي ولتصرف العبيد اجمع جميع تصرفاته اذ اكان حلالا
ومن كل الوجه كالاسلام فانه نافع بلا في الدنيا والاخرة وجرأ من ميراث ابيه الكافر ومفارقة من وجبة الكافر فلا
الى الاسلام بل الى كفره وان سلم فما من حقه اللازم من دون الاصلية التي احد باسعادة الدارين والالتزام
قبول البتة وكذا قبضها والصدقة وغير ذلك صح لما دون من المولى لانه كالبائع فيه تصرفه وان خسر من جميع الوجه
كالطلاق والعتاق ولو على مال فانما وضعنا لارادة الملك هي بغير محض للاغرة سقوط النفقة للامول وحصول النكاح
بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك لاختيار الموضع وشكها البتة والصدقة وغيره مما لا يصح ذلك منه العتاق وان اولون به
العبيد من قبل المولى بذلك التصرف لان العبيد ملكة للاشفاق لا المارة وفيه اشارة الى انه لو جاز به التصرفات
بعد البلوغ لم يبيع لهم لو كان اجازته بلفظ يصلح للبتة العتق صح كما اذا اقال بعده اذعت ذلك المطلق والعتاق فانه يبيع
في جميع الصغرة الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالات الموصى واقاضي لان فيها ضررا لم يستثنى مواضع الضرورة
عن قواعد الشرع ولذا لم يفتقر حاجة الى المطلق والعتاق من جهة دفع الضرر صح ذلك حتى ان اذ اكان مجموعا وعامة
امرأة فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض صحابنا واذا كاتب وليه فبيع من عبد مشترك بينه

ومن غيره واستوفى بذلك الكتاب فقد صار العصبى متقنا نصيبه لذا من قبيح نصيبه كذا ان كان مورثا في اصول العصبى
وبالفتح من تصدرة وضر أخرى كالبيع والشراء فان بالفتح الى حصول الثمن تقع والى زوال الملك فكذا لا يابى
والنكاح وغيرهما خلق فائدة باقون وليه فانه مع القفا وحاشي لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ مع كفاي الجاهل مع شرط
ان يعقل يوفى البيع سالبا انما الملك والشراء سالبا بالبرية الفين اليه من الفاش فان كل يبي لا يفرق
البيع والشراء بينهما على ما قال شيخ الاسلام كفاي الذخيرة وغيره وولي العصبى في النفس المال ابو له ثم غيره
اي وصي الاب من خليفته ليعود موت في الخلفاء والتصرف فيها ثم وصي كفاي العادي ثم غيره في جيل العصبى بالاولاد
وان عدا بالاولاد ثم وصي وصي الجدة ثم وصي وصي القاضية وفيها اشياء فان الاله من عدا بالاولاد بالفتح
الاولى او وصية ابي من اخيه القاضية للولاية في مالها اذا عدل من كلمة الترتيب الى التولية اشياء بالفتح ولا ينفصل من الجاهل
والقاضي ووصية ليعود موت وصي الجدة وشارف في هذا الكلام الى انه لا يجوز ان يكون الام للصغير وكذا ان يكون غيره وعنده
لانه ليس له ولاية التصرف في ماله تمام الكلام في اصول الاحكام ولو اقر العصبى لم اذن للولي وغيره بما سعى كسبه من
صين ودين او ارض بما ورث عن ابيه وغيره صحيح ذلك لا يفرق في ماله لولا ان كان بالفتح كماله في غيره لانه لا يبيع لان الجاهل
في حصة الاقرار بما سعى له الجاهل اليه في التجارة وهي مفقودة في موروثة كفاي النهاية ولا ينفصل في ماله العصبى والارث
من الاشعار بالتمام كفاي فيما يات منه مع النسابة لا ينفصل عادية بالانفصال

كتاب الوصايا

عقبه بالاذن لانه متعلق بالبعد الموت وانما جميع الوصية اشعار بكثرة الواعيا وان كان للامير في بعض الوصايا
بشيء اى الوصية لانه اسم من الالهي بالوصاية بالفتح والقصر الوصاية بالفتح والوصية لانه وصية اى فوصت الى غيره
بكذا فهو وصي وذلك معنى يقال الوصية معنى لانه المال هو معنى به ولذا لم توصية كفاي النهاية والقاموس شريفة اسمها
اى الزام شئ من ال ومنفعة لعدتها في غيره وهذا شال للبيع والابارة والدية وغيرها بالبعد الموت مخبر
للكل فانها اسمها في حال الحياة وانما سمى بالوصية لان الميت لما وصى به حصل اكان من وصية بما بعده من امر
مات يقال وصيت الشئ بالشئ اذا وصلة به كفاي الكثرة في وصية عند الجاهل في غيره والوصية لانه وصية
وفرضت عند بعض في حق الوالدين الاقربين غير الوالدين ودبت على الغنى عند بعض في حق اهل حاله لا يصح كما
في الامم باقل من الثلث اى ثلث ماله وفيما اشارت الى ان التقابل في الوصية افضل لما رو عن اثنين المهديين
الوصية بالحق من الوصية بالبرية احتسبا بالثلث والى ان الوصية النافذة في الثلث لانه اجاز الوصية
لما في الاختيار عند محمى وثمة بما لهم او عند استعانتهم اى وصية تم اخيرا فحجتهم من مباشرة بان يرث كل منهم لجهل
وصيهم على ما رو عنه او يرث كل شرة آلاف درهم على ما رو عن الفضل كفاي الغلبة قبل نجده احد من اهل التمثال كل

سما علی قضیة صبیقة و صلوة فی احوالکم علیہ حقوق و الا فالانصرحت علی ثلث الی ذلک کما فی الزایدی غیر کما
ای مذ باشل مذ ترک الوصیة ملتبساً بلاما احدیها و هو الاستنصار بما له و حینئذ لم یکنوا اذ غلبوا فاعلی ذلک اقول ان الصنف لیس
بهو الاصل و غیره فی الی انه اذ کان قسماً لا یشی لان یوصی علی ما قال ابو صفیة مر و هذا اذ کان اولاده کباراً اما اذ کان
صغیراً فالکامل فصل مطلقاً علی ما روی عن شیخین کما فی قاضینان و یمکن انما مذبت اذ کان للموصی مال بلا تفریق من غیر
حق العبد فلا یندب و الا لم یکن لمال سوا ممکن علیه تبعه و الا لکن فی المیزنة لو کان علیه تبعه بلا مال مذبح لم یأثم ترک
الا یصار و فی الزایدی انما سبأه کما لوصیة للاغنیاء من الاجانب و کما سبأه کما لوصیة لاهل المحیطة بلا اقربا و تبعه
کما لوصیة بالکفارات و فدیة الصیامات و الصلوات و صحیح الوصیة بالثلث و غیره للمکمل کما فی لفظ شیخ النجاشی
و غیره من المیوانات فلو لم یکن لیس فی ذلک لیس فی حق علیه صحیح کما فی شرح الطحاوی و غیره و فی الاستنصار اشعاراً بالحق
صحت بدون القبول فانه اشعاراً بالیکمال للموصی له کما فی النهایة و سیاقی اشارت الیه من لفظ انما لا یصح و
و صحت لاحدیه ای بالملح مافی لفظ ای او جارية اذ لم یکن لیس من سبأه کما فی شرح الطحاوی ان ولدت الا
من الجارية و الدابة و هذا قید لقیدين جميعاً لا قیل من سبأه ای مدقاً من سبأه فی حق و قد اشترط فی الفیل حد عشر سنة و فی الاصل
و الفیل الحد عشر سنة و فی البقرة ثلثة اشهر و فی الشاة خمسة اشهر و فی البکر ثلثة اشهر و فی البقرة ثلثة اشهر و فی البکر ثلثة اشهر
یو ما کما فی الاستنصار من قیما ای قت الوصیة فانه لیس شرط العترة الوصیة و هو الموصی له و کذا و جود الموصی بقیة او مکملان
علی خط الوجود کثرة البستان ما حاش کما فی النهایة من المسبوط و سبأه کما یشی منه فکان صاحب المستصفاً فقل علی و
حیر قال بالتشکال لک الشرط ثمة البستان کذا اصحاب الکفاة حیث حکم بالاختلاف کما فی التمراتی ای صح الوصیة مافی لفظ
اذا ولدت لاقبل من ثمة اشهر من قت موت الموصی لا ذلایاً فی ما ذکره الوجود عند الوصیة کما لا یخفی فذلک لم یوید فی ما
کما ظن کذا لم یوید فی الکافی انه ثلث مال بلا مال ثم کسب استی ثلث ما یملک عند الموت لما قرر ان الموصی براء اذ کان
صعباً او غیره من موشاع فی بعض المال لیس ط و جود عند الوصیة و ان کان شائعاً فی کل المشرط عند الموت کما اذا و
بمقرن غنی او من مالی فانه لیس وجود المقرنی الاول عند الوصیة و فی الثاني عند الموت و تمامه فی النهایة من لیس غیره
و غیره و فی الکلام اشعاراً بان ان ولدت الجارية لیس اشهر فصاحد من قیما ای صح الوصیة لجزا معدوث العمل لیس الوصیة
الا اذا کان الجارية معدوثه فان الوصیة تصح اذا ولدت الی سنیة قیما علی المسبب کما فی لمضرات و صحت ہی ای صح
والاستنصار فی وصیة بامرته الاحکاماً فالامه للموصی له و العمل لیس الموصی له صح اقرار العمل لیس الوصیة فکذا استنصاره علی
ما قرر الاستنصار منقطع و لا یفتقر الی التناول لوضعی بل الی الملازمة و ههنا العمل خبر اتمه و تابعاً فصاحد کاستنصار الطبرسی
من الملازمة و موجهی لانه یزنی بزمیم کما فی الکافی و ههنا اشکال فان النخلة لیس یزنی بزمیم بلکه الملازمة و
الفقهما رجوزاً و اشعاراً بقصیدة من برکات الف و رسم کما فی الکافی و غیره و صحت لیس من مال المسلم للمذمی لانه کمال

المسلمات وفيه إشارة إلى أنها لا تصح من المحرم ولو سلمته ما أجازها الوتر وفيه إشارة أنها تصح لولي ستمسح على الرأس
 وعن أبي يوسف إنها لا تصح كما لا تصح لمحرم في دار الحرب حتى لو خرج إليها ما لم يكن من أهل بيته وإن أجازها الوتر
 ومنهم من قال إنها تصح له وفيها إذا كان الموصي له في داره ما إذا كان في دارهم فمقتضى هذه المسلمات المشايخ يذهبون
 إلى أن المحرم لا يملك في حقها يجوز وليس من أهل البيت يجوز وصحت كعكسه من الذي للمسلم ما دون بيتي يكون في ذلك
 للمسلم على المسلم على إضلاله وفي المضمرات يجوز وصية المسلم للمسلم والمسلم للمسلم في الأجازة الوترية كما لا يخفى وأما ما
 في داره ما سئل عن نعم كالمسلم في المسألة وصحت بالثلث وإن قل للمسلم في غير الوارث من ثم يترتب الوترية لا يصح ولو
 في أكثر من بيتي بالثلث فإن في تميمي بيتي الباء كما في التماسه ولا يصح لغيره من الموصي لغيره من بيتي
 عند الجميع فلو وصي له لولا بيتي كان النصف والثلث للوارث كما في الخاصة ولو وصت بثلث المال أجازها كان الثلث له
 بالارث ونصف الوصية كما في قاصين إن المار من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصي كما في عاتة بكتب طلوع
 الوصي لمن كان وارثا وقت وصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته وصحت كما إذا وصي لزوجته ثم طلقها ثم أودعها
 ومضى عدتها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما إذا وصي لاجنبيه ثم تزوجها ومات وهي زوجه وفيه شعار بان الوصية
 بعد الوترية مدبره وأم ولد له لأنه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن أو بنته كما في النظر وأعلم أن الوارث إذا كان حيا
 ولد أو ابن وصي له لا يترتب من لا يقع بين حيوة فالوحدان يملك لذلك غير ثم يورثه كذا في غير ذلك
 فلذلك دام حيا كما في النصاب ولا يصح لأهل قاتله أي قاتل الموصي سواء كان دارا أو غير وارث وأقتل عددا أو خطرا
 مباشرة أي قتل مباشرة لاقتل تشبيها نزع وصيته لما في غير وقوع الموصي فيها وبذلك يتبين العبد المجهول القاتل
 فأنصح الوصية لما لا أجازة الوترية كما في النظر إلا بأجازة الوترية الموصي لوصية بالكر من الثلث للأجنبي
 للوارث والقاتل فأنصح لاسقاطهم عنهم وعند أبي يوسف وزفر من لا تصح للقاتل ولو أجازها الوترية المعتبرة ما يكون
 بعد الموت حتى لو أجازها قبله كان لهم الرجوع عنها والمعتاد من الوترية من يكون جازة معتبرا بأن يكون عاقلا بالغ
 صحيحا متى لو أجازها صغير منهم ومجنون لم يصح وأما الرخص فقد صح وصية إذا بر ولا يخفى أنه ابتداء الوصية حتى لو كان الموصي
 وارثا لم تصح إلا بأجازة الوترية ولو كان جنينا وصحت من الثلث كما في المضمرات وفيه إشارة إلى أن الموصي لو كان وارثا لم يصح
 بالكر للأجنبي صح وصية كما في الخاصة ولو كان الموصي القاتل ولا وارث له وصت الوصية لزوجته أو بنته أو أحد الزوجين أو أحد الزوجين
 فلا تصح ولو كان الموصي لغير القاتل مدبره وأم ولد له ومكانه إلا بأجازة الوترية كما في النظر وأعلم أن الرضا في ذكر بعض شيئا
 أن الرضا إذا وصي لغيره من الوترية شيئا كالدار على أن لا يكون له في سائر الوترية حتى يجوز قبله إذا وصي بذلك الوترية
 الوترية فيكون عين المصنفين في الوترية من كان في البراءة ولا يصح من صبي ولو كانا دارا أو كانا من غير مكان
 في الميتة يخلل المجهول وفيه إشارة إلى أن تصرفه كما لا يخفى من الوترية من كان في البراءة ولا يصح من صبي ولو كانا دارا أو كانا من غير مكان

كافي لفلان كما في الحكماني والى ان الجوز الذي بلغ غير شيد صح وصيته استحسانا كما في النظم ولا من مكاتب وان
 وقيل لا ليس من اهل التبرع قبل نذر اعناده واما عندهما فتصح وفيه اشعار بان النصح من العبد واخواته كما في فاضلهم
 وقدم الدين عليهما الى وصيته لان ادائه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بان النصح من مستغرق الدين لا بابرار العناء
 كما في الكافي وتقبل الوصية بعد موته اى وصية الموصي لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية وتقبل اى قبل
 قبولها في حياة الموصي فله صي له رده الوصية بعد موت الموصي بلا خلاف وتقبل رد اى حيوة فله قبولها بعد
 غنم خلافا لفرج وبه اى القبول المذكور لا غير ملك الموصي به فالتقبل شرط لا الكيفية الموصي له بل لصحة الوصية
 كما هو في الاذعان الموصي له لا القبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في النسخ وفيه اشعار بان لا يشترط في الملكية ان يقبل
 بملكه وان القبول فبالا اذ ايات موصية ثم مات هو اى الموصي له بملكه قبول منه للموصي به لا رده من قبل الموصي
 هو اى الموصي به يكون ملكا لو شرته اى ورثته الموصي له استمسا لان صا ملكا للموصي له في آخره من اخر اوصيته بالياس
 من القبول فيكون لو شرته وفيه اشارة الى انهم لو ردوا لم يتقبل القياس لان لو شرته بمنزلة في الود والقبول في الاستمسا
 ان لا يتقبل الوصية والقياس ان يتقبل وله اى الموصي ان يرجع عنها اى الوصية لا يحتاج لم يلزم الا بالقبول لقبول
 صريح كوجب مما وصيت بفلان او بالفلان او تركت او بالوصية او بالفلان كما خرت اوصي حرام او لو كان في فاضلهم
 او قفل لقطع ذلك الفصل حتى المالك مما غصب لانه صار الموصي به شيئا آخر بهذا الفصل كما مر في النصب
 من قوله فان غصب غير اسره اعظم من غنمته وملكه فلو اوصى بالعقد ونحوه ففصل الجمع ففصل وقيل في
 رجوعا كما في النظم او قل يرد ذلك الفصل في الموصي به ما يمنع من رده التسليم له اى الموصي به لا بالرجوع
 من ذلك لان ذلك السويق الموصي به يسلم به كملط به وهو المانع عن تسليم السويق الى الوسيط له
 الا مع السمن كذلك لثوب اذا صبغته وشل البناس في ساحة او دار موصي بهما بخلاف تخصيص والمدم فانه يسلم
 رجوعا الى وطنه فخرج كما في المضرات وشل يعرف يزيل ملكه كالبيع فانه فصل مشتمل على تعرف يزيل ملكه
 وهو المانع عن التسليم وشل الهية في ازالة الملك اطلاقه شعر بان لو عاد الى الموصي بالشر او الرجوع عن الهية
 او نحوه لا يعود الى الوصية كما في الدارية والمحصل ان الرجوع عن الوصية على النوع بحيث الفسخ بالفعل والفصل كالوصية بعين
 وبالاختيار لا بالفعل كالوصية بثالث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وبالاختيار لا بالفعل كالبيع بمثل ان يست
 من مرضى فانت حر فانه مدبر بقيد وبالاختيار لو اهدى منها شل بان يدبره تدبر اطلقا كما في الطبيعة لا يرجع عنها بفصل ثوب
 موصي به لانه قد فعل عند اعطار الغيرة ولا يجوز ما اى جود الوصية وانكار ما اى لو اقامت عليه بعد موت
 الموصي قبلت كما في التامع لكن في المبسوط لا يرجع سحره فاقبلت له قول ابى يوسف م والاول قول محمد وهو الاصح كما
 الكافي وقيل ليس من اختلاف الروايتين فماتى التامع محمول على الجوز عند قبضه الموصي او صورة الرجوع وماتى المبسوط

على الجوع عند حضوره أو الجوع الحقيقي كما في الذخيرة ومطل بهته الرشيش مرض الموت ووصيته لمن يحكمها من امرأة
 بعد ما أي الية أو الوصية ثم مات فان كل تبع من الرضوخ في ذمته طاعة وصية الموارث كما ذكرنا في اشعارنا من صحيح اقرار الرضوخ
 لمن يحكم بعده خلافا لفرس ولم يفتح اقراره لزوجة بالجماع لانها وارثة الا ان يصح في بقية الوصية ولو في يد الوصية
 كما في العمادى كاقراءه اي بطلان نسل بطلان اقرار الرضوخ ووصيته وصية انبيه كاقراءه وعبد اولاد ولدوا له
 ان اسلم الابن او عتق العبد بعد ذلك الاقرار والوصية والدية قبل موت لم يسمي لان في الاقرار والوصية
 الوصية وقية اشعارنا من الوصايا وارث بعد الاقرار بان اقراره في ذمته لم يسم مات الا يخرج اقراره في العمادى وصيته
 متعلق بغير الميم وقع العين من الذي لاحراك بن دار في جسده وقيل من فنيخ الاحداث كما قال المطري وقال بالثبوت
 هو من لا يقدر على القيام لزمانته ومفليح اي رجل في اسب النصف ومصدره الفاعل كما في الهاء ب قال ابن الاثير هو
 معروف يرثي بعض البدن واسئل اي الذي في يده فساد وآفة وسلول اي الذي اصابه السلس بالكمرة وسوخته
 في الرية يلزمها حتى رقية من كل ماله خبره بالتبطل ستم حبر من كل مال كل منهم ان طال مدته اي مدة كل من
 بذه الاموال ان يمضي سنة من اول ما اصابه على ما قلنا في العمادى كما ذكر ابو العباس ثم يوفى ثم قالوا ان خبره موت متعلق
 والا فلا وهم خيف موته بواحد منها بان لا يرد او ما به وقفا وتا والا يمين واح منها بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة
 او خيف موته بان يرد او ما به يوفى الخمس ثم ابي قتيبة ثم ابي حنيفة ثم ابي حنيفة ثم ابي حنيفة ثم ابي حنيفة ثم ابي حنيفة
 صار صاحب فرس عجز عن القيام بمصالحه الخارجية واراد كل يوم فمعه من الموت فامسك بالذي طال مرضه فلم
 كالصحيح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يبرج بيه بالنداء في فكاك الرضوخ والا فكالصحيح كما في طلاق العمادى ومن سئل السلام
 ان في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد في السوفى ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا تقدر على السطح فاما
 الفضل الرضوخ ان لا يخرج الى حوزة نفسه وعليه ما ذكرنا في الفلاحية والنحو ان من كان الغالب في الموت وان لم يكن
 صاحب فراش كما في بهته الذخيرة وان اتفق الوصايا اي اختلفت قوة كما اذا وصي بفرس وواجب لفرس
 لدن على والعبد كالفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث فابا لكل تنفيذ الكل ان اتفق عنه واجازة الوصية
 فاذا اتفق بلا اجازة قدم منه من اي الاقوى منها وان اختلف الموصي فبذبه بالفرض حق العبد ثم حق الدن على
 ثم الواجب ثم النقل كما روي عنهم وذكر الامام الطحاوي في باب الفرض ثم الكفارات ثم بدية كفارة القتل ثم ليس من الظاهر
 ثم الاقوى ثم الذم ثم صدقة الفطر ثم الاضحية ثم العشرة على المخرج وتسمى في الذخيرة وان تساوت الوصايا قوة
 يكون لكل فرض من الدن على او حق العبد وواجبات اولها فلو كان اقل فاذا اتفق الثلث قدم ما قدم الموصي اذا اظهر انه ذميا
 وعند لو كان لكل فرض حصا لدن على كما ابدى الجرح ثم بالكونة ثم الكفارة ولو كان فلكا الوصية الميم والحق والصدقة بدية
 به في ظاهر الرواية عنهم بدية بالافضل الصدقة ثم الجرح ثم الحق كما في الذخيرة وان اوصى بنج لنفسه راجح

اى حبث الوارث او الوصى ربها لم يبلغ عنه حال كونه راكبا ولا وقد سمي على عنه من بلده اى الوصى ان يبلغ لفقته
 من الثلث ذلك الحى الوصى بالاولا سلبه فمن حيث يبلغ النفقة يخرج راكبا عنه استحسانا او اى الوصية وتبين اى اى ان
 ان في المال الى صديق باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للمخل فيه والى اذ ان كان فى المال للفرع وفاربا ركوبه
 وتبقى النفقة لفقته فهو مخالف فخاص بالنفقة لانه لم يحصل ثوبا لواله والى ان لو اوج من القرى التى قرنته من بلده صح لانه
 فى مكة والى ان لم يبلغ النفقة لم يبلغ من بلده فقال رجل لما خرج عنه بهذا المال اشيا لانه يخرج كفى القنينة فان مات حاج
 اى ان قصد او اى الحى الغرض خارجا من بلده وسار ثم مات فى طريقه واوصى بالحب عنة كج راكبا عنه من بلده
 بلغ لفقته ذلك عنه والى ان مات من حيث مات كفى الكافى وهو الوصى من حيث مات بلطافات كفى ج لفقته
 مشيرة الى ان لم يبلغ النفقة ذلك يخرج من حيث مات وذا بلطافات كما فى كتابه واعلم انه ان اوصى بالحب عنة فان
 صن الطريق بينهما والاصرف الى ما يراه العتبار من جرة البر كفى البينة وفى وصيته ثلثت ماله لزيد الاسجى
 وسدس ماله لآخر والمال ان الوارث لم يخرج والمال على الثلث من السدس ثلثت اى جعل الثلث على ثلثه اسم كفى
 وفى وصية ثلثت اى ثلث ماله لزيد وكله لآخر ولم يخرج ونصف اى جعل الثلث على السبعين وقال لا ربع اى جعل
 اربعة اسهم لاصل شار اليه فقال ولا يقرب للموصى له باكثر من الثلث عند ابى حنيفة راجع ويضرب عند
 المال ان اوصى باكثر من الثلث ولم يخرج وان شى طاعة فى الاكثر عنه ماله وصية بالاتباع فلا يكون مشغرة بما
 عند جاله لا تفصيل احد على ان فى البينة فوجب ثبته ما كان الاول الصحيح كفى المضرات وقية اشعار بان يقرب للموصى
 له بالثلث عند جهم ففى المسئلة الثلث الاتفاق اذ الثلث مضط السبس فقد اوصى لزيد بسبعين لآخر بسهم وان اجازوا
 يقسم نصف ماله عليهما كما ثابا بلطافات وفى المسئلة الثانية ينصف عنه بلطافات الوصية بالاتباع ففى الوصية بالثلث لكل
 الثلث بنينا ويربع عند جلال اصل المسئلة ثلثة حاكم الى اربعة يكون لصاحب الثلث سهم ولصاحب الكل ثلثة اسهم لانه
 اجازوا عند جهم ليقسم الكل كذلك الا ان فيه عنه فقال يوسف بن قيس قوله ان السدس بطريق السابعة لانه سلم الثلثان
 لصاحب الكل فكان نزاعهما فى الثلث فلهذا فان الثلث الذى هو السدس لصاحب الثلث والباقي لآخر وقال الحسن بن احمد
 قيس لستوا اسهم صاحب الثلث فى حالة الاجازة وجهها وبوجه من الصحيح ان يبلغ بطريق السابعة بان يقسم الثلث الى
 ووجه اربعة من ثلثه عنة بنينا لضعيف لان جاز تم غير مشورة فى قدر الثلث فبقية الثلثان ثمانية اسهم يعطى صاحب الكل و
 منها صاحب الثلث ليقسم الثلث فليس له لصاحب الكل تيناز عالى سبسين فنصف فبصل ثلثة اسهم لصاحب الثلث واثبات
 لآخر كفى المتعلق وغيره وقوله لا يقرب حروف مسند جهم الى الوصى باكثر من الثلث، فالباصل للموصى له وصلة
 افضل مع مفعول عند تقديره لا يقرب ذلك لموصى له عدد وانى عد فلا يقرب ربع فى ثلث ولا ثلثة اربع فيه
 فى هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة اربع ارباب لكل خاغا لهما فانما يقربانها فى الثلث فنحصل

ان ذلك نصا جين فاميد بالقراب المصطلح بين الحساب في تحصيل حدود سبعة الى احد المصروفين كسبة الاخر الى الواحد
 فذكره المصنف فيقرضه وان لم يكن محتاجا اليه فخالص ما اصطاح عليه الفتناء على ما قاله المطرزي ان من يضرب بمبنى الاخذ
 الا اعطى فمضى الاول حروف والثاني بمجمل خذ من مفرق مع الصلة تقريده لا يقرب فيه شيئا والحق لا يأخذ منه ولا يعطى
 شيئا بحكم وصيته بالكر من الثلث بحكم وصيته بالثلث من تولع ضرب يسلم على الجوز وراوية اى اخذ منه نصيبا فبالا متعلقة
 بالنقل واداة وكلمة واللام في الموصى له بعدية اى الموصى له بالكر من الثلث من تولع جعله بها فاما الجوز فاول عليه
 الا في ثلث صورته لا يقرب في الثلث بالكر عنده الضام في المما باة اى في صورة النقصان عن قيمة المثل في التوت
 بالبيع والزيادة على قيمته في الشر كما اذا وصى مريض بان يباع عبدان لقيمة احدهما ثلثون من يد بعث من التوت
 من عمره واربعين لال لسواهما ولم يجر بالورثة فانه ثلث الثلث ثلثون فزيد بمصر بالثلث عشرة وعمره بالثلث
 عشرين وان وصاه بالكر من الثلث وفي السعاية اى كسب القر كما اذا علق هذا المريض بين العبدين فانه عتية
 بالثلث فيعقب من الاول ثلثه عشرة ومن لا على ثلثه عشرة فيسيان في ستين على قدر نصيبها وفي الدر اسم المسئلة
 اى في الوصية بدر اسم مطلقه في مقيدة كمن من الكسوة كالنصف والربع وغيره كما اذا وصى مريض بالتسعون رجلا زيدا
 منها ثلثين عليهن فانه ثلث الثلث الثلثون القياس على المسئلة السابقة ان نصيب كل واحد من الثلث
 في الثلث لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان مال فلهذا تناول مع الورثة لفظا بان سنى فلا يعبر عنه
 الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان وصى بالنصف مثلا فانه تناول حقه من لفظ
 وصنى فاعبر عنه بمثل نصيب نبيه او بنته وصحت الوصية سواء كان له ابن او بنت ولو لم يكن فله مال ابن واهل
 بلا اجازة وفي اكثر من احد مثل نصيب بن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة وبصية بـ نصيب ابن
 او ابنة بلا ذكر مثل كالتصحيح وتطل لانه وصية بمال غير مخلوف مثل النصيب فبشارة الى ان زيادة اكان له ابن او ابنة
 وانما اذا لم يكن فقد صحت كما في الفسلة والعبرة اى اعتبارا بكونه من الكل والثلث بحال لعقد بالبيع ولهبة وهو
 في التصرف الذي فيه نوع تبرع بقرينة المقام المتبرع اليه المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالحق
 فالاولى تقديمه لئلا يفضل بين لامل الممول بالاجبى الذي هو الواجب بحال العقد فان كان التصرف اذ
 في حال الصحة فمن كل ما يبرر والمالكين في الصحة بل في الرض فمن ثلثه لتعلق حق الورثة بانما تعرض للحق لا
 لو اقره ليعن لاجبى بدى نقد من كل الوكلة الواقعة لادارة من ماله لثالث لا الزيادة والمقام شعر بان يوجب المريض الثلث
 بما ذكره في العادى والتصرف المضاف الى موته اى الذي يفيد الحكم بصحة لاقبله مثل ان يقول هذا العبد حرة
 بعد موتى ليعبر من الثلث كما وان كان هذا التصرف في الصحة فان العبرة بحال الاضافة لا العقل وقال
 او مرضه ان حدث لي حادث فلقلان كذا كان وصية ومرض اى كل مرض صحح المريض منه كالحصنة فلو اوصى

بشيء صارت باطله لان ظهر الصحة لان لا يخلق بما له حق احد وانه اقيد بالمرض بان قال ان مست من شيء فانه اذا اطلق
ثم صح فبأقوية وان حاش بعد ذلك حين كفا في التوبة واعنا قواي الرغيف فانا وسكايتا او مدبر ابتدو بخره وصيته ومحا
في الاجازة والاشتهار والمهر المشرع بالبيع بان بيع مريض مثلاً من اصبي بالسادي مائة تجسيد كفا في التفت والاصح
فانه قد تدهن على جميع الوصايا عنده والاعتاق عند ما فان هائي ثم امتنع او عكس فالحمالة اولى عنده والاعتاق عند
كفا في البداية وصحة عينا من المانع القبض فكذا اصابته واداره حتى لو مرض ابن ولداً له عليه دين فمات ثم ابراه
صح من الثلث لانه صار اجنبياً بالموت كفا في المنيعة وصحمانه بالكنانة وغيره كما اذا اقل غيره حاله على الالف
على اني من امن اوله كذا على اني من امن لمة فان الالف والمائة عليه على المانع والمشتري فالحصان اعظم كفا
كفا في الكفا في وصيته على كفا في الثلث لانه تهرفات بمنزلة فالاو في ان يشل بهابعد القاعدة المتقدمة +
فصل جاره اى جاره الموصى اذا وصى له بشي من لصق وانه جاره بداره قيا كما قال ابو عبيدة وزفر
بشيء الجمار وهو المصاحف ومن شاك في غيره في سجد عليه تحسناً كفا في رواية عنه لانه الجمار عرفا كفا في الاغتيا بجاهد
ان عن الهادى ليعون ولارسيما شمالاً وخلفاً فضيف كفا في الكفا في وغيره وصح الاول كفا في الضمات وقية اقله
ان المسلم والكافر والصغير والكبير الذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والمذنب وادم الولد لان كفا في تولد لا يقتضيه
اليهم خلاف المكاتب فانه جاره كفا في النخوة كفا في البداية انه يشل فيه العبد الساكن عنده لا عندها وصهره بالكلية
ما فسر محمد بن ابو عبيدة كل ذي رحم محرم من عرسه اى كل ذكر من قرابته الموصى وان اعتدت من زوج
عن زوجه فيدخل بالولد واخوها وغيرهما وقال العلوي في اني عرفهم ولما في عرفنا فلا يدخل فيه الاب والجد اما كفا في الترتيب
يختص به فقط الصبر والمبلغ فخره في ان لا يدخل فيه الاب والجد في ديارنا وختمه بختين كل زوج ذات رحم
محرم منه كزوج البنت والاخت والعمة ونحوهن قيل في اني عرفهم ولما في عرفنا فلا يتناول لازوج المحرم قريباً كان له
بيداً حراً وعبد كفا في الكفا في القاموس في الصبر في المغرب انه عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالأب
والاخ وعند العامة زوج البنت يعني ان مفتي بنى ديارنا لانه المشهور في اله عرسه وزوجها اعتباراً بالعرف والملة قالوا
والازهرى اهل الرجل خص الناس به ولا يضره الانسان من الزوجة كفا في الكفا في وبذاعده ولما عندنا بكل من ذكر
امر كونه وولده واخيه ومعه وصى اى يوصى في منزلة كفا في المغرب لا يدخل فيه رقية كفا في الاختيار والاصلاح اهل
بميتة اى بيت النسب هو كل من قبل آباءه الى اقصى اب لى الاسلام مسلماً كان او كافراً فترى ان الجاهل
محمداً وغيره لان الال اهل السبلان احتمالاً واحداً فيدخل فيه جده والجد والاب لا يقتضيه لانه صفات اليك كفا في الكفا
ولاد ولد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذا نسب لها نصيب من لبا ولذا لو وصت بثلث
لم يدخل فيه لبا الا يكون البوه من قومها كفا في واقارب جمع قريب وذووا قرابة وارحاماً فاساه محرماته

وصاحدا فان قيل المصحح اثنان في الوصية وبه قال لفظويه وهذا اذا لم يعرف باللام والا فلا قيل احد الامامين المصنفين
عندنا في المحدثين محمد بن عثمان كما في المداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخلصون فالوصية جائزة وبليغي الا ان
عند بعضهم ان تجري بالاصح منهم كما في تهمته الواقعات من موسى رحمه الله ليست بعقبة ولا صاحبة فرض سوار كانوا
او كبارا او جوارا وعبيدا او كورا او اموالهم مسلمين وكافون فيدخل فيه الجدة البهية وولد الولد في ظاهر الرواية ومن غير
اليدخل الجدة وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذور لم يطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم
الا قرب فالاقرب من نبي الرحم غير الوالد بن والولد يستثنى من محواه فصا عدلان لقربهم من النبي صلى الله عليه وآله
الى غيره بوسيلة ويقر بهم فغيره فلا يسمى من وغيره فلا يضمن منه واما عنه بما فيه لانه يدخل فيه كل قريب نسب اليه
من قبل الاب او الام اى اقصى آب لفي الاسلام فلو ترك عماء قائلين كان النصف للعموم والباقي للعائلين ثم
اقرب مما وثقت عندهما ولو ترك عماء وحدهم فلا وحالة كانت للوالدين عنده لا سوارهما في القرب رعت عندهما كما
في المداية وغيره ويصح قوله كما في المضرات فاعبر الوضيفة من في هذه الوصية كشبه اشارة الى التبرع الحرة والاقرب من المصنف
صلته القريب فخص بمن يستحق كما في الكافي والاشارة في الامور وغيره وكشبه المبطون الجبشية واتفق عليه في
الوصية لاصل ولزيد الذر والاشارة والواحد الكثير سوار وفيه اشارة الى ان المصلح تحت الوصية لانه ولد حتى يرث
وبناء لا يدخل ولد الابن اذا انفقه ولد الصلب كان له رتبة نوابه فلهذا في المداية ولا يدخل ولد الابن
اصلا في ظاهر الرواية ومن محرمهم انهم يخالون كما في الاختيار وفي الوصية لا يدخل في رتبة ائمة زيدا وكرامهم كما في المداية
كانت اجابة وثبتت بنينا وان فقد اولاد الصلب دخل فيه اولاد البنين في وولد البنات وولد البنات في الذخيرة
وفي نبي فلان استعمله كنيته في المداية مبتدأ خبره بنسبهم فما كان كذا ذكره او متطابقا في كل من يخلون تحت الوصية اجابا
اذا كانوا يخلصون اما الامانة فتنتفى ان يدخل على اقالا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان باحاصلا لا يدخل في المخطوطات
وبناء عندهم اثنان اما عند محمد بن فهد يخلصون هذا رواية عنه وعلى الكوفي رجوعه فيدخل المذكور بخلافه كما لا يدخل الامانة
واذا انفقه ولد الصلب دخل ولد الابن في كذا المخطوطات لا يدخل البنات المنفقات منهم كما لا يدخل ولد البنات ولو ذكر
الافى واية عن محمد بن كافي الذخيرة وما ذكره من المداية لا يبي على قوله الاول كما طعن قيل ان قال خرا فلان اذ كان
خاصا فالوصية المذكورة خاصة كما في الكافي وثبتت الوصية لمواليه بالبيان قبل الموت فيمن لم يستحقون كبرائه
ومستحقون لغيره لان لموالي خسر كماله على شدة الانعام والاشغال زيادة لما ذكره عنهم انها جائزة لكن عنه ان
لا على وعندها لما جميعا وعن أبي يوسف رم انما لا على وعندها لا على من محمد بن الحسن المصنف اهل البيت
قد زالت بذلك كما في الكافي وكلامه شرعية لو كان لم يستحقوا لانتج لم يتصل في الحسن فحق في الصحة والرض لا ولا يجوز
والفاسد سوار اعقده قبل الوصية او بعده لا يدخل مبروه ولعمارة اولادهم وعن أبي يوسف من انهم يدخلون كما في الكافي

ولم يثبت جعلت في المصحة اي اذا مضى في العترة يهودي او نصراني مسجد اثم مات فهو ميراث بلا خلاف لكن من بعد
 الموت وعند ما حكمه امر بالمصحة الوصية يجعل اي احد ما يصح اي ذاك اي احد ما يصح مسجد يصح عنده ولا يصح عند سائر
 اوصى بمصحة غير انما جعل في المصحة ان هذا المصحة فيها اذا اوصى بالبشر في القرى والمانى الامصار فقام
 بلا خلاف كما في الكرمان وقال السيد الكرمانى انما هو ان الزاد بالقرى ليس فيها شئ من شأن الاسلام فان كان فيها
 منها حكم الامصار وفيه مشاركة الى انه لو اوصى بما هو قرية عنده عنده جميعا كما يصح بالاصح او بما هو مصحة كذا كذا
 للمصحة او بما هو قرية عنده كذا كذا لم يصح كل منها بالاجل لانه مصحة ليس فيه شئ من شأن الاسلام فقام
 وتسامح فيصير بالاجل لانه انما كان في المصحة او مصحة كذا كذا في المصحة من اجل كذا في المصحة
فصل وسن اوصى وفضل الى زيد عند الموت او قبله بان قال ارسلوا ابن فرزند ان خور ابعده مني او
 زعم فرزند ان يجوز ان يستأجر كذا او قد علم ان اوصى او غيره وقيل زيد ايصار عنده اي في حضر
 الموصى وعلمه فان والوصى لا ييصار لوجود من الوجه عنده ان في عامة سرور ايصار حتى انه اذا قبل العبد بالبيع قبله
 والابره عنده بان لم يرد في جوده اصله او فيها بلا عليه لانه اعتمد عليه فيقر بالرد وقال النصف والورد انما يرد
 بلا عليه لم يصح قبول العبد لانه قضى في مبدئه فيه لانه قد ورد به بلا عليه في بيعهم واطلاعه شعرا به فوجعل بلا وصية فوجعل
 وصية في انواع كلها كما في النقرة وانما اوصى القبول بطريقه انما يرد انما يرد ان قبول الوصية ليس يحتمل بل لا يرد
 لانما على اخطار من لا يوصى من الفضل في اقل مرة غلط والتاخير في انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد
 الخطاب وقال ابو طيغ براريت في مدة قضائي عشرين سنة مما عدل في اهل ابن ابيه كما في التهمة فان سكت
 ودين له القبول فمات مصحة فمات الموصى رده ارد الا ايصار وضده قبول لانه مستحب بلا ضرر
 الله فقبله وصيا لا يخرج من الوصية الا باخراج القاضي كما في العادى انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد
 بالفعل فقال واكرم الايصار ببيع شئ اي بيع الوصى السالك شيئا من الزكاة بعد موت الموصى لوجود دلالة
 القبول وان جعل الوصى وقت البيع به اوصى بالايصار لانه اثبات خلافة فقد صح بلا عليه لانه يرد انما يرد انما يرد
 اثبات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجمل فان هذا الوصى السالك الا ايصار اي موت الوصى فمات قبل
 صح قبوله فانما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد انما يرد
 في مبدئه ومن اوصى الى عبد ولو باذن سيده او كافر ولو ذميا او فاسق منوف حليف المال بطله اي بدل الايصار
 القاضي وجوب العبد من الايصار الى آخر مسلم صالح لان العبد يجوز الكافر ليعلم ولاتيه الفاسق تبين بالبرائة وفيه اشارة الى
 لو اعتق العبد واسلم الكافر فتاب الفاسق كان الوصية باقية لرد الال موجب للتبديل كما في الاغتيا والى ان تبطل
 او يصار ولذا لم يصح تصرفه قبل التبديل وفي الاصل ان الايصار باطل واختلفوا في منة فيقبل بسبب بطل باطل

الوصية

القاضي في جميع هذه الصور قيل سيظل في غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا قبل سيظل في الفاسق لان الكافر كالعبد
كما في الكراني ومن اوصى الى عبده القن صرح ذلك لا يصار ان كان ورثة طلم صغار الاده ايصار بلا مانع
متصرف وبذا عنده واما عند سها فلان صرح كذا اذا كان بعض الورثة لو حكم كبار الالفه فيوزع عن حق الاربابا ومنعهم اوجوب
قول محمد مضطرب كما في البداية واما فصل العدا شارة الى انه صرح لا يصار الى المكاتب بل اختلاف كما في الاختيار
من اوصى الى عاجز غير عبد وكافر فاسق عن اقيامه بها اي بالوصاية وحصل الصغير والتصرف في المصم القاضي
اليعقوبي عن ابن سمين لصيانة الحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصي لا يبدل القاضي الى غيره ولو فاقنا بل يعظم
اينا كما قال بعض المشايخ ففي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين العاجز عن الوصاية ليصبح انه يعظم غيره وما العاجز فقل
لعبهم يخرج عنه واليه شار محمد وقال بعضهم لا يجوز اصله بل يعظم اليه اعيان العاجز عن الوصاية لانه من حيث لو اتهم
القاضي صبا خرج عن الوصاية محمد بن يوسف رم ويعظم اليه غيره عند حقيقة رم والفتوى على الاول الى انه لا يعظم
غيره الا بعد كماله في ذلك كالمخالفين كفي الباسع واعتمد على السابق حيث استثنى العبد والكافر والفاسق مع انه وجب حمله
في الاضيق وجوب الامين عن الحيانية فيقدر على اقيامه بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا حاد لا كافيا
كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه يغفل بعز الاله لا ينبغي لان يغفلوا علم انه اذا اشتهع عن الوصاية لا يجوز عليها الا
الا يخرج الباطل القاضي كما في فقهاء الخلاصة ومن اوصى الى اثنين بعقد واحد والعقدين لا ينفرد واحد
بالقيام بهما اعتماد الوصي على رسا اثنين في ذلك عند ابن سمين الباسع ثم فينفرد كل منهما بذلك لان كل منهما
بالخلافة عن الوصي عن القاضي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما بعقدين فينفرد كل منهما بالخلاف وهو الاصح
وبه اخذ كما قال العقيد ابو الليث لكن في المبسوط الاصح ان الخلاف في اخصاين حالان ثبوت الوصية بعد الموت
وذا انما يكون لهما كما في الكراني وغيره وهذا أقرب الى الصواب فلو مات احد بعدين الوصيين جب ان يوصى
آخر ليعبر الحى عن المتوفى وبذا على الخلاف عندنا نحن ومن قال انه لو مات قال بوليوسف رم انه يحصل لما قصد
الوصي من اشراف كل منهما على الآخر كغيره فيه اشارة الى انه لو مات قال بوليوسف رم انه يحصل لما قصد
وعن بوليوسف رم ان الشرع يفرودون الوصي كما في الذخيرة الا بالية انه كفته اى ان الوصي فانه يفرود واحد
بلا خلاف وبذا استدرك بقوله وبغيره اى تهمة يحتاج الوصي اليه في التكليف بنفقة والدفع غير ذلك لانه ربما
غالب حدها وبطلان فسد الميت والخصومة في حقوقه من عليه المطلات ربل وتركته دينه والاداء عليه
رجل ان لميت اوصى اليه الى طلاق الفاسق حمده الورثة والعزيم فاتهم الحاضرية على ذلك قضى القاضي في
كما في الصلوى وقضاؤه فيه الى دائنة اذا كانت الزكاة من جنس الدين الا فلا يفرود واحد بها كما اشبه اليه في قرض
فيه الخرج كما في الذخيرة وخط الدين في النسيئة ليس في ذلكما الدين الا حفظ المال الى ان يعفى الى الدائن وطلبه

اسی طلبین کے لئے مدیون ہوا اس لئے کہ بالخصوص وہ علیہ مدیون کلام صاحب لغزو و شتر سر حاجۃ اطفال من
 الطعام والشراب الکسوف وغیر ذلک الا انہما سب لہ اسی قبول الیہ للطفل ذی النافر خون الماک و احتیاج
 عبد حین ۴ معین لعدم الاحتیاج فی الی الی الخلاف احتیاق بالنسب لعم فان محتاج الیہ ورو و ولیعہ و متفہد
 وصیتہ حال کو تھا معتین لان لصاحب لم ی اخذہ بل ارف الوسی و قد اشارہ الی ادم مغیرہ و المنصوب بکثیر
 و بقیمہ یا بکل و یوزن کمائی قصص جمع اموال مضاعفہ اسی مشرف علی الماک و سبج یا بحاف تلفہ من
 نحو المظہوم و الشرط فی الاکتفاء اشعار بانه لا ینفرد فیما سوی الاستئثار من البیع و الریض اقتضار الدین البیہ
 و الاجارہ و غیرہ فانہ قال بقسم تغیر و بقیمہ بالواب لیکر اذا اوصی بان یتصدق بشئ للساکین قال الحلوانی انہ
 علی الخلاف کمائی الذفرہ و ذکر فی اقتضایہ تغیر و بجاہرہ الیتم لیس یصل لحد علی الخلاف فی النفع ان حدہا لا ینفرد
 و زفرہ و الحسن و فیما سوی التجرید و شتر الحاجۃ و الضوئہ و قضاء الدین لیدیر و الذفرہ و دخلہ فی النظم و وصی کو
 فی مال و مال و وصیہ وصی اذا اوصی الی آخرہ و وصی فی ترکہ و ترکہ البیت الاول لان الایضار اقارہ الذفرہ
 فیما ولایۃ ولایۃ التکثیر بکوزان یکون اللام للحمہ و المعنی اذا اوصی احد من ذین الوصیتین عند موت الی حمی
 ستمال ان تصرف و عدہ و ہذا ظاہر الروایۃ و عن ابی حنیفہ رحمہ انہ لا ینفرد لانه ما رضی تصرفہ و عدہ کمائی الہادیہ فلا
 وصی مال الصغر و لا یشتري الاجامۃ یا بن فیمہ ۴ بالین سیر و ہوا یقوم بہ مقوم لاد لا یخیر عہ بہذا ان اخصر
 الباش فانہ محذور و لو بک ہکان فاسد احتی بکلا شتر ی بالقبض کم اشیر الیہ فی المیعذہ و لا یرد النقص بمثل قبضہ
 فانہ جائز بالطریق الاولی و اقلماہ و شتر ۴ جواز سبج کل شی من ترکہ منقذہ لاکان او عقار او رہنا ظاہر لہ و کمائی
 و قال الحلوانی ان سبج العقار لا یجوز عند التخرین الا اذا رغب المشتري بضع القیمۃ او احتاج الصغر فی شتر
 او کان علی البیت ذین لا و عدہ و لا لاشئہ او فی ترکہ و ہیتہ و سبجہ فی الخافذ الی شترہ و ہیتہ غیر الہ و بان کان لہ و عدہ
 یمناف علی النقصان او ہیتہ نہ یجوز علی رفقہ و ہیتہ نہ یجوز علی رفقہ و ہیتہ نہ یجوز علی رفقہ و ہیتہ نہ یجوز علی رفقہ
 لغیرہ و شترہ الہ النقصان بالنسب الیہ لانه لا یجوز اصلا عند محمد و فی الظہر الروایتین عن ابی یوسف ہم و لاصحابی حنفیہ
 و فی رولۃ و غیرہ فاذا کان فی البیت منقذہ بان سبج منہ یا سوی الغائبان و یشتري منہ یا سوی ثمانیۃ بالغ علی باطل
 بعصم کمائی الذفرہ و قال بقسم سبج یا سوی خمسہ عشر عشرہ و یشتري یا سوی عشرہ عشرہ عشرہ کمائی الجامع و ذکر
 فی البیتہ انہ لو بک من نقدہ یا سبج الیہ الفسود لا یجوز سبجہ جاز عند شرف الامتہ و لکم غیرہ و کل ان سبجہ من
 غیرہ بمثل القیمۃ ثم یشتري بنفسہ و السبک و من کلا سبک لا ینبج عقارہ سبجا جائز لانه فی الخلاف سبک فکما ذیل لیکر کثیرہ
 سمرقندہ عن صاحب المسایۃ انہ جائز لان فیہ سبک مکرر و دفع الحاجۃ کمائی العادی انما کم سبک تعرف فی الوسی
 اشترکہ الی جواز تصرف غیرہ کمائی اذا خاف من الفاسی علی مالہ جائز واحد من بل اسکتہ ان تصرف فی ضررہ

كما افترضه ابو نصر الدبوسي وهذا استحسن منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره ويدفع الوصي ماله الى مال الصغير مصاربه
 لا من التجارة وفيه اشعار بان له اخذه مصاربه ومن محرم ان يبار الا انه اذا اخذه على ان عشرة دراهم من الربح فانه
 مصاربه فاسدة ولا اجرة على هذا القياس يعني ان لو جبر نفسه على عمل محال باقلا لاجره كما قال الحنفى لو استأجر شيئا من
 نفسه يعني ان يجوز من ان يصرفه اذا كان باجرة لا يتباين فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله لنفسه كما في الذخيرة وشرحه بان
 يشترك بغيره ولجماعته ودولته ويحتمل ان يقبل الوصي حواله دين الصغير على يدون على الاصل اي ان يقبل
 على اداة وفيها إشارة الى انه اذا كان سوار لا يتحمل كما ذكر العجوبي وفيه اختلاف الشارح كما في الكفاية ولعله انقسم على
 من ملوكه بالضم لانه بالمدى صار ملوكا لا على الاعسر وهذا اذا ثبت الدين بحدانية الميت حتى لو كان عهدا بانه لو
 احتال وان كان المديون الى كافي الكفاية ولا يقترض الوصي مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقترض لم يكن منه متبرعا
 ليتحقق به الغرل وفي الاكثار اشعار بان لا يقترض ماله لنفسه وهذا اذا كان له وفاربه كما روى عن محمد بن عيسى عن ابي عبد الله
 كما قال ابو حنيفة بن وهب وقال الحلواني في اختلاف الشارح كما في الذخيرة ويتبع الوصي كل المال على الكبير الغائب
 اي بامره وسوى على مسيرته ثلثة ايام فصاعدا الى العفار فانه لا يبيع لان بيع ماسور للمنفذ والملك على العفار
 نادر ولذا لا يبيع وان خيف بالملك على الصبح وهذا اذا لم يكن في الزكوة دين ولا يبيع الكل عنه ولا عند با فان استغفر
 بغيره الا فيقصد المدين من الكل لاني الزيادة عليه من العفار وفيه إشارة الى انه اذا كان الكبير حاضر لا يبيع شيئا من الزكوة
 وعن شيخين يبيع ماسوى العفار وهذا اذا لم يكن فيها دين والا فديع على هذا الخلاف وان كانوا اصغارا كبارا معا
 فديع حصته الصغار كما مر والاكابر على ما ذكرنا من تفصيل الكل في الذخيرة ولا تجوز الوصي في ماله الى مال الغائب
 الكبير لانه لو فرض اليه سوى المنفذ وفيه إشارة الى انه يجزى في مال الصغير كما في العادى وذكر في الكفاية عن لا وضع انه
 لا تجزى ماله الى ترك الفعل الدال على الاحتتام

كتاب النسيء

اورد في الاخر لانه نادرة جو اى النسيء لغة صفة بحدت المضاف الى بيان النسيء من الغنث بالفتح والسكر من هو النسيء
 والسكر الغنث لانه نسيء ولذا لا يجمعها الف ولا نون وانما لم يونسه لانه غير معلوم عندنا فذكر نظرا الى الاصل كالجوف والسكر
 اولاد على وزن البشرى مصدرة لثبوتها ذوقه وذكر الى ماله آله المرأة الرجل والفرج شامل لقبها فجاز في وصفه وفيها
 اشعار بان من لم يكن له نسيء منها فخرج لولده من تهره ليس بنسيء ولذا قال ابو حنيفة والابو يوسف م انما روى سمعته في كتابه
 وقال محمد بن ابي حكم الاشجى كما في الفصول فان بال من ذكره فذكره الآلة الاكثر خرج في البدن وان بال
 من فرجه فاشي والاكثرة كقول لم يافيه من انما وقد رفق به الحادثة الى عامر القعدو الخصال هو رجل امرأة فافيه
 قوله ذلك فغيره دخل بنية للاستراحة فعمله فقل على فرجه ولا يافيه النوم لم يفكره وكانت له جارية صغيرة ففتره فجله ففتره

للملك المرأة عند بيعها لمالك من غير ان ينظر الى الفرج وهذا اذا كان ما يقاها لا علم له ان يفتن كما في المذكرة
 واشترى من المرأة عاتلة بائنت سمخنة ان ملك لا لانه نظر المملوكة الى المالك كذا المملوكة لمسه سمخنة فظن
 انه كفا في الذخيرة والاي ملك لا من حيث المال ليقرب منها فيشترىها وهذا اذا كان البويع مفسدا لا من مال
 كفا في الذخيرة ثم اى بعد الفتن يتابع الا بوجوب ما يرد منها الى بيت المال للاستئذان عن ذلك الاكتفاء بشراءه لا بزوج عاتلة
 سمخنة لان الحكم الموقوف لا يمنع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب لمولاي الى انه تزوجها لانه ان كان
 امرأة ينظر الحبيب الى النسي والكحل طوله الا نظر المملوكة الى المالك كفا في الذخيرة وحسن به حنفية ثم ان الامام يزوج
 امرأة ختانة كفا في المضرات فان قلت لم لا يجوز ان يفتن رجل فاذ موضع الضرورة قلت لا نسلم الضرورة فان الختان
 عند منامة فان مات قبل ظهور حاله من الذكورة او الاثوية لم يعزل لاختلافه في جميع ايامه واليه يفتن ثم يفتن ثم يفتن
 اى كحل لا يتم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلافه في غير اثنائه الى ان لا يشترط لانه لما جئته بعد الموت ولا انقضاء
 يدل على انه لا حاجة الى فرقه على اليد عند التيمم وهذا اذا كان التيمم باو الا فتد تيمم بالزوجة كفا في الكفاي ولا يحضر كفاي حال
 كونه ابراهيم بن اثني عشر سنة يحصل سميت اى لا يفسد الاحتمال وانما خص المراق ليكون فريضة للسابق على ما اشارت
 ومذهب سنية فريضة استبرأه ثوب عند الدفن لاحتمال كونه اثني وستة قرا واجب ولو وضع الرجل في جنازة فريضة
 الامام لانه ذكوة يمين فواضع ثم يوضع جوارحه في القبر لرب على القبلة لاحتمال كونه رجلا ثم يوضع المرأة
 بقية القبر لاجل انظر اذا حصل الامام عليه صرة وفيه عيال ان الافضل عند اجتماع الجنازة ان يصلي على كل
 منفرد لانه بعد عن الخلف كفا في المنيعة واذا كان الفتنى مشكلا فان تركه اى الفتنى البويع لم يترك ابدا ايضا
 فله اى الفتنى ستم واحد من تركه وللأب سمان لانه لم يفتن لا فيصيب ثني وهو في هذه الصورة ستم فلا زاد ولا
 ذلك شيء بالشك فيه ايها الى ان الاصل في المنيعة اسوار بها وفي صورتين الاولى بالفرص فيه الفتنى الا ان كان في
 والاشياء بالفرص فيه ذكره في المشتل على صورتين احدهما يكون فيه الفتنى محرما كما اذا تركت زوجا واختا لم يفتن
 كالب فان كان اختا فله ستم وهو السدس كمله للثلاثين وكل من الزوج والاخت نصف فتقول المستأنة سبعة
 سبعة وان كان غافرا ولم يفتن لم يفتن لشيء بعد فتنها وهو انفسا لا لرب نه ارضى للمالين في فرض كونه ذكرا
 والثانية يكون غير محرر كما اذا تركت زوجا واما فتنى لارب ام فانه ان كان الفتنى اختا لارب فله نصف كالزوجه
 وللأم ثلث فتقول المستأنة سبعة الى ثمانية وان كان اختا فله ستم وللزوج نصفه وللأم ثلث ولا يفتن ان ارضى للمالين
 لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا فله عند ابى حنفية زوجه واما عند سنية
 كفا في المنيعة الا ان محمد امع ابى حنفية ثم في عامة الرقيات كفا في الكفاية وهذا انظر كفا في المضرات وذكر كفا في
 ان ابى يوسف سمع في ظاهر الاصول وفي المالك كفا في قول لاو وفي الفرائض لم يفتن ان لم يفتن

قول أبي حنيفة رحم وأصحابه عليه الفتوى ولما كان الشبي من سائذة إلى خفيفة ثم ولاني هذا الباب قبل من غير من
تفسير من أحد علماء هو أقرب إلى الصواب من غيره والشأن ما أخذ به محمد كمان المضرات وغيره وذكره المصنف فقالوا
فيما إذا ترك الغنشي البوه وأباعد الشبي من الشين إلى الغنشي المصنف الضمير من نصف مجموع هذا الذكر
والأنثى وهذا حمل لنصف نصيب كل منهما مفردا ومجموعا فاشير إلى تفسير بقوله وهو أي نصف الغنشين بمعنى نصيب ذكر
عند الأنثى وكذا الضمير في عند الأنثى والمثني والباقي للابن من سبعة تسبعا عند أبي يوسف مع غيره كما لو
ذهبوا وذلك لأن للابن عند الأنثى كل الميراث والبنات نصفه فكان نصف الكل ثلثين نصف النصف واحدًا وهو
ثلثة أرباع فان الخرج أربعة تعول إلى سبعة من قبل الغنشي ثلثة وللأب أربعة وهو نصف الغنشين بمعنى نصيب كل منها
عند الاجتماع خمسة للغنشي والباقي للابن من اثني عشر سبعا عند محمد بن حمدة بن يحيى فان للابن مع الأب نصفها
والبنات مع الأب ثلثا فكان الغنشي مجموع نصف الغنشين من أربع والسدس يحتاج إلى عدد يكون موزعًا للثلاثة
وهو اثني عشر للغنشي من خمسة هي أربع وهو ثلثة وسدس هو ثلثان للابن السبعة الباقية وجعلت الغنشي على التسعة الأولى
أزيد فأنفذت سبعة في اثني عشر يحصل أربعة وثلاثون ثم يضرب الثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون ثم يضرب الثلثة
في سبعة فيحصل خمسة وثلاثون الأولى سبعة وثلاثون زيد على الثاني وهو ستة وثلاثون هو واحد من حسبنا وأربعة وثلاثون
والتيقن في كتاب المساق في تقديم قول أبي يوسف ثم اشعار بأن تفسيره المتأخذ المصنف لكن في البداية خلافه فانه
قدم قول محمد بن في الدعوى أو أخفى الدليل وذليل على اختياره كما في النهاية ولما كان من كتب المساق أزيد
مسائل مختلفة في آخر كتبه فذكرها في المصنف في ذلك فقال

مسائل شتى

أي متفرقات جميع شئت قيل معنى فاعل حل على فعل بمعنى مفعول كربع وقمر ولذا جمع على فعل كما قلت ركعتين
الأخرس الأصلي يعرف بركعة واحدة وطلاقة وسبعة وشراؤه وقوده كالبيان لأن الكتاب من نأى كالخطاب من دأ
وقد أشار بأنه لو كتب ذلك بستانه ما سوى مقره أو سواه كما إذا كتب على القراطين وغيره رسوم كما إذا كتب
على ورق أو حجر أو أرض كان كالخطاب لأن في غير الرسوم لا بد من التيقن ولا يصدق قضا في الرسوم إذا لم
ينوبه ولو كتب غير تبين كما إذا كتب على ما راها هو لم يصح شيء من ذلك لأن نحو كما في الخلاصة وغيره وقد
اشعار بأنه إذا كتب من الخطاب كالأخرس قد ذكره بأنه لا يصدق طالما كان يكون من اختلاف الروايتين أو اختلاف
حكم الآخر من الغائب في الكلمة كما في الكافي وغيره وأما وجه أي إشارة بالاسل والموجب والعين واليد وما
يعرف بركعة مضاف إلى الفاعل أو المفعول وطلاقة وسبعة وشراؤه وقوده كالبيان النطق بذلك
بأنه الأحكام محتاج إليها فاما من حقوق العباد في الجملة وأطلاقة مشيرة إلى أن الأيمان مستبرج مع الفدية على الكتابة

لان كلامها محمودة على ما لا يتبرر بها في العداية ولا يجد الاخر من المقر القوت او السرة او الزنا
او الشرب بطرق الاميار او الكتبة ولوم سوجه لانه لا يجب العقوبة على المقر على نفسه بل يجبها للابا لبيان وقا لو اني مختل
اللسان نعم الميم ففتح القاف اي في نفس من الكلام وغيره عليه ان المستد ذلك الاعتقال الى سنة وعنه
الى الموت وعليه الفتوى على ما قالوا ان ذكره المحض غيره وعلم اشارته اي اشارته الى بيومه من الكحل وغيره
هكذا اي المختل مثل المختل في اعتبار الكتبة والاميار لان عارض الصمت يرجي زواله ساعته فلا يعبر به على الامار على انما
فان قيل فذهب لسانه مرض فلم يقدر على الكلام فاشد او كتب قد طال ذلك سنة فمثل الاخر وقال محمد بن مقاتل
الريض او لم يقدر على الكلام فخصه لانه عاقل فاشد برأسه الى وصية فقد صرح وصيته وقال بصاحبنا انما لم يصح كما
في العادي وفي غنم اسم جميع للشاة مذبوحة هيما اي منها عتيقة واحدة او اكثر هي اقل من المذبوحة
اي طلب لاجري وهو الصواب هذا اذا لم يكن هناك علامة لعلم بها المذبوحة من التزية والا فلا تجري وعليه ان
بالعلامة كما في الكرابي واكمل ان اطمان قلبه على ان هذه شاة مذبوحة في حال الاختيار بان يحذره بوجه
لان الظليل ساقط الاعتبار وما المخرج وقية اشارة الى انه لو كان الميتة اكره الضفين لم تاكل مع الاطمان ولا
انه لو اضطر لكل بكل حال سواء كان الميتة مساوية او اكثر او اقل كما في العداية وانما خص نعم اشارة الى ان في الجبا
الطاهرة والغنمة المتخللين تجري بكل حال سواء كان الغلبة للطاهرة او لغيره او كانتا متساويتين لان حكم الشباب
والى ان في النافطة بانه غير موغائب لا تجري بل فيطرح حتى جاز صاحبها ان ارغفت النملط برغيف غيره وقيل
يجري فيها وقيل تبصرف في واحد منها كما في العام مشترك باحب غائب فانه قد رفع قدر نصيبه من الاحتياج كما
في الذخيرة وغيره ولا شك انه نعم على احسن وجه الانتفاء فانه ذكره سائل الاخر من المختل في نعم المذبوحة في حقه
الكتاب ثم تيم على ما اختاره مما هو المعول عليه في الباب بـ او ان مراعى بعد الاستسقاء على نواته لغا كثيرة فحينئذ
ما هو العدة لغفران سيات غفيرة يوم التوبة سنة احدى والعشرين تسعة من الهجرة النبوية على صاحبها افضل السلام
والتمجيد اللهم حقق رجائي غفران السيات وبلغنا بركات حبك الى اعلى الدرجات فانك اكرم الامور

واجبه الامين +



الحمد لله والمنتهى كذا طبع اليوم بغير حرك فسر ما ليس ناجز ان نجانب غناستان من بلاد تونز وبلاد مصر في كنف
مقام كنيسة رمضان المبارك سنة هجرية مطابق ما هو الكون في
١٢١٦٥٢